التداوليات

علم استعمال اللغة

تنسيق وتقديم
حافظ إسماعيلي علوي

عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع
2014

التداوليات

علم استعمال اللغة

تنسيق وتقديم

حافظ إسماعيلي علوي

عالم الكتب الحديث
Modern Books' World
إربد- الأردن
2014

الكتاب

التداوليات: علم استعمال اللغة

تأليف

حافظ إسماعيلي علوي

الطبعة

الثانية، 2014

عدد الصفحات: 624

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2010/9/3607)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-479-7

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

almalktob@yahoo.comE-mail:
almalktob@hotmail.com
www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

المشاركون في الكتاب

أحمد المتوكل (المغرب)

حسان الباهي (المغرب)

عبد الفتاح الفرجاوي (تونس)

محمد العبد (مصر)

منال النجار (الأردن)

ادريس سرحان (المغرب)

خليفة الميساوي (تونس)

عبد الله بريمي (المغرب)

بنعيسى أزاييط (المغرب)

عبد السلام إسماعيلي علوي (المغرب)

محمد الداهي (المغرب)

مسعود صحراوي (الجزائر)

يحي بعيطيش (الجزائر)

محمد شوقي الزين (فرنسا)

نعيمة الزهري (المغرب)

يوسف السيساوي (المغرب)

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	1
التداوليات: مفاهيم وتعريفات	
ما التداوليات؟ عبد السلام إسماعيلي علوي	17
في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر مسعود صحراوي	25
مفهوم البراغماتية ونظرية المقام منال النجار	63
التداوليات: روافد وآفاق	
الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو يحي بعيطيش	89
التاويل الدلالي- التداولي للملفوظات ادريس سرحان	124
نظرية "الكم الخطابي" في البلاغة العربية بنعيسى أزاييط	191
في تداوليات التاويل عبد السلام إسماعيلي علوي	202
ميشال دو سارتو والمفهوم التداولي للاستعمال العادي محمد شوقي الزين	238
بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا عبد الله بريمي	260
التداوليات: قضايا ومقاربات وتطبيقات	
الاستلزام التخاطبي أحمد المتوكل	292

الموضوع	الصفحة
تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب محمد العبد	306
سلطة الوصائل البرغماتيّة في فهم الخطاب وتاويله خليفة الميساوي	349
المغالطات في الخطاب اليومي: مقاربة تداولية حسان الباهي	374
التواصل بين الإقناع والتطويع: مقاربة تداولية محمد الداهي	424
الإشاريات: مقاربة تداولية يوسف السيساوي	441
المقاربة التداولية للإحالة يوسف السيساوي	457
الأفعال غير الواجبة في كتاب سيبويه نعيمة الزهري	493
الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي نعيمة الزهري	515
ظاهرة "الإعادة والرد" بين الدلالة والإحالة عبد الفتاح الفرجاوي	540
المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية منال النجار	554
فهرس المصطلحات: عربي - فرنسي/ فرنسي عربي	603
فهرس الأعلام بالرسم العربي واللاتيني	615

تقديم

قاد التداخل والتكامل بين الحقول المعرفية (علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم الاتصال، والعلوم المعرفية، والفلسفة، والمنطق، والسيميائيات، واللسانيات...) إلى انقسام الدرس اللساني خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى اتجاهين كبيرين: اتجاه شكلي/صوري يميل إلى رؤية اللغة على أنها ظاهرة عقلية، ودراستها باعتبارها نظاما مستقلا، واتجاه وظيفي تواصلي يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، ويدرسها على هذا الأساس.

ولئن عرفت الساحة اللسانية العربية حضورا قويا ولافتا للاتجاه الأول من خلال الهيمنة الكبيرة والحضور القوي للاتجاهين البنيوي والتوليدي، فإن الاتجاه الثاني، وضمنه الاتجاه التداولي، لم يحظ بالاهتمام نفسه، على الرغم من أهمية البحوث والدراسات[1] التي تمت مراكمتها في هذا المجال.

بيد أن الاهتمام بالاتجاه الوظيفي التواصلي بدأ يتزايد يوما بعد يوم، ويرسم حدودا واضحة على خريطة البحث اللساني المعاصر، تشهد على ذلك آلاف المقالات وعشرات الكتب التي تصدر، هنا وهناك، بأكثر من لغة في محاولة لاستجلاء معالم هذا الاتجاه ولإبراز خصوصياته، وتحديد مجالاته التطبيقية العملية. وقد أسهم الاتجاه التداولي بنصيب وافر في هذا التحول وهذا الاهتمام نظرا إلى ما قدمه من رؤى اشتد بها عضد التيار الوظيفي.

فما التداولية إذن؟ وما موضوعها؟ وما هي أصولها؟ وما هي مفاهيمها الأساس؟ وما هي أهدافها وغاياتها؟ ومن هم أعلامها وروادها؟ وما هي آخر مستجداتها؟ وما هي علاقتها ببعض المعارف المحاقلة؟ وكيف يمكن استثمارها في مقاربة النصوص؟...

تلكم أهم الأسئلة التي يحاول نخبة من الباحثين، ممن خبروا مجال التداوليات وأسهموا فيه، الإجابة عنها، وما يزيد من أهمية البحوث المقدمة في هذا الكتاب، أن معظمها فصول من أطاريح جامعية لنيل الدكتوراه انتقيناها بعناية فائقة.

---

(1) نشير في هذا السياق إلى كتابات الدكتور أحمد المتوكل، وكتابات الدكتور طه عبد الرحمن، وعلى الرغم من أهمية ما راكماه في هذا المجال فإنه لم يحظ بالاهتمام الذي يستحق، نظرا إلى أسباب كثيرة، يحتاج تفصيلها إلى بحث مستقل.

قد يكون من الصعب الوقوف على تعريف جامع مانع للتداوليات، يوحد التعريفات المتداولة، ويراعي التطورات الحاصلة في هذا المجال، ويكفينا، في الوقت نفسه، هم الانتصار لهذا التعريف أو ذاك، وحسبنا أن نشير في مستهل هذا التقديم إلى التعريف الذي قدمه رائد التداولية الأول شارل موريس (*1938*م)، وهو التعريف الذي ساقه في إطار مخطط يروم من خلاله تحديد السيميوطيقا، فأقامه على ثلاثة أبعاد أساسية هي: **النحو، ويعنى بدراسة علاقة العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية، والدلالة وتهتم بدراسة علاقة العلامة بالمرجع الذي تحيل عليه، والتداوليات ومهمتها دراسة علاقة العلامات بمؤوليها (مستعمليها).**

وإذا كان هذا التعريف قد رسم بوضوح معالم الرؤية التداولية، ودورها في عمليتي التواصل، فإنه لم يهتم بتحديد القواعد المشار إليها، وهذا ما فسح المجال لصياغة تعريفات جديدة يطبعها التعدد والاختلاف؛ سعت كلها إلى تدقيق مفهوم التداولية ووظيفتها وموقعها بين العلوم والمعارف عموما، واللسانيات خصوصا. ويمكن أن نجمل أهم القضايا الإشكالية التي تحاول تلك التعريفات الإجابة عنها فيما يلي:

- **ماذا نفعل عندما نتكلم؟**
- **ماذا نقول تحديدا؟**
- **من يتكلم؟**
- **ومَن يخاطب؟**
- **ولماذا يتكلم على هذا النّحو؟**
- **كيف يمكن أن يُخالِفَ كلامُنا مقاصِدَنا؟**
- **ما هي أوجه استخدام اللغة الممكنة؟...**

تقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة استحضار مجموعة من المعطيات لا تكون المقاربة تداولية إلا بها، ومن ذلك:

- التركيز على مستعملي اللغة وسياق(ات) الاستعمال،
- مراعاة ظروف استخدام اللغة الإنسانية كما يقررها سياق المجتمع،
- الاهتمام بمظاهر التأويل بحسب السياقات،
- تحليل مقامات الخطاب ومقاصده،
- دراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم،

- دراسة الاستلزام الحواري، ومعرفة كيف يمكن أن يكون الاتصال شيئاً أوسع من مجرد القول،
- استحضار الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازياً،
- دراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية،
- بلورة نظرية لأفعال الكلام؛ أي نماذج مجردة أو مقولات تصدق على السلوكات الملموسة والشخصية التي ننجزها ونحن نتكلم،
- دراسة العوامل التي تحكم اختيارنا للغة...

تقودنا التحديدات السابقة إلى أن التداوليات تهتم بكل أشكال التفاعل الاجتماعي، والتفاعل الخطابي، ودراسة المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ...، إنها تهتم بالعملية التواصلية في كل أبعادها النفسية والاجتماعية والإيديولوجية، وبدراسة العلاقة بين اللغة والسياق...، وبذلك أمكننا القول إن التداوليات هي علم الاستعمال اللغوي، وإنها بحق علم جديد في التواصل.

وقد اتخذت التداوليات مؤخرا منحى معرفيا[1] *Cognitive* مع أعمال سبيربر وويلسن[2] حتى غدت تنعت بالتداوليات المعرفية التي تنطلق من تصور فودور حول آليات معالجة الذهن للمعلومات اللسانية في قوالب معرفية منفصلة. فبالنسبة إلى سبيربر تستقبل قوالب الإدراك الحسية (السمعية والبصرية) المثيرات ليعالجها النسق اللساني، وهذه الصورة يتكفل بها النسق اللغوي المتخصص، ليحولها إلى صورة منطقية (أي إلى صورة دلالية جزئية) باعتبارها متوالية من المفاهيم مبنينة. وبعد ذلك تنقل هذه الصورة الدلالية الجزئية إلى النسق المركزي في الذهن الذي يقوم باستنتاجات واستنباطات، موظفا آليات معرفية مختلفة مثل التعميم والمقارنة والاستنباط، وبالتالي ينفذ إلى قوالب لسانية متعددة، وإلى الذاكرة قريبة المدى وبعيدة المدى، والمعلومات السياقية لبناء الصورة القضوية التامة للملفوظ حيث يتم إسناد كل أشكال الإحالات الزمنية أو الاستلزامات

---

(1) ركزنا في هذا التقديم على التداوليات المعرفية بالنظر إلى أهمية هذا الاتجاه، ولأنه لم يأخذ حظه في الدراسات المقدمة في هذا الكتاب.

(2) *D.Sperber et D.Wilscen, La pertinence, Communication et cognition, Paris, Ed de Minuit ; 1989.*

المنطقية أو السياقية وأشكال فك الالتباس. وتمثل الصورة القضوية التامة البنية الأكثر استجابة لمبدإ الورود، لأنها تتناسب مع مقصدية المتكلم.

إن التواصل اللفظي في تصور سبيربر وويلسون قائم على بعدين مترابطين هما البعد القصدي والبعد الاستنتاجي؛ فمؤول الملفوظات مدعو للقيام باستنتاجات مستعملا معلومات سياقية يستقيها من المحيط المعرفي *environnement cognitif* لانتقاء المعلومات الأكثر ملاءمة لتأويل الملفوظ لذلك يدعو المتكلم المخاطب إلى التعرف على المقاصد المضمرة في كلامه مستعملا كل المعلومات اللسانية والسياقية التي يوفرها لبناء استنتاجات ملائمة من أجل التعرف على مقاصده.

أقرت العلوم المعرفية *sciences cognitives*، إذن، إطارًا نظريًا جديدًا لاحتواء مجموعة من القضايا الكلاسية في التداوليات، محددة الإواليات التمثيلية الذهنية التي يستعملها المتكلم والمستمع لبناء المعنى والسياق، فمسارات التأويل والاستنتاج المقترنة بصياغة معنى الملفوظات ترتبط بالحالات الذهنية *Etats mentaux* للمتكلم والمستمع التي تستلزم من الجهاز النظري شرحًا وتفسيرًا لإواليات تمثيلها.

لقد غدت مسألة الإجراءات التداولية وحدود اقترانها بالشفرة اللغوية و/ أو استقلالها عنها أكثر وضوحًا في إطار المنحى المعرفي الجديد، فمسارات الاستنتاج المرتبطة بتأويل العبارات لم تعد خاصة بالشفرة اللغوية فقط، وإنما تستند إلى قدرات معرفية عامة غير خاصة باللغة.

إن نظرة جديدة للتداولية تقتضي فحص العلاقة الوجاهية[1] *Interface s* بين التداولية والمعجم، والتداولية والتركيب، والتداولية والصواتة التطريزية (تنغيم، نبر...) والتداولية وقضايا الاكتساب اللغوي، والتداولية واللسانيات الحاسوبية، وهذا ما يجعلنا أمام تداوليات بصيغة الجمع، لا أمام تداولية واحدة.

---

(1) للمزيد من التوسع ينظر:
The Handbook of pragmatics, Edited by Laurence.R Horn, and Gregory ward Blachwell publishing, 2006.

أما قبل:

فإننا نسعد بتقديم هذا المؤلف الجماعي إلى القارئ العربي، فإذا كان هذا النوع من التأليف قد غدا تقليدًا راسخًا في ثقافة التأليف عند الغرب، فإنه لم يصبح بعد كذلك في ثقافتنا، على الرغم من جدواه وضرورته، ولعل هذا أحد الأسباب التي حفزتنا على أن نسلك هذا النهج في التأليف الذي نتغيا من خلاله أن نضع بين يدي الطلاب والباحثين على اختلاف مشاربهم مؤلفا يهدف إلى تقديم المعرفة التداولية بيسر، ويغني المكتبة العربية عموما، والجامعية خصوصا، بمؤلف مرجعي في هذا الحقل المعرفي[1].

ليس من السهل رسم معالم هذا المشروع في لمحة، لكن في انتظار إقبال القارئ عليه، قراءة وتحليلا ونقدا، نقدم تصورا عاما عن محتواه وأقسامه التي انتظمت في ثلاثة أبواب، جاءت على النحو الآتي:

الباب الأول: التداوليات: مفاهيم وتعريفات:

اشتمل هذا الباب على ثلاثة أبحاث، يعرض أولها (**ما التداوليات؟**) لبوادر نشأة الاتجاه التداولي، ولأهم أصوله الفلسفية، ويقدم الأفكار الأساس لأهم رواده. ويحاول ثانيها (**في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر**) التعريف بالشبكة المفاهيمية للدرس التداولي المعاصر، وقد مهد صاحب البحث لذلك بمداخل مهمة وأساسية تحدث من خلالها عن مفهوم التداولية ومهامها، كما كشف عن أهم مصادر الدرس التداولي المعاصر، وصحح بعض التصورات الخاطئة، وختم بحثه بالوقوف على السياق التاريخي للمفاهيم التداولية. أما ثالث بحوث هذا القسم (**مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية**) فيتناول مفهوم البراغماتية اعتمادا على شواهد من تراثنا العربي؛ فعلماء العربية قديماً قد تنبّهوا إلى جملة من الحقائق المتصلة بقوام هذا العلم تحت مُسمّى "المقام" و"مقتضى الحال".

إن العودة إلى التراث يساعد على إقامة بناء تصوري ومنهجي للمقام، فكان من أبرز ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج أنها كشفت عن ثراء المنحى المقامي البراغماتي في مباحث اللغة

---

(1) ما حفزنا على إعداد هذا الكتاب الاستحسان الكبير الذي لقيه الكتاب الجماعي الذي قمنا بإعداده: الحجاج مفهومه ومجالاته: دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، عالم الكتب الحديث، 2010م (في خمسة أجزاء)، فقد نفذت طبعة الكتاب الأولى في زمن قياسي، كما توصلنا بعدد كبير من الرسائل التي نوهت بالعمل، وألحت على ضرورة إعداد كتاب مماثل في مجال التداوليات، وها نحن نفي بما وعدنا به القراء.

العربية، وأنّ البراغماتية هي دراسة العلاقات بين اللغة والمقام، تلك العلاقات القائمة على فَهْم اللغة؛ فَفَهْم لفظة يتطلب أكثر من مجرد معرفة معاني الكلمات الملفوظة في تركيب، كما يتطلب قبل كل شيء الاستنتاج الذي يربط ما يُقال بما يفترض أن يعني أو بما قيل من قَبْل أو بعبارة أخرى إنّ فَهْم لفظة يتطلب: معرفة قصْد المتكلم ومعرفة الظروف المحيطة بالكلام وحال المتكلم ومقامه.

القسم الثاني: التداوليات: روافد وآفاق:

اشتمل على ستة بحوث، جاءت موزعة على النحو الآتي:

الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو "عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي"، وهو بحث يسعى صاحبه من خلاله إلى طرح مفهوم الفعل اللغوي وتوضيح طبيعته وتحديد مكوناته الأساسية وخصائصه البنيوية والتداولية وتتبع تطوراته لدى أقطاب فلاسفة اللغة (أوستين وسورل وغرايس)، مع محاولة تأصيله وتأثيله في نظرية النحو الوظيفي التي لم تعرض بشكل واضح للفعل اللغوي في تعريف الجملة أو النص، سواء عند مؤسسها الأول (سيمون ديك) أو عند مؤسسها في النحو الوظيفي العربي الحديث (أحمد المتوكل).

هذا ما يحاول البحث تداركه من خلال عرض مفصل لمفهوم الفعل اللغوي عند فلاسفة اللغة العادية، وكيف أخذ طريقه إلى اللسانيات الحديثة بصفة عامة، وإلى النظريات النحوية الحديثة بصفة خاصة، ونظرية النحو الوظيفي التي طوعها الدكتور أحمد المتوكل للنحو العربي بصفة أخص.

أما ثاني بحوث هذا القسم (**التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول**)، فيتغيا الإجابة عن أسئلة مهمة وأساسية من قبيل: ما معنى التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات؟ ما طبيعة معنى الملفوظ، وأين يكمن؟ هل للتأويل حدود وضوابط؟...

يقدم صاحب هذا البحث إجابات ضافية عن هذه الأسئلة، وعن أسئلة أخرى غيرها، مبينا إسهام المتكلم والمخاطب في بناء معنى الملفوظ وتأويله، وأسباب اللجوء إلى التأويل، كما يحدد بعض معالم مسار المخاطب في عملية تأويل الملفوظ، ويكشف عن أنواع القرائن التي يعتمد عليها في التأويل، وبعض مكونات المقام التخاطبي، ومظاهر تأثير المقام على الملفوظات إنشاء وتأويلا، وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول.

وأما ثالث هذه البحوث: (**نظرية "الكم الخطابي" في البلاغة العربية: من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب**)، فيهدف إلى تحقيق المرامي التالية:

1. تقويم نظرية "الكم البلاغي" العربية القديمة، في ضوء مبدإ غرايس *Grice* وقوانينه الفرعية؛
2. توسيع قاعدة "الخطاب البلاغي" العربـي في أبعاده المعرفية والجمالية والإجرائية؛
3. محاولة استخلاص "جهاز واصف" لدينامية "الفعل الخطابي البلاغي"، انطلاقا من ثوابت اللغة ومتغيرات الخطاب...

وأما رابعها (**تداوليات التأويل**)، فيتناول التأويل باعتباره جانبا أساسيا يقع في أصل المعرفة الإنسانية سواء كانت علمية أو عامية، إنه يرتبط بعمليات الإدراك والفهم، أي أنه مرتبط بعلاقة الذات العارفة بموضوع المعرفة. فعالم الإنسان كون من العلامات والرموز، وما دام كذلك فإنه لن يصبح موضوعا للمعرفة والإدراك، إلا إذا أصبح موضوعا وآلية للتواصل بين أفراد المجتمعات البشرية. وعليه كان التأويل نتاجا للثقافة وآلية لإنتاجها في نفس الآن. إنه يمثل الترجمة الرمزية للوجود الواقعي من جهة، ويمثل الانتقال من الوجود الرمزي للموضوعات المستقلة عن الذات، إلى وجود تعيد فيه الذات بناء الموضوعات المستقلة، على نحو تصبح معه هذه الموضوعات دالة وذات معنى من جهة ثانية.

وأما خامسها (**ميشال دو سارتو والمفهوم التداولي للاستعمال العادي**)، فقد تناول المفهوم التداولي للاستعمال العادي عند ميشال دو سارتو، الذي يعد من بين المفكّرين المعاصرين الذين ياخذون الواقع اليومي مأخذ الجدّ، إلى جانب الأعمال الثرية لهنري لوفيفر حول نقد الحياة اليومية، وميشال مافيزولي. لكن المسألة التي يركز عليها في هذا السياق هي الدلالة التداولية التي يضفيها دو سارتو على الواقع اليومي، على الخلاف من الدلالة الماركسية والوجودية التي كان لوفيفر قد عمّمها على السلوك البشري اليومي، والدلالة السوسيولوجية البحتة التي تطغى على أعمال مافيزولي. إن المشكلة التي تُصادف كلّ باحث في حقل الممارسات اليومية هي ما اصطلح عليه «الطابع المتعدّد-المتردّد-المتمرّد» لهذه الممارسات؛ أي ما يتعدّد فيها من سلوكات وإيماءات تستعصي على الملاحظة التجريبية، لأنّ هذه الأخيرة لا تدرك القصدية المصاحبة للممارسات، وما يتردّد فيها من إرادات أو فضوليات تتأرجح بين القبض والبسط، أو بين الظهور والنفور، أو بين التجلي والتخلّي؛ وما يتمرّد عنها من هفوات ونزوات، تتبدّى في الملاقاة والمخاطبات.

لكن، إيماناً منه بالطابع المعقّد و«البراوني» للممارسات اليومية-العادية، آثر دو سارتو العدول عن المبحث النفسي (التصوّرات) والمبحث الاجتماعي (السلوكات)، ليركّز اهتمامه على المبحث التداولي (الاستعمالات)، مستفيداً بذلك من ذخائر اللسانيات (إميل بنفنيست،

هيمسليف)، ومن السوسيولوجيات الأمريكية التي تردّد عليها في جامعة سان دييغو في كاليفورنيا، خصوصاً الإثنوميثودولوجيا مع هارولد غارفينكل، والتفاعلية الرمزية مع إرفينغ غوفمان؛ فقد كانت هذه السوسيولوجيات الأمريكية سبّاقة إلى ربط المعرفة النظرية بغاياتها التداولية، لينصبّ الاهتمام على ما يفعله الفاعلون الاجتماعيون، وليس على ما يشعرون به أو يتصوّرونه أو يتّبعونه على سبيل الرغبة أو المتعة. واعتمدت هذه السوسيولوجيات على الجهاز المفهومي الثقيل كما تدلّ عليه الأبحاث المنطقية مع فتجنشتاين وستراوسن، والمسائل البراغماتية التي طرحها روّاد الفكر الأمريكي، على غرار جون ديوي ووليام جيمس.

كان ميشال دو سارتو على احتكاك مباشر بهذه الذخائر الفكرية والتحليلية واللسانية، حيث أتاحت له مقاربة الوقائع الاجتماعية والممارسات العادية من وجهة نظر تداولية. والطابع التداولي الخاص الذي يروم الباحث معالجته هو سؤال «الاستعمال» الذي له في لغته الإنجليزية (يوزْ *use*) دلالة إيجابية قلّما نجدها في اللغات الأخرى. وسيعمل دو سارتو على تطويع هذا المصطلح ليتماشى مع مفهومه للممارسات اليومية. كيف توصّل ميشال دو سارتو إلى تشكيل رؤية تداولية حول الممارسات اليومية؟ ما هي الأدوات الفكرية والنقدية التي أتاحت له بناء فكرة حول ما هو «عادي» (*ordinaire, ordinary*) أو شائع في الوقائع اليومية؟ تلك هي أهم الأسئلة التي يتغيا البحث الإجابة عنها.

وجاء البحث السادس والأخير من هذا القسم (**بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا**) ليبين أن السّجال بين سورل ودريدا في ما يخص التفريق في المعنى، بين الحرفية والاستعارية ومشكل القصدية، أعطى صورة أخرى عن علاقة النص بسياقه، وهي صورة تُظهِر بوضوح الغموض الذي يلحق العلاقة بين الطرفين. إن مشكلة اللغة باختصار، ليست فقط مشكلة تعبير أو تواصل، إنها كما يقول دريدا مشكلة نقش وانكتاب وإنتاج الآثار التي تحملها المتواليات اللفظية والتطورات التي تبرزها هذه المتواليات؛ فالمشكل اللغوي لا يحيلنا ببساطة إلى معنى، وإنما ينتج فضاء يمكن أن يُنسَب فيه الشكل إلى متواليات أخرى يحمل آثارها.

إن الهدف الذي حرك صاحب الدراسة يكمن في عرض وتحليل الكيفية التي قدم بها كل فيلسوف حججه من خلال عرض مواقفهما في اللغة والقصدية والحرفية والاستعارية ثم المقارنة في الأمور التي تشكل نقطة تقاطع بينهما، وهي قليلة جدا، والأمور التي يختلفان حولها. إن الباحث يتابع الحوار بين الفيلسوفين ليكشف في الأخير أن ما يفرق بينهما أكثر بكثير مما يجمع، بل يحاول أن

يقنعنا من خلال مستويات التحليل التي ينهجها كل واحد من الفيلسوفين للقضايا المطروحة للنقاش بأن التوفيق بين موقفيهما يبدو مستحيلا.

الباب الثالث: التداوليات: قضايا ومقاربات وتطبيقات

تجمع دراسات هذا الباب بين الجانبين النظري والتطبيقي، ويسعى بعضها إلى خلق حوار علمي جاد بين الفكر اللغوي العربي، والفكر اللساني الحديث، وهذا تفصيل محتويات هذا الفصل:

- **الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة**: وهو بحث يسعى صاحبه إلى تتبع التحليلات العربية القديمة التي وردت في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، وأن يتبين درجة كفاية ما اقترحه المفكرون اللغويون العرب القدماء في هذا المجال، وإلى أي حد يمكن الأخذ بما اقترحوه، وذلك من خلال مقارنتها بأهم المقاربات في هذا المجال.
- **تعديل القوة الإنجازية: دراسة في التحليل التداولي للخطاب**: إذا كان الخطاب النقدي العربي المعاصر قد تواصل مع نظريات النقد الأدبي في الغرب الأوروبي والأمريكي تواصلاً حاراً، تبدّى في محاولات عدة للإفادة من مبادئ الاتجاهات الشكلانية والبنيوية والأسلوبية والسيميائية والشعرية وغيرها من الاتجاهات ذات الأصول اللسانية في مجالات النقد النظري والتطبيقي، فإن التداولية *Pragmatics* باتجاهاتها المختلفة ما زالت على هامش النقد العربي، في الوقت الذي تبدو فيه تحولاً كبيراً في مسيرة النظرية الأدبية المعاصرة، يقترب يوماً بعد يوم من مركز الاهتمام في نظريات الخطاب والتأويل الأدبي.

ولتقليص هذه الفجوة يحاول البحث الاقتراب من الإمكانيات التي تتيحها تداولية أفعال الكلام لتحليل الخطاب. فقد نظرت إلى الكلام الأدبي وغير الأدبي بوصفه "فعلاً لغوياً" يدل عليه قصد المتكلم، ومن حيث إنها برهنت على أن إدراك المعاني الحقيقية للمنطوق إنما يتحقق في سياقات الاتصال الفعلية. من ثم أفسحت أدبيات النظرية الأدبية المعاصرة مجالاً واسعاً للتعريف بتداولية أفعال الكلام وتكييف بعض مفاهيمها لأهداف التحليل الأدبي الخاصة، ورأتها ضرورية لاكتمال دائرة فهم المنطوقات والنصوص مرتبطة بوظائفها وسياقاتها الحقيقية، وذلك ما تتناوله هذه الدراسة بعمق.

- **سلطة الوصائل البرغماتيّة في فهم الخطاب وتأويله**: يعرض هذا البحث لأهم المقاربات الحجاجية التي درست الوصائل في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة متتبعا أهم المحطات

التي مرّت بها منذ نشأتها وتبلورها في النصف الثاني من القرن العشرين إلى اليوم. كان ديكرو أوّل من نقل مفهوم الوصائل ووظائفها من المجال النحوي التركيبي إلى المجال الدلالي، فتوسعت هذه المسائل مع مدرسة "فيينا" *Vienne* وتحديدا مع رولي وجماعته، ثم اتخذت بعدا برغماتيا مع موشلر وجماعته واتخذت بعدا خطابيا مع روساري؛ وهذا ما يكشف عن أهمية الأدوار المتنوعة التي تؤديها في ربط الخطاب وترابطه، نعتبر أهمّها الأدوار البرغماتية والحجاجية.

- **المغالطات في الخطاب اليومي: مقاربة تداولية**: تسعى هذه الدراسة إلى تتبع المغالطات التي يمكن أن نصادفها في الخطاب اليومي؛ فلا أحد يجادل اليوم في كوننا نعيش في عالم تقدم فيه المعلومة بطرق مضللة، ووفق الأثر الذي نريد أن تتركه في المخاطب. فقد نقدم الخبر أو المعلومة بإفراط أو تفريط، وكلاهما طريقان لتضليل المتلقي. كما أننا كثيرا ما نعاين إعلانات دعائية تكتب على منتوجات موجهة للاستهلاك، مثل: "جديد كلياً"، و"مختلف"، و"نوع ممتاز"، وغيرها. وكلها ألفاظ غامضة الغرض منها مخاطبة عواطف المتلقي. فعوض السعي إلى إقناعه بحجج قوية تستهدف تحديد مكونات هذا المنتوج وتركيبته، تلجأ وسائل الدعاية والترويج إلى استخدام ألفاظ غامضة يصعب ضبط معناها. هكذا، أصبحنا في عالم نخاطب فيه العواطف بدل العقل، عالم سمته الأساسية هي المظاهر الخارجية. على هذا، بقدر ما وفرت لنا التقنيات المعاصرة آليات عدة للولوج إلى المعلومة، بقدر ما أصبح من الصعب مراقبة مصادر هذا الكم الهائل من المعلومات التي تتوارد علينا يوميا. وبالجملة، فالإنسان لم يطور فقط سبل نقل المعلومة وتبادل الأخبار، بل كذلك تقنيات توجيه الخبر، عبر التزوير والتدليس والتعتيم. وبما أن عولمة نظم الإعلام والاتصال أضحت وسيلة بيد القوى الاقتصادية، فلا يخفى ما تمارسه وسائل الإعلام والاتصال من ممارسات غير مشروعة بعد أن حولت المعلومة إلى سلعة اقتصادية. فقد طورت مختلف مسالك التضليل والتعتيم والتدليس، وغيرها من الأساليب التي تسمح لها بالتحكم في القرارات التي يمكن أن يتخذها الفرد أو الجماعة. فكونها تتحكم في المعلومة يوفر لها إمكانية توجيهها بغاية إقناع المستهدف بأمور لم يكن ليقتنع بها لوتم ذلك بطرق مشروعة وعقلانية. لهذا، يسعى هذا البحث إلى مقاربة تداولية للخطاب اليومي، بهدف الكشف عن مختلف أساليب التضليل والتغليط التي تكتنفه؛ إذ تبين للعديد من المهتمين عجز المقاربات الصورية عن استيعاب مقتضيات الخطاب الطبيعي، فلم

يعد الشغل الشاغل هو تحصيل المعرفة وفق أساليب مضبوطة وصارمة، وبناء نماذج نظرية مغلقة؛ وإنما البحث في الممارسة اليومية والعادية للنشاط المعرفي، الذي يبقى في معظمه مفتوحا أمام تأويلات عدة. كما تبين بأن التدليلات المنطقية بمفهومها التقليدي لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات التفاعلات التخاطبية في صورها اليومية. بالتالي، فالوضع في حاجة إلى آليات تفاعلية تتخلى عن التقويم الصوري القائم على مفهومي الصدق والكذب، لصالح تقويمات تستند إلى مفاهيم مغايرة، مثل الاحتمال أو التدرج في الصدق والكذب. وقد ركز صاحب الدراسة على الخطاب المغالط باعتباره أحد الوجوه الحاضرة بقوة في استدلالاتنا اليومية من خلال سعي المغالط إلى سوق الخصم إلى الكذب والباطل، عماده في ذلك أساليب تقوم أساسا على التحريف والتلبيس (خلط الحق بالباطل) والتعتيم والكتمان (طمس الحق) والكذب والمكر، (كأن يستغل المتشابه قصد النيل من المحكم)، أو بإسقاط جزء له دِلالة قوية، أو بإضافة جزء فاسد، إلى غير ذلك من السبل التي تيسر له الظفر بخصمه. ويستند المغالط إلى مثل هذه الأقوال لينقض على المنازع قوله، ويسعى إلى الحق من جهة الرياء. الأمر الذي يجعل منه شخصا له ظاهر يموه به عما يبطنه. ومن ثم، يعتمد على حيل تقوم على سبل تمويهية وتغليطية هدفها إبطال كل ما يسعى المجيب حفظه، أو حفظ كل ما يستهدف السائل إبطاله. وبعد أن بينت الدراسة أغراض المغالط ووجوه التغليط، استدلت بالعديد من المغالطات التي تحضر في الخطاب اليومي، مبرزة في ذات الوقت سبل ردها ونقضها، وكل ذلك يقتضي نشر ثقافة التفكير النقدي ليتمكن الناس من ضوابط التفكير ومقتضيات التكلم، التي تساعدهم على تدبير أمورهم بعيدا عن أساليب التغليط والتضليل. فمنع حصول الخطإ في الفكر والانحراف في السلوك يتطلب ضبط العملية التفكرية والتكلمية في الوقت نفسه.

- **التواصل بين الإقناع والتطويع**: تتمحور هذه الدراسة حول أحد مكونات التداولية اللغوية وهو الكفاية التواصلية التي تتحكم فيها إكراهات عديدة سعيا إلى كسب مودة المتلقي وثقته (ومن ضمنها: طبيعة التفاعل بين طرفيْ التواصل، وبنية الخطاب المتداول وحركيته واتساق عناصره وترابطها). وذلك لا يتطلب من المتكلم المعرفة الخطابية (*savoir cognitif*) فحسب وإنما حسن الأداء الخطابي (*savoir-faire discursif*). وفي هذا الصدد هناك من يستعمل كفايته اللغوية لإحداث تواصل فعال مع غيره على نحو يعزز التفاهم والتعاون

والاحترام بين الطرفين (وهو المسعى الذي تراهن عليه التداولية). في حين هناك من يستعمل حذقه اللغوي لتمويه الآخرين ومغالطتهم وإخضاعهم بغية تحقيق مآربه وتطلعاته الشخصية. فحيثما تتضارب المصالح الشخصية ينتعش التطويع الذي يسهم في تعكير صفو العلاقات الإنسانية وتدميرها، وتوسيع هامش الكراهية والقسوة والفظاظة بين الناس، والإفضاء بالمشروعات الجماعية إلى الإخفاق والتفسخ. وهذا ما يقتضي، بالمقابل، تدبير المصالح المتضاربة بالحوار البناء والنقاش العقلاني بهدف تحقيق توافق ينصف جميع الأطراف المتنازعة حول مسألة معينة، ويعزز تعاونها وتآزرها قصد الوصول إلى الغايات المنشودة.

- **الإشاريات: مقاربة تداولية:** نظرا إلى ما تكشف عنه المقاربة التداولية للعبارات الإشارية من خصوبة وثراء اللغة الطبيعية، فقد وقف الباحث على الكفاية التفسيرية الوصفية للنظرية التداولية للإشاريات من خلال التمييز بين مقاربة النزعة الحرفية الأبدية من جهة، والنزعة السياقية من جهة أخرى، وتقويم هاتين النزعتين، ثم ابتداع مقاربة تتأسس في المقام الأول على مفهوم إحالة المتكلم وتمثلاته الإشارية والذهنية، مع اقتراح نموذج للتقعيد المنطقي لهذه العبارات الإشارية.
- **المقاربة التداولية للإحالة:** تحاول النظرية التداولية للإحالة بناء مقاربة تستند على مفهوم إحالة المتكلم، في مقابل الإحالة اللسانية التي اهتمت بمعالجتها الدلاليات الصورية. والبين أن اهتمام التداوليات بنظرية الأفعال الكلامية ونظريات التواصل هو اهتمام يروم إبراز خصوبة الخطاب الطبيعي وتنوع مستوياته، كما يكشف في الوقت ذاته عن العوالم المختلفة للإحالة التي تنكشف من خلال السياقات المختلفة للتلفظ.
- **الأفعال غير الواجبة في كتاب سيبويه: الأمر- النهي نموذجا:** ينصب فحوى هذه الدراسة على نزوع المقاربة السيبويهية للظواهر التي تفيأ في خانة الإنشاء كالأمر والنهي، إلى النظر في التعالق الحاصل بين مظهري اللفظ والمعنى دون إغفال التعامل معها باعتبارها ألفاظا أعمالا (مفهوم مقترض من السيرافي) أي ألفاظ تشكل في ذات الوقت عملا لغويا، وهو ما كنى عنه سيبويه بمفهوم "غير واجب" بمعنى أن الأفعال المتحدث عنها غير واقعة؛ أي يجوز أن تقع ويجوز ألا تقع، وتفسر الحالتان معا (الوقوع وعدمه) بالغرض الذي يؤمه المتكلم.

- **الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي:** تستركز هذه الدراسة المقارنة بين مقاربتين متباينيتن للإنشاء وأساليبه: معالجة ابن مالك الأندلسي، ومقارنة النحو الوظيفي؛ أما الأولى فتلامس الإنشاء عرضا، وتمعن في التقعيد مبثرة الصرف والإعراب، وتعد أساليب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والندبة والاستغاثة والتعجب والدعاء مجرد إنشاءات، في حين تعتمد الثانية تبعية البنية للوظيفة، وتضع حدودا فاصلة بين مفاهيم تبدو متلابسة (النمط الجملي والقوة الإنجازية والوجه) وتتيح التمييز بين أساليب متغايرة كل التغاير. فالإخبار والسؤال والأمر والنهي قوى إنجازية، وأما التمني والترجي والدعاء والتعجب والندبة والاستغاثة فوجوه ذاتية إرادية أو انفعالية.
- **ظاهرة الإعادة والردّ بين الدلالة والإحالة (كلاّ وبلى في القرآن):** إذا كانت ظاهرة الإعادة والردّ من الظواهر الحاضرة في الخطابات والنصوص في العربية فإنها عند التحقيق تبدو بنية نحوية مشكلة ملتبسة في الغالب ولاسيما على المتعلّمين، ولذلك فإنّ الانخراط في تناولها بالبحث يأتي من باب الإسهام في بيان ما تختصّ به دلاليا وإحاليا بعرض أبرز ملامحها في ضوء المعطيات التي توفّرها النظرية النحوية العربيّة والمكتسبات اللسانية الحديثة. فالظاهرة تتنزّل ضمن قاعدة قوية في الثقافة العربية هي قاعدة الأصل والفرع؛ ذلك أنّ الإعادة عبارة عن استعادة لجزء من أصلٍ متروك بها يستدلّ على أنّ الأقوال غالبا ما تعتمد العدول عن الأصل إيجازا واختصارا ومراعاة لنزوع اللغة إلى الاقتصاد في المجهود. وإذا كان للظاهرة حضور في أكثر من لغة كالفرنسية والانكليزية، وفي نفس الوقت من مشاغل الدرس اللساني قديما وحديثا فإنّ المزاوجة بين التراث واللسانيات ومكتسباتها المنهجية مفيد في تناول كثير من الظواهر التي تعدّ من المشترك والكلي بين اللغات.
- **المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية:** توجهت هذه الدراسة إلى بيان الدلالة البراغماتية في مبحث البلاغة العربية؛ إذ ترى الباحثة أنّ مفهوم البراغماتية جاء ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة (لكل مقام مقال). فخرجت الدراسة بأن الأساليب البلاغية هي أفانين في التعبير توفرها اللغة للمتكلم، والمقام هو المدخل الرئيسي في دراسة هذه الأساليب، والمفتاح الصحيح للكشف عن خصائصها، فالتفاوت بين هذه الأساليب ليس تفاوتاً في بناء اللغة وإنما هو تفاوت في درجة التفكير وعمق الرؤية، بل هي مواقف خاصة فكرية

واجتماعية وسلوكية تصوغ حالة يعيشها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر أو يقفها حيال الأشياء. كما أنها تشكل دعامة أساسية من دعائم التأثير والإمتاع والإفهام والإقناع؛ فهي تثير المشاعر وتمتع القلوب وتلمس الأحاسيس وتشد الأسماع وتستميل النفوس. كما يصدق هذا على البديع الذي يهتم بمقام تحسين الكلام وتزيينه؛ فالجمال الذي يوجد في الاستعارة والكناية... من حيث دقة التعبير ولطفه لا يقل عن الجمال الذي يوجد في الطباق والجناس... فالبديع قبل كل شيء تفكير نقدي حول الطريق الذي يجب أنْ يمر به المتكلم للوصول إلى الإبداع الفني.

ختاما،

خليق بنا أن نجزل الشكر إلى كل الأساتذة الذين أسهموا ببحوثهم ودراساتهم القيمة في هذا الكتاب، وأبانوا عن تعاون جاد ومثمر، ورغبة ملحة في الدفع بهذا المشروع. كما نتوجه بشكر خاص إلى **الدكتور أحمد المتوكل** على ملاحظاته الدقيقة وعلى ما أسداه لنا من نصح وتوجيه، وإلى الزملاء الأعزاء **احمد الملاخ، وحسن خميس الملخ، وعبد الهادي الشهري، ووليد العناتي** (والترتيب ألفبائي) كل الشكر وكل الثناء على تشجيعهم.

ومن باب الوفاء، أهدي هذا الكتاب إلى أسرتي الصغيرة التي تحملت انشغالي عنها بإعداد هذا الكتاب: ابني **محمد أمين وآدم**، وزوجتي **إشراق** لصبرها واهتمامها برقن البحوث بحب وتفان.

آمل أن يحظى هذا الجهد بقبول حسن، وأن تسهم جميع البحوث في تعريف القارئ العربيّ بهذا العلم حتّى يعرف الباحثون كيف يستفيدون منه في دراسة اللّغة العربيّة وما ينتجه المتكلّمون بها من نصوص وخطابات، وأن تصحح التصور الخاطئ الذي جعل البعض يعتقد أن التداوليات هي سلة مهملات اللسانيات.

ولله الحمد لحمده على عونه وتوفيقه

حافظ إسماعيل إسماعيلي علوي

أكادير: 2010/10/01

hafidsmaili@yahoo.fr

التداوليات : حدود وتعريفات

ما التداوليات؟

عبد السلام إسماعيلي علوي

إن التداوليات مقاربة وجدت لبداياتها منشأ في حضن فلسفة اللغة العادية، هذا التيار الفلسفي الذي نشأ مع رواد الفلسفة والمنطق أمثال: فريج *Frege*، وراسل *Russell*، وفتجنشتاين *Wittgenstein* وستراوسن *Strawson* هؤلاء وغيرهم كارناب *Carnap*، وبارهيلل *Bar-Hillel*... الذين حاولوا التمهيد لتداوليات نظرية انطلاقا من فكرة المعارف والعلاقات الاجتماعية، حاولوا بناء نموذج يعتمد في دراسته أولا على شروط صدق التعابير المرتبطة بالمقام، نحو بناء نظرية عامة للفعل -*action*- أبرزَ معالَمها بوضوح أوستين *Austin* وسورل *Searle*. كما أمكن للتداوليات أن تجد بوادرَ قيامها في تأملات بعض الباحثين الذين اهتموا منذ أمدٍ بعيد بآثار الخطاب في المتخاطبين. ومن هؤلاء الباحثين سوسيولوجيون ومحللون نفسانيون، ومتخصصون في البلاغة ولسانيو تحليل الخطاب أمثال: أنسكومبر *Anscombre* وبيرلمان *Perelman* وديكرو *Ducrot* وأوركيوني *Orecchioni*

لقد أصبح الاهتمام بالتداوليات متزايدا يطوِّر في كل لحظة اهتماماً معينا تتحدد التداولياتُ وفقه، حيث كانت التحليلات التداولية تعتمد تارة على بنيات تحتية سيكولوجية وتارة على تمفصلات ذواتية واجتماعية[1] لتبقى التعريفات طافية أو معممة، تتعدد حينا وتتضارب أحيانا.

إن التداوليات التي نشأت في حضن الفلسفة هي قبل كل شيء محاولة للإجابة عن أسئلة من قبيل: ماذا نفعل حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط؟ ولماذا نطلب من جارنا على المائدة ما إذا كان في استطاعته أن يناولنا الملح، مع أن ذلك يبدو بإمكانه؟ من يتكلم إذن ولمن؟ ومع من؟ ولأجل ماذا؟ من تظنني أكون حتى تكلمني هكذا؟ ما الذي يجب معرفته لرفع الإبهام؟ ما هو الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نقتصر على المعنى الحرفي لقضية ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ إلى أي حد يكون الواقع الإنساني محددا بكفايته اللغوية؟[2].

لقد أصبح اعتبار المعطيات العادية جدا والملموسة في التواصل أمرا ضروريا، وقد أثيرت في ذلك مجموعة من الأسئلة التي باتت محيِّرة وتتطلب إجابات نظرية، ومثَّل هذا الباعث الأساسي

---

(1) *J. Caron, Les régulations du discours, Éd (P.U.F), 1983, p50.*

(2) *F. Armengaud, La pragmatique, Ed (P.U.F), 2ème éd 1990, p3.*

لضرورة قيام تحليلٍ تداولي في الفلسفة مثلت جوانبَ اهتمامه قضايا تعلقت بالإحالة والمرجع، تعلقت بالاقتضاء والاستلزام والفعل، قضايا مثلت دروسا حيوية في الفلسفة ودشنت لمشروع لسانيات التداول. وإن كانت فلسفة اللغة العادية تعالج الحقائق المفهومية، فإن اللسانيات ستعالج الوقائع التجريبية[1]. وما كان من الواقعة التواصلية يمثل موضوعا فلسفيا إلى عهد قريب، سيصبح آلياتٍ ضروريةً للبحث اللساني المعاصر.

ثم إن علم الدلالة بفضل تصورات فريج *Frege* وأتباعه قام في مستوى أوسع على افتراضين أساسيين:

- بما أن معنى جملةٍ ما مرتبط بمعاني الكلمات التي تكوّنها، فإن معنى الكلمة يجب أن يدرَك من خلال معاني الجمل: إن معنى كلمةٍ ما هو مشاركتها النسقية في معاني الجمل التي تظهر فيها.
- بالنسبة إلى معنى الجمل يجب أن يدرَك من خلال مفهوم الصدق، فأنْ تعرف معنى جملةٍ ما، يعني أنك تعرف الشروط اللازمة التي يجب أن تستجيب لها هذه الجملة كي تكون صادقة[2].

إلا أن قيام التحليل على مجرد هذين الافتراضين لا يجعله كافيا لمعالجة كل ما قد يطرحه المعنى من مشاكل. وبهذا كان على التحليل أن يمتلك آلياتٍ «تأخذ بعين الاعتبار العناصرَ الجيهية المساعدة على تحديد مظاهر الصدق، ليس فقط، في ما يمكن أن يستعمله المتكلم من جمل، ولكن أيضا في ما يفعله المتكلم حين التلفظ بتلك الجمل، أي في الاستعمال»[3]؛ ذلك أن ملفوظاً ما لا يعبِّر فقط عن حالةٍ ما للأشياء حتى يوصف بكونه صادقا أو كاذبا، إنه إضافة إلى ذلك يكشف عما للمتكلم من أفكار وأحاسيس كما يثير أو يستدعي ما للمخاطب من ذلك، وهذه عوامل خارجية لا تظهر بالضرورة في بنية الجملة كما أنها غير ملازمة لها وما يحددها إلا الاستعمال في المقام. «إن المعنى الدلالي لجملةٍ ما يتمثل في محتواها القضوي الذي يمثل لحالة الأشياء، ثم إن التلفظ بهذه الجملة في سياقٍ ما يستتبع معنى إضافيا يختلف باختلاف المقامات ولا يمكن ربطه بالجملة نفسها»[4]. إنه مرتبط بالتلفظ ويمثل المعنى التداولي أو الاستعمالي.

---

(1) *J. Searle, Sens et expression, Ed Minuit, 1982, p217.*
(2) *F. Recanati, « Le développement de la pragmatique », Langue française, N 42, éd Larousse, 1979, p7.*
(3) *Ibid, p13.*
(4) *Ibid, p7.*

هذا وقد ساد إلى حدود السبعينات من القرن المنصرم الاهتمامُ بالنحو كنظرية للقدرة الذهنية؛ إذ لا يتجاوز الأمر آنذاك حدود ما يؤكد مصداقية صورنة اللغة واعتبارِ مستعمليها نماذج مجردة. وبعد هذه المرحلة فقدَ هذا التوجه سيطرته على البحوث اللسانية حيث ظهرت إلى الفضاء اللساني دراسات تجاوزت القدرة إلى الإنجاز وأكدت على قيام الذاتية في التواصل، وقد دشنت أعمال بنفنيست *Benveniste* لهذا المشروع، يقول: «إنه قبل العملية التلفظية لا يكون اللسان إلاَّ إمكانيةً لِلّسان»[1]. ويضيف: «إن العملية التلفظية هي حيث يوظَّف اللسان بواسطة فعل الاستعمال»[2]. فلم تعد اللغة لذاتها هي موضوع البحث اللساني، بل أصبح الاهتمام منصبا على التلفظ وما يستتبعه. «إننا في العملية التلفظية نأخذ بعين الاعتبار، على التوالي، الحدث نفسه، والسياق المقامي الذي يتحقق فيه، وآليات إتمامه»[3]. إننا مع بنفنيست *Benveniste* نمرُّ من لسانيات اللغة إلى لسانيات التلفظ، ثم إن هذا يحدد مؤشرات العبور إلى لسانيات تداولية.

ثم إلى جانب ما أسفرت عنه التجربة الأوربية، يمكن أن نميز في التداوليات تيارا أمريكيا مثَّل في بدايته جانبا من مشروع فلسفي عام، حيث ارتبط بعمق بالموقف الوضعي من خطاب العلم، هذا الموقف الذي فسر المفاهيم (الفكر، الذهن، الدلالة...) التي كانت تُعتبر ذهنيةً صرفة، بالقاموس الوصفي لعلم النفس الاجتماعي والسلوكي، إن هذا الرأي المسبق الذي كُرِّس كفكرة أولية للتفاعل، كان له أثر بليغ في قيام تداوليات أمريكية[4]. استقرت كمكونٍ ثالث إلى جانب التركيب والدلالة داخل النموذج السيميائي العام لـبورس[5] *Ch.S.Peirce*.

ثم إن الفضل في إدراج مصطلح *pragmatique* في الدراسات اللسانية يرجع إلى شارل موريس *Ch.Morris* وهو اصطلاح لـكانت *Kant* كان قد أخذ به بورس *Peirce* في بناء نظرية عامة للعلامات[6]، هذه النظرية التي تقوم على فكرة أن السيميوزيس - *Sémiosis*- هو السيرورة التي يشتغل من خلالها شيءٌ ما كعلامة، هذه الفكرة التي تنبني على ثلاثة عوامل، يتعلق الأمر بما

---

(1) *E. Benveniste, Problèmes de Linguistique générale, Tome II Ed Gallimard, 1974, p81*

(2) *Ibid, p80.*

(3) *Ibid, p80.*

(4) *C. Normand, « Sémiotique et pragmatique », Revue de Sémantique et Pragmatique n°1, éd Sup'Or 1997, p105.*

(5) *Voir: N. Everaert Desmed, Le processus interprétatif, Ed p Mardaga, 1990, p28-29.*

(6) *C. Normand, « Sémiotique et pragmatique », p106.*

يُدرَك كعلامةٍ، وما تعود إليه هذه العلامة، ثم الأثر المحدث في التأويل. «إن التداوليات تُكرِّس للعامل الثالث، إنها دراسة للعلاقة بين العلامات واستعمالاتها»[1]. هكذا ترتبط التداوليات الأمريكية «بموقف أخلاقي وسياسي وتنبني على فلسفة وضعية وذريعية في آن»[2].

وإذا كان البحث في التداوليات عند موريس *Morris* لم يتجاوز تحديدَ أهدافها الوصفية، فإن رواد الفلسفة التحليلية حددوها كدراسة تهتم بالأفعال اللغوية مركزين بذلك على الجانب الاستعمالي لإثبات خطابية اللغة مدركين ما كان يربك الأبحاث الشكلية أو ينفلت من قبضتها. وصيغت لأجل ذلك نظريات عدة يمكن أن نقتصر من بينها على ما يلي:

- **نظرية الاقتضاء** (*La Présupposition*).

ظهرت بوادر هذه النظرية على هامش الأبحاث المنطقية التي تناولت القضايا باعتبار قيمها الصدقية- *les valeurs de vérité*- لقد وردت بشكل عارض في أبحاث **فريج** *Frege* وراسل *Russell* وكذا **ستراوسن** *Strawson* الذين اعتمدوا في تحديد هذه القيم على مقدمات خارجية سابقة، مثلت شروطا ضرورية لتحقيق صدق أو كذب القضايا على اختلافها وتعددها. وقد حدد **ستراوسن** *Strawson* الاقتضاء مُبدياً تاثره بـ**فريج** *Frege* في أن قضية (أ) تقتضي قضية (ب) إذا وفقط إذا كانت (ب) تمثل شرطا مسبقا لتحقيق صدق أو كذب (أ) [3].

هكذا ظهرت البوادر الأولى لتشكل نظرية الاقتضاء أسست لها البحوث اللسانية في الموضوع، فإذا كانت تحليلات المناطقة تقصر البحث في الاقتضاء على تحديد قيم القضايا في الجمل الخبرية، فإنه في اللسانيات تبقى هذه مجرد حالة خاصة من الحالات التي تجب فيها مراعاة الاقتضاء والمتمثلة عموما فيما تشترطه الأفعال اللغوية عامة. وبذلك ستكون الاقتضاءات ظاهرة كلية – *Universel*–[4]، حيث إن كل ملفوظ يفرض شروطا معينة سابقة لتحقيقه، إنه ينطوي على مجموعة من الاقتضاءات، وهي توجد مسجلة فيه بكيفية لا تقبل النقاش، ولا أحد يستطيع الاعتراض عليها سواء كان متكلما أو مخاطبا[5].

---

(1) *J. Caron, Les régulations du discours, p49.*

(2) *C. Normand, « Sémiotique et pragmatique », p112.*

(3) *Voir: Paul Larreya, Enoncés performatifs. Présupposition. Ed Natban 1979, p42*
J. Caron, Les régulation...p82.

(4) *Ibidem, p82.*

(5) *C.K. Orecchion, L'implicite. Ed Armand Coline, 1986, p282.*

وقد أمكن للبحث اللساني أن يطور نظريته للاقتضاء في ثلاثة مستويات[1]: مستوى دلالي ويعالج فيه الاقتضاء كمعلومة تأخذ من الملفوظ، أي كعنصر من عناصره الدلالية، ومستوى وظيفي يحدد فيه دور الاقتضاء في تنظيم الخطاب، فإذا كانت للاقتضاء وظيفة فإنها لتحقيق ملاءمة الخطاب[2]، ثم مستوى تداولي ويتعلق الأمر فيه بتحديد الاقتضاءات في العلاقات بين المتخاطبين، وكذا في التفاعلات التي ينبني عليها التخاطب.

- **نظرية الاستلزام التخاطبي** (*L'implicitation conversationnelle*).

وهي نظرية خاصة بكيفية الاستعمال اللغوي أرسى دعائمها **غرايس** *Grice* [3] وأقامها على مبدإ عام يقضي بتعاون المتخاطبين بهدف تحقيق الفعالية القصوى لتبادل المعلومات، ومفاده: «**لتتكلم فيما يقتضيه الغرض من التواصل**». وقد قامت هذه النظرية على افتراض مجموعة من القواعد الصادرة عن اعتبارات عقلية تجعل من السلوك اللغوي فعلا ناجحا، وتساعد على رصد الاستلزام التخاطبي باعتباره خرقا مقصودا لقاعدة من القواعد.

لقد كان يتوقف تأويل الملفوظات على عاملين اثنين: معنى الملفوظ، والسياق المقامي لإنتاجه. وأضافت النظرية هذه عاملا ثالثا تمثل في **مبدأ التعاون**[4]، الذي يسمح بحساب الخرق المسجل في التواصل، هذا المبدأ الذي يسمح بإدراك انسجام معاني الملفوظ مع المقصود من التخاطب.

هذا وقد استمرت الأبحاث في هذه النظرية لتسجل تطورها الملحوظ بعد صياغةِ **ديكرو** *Ducrot 1972-1979* لقوانين الخطاب، واعتمادِ **ويلسن وسبيربر** *Wilson & Sperber 1979* على مبدإ الملاءمة في محاولة منهم لتطوير كفايتها في رصد الوقائع المستلزمة عموما.

- **نظرية الأفعال اللغوية** (*Les actes de langage*).

وهي نظرية أسس لها **أوستين** *Austin* وقام ببنائها **سورل** *Searle* ليوسع مجالها - في أطوار - باحثون آخرون. وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الجمل في اللغات

---

(1) *J. Caron, Les régulation du discours, p93.*

(2) *O. Ducrot, Dire et ne pas dire. Ed Hermann, 2ème éd 1980, p94.*

(3) *Voir: P. Grice, « Logique et conversation ». Communications, N 30, Ed seuil, 1979.*

(4) *Wilson et Sperber, « L'interprétation des énoncés », Communications n 30, p80.*

الطبيعية لا تنقل مضامين مجردة، وإنما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات[1]، كأن تفيد طلبا أو سؤالا أو وعدا أو غيرها مما يحققه السلوك اللغوي من فعل. ووفق هذا التصور ستشكل كل نظرية تخص اللغة جزءا من نظرية عامة للفعل-*Théorie de l'action*-[2] ذلك أن المتكلم يحقق أو ينجز عبر العملية التواصلية فعلا أو عملا تماما كما هو الحال في الأفعال غير اللغوية. «**فلا وجود البتة لملفوظ لا ينجز فعلا**»[3]. وبنفس التصور أصبحت اللغة، بعدما كانت مجرد أداة تمثيلية، فضاء تمارس فيه حيوية العناصر الإنجازية. ومنه تم صرف النظر في الدراسات التداولية من الكلمة أو الجملة كوحدات تحليلية إلى وحدة الفعل باعتبارها «الوحدة الأساسية الصغرى التي تقوم عليها العملية التواصلية»[4].

- **نظرية الاشتقاق الإنجازي** (*La dérivation illocutoire*).

إذا كان قد غلب على أصحاب نظرية الفعل **الاشتغالُ** بالأفعال اللغوية البسيطة والمباشرة، ولم يشتغلوا بالأفعال المركبة أو المشتقة إلا لماما فإن هذا ما ستحاول نظرية **الاشتقاق** تداركه.

لقد قامت هذه النظرية على اعتبار الفعل اللغوي ليس فعلا لقصد المتكلم وحده، إنه ليس نتاج عملية تناظرية موجهة من متكلم إلى مخاطب، بل إنه نتاج تأرجح الإظهار والإضمار الذي تولده ملابسات الخطاب الخاصة والذي يتحقق في تقاطع عملية الإنتاج والتأويل[5]. وبهذا يتحقق المظهر الاشتقاقي للأفعال اللغوية، محددا في خصائصها غير المباشرة.

وتهدف هذه النظرية إلى محاولة تفسير إشكال هذه الأفعال، والمتمثل عموما في مدى إمكانية «إخفاء قصد إنجازي بالطريقة التي لم تترك للمخاطب بدا من اكتشافه والتعرف عليه»[6]. وستستخلص النظرية من هذا التفسير أن للأفعال الإنجازية المشتقة خاصية فوق/ لسانية -*méta/linguistique*- وأن لها أساسا دلاليا أو بالأحرى تداوليا. وأنه يجب اعتبارها كحالة خاصة لظاهرة أكثر ورودا في اللغات الطبيعية[7]. كما ستستخلص أن هذه الأفعال ذات خصائص

---

(1) طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، سلسلة دروس رقم 10، كلية الآداب باكادير 1993- 1994، ص 11.

(2) *J. Searle, Les actes de langage, Ed Hermann, 1972, p53*

(3) *J. Caron, Les régulations... p69.*

(4) *J. Searle, Les actes de langage, p52.*

(5) *P. Charaudeau, Langage et discours, Éd Hachette, 1983, p46.*

(6) *F. Récanati, « Insinuation et sous entendu », Communications n°30, 1979, p98.*

(7) *R. Zuber, « Statut sémantique des actes indirectes », Communications n° 32, 1980, p240*

استدلالية، إذ تصبح الأفعال اللغوية «التي يتم إدراكها مباشرة في صيغة الملفوظ»[1]، منطلقا لعمليات استدلالية وصولا إلى أفعال إنجازية غير مباشرة يعقدها المتكلم ويفككها المخاطب.

لقد توزعت الدراسات اللغوية في القرن العشرين بين تركيبية ودلالية وتداولية فإذا كان التركيب -*Syntaxe*- يهتم بدراسة العلاقات بين العلامات، كلمات أو جملا أو متتاليات جملية، قصد تحديد القواعد التي تحكم نظام هذه العلاقات وكانت الدلالايات[2] -*Sémantique*- تعالج علاقات هذه العلامات بمجالات الأشياء في اهتمامها بالمعنى في علاقته بالمرجع والماصدق، فإن التداوليات ستمثل الضرورة التي تسمح بتوجيه وضبط استعمال هذه العلامات في المقام.

إلا أن بعض تيارات البحث قد دأبت على الفصل بين دلالة الجملة واستعمالها، أي على الفصل بين الدلاليات والتداوليات علاوة على الاستقلال التركيبي. وإن كان الإيمان راسخا بإجرائية هذا الفصل، فإن بعض الباحثين يدعو إلى إقامة وصف شامل لا يتم فيه أي فصل بين مستوياته. ولعل من بين رواد هذه الدعوة نجد **ديكرو** *Ducrot* و**انسكومبر**[3] *Anscombre*. فإن ما يميز أبحاثهما هو رفض التصور القائم على فصل المستويات فقد شكلت مجالات التقاء الدلاليات والتداوليات مجالا لأبحاثهم في اللغة.

لقد أصبح التصور المنطقي القائم على خطية العلاقة بين مستويات التحليل اللغوي متجاوَزا بفضل تداوليات مدمجة -*intégrée*- تعارضه، وتقوم على البحث الذي ينسحب على الجوانب التداولية التي يمكن أن تسجل في بنية اللغة، وعلى البحث في دلالاتها لاستخراج الأشكال اللغوية ذات القيمة التداولية لضبط شروطها الاستعمالية. هكذا يتخلص البحث اللساني من سلسلة المشاكل التي قد يطرحها تصورٌ ما لمستوياتٍ مستقلة، والتي يمكن أن تعالج في تداوليات مدمجة. ثم إنه كي تتقدم التداوليات إلى الأمام يجب تخليصها كذلك من سلسلة المشاكل التي تتطلب كفاءات ذهنية وتعود إلى بلاغة متميزة[4].

---

(1) *J. Anscombre: « Voulez vous dériver avec moi ? », Communications n° 32, p86*

(2) إذا لم نستعمل 'علم الدلالة' كمقابل عربي لـ *'Sémantique'* فالأفضل أن نستعمل له 'دلاليات' على غرار لسانيات وسيميائيات، لتبقى 'الدلالة' مقابلا لـ *'Signification'* دون لبس.

(3) أنظر: مقالتهما المشتركة لمجلة *(Langages n°42 1976, pp5 -27)*.

(4) *Voir: O.Ducrot. Dire et ne pas dire, pp111- 113- 131. et « Les lois de discours». Langue française n 42, p22 -23.*

ستعتمد التداوليات في التحليل إذن، على تضافر مكونين: لساني وآخر بلاغي. إذ يضطلع الأول بمهمة تحديد الدلالة -*signification*- اعتمادا على ما توفره الوحدات اللغوية، ثم بعد تحديد هذه الدلالة يضطلع المكون البلاغي بمهمة ربطها باعتبارات التخاطب والسياق المقامي والمعطيات البلاغية عموما قصد تحديد المعنى -*sens*-. هكذا يتمثل هدف التداوليات في الوصول إلى تمييز الجملة عن الملفوظ من جهة وتمييز الدلالة عن المعنى من جهة أخرى، فالدلالة للجملة ويحددها المكون اللساني، والمعنى للملفوظ ويحدده المكون البلاغي.

كانت هذه محاولة مقتضبة أردنا لها أن تكون إضاءة -ولو خافتة- في معالم الإجابة الضرورية لقضايا المعنى، أي في معالم النظرية التداولية، ولعلها تكون كذالك.

في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر

مسعود صحراوي

1. توطئة في نقطة الانعطاف في مسار الدرس اللساني

تنطلق فكرة هذا البحث من ملاحظة تمفصلين تاريخيين هامين في مسار المعرفة المعاصرة، ويتمثل التمفصل الأول في ظهور توجهات منطقية تجديدة، لا صورية، توجهات أدركت قصور المنطق الصوري، في صيغتيه القديمة والحديثة، ووقفت على عجزه عن أن يكون أداة مفيدة في وصف وتفسير الظاهرة التدليلية كما تتجلى فعلا في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، وفي التفاعل الحجاجي بشكل خاص. بعبارة أخرى، إن المنطق الصوري لم يستوفِ الكفاية الضرورية لدراسة الاستدلال والتفاعل الحجاجيين اللذَيْن لا يمكن تصور وجودهما من دون ذوات ومن دون لغة تتواصل بها هذه الذوات[1].

هذا التمفصل المعرفي التاريخي الأول سبب تمفصلا ثانيا في مسار الدراسات اللغوية، فقد أثّرت تلك التوجهات المعرفية الجديدة في مناهج ونظريات الدراسات اللغوية. فمنذ ثلاثين سنة، تمَّ اختراق ساحة العلوم اللغوية بتيارات فلسفية ونفسية واتصالية، وتم تقسيم البحث اللغوي في اللسانيات الغربية إلى نموذجين لسانيين متنافسين: المنحى الشكلي الصوري بزعامة البنيوية، والمنحى الوظيفي بزعامة التداولية، وقد ظهر هذا المنحى الأخير متأخرا عن الأول بعض الشيء. وقد كانت التداولية من أسباب تعميق هوة الخلاف بين هذين التوجُّهين فقد أذكت جذوة الخلاف ومعركة التنافس بين التيارين، بل إن الكفة قد رجحت لصالح الثاني منهما؛ أي الاتجاه الوظيفي بدعم وتأييد من التداولية بما بثته من مفاهيم ورؤى اشتدّ بها عضد التيار الوظيفي الجديد.

إن اللسانيات البنيوية قد تخلّت عن عمد، كما أوضحنا في عمل سابق[2]، عن البحث في ما وراء الكينونة اللغوية الضيقة بمفهومها البنيوي الذي هو الشكل وليس المادة، وراحت تقصي

---

(1) ينظر: حمو النقاري، منطق الكلام: من المنطق الجدلي الفلسفي إلى المنطق الحجاجي الأصولي، دار الأمان، الرباط، 2005، ص459

(2) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر اللساني المعاصر والتراث اللغوي العربي، أطروحة دكتوراه في التداولية، (جامعة باتنة)، ص16.

الإنجاز اللغوي المتجسد في "الكلام". وكان الفريق الذي أخذ على عاتقه البحث في ذلك هو فريق فلاسفة المدرسة التحليلية، ومن تأثر بهم أو وافقهم من اللغويين. فكان الجديد الطارئ على الدراسة اللغوية هو أن البحث في اللغة تجاوز مرحلةَ ما بعد سوسير، فشهدت مسيرته انقلابا مفاهيميا هاما، فصار الاهتمام بالمواضيع التجريدية (الفلسفية والمنطقية)، منذ أواسط القرن العشرين، من المشاغل الأساسية للسانيات، وانبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسائله علاقة اللغة بالإنسان، فأصبحت تُعنى باللغة في ذاتها، وباللغة من حيث هي وليد الفكر، وبالفكر من حيث هو مُفرز للغة. ولم يعد الدارسون المعاصرون مقيدين منهجيا ومعرفيا بالأطر المفاهيمية البنيوية التقليدية، وانفتحوا على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وحتى الرياضيات[1]. وفي هذا المسار التراجعي وجدت اللسانيات نفسَها، في مرحلة من مراحل تطورها، وجها لوجه أمام قضايا شمولية تُطرح فيها اللغة في حد ذاتها، وتطرح فيها اللغة باعتبارها وليد الفكر، ثم تطرح فيها قضيةُ الفكر من حيث هو مولّد للظاهرة اللغوية... [2].

وذلك يعني أن اللسانيات المعاصرة قد تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصوري الصارم، وبمعناها التوليدي-التحويلي الذهني المجرد... وتجاوزتها إلى آفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى، وإلى حيث يركَّز على "الكلام" وعناصره الأساسية كـ"غرض المتكلم" و"حال المخاطَب" أو "سياق الحال" كما أُطلق عليه في فكرنا اللغوي القديم... وهذه هي المرتكزات الحيوية للدراسة اللسانية المعاصرة. وهكذا تجاوزت اللسانيات مرحلةَ "ما بعد البنيوية" فشهدت تحولات هامة، منها إبعاد شبح الشكلانية عن البحث اللغوي. وإن هذا الانعطاف في مسار الدراسة اللسانية قد مهدت له أعمال العديد من الفلاسفة واللغويين، وتضافرت على صنعه تيارات لسانية وفلسفية ونفسية.

وعليه فإن العلم الذي اتخذ اللغة موضوعا له -أعني اللسانيات البنيوية خصوصا- لم يستوعب كل المسائل المتعلقة باللغة، باعتبار هذه الأخيرة هي الوسيط الأكبر بين الإنسان والعالَم، ومن هنا تخلى عن جزء هام من مهامه بذلك التضييق المفاهيمي الذي اتخذته شعارا اللسانيات غير التداولية عموما، وهي تراهن على أن "موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو دراسة اللسان في

---

(1) انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص41.

(2) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص18.

ذاته ومن أجل ذاته، وكانت الترجمة العملية لهذه العبارة السوسيرية -في كثير من ساحات التنظير، وفي الممارسات- أن ساد تصور شكلي لماهية اللغة وللدراسات اللغوية.

تحولت اللسانيات إذن، مع البنيويين -وخصوصا المدارس الصورية المتشددة- إلى علم صوري مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة العبارة اللغوية في مستواها البنيوي الصوري المجرد، ومن هنا راحت، عن عمد، تتبع منهجا مميتا للتواصلية اللغوية كما رأينا آنفا، بإقصائها لأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي يُنجز ضمنها الخطاب، ومن ذلك استبعادها الدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي. ولم تُسدّ هذه الثغرة إلا جزئيا في إعمال بعض التوجهات اللسانية الوظيفية، ثم سُدّت كليا، بعد ظهور التداولية والتيارات اللسانية الوظيفية المنبثقة عنها أو المتأثرة بها. وكان من نتائج ذلك التضييق المفاهيمي أن كادت تؤول بعض مفاهيم المنهج البنيوي إلى الضمور، وأن تفقد شرعيتها المنهجية وتأثيرها العلمي، وأوشكت أن تصبح أثرا بعد عين، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مفاهيمها النظرية والإجرائية، كمفاهيم: البنية، والنظام، والوظيفة، والعلاقة... والحق أنه يمكن الأخذ بتلك المفاهيم والإجراءات البنيوية، والمزاوجة بين التحليل البنيوي والتوليدي من جهة، والتحليل التداولي من جهة أخرى، بشرط ألا تستلب الإنسان المتكلم عقله وإرادته وحضوره الواعي في العملية التبليغية التواصلية، وبشرط أن نرى في البنيوية دراسة جزئية لبعض المسائل اللغوية لا كلها، وتنظيما للظواهر اللغوية لا كشفا للماهية. وهذا صحيح ما دام الأساس المعرفي للبنيوية يعلّمنا أن «نشاط الإنسان ينبجس في عالم مُتَبَنْين من أساسه»[1]، فلا يمكن لأي دارس منصف أن يتجاهل ما أنجزته البنيوية من فكر لساني علمي ونافع.

هذا، وقد عِيبَ على البنيويين اهتمامهم الكبير باللغة كبناء مجرد ومنفصل عن كل العناصر النفسية والاجتماعية، من قِبَل بورس *C. S. Peirce* وديل هايمس *Dell Hymes* وغيرهما، وعلى الرغم من كون تشومسكي -في رأي هايمس- قد تحدث عن البنية السطحية والبنية العميقة والملكة اللسانية والإنجاز فإن ذلك غير كاف، فتجاوزه إلى الحديث عن الملكة التبليغية (التواصلية) *la compétence de communication* وهي من أهم المصطلحات المميزة لما يسمى بلسانيات الخطاب.

---

(1) روجيه غارودي، البنيوية، فلسفة موت الإنسان، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص115

وإذا كانت الملكة اللسانية عند تشومسكي تتعلق بالعناصر والبنى اللغوية فقد انتقدها هايمس؛ لأنها وصفت اللغة بمعزل عن حالات استعمالها في الواقع الاجتماعي بحسب مقاصد الأفراد وحاجاتهم في أحوال التخاطب اليومية المختلفة. وعليه فإن الملكة التبليغية لا تتضمن العناصر والبنى اللسانية التي تمكن الفرد من التعبير السليم فحسب بل تتضمن -إلى جانب ذلك- قواعدها الاجتماعية ومعرفة سياقاتها وطرائق استعمالها بحسب مقتضيات أحوالها، ومن بين الدارسين الذين تأثروا بمنظور هايمس الذي يعد من أهم العلماء في اللسانيات الاجتماعية *Sociolinguistique* الباحثة الفرنسية صوفي موارون *Sophie Moirand*[1] التي درست كتابات هايمس وبخاصة كتابها: *Vers la compétence de communication* وحاولت استثماره في أبحاثها المختلفة؛ ومن ذلك أن "الكفاءة التبليغية" عندها تتأسس على المكونات الآتية:

- المكون اللساني *la composante linguistique*
- المكون المرجعي *la composante référentielle*
- المكون الخطابي *la composante discursive*
- المكون الاجتماعي الثقافي *la composante socioculturelle*

أما سيمون ديك فيرى أن "الكفاءة التبليغية" ليست نسقا بسيطا ولكنها نسقٌ مركب من عدة كفاءات صغرى هي:

- الملكة اللغوية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من أن ينتج ويؤول، إنتاجا وتأويلا صحيحين، خطابات ذات بنى بسيطة أو معقدة في مقامات تواصلية مختلفة.
- الملكة المنطقية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية، بوصفه مزودا برصيد من المعارف المختلفة، أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي...
- الملكة المعرفية: وبها يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن يكوّن رصيدا من المعارف المنظّمة، ويستطيع أن يختزن هذه المعرف بالشكل المطلوب وأن يستدعيها عند الحاجة لاستعمالها في تأويل الخطابات

---

(1) بشير إبرير، من لسانيات الجملة إلى علم النص، ينظر: موقع اتحاد الكتاب العرب على الأنترنت/ دمشق.

- الملكة الإدراكية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة من أن يدرك محيطه وأن يشتق معارف من هذا الإدراك وأن يستعمل تلك المعارف في تأويل الخطابات وإنتاجها
- الملكة الاجتماعية: يستطيع مستعمل اللغة أن يدرك العناصر السوسيو-نفسية التي تصاحب إنتاج الخطاب وتأويله، أي يعرف: متى يخاطب؟ ومن يخاطب؟ ولماذا يخاطب ذلك الشخص في تلك الحال؟ ولأي غرض؟...الخ[1].

ونتيجة لهذا صرنا نقرأ في السنين الأخيرة كثيراً من الدراسات والبحوث التي تستعمل مصطلحات مثل: الخطاب ومقام الخطاب والملفوظ والتلفظ... ومن الباحثين الذين يشار إلى جهودهم في هذا التوجه الجديد بنفنيست *E. Benveniste* من خلال رؤيته للغة بوصفها نظاماً مجرداً أو طاقة مخزونة في ذهن الإنسان وهي لا تتحول إلى كلام حقيقي، ولا إلى نص أو خطاب، إلا من خلال عملية التلفظ أو التحدث ذاتها...

نريد أن نشير بهذا إلى تلك اللحظة التاريخية من سيرورة الدراسة اللسانية عند الغربيين، أعني نقطة الانعطاف في مسار الدرس اللساني المعاصر، والتي يرسمها مثال حي، هو أحد الدارسين الفرنسيين المخضرَمين، في حوار أجرته معه إحدى المجلات اللسانية، فحين سئل عن القضايا التي شغلته أثناء رحلته العلمية الطويلة، قال: «أعدتُ النظر في نحوي *ma grammaire* أربع أو خمس مرات، فحينما جاءت الغيومية (نسبة إلى اللساني غوستاف غيوم *Gustave Guillaume* أعدنا النظر في النحو من وجهة النظر الغيومية، ولما جاءت البنيوية اعتمدنا وجهة النظر البنيوية، وكذلك الشأن حين جاءت التفريعية (*Générativisme*)، بعد هذا انتقلتُ إلى السياق الكلامي ثم إلى سياق الحال[2]. ويبدو أن هذا التصريح يعبر بصورة دقيقة عن سيرورة اللسانيات الغربية في القرن العشرين.

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط، 1995.

(2) اللساني هو: باتريك شارودو *Patrick Charaudeau* والمجلة المتخصصة هي: *Où en est la linguistique* - الحوار ترجمة: د.محمد يحياتن في: اللغة العربية، مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، مطبعة هومة، الجزائر، عدد 2، السنة 1999، ص239.

إن المتتبّع لنشوء اللسانيات الغربية وتطورها يصل من فحصه لتاريخها إلى خلاصة مفادها أنها تطورت في سيرورة جدلية أفرزت النظريات اللسانية المعروفة التي تكاثرت في شكل توالد جدليّ، وحظ اللاحق منها أنه ينشأ كرد فعل انتقادي على السابق دون أن يلغيه تماما، ولكن يأخذ بـ"بعض مقولاته" ويؤسس عليها "مقولات جديدة". وإذا صح هذا الوصف على المسار التطوري للسانيات الغربية عموما، فإنه أصحّ ما يكون على علاقة اللسانيات التوليدية التحويلية باللسانيات الوظيفية-التداولية. فالوظيفيون الجدد لم يلغوا مرحلة "البنى التركيبية" ومرحلة "النظرية المعيار" تماما، ولكنهم ألغوا، أو قلّصوا، "الجانب التحويلي" منها، مع توظيفهم لبعض مقولاتها، واستثمارهم لجزء من جهازها المفاهيمي. بل إن بعض الوظيفيين المعاصرين كانوا في الأصل من المدافعين عن الطروحات التوليدية التحويلية في مرحلة "النظرية المعيار"، ثم قاموا بانتقاد ومحاولة لتقويض "قواعدها التحويلية"، بناء على معطيات منها:

- أنها لا تراعي، في بُعديها المبدئي والإجرائي، الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، وهي وظيفة التواصل والتبليغ، وما يستتبع ذلك من مراعاة سياق الحال، ومدى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومراعاة حال السامع.
- أن قواعدها "التحويلية" تفتقد "للواقعية النفسية"(*).
- وأنها -من ثَمّ- غير مؤسسة تداوليا.

وهكذا تتعدد النظريات "المحوّلة" أو "المعدّلة" عن النظرية التوليدية التحويلية، ولكن بعد إحداث تعديل في جهازها المفاهيمي التقليدي، وهو تغيير يقوم، في جوهره، على "التأليف" بينها وبين بعض المفاهيم "التداولية"، فتولّد من ذلك التفاعل نموذج لساني مستحدث هو "النموذج الوظيفي-التداولي"، وقد بحثنا في كيفية استثماره وتطبيقاته على خطاب التراث العربي في عمل سابق(1).

* * * * *

(*) انظر في مفهوم "الواقعية النفسية"، وفي التشكيك في "الواقعية النفسية" لـ"القواعد التحويلية" كلا من:
عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، السنة 1982، ص73-74.
أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص82-83.

(1) مسعود، صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي (مقالة)، في: مجلة الدراسات اللغوية، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض (المملكة العربية السعودية)/ المجلد الخامس، العدد الأول، أبريل 2003م.

نريد، في هذا السياق اللساني التجديدي، أن نسلط الضوء على واقعِ درسٍ لغوي جديد، لم يتجاوز عمره الأربعين سنة هو الدرس التداولي، من خلال التعريف بشبكته المفاهيمية، وهو درس لا يزال غزيرا حيويا منتجا يمد ساحة الدراسات اللغوية والمعرفية بأفكار ومفاهيم ورؤى جديدة، ويُقيم الروابط العلمية بين فروع علمية متعددة؛ فمن أجل دراسة الأبعاد الاستعمالية للغة أصبح لزاما على الباحث الوعي بجوهر الخطاب التداولي وأبعاده المنهجية والتطبيقية، وهو خطاب معرفي وإجرائي في الوقت ذاته، رصد أنماط الاستدلال وطرق معالجة الملفوظات باعتبارها الكفيلة بتحقيق تلك الغاية الدراسية في إطار التواصل ومقتضياته التفاعلية.

2. مفهوم "التداولية"(*):

2. 1. تعريف التداولية:

إن أقرب حقل معرفي إلى "التداولية" *la pragmatique* في منظورنا هو "اللسانيات"، وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التواصلي الجديد باللسانيات وبغير اللسانيات من الحقول المعرفية الأخرى إما لأنها قريبة منه أو لأنه يشترك معها في بعض الأسس العلمية، نظرية كانت أو إجرائية، وذلك قبل وضع تعريف للتداولية أو تحديد مفهومها. ومن ثم نرى أنه من اللائق التساؤل عن المعيار الذي يصلح أن يكون ضابطا في تحديد "مفهوم التداولية". فعلى أي معيار نحدّد هذا المفهوم؟ هل نحدّده بناءً على معيار البنية اللغوية؟ إن هذا الصنيع يجعلها مساوية للسانيات البنيوية فلا يكون أي فرق بينهما، وليس هذا هو ما تقدمه البحوث التداولية! هل نحدده على معيار الاستعمال اللغوي وحده؟ إن تحديده على الضابط فيه إقرار بأن لا صلة تُذكر بينه وبين البنية اللغوية، وهو ما يُخالف أيضا النتائج التي انتهت إليها آخر الأبحاث والدراسات التداولية. هل نُحدّدُه بناءً على تعالق البنية اللغوية بمجال استعمالها؟ إن هذا الصنيع يبدو مبررا ولكنه- إذا ذُكر إجمالا دون تفصيل- قد يُغفل بعض الصِّلات الرابطة بين العلوم المتشابكة والمتكاملة مفاهيميا، خاصة مجالات: الفلسفة والتداوليات اللغوية وعلم النفس المعرفي وعلوم الاتصال.

(*) التداولية: هي الترجمة العربية الأكثر رواجا للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي *pragmatics* بمعنى هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد الذي نحن بصدد التعريف به، والمصطلح الفرنسي *pragmatique* بنفس المعنى، وليست ترجمة لمصطلح *pragmatisme* الفرنسي لأنه يعني الفلسفة النفعية الذرائعية. أما الأول فعلم جديد للتواصل يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية كما أشرنا.

وعليه فإن الحديث عن "التداولية" وعن "شبكتها المفاهيمية" يفرض الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تشي بانتمائها إلى حقولٍ مفاهيمية تضم مستويات مُتداخلةٍ، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال... فنحن نرى أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلةً في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلا في "نظرية الملاءمة" *Théorie de pertinence* على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات وعلوم اللغة بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها فإن معظمهم يقر بأن قضية التداولية هي "إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير "التداولية"، من ثمَّ، جديرة بأن تعرّف بأنها: "علم استعمال اللغة"، وقد نقول في تعريفها: بأنها نسَقٌ معرفي استدلالي عام يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها التلفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية.

ويأتي هذا التعريف في مقابل اللسانيات البنيوية التي تدرس اللغة بوصفها بنية مجردة، أو نسقا مجردا تحكمه قوانينه الداخلية الخاصة، وهي روابط تجريدية خالصة بتعبير يالمسليف، وفي مقابل اللسانيات التوليدية التحويلية التي تدرس اللغة بوصفها كفاءة عقلية دماغية تؤدّى عن طريق الإنجاز الكلامي، أما التداولية فتدرس اللغة بوصفها علما تخاطبيا تواصليا يُعنى بالأبعاد الخِطابية الاستعمالية للغة.

2. 2. في مصادر استمداد الدرس التداولي المعاصر:

ما كان لدرس معرفي غزير كالدرس التداولي المعاصر مصدر واحد انبثق منه، ولكن تنوعت مصادر استمداده؛ إذ كان لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي يمتح منه مادته العلمية وتصوراته عن اللغة والتواصل اللغوي؛ فـ"الأفعال الكلامية"، مثلا، مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو "الفلسفة التحليلية" بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا، وهو أول مفهوم تداولي انبثق إلى الوجود، وكذا مفهوم "نظرية التخاطب" الذي انبثق من الفلسفة الحديثة، ومن فلسفة بول غرايس *Paul Grice* تحديدا، وأما "نظرية الملاءمة" فقد ولدت من رحم "علم النفس المعرفي"، أو من "نظرية القوالب" على التحديد، وهكذا...

وبما أن "الفلسفة التحليلية" هي الينبوع المعرفي لأول مفهوم تداولي وهو "الأفعال الكلامية"، فقد بات ضروريا التعريف بهذا التيار الفلسفي وبمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياه، لأنه يجسد الخلفية المعرفية والمحضن الفكري لنشوء الظاهرة اللغوية موضوع الدراسة. والفلسفة التحليلية لا تعنينا لذاتها، ولكن ما يهمنا منها هو لحظة انبثاق ظاهرة "الأفعال الكلامية" من قلب التحليل الفلسفي ثم ما انجر على ذلك من ولادة التيار التداولي في البحث اللغوي، لأن الفلسفة التحليلية هي السبب في نشوء اللسانيات التداولية[1].

2. 3. مفهوم الفلسفة التحليلية:

نشأت "الفلسفة التحليلية" -بمفهومها العلمي الصارم والذي هو المقصود من إطلاقنا في هذه الصفحات- في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنمسا[2]، على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه *Gottlob Frege* (*1848-1925*) بكتابه أسس علم الحساب[3]. وكانت دروسه في الجامعة الألمانية موردا لطلاب الفلسفة والمنطق من مختلف الأصقاع الأوروبية لاسيما ألمانيا والنمسا على الرغم من قلة إنتاجه المكتوب.

من أهم التحليلات اللغوية التي أجراها فريجه على العبارات اللغوية وعلى القضايا، تمييزه بين مقولتين لغويتين تتباينان مفهوميا ووظيفيا، وهما: اسم العَلَم والاسم المحمول، وهما عماد القضية الحملية. ولا شك في أن هذا التمييز من اكتشافات المنطق الحديث، لأن أرسطو - مع أنه عرف هذا التمييز- كان يخلط بين القضية الحملية وغير الحملية[4]، ولم يتم التمييز بينهما إلا بعد صياغة المنطق الحديث. والقضية الحملية هي التي تتكون من طرفين: اسم علَم، ومحمول يسند إلى اسم العلم. والقضية غير الحملية (أو العلاقية) هي التي تتكون من علاقات أخرى خارجة عن الإطار الحملي[5].

---

(1) *François Recanati -Naissance de le pragmatique dans: Quand dire c'est faire - (postface)- p185.*

(2) يذهب دارسون آخرون إلى أن الفلسفة التحليلية لم تنشأ إلا مع فلاسفة المدرسة الإنجليزية الحديثة، من أمثال: جورج مور، برتراند رسل، فتجنشتاين، ثم كارناب، وآير... في أواسط القرن العشرين، ولكن "التحليل" كإجراء علمي قال به الفلاسفة منذ عصر أفلاطون.

انظر: محمود زيدان، مناهج البحث الفلسفي، ص75.

(3) *Les fondements de l arithmétique*

(4) انظر: محمود زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص12.

(5) المرجع نفسه، ص13.

بيّن فريجه أن المحمول يقوم بوظيفة التصور؛ أي يقوم بإسناد مجموعة من الخصائص الوصفية الوظيفية إلى اسم العلَم، أما اسم العلم فإنه يشير إلى شيء فرد معيّن وهو عاجز تماما عن استخدامه كمحمول، بل إن الاسم المحمول يتميز عن اسم العلم بميزتين على الأقل[1]:

- أن الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيء فردي معيّن، بينما الوظيفة الأساسية للمحمول هي دلالته على تصور؛ أي على مجموع الخصائص التي تُسند إلى اسم العلم أو بعضها. فالعلم يؤدي معنى تاما مستقلا دون حاجة إلى لفظ آخر ليتم معناه، والمحمول يحتاج إلى اسم العلم ليعطيه معنى.
- أن ألفاظ التسوير[*] (كل، بعض...) ليس لها معنى حقيقياً إذا دخلت على علَم، بل قد تفسد معناه، وإذا دخلت على محمول أفادت معنى جديدا. ذلك أن العلَم لا تجري عليه أسوار الكلية أو التبعيض. في الحديث عن محمد مثلا، لا نقول: كل محمد، أو بعض محمد (على الحقيقة)، فالعلَم لا يقبل التبعيض. بينما المحمولات تظل ذات معنى حتى ولو دخلت عليها الأسوار، فنقول مثلا: كل متعلم، كل موظف، بعض الناس ...

وأما القيمة الفلسفية لما جاء به هذا الفيلسوف -من وجهة نظر بعض فلاسفة اللغة- فهي ثمينة، بل لقد كان ما طرحه يمثل عندهم ثورة أو انقلابا فلسفيا جديدا[2].

فالجديد الذي جاء به هذا الفيلسوف -في نطاق البحث اللغوي- هو رؤيته الدلالية، خصوصا تمييزه بين اسم العلَم والاسم المحمول، كما رأينا، وبين المعنى والمرجع، محدثا قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة، كما ربط بين مفهومين تداوليين هامين، هما الإحالة والاقتضاء، ولا شك في أن ذلك من نتائج اعتماد "التحليل" منهجا فلسفيا جديدا.

وقد اقتفى الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتجنشتاين *Wittgenstein (1951-1989)*، أثر فريجه، فانتقد مبادئ "الوضعانية المنطقية"، وأسس اتجاها فلسفيا جديدا سماه: فلسفة اللغة العادية، وقوامها الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في كلام الرجل (الإنسان) العادي. أهم ما يميز

---

(1) *G. Frege Les Fondements de l'arithmétique -trad. franç. De: C. Imbert Paris-Le Seuil p181.*

(*) الأسوار، أو ألفاظ التسوير (*Quantitatificateurs*): هي المحددات التي تشير إلى عدد الاسم (كل، بعض، واحد، اثنان...) انظر: *J. Dubois et autre dictionnaire de linguistique, Larousse Paris, 1973, p402.*

(2) انظر: *John Searle Entretien ist-socrates.berkeley.edu/~jsearle/rtf/ledebat.*

فلسفة فتجنشتاين التحليلية بحثه في المعنى، وذهابه إلى أن المعنى لـيس ثابتـا ولا محـددا، ودعوتـه إلى تفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم.

وعليه فإن الفلسفة التحليلية قد حددت لنفـسها مهمـة واضـحة منـذ تأسيـسها، ألا وهـي إعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي، فأدارت ظهرها منذئذ للمـنهج الذي اتبعته الفلسفة الكلاسيكية (الميتافيزيقية والطبيعية)، ويتمثل ذلك الأسـاس العلمـي في اللغـة. ومن هنا راحت تبدأ وتعيد في الإلحاح على أن أولى مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضـيحها، وقد اعتبر فلاسفة التحليل هذا المبدأ المنهجي هو علامة قوة منهجهم وحقّانيته. ولذلك يعتـبر هـذا المذهب الفلسفي ردة فعل قوية على الفكر الفلسفي القديم برمته، ومن أهم ما أنكرتـه علـى ذلـك الفكر أنه لم يلتفت إلى اللغات الطبيعية ولم يولها ما تستحق مـن الدراسـة والبحـث، فـسعت إلى ردم هذه الهوة والتكفير عن هذا الذنب باتخاذ اللغة موضوعا للدراسـة باعتبارهـا أولى الأولويـات في أي مشروع فلسفي يتوخى فهم الكون ومشكلاته فهما صحيحا...

ومهما يكن من أمر، فإن فلاسفة التحليل رأوا أن الأداة المعرفية الـضرورية لتحقيـق ذلـك الهدف هي اللغة وأنه لا سبيل إلى تجاوزها من أجل فهم علاقاتنا بالعالم وبالكائنات البـشرية، إذ «إن جميع الحالات الموضوعية لشؤوننا، وجميع العلاقات الذاتية مع الأفراد والمجتمع، ومع تـاريخ الجـنس البشري، قائم على أساس لغوي إن أراد أن يكون له معنـى. فالطـابع اللغـوي مـرتبط دائمـا وأبـدا بالفهم، ما دام المعنى الذي تنقله لنا اللغة لا يصير ملموسا إلا على هذا النحو. فالوجود الذي يمكن أن يكون مفهوما أولاً هو اللغة»[1].

وقد تأثر بالتجديد الفلسفي الـذي جـاء بـه فريجـه عـدد مـن الفلاسـفة، مـنهم: هوسـرل *Husserl* وكارنـاب *Carnap*، وفتجنـشتاين *Wittgenstein*، وأوسـتين *Austin*، وسـورل *Searle*، وغيرهم... وتجمع بين هؤلاء الفلاسفة مسلّمة عامـة مـشتركة، مفادهـا أن فهـم الإنـسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر له عن هذا الفهم. وتلك رؤية مشتركة بين جميع تيارات الفلسفة التحليلية واتجاهاتها كما سيأتي، ذلك أن فلسفة عصرنا، وخلافا للعـصور السابقة، يوحد بينها اهتمام مشترك باللغة، إلى حد أن جميع مسائل الفلسفة -حتى تلك المتوارثة عـن الماضي- تجري مناقشتها، بصورة واضحة أو غير واضحة، عبر مصطلحات وإجراءات لغوية.

---

(1) روديجر بوبنر، الفلسفة الألمانية الحديثة، ترجمة: فؤاد كامل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القـاهرة، ص81، والتأكيـد مـن عندنا.

باختصار، نُجْمِل مفهوم "الفلسفة التحليلية" في جملة من المطالب أو المبادئ تتلخص في ثلاثة:

- ضرورة التخلي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم، وخصوصا جانبه الميتافيزيقي.
- تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع "نظرية المعرفة" إلى موضوع "التحليل اللغوي".
- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولا سيما مبحث "الدلالة" والظواهر اللغوية المتفرعة عنه.

هذا، وقد انقسمت الفلسفة التحليلية إلى ثلاثة فروع أو اتجاهات كبرى هي:

- الوضعانية المنطقية (*Positivisme logique*)، بزعامة رودولف كارناب *Rudolph Carnap*
- والظاهراتية اللغوية (*Phénoménologie du langage*)، بزعامة هوسرل *Edmond Husserl*
- وفلسفة اللغة العادية (*Philosophie du langage ordinaire*)، بزعامة فتجنشتاين *Ludwig Wettgenstein* وهذا الفرع الأخير، أعني "فلسفة اللغة العادية"، هو الذي نشأت بين أحضانه ظاهرة «الأفعال الكلامية»[1]. إلا أن هذه التيارات الثلاثة ليست كلها ذات منهج وظيفي تداولي في دراسة اللغة؛ فقد خرج التياران الأول والثاني عن التداولية بسبب اهتمام الأول باللغات الصورية المصطنعة واتخاذها بديلا عن اللغات الطبيعية. فما دام "العلم الموحّد" المتحرر من "الميتافيزيقا" يرتبط في تكوينه بلغة علمية تضمن ضبط العلاقة بالواقع، فإن اللغة العادية أداة غير ملائمة تشوش الضبط وتنتج عبارات ميتافيزيقية تصيب العلاقة بالاختلال[2]. وحتى محاولة بار-هيلل *Bar-hillel (1954)* التجديدية لم تتجاوز أفق كارناب *Carnap* المتمثل في إخضاع اللغة الطبيعية واللغة الصناعية لنفس وسائل التحليل، فعلم التراكيب وعلم الدلالة والتداولية جزء من الرياضيات مثلها في ذلك مثل الأعداد والهندسة[3]. فالوضعانية المنطقية، بسلوكها هذا

---

(1) ينظر: *François Récanati – Naissance de la pragmatique–in: Quand dire c'est faire – pp185/203*

(2) ينظر: محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية...، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007، ص40

(3) المرجع نفسه، ص41، ولينظر ردود تشومسكي على هذه الادعاءات في:

المسلك، تُقصي القدرات التواصلية العجيبة التي تمتلكها اللغات الطبيعية، بل تستبعد تلك اللغات وتقصيها تماما من نشاطها العلمي الدراسي، وتهتم ببناء لغات بديلة مقصورة على مجال تواصلي في غاية المحدودية والتخصص العلمي الضيق المحدود. بينما لا تُظهر القدرات التواصلية الحقيقية للغات الطبيعية إلا في استعمالها العادي، أي من قِبل المتكلمين العاديين في الحياة الطبيعية العادية.

أما الظاهراتية اللغوية (*phénoménologie du langage*) فيؤخذ عليها أنها انغمست في البحث في أطر فكرية أعم من الكينونة اللغوية إذ راحت تتساءل عن قطب "الأساس" وهو بداية الحدث اللساني في أعماق الوجدان، وهو الذي يسميه سوسير «المرحلة السديمية»[1]، والتي هي مرحلة ذهنية ما قبل-وجودية، فهي في غاية التجريد، ولا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة، ولا بأحوال أطراف الحوار، ولا بملابسات التواصل، ولا بأغراض المتكلمين. ومن هنا فإن المنظور الظاهراتي -كسابقه- لا يواجه المشكلة التي نحن بصددها ولا يتبنى البعد الاستعمالي العادي للغات الطبيعية كمبدإ أساسي، ومن ثم فهو اتجاه غير تداولي. ولكن هذا الموقف النقدي يجب ألا ينسينا أن الفلسفة الظاهراتية قد جاءت بمبدإ إجرائي جد مفيد في اللسانيات التداولية، وهو مبدأ "القصدية" (*Intentionnalité*) الذي استثمره الفيلسوف أوستين في دراسة ظاهرة "الأفعال الكلامية"، وقام تلميذه سورل بنفس الصنيع حينما اتخذه معيارا أساسيا لتصنيف القوى المتضمَّنة في القول.

فلم يبق إذن، ضمن الاهتمامات التداولية، من تلك التيارات الثلاثة إلا تيار واحد هو تيار "فلسفة اللغة العادية" الذي أسسه الفيلسوف "لودفيغ فتجنشتاين"، والمادة الأساسية للفلسفة عند "فتجنشتاين" هي اللغة، فكان يرى أن جميع مشكلات الفلسفة "تُحَلّ" باللغة، فاللغة هي المفتاح السحري الذي يفتح مغاليق الفلسفة، بل كان يعتقد أن الخلافات والتناقضات المنتشرة بين الفلاسفة سببها الأساسي سوء فهمهم للغة أو إهمالهم لها، وراح يطور فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي في اللغة، فالاستعمال هو الذي يُكسب تعليم اللغة واستخدامها[2].

N. Chomsky, Syntaxe logique et sémantique, (tr. Fr. 1966), Langages 2

(1) *F. De Saussure Cours, p179.*

(2) *Investigations philosophiques, p76.*

ولكـن تـراث فتجنـشتاين لم يكتـسب مكانتـه الحقيقيـة إلا بعـدما تبنـاه فلاسـفة مدرسـة "أوكسفورد" ولاسيما:

- ج. ل. أوستين، وقد بدا أثر فتجنشتاين عليه واضحا في كتابه "عندما يكون القول هو الفعل"،
- وتلميذه ج. سورل في استلهامه لبعض أفكـار هـذا الفيلـسوف واتخاذهـا معـايير وأسـسا في دراسة "القوى المتضمَّنة في القول".

لخّص موقع الاتجاهات الثلاثة من التداولية وموقفها منها في المخطط الآتي:

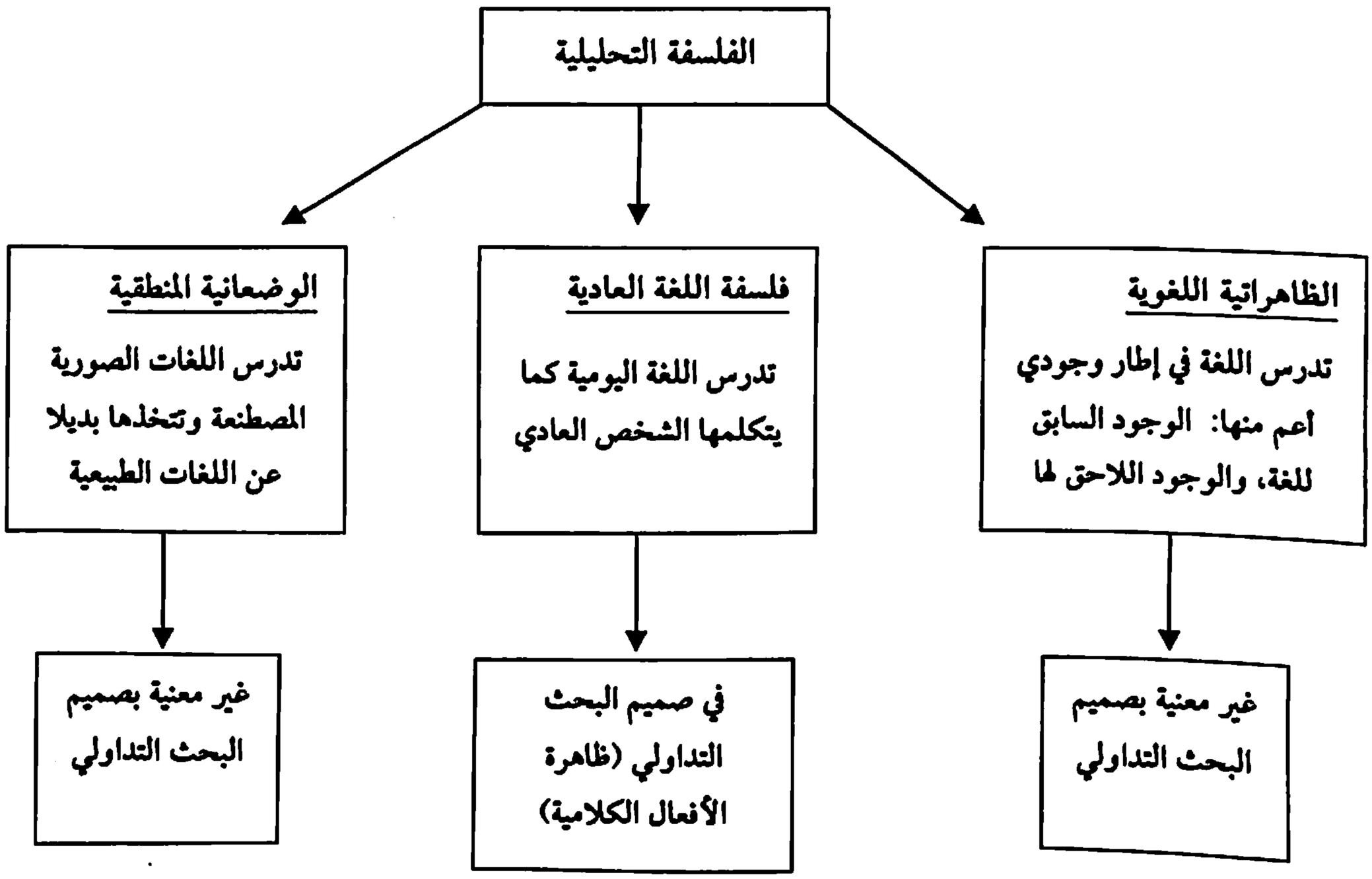

وخلاصة القول -ونحن بصدد تقديم صورة عن المناخ الفلـسفي الـذي انبثقـت مـن رحمـه ظاهرة الأفعال الكلامية في الفكر الغربي المعاصر- أن هذه الظاهرة قد نشأت في مناخ فكـري عـامّ، ميزته أنه ولّى ظهره للميتافيزيقا، وانفتح على اللغـة دراسـة وفهمـا وتوضـيحا، فأسـهمت إسـهاما معمقا في دراسة ظواهر لغوية ودلالية وتداولية كانت مهملة أو مهمشة. وقـد رأينـا كيـف تم تجـاوز البنيوية الصورية في مرحلة لسانية جديدة هيأت الأجواء لبروز اللسانيات التداولية ومـا انبثـق عنهـا أو تأثر بها من اتجاهات لسانية وظيفية. هذه المرحلة المعاصرة من عمـر اللـسانيات صـنعت أسـسَها أبحاث فلاسفة المدرسة التحليلية، وبصفة خاصة الفيلـسوفان ج.ل. أوسـتين، وتلميـذه ج. سـورل،

ومن تأثر بهم أو وافقهم من اللسانيين.

هذا، وإن للمفاهيم التداوليـة الأخـرى أصـولها المعرفيـة الخاصـة ومنابعهـا الفكريـة الـتي أخرجتها إلى الوجود وأعطتها شرعية الحياة وأطرتها مفاهيميا وإجرائيا، كما أشرنا من قبل؛ فمفهوم "نظرية المحادثة" قد انبثق من فلسفة غرايس في "مبدأ التعاون"، ومسلّماته الحوارية، وأمـا "نظريـة الملاءمـة" فقد ولدت من رحم "علم النفس المعرفي" مـستغلة مـسلمة مـن مـسلمات "مبـدأ التعـاون" الغرايـسية، وخاصة تلك التي تنص على ضرورة ملاءمة الملفوظ لنفسية مخاطَبه كما سنذكر لاحقا.

هذا، وقد اكتشف فلاسفة التحليل عدة ظواهر لغوية من وجهة نظـر تداوليـة ودرسـوها، ويتميز تحليلهم لها بالجِدّة والعمق. والظواهر المدروسـة كـثيرة يتعـذر التعـرض لهـا في هـذا المقـام، وأهمها: مفهوم الإحالة، ومفهوم الاقتضاء، وظاهرة الاستلزام التخـاطبي، و"الافتراضـات-المـسبقة"، وظاهرة الأفعال الكلامية، والحجاج... الخ

أما ما نود الإلحاح عليه، في هذا المقام، فهو أن التداولية تمثل حلقة وصل قوية بين عدد من العلوم الإنسانية كما أشرنا قبل حين.

ويمكن تصوير ذلك في الشكل الآتي:

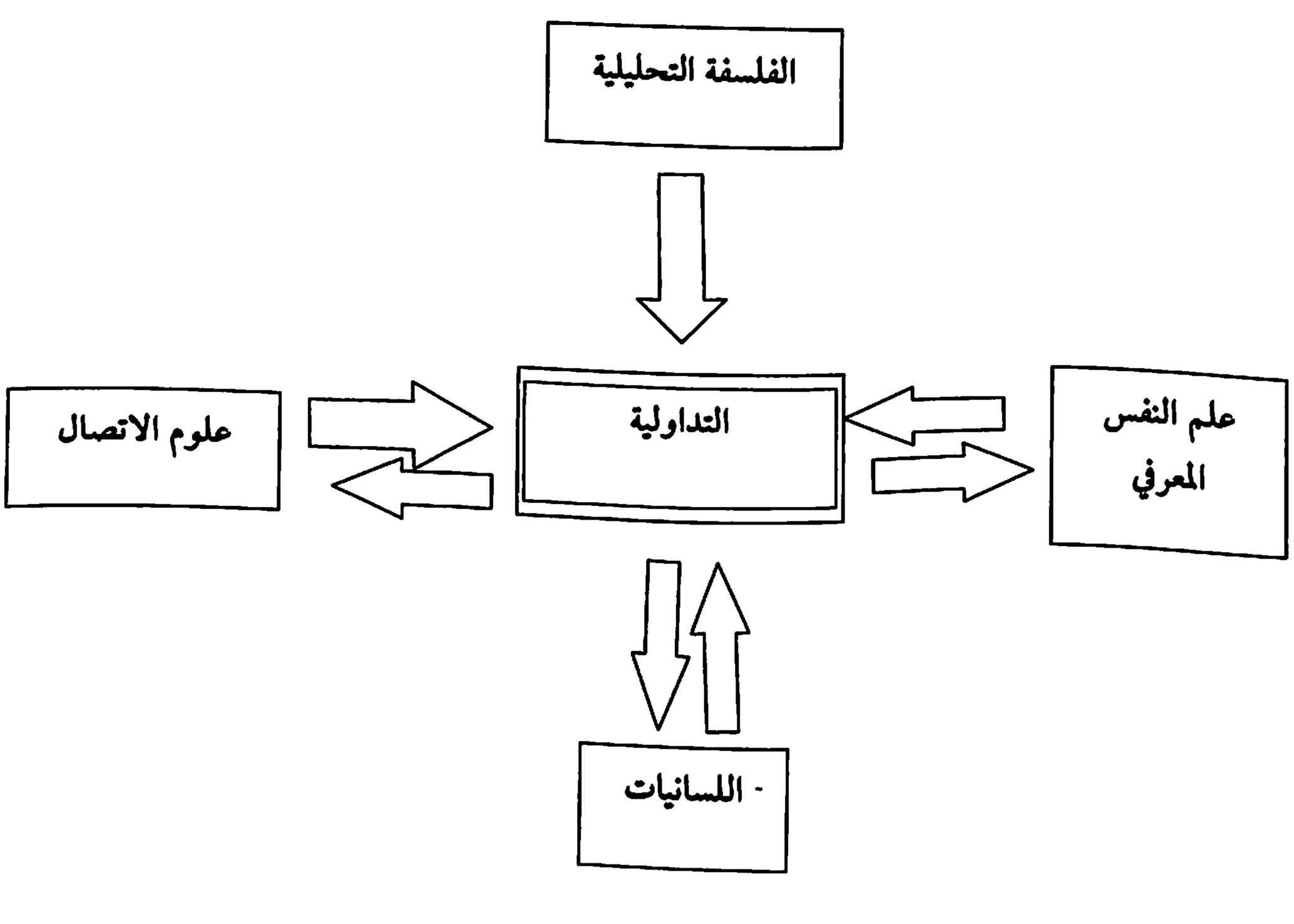

2. 4. مهامّ التداولية: تتلخص مهامّ التداولية في:

- دراسة "استعمال اللغة" فهي لا تدرس "البنية اللغوية" ذاتها، ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها "كلاما محدّداً صادرا من "متكلم محـدّد" وموجَّهـا إلى "مخاطَب محدد" بـ"لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدَّد" لتحقيق "غرض تواصلي محدد".
- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.
- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.
- شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه فإن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيـق مجموعـة مـن الرهانـات تعـبر عنها الأسئلة الآتية:

- كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علما بأن الاستدلالات التداولية غير مُعَقْلَنـة، وربما كانت غير مُقنِعة في كثير من الأحيان؟
- ما هو نموذج التواصل الأمثل؟
- ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية: اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بـين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة؟ (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي)

2. 5. تصورات خاطئة عن التداولية:

وبالنظر إلى ما شاع من تصورات خاطئة عن هذا المنهج الجديد فإننـا نوضّـح أن التداوليـة ليست أي شيء مما يلي:

ليست سلة لمهملات اللسانيات، بحيث تعتبر كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجـالا للبحث التداولي، وهـذا يقتـضي أن الظـواهر الـتي تدرسـها التداوليـة ليـست مهملـة ولا متروكـة بالضرورة. ومن ثـمَّ فهـي تقـوم بإزالـة الغمـوض عـن عناصـر التواصـل اللغـوي، وشـرح طـرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات. وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللـسانيات الـصريحة، بـل هـي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعـارف اللغويـة والمعـارف الموسـوعية. والتداوليـة تـستمد مـن رافدين:

الرافـد المعـرفي (كمـا تقدمـه بعـض المباحـث في علـم الـنفس المعـرفي): الاسـتدلالات، الاعتقادات والنوايا...

الرافد التواصلي: أغراض المتكلمين واهتماماتهم، ورغباتهم...

وليست مكوّنا من مكوّنات اللسانيات البنيوية، لأن التداولية ليست هي المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني.

وليست نظرية للخطاب بصورة تعتبر التداولية نظرية لتحليل الخطاب، كما أن اللسانيات نظرية للجملة، فتقابلها أو تكملها. وذلك أن لسانيات الخطاب تقتضي بنية خِطابية وقواعد خِطابية، ومن ثَمَّ تكون الجملة منتجا مركبا من القواعد التركيبية واللفظية التي تنشئها، بما يعني نوعا من الانصهار والذوبان.

فما هي أبرز الأنشطة التداولية إذن؟ والجواب: يمكن أن نُجمِله في ما يلي:

- "دراسة استعمال اللغة" عوضا عن "دراسة اللغة". فاللسانيات، كما هو معلوم، تتمحض للدراسة الثانية؛ أي لدراسة المستويات الصوتية والتركيبية وربما الدلالية، فقد تحولت مع البنيويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة، يؤمن بكيانيّة البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرد، في حين أن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة بحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطَبين.
- دراسة الآليات المعرفية (المركزية) التي هي أصل معالجة الملفوظات وفهمها، فالتداولية تقيم روابط وشيجة بين اللغة والإدراك عن طريق بعض المباحث في علم النفس المعرفي.
- دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، فتقيم، من ثَمَّ، روابط وشيجة بين علميْ اللغة والتواصل.

2. 6. بين اللسانيات البنيوية والتداولية:

توصف اللسانيات البنيوية بوصف "الشكلانية والصورية"؛ أي البعد عن "الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد" مما جعل جهازها الواصف مفتقرا إلى التعيين والإحالة، لافتقادها للقواعد الإحالية التفسيرية، فالملفوظ الآتي:

"لقد زادوا في قيمة الضرائب"

ملفوظ لا تقدم اللسانيات البنيوية فيه أي قاعدة تفسّر الضميرَ الذي أسند إليه الفعل "زاد" وتعيّن المرجعَ الذي يحال عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، إذا ما استثنينا بعض التوجهات

اللسانية الوظيفية التي ظهرت في السنوات الأخيرة كـنظرية النحو الوظيفي" لـ سيمون ديك *Simon Dik* مثلا، ولكن نظرية سيمون ديك ليست نظرية بنيوية، بل إن تأثرها بالتداولية أشد[1].

أما في التداولية فتوجد آلية (أو عدة آليات) لتفسير هذا الضمير وتعيين المرجع في الواقع الخارجي؛ وهذا يعزو للتداولية بعض المميزات عن اللسانيات البنيوية: كالاتصال المباشر، ومباشرة العالم الخارجي، ومن القواعد العامة التي يمدنا بها العالم الخارجي أن ليس لأحد الحق في زيادة الضرائب إلا السلطات المخولة بذلك.

وتتأسس الاستدلالات التداولية على أعراف اجتماعية، ولذلك قد تكون نسبية، فمثلا في الملفوظين الآتيين:

- "هل تريد فنجانا من القهوة؟"
- "إنها تحول بيني وبين النوم."

كيف عرف السائل أن محاوره يرفض القهوة؟ وكيف عرف المجيب أن القهوة تحول بينه وبين النوم؟ وكيف تم الاتفاق والتواطؤ بينهما من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى على ذلك؟ إنهما يعالجان تلك الملفوظات باستدلالات ومعلومات مستقاة من معارف مستمدة من الواقع الخارجي، وبتواضع من أفراد المجموعات اللغوية المتواطئة على ذلك.

* * * * *

3. أبرز المفاهيم والمبادئ التداولية

هذا، وتقوم التداولية المعاصرة على مفاهيم عديدة كثيرا ما يتداولها الدارسون المعاصرون، وهي: الفعل الكلامي، القصدية، الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي)، متضمَّنات القول (*Les Implicites*)، ونظرية الملاءمة (*Théorie de la pertinence*). وبما أن القارئ العربي لم يتعود على الكتابات الكثيرة المستفيضة في هذا المذهب اللغوي الحديث فإننا سنقوم في الصفحات القادمة بتحديد مدلولات هذه المفاهيم التداولية على التوالي، مرجئين مفهوم "الفعل الكلامي" الذي هو موضوع دراستنا هذه إلى آخر هذا البحث.

---

(1) يمكن مراجعة مؤلفات الدكتور أحمد المتوكل فهي أوفى المراجع العربية التي شرحت هذه النظرية، ونحيل هنا خصوصا على كتابه "اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري"، منشورات عكاظ، المغرب، 1989.

3. 1. متضمّنات القول (*Les Implicites*): مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها:

3. 1. 1. الافتراض المسبق[1][*] *pré-supposition* في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم. تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة.

ففي الملفوظ (1)، مثلا:

(1) - أغلقِ النافذة

وفي الملفوظ (2):

(2)- لا تغلق النافذة

في الملفوظين كليهما خلفيةُ افتراضٍ-مسبقٌ مضمونها أن النافذة مفتوحةٌ.

مثال آخر: (مترجم عن الألمانية)[2] في مقام تواصلي معين، يقول الشريك (أ) في الحوار للشريك (ب):

(3)- كيف حال زوجتك وأولادك؟

فـ الافتراض-المسبقُ للملفوظ (3) هو أن الشريك (ب) متزوج وله وأولادٌ، وأن الشريكين (أ) و(ب) تربطهما علاقة ما تسمح بطرح هذا السؤال.

يجيب الشريك (ب) بالملفوظ (4):

(4)- إنها بخير، والأولاد في عطلة، شكرا.

---

(1) *Oswald Ducrot «Présupposés et sous-entendus» in : Langue française 1969, pp30/43.*

(*) من الباحثين المعاصرين من يطلق على الافتراضات المسبقةُ مصطلح: الإضمارات التداولية. انظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص113.

(2) *E. Griffin-Collart Langage et sens commun dans : Philosophie et Langage, pp51-60.*
ونذكّر -بالمناسبة بأن مصطلح: الافتراضات المسبقةُ هو من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه. انظر:
Paul Larreya –Enoncés performatifs et présupposition-Nathan-, 1979, p7

ولكن إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين الشريكين فإن الشريك (ب) يرفض السؤال أو يتجاهله، فيجيب بأحد الملفوظات الآتية:

(4أ)- لا أعرفك

(4ب)- لست متزوجا

(4ج)- لقد طلّقت زوجتي

ويرى التداوليون أن "الافتراضات-المسبقة" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي "التعليميات" (الديداكتيك) (*Didactique*) تم الاعتراف بدور "الافتراضات-المسبقة" منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه. أما مظاهر "سوء التفاهم" المنضوية تحت "التواصل السيئ" فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات-المسبقة" الضروري لنجاح كل تواصل كلامي.

3. 1. 2. "الأقوال المضمرة" *Les Sous-entendus*:

هي النمط الثاني من متضمنات القول وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية. تقول أوركيوني: «القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[1].

ومثال ذلك قول القائل:

"إن السماء ممطرة"

إن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن القائل أراد أن يدعوه إلى:

- المكوث في بيته
- أو الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد
- أو الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر
- أو عدم نسيان مظلته عند الخروج...

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, p39.*

وقائمة التـأويلات مفتوحـة مـع تعـدد الـسياقات والطبقـات المقاميـة الـتي ينجـز ضـمنها الخطاب. والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي المتنامي تدريجيا والثاني وليد ملابسات الخطاب.

4. الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي):

لاحظ بعض فلاسفة اللغة واللسانيين التـداوليين، وخـصوصا الفيلـسوف غـرايس[1]، أن جمل اللغات الطبيعية، في بعض المقامات، تدل على معنى غير محتواها القضوي، ويتـضح ذلـك مـن خلال الحوار الآتي بين الأستاذين أ و ب:

- الأستاذ (أ): هل الطالب ج مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟
- الأستاذ (ب): إن الطالب ج لاعب كرة ممتاز.

لاحظ الفيلسوف غرايس أننا إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأسـتاذ (ب) وجـدنا أنهـا تدل على معنيين اثنين في الوقت نفسه، أحدهما حرفي والآخر مستلزَم. معناها الحرفي أن الطالب ج من لاعبي الكرة الممتازين، ومعناها الاستلزامي أن الطالب المذكور ليس مـستعدا لمتابعـة دراسـته في قـسم الفلـسفة[2]. هـذه الظـاهرة اللغويـة سماهـا الفيلـسوف غـرايس بـــ: الاسـتلزام الحـواري *L'implication conversationnelle*[3].

لوصف هذه الظاهرة يقترح غرايس (*1975*) نظريته المحادَثية، التي تنصّ على أن التّواصـل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمـسلمات حواريـة. وينهض مبـدأ التعـاون علـى أربـع مسلَّمات (*Maximes*):

1- مسلمة القَدْر (*Quantité*) تخص قدْر (كميـة) الإخبـار الـذي يجـب أن تلتـزم بـه المبـادرة الكلامية، وتتفرع إلى مقولتين:

أ- إجعل مشاركتك تُفيد القَدْر المطلوب من الإخبار.

ب- لا تجعل مشاركتك تُفيد أكثر مما هو مطلوب.

---

(1) *H.P. Grice Logique et conversation in: L'information grammaticale-traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen, Paris, n 66, 1995, pp51-71*

(2) *H.P. Grice Logique et conversation in: L'information grammaticale-traduit par: Frederick Berthet et Michel Bozen, Paris, n 66, 1995, pp51-71.*

(3) *H.P. Grice Logique et conversation in: L'information grammaticale n°66, pp51-71*

2- مسلّمة الكيف *Qualité*: ونصها: "لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

3- مسلمة الملاءمة (*Pertinence*): وهي عبارة عن قاعدة واحدة: "لتكن مشاركتك ملائمة".

4- مسلمة الجهة (*Modalité*)، التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ- إبتعد عن اللبس

ب- تَحَرَّ الإيجاز

ج- تَحَرَّ الترتيب

وتحصل ظاهرة الاستلزام التخاطبي، إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة.

فالجملة "إن الطالب ج لاعب كرة ممتاز" تستلزم حواريا معنى العبارة: "ليس الطالب ج مستعدا لمتابعة دراسته الجامعية بقسم الفلسفة"، لأنها خرق للقاعدة الثالثة، قاعدة الملاءمة (أو المطابقة)، ذلك أنها جواب غير ملائم للسؤال المطروح: "هل الطالب ج مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة ؟"

ويقترح غرايس تنميطا للعبارات اللغوية[1] يقوم على المقابلات الآتية التي تنقسم الحمولة الدلالية للعبارة على أساسها إلى معان صريحة ومعان ضمنية:

1- فالمعاني الصريحة: هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

أ- المحتوى القضوي، وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب- القوة الإنجازية الحرفية، وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصيغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء، والإثبات والنفي...

2- والمعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخل في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل ما يلي:

---

(1) *Ibid pp51-71* . وانظر أيضا: احمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 25-26.

أ- معان عُرفية، وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين، مثل معنى: الاقتضاء.

ب- معان تخاطبية، وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة، مثل الدلالة الاستلزامية.

مثال توضيحي: يمكن التمثيل لتلك المستويات الدلالية بالجملة (د):

(د): هل إلى مردّ من سبيل؟

فالمعنى الصريح للجملة (د) مشكَّل من محتواها القضوي وقوتها الإنجازية.

أما المحتوى القضوي فهو ناتج من ضم معاني مكوناتها: الرجوع إلى الحياة الدنيا مرة أخرى بعد الموت.

وأما قوتها الإنجازية الحرفية، والمؤشر لها بالأداة "هل"، فهي الاستفهام، وينتج معناها الصريح من ضم محتواها القضوي إلى قوتها الإنجازية الحرفية.

والمعنى الضمني للجملة (د) يتألف من معنيين جزئيين هما كالآتي:

- معنى عرفي هو الاقتضاء، أي اقتضاء حالهم الرجوع إلى الحياة الدنيا.
- معنى تخاطبي استلزامي، وهو تمنّي المتكلمين من المخاطب (الله سبحانه وتعالى) أن يردّهم إلى الدنيا.

يمكن إيضاح هذا التصور وكيفية تطبيقه على الجملة (د) في شكل المشجَّرِ التوضيحي الآتي:

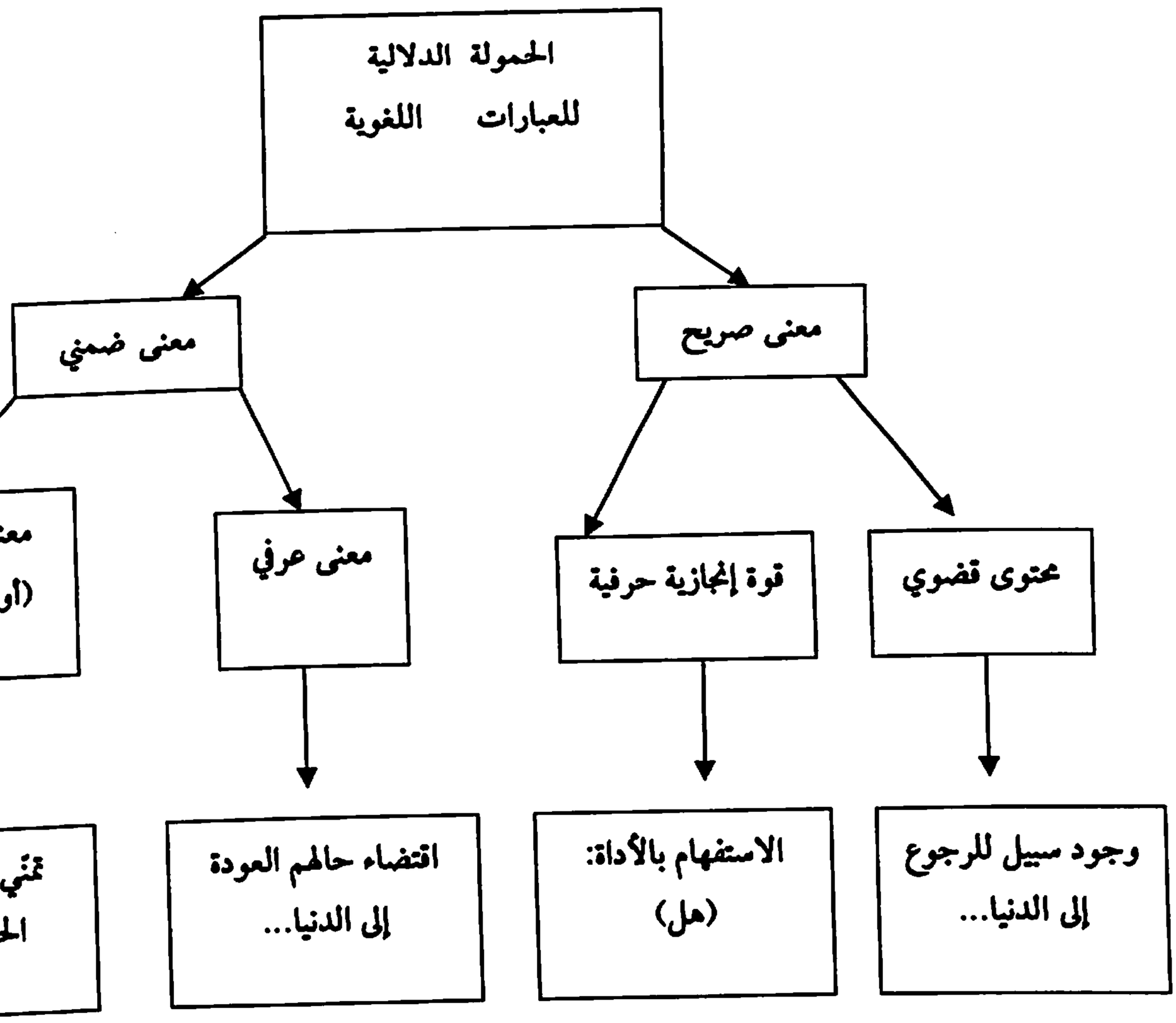

5. نظرية الملاءمة (Théorie de la pertinence)

تعد نظرية الملاءمة نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللسانيين ديردر ولسن (*D. Wilson*) ودان سبربر (*D. Sperber*)، وتأتي أهميتها التداولية من أمرين:

- أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية.
- أنها، ولأول مرة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، تبين بدقة موقعها من اللسانيات، وخصوصا موقعها من علم التراكيب.

فنظرية الملاءمة تدمج، إذن، بين نزعتين كانتا متناقضتين؛ فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في نفس الوقت نظرية معرفية.

والسبب أنها تدمج مشروعين معرفيين وتمتح منهما:

- أحدهما: مستمد من مجال علم النفس المعرفي، خاصّة النظرية القالبية (*Modularity*) لفودور (1983) *Fodor*.

- وثانيهما: يستفيد من مجال فلسفة اللغة، وبخاصة نظرية غرايس (1975) *Grice* الحوارية.

وقد استفادت نظرية الملاءمة من النظرية القالبية[1]، خاصة في ما يتعلق برصد وقائع الحياة الذهنية، وتفسير طرق جريان المعالجة الإخبارية.

تنطلق النظرية القالبية من تصور خاص للمعالجة الإخبارية، يمر بالمراحل التالية:

- الأولى: يطلق عليها (فودور) مرحلة اللواقط (*Transducers*) التي تتعدد وظيفتها في ترجمة الإدراكات المباشرة (*Perceptions*)، مهما كان مصدرها، ونقلها إلى الدماغ قصد المعالجة.
- الثانية: يطلق عليها مصطلح الأنظمة الدّخل (*input*) أو الأنظمة البعيدة عن المركز (*Périphériques*)، وهي متخصّصة في معالجة المعطيات المستمدّة من "اللواقط" سواء كانت من المجال البصري أو اللغوي أو السمعي (الخ)، قصد تأويل ملفوظ معيَّن، غير أن هذا الأخير يظل غير مُكْتَمِلٍ، لأنه في هذه المرحلة يكون التّعامل مع المُعطى اللغوي محصوراً في المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي.

المرحلة الثالثة: تعرف بالأنظمة المركزية (*Central systems*)، معها يكتمل التّأويل بموجب عملية دمج الإخبار الناتج عن اللاقط والأنسقة الدّخل بالإخبار المخزون في الذّاكرة التصورية قصد إنتاج استدلالات غير برهانية.

يبين "سبربر وولسن" أنه في قلب هذه المرحلة «تتكوّن وتترسّخ الفرْضيات، وتظفر الأقوال بتأويل تام»[2]، لأن الأنظمة الدّخل لا تتعدى المظاهر الترميزية للأقوال، بينما يتمّم النظام المركزي عملية التأويل بصرف عنايته إلى كل المظاهر غير الترميزية؛ أي الاستدلالات غير البرهانية، انطلاقا من السياق التأويلي.

بهذا يتبيّن أن عملية التأويل تزاوج بين الترميز والاستدلال.

كما استفاد سبربر وولسن من نظرية غرايس التخاطبية (*1967*)، التي تنصّ على أن التّواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية.

إلاّ أن "نظرية الملاءمة" أعادت النظر في نظرية غرايس وقلّصت محتوياتها مقتصرة على "مبدإ الملاءمة" كأساس مركزي يختزل جميع المسلمات المذكورة، ويُعد تعميما للتواصل الموصوف بـ

---

(1) ينظر: محمد غاليم، المرجع نفسه، ص49

(2) *J. Moeschler et A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine Armand Colin Paris, 1998, p179.*

"المناسب الاستدلالي" (*ostensive-inferntial*) فهو:

- مناسب، لأن المتكلم يستعمل "المثير" (*Stimulus*) الأكثر ملاءمة، لإبلاغ افتراضاته
- وهو استدلالي، لأن المتلقي يستدل على القصد الإخباري، انطلاقا من المؤشرات المسوقة من قبل المتكلم.

فالتواصل، في نظر سبربر وولسن، يقوم على هذا الأساس..

التواصل الاستدلالي المناسب ينتج المتكلم مثيراً واضحاً للمخاطب، فيصبو الأول إلى جعل مجموعة من الافتراضات واضحة أو أكثر وضوحاً لدى المخاطب.

لعل أهم ميزة تتميز بها نظرية "الملاءمة" تصورها للسياق؛ إذ لم يَعُد شيئاً معطىً بشكل نهائي أو محدّداً قبل عملية الفهم، وإنما يُبنى تبعاً لتوالي الأقوال. ويتألف السياق من زمرة من "الافتراضات السياقية" تُستمد من مصادر ثلاثة[1]:

1- تأويل الأقوال السابقة إن القضايا التي نحصل عليها مباشرة بعد الالتفات إلى أول الكلام وتأويله تخزن في الذاكرة التصورية، حيث تمثل جزءًا لا يتجزأ من سياق تأويل الأقوال المستهدفة في المعالجة. فلابُدّ من رد آخر الكلام على أوّله.

2- المحيط الفيزيائي قد يشمل السياق أيضا، كل تمثيل قضوي، انبثق من المكان الذي جرى فيه التواصل، حيث إن الجهاز الإدراكي للمتكلم قد يتمثّل خصائص الأمكنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- ذاكرة النظام المركزي تحتوي ذاكرة النظام المركزي على معلومات مختلفة عن العالم نستخدم بعضها في السياق التأويلي.

إن الحديث عن المصدر الأخير يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي: كيف نصل إلى المعلومات المخزونة في النظام المركزي؟

يجيب المؤلفان بأن ذلك يمُرُّ من خلال سند "الصيغة المنطقية" في مرحلة الأنظمة الدّخل، حيث تضم مجموعة من المفاهيم (*Concepts*) لكل مفهوم عنوان تصوري في الذاكرة المركزية، يخزن ثلاثة أنماط من المعلومات[2]:

---

(1) *Ibid, p179.*
(2) *Ibidem*

أ- المدخل المنطقي: يتضمن معلومات عن بعض العلاقات المنطقية.

ب- المدخل المعجمي: يخص جميع المعلومات المتعلقة بعنصر معجمي. إن مدلول هذا المصطلح لا يختلف كثيراً عن نظيره في النحو التوليدي، حيث يضم المعلومات الصواتية والتركيبية.

ج- المدخل الموسوعي: يضم كل المعلومات التي نكوّنها حول موضوعات أو أحداث أو خصائص تقترن بمفهوم معيّن.

إذا كانت المداخل الثلاثة مصادر للافتراضات السياقية، فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه: كيف تنتقى الافتراضات السياقية؟

يُجيب سبربر وولسن (*1986*) بأن ذلك يتم بموجب "مبدأ الملاءمة".

يتحدّد هذا المبدأ انطلاقا من وسيطين: الآثار المعرفية (*contextual effects*) والجهد المعرفي (*cognitif cost*). يراد بالمفهوم الأول كل تعالق بين معلومتين، إحداهما "قديمة" والثانية "جديدة"، مما ينتج عنه مجموعة من الحوسبات، كتعديل أو تحسين أو إثبات أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية.

يُمكّن هذا التفاعل بين المعلومات من تمييز المعلومات الواردة عن نقيضها. لا يعني هذا أن درجة ملاءمة الخطاب موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، فلوسيط "الجهد المعرفي" دورٌ في تقويم مدى "ملاءمة الأقوال" حسب المبدأ الآتي[1]:

كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة "ملاءمة" هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظٍ ما جهدا كبيرا كانت ملاءمته ضعيفة

6. الفعل الكلامي:

أصبح مفهومُ الفعل الكلامي (*Speech act*) نواةً مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنه كلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وعلاوة على ذلك، يُعد نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل بأفعال قولية (*Locutoires Actes*) إلى تحقيق أغراض إنجازية (*Actes illocutoires*)، (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... الخ) وغايات تأثيرية (*Actes Perlocutoires*) تُخصُّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثم فهو فِعل يطمح إلى أن

---

(1) *Ibidem.*

يكون فعلا تأثيريا؛ أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطَب، اجتماعا أو مؤسساتيا، ومن ثَمَّ إنجاز شيء ما.

هذا، وقد توصل أوستين في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم "الفعل الكلامي الكامل" (*Acte de discours intégral*) إلى ثلاثة "أفعال" فرعية، على النحو الآتي:

أ- فعل القول (أو الفعل اللغوي) *Acte locutoire* (*): ويراد به «إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة»[1]. ففعل القول يشتمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة: المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي. ولكن أوستين يسميها أفعالا: الفعل الصوتي، وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة، وأما الفعل التركيبي فيؤلف مفردات طبقا لقواعد لغة معينة، وأما الفعل الدلالي فهو توظيف هذه الأفعال حسب معان وإحالات محددة، فقولنا مثلا:

- إنها ستمطر.

يمكن أن يفهم معنى الجملة، ومع ذلك لا ندري أهي: إخبار بـ "أنها ستمطر"، أم تحذير من "عواقب الخروج إلى الرحلة"، أم "أمر بحمل مظلة"، أو غير ذلك... إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لتحديد "قصد" المتكلم أو "غرضه" من الكلام.

ب- الفعل المتضمَّن في القول *Acte illocutoire*: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ «إنه عمل يُنْجَزُ بقول ما»[2]، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذا اقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية،. ومن

(*) استعنّا -في نقل هذه المصطلحات من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى العربية بصفة خاصة بترجمةِ كلٍّ من:

- فريق مركز الإنماء القومي (بيروت)، المقالات التي ظهرت في: العرب والفكر العالمي (مجلة)، الأعداد الخاصة بـ"فلسفة اللغة" عموما، و"نظرية الأفعال الكلامية" خصوصا.
- طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.

ونشير إلى أن هناك ترجمات أخرى (لهذه الأفعال الجزئية)، منها ترجمة: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 260 (الهوامش 9، 10 ،11)، وقد أعطى بعض المبررات لترجمة المصلحات الثلاثة، لكنها غير مقنعة تماما وبعيدة كل البعد عما أراده أوستين.

ولم نعوّل، إلا قليلا، على ما جاء به عبد القادر قنيني من مصطلحات -لغرابتها أحيانا وبعدها عن المعنى المقصود أحيانا أخرى في ترجمته لكتاب أوستين بعنوان: نظرية أفعال الكلام العامة، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1991.

(1) *Austin, Quand dire c'est faire, p109.*

(2) *Ibid, p113*

أمثلة ذلك: السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر، شـهادة في محكمـة... فالفرق بين الفعل الأول (أ) والفعل الثاني (ب) هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قـول شـيء، في مقابل الأول الذي هو مجرد قول شيء.

ج- الفعل الناتج عن القول (*Acte perlocutoire*): وأخيرا يرى أوستين أنه مع القيـام بفعـل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو «التسبب في نشوء آثار في المـشاعر والفكـر، ومـن أمثلـة تلـك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط...»[1]. ويسميه أوستين: الفعل الناتج عن القول، وسماه بعضهم «الفعل التأثيري»[2].

ونخلص الآن إلى تلخيص البنية العامة للأفعال الكلامية عند أوستين في الشكل الآتي:

الفعل الأول: فعل القول، وبنيته كالآتي:

---

(1) *Ibid, p114*

(2) عبد القادر قنيني، المرجع نفسه، ص123.

فعل صوتي (إنتاج الأصوات)
+ فعل تركيبي (إخضاع الأصوات لنظام نحوي معين)
+ فعل دلالي (ربط الأصوات بالدلالة)

فعل القول ***Acte locutoire***

الفعلان الثاني والثالث: الفعل المتضمَّن في القول، والفعل الناتج عن القول

الفعل المتضمَّن في القول: وهو القيام بفعلٍ ما ضمن قول شيء ***Acte illocutoire***
الفعل الناتج عن القول: وهو مجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق ***Acte perlocutoire***

النتيجة: الفعل الكلامي الكامل، وبنيته كالآتي:

فعل القول (قول شيء معين) *Acte locutoire*
+ الفعل المتضمَّن في القول (القيام بفعلٍ ما ضمن قول شيء) ***Acte illocutoire***
+ الفعل الناتج عن القول (الآثار المترتبة على الفعل الإنجازي) ***Acte perlocutoire***

الفعل الكلامي الكامل ***Acte de discours intégral***

ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الشكل الآتي:

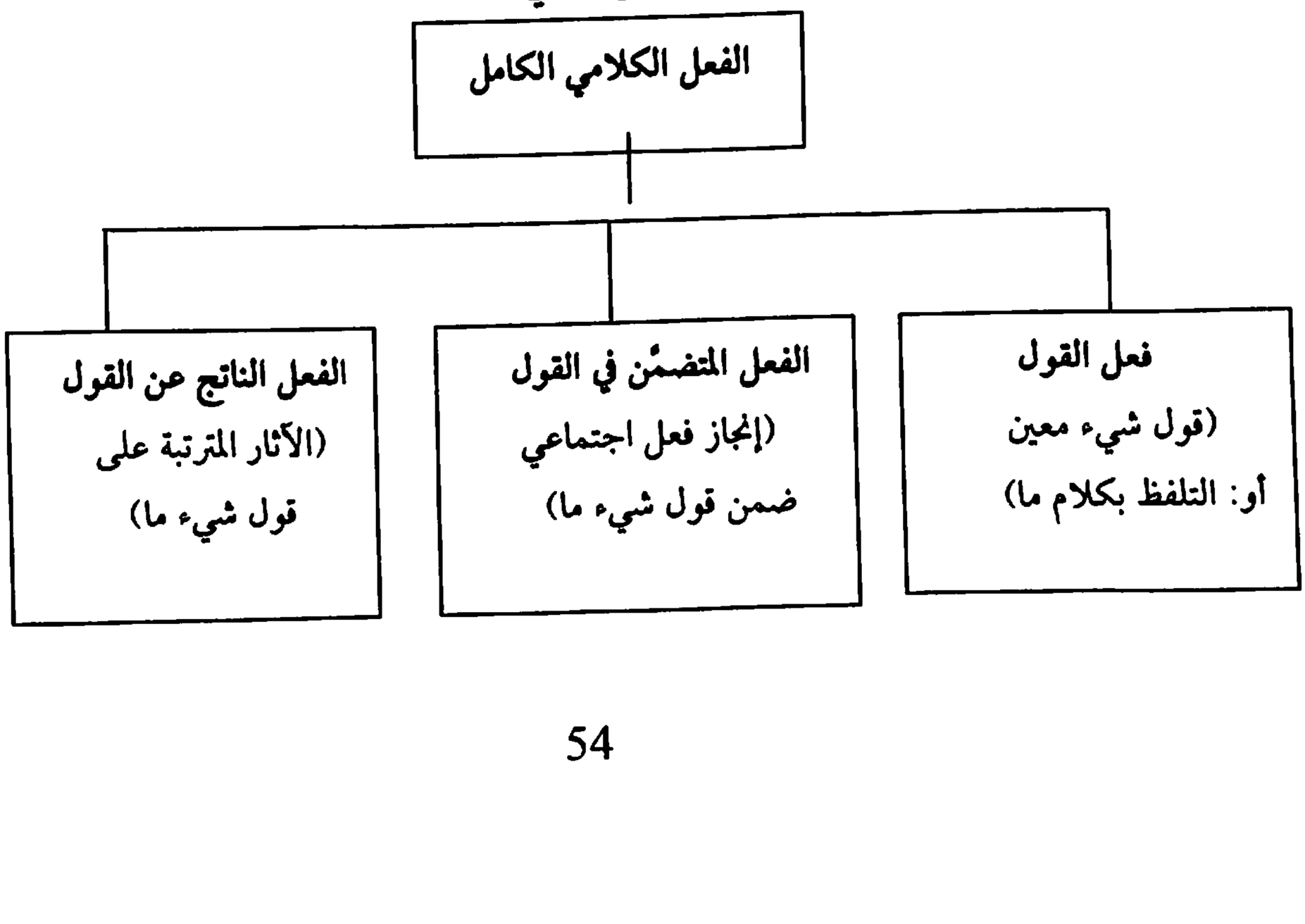

6. 1. خصائص الفعل الكلامي:

يلاحظ أوستين أنه توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل:

- أنه فعل دال
- أنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات)
- أنه فعل تأثيري، (أي يترك آثارا معينة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)

ويقوم كل فعل كلامي على مفهوم "القصدية"، وتقوم "مسلّمة القصدية" على أسس تداولية درسها فلاسفة التحليل ثم توسع في تفريعها وتعميقها التداوليون حتى غدت شبكة من المفاهيم المترابطة[1]. فقد غدت قيمة تداولية نصية/ حوارية، وتعد مراعاة مفهومها العام وشبكتها المفاهيمية من أبرز المفاتيح المنهجية في الدراسات اللسانية النصية.

ويتأكد الربط بين العبارة اللغوية ومراعاة مقاصد المتكلمين من خلال أعمال الفيلسوف سورل الذي عمل على متابعة المشروع الفلسفي الذي بدأه أستاذه أوستين، فقد عدّ "الغرض المتضمّن في القول" (*but illocutoire*) عنصرا ومكوّنا أساسيا من مكوّنات "القوة المتضمّنة في القول" (*Force illocutoire*)

6. 2. نقد عَرض سورل لـ"الأفعال الكلامية":

ما يجدر ذكره في هذه العجالة أن دراسة وتصنيف ج. سورل *J. Searle* للأفعال الكلامية كانا -بفضل ما أُوتِيه من جهاز مفاهيمي ثري- أكثر دقة وعمقا، في كثير من جوانبهما، مما ورثه عن سلفه ج. ل. أوستين *J. L. Austin* الذي يعود إليه فضل اكتشاف الظاهرة وعزلها وتحديد إطارها

---

(1) منها على الخصوص:

- مبدأ التعاقد *Principe de contrat*
- مبدأ الفضاء المزدوج لتمظهرات فعل اللغة *Double espace de la mise en scène de l'acte de langage*
- مبدأ الإستراتيجية *Principe de la stratégie*
- الصريح والضمني *Explicite et implicite*
- نمط تنظيم الخطاب *Mode d'organisation du discours...*

انظر: باتريك شارودو *Patrick Charaudeau* لسانيات الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، في: اللغة العربية (مجلة يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، دار هومة، الجزائر/ العدد 2، 1999، من ص 229 إلى 245.

العام كظاهرة خطابية عامة؛ فقد أعاد الفيلسوف سورل النظر في تقسيم وتحديد معاني كل من "البوحيات أو التعبيريات" و"الإيقاعيات" وغيرها من أصناف الأفعال الكلامية.

غير أن العمل الذي أنجزه سورل-على الرغم من استيفائه قدْرا كبيرا من الثراء المفاهيمي- يحتاج إلى مراجعة وتعديل، وهذا ما محل نقد مبرر من بعض الدارسين[1]، فعلى الرغم من الدقة التي تحراها فإنّ في عمله مواضعَ لإعادة النظر والمراجعة والتعديل. ومن ذلك مبالغته في الاعتداد بفكرة "اتجاهات المطابقة" *Ajustement* التي هي، في الفكر الإنساني عموما، خالية من أي غموض، فهي لا تعدو أن تعني: العلاقة التناظرية بين أمرين (*symétrie*) [2]، فـ"المطابقة" بين الرِجْل والحذاء، مثلا، تعني أن الحذاء مطابق للرجل والرجل مطابقة للحذاء، وبصورة عامة إذا كانت (أ تطابق ب) ↔ فذلك يعني بالضرورة أنّ (ب تطابق أ)، وإذا كانت (أ=ب) فإن (ب=أ) بالضرورة أيضا، ويكون التناظر بين المتطابقين تزامنيا[3].

لكن سورل لا يقدم فكرة "المطابقة" بهذا المفهوم الواضح، وهي في عرضه غامضة ومضطربة من جوانبَ متعددة:

أ- فهي لا تتصف عنده بـ"التناظرية" التي تتصف بها فكرة المطابقة المعهودة، فهو يرى أنه إذا كانت القضية مطابقةً للعالم فإن العالم مطابق للقضية، ثم يقول مستدركا: «لكنه من الجوهري، في منطق الأفعال المتضمَّنة في القول، أن نميز بين اتجاهيْ المطابقة لأن جزءا جوهريا من الغرض المتضمن في القول في كل حالة أن تتحقق المطابقة من اتجاه مختلف»[4].

ففكرة المطابقة عند سورل تختلف عن المطابقة المعهودة، فهي لا تتصف بالتناظرية التي تتصف بها المطابقة المعهودة، وذلك ما حمل بعض الباحثين على دعوة سورل إلى توضيح مفهوم المطابقة عنده بوضوح، وأن يبين كيف تسنى لها ألا تكون تناظرية.

---

(1) منهم: جاك دريدا، ومنهم: طالب هاشم الطبطبائي، وغيرهما...

(2) راجع كلا من: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1994، ج2، ص387.
Jean Dubois et Autres, Dictionnaire de linguistique, p473

(3) انظر: طالب هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 145.

(4) *Ibid, p94.* والتأكيد من عندنا.

ب- وقد لاحظ بعض الدارسين أن من مظاهر غموض الفكرة واضطرابها عند سورل عدم تحديد موقع ثابت وواضح لها من نظريته[1]؛ فقد مرت عنده بمراحل:

أولا: في كتابه الأول *actes de langage* لم يقع لهذا المبدأ ذكرٌ إطلاقا ولم يشر إليه، على الرغم من قيامه بتحليل مستفيض للأفعال الكلامية[2].

ثانيا: في كتابه الثاني *sens et expression* يستعير فكرة "اتجاهات المطابقة" من الكاتبة إ. أونسكومب *E. Anscombe*، معتبرا إياها أحد العناصر الأساسية في معايير التصنيف[3]، ولكنه لم يجعلها محتواةً في الغرض المتضمن في القول، بل جعلها أساسا مستقلا قائما بذاته.

ثالثا: في كتابه الثالث (المشترك) أدمج فكرة "اتجاهات المطابقة" مع الغرض، مبررا ذلك بأن جزءا جوهريا من الغرض في كل حالة هو تحقيق اتجاه مطابقة من جهة مختلفة.

هكذا يظهر تردد سورل في تحديد موقع فكرة المطابقة من النظرية عموما، وفي بيان علاقتها بالغرض المتضمن في القول خصوصا، فهل هي جزء منه أم هي مستقلة عنه؟ وقد يحتار القارئ بأي آراء سورل الثلاثة يأخذ؟ ولعل في هذا التردد مدعاة إلى إعادة تفحص الفكرة من جديد.

ج- ومن مظاهر المبالغة والتكلف في فكرة "اتجاهات المطابقة" تقسيمُها إلى عدة اتجاهات مثلما فعل سورل انسياقا وراء قبولها للتقسيم المنطقي الصارم إلى عدد محدود من الأقسام. فمن الطبيعي أن العقل الإنساني يتصور، بداهة، قسمين مباشرين (أو اتجاهين مباشرين) لفكرة المطابقة: "اتجاه المطابقة من القول إلى العالم" (وهو ما يلائم الإيقاعيات والتقريريات)، و"اتجاه المطابقة من العالم إلى القول" (وهو ما يلائم الأمريات والوعديات). لكن سورل أضاف اتجاهين آخرين هما: "اتجاه المطابقة المزدوج"، وجعله خاصا بالإيقاعيات، و"اتجاه المطابقة الفارغ"، وجعله خاصا بالبوحيات.

د- ومما يترتب على ذلك من الآثار أنه إذا طُعن في مبدأ المطابقة بالشكل الذي يقترحه كل من جاك دريدا *J. Derrida* وهاشم الطبطبائي وغيرهما، فإنّ ذلك يستوجب إعادة النظر في

---

(1) انظر: طالب هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 145.

(2) انظر:

Hermann- Paris 1972-Ch. 2 et Ch3, pp59-106

(3) *Sens et expression –trad. et préface de: Joëlle Proust Minuit Paris 1982, p42*

تصنيف الأفعال الكلامية، ولا سيما المبدأ الذي يقول بانحصار عددها في خمسة أفعال كما يلح سورل؛ إذ إن سورل يبني عدد أصناف الأفعال الكلامية على أساس مبدأ "اتجاهات المطابقة" مؤكّدا أن "الغرض المتضمَّن في القول لأية "قوة متضمَّنة في القول" يقوم دائما بربط المحتوى القضوي بـ العالم «فهناك عدد محدود من الطرق التي يتم بها ربط المحتوى القضوي بـ"العالم" نسمي كلا منها اتجاه مطابقة»[1]، ولو لم يَبنِ سورل مفهوم الغرض المتضمَّن في القول على أساس مبدأ "اتجاهات المطابقة" لبقي تصور الفيلسوف فتجنشتاين بعدم محدودية "الأفعال الكلامية" وعدم انحصارها في عدد محدد تصورا وجيها، ومن ثم يكون تأكيد سورل على محدودية العدد وانحصاره في خمسة أفعال غيرَ مؤسّس على مبادئ موثوق ومسلَّم بها.

ومما سبق من النقد الموجه لمفهوم "اتجاهات المطابقة" تتبين لنا أوجه النقص والخلل التي تعتري هذا المفهوم في عَرض سورل، والتي نوجزها فيما يلي:

- غموض مبدأ " اتجاهات المطابقة" نفسه في عرض سورل، لا سيما في "الإيقاعيات" و"البوحيات"، وذلك يستدعي إعادة النظر فيه.
- التشكيك في القول بـ"انحصار" الأفعال الكلامية في عدد معين.
- ما يتركه ذلك من أثر على تصنيف الأفعال الكلامية.

وكما تم الطعن في مبدأ "اتجاهات المطابقة" فإنه من الممكن توجيه النقد إلى مبادئ أخرى ذكرها سورل، وإلى الأداة المنهجية التصنيفية التي اعتمدها، ولا نكتفي بالطعن فيها ولكن نقترح البديل المكمل للأدوات التي اعتمدها سورل، وهذا ما فعلناه في عمل آخر[2] فلا حاجة لإعادته هنا.

وعليه فإنه يمكن أن نقرر مطمئنين أن "نظرية الأفعال الكلامية" في الفكر الأنجلوساكسوني المعاصر ليست نظرية كاملة وينبغي ألا ننظر إليها على أنها نظرية كاملة، ولكن هذا النقد لا يمس جوهر "مفهوم الأفعال الكلامية" ذاته، وإنما يعدل بعض جوانب ذلك المفهوم قصد إيلائه قَدْرا أكبر من الكفاية العلمية التفسيرية والإجرائية.

---

(1) *Searle & Vandervéken, p92.*

(2) مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر اللساني المعاصر والتراث اللغوي العربي، ص 16.

7. في حجاجية الفعل الكلامي:

وفي آخر هذا المبحث يمكن الحديث عن وظيفة الفعل الكلامي الحجاجية؛ فمن المعلوم أن للفعل الكلامي وظائف تداولية مرتبطة بقصد المخاطِب، من أهمها "وظيفته الحجاجية" التي تزيد من فاعليته الإنجازية التي أرادها له أوستين وسورل، ولا سيما تلك المرتبطة بوظيفتي "التأثير والإقناع" في بعض مقامات التخاطب. وعليه يمكننا الحديث عن "الحجاج" لاتصاله بوظائف الفعل الكلامي عموما وبقيمتي "النجاح" و"الفشل" على الأخص واللتين قيّد أوستين بروزهما بالفعل *التأثيري* Acte *perlocutoire* تحديدا.

7. 1. الحجاج:

تطورت أبحاث الحجاج في عصرنا من خلال استلهام الموروث البلاغي والفلسفي، عند الغربيين من خلال إحياء التراث الفلسفي اليوناني، وعند العرب من خلال إحياء التراث البلاغي والكلامي العربيين؛ وما دامت "وظيفة الإقناع" من أسمى غايات التداول الحجاجي فإنها أعلق بمجلات تداولية صريحة للفعل الكلامي (منها مفهوم "متضمنات القول")، لأن كل فعل إقناعي يقوم على افتراضات مسبقة بشأن عناصر مقام التواصل والتبليغ، فالوظيفة الإقناعية يجسدها خطاب مرتبط بخطابات أخرى، ومرسل هذا الخطاب ليس وحيدا أبدا لأنه يعبر عن ذاته مع أو ضد مرسِلين آخرين لخطابات فهناك دائما ارتباط بخطابات أخرى.

ولما كانت اللغة ذات طبيعة حجاجية متأصلة فيها فإن هذه الخاصية ألصق بالخطاب منها باللغة، وكانت أنواع من الخطابات في التراث العربي هي التي تمد الأبحاث الحجاجية بمادة غنية في التنظير للحجاج على أسس حديثة، منها "المناظرة"[1]، التي وجد فيها الباحثون المعاصرون ضالتهم فيما يرومونه من الكشف عن الكنوز التراثية العربية في هذا المضمار، ومن رواد الأبحاث الحجاجية في عصرنا: طه عبد الرحمان، وحمادي صمود، وأبو بكر العزاوي، ومحمد العمري، وغيرهم[2]...

---

(1) ينظر: طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص46 وما بعدها، وينظر أيضا: ابن خلدون، المقدمة، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية صيدا، 2000، ص428.

(2) يمكن الرجوع إلى مؤلفات بعض المعاصرين، مثل:

- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان
- حمادي صمود، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة منوبة، تونس.

أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج/ الخطاب والحجاج/ مجموعة من المقالات نشرت في: مجلة المناظرة، مجلة المناهل...

غير أن بعض الدارسين يفرقون بين "الحجاج اللغوي" و"الحجاج الفلسفي"، وهذا فحوى النظرية الحجاجية التي وضع أسسها اللغوي الفرنسي ديكرو (*Ducrot*) منذ سنة *1973*، وهي نظرية لسانية تهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم، وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة ما، تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية، ثم إنها تنطلق من الفكرة الشائعة التي مؤادها: "أننا نتكلم عامة بقصد التأثير". هذه النظرية تريد أن تبين أن اللغة تحمل، بصفة ذاتية وجوهرية (*Intrinséque*)، وظيفة حجاجية. وبعبارة أخرى، هناك مؤشرات عديدة لهذه الوظيفة في بنية الأقوال نفسها. ولأخذ فكرة واضحة عن مفهوم "الحجاج" *Argumentation* ينبغي مقارنته بمفهوم البرهنة *Démonstration* أو الاستدلال المنطقي. فالخطاب الطبيعي ليس خطابا برهانيا بالمعنى الدقيق للكلمة، فهو لا يقدم براهين وأدلة منطقية، ولا يقوم على مبادئ الاستنتاج المنطقي. فلفظة "الحجاج" لا تعني البرهنة على صدق إثبات ما، أو إظهار الطابع الصحيح (*Valide*) لاستدلال ما من وجهة نظر منطقية.. وللتمييز بين الحجاج اللغوي والحجاج غير اللغوي، أو بين "البرهنة" و"الحجاج" يتوسل أبو بكر العزاوي بالمثالين التاليين:

الأول:

- كل اللغويين علماء
- زيد لغوي
- إذن زيد عالم

الثاني:

- انخفض ميزان الحرارة
- إذن سينزل المطر

ويبين أن الأمر يتعلق في المثال الأول ببرهنة أو بقياس منطقي (*syllogisme*)، أما في المثال الثاني، فإنه لا يعدو أن يكون حجاجا تداوليا أو استدلالا طبيعيا غير برهاني. وغرضه أن يفصل الحجاج عن المقاصد الأرسطية والبلاغية القديمة عامة، من أجل التمييز بين الحجاج التداولي والحجاج الفلسفي[1].

---

(1) ينظر كتاب: الحجاج مفهومه ومجالاته، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، 2010م.

7. 2. اللغة والحجاج:

لما كانت للغة وظيفة حجاجية، وكانت التسلسلات الخطابية محددة بواسطة بنية الأقوال اللغوية وبواسطة أصناف الكلم التي يتم تشغيلها، فقد اشتملت اللغات الطبيعية على أدوات لغوية خاصة بالحجاج، ولكن وظيفة الخطاب الحجاجية لا تتوقف على ظاهر الملفوظ المصرح به، بل قد تتحقق الوظيفة الحجاجية بالخطاب التلميحي أيضا، غير أن الأدوات الصريحة أظهر في أصل وجود ظواهر الحجاج وفي قوتها.

فاللغة العربية، مثلا، ، تشتمل على عدد كبير من الأدوات والروابط الحجاجية التي لا يمكن تعرُّفُ صفتها الحجاجية إلا بالإحالة على قيمتها الحجاجية داخل الخطاب. نذكر من هذه الأدوات: ألفاظ التعليل (الاسمية والحرفية) والإضراب والاستدراك والنفي والقصر، والحصر...الخ، (مثل: لكن، بل، إذن، حتى، لاسيما، إذ، لأن، بما أن، مع ذلك، ربما، تقريبا، إنما، ما، إلا...الخ)، ومنها الصيغ الصرفية (صفة التفضيل وصيغ المبالغة...)، ومنها بعض الظواهر الدلالية (مفهوم الموافقة والمخالفة...)

أما أفعال الكلام داخل الخطاب فقد يكون لها دور حجاجي وقد لا يكون لها ذلك الدور، وذلك متوقّف على غرض الخطاب والإستراتيجية التخاطبية التي يتوخاها المرسل في خطابه، ويبدو أن الإيقاعيات الابتدائية (أو جلّ ألفاظ العقود) ليس لها ذلك الدور في كثير من مقامات الإيقاع الابتدائي، بخلاف التقريريات (خاصة في التأكيد والادعاء)، ولكن بعض الإيقاعيات (مثل فعل الشهادة) لها وظيفة حجاجية ظاهرة إذا ما توافرت لها الشروط التحضيرية التي تحدث عنها سورل، والأمر في الأخير محكوم بالأغراض التخطابية التي كثيرا ما تكون فيصلا في إثبات حجاجية فعل الخطاب من عدمها.

8. خلاصة السياق التاريخي للمفاهيم التداولية:

وفي الأخير نختم بهذا الرسم الذي يضع أبرز المفاهيم التداولية في سياقها التطوري ويلخّص بنيتها الداخلية، وقد نقلناه عن موشلر بشيء من التعديل لا يغير جوهره[1].

---

(1) ينظر: *www.unige.ch-lettres-philo*

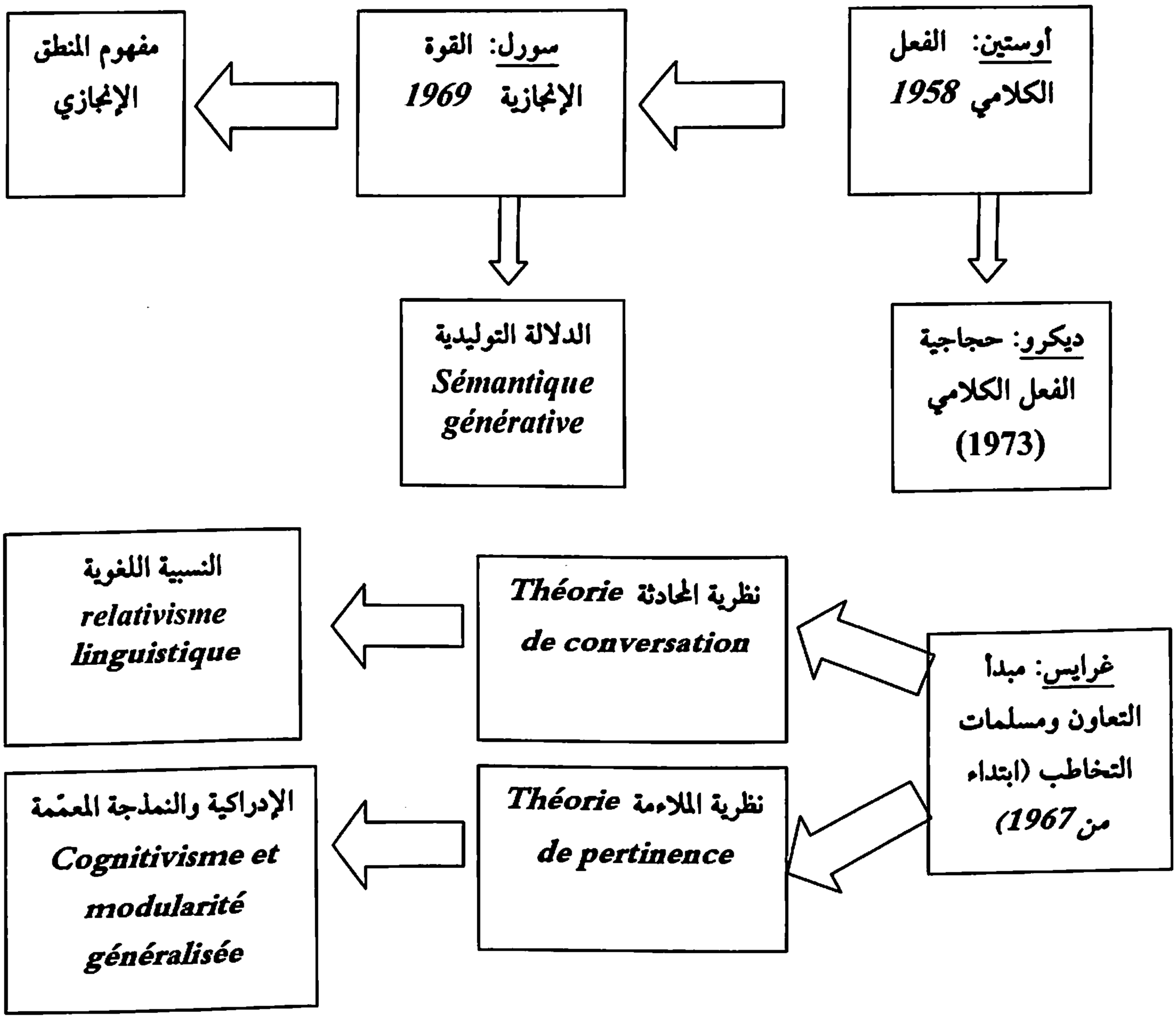
أوستين: الفعل الكلامي 1958
سورل: القوة الإنجازية 1969
مفهوم المنطق الإنجازي
ديكرو: حجاجية الفعل الكلامي (1973)
الدلالة التوليدية Sémantique générative
غرايس: مبدأ التعاون ومسلمات التخاطب (ابتداء من 1967)
نظرية المحادثة Théorie de conversation
النسبية اللغوية relativisme linguistique
نظرية الملاءمة Théorie de pertinence
الإدراكية والنمذجة المعمّمة Cognitivisme et modularité généralisée

مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية

منال النجار

سَبْق العرب (براغماتياً)؛ إننا في توقفنا عند هذه النقطة - وإن صحّت على نحو ما- سنبقى في إطار الدفاع عن تراثنا العربي. لهذا أقترح هنا النظر إلى البراغماتية عند علمائنا العرب من زاوية تاريخية المعرفة، لافتة إلى أنهم لم يكونوا يقصدون إلى وضع علم البراغماتية، ومعتبرة أنه لا يمكن مثلاً التحدث عن البلاغة العربية ونظرية المقام بالطريقة نفسها التي يمكننا بها التحدث عن البراغماتية. فالتاريخ الحقيقي للعلوم العربية هو تاريخ قراءتها، أما البراغماتية فهي لم تُنتج قارئها في تاريخ التراث العربي القديم. والدليل على ذلك أن مصطلح المقام قُرئ بلاغياً ونحوياً وأدبياً ونقدياً، وساعد في تطوير هذا التراث، ولم يُقرأ براغماتياً، لأنه لا علماء العرب القدامى ولا القارئ كانوا يمتلكون هذا البعد البراغماتي ومقصديته. فإذا ما قرأناه براغماتيا فإننا سنرى أن علماء العربية أدركوا بعض قوانين البراغماتية وأسسها. بل إن موضوع البراغماتية لدى الآخر أصبح مألوفاً في علم اللغة بعد أن كان قليلاً ما يُذكر من قِبَل اللغويين قبل خمسين عاماً، إذ عوملت البراغماتية في تلك الأيام البعيدة ككيس من الفضلات محشو بمعلومات[1]. وتشومسكي كان قد أوضح أن تشكيل البراغماتية وتأسيسها وتنظيمها ما يزال مسألة مبكرة جداً وذلك لنقص "الغنى" الكافي في هذا المجال[2]. والبراغماتية من حيث هو بحث في قمة ازدهاره لم يتحدد بعد في الحقيقة، ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها[3].

أما التاريخ الحديث لعلوم اللغة فيتفق الجميع أنّ "السياق"[4] لا يمكن تجاهله في دراسة اللغة. ولا يستطيع أحد أن ينكر أنّ البراغماتية هي ذلك الفرع من اللغة الذي يجب أن يتناول

---

(1) *Geoffrey N. Leech, Principles of Pragmatics, p1*

(2) *M. Dascal, Contextualism, in Possibilities And Limitations Of Pragmatics by Herman Parret, p154*

(3) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 11.

(4) "السياق" هنا بمعنى "المقام".

مساهمة السياق في إنتاج التعبير اللغوي[1] وبنائه وتفسيره حتى أصبح دور "السياق" واضحاً وشائعاً في النقاشات حول اللغة كما عبّر عنه "ماكس بلاك" عام 1970م عندما اقترح خَلْق علم مستقل وخاص به. ودعا إلى إعادة تسمية البراغماتية: إذ عليها أن تسمى "بالسياقية". وأخيراً أصبحت البراغماتية على خارطة اللغويات من الآن فصاعداً. وأصبحت مستعمرات البراغماتية آخر مرحلة في موجات التوسع في أشكال علم اللغة[2]. إلا أن الأفكار الأساسية الموظفة حالياً في البراغماتية هي غامضة جداً وبدون إطار واضح، ومن ضمن تلك الأفكار مفهوم "السياق" ومفهوم البراغماتية. ولكن قبل الخوض في هذه المسألة سيتم الحديث بإيجاز عن الأصل التاريخي لكلمة "براغماتية"[3] بهدف الإشارة إلى بعض الاستخدامات الأخرى لهذه الكلمة وللنظر في بعض تعريفاتها.

مفهوم البراغماتية وتغيراتها التاريخية

كانت البراغماتية قبل عام *1957* - وهذه مسألة قابلة للجدل - تمارس دون أن تُدرس. فقد ظهرت إشارات متفرقة عند كل من **دو سوسير** في كتابه المترجم بعنوانات مختلفة **وريتشاردز** في كتابه النقد التطبيقي (*1929م*)، حيث كانت تلك الفكرة ماثلة في ذهنيهما. نرى ذلك من خلال تقسيم **دو سوسير** للغويات إلى لغويات داخلية ولغويات خارجية، على اعتبار أن الأولى هي بمثابة دراسة محايثة (*immanent*) للغة في حين أن اللغويات الخارجية هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة وبين الدوائر المؤثرة عليها كحال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام... إلخ من جهة أخرى[4]. أما **ريتشاردز** فقد اتضح له جانب من تلك الفكرة، فأدرك بعض جوانب سياق الحال، عند تحديده للدلالات الانفعالية للغة بثلاث جهات[5]: 1.الوجدان (*Feeling*) ويفسره بأنه: موقف القائل مما يتحدث عنه.2.النبرة (*Tone*) وتعني: موقف القائل من سامعه 3. القصد (*Intention*) ويعني: الأثر الذي يحاول القائل إحداثه لدى مستمعه. واستخدم

---

(1) *M. Dascal, Contextualism, in Possibilities And Limitations Of Pragmatics by Herman Parret, p13*

(2) *Geoffrey N. Leech, Principles of Pragmatics, p2.*

(3) *M. Dascal, Contextualism, in Possibilities And Limitations Of Pragmatics by Herman Parret, p154.*

(4) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 88.

(5) شكري عياد، اللغة والإبداع، ص45.

مالينوفسكي العالم الانثروبولوجي مصطلح (سياق الحال) أو ما يسمى (بالسياق المقامي) (*Context of Situation*) [1] ليدل على نظريته، حيث وجد صعوبة في ترجمة بعض آداب الشعوب البدائية[2] وذلك خلال قيامه بأبحاث ميدانية في جزر التروبريانـد جنوبي الباسيفيك، وتوصل إلى ضرورة وضع الكلمات في سياقها الذي استخدمت أو نطقت فيه[3]، لأن السياق كفيل ببيان معناها بلا لبس ولا غموض. ثم تبنى **فيرث** هذا المصطلح وطوره تطويراً ملحوظاً، حيث رأى أنّ الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم[4] أن يحال النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، وأن يعتمد كل تحليل لغوي على المقام (سياق الحال) ووجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، وأن يتبين نوع الوظيفة الكلامية. واهتمت المدرسة السلوكية بزعامة **بلومفيلد** ببعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام، فوجهت عناية اللغويين نحو ربط المعنى بمجالات غير مجالات الكلام، مجالات تستلزم التحليل على مستويات خاصة مثل التجارب الشخصية[5]. فعرّف **بلومفيلد** معنى الصيغة اللغوية -كما يقول **بالمر** بأنه «الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بالمعنى، والاستجابة التي يُحدثها المعنى في السامع» وهذه الفكرة تمتد إلى أبعد مما ذهب إليه كل من **مالينوفسكي وفيرث**، فهما قد حددا صياغات المعنى بالنظر إلى الموقف، و**بلومفيلد** يعرّف المعنى -أساساً- باعتباره الموقف[6]. لكن الاستخدام الحديث لكلمة "براغماتية" يعود إلى الفيلسوف **تشارلز موريس** (*1938م*) الذي انشغل بعد **لوك** و**بيرس** بتجديد الشكل العام لعلم الرموز (*Semiotics*). ففي علم الرموز نفسه، صنّف موريس ثلاثة فروع مختلفة: علم النحو (*Syntax*) وعرّفه بأنه «**دراسة علاقة الرموز الشكلية بعضها ببعض**»، وعلم الدلالة

---

(1) سوف نتطرق لهذين المفهومين (سياق الحال) و(السياق المقامي) لاحقاً عندما نتعرض لمفهوم المقام.

(2) وما دونه مالينوفسكي في هذا المجال (خبر عودة صيادين بعد رحلة صيد موفقة الذي نقله إلى الانجليزية *we run front wood ourselves. We turn we see companion ours he runs rear wood).*
وترجمته على النحو التالي: (نحنْ -نجري أمام خشب أنفسنا، نحن نتحول نحن- نرى زملاءنا هو يجري ينصب خشب). فهذا التعبير لا يمكن أن يُفهم إلا حين يوضع في السياق الذي يستعمل فيه، لأن هذا السياق وحده هو الذي يبين أن كلمة *wood* تشير إلى مجداف الزورق، وهذا بدوره يعني أن اللغات الحية على خلاف الميتة تستعمل في مواقف خاصة كصيد السمك والفلاحة، ولا تنفصل عن سياقها المقامي. ينظر: بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص 74.

(3) بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ص 74- 75.

(4) *J. Firth, Papers in Linguistics, pp194 - 192.*

(5) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص309، بتصرف.

(6) بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص81.

(*Semantics*) عرّفه بأنه دراسة «**علاقة الرموز بالأشياء التي تدل عليها**» والبراغماتية (*Pragmatics*) عرّفها بأنها دراسة «**علاقة الرموز بترجمتها الشفوية**»[1]. فلاحظ (*Morris*) موريس أنّ كلمات التعجب مثل (أوه ! *OH*)، والأوامر مثل أنْ يقال (*Come here*)، وتعابير مثل (صباح الخير *Good morning*)، وأساليب بلاغية وشعرية متعددة تصدر عن مستخدِم اللغة في ظروف خاصة محددة. أمور كهذه تُطرح حتى اليوم في مجَال البراغماتية اللغوية[2]. لكن موريس مضى يوسّع مدى البراغماتية وفقاً لنظرية علم الرموز السلوكي التي خرج بها: «إنه لمن الدقة بمحل وصف البراغماتية على أنها تتعامل مع المجالات الحيوية للرموز، أي مع الظواهر النفسية والبيولوجية والاجتماعية التي يتضمنها إصدار الرموز»[3]. ومدى كهذا أوسع بكثير مما يندرج حالياً تحت عنوان البراغماتية اللغوية لأنه يشمل ما يعرف الآن بعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة العصبي إلى جانب مجالات أخرى... وهكذا نرى براغماتية موريس تبتعد عن أن تكون براغماتية لسانية محضة. ثم خضعت عبارة 'براغماتية' إلى تضييق المدى (المجال) مرات متتالية. فرأى الفيلسوف وعالم المنطق كارناب (*Carnap*)؛ أنه إن ذُكِر مستخدم اللغة أو أشير إليه صراحة، تُدرَج المادة حينئذ تحت حقل البراغماتية... وإن استبعدنا مستخدم اللغة، واقتصرنا على تحليل التعابير ومعانيها، نكون حينئذ ضمن مجال علم الدلالة (*Semantic*). وأخيراً إذا ابتعدنا عن المعنى وحللنا العلاقات بين التعابير، فنحن عندئذ في مجال النحو[4](*Syntax*) ويقول: «إن البراغماتية هي قاعدة كل اللسانيات...؛ إذ يتأسس النحو الوصفي والدلالة على معارف براغماتية»[5]. ثم نظر **بارهيلل** (*Bar- Hillel*) إلى البراغماتية على أنها دراسة اللغة؛ الطبيعية والاصطناعية (*Natural And Artificial*) التي تحتوي على أسماء إشارة[6] وقد تبين **كاليش** (*Kalish*) هذا الاستخدام، وتبناه بصورة أعمق **مونتاك** (*Montague*) [7]. واستخدام كهذا لا يُقدم الكثير إلى علم اللغويات فهذه القائمة تقدم عرضاً معقولاً لبعض الموضوعات

---

(1) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p1.*

(2) *Ibid, p2.*

(3) *Ibid, p2*

(4) *Ibid, p3.*

(5) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 34، ولا يقصد بالطبع النحو والدلالة المحضة.

(6) تعد أسماء الإشارة 'هذا، هذه، ذاك...' تعابير تختلف إحالتها بالضرورة، بحسب ظروف استعمالها، أو وفقاً لملفوظها في السياق.

(7) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p4 p27.*

الرئيسية في البراغماتية، لكنّ التعريف لا يفيد أولئك الذين لا يعرفون شيئاً عن هذه المواضيع، كما أنّ هذا التعريف لا يعطينا معايير لتضمين أو استبعاد ظواهر أخرى ربما تخطر لنا. بالإضافة إلى أنه سينتج عن ذلك كما يشير كازدار (*Gazdar*) أن تخلو اللغات الطبيعية من علم الدلالة (*Semantics*) وتحتوي على علم النحو وعلم البراغماتية. إن كانت الفروع الثلاثة ستقوم بعمل فاعل في نطاق علم اللغة، فينبغي أن نجد مجالاً أوسع (أقل تحديداً) للبراغماتية.

هكذا نرى أنّ علماء البراغماتية يواجهون تحدّياً كبيراً؛ إذ إن عليهم أن يُظهروا أنّ للمصطلح تطبيقاً واضحاً على الأقل في الجانب اللغوي. فمنهم من يرى أنها «دراسة المبادئ التي تفسر سبب اعتبار مجموعة معينة من الجمل شاذة (مخالفة للقياس، أو اعتبارها ألفاظاً غير ممكنة)، وهذه المجموعة قد تشمل[1]: 1. تعال إلى هناك من فضلك 2.كان أرسطو يونانياً، لكني لا أصدّق ذلك3. أبناء فرويد هيبيون، ولا أطفال لديه 4. أبناء فرويد هيبيون، ولديه أطفال 5. آمرك بألا تطيع هذا الأمر. 6. أنا بموجب هذا أغني 7. كما يعلم الجميع، الأرض أرجوكم تدور حول الشمس.

جميع هذه الجمل شاذة من ناحية براغماتية، وتفسير الشذوذ الذي تعرضه هذه الجمل يمكن إيضاحه بالإشارة إلى أنه لا توجد سياقات (عادية على الأقل) يمكن استخدام هذه الجمل فيها[2]. ورغم أن طريقة كهذه قد تكون جيدة لإيضاح طبيعة المبادئ التي تبحث فيها البراغماتية، إلا أنها لا يمكن أن تكون تعريفاً صريحاً لحقل البراغماتية. وذلك لأن الشذوذ البراغماتي يعكس الشذوذ الدلالي والنحوي، والشذوذ في علم اللغة الاجتماعي مُفترض وليس مفسراً، ناهيك عن أنه يمكن في الغالب تخيل 'سياقات' يمكن أن تستخدم فيها الجمل التي يُزعم أنها شاذة. وفريق آخر رأى أن البراغماتية «دراسة اللغة من منظور وظيفي، أي أنها تحاول تفسير مظاهر التركيب اللغوي بالإشارة إلى مؤثرات وأسباب غير لغوية. وتعريف كهذا يفشل في تمييز البراغماتية اللغوية عن مجالات كثيرة أخرى مهتمة بالنواحي الوظيفية في اللغة بما فيها علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي»[3]. بالإضافة إلى أن الدراسات الوظيفية لا تهتم بجمال التركيب مع أن أساليب التركيب ترتكز على هذا الجمال. فعبد القاهر الجرجاني لا يمل مِن ترديد أنّ التركيب النحوي يحمل المعنى الجميل[4]،

---

(1) *Ibid, p7*

(2) يعتمد الجدل على الفرق بين 'الاستخدام' و'الذكر'، أو بين الاستخدام العادي والاستخدام ما وراء اللغوي. حسب هذا الفرق الجمل من (1 -7) يمكن أن تُذكر لكن لا يمكن أن تستخدم بسهولة.

(3) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p8.*

(4) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 15، 38، 63، 72، 273.

وأنّ التصرف في القرائن يتخطى في وظيفته مجال الوضوح إلى مجال الجمال. والوظيفية تعتبر الوظيفة الجمالية للغة هامشية، لهذا تخلت عن جمال العبارة ومستوى القول البليغ. أما البراغماتية فقد عُنِيَت بالفروق الدقيقة التي يتفجر منها الجمال وفنية الأداء الإبداعي. ويتمثلها آخرون جزءاً في الأداء اللغوي فقط، فلا يكون لها أية صلة بوصف التركيب اللغوي[1]. ومع أنّ هذا المعنى له مناصرون كثر إلا أن هناك مشكلة تظهر؛ في أنّ مجالات من التركيب اللغوي تعبّر أحياناً وبصورة مباشرة عن عناصر في السياق، يصبح حينئذ مستحيلاً رسم حد فاصل بين القواعد المستقلة عن السياق (المقدرة اللغوية *Competence*) وبين التفسير المتصل بالسياق (الأداء اللغوي *Performance*). حيث يشير كاتز (*Katz*) إلى أنّ المجموعتين "أرنب" و"أرنوب" و"كلب" و"كلّوب" مختلفتان في أن الكلمة الثانية من كل مجموعة يستخدمها الأطفال أو تستخدم في مخاطبة الأطفال. فبما أن الفرق متصل بمستخدمي الكلمات في سياق محدّد، فإن الفرق ليس جزءاً من الوصف اللغوي للانجليزية الذي يشير إلى أنّ الكلمتين في كل مجموعة كلمتان مترادفتان. والبراغماتية عند بعضهم هي دراسة الأفعال اللسانية والسياقات التي تتم فيها[2] ويتمثل مشكل تحليل أفعال اللغة في العثور على الشروط الضرورية والكافية في الإنجاز العادي لفعل اللغة مثل غياب بعض الخطوط في السياق الذي يتم فيه فعل اللغة "كمقاصد المتكلم" و"الاعتقادات" ... لنأخذ مثلاً ملفوظ: "جون قادم"، فلو فهمنا العبارة لا يمكننا أن نتكلم على حقيقة الملفوظ، إلا إذا كنا نعرف، بالإضافة إلى هذا ، متى تلفظ بذلك، وحول أي فاعل. فالسامع عند سماعه هذا الملفوظ يفترض أنّ "جون قادم". ونستطيع أن نلفظ هذه العبارة في سياقات ومناسبات أخرى مثل "تفسير صوت غريب للسامع" إن لاحظ المتكلم مثلاً تعبير دهشة أو خوف على وجه السامع. وفي سياق آخر أن يستعد السامع لوصول "جون" كما إن كانت حالة تحذير[3]. لهذا نرى فريقاً آخر يعد البراغماتية دراسة اللغة من وجهة نظر الأهداف المنشودة[4] أو المعنى الذي يقصده المتكلم، فالملفوظ "انظر هنا" الهدف الأعلى - المعنى المقصود - "جَعْل السامع يصرف نظره عن شيء" وفي حالة كهذه، إنْ كان السامع يعرف أن المتكلم يريده ألا يرى شيئاً، فلن

---

(1) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p8.*

(2) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ص36.

(3) *D. Parisi and C.Castelfranchi, A Goal Analysis of Some Pragmatic, Aspects Of Language, in Possibilities And Limitations Of Pragmatics by Herman Parret, pp557 -556.*

(4) *Ibid, p565.*

يصرف بصره وبالتالي لن يتحقق الهدف الأعلى ولهذا السبب لا يريد المتكلم أن يعرف السامع هدفه الأعلى. أما الهدف المباشر: المعنى الظاهري منها في جميع المقامات فهو أن «ينظر السامع إلى المكان الذي يشير إليه المتحدث». ورغم وجود محاسن كثيرة لهذا التعريف إلا أنه فاشل في لفت الانتباه إلى الطبيعة اللغوية الملفوظة - الأسلوب- المستخدم في سياق معين. بينما البراغماتية عند البعض الآخر عليها أن تربط الجمل بالسياقات التي ستكون ملائمة فيها[1]. وهذا التعريف يجعل من مفهوم الملاءمة أو اللباقة أساس البراغماتية. والمشكلة بشكل عام هنا، هي أنك وأنت تقول كلاماً غير ملائم يمكن أن يكون كلامك ملائماً في الوقت ذاته، فهناك ظاهرة منتشرة سماها غرايس (*Grice*) "الاستغلال" تقول: إن كان هناك (اصطلاح اتصالي) (عُرف اتصالي؛ ما اتفق على استخدامه) على سبيل المثال: إن كنت في العادة أرفع قبعتي أمام رؤسائي في العمل احتراماً لهم، لكن في مناسبة ما رفعتها أمام ندّ لي (صنو لي) فأنا حينئذ أعبر عن احترام ساخر، إما بنيّة عدائية أو بنيّة المزاح، فالسخرية مثال ممتاز على هذا الاستغلال وعلى الصعوبات التي تشكلها استخدامات كهذه على نظرية براغماتية معتمدة على الملاءمة[2]. وإن وافقنا على وجهة النظر التي تقول إن البراغماتية هي دراسة العلاقات بين اللغة والسياق، تلك العلاقات القائمة على فهم اللغة[3]، فلن تنشأ حينئذ أي من هذه الصعوبات، ويمكننا عندها التفريق بين معالجة كل من البراغماتية وعلم اللغة الاجتماعي. فالبراغماتية مهتمة بصيغ لغوية ملفوظة في سياق، وهناك معانٍ اجتماعية ليست مرتبطة بالصيغ اللغوية[4]، وأبسط مثال يوضح هذا عند قول أحدهم: "إنه من صقلية" أو "إنه إيرلندي" أو إنه "إنجليزي" في حين يترك المتكلم السامع يستنتج دون أن يذكر له كلمة "لكن"، الدلالات السلبية لكل شعب: هو من صقلية فلا بُدّ أنه عضو في المافيا، هو إيرلندي إذن هو سكّير غبي، أو إنه إنجليزي وبالتالي فهو ساخر غريب الأطوار[5]. ومن هنا يظهر التفريق بين البراغماتية وعلم اللغة الاجتماعي، فتفسير البراغماتية لفهم اللغة يتطلب حاجة إلى معلومات متصلة بعلم اللغة

---

(1) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p8.*

(2) *Ibid, p26.*

(3) وهو التعريف الذي سنتبناه في هذه الدراسة.

(4) عندها لا بد من معرفة السياق الاجتماعيّ لمجتمع ما لأنه لا يظهر في الصيغ اللغوية.

(5) *J. M. Vincent and C. Castelfranchi, On The Art of Deception, How To Lie while Saying The Truth, in Possibilities and Limitations of Pragmatics by Herman Parret, pp761-760.*

الاجتماعي "السياق الاجتماعي" لكن مدى البراغماتية ممثلاً بالتعريف الذي يربط السياق بفهم اللغة أوسع من ذلك[1]. وأمّا علم اللغة الاجتماعي فليس جزءاً أو مكوناً من مكونات القواعد مثل علم النحو أو علم الدلالة أو علم أصوات اللغة أو البراغماتية إلى حد ما. بالإضافة إلى أن هناك صعوبات في رسم خط فاصل بين علم الدلالة و البراغماتية ويبدو أن أفضل استراتيجية للفصل بينهما هي حصر علم البراغماتية بالسياق[2]. ومن هنا نخلص إلى أن السياق هو الذي يحدد فيما إذا تم التلفظ الجاد، أو الدعابة، أو فيما إذا سقنا مثالاً يشكل تنبيهاً أو إعطاء أمر أو تلميحاً... [3] فلا بد من معرفته حتى نفهم المقصود.

---

(1) فالسياق غير اللغوي يضم إلى جانب السياق الاجتماعي: السياق العاطفي والسياق الثقافي وسياق الموقف.

(2) لم تكن الدراسات اللغوية إلى عهد قريب تفرق بين علم الدلالة وعلم البراغماتية، فكلاهما يهتم بالمعنى ولكن الاختلاف بينهما يمكن رده إلى استخدامين مختلفين للفعل. ينظر:

Geoffrey N.Leech, Principles of Pragmatics, p4

إن علم الدلالة يهتم بالمعنى كعلاقة زوجية أو ثنائية، ولكن البراغماتية تهتم بالمعنى كعلاقة ثلاثية، وهكذا فإن المعنى بالبراغماتية له صلة بالمتحدث أو مستخدم اللغة في مقام معين، بينما المعنى في دلالات الألفاظ يعرف على أنه صفة مميزة للتعبيرات في لغة معينة بشكل تجريدي ومنفصل عن المقام أو عن المتحدث أو السامع. فالبراغماتية دراسة للمعنى من حيث علاقته بمواقف التحدث ومقاماته، وعلم الدلالة هو العلم الذي لا يهتم بالفرد المتكلم، ولكنه يركز بحثه على دراسة خصائص اللغة من ناحية الدلالة والمعنى.

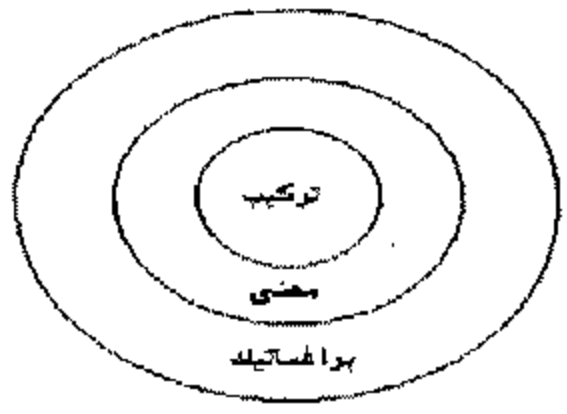

وتختلف البراغماتية عن علم التركيب في أنها تتعامل مع اللغة في مستوى واقعي أكثر من النحو. حيث إن النحو يتعامل مع كينونة جامدة مجردة مثل الجملة، والكلمات، وحروف الجر، بينما البراغماتية تتعامل مع العمل اللفظي الذي ياخذ مكاناً في مواقف معينة. إن الدراسات التي قام بها علماء اللغة أثبتت جميعها من خلال النظرية والتطبيق أن البراغماتية لا تتعارض مع التركيب والمعنى بل تضمهما. فدراسة بعض المعطيات اللغوية كالملفوظات الإنشائية وغيرها من التراكيب المميزة لوضعيات تلفظ خاصة، تضع ضرورة ربط البراغماتية بعلم التراكيب باعتبار أن هذه المعطيات هي ظواهر تركيبية وشكلية يولدها التلفظ بواسطة استراتيجيات خطابية خاصة، للتعبير عن قيمة دلالية في شكل معادلة بين القول والعمل. ينظر: عثمان بن طالب، البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، ع6، 1986م، ص ص 125-126. فيستحيل انفصال المكون البراغماتي عن المكونين النحوي والدلالي في التحليل النصي أو الخطابي، بل إن ذلك المكون البراغماتي صار موجهاً فعلياً للمكونين الآخرين.

(3) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص ص 38- 39.

وأخيراً نرى أن التعريف الذي تبنّته هذه الدراسة للبراغماتية: دراسة العلاقات بين اللغة والسياق تلك العلاقات القائمة على فهم اللغة. وعبارة فهم اللغة تستخدم هنا للفت الانتباه إلى حقيقة أنّ فهم لفظة يتطلب أكثر من مجرد معرفة معاني الكلمات الملفوظة في تركيب؛ فقبل كل شيء فَهْمُ لفظة يتطلب الاستنتاج الذي يربط ما يقال بما يفترض أن يعني أو بما قيل من قبل[1]؛ فدراسة تلك العلاقات تمكننا من تمييز العلاقة المتبادلة بين الشكل اللغوي والسياق عند دمج المعنى السياقي بالشكل اللغوي المقترن بشروط الصحة في النحو. وذلك لأن التعريفات السابقة على تمايزها ينتظمها قدر جامع مشترك هو طبيعة السياق، ولأن التعريف الذي يركز على طبيعة السياق هو أحد أهداف النظرية البراغماتية التي لا يجادل فيها واحد من علمائها. لكنّ صعوبة أخرى تواجه تعريف البراغماتية هذا وهو أنه يتطلب وصفاً صريحاً لمفهوم "السياق". فمن الانتقادات التي وجهت لنظرية السياق أنها تتسم بالغموض وينقصها الوضوح، وبلا شك فإن بوناً شاسعاً يقف بيننا وبين القدرة على الحصر الشامل المنظم لسياقات الحال، لكن تحليل المواقف بصورة منهجية، يمكن تطويره ودفعه إلى الأمام من قبل اللغويين، وحتى يتم هذا لن نكون في موقع يمكننا تقدير الكفاية الكاملة توضيح الدلالة وشرحها من خلال العلاقات المتبادلة في المواقف. ويقول **بالمر**: إن عالم الخبرة يشمل بالضرورة حصيلة المعرفة الإنسانية، وإن عرفنا علم الدلالة بموجب السياق، سيكون الحقل الدلالي لا متناهياً..[2]. فمن الصعب الوصول إلى نظرية كاملة للسياق لأن الوصول إليها يمثل كل المعلومات المتوافرة عن المتكلم والمستمع والظروف المحيطة بهما. ومع هذا فإن نظرية السياق كما يقول **أولمان** «تمثل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة، في هذا الشأن»[3].

وننتقل الآن إلى المعنى الخاص لكلمة "سياق":

قسم **أولمان** السياق إلى نوعين بارزين: سياق لغوي وسياق غير لغوي. والسياق الذي نقصده في هذه الدراسة هو "السياق غير اللغوي" وهو المقام في علم العربية، وهو الذي يندرج تحته: السياق الثقافي، والسياق العاطفي، والسياق الاجتماعي...، أما السياق اللغوي فيتمثّل في العلاقات

---

(1) *Stephen C. Levinson, Pragmatics, p21.*

(2) بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص57.

(3) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ص66 -67.

الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية وهو النظم في علم العربية. وهكذا فالسياق غير اللغوي هو مجموع الظروف الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي[1]، وهو المناخ أو الجو العام الذي يتم فيه الحدث الكلامي، فهو يشمل الزمان والمكان، والمتكلم والسامع، والأفعال التي يقومون بها، ومختلف الأشياء والحوادث التي لها صلة بالحدث الكلامي، ويتسع السياق ليشمل المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع لكل ما له علاقة بفهم المنطوق، كما يتسع ليشمل القبول الضمني من قبل المتكلم والسامع لكل الأعراف التي لها علاقة بالموضوع والاعتقادات، والمسلمات السابقة المعتد بها من قبل الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم والسامع.

يحتوي السياق على كل عامل يؤثر في تفسير التعبير[2]. **وهكذا فغاية البراغماتية هي النظر إلى شكل لغوي أو أسلوب لغوي ملفوظ في سياق معين أي مقام معين.** ومنها نخرج بالمبادئ العامة للبراغماتية:

المبدأ الأول: الكلمات هي الوحدات الأساسية للبراغماتية. **والمبدأ الثاني:** إذا ظهرت كلمة في نص أو خطاب، فيجب أن تكون علاقات الكلمات صحيحة من الوجهة النحوية. **والمبدأ الثالث:** لا يتم تعيين معنى الكلمة أو الكلام إلا في مقام معين. فهذه المبادئ تبين لنا كيف يتحدد معاني الكلم، وأن البراغماتية تستمد وجودها من المستوى التركيبي، وأن السياق هو محور النظرية كلها.

وتكشف لنا هذه المبادئ عن أسئلة مهمة تحاول البراغماتية الإجابة عنها مثل:

من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ما مصدر التشويش والإيضاح؟

كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟ وأنّ هذا المفهوم صالح لتوضيح نظرية في المعنى هي **النظرية المقامية** الدالة على محورية المتلقي، ومن هذا المحور نستأنف طرح مسألة الإيصال والتلقي، لعلنا ننتهي إلى مشروع صالح لتوجيه صياغة خطابنا المعاصر.

---

(1) بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ص60- 61.

(2) *M. Dascal, Contextualism, in Possibilities and Limitations Of Pragmatics by Herman Parret, p155.*

المقام لدى علماء العربية

والآن بعد أن تعرفنا على مفهوم البراغماتية والسّياق، يحق لنا إيجاد مصطلح عربي لهما[1]، ومع أنّ هناك بعض اللغويين المعاصرين من أهم أسسهم الابتعاد عن المصطلح القديم ما أمكن[2] إلا أنني وجدت أن هذين المصطلحين نستطيع أن نبني لهما تاريخاً في معرفتنا وأدبنا وثقافتنا، فأرى أن البلاغة العربية إلى حد ما هي البراغماتية، والسياق هو المقام. فصحيح أنّ تعريفات البلاغة لدينا تنطلق من حقول مختلفة، لكن أصحاب هذه الرؤى تلتقي في أنّ البلاغة "**مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته**"، وهذا القول هو صفوة ما أشار إليه القدماء ولم يكن هذا المعنى بعيداً عن المعاصرين. فكل ما تقتضيه الأحوال ويدعو إليه المقام في الأساليب والعبارات فإنه من صميم

---

(1) البراغماتية مصطلح ترجمه بعض الباحثين إلى التداولية، ينظر مبادئ في علم الأدلة، رولان بارت، ترجمة محمد البكري، دار الحوار، اللاذقية، 1986م، ص 14 وينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص ص(23-24)، وينظر: المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، وينظر الدلاليات والتداوليات أشكال الحدود عبد الرحمن طه، ضمن كتاب البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (1401هـ/ 1981م)، ص299، وترجمه عبد القادر الفاسي الفهري في بحثه المصطلح اللساني بالذرائعية أو بالذريعيات يقول: «ونلحظ كذلك عدم اهتمام عام بمصطلحات الدلالة والصرف والذريعيات *Pragmatics* وكثير من ألفاظ التركيب *Syntax*... ينظر المصطلح اللساني، عبد القادر الفاسي الفهري، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس *1985*، سلسلة اللسانيات ع6، 1986م، ص552، ويرى قاسم المقداد أنه لا تجوز ترجمة *Pragmatics* بالذرائعية وإلا اعتقدها القارئ مقابلة للمدرسة الفلسفية المعروفة بهذا الاسم *Pragmatisme* غير أنه لم يطرح مصطلحا عربياً لهذا المفهوم. ينظر: مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، هربيرت بركلي، قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة، 1990م، ص108. ومن أمثلة المصطلحات التي لم توحد سياق الموقف ومقتضى الحال في مقابل (*Context of Situation*) فقد اقتصرت اللجنة على هذين المقابلين العربيين من اثني عشر مقابلاً عربياً هي سياق الحال، سياق الموقف، المسرح اللغوي، الماجريات، الظروف الكلامية، ومقتضى الحال، الأصل التاريخي، والحدث التاريخي، والدلالة التاريخية، والتفسير التاريخي، وشاهد الحال، والمقام. ينظر: فريد عوض حيدر، توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية (22) الرسالة (180) (1423 هـ 2002م) ص37.

(2) فنرى عبد السلام المسدي يهاجم إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصوّر مستحدث، قاموس اللسانيات، ص ص 55-56. ويشاطره الرأي عبد القادر الفاسي الفهري حيث إنه يحذر من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث، المصطلح اللساني، ص144؛ لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم الجديد والمحلي على السواء، ولا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً؛ لأن هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى سوء الفهم، قاموس اللسانيات، ص145، ولكننا نفضل استخدام مقابل واحد هو المقام لأنه أكثر استيعاباً لدلالة المفهوم الأجنبي السياق، ولأنه من المفاهيم التي تعاور أغلب البلاغيين والنقاد وأعادوا القول فيه ذلك أن أهم معيار لقياس نجاح المصطلح هو مدى شيوعه وتقبله بين أبناء المهنة الواحدة. المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر، عالم الفكر، م20، ع3، 1989م، ص22.

البلاغة. فعلى نظرية البلاغة تنهض البراغماتية، أو أن البلاغة أصبحت مرادفة للبراغماتية. فالبلاغة حسب تعبير ليتش تداولية في صميمها. فهي ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير والتأثر المتبادلين بينهما، والبلاغة والتداولية - البراغماتية- تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي[1]. ولو اطّلع الغرب على النظرية البلاغية العربية لكانت البراغماتية على غير ما هي عليه اليوم، ولاحتاجت إلى سنوات أقل حتى تصل إلى ما وصلت إليه الآن. أما مصطلح "السياق" فكان حضوره قوياً في النص العربي القديم تحت مسمى "المقام" وكما أن السياق هو المحور الذي تدور حوله البراغماتية، فالمقام هو المحور الذي تدور حوله البلاغة العربية[2]. وتدفع أهمية السياق بماكس بليك إلى إعادة تسمية البراغماتية بالسياقية[3]، فلا غرو أن نسمي البراغماتية بـ"المقامية". وهكذا نرى أنّ للبراغماتية جذوراً ممتدة في تراثنا البلاغي والنحوي والنقدي ...، فقد أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم (مقتضى الحال) التي أنتجت مقولتهم (لكل مقام مقال) ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكل اللغوي أو الأسلوب اللغوي بالمقام أو ألحوا على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق (بمقتضى الحال) و(المقام). ويجد الباحث نفسه أمام مصطلحي "الحال" و"المقام" المرتبطين بالمقال الذي هو النص أو العبارة أو الخطاب - فما مرجعيتهما؟[4]، وما الأرضية التي نشآ فيها؟ هل هما ذوا مرجعية بلاغية أم نحوية أم نقدية...؟ في الأصل يتردد هذان المصطلحان في النصوص البلاغية، ثم انتقلا في حقلي النحو والنقد. وقد يكون مفيداً الوقوف على دلالتهما في المقام الذي وردا فيه وترتيب النصوص التي تضمنتهما، بحسب تسلسلها الزمني، قبل أن يتخذا مصطلحاً محدد الدلالة، ومن ثم الوقوف على تطورهما الدلالي فهذا من شأنه أن يضعنا أمام منبتهما والغرض الذي استُعملا فيه. فمن أقدم النصوص البلاغية التي ورد فيها هذان المصطلحان رسالة بشر بن المعتمر، وقد جاءت الإشارة إليهما فيها

---

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص124.

(2) لا يعني قولنا هذا أن المقال والمقام كان لهما من الحظوة عند العرب القدماء كما كان لألوان البلاغة والبديع، فهذه الألوان لها أبواب خاصة بها في كتبهم أما المقال والمقام فلا. ومع هذا أدركوا أهميته وأعملوا فيه أذهانهم، فكانت لهم آراء شاملة وصائبة وسابقة.

(3) *M. Dascal, Contextualism, in Possibilities and Limitations of Pragmatics by Herman Parret, pp177- 154, p13.*

(4) نقصد بالمرجعية: الحقل المعرفي الذي يعبر المصطلح عن بعض جوانبه ويدور في فلكه.

وجيزة ولكنها مكثفة الدلالة، يقول بشر: «والمعنى ليس يشرُف بأن يكون من معاني الخاصَّة، وكذلك ليس يتَّضع بأن يكونَ من معاني العامّة وإنما مدارُ الشرّف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافَقَة الحال، وما يجب لكل مَقامٍ من المقال»[1]. يرى بشر أن المعاني لا تشرف كلاماً إلا بقدرتها على تحقيق الصواب وتحقيق المنفعة وذلك من خلال موافقة الحال ومناسبة المقام للمقال[2]. ويُفهم من كلامه أن المقام الواجب مراعاته هو مقام (السامع) من حيث طبقته (الخاصة، العامة) وهذه المراعاة تكون في المعاني، ولكل من الخاصة والعامة معانٍ يخاطَبون بها. يقول الجاحظ: «ينبغي للمتكلّم أن يعرِفَ أقدارَ المعاني، ويوازنَ بينها وبين أقدار المستمعينَ، وبين أقدارِ الحالات، فيجعلَ لكلّ طبقةٍ من ذلك كلاماً، ولكلّ حالةٍ من ذلك مقاماً، حتى يَقسمَ أقدارَ الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات»[3]. ومن هنا يتضح لنا أنّ الجاحظ قابل بين الحال والمقام، وطبيعة المقابلة تقتضي طرفين مختلفين فالحال غير المقام. ومن جهة أخرى ربط النصان السابقان بين "الطبقة" و"الكلام" عند معالجة هاتين الفكرتين (الحال والمقام)، ومجمل القول أن الكلام يرتبط بطبقات السّامع؛ أي مقامه الاجتماعي "وكلام الناس في طبقاتٍ كما أنّ الناسَ أنفسهم في طبقات[4]، كما يرتبط بحاله وقت تلقيه الكلام، فلا بد أن يراعي المتكلم هذا المقام الاجتماعي بالإضافة إلى مراعاة حال سامعه؛ فيأتي بالمعنى في ما يليق بهما وإيراد ما يقبل عليه، وتجنيبه ما يكرهه وينكره، وما لا يحتمله قلبه، ولا يسعه صدره، ولا يليق به قبوله. فهذا ما قصده الجاحظ بأقدار المعاني وأقدار المستمعين وأقدار الحالات وأقدار المقامات. لهذا طلب ابن طباطبا (322هـ) من الشاعر أن «يخاطب الملوكَ بما يستحقونه من جليل المخاطبات، ويتوقى حطها عن مراتبها، وأن يخلطها بالعامة، كما يتوقى أن يرفع العامة إلى درجات الملوك. ويعدُّ لكل معنى ما يليق به ولكل طبقة ما يشاكلها»[5]. ويتابع العسكري (395هـ) قائلاً «لا يُكلّمُ سيدَ الأمةِ بكلامِ الأمة، ولا الملوكَ بكلامِ السُّوقةِ. لأنَّ ذلك جهلٌ بالمقامات، ومَا يصلحُ في كلِّ واحدٍ

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص136.

(2) يرتبط الصواب بقواعد اللغة ومراعاة الألفاظ بحيث لا تستخدم ألفاظ غريبة أو غير مفهومة فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشيُّ من الناس، كما يفهم السوقي رِطانة السوقي البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص144. (الرطانة: بفتح الراء وكسرها الكلام بالأعجمية) والمنفعة: بالقصد الذي يراد من الكلام وهنا منفعة السامع والغاية من مراعاة الحال والمقام هي إحراز المنفعة من السامع وتجنب غضبه.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص ص138- 139.

(4) المرجع نفسه، ص144.

(5) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص12.

منهما من الكلام. وأحسَنَ الذي قال: لكل مقامٍ مقال»[1]. فطبقة السامعين تحدد المعاني والألفاظ التي يستخدمها المتكلم «فيخاطَب السُّوقي بكلام السُّوقة، والبدويُّ بكلام البَدْو، ولا يتجاوَز به عما يعرفُه إلى ما لا يعرِفه؛ فتذهبَ فائدةُ الكلام وتعدم منفعةُ الخطاب»[2]. ويقول في موضع آخر «وربما غَلبَ سوءُ الرأي، وقلة العقل على بعض علماء العربية؛ فيخاطبون السُّوقيَّ والمملوك والأعجميَّ بألفاظِ أهل نجدٍ، ومعاني أهلِ السراة»[3].

تكشف هذه المقولات أن بلغاء العربية في هذه المرحلة جعلوا المقام مقامين: مقام الخاصة، ومقام العامة أو مقام الملوك والسادة والبدو، ومقام السوقة والعامة والأعاجم. وتكشف أن مقام البدو يناسبه وحشي الكلام ومقام السوقة يناسبه، الكلام السهل. ويتأكد هذا في قول آخر «فاجعل هذا الأصل ميزاناً تزن به مذهبك في رسائلك وبلاغتك، ولا تخاطبَن خاصاً بكلام عام، ولا عاماً بكلام خاص. فمتى خاطبت أحداً بغير ما يشاكله فقد أجريت الكلام غير مجراه وكشفته»[4]. وإذا وقفنا عند السكاكي وهو الذي شكّل المرحلة التالية، مرحلة الضبط والتقعيد نشاهد فيها تطور مفهوم المقام حيث تجاوز "دائرة الطبقية" إلى تفاصيل جزئيات المقام. ففي إطار علم المعاني يرى السكاكي أنّ للكلام مقامات؛ إذ يقول: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجِد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[5]. ويشبه القزويني (*739* هـ) أن يكرر ما جاء به إلا قليلاً إذ صنّف المقامات على وفق:

1. **الأغراض والمقاصد**: وتنتظم مقام التشكر والشكاية، ومقام التهنئة والتعزية، ومقام المدح والذم، ومقام الترغيب والترهيب ومقام الجد والهزل... 2.بناء العبارة وتركيبها: وذلك مقام الكلام المبني على الاستخبار والإنكار، ومقام السؤال ومقام الكلام ابتداءً. 3.مقام

---

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) المرجع نفسه، ص27.

(4) إبراهيم بن المدبر، الرسالة العذراء، ص35.

(5) السكاكي مفتاح العلوم، ص256.

(السامع): وينتظم ثنائية الغبي والذكي. ومن هنا يتضح أن المقامات متغيرة ما عدا مقام الكلام مع الذكي ومقام الكلام مع الغبي. والذي نقصده بقولنا متغيرة؛ أن مقام المدح أو الذم -مثلاً- يرتبط بظرف خارجي (وقتي) يجد السامع نفسه فيه ولا بُد للمتكلم أن يأخذه بالاعتبار. أما الحالة الأخيرة مقام الكلام مع (الذكي، الغبي) فيرتبط بوضع ثابت متعلق بالسامع لا يفارقه. وبمعنى آخر يكون المقام ثابتاً إذا أريد منه المقام العقلي للسامع (الذكي أو الغبي...) أو المقام الاجتماعي (السوقي والمملوك...) ويكون متغيراً إذا أريد منه غرض السامع ومقصده -من الأحوال المتصلة بالمتكلم- كالشكر، والمدح والذم... أما الحال عند الجاحظ فهي حال المتكلم أو حال السامع، حال متغيرة ومتبدلة من جهة ومصاحبة للحدث الكلامي في عملية الاتصال من جهة أخرى. يقول الجاحظ: «وجميعُ أصنافِ الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقصُ ولا تزيد: أولهما اللفظ، ثم الإشارة[1]، ثم العَقْد[2] ثم الخَطّ، ثم الحالُ التي تسمى (نِصْبَةً). والنّصبَة هي الحالُ الدّالةُ، التي تقوم مقامَ تلك الأصنافِ، ولا تُقصِّر عن تلك الدلالات»[3] ثم يقول في موضع آخر: «وأما النّصبَة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد»[4] ثم يوضح الحال بقوله: ولو كان الناسُ يعرفون جُملةَ الحال في فضل الاستبانة، وجملة الحال في صواب التبيين، لأعربَوا عن كلِّ ما تَخَلَّجَ في صدورهم، ولوَجَدوا من بَرْدِ اليقين ما يُغنيهم عن المنازعة إلى كل حالٍ سوى حالهم،...، ولكنهم من بين مغمورٍ بالجَهْل ومفتونٍ بالعُجْب، ومعدول بالهوى عن باب التثبُّت، ومصروفٍ بسوء العادة عن فضْلِ التعلُّمِ»[5]. أما الحال عند الشريف الجرجاني فهي «الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص مع فصاحته»[6]، وهي «ارتفاع شأن الكلام في

---

(1) تكون الإشارة باليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب، والمنكِب، إذا تباعد الشخصان، وبالثّوب والسّيف. وقد يتهدد رافعُ السّيف والسّوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً. والإشارة واللفظ شريكان، ونِعْم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص ص77-78.

(2) العَقْد، ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له حساب اليد.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص76.

(4) المرجع نفسه، ص81.

(5) المرجع نفسه، ص84.

(6) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص40. أي فصاحة الكلام: وهذا معناه خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد، مع فصاحة الكلمات، بمعنى صحة القواعد النحوية واللغوية.

باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به»[1]، أي مقتضى الحال. وأما السكاكي فيؤكد أن مجيء كل مقتضى على ما يمليه حال السامع هو مدار حسن الكلام. ثم يعقب على قوله هذا بأن إخراج الكلام على ما يقتضيه حال السامع وعلى الوجوه المذكورة هو ما يسمى (إخراج مقتضى الحال)، ثم يذكر هذه الوجوه: وهي إطلاق الكلام أو تقييده، طي ذكر المسند أو المسند إليه أو إثباته، الفصل والوصل، الإطناب والإيجاز... «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليّه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه...»[2]. وواضح أن دلالة الحال عندهم كانت جلية الملامح ترتبط بمتغيرات أطراف الخطاب ومكونات التركيب فتوقف ابن خلدون عند ذلك فقال: إن الكلام هو «التعبير عن أجزاء الجملة بما يناسب المقام من موصول أو مبهم أو معرفة»[3]. ثم ارتبطت من بعد بالحالات النفسية أو الوجدانية أو الذهنية للإنسان وتقلباتها. يقول القيرواني: «لكل مقام مقال: وشعر الشاعر لنفسه وفي مراده، وأمور ذاته - من مدح، وغزل، ومكاتبة، ومجون، وخمرية، وما أشبه ذلك - غير شعره في قصائد الحفل التي يقوم بها بين السماطين»[4].

ولا ينفك حازم القرطاجي يؤكد صلة الشعر المكينة بالإنسان وأحواله النفسية وبأن أحوال الناس لا تخلو من أن تكون مفرحة، أو شاجية، أو مفجعة أو سارة وشاجية أو سارة ومفجعة أو شاجية ومفجعة أو مؤتلفة من الثلاث. وعندها وجب أن تكون الأقاويل منقسمة بهذا الاعتبار... إلى أقسام: أقوال مفرحة، وأقوال شاجية، وأقوال مفجعة[5]... يقول القرطاجني: «وكانت النفوس تختلف فيما تميل إليه من هذه الأقسام بحسب ما عليه حالها، فإنها ليست تميل إلاّ إلى الأشبه بما هي فيه»[6]. ويقول الغزالي: «أما الأحوال فهي شعور نفساني وامزجة لا سيطرة للإنسان إلا أنّ القلب

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص256.

(2) المرجع نفسه، ص256.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص519.

(4) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج1، ص208.

(5) حازم القرطاجي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص ص356 -357.

(6) المرجع نفسه، ص357.

يصل إليها بالذوق من غير أن يكون له القدرة على جلبها أو دفعها وتكون هذه الأحوال عادة متقابلة، فهنالك حال الفرح والحزن، وحال الرجاء والخوف..الخ»[1]، والملمح اللافت هنا أنّ هذه المرحلة أوجبت على المتكلم مراعاة المقام النفسي. وأخيراً نقول: إن الحال هو المقام أيضاً، فهما متحدان في الذات، وكل منهما هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة ولا يتغايران إلا أن الحال محددة بزمان ومكان والمقام بمعزل عن الزمان والمكان، والفرق بينهما هو «فرق ما بين السكون والحركة أو بين المعيار والتطبيق أو بين النمط السلوكي والسلوك نفسه»[2]. أو بعبارة أخرى المقامات ثابتة والأحوال متغيرة فالإنسان يكون دائماً في مقام واحد منها في حياته. أما «الأحوال فإنها عارضة تأتي وتذهب تاركة السالك متشوقاً أبداً إلى حال أعلى من تلك التي هو فيها»[3]. ونخلص من معالجة فكرتي (مقتضى الحال/ والمقام) في المقولات المعرفية بعد الذي قلناه، إلى أن هذا المفهوم بدأ ضيقاً فاقتصر على المستوى الاجتماعي للمتلقي (السّامع) ومستواه العقلي ثم توسع ليشمل مقاصد المتكلم وانتهى إلى الاهتمام بحالته النفسية والوجدانية. وغير خاف أن هذه الأقوال كانت قد أوضحت مفهومي (المقام والحال) وإن لم تعن بصياغة حد جامع مانع لهما.

المقام لدى المحدثين

ودخل المصطلحان -بهذه الدلالة كذلك- في كتب البلاغة واللغة العربية الحديثة واقتفى المحدثون أثر القدماء في إبراز دورهما؛ يقول تمام حسان إنّ البلاغيين عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمون «ألف سنة تقريباً على زمانهم؛ لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»[4]. ويتابع قائلاً: «إذا قال البلاغيون (مقتضى الحال): فالمعنى هو ما يتطلبه أحد الأنماط النوعية للمواقف من رعاية في الكلام، وهكذا يمكن للمرء أن يفكر في (أنواع)، من المواقف لكل منها مطالب أسلوبية معينة»[5]. ويتساءل نهاد الموسى إلى أي مدى جعل النحاة

---

(1) الغزالي، أيها الولد، المقدمة، ص(ي ز).

(2) تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، فصول، م7، ع3-4، أبريل- سبتمبر، 1987م، ص29.

(3) الغزالي، أيها الولد، المقدمة، ص(ي ح).

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

(5) تمام حسان، المصطلح البلاغي في ضوء البلاغة الحديثة مجلة فصول، م7، ع3- 4، إبريل، سبتمبر 1987م، ص29.

العرب محيط "الحدث الكلامي" و"سياقه" والمتغيرات الخارجية، التي تكتنف مادة الكلام "أصلاً" في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها؟ فهو قصد في دراسته أن يستطلع في تراث الدرس النحوي هذا الأصل. فهو يراه مستأنساً لديهم باطراد مستشعراً في تحليلاتهم على نحو يُمثل استخراجه إحياءً لأصل من أصولهم صدوراً عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة[1]. ونبّه محمد العمري إلى أهمية فكرة مراعاة المقام والحال في البلاغة العربية بوصفها «عنواناً للعلاقة بين الخطيب والمستمع، فالبلاغيون العرب وإن لم يهتموا كثيراً بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام والحال، ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين»[2]. ورأى سعد مصلوح في فكرة (مقتضى الحال) عند السكاكي «مشروعاً طيباً يمكن الانطلاق منه وإعادة النظر فيه لصياغة طراز يتسم بالدقة والشمول، في ضوء نظرية الإبلاغ الأدبي، واللسانيات النفسانية والاجتماعية»[3]. كما أنه في معرض دعوته إلى الانتقال بالعربية من نحو الجملة إلى نحو النص، رأى في علم المعاني نوعاً من النحو المقامي، ومن ثم دعا إلى إعادة النظر في «صيغ النحو المقامي في البلاغة العربية، فهي أوثق صور النحو القديم عروة بنحو النص»[4]. وأما محمد صلاح الدين الشريف ففي سياق تقديمه للاتجاه البراغماتي، ذكر مجموعة من المدارس النحوية التي تلتقي مع أوستين في دراسة التعامل داخل المؤسسة اللغوية في إطار اجتماعي عام، ومنها البلاغة العربية وبدراستها للإنشاء والخبر في باب علم المعاني[5] و«لا تواصل ممكن إذا كان الخطاب مجرد تراكم لعبارات لغوية لا ينتظمها جامع مقامي»[6] فبنية العبارات اللغوية تعكس إلى حد بعيد المضامين التي تحملها والأغراض التواصلية

---

(1) نهاد الموسى، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، ضمن كتاب الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ص ص121- 125.

(2) محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص18.

(3) سعد مصلوح، مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ضمن قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ع59، المجلد، الآخر، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1990م، ص865.

(4) سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن الكتاب التذكاري لجامعة الكويت (دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون إعداد وديعة طه النجم، عبده بدوي، 1990م، ص 427.

(5) محمد صلاح الدين الشريف، تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية) المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986م، ص ص97- 98.

(6) أحمد المتوكل، مبدأ الوظيفة وصياغة الأنحاء، مجلة المناظرة، س2، ع3، (1410هـ 1990م)، ص39.

التي تحققها في طبقات مقامية معينة[1]، ولا يعرف مستعمل اللغة الطبيعية ما يقوله فحسب، بل يعرف كذلك كيف يقول ذلك لمخاطب معين في موقف تواصلي معين قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة[2]، كما يقول أحمد المتوكل. وأول مبدأ من مبادئ انسجام النص عند محمد خطابي هو "السياق/ المقام" الذي يشكل من تشابك فضاءات عديدة تؤدي دوراً فعالاً في تأويل النص كالمتكلم والسامع والزمان والمكان[3]. وما المقامات عند حمادي صمود إلا «جملة الظروف الحافة بالنص بما في ذلك السامع»[4] وأخيراً يقول محمد مفتاح: «كلما راعى المنتج للخطاب مقامات الخطاب كان أقرب إلى الإقناع وإلى الإمتاع»[5].

في النهاية علينا أن لا نغلق أعيننا بعد الآن أمام المقام، فهو تأشيرة المرور إلى الإمتاع والإقناع ومن ثم الفعل والتغيير، فقد طبقه الغرب في مناهجهم اللغوية وتحليلاتهم الأدبية فحصلوا على نتائج في هذا المجال؛ أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ووضعت مقاييس جديدة لشرح الكلمات وفهمها وقدّمت وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات. وبالتالي فنحن نستطيع تطبيق المقام في مناهجنا اللغوية والبلاغية والنحوية والأدبية النقدية... فيوفر لنا معايير ومقاييس تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكماً صحيحاً[6] وسيساهم في بناء تلق جديد ومثمر للخطاب العربي وللثقافة العربية بمختلف تفرعاتها، وعندها سنصنع لأنفسنا محطة هامة على صعيد القول البلاغي، لعلنا ننتهي إلى مشروع صالح لتوجيه صياغة خطابنا المعاصر. علاوة على أنّ الوعي بهذا المقام سيضعنا على الطريق من جديد، ومنها على مشارف أفق علوم الاتصال الجديدة وعندها سنكتشف أن عدم تواصلنا في عالمنا الحاضر هو بسبب غياب محددات مقامية كان لا بد من مراعاتها.

---

(1) المرجع نفسه، ص37.

(2) أحمد المتوكل، التمثيل الدلالي التداولي في النحو الوظيفي من بنية خطية إلى بنية متعددة الطبقات، مجلة المناظرة، س 3، ع5، 1992م، ص8.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، ص ص52- 56.

(4) حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ص302.

(5) محمد مفتاح، بعض خصائص الخطاب، علامات، ج35، مج 9، (1420هـ 2000م)، ص30.

(6) أولمان دور الكلمة في اللغة، ص67.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن المدبر، (1350هـ/ 1931م)، **الرسالة العذراء**، ط1، تحقيق زكي مبارك، القاهرة، دار الكتب المصرية.
2. تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م.
3. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثنى، بغداد، ط2، (1380هـ/ 1960م).
4. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ/ 2001م).
5. الجرجاني، علي بن محمد (ت 816 هـ) – **التعريفات**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (1357هـ/ 1938م).
6. حازم القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن (ت 1285م)، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، (1986م).
7. حمادي صمود، **التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، منشورات كلية الآداب، منوبة، ط2، 1994م.
8. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808 هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، طبعة دار الشعب.
9. ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق (ت 463هـ)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1422هـ/ 2001م).
10. سعد مصلوح، **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، ضمن الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت (دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد وديعة طه النجم، وعبده بدوي، (1410هـ1990م).

11. مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ضمن قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ع 59، المجلد الآخر، النادي الأدبي الثقافي بجدة، (1990م).
12. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي (ت 626هـ)، **مفتاح العلوم**، حققه وقدّم له وفهرسه عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ/ 2000م).
13. شكري عياد، **اللغة والإبداع**، القاهرة، (1988م).
14. صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، (1996م).
15. ابن طباطبا، محمد بن أحمد (ت 322هـ)، **عيار الشعر**، شعر وتحقيق عباس عبد الساتر، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1402هـ/ 1982م).
16. عبد الرحمن طه، **الدلاليات والتداوليات أشكال الحدود**، ضمن **كتاب البحث اللساني والسيميائي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، (1401هـ/ 1981م).
17. عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، (1984م).
18. عبد القادر الفاسي الفهري، **المصطلح اللساني**، ضمن **أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، تونس، (1968م).
19. عثمان بن طالب، **البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية**، ضمن **أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، الجامعة التونسية، (1985م)، سلسلة اللسانيات، المطبعة العصرية، تونس، ع6، (1986م).
20. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ)، **أيها الولد**، عمر فروخ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، (1951م).
21. محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، (1991م).
22. محمد صلاح الدين الشريف، **تقديم عام للاتجاه البراغماتي**، ضمن **كتاب أهم المدارس اللسانية**، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس ط2، (1990م).
23. محمد العمري، **في بلاغة الخطاب الإقناعي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، (1406هـ/ 1986م).

24. محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ**، دار الفكر العربي، مصر، (1992م).
25. نهاد الموسى، **منزلة السياق في نظرية النحو العربي ضمن كتاب الصورة والصيرورة بصائر**
26. **في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، الشروق، ط1، (2003م).
27. نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (1400هـ/ 1980م).
28. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت 395هـ)، **الصناعتين**، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، (1371 هـ/ 1952م).

الكتب المترجمة:

1. أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، (1978م).
2. بالمر، **علم الدلالة إطار جديد**، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، (1992م).
3. فرانسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، د.ت.
4. هربيرت بركلي، **مقدمة إلى علم الدلالة الألسني**، ترجمة قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة، (1990م).

الدوريات:

1- أحمد المتوكل:
- **التمثيل الدلالي التداولي في النحو الوظيفي من بنية خطية إلى بنية متعددة الطبقات**، مجلة المناظرة، س3، ع5، (1992م).
- **مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء**، مجلة المناظرة، س2، ع3، (1990م).
- أحمد مختار عمر: **المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية**، عالم الفكر، م20، ع3، (1989م).

2- تمام حسان:
- **المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة**، فصول، م7، ع3، 4، إبريل، سبتمبر، (1987م).

3- فريد عوض حيدر، **توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، حولية 22، رسالة180، (1423هـ/ 2002م).
4- محمد مفتاح، **بعض خصائص الخطاب**، علامات، ج35، مج9، (1420هـ/ 2000م).

المراجع الأجنبية:

1. *Domenico Parisi and Cristiano Castelfranchi, AGoal Analysis of*
2. ***Some Pragmatic. Aspects of Language in Possibilities And Limitations of Pragmatics, Proceedings of the Conference on***
3. ***Pragmatics,*** *Urbino, July 8/14/1979, by Herman Parret, Amsterdam.*
4. *Geoffrey N.Leech,* ***Principles of pragmatics,*** *Longman, London and New York, 1983.*
5. *Jocelyne M. Vincent And Cristiano Castelfranchi,* ***On The Art of Deception: How to Lie while Saying The Truth in Possibilities And Limitations of Pragmatics, Proceedings of the Conference On Pragmatics,*** *Urbino, July 8/14/1979, by Herman Parret, Amsterdam Joh'n Benjamins B.V 1981.*
6. *John Firth,* ***Papers in Linguistics,*** *Oxford University Press, London, 1964.*
7. *Marcelo Dascal,* ***Contextualism, in Possibilities and Limitations***
8. ***of Pragmatics, Proceedings of the Conference on Pragmatics,***
9. *Urbino, July 8/14/1979, by Herman Parret, Amsterdam Joh'n Benjamins B.V 1981.*
   Stephen C. Levinson, ***Pragmatics,*** *Combridge University Press,* .10

التداوليات : روافد وآفاق

الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو

"عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي"

يحي بعيطيش

تمهيد:

إن المتتبع المتفحص لأدبيات نظرية النحو الوظيفي، إن في أبحاث **ديك** أو المتوكل - خصوصا في مراحلها الأولى- لا يجد تعريفا واضحا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللغوي وفق طرح **أوستين** أو تلميذه **سورل** ... من جهة، على الرغم من الصلة الوثيقة، بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللغوي عند **سورل** بصفة خاصة، فقد تأخر تناول هذه المفاهيم ما يزيد على عشر سنوات منذ بداية النظرية عند مؤسسها الأول **ديك** وخمس سنوات على الأقل عند مؤسسها في النحو العربي[1]، أضف إلى ذلك أن **المتوكل** عندما تناولها سنة *1989* في كتابه اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، اقتصر على تقديم خلاصة عامة لها، في إطار نظري عام لا يختلف عن الإطار العام الذي قدم فيه للوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم أو الفكر اللساني الحديث... ولم يربطها كما سبقت الإشارة بمفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي الذي ارتكز أساسا على استثمار مفهوم الفعل اللغوي عند **أوستين** وغرايس وإغناء مفاهيم **سورل** بصفة خاصة وتطويرها.

ومن هذا المنطلق، فقد بدا لنا أن نظرية النحو الوظيفي بحاجة إلى طرح منهجي جديد، يبدأ أو ينطلق من تحديد مفهوم الجملة وعلاقتها بمفهوم الإنجاز في نظرية الأفعال اللغوية، ومدى حضورها في هذه النظرية.

ولعل هذا الطرح الجديد لا يسهم في تقديم دراسة منهجية متكاملة للجملة فحسب، بل يساعد على تبسيطها وتخليصها من بعض مظاهر الغموض والتعقيد التي رافقتها في هذه المرحلة، مما يساعد على انتشار نظرية النحو الوظيفي، ويسهل على متتبعيها استيعابها ومتابعة تطوراتها عبر مسيرتها المظفرة.

---

(1) هذا إذا اعتبرنا البداية الفعلية الحقيقية لنظرية النحو الوظيفي في اللغة العربية ابتداء بظهور كتاب أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الصادر سنة 1985.

1- إشكالية تعريف الجملة في النحو الوظيفي:

لم تخصص أبحاث ديك أو المتوكل - كما سبقت الإشارة إلى ذلك- تعريفا للجملة، إذ لم يخصص أحد منهما لها مدخلا أو تمهيدا، فضلا عن مبحث خاص بها، على غرار ما ألفناه في بعض المؤلفات النحوية الحديثة بصفة خاصة، لكن المتفحص المدقق للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، خاصة مبدأ الوظيفة التبليغية، وبصفة أخص التحليلات التداولية القائمة على مفهوم القوة الإنجازية (*Force Illocutoire*)، يدرك بسهولة أنه على الرغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النظرية، إلا أن مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظرية الأفعال اللغوية لدى فلاسفة اللغة العادية لمدرسة إكسفورد، التي دشنها الفيلسوف **أوستين** في بداية الستينيات، وطورها تلميذه **سيرل** ثم **غرايس** في السبعينيات[1]، والفكرة العامة لهذه النظرة، هي أن تحليلها لجمل اللغات الطبيعية، يقوم على أساس أنها أنساق لا يمكن تحديد خصائصها إلا بظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، وبالتالي تكون اللغة وظيفة وبنية، والجملة في النهاية هي فعل لغوي.

ولعله من المفيد أن نعطي ملخصا لنظرية الأفعال اللغوية، ليتضح لنا من خلاله مفهوم الفعل اللغوي من جهة، ونضع يدنا على المنطلقات الأساسية لمفهوم الجملة ومعالمها في نظرية النحو الوظيفي من جهة أخرى.

تتميز نظرية الأفعال اللغوية بالنظر إلى التطور الذي عرفته، بمرحلتين أساسيتين:

أ- مرحلة الفعل اللغوي المباشر: وتمثلها من جهة أعمال **أوستين**، وهي مجموعة مقالات، ضمنها نظريته حول الأفعال اللغوية، نشرت بعد وفاته سنة *1962* بعنوان: كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟ أو عندما يعني القول الفعل[2]، ومن جهة أخرى أعمال **سيرل** التي تضمنها كتابه الأفعال اللغوية سنة *1972*[3].

ب- مرحلة الفعل اللغوي غير المباشر: وتمثلها مقالة **غرايس** المشهورة المنشورة سنة *1975* بعنوان **المنطق والتخاطب**[4]، ومقالة **سيرل** الأفعال اللغوية غير المباشرة، المنشورة في السنة نفسها.

---

(1) نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1997، ص 136

(2) *J. L Austin, Quand dire, c'est faire, trad, Gilles Lane, éd du Seuil, Paris 1970.*

(3) *John R. Searle, Les actes de Langage, trad, Fr par: Hélène Pauchard, Hermann, Paris, 1972*

(4) *Voir: H. P. Grice, Logique et conversation, trad. Fr, Communication, N: 30, 1979, pp57- 72*

1.1. أطروحة الفعل اللغوي عند أوستين:

تقوم أطروحة الفعل اللغوي الأوستينية على جملة من الأفكار، بدأها بمعارضة أطروحة فلاسفة اللغة الوضعيين، أو ما أسماه **أوستين** بالمغالطة الوصفية، التي ضيقت -في رأيه- المجالات الواسعة للغة بسجنها في مجال الوصف[1]؛ حيث ميزوا بين الجمل الوصفية (الخبرية) التي تخضع لمعيار الصدق والكذب، وفقا لمطابقتها أو مخالفتها للواقع الخارجي، وهي الجمل الأساسية التي تستحق الدراسة والتحليل، في مقابل الجمل غير الوصفية (**الإنشائية أو الذاتية**)، وهي الجمل الهامشية التي تعد من قبيل الجمل التي لا معنى لها، لأنها لا تطابق واقعا خارجيا أو تخالفه.

وخلافا لهذا الطرح فقد ميز **أوستين** في البداية بين الجمل الوصفية (*Constative*) التي تخضع لمعيار الصدق والكذب والجمل الإنجازية (*Performative*) التي تختلف عنها في أمرين، هما: عدم خضوعها لمعيار الصدق والكذب من جهة، وأن مجرد التلفظ بها يشكل فعلا لغويا من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك بتأمل الأمثلة الموالية:

(1) أ. إنني أهب ثروتي لزوجتي

ب. أعلن رسميا عن افتتاح الجلسة

ج. أعدكم بأن أزوركم الأسبوع القادم

يلاحظ أن الجمل السابقة، لا تصف واقعا، أو تقرر أحكاما تقبل الصدق أو الكذب، وهي ليست خالية من المعنى، بل على العكس من ذلك، فإن معناها أو مضمونها إذا توفرت شروط إنجازها يتحقق مباشرة بمجرد الانتهاء من تلفظها، حيث يتحقق فعل الهبة في جملة (1-أ)، وفعل الافتتاح في جملة (1 -ب)، وفعل الوعد في جملة (1-ج).

وبذلك ينتهي **أوستين** في هذه المرحلة من تفكيره إلى إثبات ثنائية جمل الوصف/ وجمل الإنجاز، حيث تصف الأولى حدثا أو حالة معينة دون فعل؛ أي لا تتجاوز القول إلى الفعل، في حين تنجز الثانية قولا وفعلا في الوقت ذاته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه إذا كانت الجمل الوصفية تخضع إلى معيار الصدق أو الكذب فتكون صادقة إذا كانت مطابقة لما تصف، وكاذبة إذا كانت مخالفة لذلك، فإن الجمل الإنجازية، تخضع إلى معيار النجاح أو الفشل، فتكون ناجحة إذا كانت موافقة لشروط إنجازها، وفاشلة إذا غابت تلك الشروط، وهي شروط مقامية بالدرجة الأولى،

---

(1) ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة إكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، ط،1 بيروت، 1993.

قد تكون صارمة، تخضع في إنجازها لطقوس ثقافية متعارف عليها، كما هو الحال مع جملة (1-أ) التي تتطلب طقوسا ثقافية، تنتقل الثروة بموجبها فعلا إلى الزوجة، وفق شروط أو معايير مقامية متعارف عليها في عرف العشيرة اللغوية التي ينتمي إليها الواهب، كأن يكون هناك شهود، أو يجسد فعل الهبة في وثيقة رسمية... فضلا عن كونه صاحب ثروة، أو تخضع لطقوس مؤسساتية، كما هو الحال مع جملة (1-ب) التي يتطلب نجاحها أن يكون مفتتح الجلسة رئيسا أو مسؤولا، فضلا عن وجود أشخاص يقل عددهم أو يكثر... وقاعة اجتماعات بها طاولات وكراسي موضوعة وضعا عاديا أو خاصا، حسب طبيعة المؤسسة وموضوع الاجتماع، وقد ينجز الفعل بشروط بسيطة، كما في جملة (1-ج) التي لا يعدو فيها تحقق فعل الوعد طرفين (شخصان أو عدة أشخاص) يعد أحدهما الآخر[1].

ولضبط معيار نجاح أو فشل الجمل الإنجازية، صاغ أوستين جملة من المعايير، يمكن تصنيفها صنفين[2]:

- معايير مقامية: وتشمل جملة من الشروط المقامية التي يتعين الاستجابة لها لنجاح الفعل اللغوي، وصيانته من الإخفاق، وتقع هذه الشروط في ثلاثة فئات، هي أ، ب، ج، حيث تؤدي مخالفة الفئتين أ، ب إلى إخفاق الفعل اللغوي المراد إنجازه، أما مخالفة الفئة ج فيؤدي إلى إنجاز الفعل، ولكن بطريقة سيئة وغير مرضية[3]، ولنأخذ الفئات الثلاثة بشيء من التفصيل:

أ.1. يجب أن يكون هناك اتفاق عرفي أو مؤسساتي مقبول ومتعارف عليه لدى المشاركين في عملية التبليغ، يتمكن به هؤلاء من أداء أو تحقيق فعل ما عند التلفظ بجملة معينة؛

أ.2. يجب تطبيق هذا الاتفاق في ظروف ملائمة، وبواسطة أشخاص مناسبين، فلا يمكن على سبيل المثال أن يهب من لا يملك الثروة أو المال (الجملة 1-أ)، ولا يمكن أن يفتتح الجلسة شخص عادي غير مخول له ذلك.

ب.1. يجب أن يقوم جميع المشاركين في عملية التبليغ، بأداء أدوارهم بشكل صحيح وملائم

---

(1) ينظر: أوستين، عندما يعني القول الفعل، الترجمة الفرنسية.

(2) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص 139

(3) ينظر: أوستين، عندما يعني القول الفعل: المحاضرة الثانية، ص ص 47- 65

ب.2. يجب أن يظل الموقف الذي اتخذه المشاركون ثابتا إلى نهاية إنجاز الفعل.

ج. يتطلب تحقق بعض الأفعال الكلامية افتراض وجود أفكار ونوايا ومشاعر مسبقة عند منفذ الفعل اللغوي، ليؤدي فعله بصفة مرضية، ففي الجملة (1.ج) قد لا يكون للمتكلم الذي وعد بالزيارة نية الوفاء بوعده، ومع ذلك فإن فعل الوعد قد تحقق من هذا المتكلم، لكن بصورة لا ترضي المخاطبين الذين وعدوا بالزيارة.

- معايير مقالية: وتتعلق بجملة من الخصائص البنيوية الشكلية، منها:

أ- يجب أن ينتمي فعل الجملة الإنجازية معجميا إلى فئة الأفعال الإنجازية (وعد، أوعد، حذر، سأل، أمر..)

ب- يجب أن يكون فاعل هذا الفعل المتكلم

ج- يجب أن يكون فعل الجملة مبنيا للفاعل

د- يجب أن يكون زمن الفعل زمن التكلم؛ أي أن يكون متصرفا في الحاضر

مفاد هذه المعايير، أنه إذا اختل معيار أو شرط من هذه الشروط، تنقلب الجملة من إنجازية إلى وصفية، فالجمل (2 أ-ج) تعتبر جملا وصفية لا إنجازية، إذا قورنت بالجمل (1 أ -ج) لأنها تخرق الشرط الثاني والثالث والرابع (ب، ج، د) على التوالي:

(2) أ- إنه يهب ثروته لزوجته

ب- أعلن رسميا عن افتتاح الجلسة (أعلن في صيغة المجهول)

ج- وعدتكم بالزيارة

أما المرحلة الثانية للأطروحة الفكرية الأوستينية، فتتمثل في تمحيص المعايير المقامية والمقالية السابقة، حيث تساءل بخصوص الأولى عن إمكانية التشابه بين الجمل الوصفية والجمل الإنجازية، وبمعنى أدق: هل يمكن أن ننقد الجمل الإنجازية بشروط ومعايير الجمل الوصفية من جهة؟ وهل يصح العكس من جهة أخرى؟ وبالتالي هل تخضع الجمل الإنجازية لمعيار الصدق والكذب؟ والجمل الوصفية لمعيار النجاح والإخفاق؟

وبعد فحص عينات من الجمل وتمحيصها، توصل إلى الإجابة بنعم، والمثال الذي يعطيه أوستين نفسه، هو جملة:

(3). القطة على الحصيرة

فإذا كان متلفظ هذه الجملة لا يعتقد أن القطة موجودة، فإن هذه الجملة الوصفية تصبح مرادفة للجملة الإنجازية:

(4)- أقول: القطة على الحصيرة، وكلتا الجملتين تشبهان جملة (1-ج: أعدكم بأن أزوركم الأسبوع القادم) في الحالة التي لا يكون فيها للمتكلم الذي يعد بالزيارة نية الوفاء بوعده، وهنا يكون الشبه واضحا بين الجملة الوصفية في (3) التي ينطبق عليها معيار الكذب، وبين الجملة الإنجازية (في 4 أو في 1-ج) اللتين تخالفان المعيار أو الشرط (ج)، كل ما في الأمر هو أننا لا نقول إن الجملة الوصفية كاذبة، لأنها تخالف معيار (ج)، ولا نقول إن الجملة الإنجازية التي تخالف المعيار(ج) أنها كاذبة، أضف إلى ذلك أن الجمل الإنجازية نفسها يمكن أن تخضع لمعيار أو شرط الصدق أو الكذب، فلو حذرت الدولة (أ) الدولة (ب) مثلا بأن الدولة (ج) على وشك أن تهجم عليها، كما في المثال الموالي:

(5)- إنني أحذرك بأن الدولة (ج) على وشك أن تهجم

ثم تبين فعلا، للدولة (ب) بأن ذلك مجرد إشاعة أو خبر لا أساس لها من الصحة، ألا يكون فعل التحذير هنا عرضة للتقويم بمعيار الصدق أو الكذب، ذلك أن التحذير هنا ليس عقيما أو مخالفا للشرط (ج) بقدر ما هو تحذير كاذب.

ومن هذا التمحيص المقامي خلص أوستين إلى أن معيار الصدق/ الكذب مرتبط بمعيار النجاح/ الإخفاق والعكس صحيح، ويترتب على ذلك أن الجمل كلها يمكن أن تقوم حسب المعيارين معا، ومن ثمة تكون المقابلة بين القول المحض والقول الفعل غير صحيحة، إذ لا يمكن أن نميز بين ما هو وصف وما هو إنجاز، لأن جميع الجمل اللغوية قول وفعل في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن توحيدهما أو اختزالهما في صنف واحد مستدلا على ذلك بأن الجمل المصنفة على أساس أنها وصفية، هي في الواقع جمل إنجازية، يقوم فيها المتخاطبون بفعل شيء، زيادة عن فعل التلفظ أو القول[1]، ويمكن التمثيل لذلك بجملة:

(6) أ- البحر مضطرب اليوم

فهذه الجملة مرادفة لجملة:

(6) ب- أقول إن البحر مضطرب اليوم

---

(1) أوستين، عندما يعني القول الفعل، ص30.

وكل ما في الأمر أن الفرق بين الجملتين يعود إلى القوة الإنجازية التي تواكبهما: فهي ضمنية في جملة(6 أ) وصريحة في جملة (6 ب)؛ أي الفعل الإنجازي في الأولى غير ظاهر، فهي لا تحمل في سطحها قرينة الفعل المنجز بصيغة المضارع في الحاضر (أقول)، بخلاف وجوده في سطح الجملة الثانية، ومن ثمة فالفرق بينهما -بعبارة التوليديين- فرق سطحي وليس عميقا.

ولم يكتف **أوستين** بتمحيص المعايير المقامية، بل أعاد النظر في معاييره المقالية السالفة الذكر، فأصبحت كلها مقيدة بالجمل الإنجازية الصريحة، ولا يمكن تعميمها على كل الجمل؛ فالمعيار المعجمي الذي يشترط أن تكون الجملة الإنجازية مشتملة على فعل من النوع الإنجازي (وعد، سأل، حذر...)، غير دقيق؛ إذ من الجائز أن نستبدل عبارة 'سأفعل' بعبارة 'أعدك' مثلا، فنحصل على الجملتين الإنجازيتين التاليتين:

(7) أ- أعدك بأنني سأصوت لصالحك غدا

ب- سأصوت لصالحك غدا

يلاحظ أن الجملتين هنا إنجازيتان، غير أن صيغة 'سأفعل' التي واكبت هنا فعلا إنجازيا في جملة (7 ب)، قد تواكب في سياقات أخرى أفعالا غير إنجازية.

كما أن معيار أو شرط الدلالة على المفرد المتكلم غير صائب، نظرا إلى وجود جمل لا تستجيب لهذا المعيار، كأن يقول مدرب كرة القدم ومعاونه لحارس المرمى مثلا:

(8)- نحذرك من مغبة الخروج من المرمى

وبالمثل، فإن معيار شرط البناء للمعلوم غير مطرد، إذ من الممكن أن نصادف جملا إنجازية مبنية للمجهول، مثال ذلك قول الله تبارك وتعالى:

(9)- (حرمت عليكم أمهاتكم ...) النساء

وقل مثل هذا في معيار دلالة زمن الفعل الإنجازي على صيغة الحاضر، لأننا نجد أفعالا إنجازية معبرا عنها بصيغة الماضي، مثل: بعت، أقسمت...

نخلص من التمحيصات السابقة أن الفيصل في تحديد القوة الإنجازية لأية جملة؛ أي غرضها أو مقصدها، هو السياق بمفهومه الواسع، كأن يكون سياقا لغويا تعكسه عبارات مسكوكة متداولة، أو صيغ وأدوات دالة على الأمر والاستفهام والتعجب، أو قرائن صوتية تنغيمية[1]... كما هو ممثل في الجمل الموالية:

---

(1) المرجع نفسه، ص30

(10) أ. شكرا، أهلا وسهلا...

ب- أنا آسف

(11) أ- حاسب نفسك قبل أن تحاسب

ب- ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

ج- متى تسافر إلى العاصمة؟

(12) أ- أنت رجل؟

ب- أنت رجل!

فجمل (10 أ-ب) تتضمن فعل الشكر وفعل الترحيب، وفعل التأسف وهي عبارات متداولة بين الناس في المجتمعات الإنسانية المختلفة، غير أن عبارة "أنا آسف" قد تكون جملة وصفية، ينجز بها قائلها فعل وصف يخبر به فعلا عن أسفه، وقد تكون جملة إنجازية مرادفة للعبارة المتداولة "أستسمحك" ويظهر ذلك بجلاء في اللغة الفرنسية التي تستعمل هذه العبارة بمعنى إنجازي (*Je m'excuse*)، وبمعنى وصفي (*Je suis désolé*). وجمل (11 أ-ج) فتمثل أفعالا لغوية، أنجز بها على التوالي: الأمر والتعجب بصيغتي (افعل، ما أفعل) والسؤال بأداة الاستفهام (أو اسم الاستفهام: متى).

أما جملتا (12 أ-ب) فقد أنجز بها فعل الذم أو الاستهزاء بقرينة الاستفهام (المعبر عنها بتنغيم الاستفهام؟ وفعل المدح بقرينة التعجب (المعبر عنها بتنغيم التعجب !)، وقد يكون سياقا مقاميا تعكسه ظروف غير لغوية، كشخصية المتحادثين وتجاربهم والمعرفة المسبقة بينهم، وحركاتهم وإيماءاتهم... ويمكن التمثيل لذلك بجملة:

(13)- التلفزة معطلة

إن سياق الموقف في هذه الجملة هو الذي يحدد بدقة قوتها الإنجازية، فاستحضار الموقف التبليغي يكشف بوضوح ما إذا كان القصد منها فعلا وصفيا خبريا، كأن تكون هذه العبارة مكتوبة بجانب جهاز تلفزة في محل بيع؛ أي أنها ليست للبيع، أو يكون غرضها إنجازيا، كأن تقولها أم لولدها الذي جاء مسرعا لمشاهدة مسلسل الرسوم المتحركة المفضل لديه، أي لا تشغلها، أو تقولها زوجة لزوجها الذي له خبرة في مجال الإليكترونيات، وعندئذ يتضح غرض الجملة؛ أي: أصلح التلفزة، وعندها قد يبادر الزوج بإحضار علبة عتاد الإصلاح، ويشرع في فحص الجهاز وإصلاحه[1].

---

(1) *P. Larreya, Enoncés performatifs présuppositions, Eléments de Sémantique et de pragmatique, éd, Fernand Nathan, Paris, 1979, p22*

وقد يكون سياقا ثقافيا قائما على مرجعية دينية أو عرفية، كما في جملة:

(14)- أنت طالق

فهذه الجملة، قد تكون فعلا لغويا ناجحا، يترتب عليه إنجاز فعل الطلاق فعلا في المجتمعات الإسلامية، ذات المرجعية الدينية الإسلامية، ويكون فعلا لغويا فاشلا، لا يترتب عليه أي شيء في المجتمعات غير الإسلامية.

وبهذه الانتقادات والتمحيصات، لم تعد ثنائية الوصف/ والإنجاز قائمة، فقد وحد **أوستين** كل الجمل اللغوية في مصطلح واحد، هو مصطلح الفعل اللغوي الذي يمثل مرحلة فكرية أوستينية ثالثة، هي مرحلة نظرية الأفعال اللغوية، استكنه فيها استكناها مفهوم الفعل اللغوي الذي يقصده بقوله: «**حين أتلفظ أو أقول كلاما ما فأنا أحقق أو أنجز حقيقة فعلا ما**»[1]، ومن ثمة فإن المتلفظ لأي جملة في أية لغة طبيعية، يقوم غالبا بإنجاز ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية، هي:

1.1.1. فعل القول/ التلفظ (*Acte locutoire/Locutif*):

ويتفرع إلى ثلاثة أفعال صغرى، تتحد في ما بينها لتكون مقول الجملة؛ أو جانب المقال فيها، وهي:

أ- **الفعل الصوتي** (Acte Phonétique): *ويشكل التلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معينة.*

ب- **الفعل التركيبي** (*Acte Phatique*): ويتمثل في تأليف ما أنتجه النسق الصوتي من مفردات لغة ما طبقا لقواعدها النحوية.

ج- **الفعل الدلالي** (*Acte Rhétique*): ويراد به استعمال تلك المفردات التي انتظمت في تراكيب، حسب دلالات وإحالات معينة؛ أي ربط الحمل بمتكلم ومستمع معينين.

ويمكن توضيح كل ما سبق بالجملة الموالية:

(15) - ألف ابن خلدون المقدمة في مدينة تاهرت

فعند التلفظ بهذه الجملة أمام أجنبي لا يعرف اللغة العربية، فإن ما يصله منها هو الفعل الصوتي فقط، أي سلسلة من الأصوات، لا يستطيع تقطيعها إلى معانم أو وحدات معنوية (مفردات)، كما لا يمكنه تبيان العلاقات النحوية التي تربط بينها، ليستخلص منها مضمونا أو دلالة

---

(1) أوستين، المرجع نفسه، ص28

معينة، وعلى العكس من ذلك، فإن من يعرف العربية يمكنه أن يقطع هذا الفعل الـصوتي إلى ثلاثـة مستويات:

- مستوى معجمي: ويستخلص فيه معانم هذه الجملـة، ويربطهـا بـدلالاتها المعجميـة (كلفظـة ألف، مقدمة، مدينة)
- مستوى الإحالة: ويتمثل في قول القائل أو لفظ المتلفظ اسم علم يرتبط بشخص معـين، هـو (ابن خلدون): عبد الرحمن ابن خلدون (*1332-1406م*) المـؤرخ والفيلـسوف الاجتمـاعي العربي، المقدمة المشهورة المعروفة بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، وكلمة "تاهرت" العاصمة التاريخيـة لدولـة الرستميين (*761-908م*)، وهي حاليا مدينة "تيارت" في شمال غرب الجزائر.
- مستوى التركيب أو النظم: ويخص العلاقات النحوية التي انتظمت بها مفردات أو معانم هذه الجملة وتشمل في هذه الجملـة المقـولات الـصرفية: كاسـم العلـم (ابـن خلـدون)، والفعـل الماضي "ألف" والاسم المعرف "المقدمة" والجار والمجرور "في مدينـة تـاهرت" والعلاقـات النحويـة التي انتظمت بها هذه الكلمات: كالفاعلية بين الفعل والضمير المستتر "هـو" العائـد علـى ابـن خلدون، والمفعولية "المقدمة" والظرفية المتعلقة بالجار والمجرور (في مدينة تاهرت) والإضافة بين مدينة تاهرت، وبذلك تتم عملية التعبير عن فحوى هذه الجملـة المتمثـل في تـأليف المقدمـة، وارتباطها بمدينة تاهرت، وهو فحوى أو مضمون مستخلص من مجموع العلاقات السابقة.

2.1.1. فعل الإنجاز (*Acte Illocutoire / Illocutif*):

وهو ما يتصل بالجانب المقامي للجملة، الذي يواكب فعل القول بفروعه الثلاثـة، ليربطهـا بقصد المتخاطبين وأغراضهم من مقول الجملة، كأن يكون القصد منها الإخبار أو الـسؤال أو الأمـر أو النهي أو الوعد أو الوعيد... وغير ذلك من الأغراض التبليغية الـتي ينـوي المـشاركون في عمليـة التبليغ تبادلها في ما بينهم، فالخبر في الجملة (15) مثلا قد يكون غرضه إخبـار مـن لا يعـرف مكـان تأليف المقدمة، أو إجابة تصحيحية لمن ربط تأليف المقدمة بتونس مثلا... ويستخلص من كـل ذلـك أن لكل فعل إنجازي قوة إنجازية، تحدد الغرض الذي يقصده المتلفظ، ويمكـن استخلاصـها بوضـوح من السياق اللغوي، بالمؤشرات الدالة على الخبر أو الاستخبار أو الأمر... أو مـن الـسياق المقـامي، كما سبق شرحه في جملة (13).

ومما يجدر الانتباه إليه هنا التداخل الكبير بين هذه الأفعال إلى درجة يصعب معها الفصل بينها، فكل فعل منها يطلب الآخر صعودا أو نزولا، كما هو مبين في الشكل الموالي:

(16)

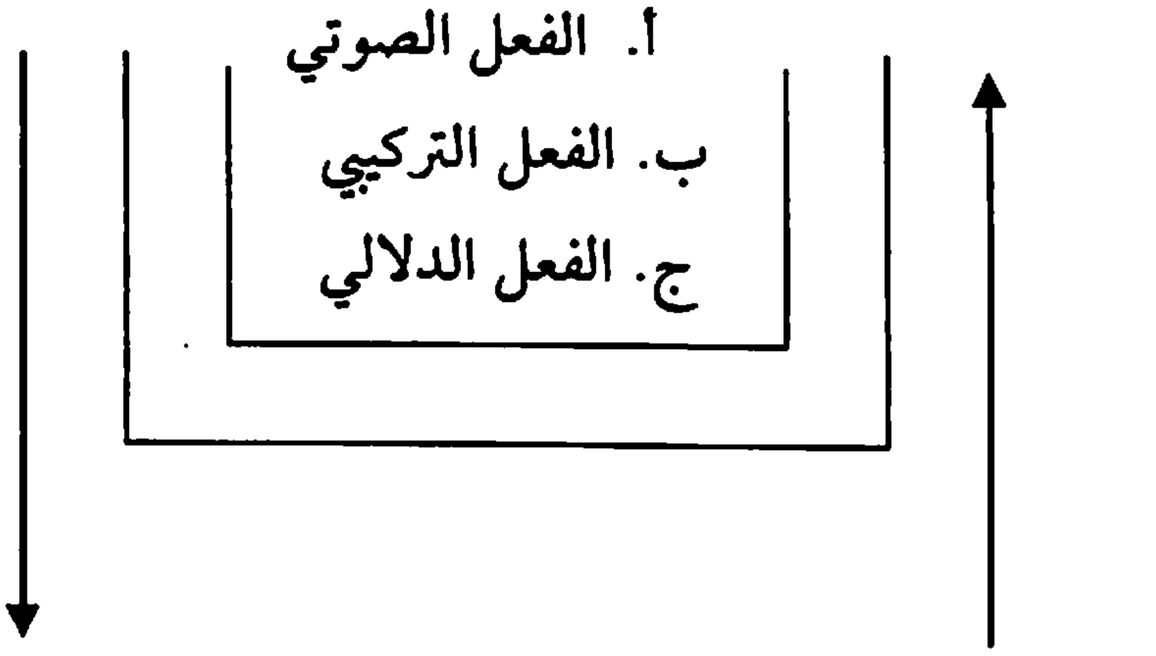

3.1.1. فعل التأثير (Acte Perlocutoire/Perlocutif):

ويراد به الأثر الذي يخلفه فعل القول أو الإنجاز على المخاطب، وهو ما يظهر عادة في رد فعله، كأن ينفعل بالقول، فينزعج أو يغضب، أو يمتثل له، فيفرح أو يستبشر... لذا يختص هذا الفعل بالمخاطب، وهذا يعني من جملة ما يعني أن المتكلم يحاول من خلال هذا الفعل أن يؤثر على قناعات وأفكار ومشاعر مستمعه ويستميله إليه، من ذلك مثلا العبارات التي تصاحب صور الإشهار المختلفة:

(17) أ. تمتع بالراحة والأمان مع سيارة أحلامك

ب. اتصل ببرامجنا لتربح ألف دولار يوميا

بقي أن نشير إلى أن الأفعال الثلاثة "فعل القول وفعل الإنجاز وفعل التأثير" قد تتداخل في ما بينها، وخاصة فعل الإنجاز والتأثير، من ذلك مثلا جملة:

(18)- إني متعب

قد يقصد بها إنجاز فعل الإخبار عن التعب، فتكون فعل إنجاز، وقد يقصد بها حث المستمع على الانصراف، فتكون فعل تأثير، وهي بالأساس فعل قول، والفيصل في هذه الحالات يرجع إلى السياق بصفة عامة، وسياق الموقف بصفة خاصة.

ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن اهتمام **أوستين** كان منصبا أكثر على الفعل الإنجازي؛ لأنه في رأيه لا يمكن أن يكون إلا لغويا، في حين قد يفتقر فعل التأثير إلى هذه السمة، فيكون مثلا إشارة بالرأس أو اليد أو غيرها...

وقد ختم **أوستين** نظريته بتصنيف جميع الأفعال اللغوية في خمسة فصائل كبرى هي[1]:

أ- **الحكميات** (*Les verdictifs*): وهي الأفعال الدالة على الحكم، مثل:حكم، برأ، قيم...

ب- **المراسيات** (*Les Exercitifs*): وهي الأفعال الدالة على الممارسة، مثل: نصح، أعلن، سمى...

ج- **الوعديات** (*Les Commissifs*): وهي الأفعال التي يتعهد فيها المتكلم بسلوك معين،كأن يتعهد أو يعد أو يلتزم بشيء...

د- **السلوكيات** (*Les Conductifs*): وهي الأفعال التي يعبر بها المتخاطبون عن مواقفهم اتجاه سلوك الآخرين، كأفعال الاعتذار والشكر والتعزية...

و- **العرضيات** (*Les Expositifs*): وتشمل الأفعال التي يستعملها المتخاطبون في عرض تصوراتهم وتقديم حججهم أثناء الحديث أو الحوار، مثل: أثبت، استنبط أنكر...

2.1. تصور سورل:

تبنى **سورل** نظرية أستاذه **أوستين**، بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات التي أسهمت في تطويرها، حيث أضاف إليها بعض الاقتراحات والأفكار الجديدة التي مست شروط إنجاز الفعل اللغوي، وتحليله وتصنيف أفعال اللغة، وسنوجز في ما يلي أهم هذه الأفكار والاقتراحات، مبتدئين بفرضيته التي استمدها من أطروحة أستاذه، بأن القول هو العمل "*parler c'est agir*"، فالقول في نظره شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، يخضع لجملة من القواعد، يحقق بها الأفراد أفعالا لغوية مختلفة، كفعل الإثبات والأمر والاستفهام والوعد وغيرها[2]...

وتتميز تلك القواعد بسمتين أساسيتين[3]: فهي قواعد عرفية من جهة، وذات طبيعة تبليغية (تواصلية) من جهة أخرى، تختلف عن القواعد الطبيعية في النظرية السلوكية.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص ص149-150

مفاد هذا أن سورل لا يقول بالقواعد الطبيعية (المنبه والاستجابة)، وإنما يسلم بوجود القواعد اللغوية، وبفعالية القواعد الثقافية/ الاجتماعية، الأمر الذي شكل مفترق طرق بين الاتجاه التبليغي والاتجاه الصوري (غير التبليغي).

فالاتجاهان ينطلقان من فكرة واحدة، هي أن عملية الإنتاج اللغوي لا تتم إلا بالقواعد، ثم يفترقان ويختلفان حول طبيعة هذه القواعد، فهي قواعد لغوية صرف عند الاتجاه الصوري، وقواعد لغوية وقواعد اجتماعية-ثقافية حسب الاتجاه التبليغي، لذا يميز سورل بين نوعين من القواعد[1]:

أ- القواعد التأسيسية (*règles constitutives*):وهي القواعد التي تحدد نظام أو معايير اللعبة (كلعبة التنس أو الشطرنج مثلا)، فهي القواعد التي تصنع الفعل نفسه، وأي خلل فيها يعرضه للفشل.

ب- القواعد الضابطة (*règles régulatives*): وهي القواعد التي تشكل أدبيات الفعل اللغوي، حيث تنظم العلاقات بين الأشخاص، وتحدد بعض السلوكات التي يمكن أن تختل دون أن يفشل الفعل اللغوي.

ومن القواعد التأسيسية والقواعد الضابطة، صاغ سورل الشروط التي يتم بمقتضاها إنجاز الفعل اللغوي، متخذا فعل الوعد نموذجا، يمكن تعميم شروط إنجازه على سائر الأفعال اللغوية، واعتبارها قواعد عامة، وأهمها أربع:

أ- قاعدة المحتوى القضوي

ب- قاعدة التقديم

ج- قاعدة الإخلاص

د- القاعدة الأساسية

فلو طبقنا على سبيل المثال هذه القواعد، على فعل الشكر لكانت كالآتي[2]:

أ- المحتوى القضوي: الطرف "س" قدم خدمة للطرف "ص" بواسطة العمل "ج"

ب- قاعدة التقديم: العمل "ج" قد أفاد "ص" فعلا.

---

(1) ج. سورل، المرجع نفسه، ص72

(2) الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ص26

ج- قاعدة الإخلاص: الطرف "ص" اعترف بالجميل الذي قدمه له "س"، وقدره حق قدره

د- القاعدة الأساسية: الطرف "ص" عبر عن امتنانه للطرف "س"

أما ما يتعلق بالتعديلات التي أدخلها سورل على نموذج أوستين، فتتمثل في كون الفعل اللغوي يعني إنجاز أربعة أفعال في الوقت ذاته، وهي[1]:

1.2.1. فعل التلفظ (*Acte d'énonciation*):

ويضم كلا من الفعلين الصوتي والتركيبي عند أوستين.

2.2.1. الفعل القضوي (*Acte propositionnel*):

وهو يعادل الفعل الدلالي الذي كان جزءا من فعل القول في تصور أوستين، إلا أنه عند سورل يشكل فعلا مستقلا عنه، ويتكون من شقين، هما:

أ- **فعل الإحالة** (*acte de référence*): ويسمح بربط الصلة بين المتخاطبين بين المتكلم "س" ومستمعه "ص"، كما في جملة:

(19). أعلمك بأني مسافر اليوم

فهنا أحالت الجملة على "أنا" بصيغة المضارع المفرد "أفعل"، وعلى "أنت" بضمير المخاطب "ك" أو يحيل على شخص موجود في العالم الخارجي، مثل اسم علم الأشخاص "ابن خلدون/ جملة (15)" أو اسم علم الأماكن مثل:

(20)- سيرتا هي اسم قسنطينة قديما

ب- **فعل الحمل** (*acte de prédication*): وهو الإسناد بالمصطلح القديم؛ أي نسبة المحمول أو الحمل إلى الموضوع المحال عليه، كنسبة الحمل برمته "هي اسم قسنطينة قديما" إلى الموضوع المحدث عنه "سيرتا" في جملة (20)، أو نسبة المحمول "ألف" للموضوع المتحدث عنه "ابن خلدون" في جملة (15) السالف ذكرها.

3.2.1. فعل الإنجاز(*Acte illocutionnaire*):

وهو الفعل الذي يحقق القصد المعبر عنه في القول، وهو هنا لا يختلف كثيرا عن تصور أوستين، إذ قد يكون نصيحة أو تحذيرا أو تهديدا أو وعدا أو أمرا... كما هو وارد في الجمل الموالية:

---

(1) ينظر: ج. سورل، المرجع نفسه، ص ص59- 72

(21) أ. أنصحك بالتوقف عن التدخين

ب. توقف عن التدخين فورا

ج . هل توقف أخوك عن التدخين؟

د. حبذا لو توقف عن التدخين

فهذه الجمل كلها تحيل على أشخاص معينين، بضمائر صريحة أو مضمرة (تشير إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب)، إضافة إلى الحمل الذي يطرح قضية واحدة في الجمل كلها، وهي التوقف عن التدخين غير أن هناك جملة من الأفعال التي تم إنجازها في الوقت نفسه، حيث تم على التوالي إنجاز النصح في أ و التهديد في ب والسؤال في ج والتمني في د ...

4.2.1 فعل التأثير(*Acte perlocutionnaire*):

وهو تماما مثل ما طرحه أوستين، يهتم بالنتائج والتأثيرات التي يحدثها الفعل الإنجازي بالنسبة إلى المخاطبين؛ فإذا حقق المتحدث قصده، فهو قد يثير لدى سامعه إحساسا بالرضى، أو الغضب أو الخوف..كأن يقول أو يرد:

(22) أ. على الرحب والسعة

ب. لا لا، لا يمكن أبدا

ج. معذرة، أنا لا أقصد ذلك..

يلاحظ من خلال ما تقدم أن هناك تشابها كبيرا بين أوستين وسورل بشأن الفعلين الإنجازي والتأثيري، والاختلاف بينهما يرجع إلى أن أوستين اكتفى بالإشارة إلى الفعل الدلالي معرفا إياه بأنه عملية إعطاء دلالات للكلمات المستعملة في الجملة، في حين وقف سورل عند الدلالة، أو ما أسماه بالمحتوى القضوي وقفة متأنية مدققا مفهومه مشعبا قضاياه ومسائله، نكتفي بتوضيح أهمها فيما يلي:

أ- الفعل القضوي - ما سبق ذكره- يضم فعل الإحالة وفعل الحمل، غير أن هناك فرقا بين الإحالة كفعل والإحالة كنتيجة للفعل؛ فالأولى مرتبطة بالمتكلمين يتعرفون من خلالها على شيء خاص مميز، أما الإحالة كنتيجة، فلا تحقق ذلك؛ لأن الكلمات التي تحتويها الجملة إذا عزلت عن المتكلمين بها تكون كلمات معجمية محايدة، تكتسي طابع العموم وتفقد دلالتها على التعريف أو التخصيص أو التعيين، من ذلك مثلا كلمة الحائط في الجملة المسكوكة التالية:

(23)- ضرب به عرض الحائط

فكلمة الحائط هنا لا إحالة لها؛ لأنها لا تدل أو تخصص حائطا معينا، رغم أنها محلاة بـأداة التعريف، بل يمتد الأمر حتى إلى بعض أسماء الأعلام، كقولنا مثلا:

(24)- علي في البيت

فاسم العلم هنا (علي أو محمد أو فاطمـة...)، يـدل علـى العمـوم؛ أي علـى أي شـخص يحمل هذا الاسم أو ذاك، ولا يحيل على شخص معين بـصفاته الجـسمية والمعنويـة... مـا لم يـرتبط تلفظه بمتكلم في وضع تخابري مع مستمع على الأقل.

وما قيل عن فعل الإحالة، ينطبق على الحمل، فقد ميز سورل بين الحمـل كفعـل والحمـل كنتيجة للفعل، فالمتكلم هو الذي يسند إلى الموضوع أو المتحدث عنه محمولا ما، قـد يكـون فعـلا أو صفة... بغض النظر عن الغرض المنجز الذي قد يكون نصحا أو تهديدا أو سؤالا أو تمنيا، كما سبق التمثيل له في جملة (21 أ. د)، ويترتب على ذلك التفريق بين جملة أمور، منها:

أ- الدلالة العامة للحمل: ويقصد بها المعنى العام المحـصل عليـه مـن عمليـة ضـم المحمـول إلى الموضوع ومتعلقاتهما، بغض النظر عن المتكلمين به، حيث يكون المعنى العام هنـا محايـدا لا يتجاوز الدلالة الحرفية للجملة، فهو إذن، معنى ساكن لا يتغير بتغير مقامات القول.

ب- الدلالة الخاصة للحمل: وتعني بداية تـصرف المـتكلمين في المعنـى العـام، بإضـفاء مـواقفهم الخاصة على مضمونه، وهنا يتأثر المعنـى بـإرادة متكلميـه ورؤاهـم ومعتقـداتهم ولا يكـون محايدا أو ساكنا، بل يكون متغيرا بتغير مواقف الشخصيات المشاركة في عمليـة التبليـغ مـن فحوى الحمل أو مضمونه.

يستفاد من الدلالة العامة والخاصة أن سورل يفرق بين المعنى الحـرفي للجملـة، أو معناهـا المقالي المتمثل في الدلالة اللاصقة بالجملة، بمعزل عن المقام، والمعنى المقامي الذي يشمل شقين:

أ- شق يواكب الفعل القضوي بشقيه الإحالي والحملي ويمس بالـضبط المـتكلمين ومعتقـداتهم ومواقفهم من فحوى حمل الجملة.

ب- شق آخر يواكب الفعل الإنجازي الـذي يتعلـق بمقاصـد المـتكلمين وأغراضـهم مـن فحـوى الحمل، كأن يخبروا به أو يسألوا أو يأمروا...

ولتوضيح ذلك، نفحص الجملتين التاليتين عن قرب:

(25) أ- نجيب محفوظ كاتب كبير

ب- نجيب محفوظ من الكتاب الكبار

الجملة 'أ' تختلف عن الجملة 'ب' من حيث القول أو التلفظ، لكنهما متطابقتان من حيث الفعل القضوي (الإحالة والحمل)، والفعل الإنجازي (الإثبات أو التقرير)، وهما تختلفان عن الجملة الموالية:

(26)- أنت رجل

فهذه الجملة تختلف عن جملة (12أ) أنت رجل؟ التي يعبر فحوى حملها المواكب لإحالتها عن موقف متلفظها من المخاطب المتمثل في تأكيده صفة الرجولة له، لكن الحمل على مستوى الإنجاز، أنجز به فعل استفهام، قصد به المخاطب الذم كما سبقت الإشارة، وبالمثل في جملة (12ب) أنت رجل! التي يعبر فحوى حملها عن موقف متكلمها، وهو إثبات أو تأكيد الرجولة للمخاطب، لكنها على مستوى الإنجاز قصد بها المدح، وبإنجازنا لفعل المدح أو الذم، نكون حسب سورل قد تلفظنا بجملتين مختلفتين لهما معنى وإحالة عامة واحدة على مستوى فعل التلفظ؛ أي المعنى المحصل عليه من حمل الجملة، وهو الرجولة، لكننا على مستوى الفعل القضوي، نحيل على شخص معين، ونعبر عن موقفنا من رجولة المخاطب، وهو الذم في جملة (12أ) والمدح في جملة (12ب) أما على مستوى فعل الإنجاز فإن جملة (12أ) هي استفهام القصد منه الذم، وجملة (12ب) جملة تعجب القصد منه المدح.

وبناء على ذلك فإن الجملة (26) في غياب سياق الموقف تخرج إلى اللغو؛ لأنها لا تتعدى كجملة خبرية فعل التلفظ الذي يعطيها معنى وإحالة عامة؛ إذ ما الفائدة من إثبات الرجولة أو تأكيدها على مستوى الفعل القضوي؟ وما القصد أو الغرض من إخبار المخاطب برجولته؟ ألأنه يجهلها أو يشك فيها أو ينكرها؟!

لذا لابد من سياق موقفي يربط معناهما القضوي (الرجولة) بالفعل الإنجازي؛ كأن يكون ذلك الرجل متنكرا في زي امرأة مثلا، فيكون قصدنا من إثبات الرجولة له، بأن أمره قد افتضح، وأن حيلته قد انكشفت ... أو يكون في موقف يتطلب الثبات والصبر، كأن يكون في ورطة، أو تنزل به مصيبة، فنواسيه أو نصبره بهذه الجملة.

وهناك جمل بدون فعل قضوي؛ أي دون حمل أو محتوى قضوي ودون إحالة، مثل الجمل الموالية:

(27) أ- مرحى

ب- برحى

ج- آه

د- يا سلام!

فالعبارتان في (أ) و(ب) فعلان لغويان يرتبط كلاهما بسياق موقفي معين: تقال "مرحى" للإعجاب بالرامي أو الخطيب أو نحوهما إذا أصاب، وتقال "برحى" في عكسها (المعجم الأساسي)، والعبارة في (ج) فعل لغوي للتوجع أو التأسف... حسب الموقف السياقي الذي يرد فيه، والعبارة في(د) فعل إعجاب أو استنكار أو استهزاء حسب المواقف السياقية... والجامع لهذه الأفعال اللغوية أنها بدون فعل قضوي؛ أي لا تتوفر على فحوى أو مضمون قضوي أو إحالة.

ويصوغ سورل هذا التصور للجملة في هذه المعادلة:

(28)- ج = [قو [(قض)]] [1]

حيث يشير الرمز "قو" إلى القوة الإنجازية للجملة، والرمز "قض" إلى مضمونها القضوي، كما تدل الأقواس الحاضنة على أن القضية (*Proposition*) محتواة في القوة الإنجازية؛ أي في الفعل الإنجازي أما معادلة القضية فهي: قض (إ ،ح)، أي أن قض= إ + ح ومعناه أن القضية تساوي الإحالة والحمل.

ومن الأدلة على استقلال الفعل القضوي عن الفعل الإنجازي، اختلاف نفي القضية عن نفي الإنجاز، حيث يخصص لها سورل معادلتين مختلفتين، كالآتي[2]:

(29)- ~ قو(قض) وهي معادلة الإنجاز

(30)- قو(~ قض) وتخص القضية، فمثلا جملة:

(31)- أعدك بالمجيء، لها نفيان مختلفان، قد ينصب على الإنجاز مثل:

(32)- لا أعدك بالمجيء (النفي منصب على الفعل الإنجازي)

(33)- أعدك ألا أجيء (نفي قضوي)

---

(1) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص155

(2) ينظر: ج.سورل، المرجع نفسه، ص72 ونعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص ص155- 156

يفاد من نفي الجملتين أن النفي الإنجازي ينقلنا من فعل لغوي إلى آخر، لأن الجملة (32) ليست وعدا بل هي رفض لإعطاء الوعد[1]، في حين أن النفي القضوي، يحتفظ بإيجابية الفعل الإنجازي المتمثل في الوعد، فالجملة (33) وعد بعدم المجيء.

3.1. مرحلة الفعل غير المباشر(تصور غرايس):

امتدت مرحلة الفعل اللغوي المباشر من عمل أوستين واقتراحات سورل (*1972*) إلى ظهور مقالة غرايس (غرايس *1975*) التي شكلت بداية الفعل اللغوي غير المباشر، حيث استلهم فلاسفة اللغة مبادئه، وأدخلت بعض النظريات النحوية الحديثة، كنظرية النحو الوظيفي والفرضية الإنجازية[2] مفاهيمه في وصفها وتحليلاتها.

وملخص تصور غرايس للفعل اللغوي هو أن جمل اللغات الطبيعية، يمكن في بعض المقامات أن تدل على معنى غير المعنى الذي نستخلصه من محتواها القضوي (أو معناها الحرفي)، وبعبارة أخرى يمكن القول إننا في بعض المقامات يمكن أن ننجز فعلين لغويين اثنين: فعل لغوي مباشر، وفعل لغوي غير مباشر، مثال ذلك قول الأستاذ لأحد طلبته الذي لم يلتزم بتقديم فرض معين في موعده، فيقول له مثلا:

(34)- لا تقدمه غدا

تنجز الجملة هنا فعل النهي المدلول عليه حرفيا بقرائن بنيوية هي "لا الناهية" الداخلة على الفعل المضارع المجزوم، غير أن الجملة في المقام السياقي الذي وردت فيه، لا يقصد بها إنجاز فعل النهي، وإنما أنجز بها فعل التهديد، وهو كما يلاحظ غير مباشر، لأن الفعل المباشر هو فعل النهي.

وقد اصطلح غرايس على تسمية هذه الظاهرة بظاهرة الاستلزام الحواري، حيث أصبح يميز في إطار نظرية الأفعال اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة، تستخلص الأولى من الخصائص البنيوية للمقال (صيغة الفعل الإنجازية... الأدوات... التنغيم...)، وتدرك الأخرى من المقام (الطبقات المقامية المختلفة أو السياق بصفة عامة).

وبعد هذا الطرح تساءل غرايس عن الآليات التي يتوسل بها في الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر، وقدم تصورا في شكل نظرية لتقنين الحوار اللغوي، يقوم على

---

(1) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص156

(2) المرجع نفسه، ص159

أربعة قواعد أساسية، يحكمها مبدأ عام سماه مبدأ التعاون، يخضع له المساهمون في عملية التحاور، بحيث تحصل بينهم المطابقة بين المساهمة الحوارية وبين مقتضيات الغرض من الحوار.

ويصوغ غرايس مبدأ التعاون كالآتي[1]: **اجعل تدخلك مطابقا لما يقتضيه الغرض من الحوار الذي تسهم فيه، في المرحلة التي تتدخل فيها**

وتتفرع عنه أربع قواعد هي:

1.3.1. **قاعدة الكم**: تتصل بكمية المعلومات المطلوبة، وتتفرع إلى فرعين:

أ- اجعل تدخلك حاملا من الإفادة بالقدر الذي يقتضيه الغرض من الحوار

ب- لا يكن تدخلك متضمنا أكثر مما هو مطلوب من المعلومات.

مفاد هذا المبدأ بشقيه أن المساهم في الحوار لا يوجز إلى حد الإخلال ولا يطنب إلى حد الإطناب.

2.3.1. **قاعدة الكيف**: وتتعلق بالصدق في المساهمة الحوارية، وتتفرع إلى فرعين

أ- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب

ب- لا تقل ما لا تستطيع إثبات صدقه

3.3.1. **قاعدة الورود**: ويتعلق بالتقيد بموضوع الحوار؛ أي يجب ألا يكون تدخل المساهمين في الحوار خارجا عن الموضوع المتحاور فيه.

4.3.1. **قاعدة الكيفية**: وتشمل جملة من الشروط لها طبع اجتماعي وأخلاقي وجمالي، أهمها:

أ- ليكن تدخلك واضحا

ب- تجنب الغموض

ج- تجنب اللبس

د- ليكن تدخلك مركزا

و- كن منظما

ي- كن مؤدبا ...

---

(1) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري منشورات عكاظ الرباط، 1989، ص23

وبعد أن برهن غرايس على التلاحم القائم بين مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه، خلص إلى أن ظاهرة الاستلزام الحواري تتم عندما يخرق أحد المساهمين قاعدة من القواعد الأربعة، مع الاحتفاظ بمبدأ التعاون، ومن ثمة فإن ظاهرة استلزام جملة ما لمعنى مقامي مغاير لمعناها الحرفي، لا يتم إلا بإرضاء الشروط التالية[1]:

أ- لابد من احترام مبدأ التعاون بين المتخاطبين

ب- لابد من افتراض أن الشخص المخاطب يدرك المعنى المستلزم

ج- لابد من أن يكون المخاطب قادرا على الاستنتاج والإدراك انطلاقا من الافتراض القائم على قاعدة الورود

د- لابد من مراعاة السياق اللغوي وغير اللغوي للخطاب

هـ- لابد من مراعاة الخلفية المعرفية بين المتخاطبين

و- لابد من أن يراعي المتكلم المعنى العرفي، ويعرف العبارات الإحالية

ولعل المثال الذي ساقه غرايس نفسه، يوضح ما سبق ذكره:

(35)- شخصان يتحدثان ولنرمز إليهما ب(س) و(ص)، يسأل (س) (ص) عن صديق مشترك لهما يعمل في أحد البنوك، فيجيبه (ص) قائلا: «إنه ما زال يعمل في البنك نفسه، ولكنه لما يدخل السجن بعد». يمكن للسائل (س) أن يدرك من تفحص الحمولة الدلالية لإجابة (ص) أنها تدل على معنيين اثنين في الوقت نفسه: معناها الحرفي (بقاء الصديق في عمله، وعدم دخوله السجن)، ومعنى مستلزم مدرك من المقام (أن الصديق لص حقيقي)، فإذا رمزنا مثلا للمعنى الحرفي ب(ج1) والمعنى المستلزم ب(ج2) يمكن أن نرجع وصول(س) إلى المعنى المستلزم(ج2)، كما يلي:

أ- يبدو أن (ص) قد خرق قاعدة الورود، كما أنه خرق شرطا من شروط قاعدة الكيفية المتمثل في الوضوح، غير أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يمتنع (ص) عن الاستجابة لمبدأ التعاون.

ب- باستحضار الموقف التواصلي، يستنتج (س) أن (ص) لا يقصد المعنى الحرفي (ج1)

ج- يعلم (ص) أن (س) قادر على الاستنتاج بأن المعنى المقصود هو(ج2) المستلزم من المقام، انطلاقا من المعنى الحرفي.

---

(1) ينظر: نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص ص162

د- الخلاصة هي أن (س) استطاع أن يفهم من(ج1) (ج2)، افتراضا منه أن (ص) أثناء إنجازه ل(ج1) كان يحترم مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه بشروطها المصاحبة لها، ويدرج غرايس هذا الضرب من الدلالة المستلزمة مقاميا في تصنيف عام[1] ملخصه أن الحمولة الدلالية للجملة، تنقسم إلى معان "صريحة" ومعان "ضمنية"، ويقصد بالمعاني الصريحة: المعنى الحرفي للجملة المدلول عليه بصيغة الجملة ذاتها، وبالمعاني الضمنية: المعنى المستلزم من المقام، وهي تلك المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة.

5.3.1. **المعاني الصريحة**: وتشتمل على:

أ- المحتوى القضوي: ويشمل معاني مفردات الجملة مضموما بعضها إلى بعض. ب. القوة الإنجازية الحرفية: وتشمل مختلف المؤشرات (كصيغ الفعل المختلفة الدالة على الإنجاز، وأدوات النفي والاستفهام والتعجب...)

6.3.1. **المعاني الضمنية**: صنفان:

أ- معان عرفية: وهي المعاني المرتبطة بالجملة ارتباطا يجعلها لا تتغير بتغير السياقات، ويواكبها المعنى الاقتضائي والاستلزام المنطقي[2].

ب- معان حوارية (أو سياقية): وهي المعاني السياقية المتولدة من الطبقات المقامية التي تنجز فيها الجملة، ويواكبها نوعان من المعاني: المعاني الناتجة عن سياق خاص أو طبقة مقامية معينة، والمعاني العامة التي بلغت درجة من العموم، لم تعد فيها مرتبطة بسياق خاص أو طبقة معينة من السياقات، وقد سمى غرايس هذين النوعين من المعاني على التوالي بالاستلزام الحواري الخاص، والاستلزام الحواري المعمم، أو تحجر القوة الإنجازية المستلزمة[3].

ويمكن تسهيل التعرف على تصنيف غرايس بالرسم الموالي:

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص ص24-25

(2) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص ص 25 -26

(3) المرجع نفسه، ص165

(36)

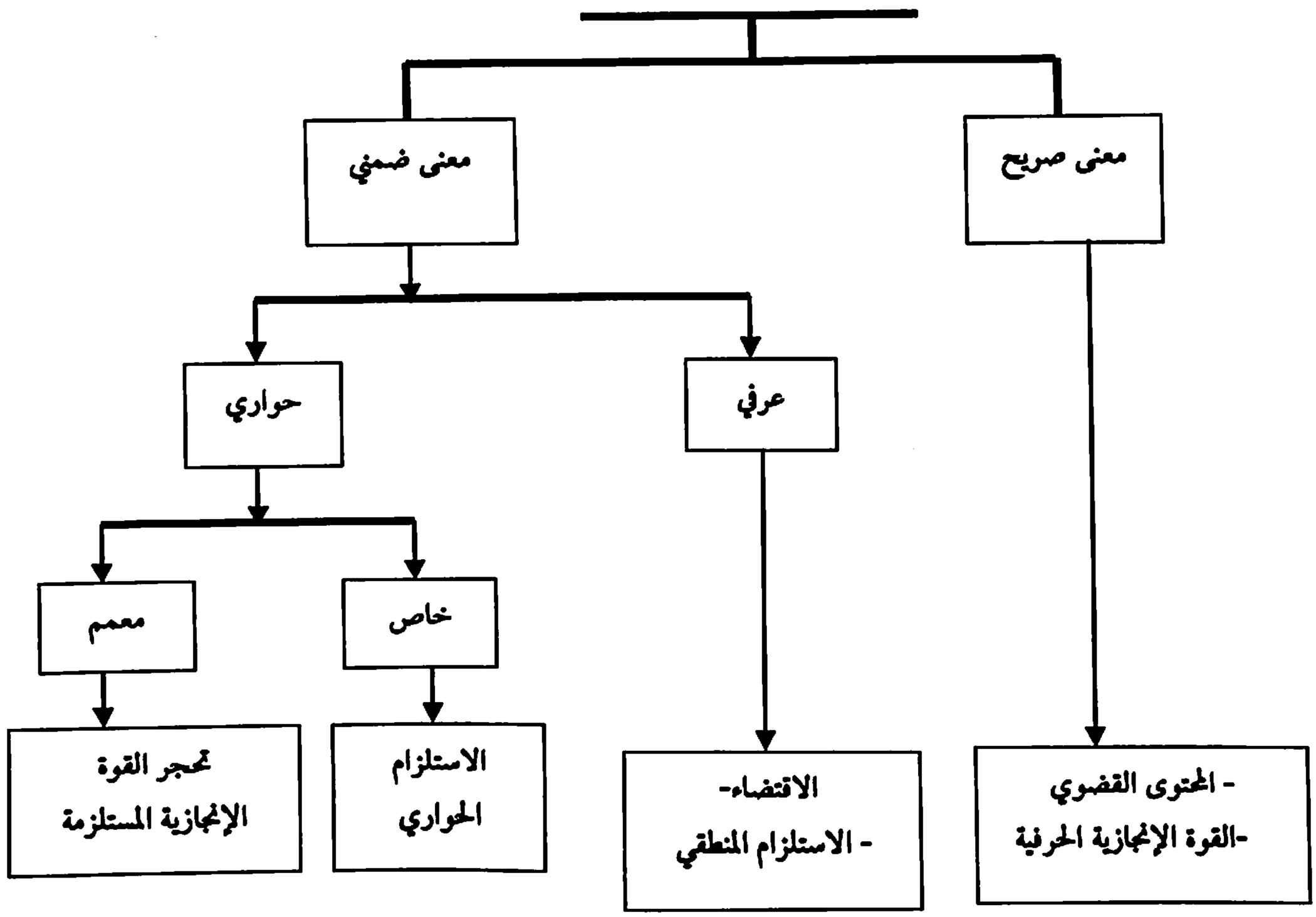

ولعل المثالين المواليين يوضحان كل المعاني المختزلة في هذا الرسم:

(37) أ. هل تستطيع أن تناولني الملح؟

ب. "قال ألم نربك فينا وليدا؟ .." (الشعراء آية18)

تتشكل الدلالة الصريحة لجملة (أ) من مضمونها القضوي، وذلك بضم معاني مكوناتها (تستطيع ـ" تناول ـ" ني ـ" الملح) بعضها إلى بعض، ومن قوتها الإنجازية الحرفية المواكبة للجملة برمتها (المؤشر لها بحرف الاستفهام "هل" و "التنغيم").

وتتألف الحمولة الدلالية الضمنية للجملة نفسها من معنيين عرفيين هما: الاقتضاء (اقتضاء وجود الملح بجانب المخاطب)، والاستلزام المنطقي (ضرورة وجود الملح فعلا، وليس شيئا يشبهه كالسكر مثلا ...)، ومن معنى سياقي خاص (أو استلزام حواري)، وهو التماس المتكلم من المخاطب أن يناوله الملح.

أما الجملة (ب)، فإن دلالتها الصريحة على استفهام منفي، ودلالتها الضمنية على الإثبات أو التقرير، حيث تصبح الآية مرادفة لجملة لقد ربيناك فينا وليداً، وبعبارة أدق فإن هذا الضرب من الجمل ينزع إلى الدلالة في جميع السياقات على الإثبات أو لإقرار بما حصل فعلا؛ فموسى عليه السلام، ربي فعلا في بيت فرعون، وما توجيه فرعون له هذا الكلام بصيغة الاستفهام المنفي إلا ليقيم عليه الحجة ويلزمه بالإقرار بها، ولو أجابه موسى عليه السلام، لقال: بلى ...

وهذه الظاهرة يمكن تفسيرها تطوريا بأنها ظاهرة تحجر، مرت بمرحلتين: مرحلة تكون لها فيها دلالتان اثنتان: دلالة حرفية (السؤال)، ودلالة مستلزمة مقاميا (الإثبات)، ومرحلة تنمحي فيها دلالتها الحرفية، فتصبح دلالتها الوحيدة هي دلالتها المستلزمة؛ أي تتحجر هذه الأخيرة أو تعمم حسب مصطلح غرايس، بحيث تصبح دلالة حرفية، لا ينطبق عليها مبدأ خرق قواعد الحوار لرصد دلالتها المستلزمة[1].

ونختم الحديث عن تصور غرايس بأنه على الرغم من شهرته وإقبال فلاسفة اللغة واللسانيين على مفاهيمه، ومناقشة قواعده وتصنيفاته، فإن بعضهم تحفظ على قواعده ووصفها بأنها غير واردة وغير قادرة على تفسير كل الأفعال اللغوية... [2]، وعلى رأسهم سورل الذي واصل البحث في نظرية الأفعال اللغوية متتبعا مستجداتها وتطوراتها، فقد أدلى بدلوه في مرحلة الفعل اللغوي غير المباشر ببحثين رائدين: مس أولهما الفعل اللغوي غير المباشر[3] وتناول ثانيهما تصنيف الأفعال اللغوية[4] وسنقدم ملخصا موجزا عنهما.

يقترح سورل بالنسبة إلى الفعل اللغوي غير المباشر ما يلي:

الإنجازات اللغوية صنفان:

أ- الإنجازات البسيطة: وهي التي يواكب محتواها القضوي قوة إنجازية واحدة، يقصد فيها المتكلم معنى واحدا، هو المعنى الحرفي لخطابه؛ أي يكون قصد المتكلم مساويا للمعنى الحرفي للجملة.

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، هامش ص26

(2) الجيلالي دلاش، المرجع نفسه، ص34

(3) *Voir: J. R. Searle, Sens et Expression, trad, Fr, éd, de Minuit, Paris, 1982, pp71-100*

(4) *Voir: J. R, Searle, a taxonomy of illocutionary acts, Minnesota studies in the philosophy of science, vol7.*

ب- الإنجازات المعقدة: وهي تلك الإنجازات التي يقصد فيها المتكلم إنجاز جملة تواكبها قوتان إنجازيتان على الأقل، قوة إنجازية حرفية، وقوة إنجازية مستلزمة مقاميا، وبذلك ميز سورل بين ما أسماه بالفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر، مثال ذلك الجملة (38 ب) التي يقترحها سورل جوابا للجملة (38 أ) [1].

(38) أ. الطالب1: لنذهب إلى السينما هذا المساء

ب. الطالب2: علي أن أهيئ امتحانا

يلاحظ أن الجملة (38 أ) تمثل فعلا لغويا مباشرا تواكبه قوة إنجازية واحدة، تنعكس مباشرة في دلالتها الحرفية وهي دعوة الطالب1 الطالب2 إلى السينما.

أما الجملة (38 ب) فقد أنجز بها الطالب2 فعلين لغويين: أحدهما مباشر، وهو الإخبار بأن عليه أن يهيئ امتحانا والآخر غير مباشر وهو رفض دعوة الطالب1 .

وبعد التمييز بين الفعل المباشر وغير المباشر، يطرح سورل إشكال وصف عملية الانتقال بينهما، مفترضا بأن هذه الأخيرة تتم عبر سلسلة من الاستدلالات، قوامها المعرفة المشتركة (لغوية وغير لغوية) بين المتخاطبين، تمر عبر مراحل يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

أ- (س) اقترحت على (ص) أن يرافقني إلى السينما، فأخبرني ردا على اقتراحي بأن عليه أن يهيئ امتحانا.

ب- أفترض أن (ص) يحترم مبدأ التعاون في الحوار، وبالتالي فلا بد أن يكون رده واردا.

ج- من بين الإجابات الواردة الممكنة لـ(ص) قبول الدعوة أو رفضها أو تقديم اقتراح آخر (الذهاب إلى المسرح مثلا)، أو أية إجابة لاستئناف الحوار... (نظرية الأفعال اللغوية).

د- إن رد (ص) من حيث معناه الحرفي، ليس أيا من هذه الردود؛ أي ليست واردة (استنتاج من المرحلتين أ، ب).

هـ- (ص) إذن يعني أكثر مما يقول، وبافتراض أن إجابته يجب أن تكون واردة، فإن غرضه الإنجازي يختلف حتما عن غرضه الحرفي (استنتاج من المرحلتين ب، د)...

و- أعلم أن تهيئة الامتحان تستغرق وقتا هاما بالنسبة إلى ليلة واحدة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذهاب إلى السينما (خلفية معرفية مشتركة للعالم الخارجي).

---

(1) *J. R. Searle, Sens et Expression, op cit, p74*

(2) *Voir: J. R. Searle, Sens et Expression, op cit, pp74 - 77*

ز- لا يمكن لـ (ص) أن يرافقني إلى السينما، ويهيئ امتحانه في الليلة نفسها (استنتاج من المرحلة و).

ح- من الشروط التمهيدية لقبول اقتراح ما، القدرة على إنجاز فعل الحمل المنصوص عليه داخل المحتوى القضوي (نظرية الأفعال اللغوية).

ط- من هذا أعلم أنه قال شيئا مفاده أنه لا يمكن أن يقبل اقتراحي (استنتاج من المراحل أ، و، ح).

ي- إذن غرض (ص) الإنجازي هو رفض هذا الاقتراح (استنتاج من المرحلتين هـ، ط).

هذه باختصار مساهمة سيرل في الفعل اللغوي غير المباشر، دافع فيها عن أطروحة مقصدية المعنى المباشر إلى جانب المعنى غير المباشر في الإنجازات المعقدة، ومن ثمة فإن الوصف الكافي يدرجهما معا، خلافا للأطروحة التي تذهب إلى أن المقصود هو الفعل اللغوي غير المباشر فقط[1] في السياق نفسه فإن الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر عبر تلك السلسلة من الاستنتاجات، تشكل جانبا من جوانب القدرة اللغوية للمتكلم/ المخاطب، مما ينهض دليلا على أن تلك القدرة تشمل القواعد اللغوية وغير اللغوية، كما اقترح سيرل أن يضاف إلى القوانين التي وضعها غرايس، قانون العبارات المسكوكة أو المتحجرة، كالصيغ والتعابير التي تستعمل في مقام الإقرار بالحقائق، كما مر في الآية الكريمة (37 ب)، أو في مقام التأدب والتودد لإفادة الطلب، لأن متطلبات الحوار وأدبياته تصرفنا عن التلفظ بجمل أمرية يطغى عليها طابع العنف أو الإجبار، مثل:

(39) أ. توقف، ألا ترى؟

ب. آمرك بالتوقف، ألا ترى؟

حيث نستعيض عن مثل هذه التعابير المباشرة بتعابير غير مباشرة من قبيل:

(40) لو تتفضل بالتوقف، وتنتظر قليلا

فيكون توخي التأدب في عملية التخاطب أو المحاورة سببا نبرر به اختيارنا الإبلاغ غير المباشر على الإبلاغ المباشر، الأمر الذي يفسر استغناءنا عن الأفعال اللغوية المباشرة وتهافتنا على الأفعال اللغوية غير المباشرة.

---

(1) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص171

ونختم الحديث عن تصور سيرل بتقديم ملخص عن إسهامه في تصنيف الأفعـال اللغويـة، فهو يحصرّها في خمسة أصناف[1] هي:

أ- **الأفعال التمثيلية (الإثباتية)** / (*Actes Représentatifs/Assertifs*):

هي الأفعال التي تجعل المتكلم مسؤولا بدرجات متفاوتة عن تحقق واقعة مـا، يتعهـد فيهـا بصدق القضية التي يعبر عنها، وتتميز فئة هذه الأفعال بقيمة الصدق والكـذب المعـبر عنهـا بعلامـة التقرير: اـــ ويقترح لها سيرل هذه الصورة الرمزية: اـــ↓ع(م) حيث يشير السهم النـازل إلى اتجـاه المطابقة من الكلمات إلى العـالم، والرمـز ع إلى الاعتقـاد (الحالـة الـسيكولوجية)، والرمـز(م) علـى المحتوى القضوي، وتنطبق هذه الأفعال على معظم الأفعال التعبيرية التي يصدر فيها المتكلم حكما.

ب- **الأفعال التوجيهية/ الأمرية** (*Actes Directifs*):

تقوم وجهة الإنجاز في الأوامر على محاولة المتكلم التأثير علـى المخاطـب لفعـل شـيء مـا (باللين أو العنف) ورمزها هو !↑ر[(س) ينجز (ف)]، حيث! **العلامة المميزة للتوجيهات**، ↑ السهم الصاعد يرمز إلى اتجاه المطابقة؛ أي مطابقة العـالم للكلمـات، ر الرغبـة، وهـي الحالـة الـسيكولوجية (رغبة أو أمنية)، س المستمع أو المخاطب، ف الفعل اللغوي الذي ينجزه المخاطب مستقبلا.

وأمثلة أفعال هذه الفئة هي: طلب، أمر، ترجى، استدعى، سمح، نصح...

ج- **الأفعال الالتزامية** (*Actes Commissifs*):

تهدف الأفعال الالتزامية إلى جعل المتكلم يلتزم بإنجاز فعل في المستقبل، ورمزها هـو ل↑م [(ك) ينجز (ا)] حيث ل العلامة المميزة للالتزامات، ↑ السهم الصاعد يرمز إلى اتجاه مطابقـة العـالم للكلمات م المقصد، ويشير إلى وجود شرط الإخلاص، ك المتكلم، ا الفعـل اللغـوي الـذي ينجـزه المتكلم مستقبلا.

ويسجل سيرل بأن الأفعال التوجيهية والالتزامية تنطلق من توجه واحد بالنسبة إلى مطابقة العالم الكلمات (↑) ويختلفان من حيث المنفذ الـذي ينجـز الفعـل، فهـو المخاطـب في الفئـة الأولى، والمتكلم في الفئة الثانية.

د- **الأفعال التعبيرية** (*Actes Expressifs*):

تهدف هذه الفئة مـن الأفعـال إلى التعـبير عـن حالـة سـيكولوجية خاصـة طبقـا لـشروط الإخلاص، ومنها الأفعال **شكر، هنأ، اعتذر، عزى، رحب، تأسف**... ولا يوجد لهذه الأفعال اتجاه

---

(1) ينظر: جيفري سامبسون، المرجع نفسه، ص ص26- 28

مطابقة، فلا يحاول المتكلم أن يؤثر في العالم ليماثل أو يطابق الكلمات، ولا في الكلمات لتطابق العالم، لأن صدق القضية فيها مفترض، ومن ثمة فقد أخذت الترميز التالي: ع ∅ [ك(س/ ص + **خاصية**)]، حيث "ع" تشير إلى الهدف أو الغرض من التعبير "∅" رمز فارغ لاتجاه المطابقة، "ك" الحالة النفسية أو السيكولوجية المرافقة لإنجاز أفعال هذه الفئة، فهي المدى المتغير لهذه الأفعال، يعزى فيها المحتوى القضوي خاصية وليس فعلا بالضرورة إما إلى "س" أو إلى "ص" الذين يمثلان المتكلم والمخاطب على التوالي.

هـ- **الأفعال التصريحية** (*Actes Déclaratifs*):

تتميز هذه الفئة من الأفعال بأنها لا تقيم تمييزا بين محتواها القضوي والإنجازي، إذ يقترب أو يتطابق مضمونها مع الواقع، خاصة إذا ارتبطت بشروط إنجاحها، أو بحضور المؤسسات المؤطرة للفعل الإنجازي: كالكنيسة، المسجد، الملكية الخاصة، الألعاب وقواعدها... ومن أمثلتها: **أعلن رسميا عن... أراهن.. أورث.. أسمي هذا المسجد ... أنت مفصول...**

ورمز أفعال هذه الفئة هو: ص↕∅ (ق) حيث "ص" يشير إلى إنجاز أفعال هذه الفئة، السهم "↕" يشير إلى أن المطابقة مزدوجة بين الكلمات والواقع، "∅" تشير علامة الشغور إلى غياب شرط الإخلاص، "ق" يشير إلى المضمون القضوي.

4.1. الفعل اللغوي في نظرية النحو الوظيفي:

يتضح من خلال العرض الموجز لنظرية الأفعال اللغوية الذي حاولنا تقديمه، أن فلاسفة اللغة كانوا سباقين إلى دراسة بعض الجوانب الدلالية والتداولية، فقد قدموا كما سبق عرضه جملة من التحليلات، تناولت جانب الإحالة والقوة الإنجازية الحرفية والاستلزام الحواري... وغيرها من المفاهيم التي سدت ثغرات في النظرية اللسانية بصفة عامة، والنظريات النحوية المختلفة بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق، انتقلت بعض المفاهيم الدلالية والتداولية، بصفة أخص، إلى نظرية النحو الوظيفي، سواء في مرحلة الجملة أو النص؛ فقد أدمج في الجملة مفهوم التمثيل للواقع ضمن ما يعرف بالبنية الحملية للجملة، التي يمثل فيها للوقائع الخارجية في شكل أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، تسهم في تحققها ذوات مختلفة (أشخاص، حيوانات، أشياء وقوى مختلفة...)، تقوم كل ذات فيها بدور أو وظيفة معينة (دور المنفذ أو المتقبل أو المستقبل...) كما أدمج مفهوم

الإنجاز كمؤشر للأفعال اللغوية المختلفة التي تقوم بها تلك الذوات، لا لتتبادل المعلومات ووصف الواقع فحسب، بل لسعيها لتغيير ذلك الواقع نحو الأحسن بإقامة علاقات مختلفة في ما بينها، تتبادل من خلالها الخبرات والتوجيهات، والتأثير والتأثر والتفاعل في ما بينها، وفي محيطها الاجتماعي والثقافي والحضاري... وبالتالي فهي تحاول تغيير الواقع أكثر مما تصفه.

غير أن مفاهيم وأفكار نظرية الأفعال اللغوية، لا ترقى إلى أن تكون نظرية لغوية متكاملة، لأن أصحابها فلاسفة، انصب اهتمامهم على بعض الجوانب الدلالية والتداولية التي لها صلة بالمجال الفلسفي، وأغفلوا جوانب أساسية، من صميم الدرس اللساني؛ كالجانب الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبي، أضف إلى ذلك أنهم لم يحيطوا في تحليلاتهم بالعلاقات أو الوظائف الدلالية أو التداولية التي تقوم بين مكونات الجملة، فضلا عن ربطها أو ربط الفعل اللغوي بصورة عامة بالبنية اللغوية[1].

وبما أن نظرية النحو الوظيفي نظرية لغوية، فقد حرصت كل الحرص على أن تكون نظرية متكاملة، فأدمجت في بنيتها النحوية العامة مفاهيم جماعة إكسفورد حول الفعل اللغوي، فأخذت ما يناسبها من أفكار **أوستين** و**غرايس** وخاصة أفكار **سيرل**، الخاصة بالتمثيل للقوة الإنجازية المباشرة وغير المباشرة، وتطوير مفاهيمه حول الإحالة، وبصفة أخص أفكاره حول التفريق بين المجال الحملي والقضوي والإنجازي التي كانت بصماتها واضحة في مرحلة المعيار بصفة خاصة، ظهر واضحا في البنية الطبقية للجملة التي أصبحت مقننة كالآتي[2]:

---

(1) نعيمة الزهري، المرجع نفسه، ص172

(2) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط 2001، ص96.

[5Π] [4Π] [3Π] [2Π] [1Π [نواة] (1Σ)] (2Σ)] (3Σ)] (4Σ)] (5Σ)

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

طبقة وجهية

طبقة إنجازية

يتضح من خلال الترسيمة (41) أن الخطاب بوجه عام أيا كان حجمه (جملة أو نصا)، يتضمن مستويين أساسيين: مستوى تمثيليا يضطلع برصد الصور الذهنية للوقائع والذوات التي يقصد المتكلم تمريرها إلى المخزون الذهني للمبلَّغ أو المخاطب، ومستوى تبليغيا (علاقيا) يضطلع بربط المبلِّغ (المتكلم) بالمبلَّغ (المخاطب) عن طريق القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة) من جهة، وربط المبلِّغ (المتكلم) بفحوى خطابه عن طريق المقولات الوَجهية من جهة أخرى، ويمكن أن نمثل لبنية الخطاب بالنظر إلى المستويين التمثيلي والتبليغي (العلاقي) على النحو التالي[1]:

(42) [قوة إنجازية [وجه [واقعة ـ ذوات مشاركة]

مستوى تبليغي (علاقي) مستوى تمثيلي

خطاب

(1) المرجع نفسه، ص92

مفاد هذه الترسيمة (42) أن البنية التحتية للجملة أو النص أو الخطاب، في مستوى معين من التجريد إلى مكونين أساسيين: النواة والهامش كما يتضح من التمثيل الموالي[1]:

(43) [هامش [نواة] هامش]

تتميز النواة عن الهامش،كما يدل على ذلك تسميتهما، في كون النواة، تتضمن عادة – حين يتعلق الأمر بالجملة– العناصر الأساسية: المحمول وموضوعاته (الحمل النووي: المحمول وموضوعاته الأساسية)، في حين يتضمن الهامش العناصر الإضافية (اللواحق التي تضاف إلى يمين أو يسار النواة) [2]، وهي تلك التي تزوِّد النواة بجملة من التحديدات (زمنية، مكانية، جِهيّة، وَجهية، إنجازية...)، وتنقسم عناصر الهامش إلى قسمين: عناصر نحوية وعناصر معجمية، يقوم كلاهما بالتأشير إلى سمات دلالية وتداولية من قبيل السمات الجهيَّة والوَجهية والزمانية والإنجازية وغيرها مع فارق أن فئة العناصر الأولى (النحوية)، تتحقق عبر وسائل صرفية (صُرفات) كاللواصق والأدوات، في حين أن عناصر الفئة الأخرى، يتم تحققها عن طريق وحدات معجمية، وخاصة عن طريق الحدود اللواحق، ولعل الجملة الموالية توضح ذلك:

(44)- لقد استقبل الحاكم نواب الأمة في قصر الحكومة استقبالا رائعا

حيث تتضمن الجملة (41) إضافة إلى النواة المتمثلة في المحمول الفعلي (استقبل) وموضوعيه الأساسيين الفاعل والمفعول (الحاكم، نواب الأمة)، هامشين: يشمل الأول المتواجد على اليمين؛ أي الهامش النحوي صرفات: زمنية (تدل على المضي)، وجِهية (تدل على جِهة التمام) وإنجازية (تدل على الخبر)، وهي كلها محققة في صورة المحمول الفعلي ذاته، وصُرفة وَجهية (وجه التأكيد المحقق بالأداتين لَنْ وقَدْ وحدين لاحقين دالين على المكان (قصر الحكومة) والحدث (استقبالا رائعا).

وتشكِّل النواة مع عناصر الهامش طبقاتٍ يعلو بعضها بعضا، ويعني ذلك أن البنية التحتية للخطاب بنية سلميّة، يعلو بعضها بعضا، كما تبينه الترسيمة، وهي طبقات خمس: ثلاث طبقات في المستوى التمثيلي هي: طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير، وطبقتين في المستوى التبليغي (العلاقي)، هما: طبقة الوَجه وطبقة الإنجاز،كما تعكسه الترسيمة السابقة.

---

(1) المرجع نفسه، ص93

(2) ينظر التفاصيل في: يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، مكتبة جامعة قسنطينة، 2006، ص ص92- 94

وفيما يلي تعريف موجز بالطبقات الخمس كما وردت في (المتوكل *2001*)[1]:

أ- تحدِد طبقة الوصف نمط المحال عليه، سواء كان واقعة أم كان ذاتا، فيحدد بالنسبة إلى الوقائع مثلا ما إذا كان الأمر يتعلق بعمل أو حدث أو وضع أو حالة.

ب- وتحدِّد طبقة التسوير(من السور) حجم أو عدد أو كم الوقائع أو الذوات المحال عليها، ومن أمثلة عناصر هذه الطبقة الأعداد والأسوار (كل، بعض...) بالنسبة إلى الذوات، وبعض السمات الجِهية (متكرر، معتاد...) بالنسبة إلى الوقائع.

ج- أما طبقة التأطير، فإنها تحدد كما يدل عليه اسمها، الإطار الزمني والمكاني والمعرفي الذي تتحقق فيه الواقعة أو الذات المحال عليها، بوجه عام.

وتتمثل كل طبقة من هذه الطبقات - إضافة إلى النواة - في "مخصِّص" يكون على التوالي مخصِّصا (وصفيا، سوريا، تأطيريا)، وحدٌ لاحق، وبناء عليه تكون البنية العامة لطبقات المستوى التمثيلي هي البنية[2]:

(45)

[(3Σ) [(2Σ) [(1Σ) [نواة] 1Π] 2Π] 3Π]

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

أما طبقتا المستوى التبليغي (العلاقي) فهما طبقتا: الوَجه والإنجاز:

أ- تحدِّد الطبقة الوَجهية تقويم المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه إما ذاتيا أو مرجعيا. وتحدِّد الطبقة الإنجازية القوة الإنجازية (الحرفية أو المستلزمة أو هما معا) المواكبة

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص 94- 95

(2) المرجع نفسه، ص 95

لفحوى الخطاب، وتؤشر إلى الفعل اللغوي (إخبار، سؤال، أمر، وعد، وعيد ...) الذي يتحقق أثناء إنتاج الخطاب.

وعلى غرار طبقات المستوى التمثيلي، تتكون الطبقتان العلاقيتان الوَجهية والإنجازية من عنصرين: مخصِّص وحد لاحق، علاوة عن النواة التي تتوسطهما.

كما أخذت مفاهيم أخرى من نظريات لغوية، وغير لغوية (نفسية، اجتماعية...)، وصاغت بذلك نماذجها المختلفة حول الجملة أو النص.

خاتمة:

لعل الخلاصة التي نصل إليها في ختام هذا البحث، هي أن مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، يقوم على جانبين متلازمين ومتلاحمين: جانب المقام أو التداول المتمثل في بنية الفعل اللغوي الدلالية التداولية، وهو الجانب الذي استلهمت فيه مفاهيم نظرية الأفعال اللغوية التي سبق تفصيلها، وجانب المقال أو الجانب البنيوي المتمثل في البنية الصوتية الصرفية التركيبية، وهو الجانب الذي أجملته نظرية الأفعال اللغوية، وفصلته نظرية النحو الوظيفي، من خلال قواعد التعبير التي تشمل البنية الإعرابية والبنية الموقعية والتمثيل الصوتي الفونولوجي[1]، كما يوضحه الرسم الموالي:

(1) أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1993.

(46

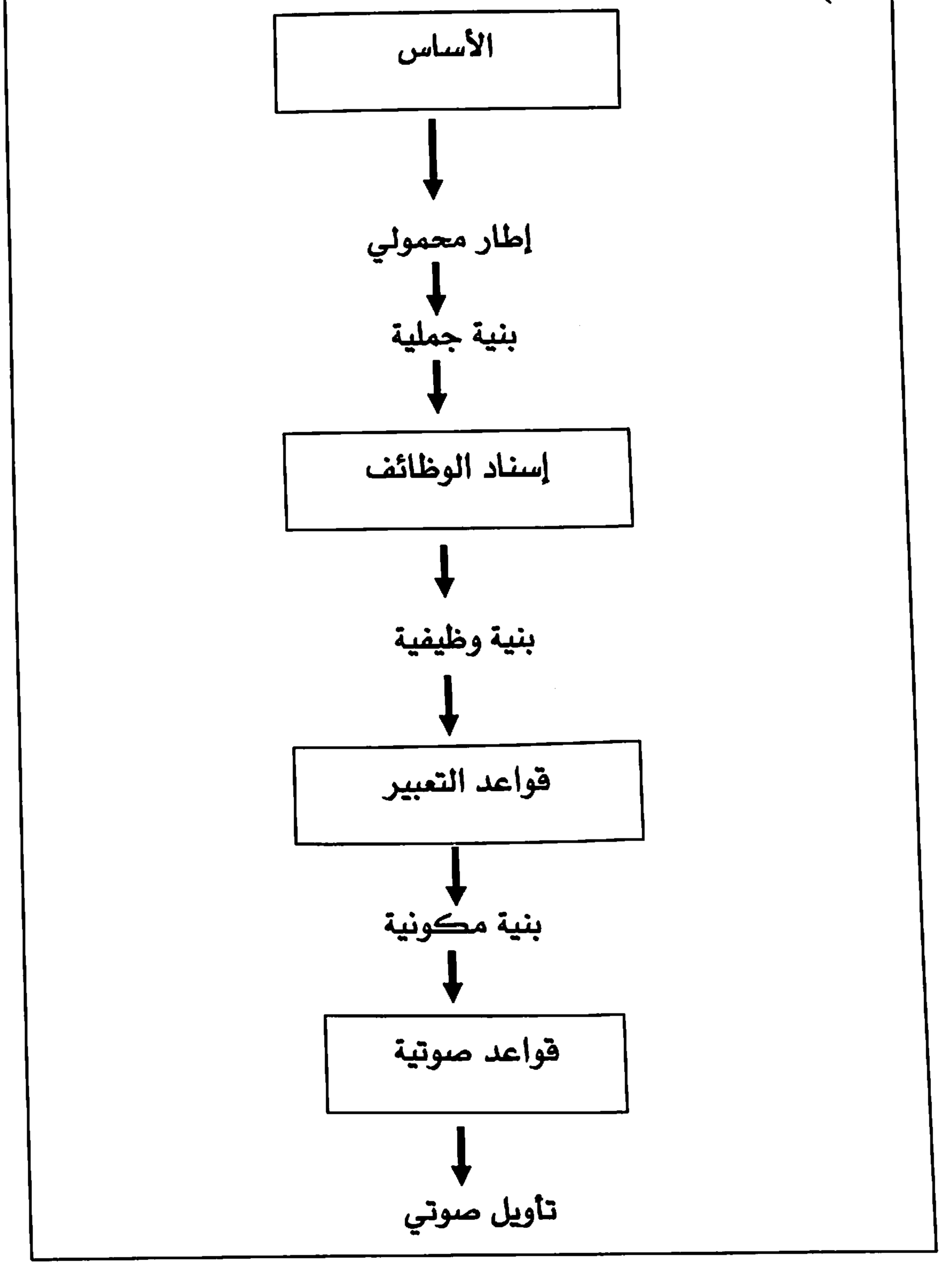
الأساس
إطار محمولي
بنية جملية
إسناد الوظائف
بنية وظيفية
قواعد التعبير
بنية مكونية
قواعد صوتية
تأويل صوتي

يتضح من هذه الترسيمة (46)، أن هناك ثلاثة أنساق من القواعد، هي: قواعد الأساس وقواعد الوظائف وقواعد التعبير. فالأساس هو عبارة عن خزان للمفردات، يمد باقي قواعد النحو بمصدر الاشتقاق، وهو مدخل معجمي (أصل أو مشتق) ممثل له في شكل إطار محمولي، يرصد توزيع محلات محمول المفردة الأساس، وخصائصها الدلالية.

وينقل هذا الإطار المحمولي إلى بنية حملية تامة التحديد، بإجراءات التوسيع - إذا تطلب الأمر ذلك - بإضافة الحدود اللواحق، ومخصصات السمات الجهية والزمنية للمحمول.

هذه البنية، تتخذ دخلا لقواعد إسناد الوظائف، فتحدد الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول)، ثم الوظائف التداولية (المحور والبؤرة...) فتنتج بالتالي البنية الوظيفية، وفيها تتوافر المعلومات الدلالية والتركيبية والتداولية التي تستلزمها قواعد النسق الثالث؛ أي قواعد التعبير التي تتحقق من خلالها البنية المكونية، حيث تتحقق فيها عناصر البنية التي تشتمل على القواعد الصرفية، وقواعد إسناد الحالات الإعرابية وقواعد إدماج المعلقات من جهة، وقواعد تحديد رتبة مكونات الجملة؛ أي قواعد الموقعة من جهة أخرى، فيكون ناتج ذلك بنية تتوفر فيها المعلومات اللازمة التي تتخذ دخلا، للقواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التأويل الصوتي المناسب[1].

---

(1) ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط 1993، ص ص 10- 23.

التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات
وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول

ادريس سرحان

1. ما معنى التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات؟

1.1. ما طبيعة معنى الملفوظ، وأين يكمن؟

1.1.1. ما طبيعة معنى الملفوظ؟

لعل من نافلة القول أن نعيد ما سبقنا إلى التأكيد عليه العديد من الدلاليين والتداوليين، وهو أن الوظيفة الأولى للألسنة الطبيعية هي التواصل، والتواصل الذي نعنيه هنا هو التواصل القصدي، أو بعبارة أدق "التواصل التقاصدي"؛ أي الذي يتحقق فيه القصد من الجهتين «جهة المتكلم وجهة المخاطب. فعاقد الكلام لا يسمى متكلما إلا إذا كان قاصدا التوجه بكلامه إلى مخاطب، ومتلقي الكلام لا يسمى مخاطبا إلا إذا كان قاصدا التوجه بسمعه إلى المتكلم، إذ السامع الذي يقع الكلام في سمعه صدفة لا يسمى مخاطبا.

هكذا تكون السمة الأولى من السمات المحددة لطبيعة معنى الملفوظات هي سمة "التواصلية"، إلا أن هذه التواصلية إذا كانت تعني من جانب المتكلم أن يكون للكلام معنى، فهي تعني من جانب المخاطب أن يكون لهذا الكلام قيمة أو قيم متعددة»[1].

وكما هو معلوم أيضا فإن معنى الملفوظ لا يؤخذ مباشرة من المعاني المعجمية للمفردات التي تدخل في بنائه مضافا إليها المعنى التركيبي النحوي، بل إن معنى الملفوظ ذو طبيعة افتراضية *Hypothétique* تكهنية، تفسيرية *explicative* بنائية *constructive*، لأن كل ما تستطيع معاني المفردات والنمط التركيبي النحوي أن تضعه بين يدي المتلقي وكذا الباحث هو دلالة الجملة بالمواصفات التي سبق ذكرها. وهذه الدلالة هي بمثابة مجموعة من التعليمات التي تساعد الباحث أو المخاطب على التكهن بمعنى ما لحالة تلفظية من الحالات التي توظف تلك الجملة، يقول ديكرو (*Ducrot*) في هذا السياق: «إن إعطاء معنى لملفوظ ما، يعني القيام بمحاولة تفسيرية، وهذه تعني البحث عن أسباب إنتاج ذلك الملفوظ... وكما نرى فإن تأويل الملفوظ له طابع افتراضي بالضرورة،

---

(1) *Lyons, p34*

إنه يعبر عن سلسلة من الاختيارات التي يقوم بها المؤول»[1]. وعن الطبيعة البنائية لهذا المعنى يقول أيضا: «يجب النظر إلى معنى الملفوظ على أنه عملية بناء يقوم بها الدلالي بهدف فهم الآثار الواقعية للملفوظ داخل مقامه»[2].

وإذا كان معنى الملفوظ ذا طبيعة افتراضية فذلك لأن هذا المعنى - على عكس دلالة الجملة التي هي ذات طبيعة تجريدية ثابتة- يتغير بتغير مقامات التخاطب، ومن تم فإن ما يميز كل ملفوظ هو قبوله لقراءات متعددة.

كما أن ارتباط هذا المعنى بمقامات التخاطب يقودنا إلى استنتاج سمة أخرى من سمات هذا المعنى هي سمة "الملاحظية" ومفادها أن معنى الملفوظ ينتمي إلى عالم الوقائع (*les faits*) القابلة للملاحظة، غير أن سمة الملاحظية هاته لا تستلزم أن المعنى يشكل معطى جاهزا. يقول ديكرو (*Ducrot*) مرة أخرى: «ينتمي المعنى -بالنسبة إلى اللساني- إلى ما يدخل ضمن مجال الملاحظة؛ أي مجال الوقائع... وهذا لا يستلزم أن ننظر إلى الواقعة الدلالية على أنها معطى يكشفه الحدس أو الشعور المباشران. إن المعنى هنا شأنه شأن كل واقعة علمية، معنى مبني بواسطة الفرضيات»[3].

إن بين دلالة الجملة ومعنى الملفوظ يوجد اختلاف على مستوى الوضعية المنهجية لكل منهما، وكذا على مستوى طبيعة كل منهما.

أما على المستوى الأول "فإن المعنى ينتمي في نظر اللساني إلى المجال الملاحظي؛ أي مجال الوقائع"، أما على مستوى طبيعة كل منهما فإن ديكرو (*Ducrot*) يرفض النظر إلى معنى الملفوظ وكأنه محصلة عملية إضافة حسابية بين دلالة الجملة وما يحمله المقام من تلوينات دلالية حافة[4].

2.1.1. أين يكمن معنى الملفوظ؟

كمحاولات للإجابة عن هذا السؤال يمكن أن نستقرئ ثلاثة مواقف أو اتجاهات تفسيرية.

1- ليس للملفوظ في ذاته أي معنى، وإنما يكتسب أحد المعاني بالقياس إلى مخاطب مؤهل:

ينطلق هذا المنحى التفسيري من مبدإ ألا وجود للمعنى إلا بالقياس إلى مخاطب مزود -من أجل استخراجه من الملفوظ- بمجموعة من الكفايات. وبعبارة أخرى فإن المعنى ليس معطى وإنما

---

(1) *Ducrot, Les mots du discours, p22.*
(2) *Ducrot, Le dire et le dit, p59*
(3) *Ibid, p180.*
(4) *Ducrot, La notion du sujet parlant, p69-70.*

هو دالة (*fonction*) لها دليلان: الدال اللساني من جهة أولى، وكفايات المخاطب من جهة ثانية، إن النتيجة المنهجية لهذا الرأي هي أن قواعد التأويل الدلالي، بدل أن تكون محايدة، يتعين فيها أن تأخذ الصيغة التالية: "إذا توفر المخاطب على معرفة لسانية أو موسوعية من نوع معين، ووجد نفسه داخل مقام معين...إلخ إذن فسيؤول الملفوظ على النحو التالي...، وإذا كان الأمر عكس ذلك...". وهكذا فإن العبارة "معنى الملفوظ" لا يكون لها أي معنى إلا إذا أخذت على أنها معادلة للعبارة "معنى الملفوظ (*X*) بالنسبة إلى الشخص (ش)".

ولكن كيف يمكن تحديد الشخص (ش)؟.

2- معنى الملفوظ هو ما يعتقد المخاطبون أنه يعنيه:

وهدا المنحى في تحديد مكمن المعنى يجعلنا ننظر مباشرة إلى المعنى من جهة نظر تفكيكية (*décodage*)، بمعنى أن الملفوظ لا يفضي إلى معنى إلا ابتداء من اللحظة التي يتم فيها تلقيه وإدراكه وتفكيكه. ويكون له من المعاني على قدر ما يتلقاه من المخاطبين (المفككين)، وكذا تبعا لتباين كفاياتهم ودرجات انفتاح النص الذي ينتمي إليه الملفوظ.

إن النظر إلى المتكلم -باعتباره صاحب الملفوظ- على أنه المرجع الأعلى في تحديد معناه يصطدم باعتراف العديد من المتكلمين بعجزهم عن احتكار عملية التأويل وتحديد المعنى حتى لما يصدر عنهم من أقوال.

إننا نرى أن الموقف المعتدل والحكيم هنا هو ذاك الذي يتوسط بين الرأيين المتطرفين التاليين:

أ- لا يوجد بالنسبة إلى ملفوظ معين سوى قراءة واحدة صحيحة.

ب- كل القراءات التي يمكن أن تتعلق بالملفوظ هي قراءات صحيحة.

ويتمثل الوسط في ما يلي:

أ- توجد عدة قراءات معقولة ومقبولة لنفس الملفوظ.

ب- بعضها أحسن من البعض الآخر.

ج- هناك قراءات فاسدة تماما، وهي التي تقع في خطإ التناقض، أو أخطاء الحساب التأويلي .

3- معنى الملفوظ هو ما يعتقد أنه يمثل قصد المتكلم:

يحتل القصد الدال للمتكلم مكانة مركزية داخل النموذج التأويلي كما نتصوره، وذلك لأن هذا القصد ذاته هو ما يحاول المخاطب إعادة بنائه، هذا المخاطب الذي لا يكتفي بأن يحل محل المتكلم فقط عندما يتصدى لتأويل ملفوظ ما، ولكنه يجتهد في حدود الإمكان لكي يتحد معه.

إن تأويل المخاطب للملفوظ -حسب هذا المنحى الثالث- يعني أنه يحاول -عن طريق التخمين- إعادة بناء مشروع معنى الملفوظ كما تصوره المتكلم أول مرة. بعبارة أخرى فإن الملفوظ يعني ما يظن المخاطب به أنه يمثل قصد المتكلم.

هكذا يؤدي بنا هذا المنحى الثالث، في تعيين مكمن المعنى، إلى الوقوع في المشكل الصعب، أي مشكل القصد الدال للمتكلم.

إن مسألة القصدية (*l'intentionnalité*)، حتى وإن أقصيت من أحضان الدلالية بالمعنى الضيق للكلمة، فقد لاقت ترحيبا كبيرا بين التداوليين وهكذا ذهب أنسكومبر (*Anscombre*) إلى أن معنى الملفوظ يمكن إرجاعه إلى مقاصد المتكلم التي كانت باعثة على التلفظ به، كما ذهب ديكرو *Ducrot* أيضا إلى أن «فهم الملفوظ يستلزم اكتشاف النتيجة التي قصد إليها المتكلم»[1].

- وكتقييم لهذا المنحنى الذي يطابق بين المعنى وقصد المتكلم نقول: إنه حتى لو أمكن افتراض وجود علاقة مستديمة بين المعنى والقصد المنتج، فإن هذا لا يعتبر سببا كافيا لمماثلة المعنى بالقصد: إن المعنى كيان سيموطيقي يوجد داخل الملفوظ ومنه نستخرجه بمعونة مختلفة الكفايات والقرائن، أما القصد فهو ينتمي إلى علم النفس ويحيل على رغبة المتكلم في نقل محتوى دلالي- تداولي.

ومع ذلك نقول: إن الرأي العام ينظر إلى معنى الملفوظ على أنه -هو وقبل كل شيء- ما يمثل قصد المتكلم - لذا فإن المعنى الذي يجتهد المخاطب لاستخراجه من الملفوظ هو- مبدئيا- ذلك الذي يفترض أن المتكلم كان قاصدا إليه.

وتتراوح مهمة المخاطب في بناء قصد المتكلم بين السهولة والصعوبة تبعا لدرجة تجانس كفايتيهما وكذا تبعا لدرجة وضوح التصور الذي في حوزة المخاطب عن كفايات المتكلم. والمهم هنا

---

(1) *Ducrot, Les mots du discours, p12.*

هو أن يتمكن المخاطب من تغذية توهمه بأن تأويله لما يقوله يتوافق بشكل عام مع المشروع الدلالي-التداولي الذي بناه هذا الأخير.

وعندما نقول بأن المخاطب يحاول -سالكا في ذلك طريق التخمين- إعادة بناء قصد المتكلم، فنحن لا نزعم في ذات الوقت بأن هذا الأخير يمتلك فكرة واضحة ودقيقة عن ذلك القصد، لأن منتج الخطاب، كما نعلم، ليس كيانا منسجما ومرجعا أعلى في تأويل الخطاب، بل هو شخص متباين الأحوال ومشروط، ويتقاسم مع الأشخاص الآخرين السيطرة على ديناميكية النص- الملفوظ، ولذا فإن المتكلم -باعتباره أول المتلقين لكلامه- يجتهد هو أيضا لتأويل ذلك الكلام.

إن كل ما نذهب إليه هنا هو أن المخاطب لا يقبل - بصفة عامة- أن يقرأ في نص ما إلا ما يعتقد أن صاحب ذلك النص يقبله هو أيضا كقراءة لكلامه.

هناك بطبيعة الحال استثناءات تخصص من عموم هذا المبدأ، حين تجيء العديد من الدلالات أو القيم لتنضاف، أثناء عملية التأويل، إلى تلك الدلالات التي نعتقد أنها مقبولة من لدن المتكلم ولا نستطيع طردها. ومع ذلك نظل نعطيها وضعية القيم الدلالية الحافة ولا نقبل كوحدات دلالية أساسية إلى تلك التي نستطيع افتراض أنها كانت مقصودة من جانب المتكلم.

وجوابا عن السؤال أين يكمن معنى الملفوظ؟ الذي طرحناه في مستهل هذه الفقرة نقول:

- إن معنى الملفوظ ليس شيئا يوجد متقوقعا داخل الملفوظ، ولا حتى هو ذلك المعنى الذي يزعم المتكلم أنه وضعه بداخله، بل هو المعنى الذي يعتقد المخاطب أن المتكلم أراد إبلاغه عبر الملفوظ وبواسطته أيضا.
- إن معنى الملفوظ ليس هو القصد الدال للمتكلم بالذات، بل هو المعنى الذي يستخرجه المخاطب من الملفوظ منطلقا في ذلك من بنيته الدالة ومعتمدا على مجموع الكفايات التي يمتلكها هو، ومقدرا الكفايات التي يمتلكها المتكلم، وحادسا قصده الدلالي.

وكما نلاحظ فإن عملية التنقيب عن المعنى يمكن أن ترد إلى مجموعة من الاعتقادات والتخمينات التي قد تؤدي بالمنقب إلى الوقوع في الخطأ فتحديد المعنى «بصورة قطعية لا تقبل الخلاف أمر بالغ الصعوبة»[1].

---

(1) طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص127.

وعلى سبيل المثال ليس من السهل دائما الحسم في ما إذا كانت قيمة دلالية، تمت ملاحظتها في الملفوظ، مقصود من لدن المتكلم أم لا، وما إذا كان خروج هذا الأخير أحيانا عن الاستعمالات النحوية الشائعة قد حصل منه بغاية الإبداع أم أنه خطأ غير مقصود.

إذا كان المخاطب -عند تلقيه لملفوظ ما- يبني بعض الفرضيات بطريقة استرجاعية تتعلق بعمل المتكلم أثناء بناء كلامه، فإن المتكلم يكون هو الآخر قد وضع بشكل مسبق بعض الفرضيات التي تتعلق بالعمل التأويلي الذي سيقوم به المخاطب لاحقا. من هنا يصبح التكلم هو حدس أو (توقع) الحساب التأويلي الذي سيقوم به المخاطب.

هكذا تتضح لنا الطبيعة الجدلية للعلاقات القائمة بين عمليتي بناء الملفوظ وتأويله، وكيف أن المعنى موضوع يتفاوض بشأنه كل أطراف الحوار، وكيف أنه يبنى بناء مشتركا عبر مراحل عملية التخاطب، إلى أن يصير أحيانا معنى واحدا تنعدم حوله الاختلافات لبعض حين. وقد قيدنا زوال الاختلافات حول المعنى بعبارة "لبعض حين" لأن تلك الاختلافات لا تزول إلا مؤقتا، فبمجرد أن نضع في اعتبارنا تعدد كفايات أطراف الحوار، ومباينة كفايات كل طرف لكفايات الطرف الآخر بشكل من الأشكال، فسندرك أن الاختلافات في الحسابات التأويلية بين المخاطبين أنفسهم يمكن أن تصل إلى درجة محسوسة، كما يمكنها أن تصل إلى نفس الدرجة بين المخاطبين من جهة وما يقصده المتكلم من جهة أخرى.

أما تعدد الكفايات لدى أطراف الحوار، وتباينهم فيها، وتأثير كل ذلك على عملية التأويل سلبا وإيجابا فهو ما سنتطرق إليه عند حديثنا عن أنواع الكفايات المطلوبة في المؤول.

3.1.1. ما معنى التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات؟

1.3.1.1. التفسير والتأويل: *Décodage et interprétation*

ميز ابن الجوزي، من المفكرين القدماء، بين التفسير والتأويل بقوله: «التفسير إخراج الشيء من معلوم الخفاء إلى مقام التجلي، والتأويل نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»[1].

فما يميز التأويل إذن، هو أن الأول مجرد إظهار لمعنى خفي وفق قواعد وضوابط صرفية ونحوية ومعجمية موجودة بالكامل خارج ذات المفسر مع إبقاء الكلام على أصله، بينما تلعب ذات

---

(1) عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص38.

المؤول وآراؤه الشخصية وكفاياته الخارج- لسانية دورا هاما في عملية التأويل حتى ولو استندت في بداية التأويل وأثناءه إلى بعض القرائن والأدلة المرجحة. وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الذات في عملية التأويل هو ما جعل التأويل في نظر ابن الجوزي نقلا للكلام عن موضعه. ولما كانت ذات المفسر في التفسير خفية بينما هي في التأويل ظاهرة، فقد عرف أبو منصوب الماتردي التفسير بأنه القطع بالمراد، بينما عرف التأويل بأنه مجرد ترجيح، يقول: «التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا... والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع»[1].

ولما كان التأويل ترجيحا لا بتية فيه افتقر صاحبه إلى الدليل المرجح، بخلاف المفسر، يقول الغزالي: «التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر»[2].

والتأويل بعد هذا مراتب متعددة فمنه التأويل الصحيح ومنه الفاسد ومنه هو لعب تبعا لصحة الدليل أو ظنيته أو عدم وجوده البتة. قال تاج الدين السبكي: «التأويل هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل لدليل فصحيح، أو لما ظن دليلا ففاسد، أو لا لشيء فلعب لا تأويل»[3].

والدليل نفسه مراتب متفاوتة لا مرتبة واحدة «فالأدلة كلها ليست على وزن واحد، إذ يتراوح الدليل بين القوة والضعف، مما يترتب عليه الحكم بقرب التأويل وصحته أو الحكم ببعده أو عدم قبوله»[4].

وللتأويل أيضا علاقة قوية بحسن الفهم لدى المؤول ويقظة قريحته من جهة، وبمقاصده وطواياه من جهة ثانية «فإذا حدث موقف أمام النص، يتصف بفساد القصد وسوء الفهم أشد التأويلات انحرافا، وإن كان هذا الموقف لقصد فاسد وفهم صحيح للنص، أو قصد صحيح وفهم فاسد، فهذا النوع أقل انحرافا، أما إذا صح القصد والفهم، فإن هذا هو التأويل الصحيح المقبول»[5].

---

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، "فالتأويل في عمومه غلبة ظن يقويها الدليل ويساندها في الدلالة على المعنى الغالب" ص39.

(2) المرجع نفسه، ص17، ويقول ابن الأثير: "الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل"، ص130.

(3) المرجع نفسه، ص 19.

(4) المرجع نفسه، ص 131.

(5) المرجع نفسه، ص 190.

وإذا كان للتأويل علاقة بقصد المؤول ذاته فإن له علاقة أيضا بقصد المتكلم أو (صاحب النص) وذلك لأن الغاية التي يرمي إليها التأويل-بخلاف التفسير- هي إدراك القصد الحقيق من الخطاب، يقول موشلر (*Moeschler*): «عندما نتحدث عن التأويل فإننا نشير إلى العملية التي تعين قيمة معينة لملفوظ معين، وتلك هي القيمة المقصودة»[1].

ولما كانت غاية التأويل هي إدراك القصد الحقيقي من الخطاب وليس الاكتفاء فقط بحل شفرته أو سننه، فإن «التأويل يختلف عن التفسير في إصابته أعماق النص والكشف عن طاقاته»[2].

وبصفة عامة فإن ما يميز التفسير عن التأويل يمكن إرجاعه -في اعتقادنا- إلى عدة أمور منها:

1- تباين طبيعة النصوص أو (الأقوال) التي يمكن أن تكون موضوعا للتفسير، أو التأويل.

2- تباين درجة عمق كل من العمليتين حتى عندما يجعلان موضوعهما نصا واحدا مشتركا أحيانا.

3- تفاوت درجات اليقين في نتائج بحث كل من المفسر والمؤول كل على حدة.

2.3.1.1. طبيعة الآلية التأويلية ومكوناتها:

إن المظهر الخلافي الثالث بين التفسير والتأويل الذي أشرنا إليه قبل قليل والمتعلق بتفاوت درجات اليقين ففي نتائج عمل كل من المفسر والمؤول كل على حدة، يعني بأن لكل واحد عملية من العمليتين طبيعتها المتميزة وآليتها الخاصة.

أما من حيث الطبيعة فإن أنسب وصف يمكن أن نصف به التفسير هو أنه عملية نقلية، كما أن أنسب وصف يصدق على التأويل هو أنه عملية استنباطية «فالمؤول يخاطب العقل أكثر من مخاطبته السمع، إذ يقولون المفسر ناقل، والمؤول مستنبط»[3].

وهذا الاختلاف في الطبيعة ناتج بالضرورة عن اختلاف العمليتين في الآليات التي توظفانها.

---

(1) *Moeschler, Dictionnaire, p26.*

(2) عبد الغفار، المرجع نفسه، ص 152.

(3) المرجع نفسه، ص 87.

فبينما تظل آليات المفسر لغوية (صوتية وصـرفية ونحويـة ومعجميـة) لهـا طـابع المواضـعة واليقين والمؤسساتية، ومن تم تحظى نتائجه بالقبول غالبا، فإن آليات المؤول توظف دون شك آليـات المفسر في مرحلة أولى، لكنها تتجاوزها إلى آليات أخرى استنباطية أو استدلالية، ومعرفية موسوعية، وبلاغيـة، تداوليـة. وهـذا مـا صـبغ آليـة التأويـل بـصيغة التعقيـد والـصعوبة، تقـول أوركيـوني (*Orecchioni*): «إن تأويل ملفوظ ما -سواء تعلق الأمر بمحتـواه الظـاهر أو الـضمني- هـو بكـل بساطة أن يطبق المؤول مختلف كفاياته على مختلف الـدوال الـتي تحتويهـا المتتاليـة الكلاميـة، بهـدف استخراج مدلولاتها. هكذا بكل بساطة... غير أننا بمجرد أن نغادر مستوى المبـادئ محـاولين تحديـد طبيعة العمليات التأويلية المحسوسة الممارسة، لا تعود المسألة سهلة أبدا، بل تـصبح عبـارة عـن آليـة ذات تعقيد بالغ تتدخل فيها بشكل جماعي عدة كفابات غير متجانسة (*hétérogènes*)، يـصعب إلى حد بعيد تحديد المجال الذي تنتمي إليه كل كفاية منها، وكذل تدخلها في عملية التأويل»[1].

ونظرا إلى تعقد هذه الآلية وتنوع المكونات الداخلـة في تكوينهـا فمـن المـستبعد في الوقـت الحاضر إمكان بناء نموذج شامل يحاكيها. تقول أوركيوني (*Orecchioni*) مرة أخـرى: «ينـتج عـن الأفكار السابقة أن الآلة (*machine*) التأويلية التي ما زلنا نكتشف كل يوم حلقـات جديـدة فيهـا، هي من التعقيد إلى درجة يبدو معها أن من السابق لأوانـه محاولـة بنـاء نمـوذج شـامل لهـا يـزعم أن بإمكانــه أن يقلــد -ولــو بــصورة تقريبيــة- الاســتعدادات والــسلوكات التأويليــة للأشــخاص المتكلمين»[2]. إن عدم توافر نموذج شامل لآلة التأويل -في الوقت الحاضر على الأقل- هو ما مهـد الطريـق أمـام التأويـل للتغـذي مـن الظنـون والحـدس «يتغـذى الحـساب التـأويلي مـن الظنـون والتخمينات...» [3]، كما جعل هذا الافتقار إلى النمـوذج عمليـة البحـث عـن المعنـى مجـرد عمليـة تحسيسية (*tâtonnement*)، وطبع نتائجها بطابع القابلية للإلغاء بشكل كلـي أو جزئـي، وخاصـة عندما يتعلق الأمر بالمعاني الاستدلالية (*les inférences*) التي ما هي إلا افتراضات مجازفة[4].

هكذا يكون التأويل عملية انتخابية يقوم المؤول بمقتضاها باختيـار معنـى مـن بـين المعـاني المرشحة التي يتحملها الملفوظ أو (النص عموما)، ويكون انتخاب هذا المعنى أو ذاك بحـسب درجـة قدرته على جعل الملفوظ أكثر ملاءمة لسياقه المقالي والمقامي[5].

---

(1) *Orecchioni. K, L'implicite, p161.*
(2) *Ibid, p299.*
(3) *Ibid, p302.*
(4) *Ibid, p301.*
(5) *Ibid, p299.*

3.3.1.1. إسهام كل من المتكلم والمخاطب في بناء معنى الملفوظ وتأويله:

أشرنا في نهاية الفقرة (1-1-2) إلى الطبيعة الجدلية للعلاقة القائمة بين عمليتي بناء معنى الملفوظ وتأويله، وقلنا إن المعنى موضوع يتفاوض بشأنه كل أطراف الحوار، وأنه يبني بناء مشتركا عبر مراحل عملية التخاطب. ونريد أن نوجز القول في الفقرة الحالية عن إسهام كل من المتكلم والمخاطب في بناء معنى الملفوظ (أو الكلام عموما) وتأويله.

قد يدفع بنا الاحتكام إلى الحس المباشر وحده إلى الاعتقاد بأن المتكلم هو وحده المسؤول عن كلامه، وما يحمله من معاني، لأنه - كما يبدو ولأول وهلة - هو المبادر إلى الكلام والمؤلف بين مفرداته ومعانيه. أما المخاطب فهو - حسب هذا التصور دائما- مجرد متلقي سلبي ينتظر ما تجود به قريحة مكلمه.

إن إسهام المتكلم في عملية بناء الملفوظ شكلا ومعنى أمر مسلم به، فلا مشاحنة في أن «الحكم بأن الضرب فعل لزيد، أو ليس بفل له، وأن المرض صفة له، أو ليس بصفة له، شيء يضعه المتكلم ودعوى يدعيها. وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب... وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلم[1]:

غير أن التأمل في عمليتي بناء معنى الملفوظ وتأويله يكشف لنا أن دور المخاطب في هاتين العمليتين لا يقل عن دور المتكلم.

فشخصية المتكلم أولا تسهم في بناء ما يتلفظ به شكلا ومعنى، سواء تعلق الأمر بشخصيته (=معرفته) اللغوية، أو المعرفية الخاصة أو الموسوعية العامة، أو تعلق الأمر بشخصيته ووضعيته الاجتماعية، وإسهام شخصيات المتكلم في بناء معنى الملفوظ يبدو جليا سواء تعلق الأمر بمعانيه المباشرة الصريحة أو بمعانيه الضمنية (الاقتضائية أو الاستلزامية أو الإنجازية...). فالمتكلم هو الذي يحمل بعض الكلام على بعض، ويقيد بعضه ببعض أو يفصل بعضه عن بعض... وبذلك فإن المتكلم -شخصية وكلاما- هو الذي يوجه المخاطب في ما يبنيه هذا الأخير من فرضيات لتفسير وتأويل المعنى.

غير أن هذا المتكلم لا يبني كلامه في عزلة تامة عن العالم من حوله بصفة عامة، وعن مخاطبه بصفة خاصة، بل هو يفعل ذلك في ضوء الفرضيات التي يكون بناها مسبقا عن شخصية هذا المخاطب الاجتماعية، وملكاته اللغوية واستعداداته التأويلية والاستدلالية «لأن العبارة تتأثر بما

---

(1) عبد القادر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص373.

وعاه المتكلم من حال المخاطب، يعني بحال المخاطب المنعكسة في نفس المتكلم، وليس حال المخاطب في ذاتها، فالمخاطب حينئذ يتحول إلى مثير من المثيرات التي تعمل في نفس مبدع الكلام، وبمقدار تأثره بهذا المثير يتضح ذلك على عباراته وأحوال صياغتها»[1].

فإذا أخذنا أولا الجانب الاجتماعي والمعرفي في شخصية كل من المتكلم والمخاطب، أمكن أن نقول إن المتكلم يبني كلامه ويعدل فيه تبعا لما يكون قد احتفظ به في شخصية كل من المتكلم والمخاطب، أمكن أن نقول إن المتكلم يبني كلامه ويعدل فيه تبعا لما يكون قد احتفظ به في نفسه من اعتقاد مسبق يخص معارف مخاطبه وشخصيته الاجتماعية. يقول لاينز (*J.Lyons*): «إن التمييز بين المتلقي والمخاطب المقصود ذو فائدة كبرى في التواصل، لأن المرسل يبني كلامه ويعدل فيه غالبا تبعا لما يعتقده عن واقع معارف مخاطبه المقصود، وعن وضعيته الاجتماعية»[2].

كما أن لشخصية المتكلم المعرفية والاجتماعية دورا في بناء الفرضيات التأويلية الذي يقوم به المخاطب مسبقا كعدة يوظفها في عملية التأويل «إن صورة المتكلم (في نظر المخاطب) هي التي تعطي -إلى حد ما- قيمة لما يتلفظ به. فبمجرد أن يكون الشخص المتكلم هو (x) فهذا يعد كافيا لتحقيق قيمة معينة في استقلال عن الملفوظ ذاته»[3].

وإذا أخذنا، ثانيا، الجانب المتعلق بالقدرات الفكرية والاستدلالية لكل من المتكلم والمخاطب، أمكن أن نقول أيضا إن المتكلم يبني معانيه ويسوقها إلى مخاطب تفترض فيه مسبقا امتلاكا لآليات منطقية طبيعية، واستدلالية، وقواعد خطابية بلاغية تمكنه من إدراكه ما يتضمنه الكلام من معان مباشرة، تقول أوركيوني (*Orecchioni*): «إن دور المتلقي لا يقبل الاختزال إلى مجرد وعاء للقيم التي تنكشف لذاتها، بل هو دور مخالف لذلك تماما، لأن تفكيكي الملفوظ معناه القيام بحساب تأويلي معقد بدرجة أو بأخرى، ثم النجاح في ذلك، كما أن معناه أيضا القيام باحتساب (أو تقدير) الدوافع التي حملت المتكلم على إنتاج ذلك الملفوظ»[4].

---

(1) أبو موسى، المرجع نفسه، ص67.

(2) *Lyons, J, Eléments de sémantique, p35.*

(3) *Baltar. M, Les valeurs non marquées dans l'interprétation des énoncés (cahiers de linguistique française2, 1er partie, p163.*

(4) *Orecchioni. K: L'énonciation....., p217-181.*

وعن هذا الدور يقول الأستاذ طه: "على المستمع أن يكمل استدلالات المتكلم فهو مطالب بأن يبذل الوسع في استحضار كل العناصر الضرورية لإقامة صحة هذا الاستدلال ملتزما في ذلك روح التعاون" (طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، ص109).

ومن جهة أخرى فإن عملية بناء الفرضيات وإنجاز التأويلات التي يقوم بها المخاطب لا تتم في ذهنه مع غياب أو تغييب لصورة المتكلم وكفاياته العقلية والاستنباطية، بل تظل هذه الصورة ماثلة فاعلة في عين المخاطب تقوده في ما يبنيه من فرضيات حول المعنى وما يستنبطه من تأويلات «فالمتكلم حاضر في كل مكان، وهو حاضر حتى حيث يكون وجوده مقنعا»[1].

إن الانفصال الملحوظ على المستوى الحسي بين ذات المتكلم وذات المخاطب لا يبقى له - في معظم الأحيان- وجود على مستوى بناء معنى الملفوظ وتأويله، لأن كلا منهما يجتهد في أن يحل محل الآخر، بل وأن يصبح وإياه ذاتا واحدة «فكل مرسل هو في ذات الوقت مستقبل لذاته وكل متلقي هو مرسل بالقوة (*En puissance*)» [2].

إن عملية بناء الملفوظ (الكلام) وتأويله نشاط متعدد الأطراف ومبني ويستلزم قيام علاقة تواصلية بين طرفين على الأقل أحدهما متكلم والآخر مخاطب. وحضور كل طرف منهما يبقى حضورا ممكنا (أي متحققا بالقوة حتى لو لم يتحقق بالفعل)، فحتى في المونولوج الداخلي يظل الآخر (المخاطب) حاضرا، وحتى مع غياب المتكلم حسيا وبصريا عن مدارك المخاطب (أو القارئ) فإنه يظل حاضرا في وعيه وتفكيره. وهكذا تصبح العلاقة بين المتكلم والمخاطب علاقة انفصال واتصال في نفس الوقت.

يقول الأستاذ طه عبد الرحمان عن علاقة الاشتراك بين طرفي الحوار: «فما تكلم أحد إلا وأشرك معه المخاطب في إنشاء كلامه كما لو كان يسمع كلامه بأذن غيره، وكان الغير ينطق بلسانه.

فيكون بذلك، إنشاء الكلام من لدن المتكلم، وفهمه من لدن المخاطب عمليتين لا انفصال لإحداهما عن الأخرى، وانفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراد بتكوين مضمون الكلام، بل ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته لأن هذه الدلالاتِ الخطابية لا تنزل على ألفاظها نزول المعاني على المفردات في المعجم، وإنما تنشأ وتتكاثر وتتقلب وتتعرف من خلال العلاقة التخاطبية»[3].

---

(1) *Fuchs, C, Les problématiques énonciatives (D.R.L.A.V, 25, p47)*

(2) *Orecchioni.K, L'énonciation..., p13.*

(3) طه عبد الرحمان، في أصول الحوار، ص 45.

4.3.1.1. أسباب ودواعي اللجوء إلى التأويل:

مبدئيا يحكم اللجوء إلى التأويل مبدأ نظري عام هو «لا تأويل إلا حيث يلزم التأويل»[1].

ولا يلزم التأويل إلا في الخطاب المحتاج في بيان معناه والمراد منه إلى حجة أو دليل، أما الخطاب المستقل بنفسه في بيان معناه وظهور المراد منه فليس في حاجة إلى تأويل[2].

أما عمليا فإن المخاطب يلجأ -في غالب الأحيان- إلى تأويل ما يوجه إليه من ملفوظات طبيعية لعدة أسباب وغايات عملية تفرضها ضرورات التواصل، ويمكن أن نصنف تلك الأسباب والغايات -دون أن نزعم الإحاطة بها أو استقصاءها- إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ويشمل الأسباب الراجعة إلى طبيعة الألسنة الطبيعية ذاتها.

النوع الثاني: ويشمل الأسباب الراجعة إلى تصرف المتكلم في كلامه.

النوع الثالث: ويرجع إلى رغبة المخاطب في إدراك القصد الحقيقي من الخطاب وعدم اكتفائه بالمعنى الظاهر.

- وإذا عدنا إلى التأمل في الأسباب الحاملة على التأويل والراجعة إلى طبيعة الألسنة ذاتها أمكن أن نجد من بينها:
  - صعوبة تحديد معنى الملفوظات الطبيعية بما لا يقبل الخلاف[3].
  - كون المعنى ليس شيئا قارا، مطلقا، وثابتا على امتداد الأزمنة والعصور[4].
  - تبعيته لعدة مؤثرات من بينها السياق وقصد المتكلم[5].
  - صعوبة تحديد مكمن المعنى[6].
  - احتمال الأسلوب (le mode) الواحد، كأسلوب الاستفهام أو أسلوب طلب الفعل أو طلب الكف عن الفعل (*l'impératif*)، الدلالة على أفعال (قيم) إنجازية متباينة[7].
  - ما في الخطاب الطبيعي من اختزالية[8]

---

(1) عبد الغفار، المرجع نفسه، ص 86.

(2) المرجع نفسه ص130.

(3) طاهر سليمان، المرجع نفسه، ص 127.

(4) *Berrendonner, A, éléments de pragmatique, p231.*

(5) *Lyon. J, Sémantique linguistique, p217.*

(6) *Orecchioni, L'implicite, p308.*

(7) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص129-155.

(8) *Sperber. D, Rudiments de rhétorique cognitive, (Poétique 23, p 395 et 398).*

- أما الأسباب الراجعة إلى تصرف المتكلم في كلامه إلى حد يصبح معه قبول المعنى الظاهر شيئا مستحيلا[1]، فيلجأ إلى التأويل، فنجد منها:
  - لجوء المتكلم، مرة بعد أخرى إلى حذف ما حقه الذكر، أو إضمار ما حقه الإظهار، أو تقديم ما حقه التأخير، أو تأخير ما حقه التقديم...
  - ركوبه طريق المجاز بمختلف أنواعه في الكثير من الأحيان. يقول سبيربر (*Sperber*): «في غالب الأحيان عندما لا يتمكن المخاطب من بناء تصور مفهومي ملائم من الخطاب على ضوء المعارف المشتركة بينه وبين المتكلم فإن المسألة لا تكون راجعة إلى عدم كفاءة المتكلم أو عدوانيته تجاه المخاطب، ولكنها تكون بالأحرى بمثابة دعوة إلى المخاطب للبحث عن تأويل مجازي ...»[2].
- أما السبب الراجع إلى المخاطب نفسه، فيمكن حصره في رغبته في إدراك قصد المتكلم بهدف التعرف على المعنى الحقيقي، وخاصة عند من يعتبرون المعنى الحقيقي هو مراد المتكلم[3].

5.3.1.1. هل للتأويل حدود وضوابط؟

ينظم عملية التأويل مبدآن أساسيان: أحدهما دافع ومشجع والآخر رادع ومنبه، ويتعين في كل متعاط لتأويل الملفوظات الطبيعية (أو الكلام بعامة) أن يراعي هذين المبدأين وأن يسلك بينهما طريقا وسطا مستندا في ذلك على مجموع كفاياته اللسانية والتداولية والمعرفية العامة والخاصة، والمنطقية... وعلى معرفة لسياق الخطاب وتكهن راجح بقصد المتكلم.

أما المبدأ الدافع المشجع فهو مبدأ قابلية الكلام الإنساني بطبيعته للتأويل، بل للتأويلات المتعددة، لأنه كلام مفتوح ومعانيه غير محصورة بداخله بالكامل (*non-immanente*)، يقول الأستاذ طه عبد الرحمان «الكلام حمال لوجوه ولو بدا ظاهر المعنى، لأن الظاهر لا ينفي الاحتمال»[4].

---

(1) يقول الفخر الرازي: "التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره...مع قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال" (ظاهرة التأويل، ص18).

(2) *Sperber. D, Ibid, p404.*

(3) يقوم التأويل بتوضيح المعنى وبسط الدلالة...والهدف هو معرفة قصد الخطاب وبيان مراد المتكلم" (ظاهرة التأويل، ص182).

(4) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص165.

أما المبدأ الرادع المنبه فهو مبدأ اصطلح على نفعه وعلى ضرورة مراعاته شراح النصوص والمتعاطون لمهمة التأويل وهو الذي يختصره المبدأ الأصولي القائل :«لا تأويل إلا حيث يلزم التأويل»[1]، وقد سبقت الإشارة إليه. ويصبح التأويل أمرا لازما متى لم يتيسر حمل الكلام على ظاهره ولا أمكنه الاستقلال بنفسه في الدلالة على معناه، ومراد المتكلم منه. وآنذاك يلجأ إلى طلب الأدلة على اختلافها قصد الوصول إلى التأويل الصحيح (أو ما يفترض أنه كذلك): «فما أن يعرض له (أي الكلام) ما يحتمل مصادمته بوجه من الوجوه لمقام الكلام حتى يخرج عن وضوح معناه الغوي»[2].

إن مما لا مراء فيه أن من حق المتكلم باللسان الطبيعي أن يسلك سبيل التضمين (*l'implicitation*) أو (التعبير غير المباشر) بكل أصنافه وطرقه، في صياغة معانيه، متى تبينت له فائدة هذا السبيل ولم يكن ليتعارض بشكل ظاهر أو خفي مع أحد المبادئ الأساسية المنظمة للتواصل اللغوي «صحيح أن التكلم معناه الربط بين المعاني (*l'association*)، ولكن معناه أيضا مقاومة الضغط اللامتناهي للدينامية الترابطية، والتحكم في التوالد الفوضوي لمعاني العلامات»[3].

كما أن من حق المخاطب بدوره ألا يكتفي بالمعني الظاهرة أو (الحرفية) لما يوجه إليه من ملفوظات وأن يلجأ إلى حساب تأويلي يمكنه من إدراك المعاني الضمنية، حساب يفترض فيه الضرورة، ويتوسم فيه القدرة على إبلاغه ضالته.

لكن حق الأول في التضمين، وحق الثاني في التأويل حقان مقيدان ومشروطان ولاشك[4]. فحق المتكلم في ركوب مطية التعبير الضمني عن معانيه مشروط بعدم بلوغه في ذلك حد الالتباس والتعمية على مخاطبه، وحق المخاطب في اللجوء إلى آلية التأويل مشروط هو أيضا بعدم التمادي فيه إلى حد الهذيان والهلوسة إلى درجة يصبح معها كل ملفوظ قابلا للدلالة على كل معنى، وينعدم بالتالي دور المؤسسة اللغوية في التمييز بين المعاني، ومن تم يموت عنصر المعنى تماما.

---

(1) عبد الغفار، المرجع نفسه، ص86.

(2) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، الصفحة نفسها.

(3) *Orechioni. K, La connotation, p160.*

(4) تقول *Orecchioni* عن هذين الحقين: على الرغم مما يمليه مبدأ الطريقة *Maxime de modalité*، يجب أن يعترف للمتكلم بحق التلفظ الضمني، كما يجب أن يعرف بالمقابل للمخاطب بحق قراءة الخلفية للمتكلم والتنقيب عن المعاني المسكون عنها، وذلك في حدود معينة بالطبع.

L'implicite, p342-343.

تقول أوركيوني *Orecchioni* عن أخطار المبالغة في التأويل: «إذا استطعنا أن نقرأ أي معنى داخل أي نص، فستصبح النصوص كلها إذن مترادفة، وتفقد بالتالي بنيتها الدالة كل قيمة. وهذا أقصى ما يمكن أن تصل إليه القراءة المتعددة وغير المقبولة.

إن قراءة (=تأويل) النص لا تعني من جهة أولى الخضوع جسما وروحا لهيمنة النص، كما أنها لا تعني من جهة أخرى الانقياد للرغبات التأويلية الخاصة لكل منا. إننا نرغب في أن نحدد داخل النص نقاط ارتكاز للمعنى لا يمكن إلغاؤها، بمعنى إيجاد مبادئ لما يمكن أن نسميه علم أدبيات التأويل (*déontologie interprétative*)، يكون بمثابة قواعد للقراءة توقف التوالد الفوضوي للمعاني وتتيح لنا الحكم بالخطأ على من اخترقها. ولكن كيف يمكن أن يتم ذلك؟ أين يتم ذلك؟ أين يتوقف التوالد المنتعش للمعاني الصحيحة، وأين يبدأ ظهور الآثار القاتلة للمعنى»[1].

ومع ذلك يظل السؤال مطروحا: كيف نستطيع وضع نقاط ارتكان للمعنى لا يمكن إلغاؤها؟ أين يتعين على المؤول التوقف في مسار تأويله للمعنى؟ ما هي الترابطات الفكرية (*les associations d'idées*) التي يستطيع أخذها بعين الاعتبار، وبالتالي ضمها إلى المضمون الدلالي (*le sémantisme*) العام للملفوظ، وما هي تلك التي يتعين رفضها وإبعادها؟ وعلى سبيل المثال هل يتعين على الباحث اللساني بخاصة، والمؤول العادي بعامة أن يأخذا بعين الاعتبار في بحثهما عن المعنى التأويلات التي يعطيها المحلل النفساني لما يتلفظ به زبناؤه من ملفوظات؟ هل يتعين عليهما أن يدخلا ضمن عنصر المعنى كل مقاصد المتكلم التي يمكنهما تخيلها.

لقد توقف ديكرو (*Ducrot*) - على سبيل المثال- عند هذه التساؤلات ولم يستطع لها جوابا فلجأ إلى الاحتماء بالمعنى الظاهر، المفتوح للملفوظ، وإلى اتخاذ قرارات مسبقة بألا ينسب إلى الملفوظ من المعاني إلا ما كان مفتوحا وعلنيا «لقد قررنا ألا نطلق تسمية 'معنى'، من بين كل محتويات الملفوظ، إلا على ما يبدو فيه بكيفية مفتوحة وعلنية، أي على ما يكون المتكلم نفسه قد قدمه كمعنى»[2].

---

(1) *Orecchioni, L'énonciation, p182.*

(2) *Ducrot, Les mot du discours, p28.*

وغير خاف ما في هذا الجواب - الحل من تهرب والتفاف على التساؤلات المطروحة، خاصة عندما يصدر مثل هذا الجواب عن أحد رواد دلالية التلفظ *la sémantique de l'énonciation*، أو التداولية المدمجة.

بقي أن نشير في هذا السياق إلى مسألة نراها هامة هنا وهي تخص الحالة التي يتوصل فيها المخاطب المؤول إلى عدة تأويلات للملفوظ (الخطاب) تبدو لأول وهلة في نظره متكافئة في حجيتها وملاءمتها للسياقين المقالي والمقامي، أيهما يختار أو يفضل، وبناء على أية معايير؟

ينبه سبيربر (*Sperber*) إلى قاعدة تخاطبية (*Règle conversationnelle*) نراها مناسبة هنا، وكفيلة بأن تضع بين يدي المخاطب معيارا ضروريا ولو لم يكن كافيا، ينتخب على ضوئه معنى من بين المعاني المرشحة في حالة التأويل، ويمكن أن نصوغها على الشكل التالي: «في حالة تعادل عدة تأويلات للخطاب من حيث ملاءمتها، يتعين على المخاطب اختيار التأويل الأفقر إعلاميا (إخباريا)». ويعلل الباحث المذكور دعوته إلى اختيار هذا التأويل بقوله: «إنها قاعدة نابعة من كون المتكلم يعتبر مسؤولا عن أقواله، ولذا فإن هذه المسؤولية لا تكون ثابتة ومؤكدة إلا عن التأويل الأضعف (لأن المتكلم لا يستطيع التملص منه أو التنكر له)؛ أي التأويل الذي تكون له نتائج أقل، وهو بالتالي الأقل إعلاميا...» [1].

كما تطرق الأستاذ طه عبد الرحمان لهذه المسألة، وكانت القاعدة-المعيار التي دعا المخاطب المؤول إلى ضرورة مراعاتها في هذه الحالة هي أن يتوافر في التأويل المختار شرط الفائدة الملائمة لسياق المخاطبة والغرض من الحوار) [2].

وإلى جانب هذه القاعدة التخاطبية العامة رأى أن على المؤول مراعاة بعض المعالم البارزة في طريقه وهي كما يلي:

1. ينبغي للمتعقب (المؤول) أن يتجنب تعيين أي معنى مضمر بطريقة تحكيمية لتقيم اعتبارا لإرادة المتكلم.
2. على المتعقب أن يجتهد لإدراك قصد المتكلم من الخطاب.
3. هذا الاجتهاد يرتكز على التأمل في القرائن المقالية والمقامية.
4. عمل المؤول في سبيل البحث عن معنى الخطاب يمر بمرحلتين:

---

(1) *Sperber, D, Rudiments, p395.*

(2) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص167.

أ. عليه أن يعلم بالمعنى الذي يتبادر من الألفاظ المستعملة في الخطاب
ب. عليه أن ينقر عن المعنى الذي قصد المستدل أن يسوق له دليله[1].

ويجد الناظر في كتب أصول الفقه العربية القديمة بعض القواعد-التوجيهات المنظمة للتأويل الصحيح، يمكن توسيع مجال صلاحيتها حتى لا تبقى محصورة في مجال الخطاب الديني وحده، بل تنسحب صلاحيتها على الخطاب اللساني برمته. ومن تلك القواعد الموجهة نذكر ما جاء في كتاب (الإحكام) للآمدي وهي كما يلي:

1- يجب أن يكون المتأول أهلا للقيام بمهمة التأويل.
2- يجب أن يكون اللفظ قابلا للأقاويل بأن يكون اللفظ فيما صرف عنه محتملا لما صرف إليه.
3- يجب أن يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحا على ظهور اللفظ في مدلوله ليتحقق صرفه عنه إلى غيره[2].

6.3.1.1. بعض معالم مسار المخاطب في عملية تأويل الملفوظ

يقوم المخاطب أثناء وبعد تلقيه للملفوظات، بالعديد من العمليات الإدراكية والخيالية والفكرية الاستدلالية استنباطية كانت أو استقرائية، وحتى برهانية أحيانا... من أجل فهم معنى كل ملفوظ منها وإدراك المراد الحقيقي للمتكلم من توجيهها إليه. لكن معظم هذه العمليات النفسية والذهنية يتم بطريقة لا شعورية من جانب المخاطب، وحتى إذا ما هو سئل عنها فإنه يسلك في الإجابة أقرب سبيل محيلا سائله على السياق أو المقام.

والحقيقة أن البحث التحليلي التجريبي في العمليات النفسية والفكرية المشار إلى بعض منها يدخل في مجال اختصاصات علوم أخرى في مقدمتها التحليل النفسي والسيموطيقا والمنطق... ومع ذلك يبقى من اختصاص اللسانيات في مستواها الدلالي-التداولي أن ترسم على الأقل بعض المعالم الكبرى للمسار الذي يفترض أن المخاطب يسلكه في سبيل تأويل المعنى. ومع ذلك فإن اللساني عندما يحاول رسم معالم هذا المسار وصياغته في شكل نموذج محاكي (*Simulateur*) فهو لا يستطيع مع ذلك أن يزعم أو يبرهن أن هذا هو ما يحدث بالضبط داخل دماغ المخاطب، لأن أدوات اللساني مهما كانت، تبقى في هذه الحالة هي الاستقراء والافتراض وليس التجريب المخبري.

---

(1) المرجع نفسه، ص165.
(2) طاهر سليمان، المرجع نفسه، ص130.

يختصر سبيربر (*Sperber*) معالم مسار المخاطب في عملية تأويل الملفوظات في أربع محطات أساسية، وهكذا فإن فهم ملفوظ ما يعني من بين ما يعنيه الأمور التالية:

1- التعرف على جملة (*phrase*) لسانية داخل الملفوظ.

2- الاحتفاظ بمعنى واحد فقط، من بين المعاني التي تحتملها الجملة (في حالة التعدد الدلالي الراجع إلى غموض معجمي أو تركيبي...).

3- تعيين قيمة إحالية لكل عبارة من العبارات الإحالية الواردة في الجملة.

4- القيام بحساب للمعاني المسكوت عنها (*les sous-entendus*) [1].

وغني عن البيان أن الكفايات التي يوظفها المخاطب عبر محطات هذا المسار بعضها لساني (1) و(2)، وبعضها الآخر خارج-لساني (3)و(4)، بعضها ينتمي إلى مستوى اللغة، وبعضها الآخر إلى مستوى الخطاب أو التلفظ[2].

7.3.1.1. بعض أنواع القرائن التي يعتمد عليها في التأويل:

أ- مدخل إجمالي:

قلنا في بداية الفقرة (1-1-3-4) عند حديثنا عن أسباب ودواعي اللجوء إلى التأويل إنه لا يلجأ إلى التأويل إلا عند اللزوم، وأن التأويل المعتبر هو التأويل الصحيح، وأنه لكي يصح التأويل لابد أن يستند فيه المؤول على أدلة مرجحة. والأدلة المقصودة هنا هي مجموع القرائن التي تحمل (أو تساعد) المؤول على العدول بالكلام عن معناه الظاهر أو (الحرفي) إلى معنى ثان غير مباشر يعكس ما يفترض أنه مراد المتكلم.

ويمكن في مرحلة أولى أن نصنف مجموع هذه القرائن إلى مجموعتين كبريين:

- قرائن خارجية عن الكلام موضوع التأويل
- قرائن داخلية ملازمة للكلام موضوع التأويل

---

(1) *Sperber, D Rudements, p392.*

(2) انظر محاولة أخرى لرسم محطات هذا المسار التاويلي في:
Récanati, La transparence et l'énonciation, p 215.

أما المجموعة الأولى فتضم مجموع القرائن الموضوعية والذاتية الخارجية عن النص المؤول وتشمل القرائن الراجعة إلى مقام التخاطب بكل مكوناته العديدة وغير لمتجانسة، وكذا القرائن الراجعة إلى ذاتية المتخاطبين ومقاصدهم وما يعرفه كل من المتكلم والمخاطب عن الآخر من طبائع وعادات ومعتقدات وثقافة...، وما يرافق الكلام من إيماءات وحركات وتغيرات في تقاسيم الوجه...

أما المجموعة الثانية فتضم شبكة القرائن اللسانية (صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية)، وكذا الأخرى شبه اللسانية (*paralinguistique*) وتشمل ظواهر مثل النبر والتنغيم والضحك...[1].

كما يمكن أن نصنف هذه القرائن نفسها، في مرحلة ثانية، إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- المجموعة الأولى: وتضم لقرائن اللسانية: النصية (*Textuel*) منها، والسياقية اللسانية (*contextuel*).
- المجموعة الثانية: وتضم القرائن شبه اللسانية أو (الموازية للسانية) (*paralinguistique*).
- المجموعة الثالثة: وتشمل داخلها كل القرائن الخارج-لسانية (*extra-linguistique*). التي يفترض فيها المساعدة على تأويل الملفوظات، وفي مقدمتها المقام التخاطبي المزامن للتلفظ بكل مكوناته البشرية، والمادية والاعتقادية والمعرفية الخاصة والموسوعية العامة، وكذا الظرفية الزمانية والمكانية...

إذن يعد مسؤولا عن انبثاق معنى الملفوظ القرائن التالية:

1- المقطع النصي (*la séquence textuelle*) الحامل للملفوظ موضع التأويل.
2- السياق اللساني السابق وكذا اللاحق للملفوظ المعني بالأمر.
3- السياق شبه اللساني الموازي
4- المقام.

---

(1) *Baltar. M, Les valeurs non-marquées dans l'interprétation des énoncés, p179-180.*

أما الدوال النصية والقرائن السياقية اللسانية فتتكفل بهما الكفاية اللسانية للمؤول، وأما القرائن شبه اللسانية غير الإيقاعية فتتكفل بها كفايته الحركية (*Kinésique*) بتعاون مع كفاية «القرب المكاني (*la proxémique*) لديه. أما القرائن المقامية فتتكفل بها كفايته الموسوعية»[1].

وقبل أن نعود إلى كل مجموعة من هذه المجموعات بشيء من التفصيل نود أن نشير إلى أن هذه القرائن، لسانية كانت أو شبه لسانية، أو حتى خارج لسانية، لا تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض، بل تشتغل متضامنة متعاونة بعضها يكمل البعض لآخر.

ففي الخطاب الطبيعي بخاصة، والخطاب الشفهي بشكل أخص، يكون التواصل متعدد القنوات، فلكي يتم نقل دلالات من متكلم إلى مخاطب، فإن الحوامل اللسانية وشبه اللسانية تتعاون فيما بينها بشكل قوي، ومن تم يصبح التكلم باختيار مختلف أنواع الحوامل الشكلية الكفيلة بتحقيق التواصل والتي من بينها: اللسان، الحركات، الإيماءات، التنغيم، النبر...، الشيء الذي يجعل من الكلام أحيانا مناسبة يتحقق فيها الظهور المشترك *la cocurrence* والمتزامن لعدة انساق سيميوطيقية: إرسالية لسانية+ حركات+ إيماءات ...، وأحيانا أخرى مناسبة يتحقق فيها ذلك الظهور بالتناوب بين الأنساق، حيث تجيء الحركة أو الظهور لتنوبا أحيانا عن الكلمة أو حتى عن الجملة بكاملها.

وتتجلى أهمية القرائن شبه اللسانية، وخاصة منها الإيمائية، في العديد من الحالات كحالة تعدد السامعين *les auditeurs* لملفوظ ما حيث يتدخل اتجاه نظر المتكلم أو إشارته بيده كقرينة لتعيين المخاطب المقصود من بين أولئك السامعين، يقول إبراهيم أنيس عن هذا التدخل بين القرائن: «أليس الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط الأجزاء، يفسر بعضه بعضا، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر؟ وألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حينا، ومن سياق الكلام حينا آخر؟ فأين الكلام المستقل بالفهم الذي لا يستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان»[2].

بقيت نقطة هامة أود الإشارة إليها في هذا المدخل الذي خصصته للحديث عن القرائن بشكل إجمالي، تتعلق بالتصنيفات التي وصلت إليها اجتهادات علماء الأصول العرب القدماء في هذا المجال ونخص بالذكر منها تلك التي يذكرونها عند حديثهم عن العام والخاص باعتبارها قرائن

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, p16.*

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 261.

مخصصة للفظ العام. وسنكتفي هنا بالنموذج التصنيفي الأصولي الذي جاء به صاحب كتاب "دراسة المعنى عند الأصوليين".

تنقسم القرائن (المخصصة لعموم اللفظ) عندهم-باعتبار الدال، إلى:

I- قرائن لفظية.

II- قرائن غير لفظية.

I- أما القرائن اللفظية فتنقسم لديهم بدورها إلى:

1. قرائن لفظية متصلة: "وهي المذكورة مع اللفظ... وقد تكون جملة مستقلة، وقد تكون ألفاظا غير مستقلة".

   ومن المخصصات غير المستقاة الاستثناء والشرط والصفة والغاية والبدل.

2. قرائن لفظية منفصلة: وتشمل حالة تخصيص عام القرآن الكريم بآية وردت في موضع آخر من القرآن نفسه، أو بحديث نبوي شريف.

II- أما القرائن غير اللفظية فتشمل:

1. الحس.
2. العقل.
3. العرف أو العادة، العرف يمكن أن يكون إما لغويا أو عمليا.
4. الإجماع[1].

ويمكن تبين هذه الأقسام من خلال المشجر التالي:

---

(1) طاهر سليمان، المرجع نفسه، ص 37-42.

(رقم1)

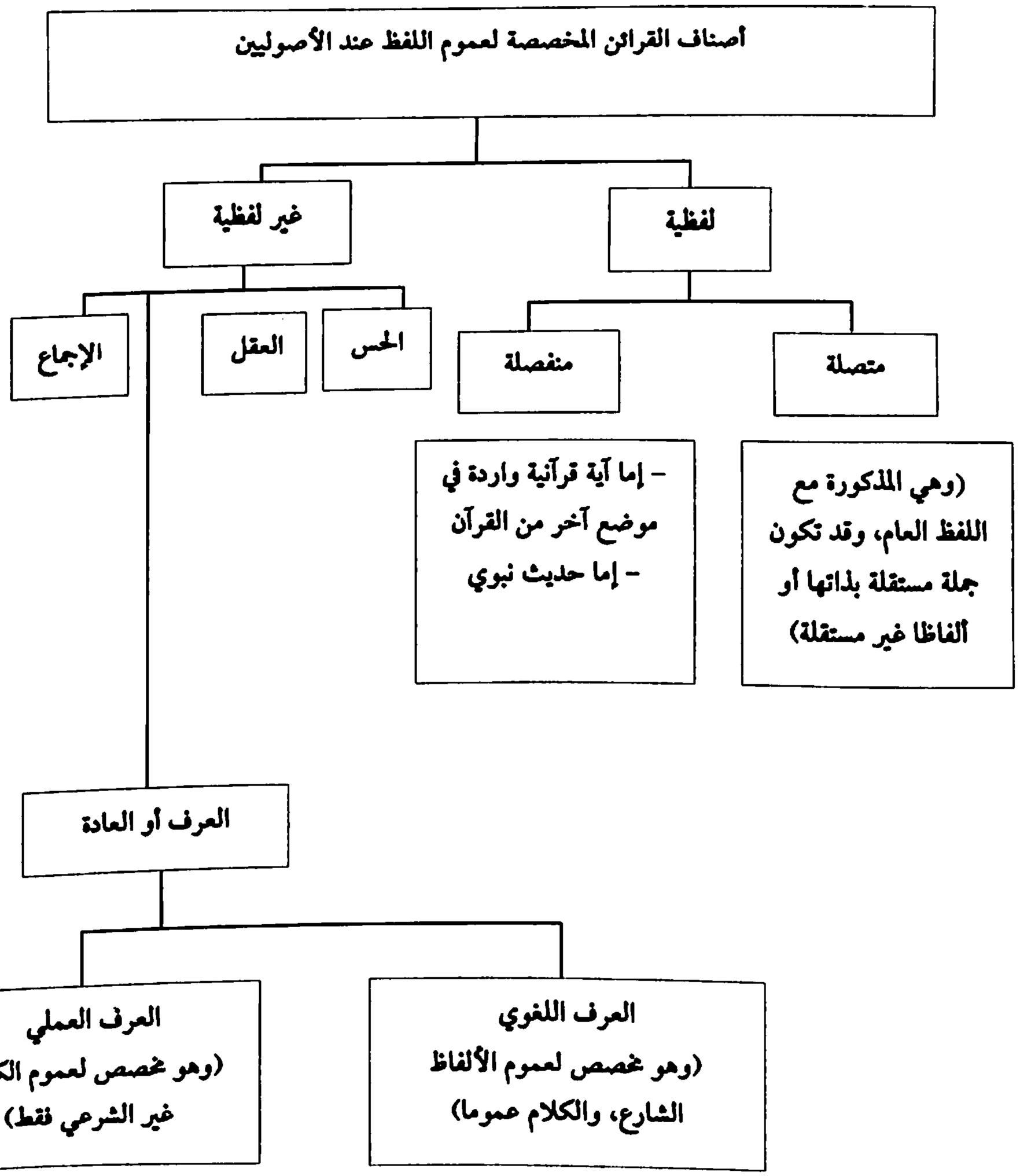
أصناف القرائن المخصصة لعموم اللفظ عند الأصوليين
لفظية
غير لفظية
متصلة
منفصلة
(وهي المذكورة مع اللفظ العام، وقد تكون جملة مستقلة بذاتها أو ألفاظا غير مستقلة)
- إما آية قرآنية واردة في موضع آخر من القرآن
- إما حديث نبوي
الحس
العقل
الإجماع
العرف أو العادة
العرف اللغوي
(وهو مخصص لعموم الألفاظ الشارع، والكلام عموما)
العرف العملي
(وهو مخصص لعموم الكلام غير الشرعي فقط)

ب- من أنواع القرائن التي يعتمد عليها في التأويل:

سنحاول الآن أن نقارب بشيء من التفصيل بعض أنواع هذه القرائن، وخاصة تلك التي لا غبار على دورها الفاعل والمؤثر في بناء الملفوظات وتأويلها، وسنرتب الحديث عنها المراتب التالية:

1. السياق اللساني (*le texte et le cotexte linguistique*)
2. القرائن شبه اللسانية الموازية (*les indices para-textuels*)
3. القرائن المقامية (*les indices contextuels*)

1- السياق اللساني:

يقول الشاطبي في الموافقات: «لا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره.... فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه لا بحسب مقصود المتكلم. فإذا صح له النظر على العربية رجع إلى نفس الكلام فعما قريب يبدو له منه المعنى المراد»[1].

ويدخل التعرف على مكونات هذا السياق النصية منها والسياقية، وعلى مدى تأثيرها في توجيه دلالة الملفوظات، ضمن ما يعرف بالكفاية اللسانية بصفة خاصة، أو الكفاية اللغوية (*Compétence langagière*) بشكل أوسع للمتكلم-السامع.

- ويقصد بالسياق النصي الداخلي للكلمة أو الملفوظ مجموع ما يتكون منه ذلك الملفوظ من دوال شكلية داخلية سواء كانت صيغا صرفية دالة أو تراكيب نحوية، أو مفردات معجمية أو أدوات رابطة. ويمكن أن يلحق بتلك الدوال الشكلية بعض القرائن ذات الطبيعة اللفظية (=النطقية) والتي تصنف عادة ضمن القرائن شبه اللسانية مثل النبر والتنغيم بصفة عامة، والضحك المسموع والمرئي والنحيب.

---

(1) المرجع نفسه، ص 232.

- كما يقصد بالسياق اللساني (*le cotexte*) الخارجي عن الملفوظ، ما يسبق الملفوظ وما يتلوه من دوال لسانية ظاهرة أو محتملة مقدرة[1]، إن ما يحمل المخاطب المؤول في حالة الملفوظ المفرد المستقل عن الخطاب – على تقدير نوع من السياق الخطابي المثالي (*idéal*) الموسع، هو أنه عند التأمل في الملفوظات الطبيعية يجدها بمثابة أجزاء مندمجة في خطاب أوسع، وتكون وظيفتها فيه إما القيام بدور الامتداد أو التكملة لما سبقها (عندما تجيء أجوبة عن أسئلة سابقة، أو اعتراضات أو تأكيدات)، وإما القيام بدور الدعوة إلى تعقيبات وردود تالية عليها عندما تجيء هي نفسها في حاجة إلى إتمام أو تأكيد، أو بمثابة مقدمات في عملية استدلالية.

فنحن نستطيع في مجال الخطاب أن نتصور تحليلا بنيويا للخطاب يصف الملفوظات بالقياس إلى ملفوظات أخرى يحتمل أن تشكل محيطا للأولى، غير أننا لا نستطيع أن نزعم بأن المسألة تتعلق هنا بمحيط واقعي... ومن تم فمن الضروري تقدير نوع من المحيط المثالي الذي يتم تحديده بواسطة قواعد الخطاب عن طريق نوع من الأدبيات *déontologie* اللسانية الضمنية...[2].

أما القرائن اللغوية بشكل عام التي تسهم في تحديد القوة الإنجازية *force illocutoire* للملفوظ فقد أرجعها سورل (*J.Searle*) إلى: نظام الكلمات داخل الملفوظ، والنبر، والتنغيم وعلامات الترقيم *ponctuation* وأسلوب *le mode* الفعل، والأفعال الإنشائية *verbes performatifs*[3].

إن السؤال الوارد طرحه هنا هو: إذا كانت الحدود الدنيا للسياق اللساني هي السياق النصي الداخلي، ثم السياق اللساني المحيط مباشرة بالملفوظ موضوع التأويل، فما هي الحدود القصوى لهذا السياق؟ وهل تحافظ على طبيعتها اللسانية مهما تباعدت المسافة بينها وبين الملفوظ المعني بالأمر، وخاصة في الخطاب الشفهي؛ أم أنها تتحول تدريجيا في ذهن المخاطب – كلا اتسعت تلك المسافة – من قرائن لسانية إلى قرائن مقامية، أو بتعبير أصح إلى قرائن موسوعية لأنها تكون قد تحولت إلى عناصر معرفة أخذت داخل الذاكرة المعرفية للمخاطب؟ «إن السياق اللساني موضوع

---

(1) تقول *Orecchioni* عن هذا السياق عند إرادة تحديد محتوى أي مقطع كلامي كيفما كانت طبيعته وامتداده، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى الدوال الذاتية التي يتألف منها، بعض عناصر السياق اللفظي الضيق أو الموسع
L'énonciation, p206.

(2) *Ducrot, Dire et ne pas dire, p80-81.*

(3) *Searle. J, Les actes de langage, p68.*

قابل للتمدد بشكل لا يمكن ضبطه، ومن تم لأن ينتهي بـه الأمـر إلى الاخـتلاط بالمقـام، وإلى تعتـيم الحدود بين ما هز لساني وما هو خارج لساني، بين مـا هـو ملفـوظي (*énoncif*) ومـا هـو تلفظـي *énonciatif*»[1].

2- القرائن شبه اللسانية الموازية:

يقول أبركرومبي (*Abercrombie*): «إننـا نـتكلم بجهازنـا النطقـي ولكننـا نتحـاور بكـل أجسامنا....

إن الظاهر شبه اللسانية تتجلى بالموازاة مع اللسان المنطـوق وتخـتلط بـه لينتجـا معـا نـسقا تواصليا كليا (*total*)، وتشكل دراسة السلوك شبه اللساني جزءا من دراسة الحـوار لأن اسـتعمال اللسان المنطوق في الحوار لا يمكن فهمه فهمـا صـحيحا إذا لم تؤخـذ بعـين الاعتبـار العناصـر شـبه اللسانية»[2].

مبدئيا يمكن تقسيم هذه الشبكة من القرائن اللـسانية الموازيـة إلى مجمـوعتين -تبعـا لطبيعـة الحامل (*le support*) لها- هما:

أ- القرائن شبه اللسانية اللفظية أو (النطقية) (*verbal*)، التي تـصاحب الكـلام المنطـوق عـادة وتضم داخلها ظواهر في مقدمتها: النبر والتنغيم والإيقاع عموما بما فيه الوقفات التي يضعها المتكلم بين أجزاء ومقاطع كلامه بغرض تحميلها دلالات معينة/ ويمكن أن يـضاف إليهـا - مع بعض التسامح - القهقهة والنحيب عندما يصاحبان الكلام.

ب- القـرائن شـبه اللـسانية غـير اللفظيـة (*Paralinguistique, non-verbal*): وهـي تـضم داخلها عدة ظواهر غير متجانـسة.

- منها ما يتعلق بنظام الكتابة كعلامات الترقيم مـن نقطـة وفاصـلة وعلامـات أخـرى ونقـط الحذف، وإبراز بعض مقاطع الكلام المكتوب إما بالتسطير تحته أو كتابته بنبط عريض ...

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, p16.*

(2) *Lyons, éléments de sémantique, p58.*

- ومنها ما يتعلق بسلوك المتكلم نفسه من حركات وإيماءات وتعابير عن طريق تقاسيم الوجه أو حركة اليدين أو الأطراف الأخرى (*la kinésique*)، يقول الغزالي عن دور هذه القرائن: «المتكلم قد يفهم من إشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ»[1].
- ومنها ما يرجع إلى توظيف المتكلم لعنصر المكان ومدى المسافة التي يسمح بأن تفصله عن المخاطب (*la proximique*). وإن كان الأجدر أن يتم إلحاق هذه القرينة بالقرائن المقامية.

ونود أن نسجل بخصوص هذه المجموعة من القرائن بفئتيها (أ) و (ب) الملاحظات التالية:

1- الطابع الكوني (*universal*) لوظيفة القرائن الإيقاعية وخاصة منها التبر والتنغيم: فهذه الملاحظات تلعب دورا أساسيا في تأويلنا للملفوظات المنطوقة وذلك مهما كانت اللغة موضوع الدراسة[2].

وإذا كان يصعب أحيانا رسم حدود دقيقة بين الظاهر اللسانية والأخرى غير اللسانية بسبب تداخل الوقائع النبرية والتنغيمية مع الوقائع الحركية الإيمائية عند التكلم، فإن مما لا شك فيه أن الظواهر الإيقاعية برمتها ينبغي تصنيفها ضمن الدوال اللسانية ما دامت تسلك نفس القناة التي تسلكها هذه الدوال وهي السمع، تقول أوركيوني (*Orecchioni*): «إن الوقائع النتغيمية وبشكل أوسع الإيقاعية، التي تلعب بالتأكيد، في التعبير الشفهي دورا حاسما في ترهين المحتويات الضمنية، تستحق في نظري أن تصنف ضمن الدوال اللسانية وليس الخارج-لسانية، أي أنها تنتمي إلى الملفوظ ذاته، وليس إلى السياق التلفظي»[3].

2- إن الوقائع النبرية والتنغيمية لا تتحقق بصورة مستقلة عن الدوال اللسانية الحقيقية، فهي تجيء عالقة بها موازية لها. فتحقق الأولى يقتضي مسبقا تحقيق الثانية، بينما لا تحتاج القرائن الإيمائية الحركية لأي حامل لسامي لكي تتحقق، «إن الظواهر شبه اللسانية تعلق باللغة وتقتضي وجودها»[4].

3- من المؤكد أن قرينة التنغيم تقوم - في حالة الملفوظ الشفهي - بدور أساسي إلى جانب البنية اللسانية العالمة للملفوظ في تحديد القوة الإنجازية (*la force illocutoire*) لذلك الملفوظ،

---

(1) طاهر سليمان، المرجع نفسه، ص 152.

(2) *Lyons, Sémantique linguistique, p12.*

(3) *Orecchioni, L'implicitée, p14.*

(4) *Lyons, éléments, p58.*

وحتى في حالة غياب كل مؤشر لساني (*indicateur illocutoire*) دال على القوة الإنجازية، فإن بالإمكان تعيين تلك القوة من خلال التنغيم المصاحب. وهكذا، واعتمادا على التنغيم وحده نستطيع التمييز بين ثلاث قيم إنجازية *valeurs illocutoires*، يمكن أن تسند المحتوى القضوي *contenu proposition* كما في:

6. أ- الجو جميل (قيمة إنجازية تقريرية *V.Assertive*).

ب- الجو جميل؟ (قيمة إنجازية استفهامية *V.Interrogative*)

ج- الجو جميل! (قيمة إنجازية تعجبية *V.Exclamative*)

أما إذا كان للقوة الإنجازية، مؤشر دال عليها في بنية الملفوظ فإن قرينة التنغيم الملائم تندمج مع ذلك المؤشر.

وتطرح العلاقة بين المؤشرات اللسانية الدالة على القوة الإنجازية، وبين التنغيم المصاحب عدة تساؤلات منها:

أولا: في حالة التعارض بين نوع القوة المدلول عليها في الملفوظ بواسطة المؤشر اللساني وبين القوة المستفادة من التنغيم المرافق لنفس الملفوظ، أي القوتين الإنجازيتين يتعين أخذها بعين الاعتبار وإلغاء الأخرى حتى لا يحصل اللبس الإنجازي؟ يجيب لاينز (*Lyons*): «كلما حصل التناقض بين المعلومة الدلالية المنقولة بواسطة المكون اللغوي والمعلومة المنقولة بواسطة السمات الإيقاعية وشبه اللسانية المرافقة، فإن هذه الأخيرة هي التي تحدد وضعية (*Le statut*) الملفوظ، كأن تجعل منه سؤالا عوض أن يكون تقريرا (*assertion*)، أو اقتراحا (*suggestion*) بدل أن يكون سؤالا، وهكذا دواليك»[1].

فهل معنى هذا أن للقرائن الإيقاعية وفي مقدمتها التنغيم الأسبقية حتى على الدوال اللسانية في تحديد القيمة الدلالية- التداولية للملفوظات؟ إن هذا هو ما يستفاد من الكلام السابق.

ثانيا: يلاحظ عموما تطابق بين تنغيم الملفوظ وقوته الإنجازية المدلول عليها بواسطة المؤشر اللساني المناسب، فللملفوظ الخبري المثبت تنغيمه وللملفوظ الاستفهامي تنغيمه، وللملفوظ الأمري تنغيمه الخاص وهكذا. والسؤال الوارد هنا هو: هل تتوافر الألسنة الطبيعية -باستثناء هذه الأنواع الكبرى من التنغيم (*les types d'intonation*)- على تمفصلات تنغيمية دقيقة لكل القيم

---

(1) *Ibid, p57*

الإنجازية، المباشرة منها والاستلزامية (*implicatif*)؟ وبعبارة أوضح هل تتوافر هذه الألسنة، أو بعضها على الأقل، على تنغيم خاص لكل قيمة إنجازية على حدة من القيم التي يمكن توليدها من الاستفهام مثلا، كأن يكون لها تنغيم خاص بالاستفهام المقصود به الالتماس، وآخر بالاستفهام المقصود به التقرير، وثالث للاستفهام المقصود به الإنكار... وهكذا دواليك مع باقي القيم الإنجازية التي يمكن اشتقاقها من أسلوب الاستفهام، وعلى تنغيم خاص أيضا لكل قيمة من القيم الإنجازية الأخرى التي تجيء قيما استلزامية في أسلوب طلب الفعل أو طلب ترك الفعل (*l'impératif*) أو أسلوب الخبر أو أسلوب التمني ...[1]؟ تقول أوركيوني *Orecchioni*: «ما زلنا لا نعرف إلا الشيء القليل عن التنغيم وعن تفرعه إلى وحدات متمايزة فيما بينها، وكذا عن قيمتها الدلالية والتداولية، فهل يوجد تنغيم خاص بالتعريض وآخر خاص بالتلميح وثالث خاص بالتهكم؟»[2].

إن بقاء هذا السؤال معلقا بدون إجابة كافية سيرهن حتما إلى أجل غير معلوم- كما تقول نفس الباحثة- كل تفكير في مسألة المدلول الضمني، وسيبقى من غير الممكن في العديد من الحالات الحسم فيما إذا كان هذا المدلول أو ذاك مدلولا ضمنيا (*implicité*) أو صريحا (*explicite*)، لكن الشيء المؤكد الآن هو أن وضعية نفس المدلول يمكن أن تنتقل من كونها ضمنية إلى كونها صريحة أو العكس تبعا لطريقة التعبير التي يختارها المتكلم والتي يمكن أن تكون كتابية أو شفهية.

يمكن إرجاع الوظائف الأساسية لفئتي القرائن (أ) و(ب) إلى وظيفتين أساسيتين هما:

وظيفة تحديد نمط الملفوظ (*la modulation*) ونسميها اختصارا "وظيفة التنميط". ووظيفة تعيين مفاصله وأماكن الوقف والاستئناف فيه (*la ponctuation*)، ونسميها اختصارا هي أيضا "وظيفة التمفصل".

ويقصد بوظيفة "التنميط" التي تقوم بها القرائن شبه اللسانية، لفظية كانت أو غير لفظية، ما سبق أن أشرنا إليه بعبارة "القوة الإنجازية" للملفوظ حيث تتدخل تلك القرائن لتوضيح موقف المتكلم مما يتلفظ به ونوعية القوة التي يقصد إلصاقها بملفوظه.

---

(1) يذهب الأستاذ أحمد المتوكل إلى إثبات شيء من هذا القبيل وخاصة بالنسبة للجملة الاستفهامية إذ يقول: فيما يخص الجملة الاستفهامية يلاحظ أن تنغيمها حين تدل على مجرد السؤال يختلف عن تنغيمها حين ترد مستلزمة حواريا لقوة إنجازية أخرى كالالتماس أو النفي أو الإثبات أو الإنكار" (دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص169).

(2) *Orécchioni, L'implicite, p14.*

كما يقصد بوظيفة "التمفصل" التي تؤديها تلك القرائن أيضا ما تقوم به من دور في سبيل تنبيه المخاطب (عند ما تكون ذات طبيعة بصرية أو سمعية)، أو القارئ (عندما تكون ذات طبيعة كتابية) إلى بداية الملفوظ ونهايته، وكذا أماكن التوقف بداخله... مع ما يترتب على ذلك من دلالات.

ويمكن أن نمثل لحالات تدخل تلك القرائن عند مصاحبتها للكلام لأداء هاتين الوظيفتين بحالة تحريك الرأس إلى أعلى وإلى أسفل، أو جهة اليمين ثم جهة اليسار في حركات متتالية، وكذا بتحريك اليد الواحدة أو اليدين معا حركات معينة، وكذا بتقطيب الحاجبين أو بسطهما إلى غير ذلك. «ولذا يتعين على كل من يرغب في استعمال لسان ما بكيفية صحيحة، متجنبا في ذات الوقت كل حالات سوء التفاهم أن يكون قادرا على امتلاك العناصر شبه اللسانية بنفس درجة امتلاكه للعناصر اللسانية»[1].

3- القرائن المقامية:

1.3. بعض مكونات المقام التخاطبي:

سبق أن أشرنا إلى فعالية الدور الذي يقوم به المقام في الألسنة إنشاء وتأويلا، كما أشرنا إلى أننا لا نستطيع أن نطلب من أي وصف دلالي التكهن بدلالة الملفوظات في استقلال عن مقامات استعمالها، وذلك لأن مثل هذه الدلالة - حتى على افتراض قيامها- فإنها لا تستطيع أن تتأسس كمعطى وواقعة يمكن ملاحظتهما خارج النظرية اللسانية التي افترضت تلك الدلالة. ولذا فإن المعطيات الوحيدة التي تقدمها لنا التجربة ليست هي الملفوظات ذاتها وإنما هي الحالات التلفظية (*les occurrences*) التي تأخذ حيزا لها هذا المقام الاستعمالي أو ذاك. وينبغي أن نضيق - ونحن بصدد الحديث عن مكونات مقام التخاطب - أن هذه المكونات غير خاصة بمقام التكلم أو (إنشاء الخطاب) ولا هي خاصة بمقام التلقي والتأويل وحده، بل هي تصدق عليهما معا، وذلك لأن المتكلم حتى لو لم يكن واقفا وجها لوجه أمام المخاطب، فإن بعض مكونات مقام المتلقي -على الأقل- تكون حاضرة فاعلة في ذهنه ولسانه تقديرا واعتقادا. كما أن المخاطب حتى ولو لم يكن شاخصا إلى المتكلم ببصره فإنه يستعين على فهم وتأويل ما يوجه إليه من خطاب بما يبنيه ويفترضه

---

(1) *Lyons, élément, p59.*

من مكونات مقام إنشاء ذلك الخطاب، يقول الأستاذ طه عبد الرحمان عن تداخل هذين المقامين: «فإن إنشاء مدلول القول في عملية التكلم، وتأويل هذا المدلول في عملية الاستماع يتطلبان معا التوسل بسياقات مزدوجة فسياق الإنشاء يحتوي نصيبا من سياق التأويل، وسياق التأويل يحتوي نصيبا من سياق الإنشاء. وعلى قدر هذا النصيب المشترك يكون التفاهم، حتى إذا عظم هذا النصيب... ارتقى التفاهم إلى الفهم والتواصل إلى الوصال»[1].

لقد كنت قاصدا إلى تكميم العنوان الفرعي (3-1) بعبارة "بعض"، والذي حملني على ذلك هو كثرة وتنوع القرائن التي يمكن أن تدخل تحت هذا العنوان، كثرة وتنوعا يزدادان كلما انتقلنا من مقام تخاطبي إلى آخر، «فمقامات الكلام أحوال مشخصة، والناطق لا يرتقي الى مرتبة المبلغ حتى يوفي مقتضيات هذه الأحوال حقها»[2]. وليس معنى قولنا هذا أننا نطالب الباحث اللساني بتتبعها مقاما مقاما، وإحصائها مكونا بعد مكون، فإن هذا عمل مستحيل، وإحصاء ما لا يدخل تحت الحصر محال. إننا نعتقد أن المقام حتى وإن كان أحوال مشخصة أمام المؤول الطبيعي فهو في نظر الباحث اللساني -الباحث عن النموذج- بناء نظري. لذا سنحاول الإشارة إلى أبرز مكونات المقام التخاطبي باعتبارها مكونات نموذجية قد يتخلف بعضها في هذا المقام العيني أو ذاك، وقد ينضاف إليها مكون أو أكثر في مقام آخر، ومع ذلك فإن هذا لا يطعن في نموذجيتها.

2.3. تقسيم مكونات المقام إلى ما هو قار وما هو متغير:

مبدئيا يمكن تقسيم القرائن المكونة لمقامات التخاطب إلى فئتين:

إحداهما ثابتة حاضرة في كل مقام ، والأخرى متغيرة من مقام إلى آخر.

- أما المجموعة الأولى فتضم المتكلم والمخاطب أو(المخاطبين)، وظرفا زمنيا وآخر مكانيا (هما زمان التلفظ ومكانه)، وملفوظا أو (أكثر) يتم توجيهه من الطرف المتكلم إلى الطرف المخاطب، ونسقا من الكفايات (اللسانية والتداولية-البلاغية، والمعرفية الموسوعية العامة والاستدلالية المنطقية...) التي يمتلكها كل من المتكلم والمخاطب. وكذا موضوعا أو مجموعة مواضيع تشكل مرجع الخطاب ومحوره، وعلاقة من نوع ما تسمح للمتكلم بتوجيه الخطاب إلى المخاطب.

---

(1) طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، (درس افتتاحي) ص17.

(2) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 218.

- أما المجموعة الثانية فيدخل ضمنها بعض القرائن النسبية كدرجة القرابة العائلية بين المتكلم والمخاطب) زوج، زوجة، أب، ابن، أخ...) وسلمية العلاقة الاجتماعية (طالب/ أستاذ، عامل/ مشغل، حاكم/ محكوم...)، وكذا المعارف الخاصة التي في حوزة كل منهما عن الآخر وعن نفسه هو، من طبائع وعادات ومعتقدات ومشاعر وأفكار ورغبات...، وكذا نوعية القناة التواصلية المستعملة، سمعية أو بصرية، ونوع الحامل للإرسالية، ونوعية الخطاب (شعري، سياسي، إشهاري، فلسفي...)، وما يوجد في مكان التخاطب وزمانه من أشياء مادية مرئية أو مسموعة يدركها المتحاوران معا...، يقول فاندرفكن (*Vanderveken*): «يوجد في استعمالاتنا اللغوية وفي عدة صور أخرى من الحياة الإنسانية، بعض السمات الأساسية الحاضرة باستمرار (*omniprésent*) في كل استعمال لغوي من بينها الزمان والمكان والمتكلم والمخاطب... وكفاءات كل منها، وعلاقات القرابة التي يمكن أن تربط بينهما، وكذا ما يدخل في مصلحة كل منهما أو ضدها، وما يمكن أن يكون حسنا أو قبيحا بشكل عام. بعض هذه السمات هو بمثابة مبادئ عليا لأنها أساسية لكل لغة إنسانية، بينما تظل مجموعة أخرى من السمات الأخرى المكونة لاستعمالاتنا اللغوية، مجرد سمات نسبية تابعة لظرف تاريخي خاص داخل مجتمعاتنا الإنسانية...»[1].

وقد وصل فاندرليش (*Wunderlich*)، بعدد القرائن المكونة لمقام التلفظ إلى تسعة مكونات هي كما يلي: المقام (متكلم، مخاطب، زمان، مكان+ فضاء يدركه المتكلم، خصائص صوتية- تركيبية للملفوظ، محتوى معرفي يحمله الملفوظ، اقتضاءات، قصد، علاقة يقيمها الملفوظ بين المتكلم والمخاطب).

Sit (Loc. Aud, d, L+P, Phon, cont, Presup, Intent, rel)

أما قرينة "الاقتضاءات" فتتفرع بدورها إلى مكونات فرعية خمسة هي:

1. اقتضاءات خاصة بالمتكلم *Présup. Loc* وتضم معارفه وقدراته.
2. اقتضاءات خاصة بالمخاطب *Présup. Aud* ما يعتقده عن معارف المتكلم وقدراته.

---

(1) *Vanderveken, Les actes de discours, p125 et 52.*

3. اقتضاءات راجعة إلى مكان وجود المخاطب *Présup, Aud. P*: وتشمل كل ما يعتقد المتكلم أنه حاضر في مكان وجود المخاطب من أشياء مادية وغيرها.
4. اقتضاءات اجتماعية *Présup. Soc* وتخص العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمخاطب.
5. اقتضاءات راجعة إلى النص *Présup. Text* وتشمل داخلها كل ما استوعبه المخاطب من الملفوظات السابقة المنتمية لذلك النص[1].

ومما يدخل ضمن إطار المعارف الاقتضائية الخاصة لدى كل من المتكلم والمخاطب ويشكل بالتالي حقلا معرفيا خلفيا مشتركا بينهما، ما يعتقده كل منهما عن نفسه أولا وعن الآخر ثانيا، وعن طريقة رؤية الآخر له. وهكذا نستطيع الحصول على الصور الاعتقادية الأربعة التالية:

1. ما يعتقده المتكلم عن نفسه، أي صورة المتكلم في عين نفسه، وهي التي يكونها عن طريق إجابته عن السؤال: من أنا لأكلم المخاطب بهذه الطريقة؟
2. ما يعتقده المتكلم عن المخاطب، أي صورة المخاطب في عين المتكلم: ويكونها عن طريق الإجابة عن السؤال: من هو لأكلمه بهذه الطريقة؟
3. ما يعتقده المخاطب عن نفسه، أي صورة المخاطب في عين نفسه، وهي التي يتوصل إليها عن طريق الإجابة عن السؤال: من أنا ليكلمني بهذه الطريقة؟
4. ما يعتقده المخاطب عن المتكلم، أي صورة المتكلم في عين المخاطب، وهي التي يتوصل إلى رسمها عن طريق إجابته عن السؤال: من هو ليكلمني بهذه الطريقة؟[2].

وتنضاف إلى المعرفة الخاصة القائمة في ذهن كل من المتكلم والمخاطب معرفة أخرى موسوعية تستوعب داخلها كل التجارب والمعارف العلمية، والخبرات السابقة المتعلقة بعادات[3] المجتمع وسلوك أفراده وأنواع القيم المتداولة بينهم ونمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لديهم، وبعبارة موجزة كل ما يدخله مالينوفسكي ضمن سياق الثقافة.

---

(1) *Wunderlich, Pragmmatique, situation d'énonciation et deixis (Langages26. p48-49).*

(2) *Orecchioni, L'énonciation, p20.*

(3) وعن العادة كقرينة في التأويل يقول الغزالي: "فعادة الناس تؤثر في تعريف مرادهم من ألفاظهم حتى أن الجالس على المائدة يطلب الماء يفهم منه العذب البارد" (المستصفى، ص350).

ويتكون لدى المخاطب نتيجة تراكم المعرفة الخاصة المحصلة من النص مع المعرفة الموسوعية التي لديه، نوع من الذاكرة المعرفية التي يوظفها في عملية التأويل، ويقسم سبيربر *Sperber* وويلسن *Wilson* هذه الذاكرة إلى ثلاثة أقسام:

1. ذاكرة عملية قريبة.
2. ذاكرة متوسطة يتم فيها تخزين معاني الملفوظات السابقة مباشرة.
3. ذاكرة بعيدة، وهي عبارة عن خزان يستوعب المفاهيم والتصورات السابقة في حياة الفرد[1].

غير أن هناك ملاحظة يجب عدم إغفالها هنا وهي أن المعرفة الفاعلة والمؤثرة مباشرة في عمليتي إنشاء الخطاب وتأويله هي أولا المعرفة الملائمة مقاميا *pertinente*، وثانيا هي التي يعلم أو (يعتقد على الأقل) كل طرف بوجودها لدى الطرف الآخر. فلا يكفي اشتراكهما في معرفة واحدة، بل لابد أن يدرك كل طرف مشاركة الطرف الآخر له في تلك المعرفة بالذات، يقول سبيربر *Sperber*: «إن المعرفة المفيدة بلاغيا هي وحدها المعرفة التي يتشارك فيها طرفا الحوار بصورة واعية. فإذا كانا معا على علم بالقضية (أ) ولكنهما يجهلان تقاسمها لتلك القضية، فإن كل شيء يمر وكأن القضية (أ) لا تشكل جزءا من المعرفة المتقاسمة»[2].

3.3. المقام بين الأحوال المشخصة والنمذجة النظرية:

يتأكد لنا من خلال الحديث السابق عن "مكونات مقام التخاطب" وخاصة منها المكونات الخاصة أنها تتميز بخاصيتين أساسيتين: الكثرة وعدم التجانس. فهي من جهة أولى كثيرة في عددها بل نستطيع القول إنها لا متناهية لأنها تتوالد وتتسع مع كل مقام تخاطبي خاص. فلا وجود لمقام يطابق آخر في كل مكوناته المادية والنفسية والبشرية.

وهي من جهة ثانية غير متجانسة لكونها لا تنتمي إلى أي مجال واحد أو حتى إلى مجالات متقاربة. والنتيجة الحتمية لهذا الواقع هي «أننا لا نستطيع أن نطمح إلى إنجاز صياغة صورية لكل هذه القرائن المقامية»[3]، ومن تم يكونُ الحل العملي هو ألا ندخل ضمن مكونات المقام إلا

---

(1) *Moeschler, Dictionnaire, p40-141.*
(2) *Sperber. D, Rudiments..., p392.*
(3) *Orecchioni, L'énonciation..., p206.*

المعلومات الضرورية لفهم الملفوظ، وهذه تكون بالضرورة مجموعة أضيق إذا ما هي قيست بمجموع المعارف المشتركة[1]. فبدون تجريد وبدون أمثلة (*Idélisation*) لا يمكن تحقيق أي انتظامية *systématisation* ممكنة.

لقد تساءل روفي (*N.Ruwet*) عن إمكانية بناء نظرية تخص المقام التخاطبي، وقد.رهن إمكان تحقق مثل هذه النظرية بتوافر شرطين:

أولهما: أن نستطيع بكيفية أو بأخرى التعرف أو (العثور) على مقامين متطابقين بحيث يعتبر أحدهما تكرارا مطابقا للآخر.

ثانيهما: إمكان وضع حد أعلى معقول لعدد العناصر التي تدخل في تكوين مقامات التخاطب، والتي يعد وجودها ضروريا لتحقيق الوصف الدلالي للسان معين.

ورأى أنه لا يمكن مناقشة إمكان تحقق الشرط الثاني إلا إذا تم أولا تحقق الشرط الأول.

وقد خلص الباحث المذكور إلى النتيجة التالي: «أما فيما يخص المقام الخارج لساني، فإن أقل ما يمكن قوله هو أننا - في حدود معارفنا الحالية عنه- لا نملك أية معرفة جدية عن المقام، وأننا لا نمتلك ولو معطيات تجريبية مؤكدة يمكن الانطلاق منها لبناء نظرية»[2].

4.3. بعض مظاهر تأثير المقام على الملفوظات إنشاء وتأويلا

قبل الانتقال إلى التعرف على أنواع الكفايات المطلوبة في المؤول نقف بداية على بعض مظاهر تأثير المقام التخاطبي على عمليتي إنشاء الملفوظات وتأويلها، على أن نعود إلى معالجة هذا الموضوع عند النظر في المدلولات الضمنية بمختلف أنواعها وخاصة منها تلك التي يقوم فيها المقام- إلى جانب عناصر ومؤشرات أخرى بدور بارز في عملية الاستدلال.

يلعب المقام دورا أساسيا في الاستعمال اللغوي سواء تعلق الأمر بعملية إنشاء الملفوظات أو تأويلها، أو تعلق الأمر بالجانب الدلالي أو بالجانب التداولي.

فعلى مستوى إنشاء الملفوظ مثلا، يسمح المقام للمتكلم باللجوء إلى العبارات الإشارية (*les déictiques*)، بدل تسمية الأشياء التي يرغب في الإشارة إليها بأسمائها وأوصافها التفصيلية، كما يساعده على اختيار أدوات النداء الملائمة تبعا لبعد أو قرب الأشخاص الذين يناديهم.

---

(1) *Ben Taleb, Actes de discours, p280-281.*

(2) *Ruwet. N, Introduction à la grammaire générative, p21-22.*

ويتجلى الدور الاقتصادي لهذا العامل بشكل أوضح عندما يلجأ المتكلم إلى حـذف مكـون أو أكثـر من مكونات الملفوظ تقديرا منه أن المقام كفيل بمساعدة المخاطب على إكمال العناصر المحذوفة مثـال ذلك:

7- أ- ناولني الكتاب الأحمر الموضوع على الطاولة!

ب- ناولني الكتاب الأحمر!

ج- ناولني إياه!

- أما على مستوى التأويل فيتجلى تدخل المقام على المستويين الدلالي والتداولي.

فعلى المستوى الأول يساعد هـذا العامـل المخاطـب علـى تحديـد مراجـع أو (مـسميات: *les dénotés*) العبارات الإشهارية (من ضمائر وأسماء إشارة، وأسمـاء موصـول، وحتـى أسمـاء أعلام...)، وكذا تحديد المدلول الملائـم بالنـسبة إلى العبـارات المتعـددة دلاليـا (*Polysémiques*)، وإكمال العناصر اللغوية المحذوفة من الملفوظ حتى يستقيم المعنـى الملائـم مقاميـا، أو إعـادة ترتيـب المكونات التركيبية للملفوظ فيما لو كان اللبس راجعا لأسباب تركيبية.

أما علـى المـستوى التـداولي فيتجلـى تـدخل المقـام بـشكل أوضـح عنـدما يتعلـق الأمـر بالمدلولات الضمنية، سواء تعلق الأمر بالتضمين المجازي أو الإنجازي. أما في ما يرجـع إلى التـضمين المجازي فإن معاينتنا للمقام هي التي تجعلنا نحكم على العبارة التالية (التي نفـترض أنهـا موجهـة مـن شاعر إلى ممدوحه).

8- أيها البحر!

على أنها من قبيل المجاز.

أما في ما يعود إلى التضمين الإنجازي فإن معاينتنا للمقام التالي (والذي نفترض فيه أنه يوم ممطر عاصف) هي التي تجعلنا نحكم على الملفوظ:

9- ياله من يوم جميل!

على أنه سخرية (*ironie*) وبالتالي فإن دلالته التعجبية الحرفية غير مقصودة كما معاينتهـا للمقام التخاطبي هب التي تمكننا من تحديد مدلول الإجابة "ب" في الحوار التالي:

10- المتكلم أ- هل تريد فنجانا من القهوة؟

11- المخاطب ب- إن القهوة تمنعني من النوم.

فإذا افترضنا أن مقام هذا الحوار هو مقام يريد فيه المخاطب الذهاب إلى النوم فإن الجواب (ب) سيؤول على أنه رفض للعرض الوارد في (أ)، أما إذا قدرنا أن المقام هو مقام يريد فيه المخاطب أن ينكب على عمل مستعجل يرغب في إتمامه قبل حلول الصباح الموالي فإن (ب) سيؤول على أنه قبول منه للعرض الوارد في (أ).

2. أنواع الكفايات المطلوبة في المؤول:

1.2. الكفايات: مدخل عام

كما يتأسس الصحيح للملفوظات من القرائن المقالية والمقامية بمختلف فروعها، فإنه يقوم أيضا على أساس مجموعة من الكفايات (*compétences*) التي يفترض توافرها لدى كل من المتكلم والمخاطب، والتي بدونها لا يمكن أن يقوم أي تواصل لغوي ناجح.

ويأتي في مقدمة تلك الكفايات اللسانية للمتكلم-المخاطب بمفهومها الضيق، تتلوها كفايته التواصلية (*communicative*) أو الأدائية (*performantielle*) بمفهومها العام والشامل التي يمكن تفريعها هي بدورها إلى:

- كفاية بلاغية تداولية: *comp.rhétorico-pragmatique*
- كفاية موسوعية: *com.Encyclopédique*
- كفاية منطقية[1] *comp.logique*

هكذا يمكن إرجاع مجموع الكفايات المطلوبة في التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات إلى الكفايتين التاليتين:

1) الكفاية اللسانية، وشبه اللسانية (التي تشمل مجموع القرائن النطقية الموازية).
2) الكفاية التواصلية وتشمل داخلها:

1.2. الكفاية البلاغية-التداولية.

2.2. الكفاية الموسوعية.

3.2. الكفاية المنطقية.

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, pp8-145-161.*

وسنرتب الحديث عن هذه الكفايات بحسب هذا الترتيب.

2.2. الكفايات اللسانية، وشبه اللسانية الموازية:

سبقت الإشارة -عند الحديث عن القرائن اللسانية وشبه اللسانية التي يعتمد عليها في إدراك معنى الملفوظات وتأويلها- إلى أن هذه القرائن تدخل ضمن مجال عمل الكفاية اللسانية وحتى شبه اللسانية فيما يرجع إلى القرائن النطقية الموازية. كما أشرنا آنذاك إلى أن قرينة السياق اللساني تشمل كلا من السياق النصي (*textuel*) الداخلي للملفوظ والسياق (*le cotexte*) اللساني السابق وكذا اللاحق للملفوظ موضوع التأويل.

ويكفي أن نضيف هنا حول هذه الكفاية الملاحظات التالية:

- تقوم هذه الكفاية بدور هام وأساسي في عملية إنشاء الملفوظات أو تأويلها إلى درجة نستطيع معها القول «بعدم وجود أيه وحدة للمحتوى (*unité de contenu*) يمكن تفكيكها والتعرف عليها بدون تدخل الكفاية اللسانية»[1].
- لكن هذه الكفاية -وعلى الرغم من أهميتها- تظل مع ذلك ذات طابع تجريدي (*abstrait*) ومؤمثل (*idéal*)، بمعنى أنها لا تشكل داخل المجموعة اللسانية الواحدة موضوعا منسجما (*homogène*) وموحدا. فهي تختلف وتتفاوت داخل نفس المجموعة اللسانية تبعا للاختلافات الملحوظة بين فئاتها إما باعتبار الطبقة الاجتماعية أو المستوى الثقافي أو الانتماء المهني أو حتى تبعا لنوعية الخطاب، خطاب أدبي، سياسي، علمي، فلسفي، قانوني...). أو حتى داخل الفئة الاجتماعية أو المهنية أو الفكرية الواحدة لا وجود لشخص معين امتلاكا تاما النسق اللساني للغته، بل إنما يؤكده الواقع هو أن تلك الكفاية اللسانية داخل المجموعة اللسانية موزعة بين أفرادها توزيعا غير متكافئ.
- والكفاية اللسانية بمكوناتها المختلفة هي قبل كل شيء الكفاية الوحيدة التي حظيت لحد الآن بالعديد من الأبحاث والدراسات المعمقة بينما ما تزال الكفايات الأخرى «أرضا مجهولة أو تكاد»[2].

---

(1) *Ibid, p162.*

(2) *L'énonciation, p26.*

- بقيت ملاحظة أخيرة نذكرها في سياق الحديث عن هـذه الكفايـة وتتعلـق بمكونـات الكفايـة اللسانية لدى المتكلم-المخاطب، إذ يدخل في تكوينها -كما هو معلوم- بالإضافة إلى أنـساق القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية، قدرة من نوع آخر يمكـن تـسميتها بالقـدرة الواصفة (*méta-compétence*) وهي تخص قـدرة الفـرد علـى الحكـم بالـصحة النحويـة والدلالية أو بعدمها على ما يسمعه من جمل في لسانه القومي، وكذا قدرته على إعادة تنظـيم نحو يكون قد استوعبه من قبل، أو إحداث تعديل في قواعد تخـص إنتـاج الجمـل... وقبولـه عناصر جديدة في معجم لغته...» [1].

3.2. الكفاية التواصلية أو الأدائية: *C.Communicative performancielle*

وهي كفاية أعم وأشمل من الكفاية اللسانية بمفهومهـا الـضيق؛ إذ هـي تـستوعب داخلـها هذه الأخيرة بالإضافة إلى عدة كفايات ومعـارف أخـرى، لكـن ولأسـباب منهجيـة خالـصة جـرى إقصاء كل تلك الكفايات من النموذج اللساني وإن كان واقع الـسلوك اللغـوي الحـي يـشهد علـى تداخل تلك الكفايات في التحقيق الناجح للعملية التواصلية. لذا نرى ضرورة توسيع مفهوم القدرة ليشمل القدرة الأدائية وذلك حتـى يمكـن تفـسير الانتظامـات الملحوظـة في الاسـتعمالات اللغويـة المحسوسة. لكن هذا التوسيع يقتضي قيام نظرية لـلأداء إلى جانـب النظريـة أو (النظريـات) القائمـة حاليا والخاصة بالقدرة النسقية.

وحتى يصبح قيام هذه النظرية ممكنا يجب إنجاز «أوصاف دقيقة لكل العوامـل ذات المنـابع الفردية أو الجماعية التي تـتحكم في تنظـيم الأحـداث الكلاميـة (*les actes de paroles*) والـتي لا يمكن إدراكها من خلال البعدين التركيبي والدلالي للغـة. وفي الواقـع لم يحـن الوقـت بعـد لإمكـان تحقيق توصيف إيجابي ومـنظم للعناصـر الـتي تتـدخل هنـا، لأن مثـل هـذا العمـل يتطلـب إدمـاج الإشكالية النفسية-اللسانية، والاجتماعية-اللسانية التي تتدخل على هذا المستوى»[2].

1.3.2. الكفاية البلاغية التداولية:

مما يدخل ضمن مجال عمل هذه الكفايـة لـدى المـتكلم-المخاطـب وصـف وتفـسير قـدرة مستعملي اللغة على إنـشاء وفهـم وتأويـل الأفعـال اللغويـة المباشـرة منهـا وغـير المباشـرة، وكـذا الاستلزامات الحوارية، وهي القدرة التي تشكل لديهم جزءا من قدرتهم اللغوية العامة.

---

(1) *Wunderlich, Pragmatique... (Langues26, p47).*
(2) *Brekle. H, Séantique, p104.*

فمن بين مهام هذه الكفاية تفسير كيف يتوصل المخاطب إلى إدراك المحتوى غير الحرفي (*non littéral*) للملفوظ، ولماذا يفضل المتكلم من جهته طريق التعبير غير المباشر على الآخر المباشر، وبعبارات أوضح فإن من بين مهام هذه الكفاية الاستعانة بمبادئ بعضها لساني وبعضها الآخر غير لساني لوصف العمليات الاستدلالية (*processus d'inférence*) الضرورية التي ينجزها المخاطب بهدف الوصول إلى إدراك المعنى المقصود. ووصف هذه العمليات لا يتأتى للواصف التداولي إلا بأن يضيف إلى المعلومات اللسانية التي ينقلها الملفوظ المعلومات غير اللسانية، أي المقامية، التي تعد ضرورية لتحقيق العملية الاستدلالية وهذه المبادئ (*principes*) أو القواعد (*lois, maximes*) أو المسلمات (*postulats*) على اختلاف في التسميات، وإن لم تكن لها نفس القوة الإلزامية التي للقواعد النحوية أو الدلالية، فإنها تشكل سننا (*code*) من الواجبات (déontologie) المنظمة للتبادل اللغوي الشريف (*Honnête*) والمتعاون (*coopératif*) إن بعضا منها ينتمي إلى نظرية الأفعال اللغوية (*théorie des actes de langage*)، في حين ينتمي قسم آخر منها إلى الأخلاق (*l'béthique*)، بينما ينتمي قسم ثالث إلى علم الاجتماع والأنتروبولوجيا معا.

وما نود الإشارة إليه في مستهل حديثنا عن هذه المبادئ أو (القواعد الحوارية) هو أنها غير محصورة في عددها، لذا من السهل أن تنضاف إليها قواعد حوارية أخرى، كما أن بإمكان المتكلم، وفي أية مرحلة من مراحل الحوار، خرق أي منها بشكل مقصود أو عن خطإ، لذا سنكتفي هنا بالإشارة إلى أشهر ما تم اقتراحه منها سواء في إطار الفكر اللغوي العربي أو في إطار فلسفة اللغة العادية بعامة أو الأبحاث الدلالية-التداولية بخاصة، ودون أن نتعرض أيضا لما دار حول تلك المبادئ من نقد أو نقاش مكتفين بإحالة القارئ الكريم على مظان كل ذلك في الهامش عندما تبدو لنا مثل تلك الإحالة مفيدة.

أولا: مبادئ حوارية ذات طبيعية عقلية وعامة:

- المبادئ الحوارية لـ (*P.Grice*) *Les Maximes conversationnelles*.

توصل غرايس Grice إلى استنباط أربعة مبادئ حوارية يحكمها مبدأ عام هو "مبدأ التعاون *P.De coopération* وذهب إلى أن هذه المبادئ هي بمثابة قواعد منظمة لكل حوار نظيف ومتعاون وجدي، يجري داخل الألسنة الطبيعية وهذه المبادئ تنظم الحوار في مستوييه: الحرفي (*littéral*) أو المباشر، وكذا غير الحرفي، أي الاستلزامي (*implicatif*).

وتلك المبادئ هي:

1. مبدأ التعاون.
2. مبدأ الكم (*Maxime de quantité*)، وهو يتفرع إلى قواعد فرعية هي:
   أ- لتكن مساهمتك في الحوار محتوية على القدر المطلوب من المعلومات.
   ب- اعمل على ألا تحتوي مساهمتك على أكثر مما هو مطلوب من المعلومات.
3. مبدأ الكيف (*M.De qualité*) ويتفرع إلى المبادئ الفرعية التالية:
   أ- احرص على أن تكون مساهمتك في الحوار صادقة.
   ب- لا تثبت ما تظن أنه خاطئ أو كاذب.
   ج- لا تثبت ما ليس لديك دليل على صحته.
4. مبدأ العلاقة (*M.De relation*) ويضم مبدأ فرعيا واحدا هو:
   أ- تكلم في الموضوع.
5. مبدأ الطريقة (*M.De Modalité*) وتنضوي تحته عدة مبادئ فرعية هي:
   أ- كن واضحا
   ب- اجتنب التعابير الملبسة
   ج- كن موجزا في كلامك كن منهجيا[1].

وعلى الرغم من اعتراف غرايس *Grice* بإمكان تولد المدلول الاستلزامي الحواري (*l implicature concersationnelle*) حتى مع احترام المتكلم لكل تلك المبادئ وعدم خرقه لأي منها، فإنه ينبه إلى أن تولد المدلولات الاستلزامية الحوارية غالبا ما يحدث نتيجة خرق المتكلم - بشكل ظاهري على الأقل- لواحد أو أكثر من تلك المبادئ (مع بقاء تقيده بمبدأ التعاون). وقد يخرق المتكلم أحد المبادئ الأربعة بهدف المحافظة على المبادئ الأخرى. وعلى سبيل المثال قد يخرق المتكلم مبدأ "الكم" بأن لا يقدم لسائله كل المعلومات المطلوبة في السؤال وذلك بهدف أن يظل محافظا

---

(1) يعثر الراجع إلى المصنفات البلاغية العربية القديمة بين الفينة والأخرى على بعض القواعد العامة الموجهة والمنظمة للحوار، وإن كان أصحابها لم يهتموا بجمعها وإعطائها صياغة نظرية منظمة. ومن تلك القواعد نذكر على سبيل المثال قاعدة "كم الخطاب" وقاعدة "الطريقة" يقول الرازي: "وقد يمدحون اللفظ أيضا فيقولون: لفظ ممكن... وأنه ليس فيه فضل عن معناه، وأن من حق اللفظ أن يكون طبقا للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وقد يذمونه بأنه معقد..." (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص100).

على مبدأ "الكيف" الذي يلزمه بأن يكون صادقا في كلامه، الشيء الذي يجعل المخاطب يستنتج مدلولا استلزاميا حواريا هو جهل المخاطب المسؤول بتفاصيل الإجابة التي يتطلبها السؤال[1].

والقاعدة التخاطبية العامة المنظمة لمسار المخاطب في عملية الاستدلال - كما صاغها غرايس *Grice* - هي:

قا «لقد قال لي المتكلم الدلالة (ج)- ولم يقم لدي دليل على عدم احترامه لمجموع القواعد، أو على الأقل لمبدأ التعاون. ولكنني مضطر لكي أوفق بين الدلالة (ج) واحترامه لتلك القواعد إلى أن أفترض أنه يقصد إلى الدلالة (د). ومادام يعرف (ويعرف أنني أعرف بأنه يعرف) أنني سأفترض بالضرورة أنه يقصد إلى (د) ولم يتدخل لمعنى من هذا الافتراض، فإنه يريد أن أذهب إلى هذا الافتراض، أو هو يسمح لي بذلك على الأقل. إذن فقد ضمن الدلالة (ج) في الدلالة (د)»[2].

- مبدأ الملاءمة أو (الإفادة) لـويلسن *Wilson* وسبيربر *Sperber*

شكلت المبادئ الحوارية السابقة محور عدد كبير من الشروح والمناقشات ومحاولات الاختزال لعل أهمها محاولة ويلسن *Wilson* وسبيربر *Sperber* لاختزال كل تلك المبادئ إلى ما اصطلحا على تسميته "مسلمة الملاءمة أو (الإفادة) (*Axiome de pertinence*) وقد صاغاها على الشكل التالي:

قا «ينطلق المخاطب من المسلمة التالية: لقد بذل المتكلم قصارى جهده لإنتاج الملفوظ الأكثر ملاءمة»[3]، كما دافعا عن قدرة هذه المسلمة على تعويض المبادئ الحوارية السابقة حيث قالا: «إننا نعتقد أن بإمكان مسلمة الملاءمة وحدها التكهن، وبشكل أدق بكل التضمينات التي تنظمها مبادئ غرايس *Grice*»[4].

- قاعدة الإخبارية (*Loi d'informativité*)
- قاعدة الإفادة القصوى أو (الشمول) (*Loi d'exhaustivité*)
- قاعدة الجدية: (*loi de Sincérité*).

---

(1) *Grice. P, Logique et conversation (communications 30, pp 60-62).*
(2) *Ibid, p65.*
(3) *Wilson et Sperber, Remarques sur l'interprétation des énoncés, p89.*
(4) *Ibid*

أما قاعدة الإخبارية فتنص على أن المفترض في كل نشاط كلامي أن يكون هادفا وحاملا لفائدة إلى المخاطب وألا يكون هذا المخاطب على علم بمحتوى الخبر المنقول إلا عندما يكون للمتكلم قصد حجاجي خاص (هو ما أسماه البلاغيون العرب بلازم الفائدة في الخبر). ولا ينحصر صدق قاعدة الإخبارية في الملفوظات التقريرية (*les assertions*) وحدها بل يعم كل الأفعال اللغوية الأخرى من استفهام وأمر ونصح وتحذير...[1].

وما يمكن أن يقال عن هذه القاعدة هنا هو أنها في الحقيقة مجرد صيغة معدلة لمبدأ التعاون عند غرايس *Grice* كما سبق شرحه.

أما قاعدة الفائدة القصوى فهي تلزم المتكلم -عندما يكلم محاوره في موضوع ما- بأن يقدم له جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع والتي يراها مفيدة له. «لذا يعد أمرا غير عادي أن يعترف الطفل بأن أهرق الكأس بينما هو كسرها أيضا، أو أن يعلن القائد في الحرب أنه خسر قرية بينما هو خسر مدينة بأكملها... لأن من شأن عدم تقديم المتكلم المعلومة القصوى للمخاطب أن تجعل هذا الأخير يسدل -اعتقادا منه أن المتكلم يحترم قاعدة الإفادة القصوى- على نفي ما يفوق أو يتجاوز المعلومة المقدمة، (أي أن يطبق قانون دلالة المخالفة كما أسماه الأصوليون العرب)، وهو في ذلك يوظف القاعدة الحوارية التالية: إذا لم يخبرني المتكلم بأكثر مما قال عن الموضوع الذي هو على علم به، فمعنى ذلك أن ليس له حول هذا الموضوع معلومة أكثر مما قاله»[2]. وما يمكن أن يقال عن هذه القاعدة بدورها هو أنها في الواقع صيغة معدلة لمبدأ "الكم" عند غرايس *Grice*.

أما قاعدة الجدية فيمكن اعتبارها هي الأخرى صيغة معدلة المبدإ الكيف (*la qualité*)، وهي قاعدة حوارية تلزم المتكلم بالتزام الجدية والصراحة في ما يقوله. والتزام الجدية غير محصور في غرض التقرير أو (الخبر) بل يعم أيضا جميع الأفعال الإنجازية الأخرى[3].

ثانيا: مبادئ حوارية خاصة بالأفعال الإنجازية المباشرة منها وغير المباشرة.

أ- الشروط والقواعد المكونة (*Règles constitutives*) المنظمة لتحقيق الأفعال الإنجازية المباشرة، كما اقترحها سورل (*J.Searle*):

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, p208.*
(2) *Ducrot, Dire et ne pas dire, p134.*
(3) *Orecchioni, L'énonciation, p213-214.*

أ-1- شروط التحقيق الناجح للأفعال الإنجازية في شكلها المباشر:

ذهب سورل (*Searle*) - في إطار بحثه عن الشروط الأساسية التي يتوقف عليها التحقيق الناجح للأفعال الإنجازية وخاصة في شكلها المباشر- إلى استخلاص أربعة شروط رتب عليها خمس قواعد أساسية ضابطة لطريقة تحقيق الأفعال الإنجازية وخاصة منها فعل الوعد (*l'acte de promesse*) أما الشروط فهي:

1- شروط المحتوى القضوي (*Conditions de contenu propositionnel*)، وتفرض هذه الشروط ضرورة ورود الفعل الإنجازي المقصود داخل جملة أو مقطع كلامي أطول من الجملة، بحيث يكون المسند في تلك الجملة فعلا-حدثا) مستقبليا (*acte future*) مسندا إلى المتكلم في حالة فعل الوعد، وإلى المخاطب في حالة الطلب (*la requête*) المباشرين.

2- شروط تمهيدية (*conditions préliminaires*)، وهي تفرض ضرورة توافر بعض الشروط الأولية لإمكان تحقيق الفعل الإنجازي بشكل ناجح كأن يكون الآمر -في حالة الأمر مثلا- ذا سلطة على المأمور، وأن يعتقد قدرة المأمور على فعل المأمور به، وأن لا يكون واردا لديه ولا لدى المأمور أن هذا الأخير سيفعل ذلك الفعل لا محالة، طلب منه ذلك أو لم يطلب. ومما يدخل ضمن الشروط التمهيدية لفعل التقرير أن يكون للمتكلم أدلة على صحة ما يقرره، وألا يكون من الثابت لديه أو لدى المخاطب أن هذا الأخير عارف بمضمون الخبر.

3- شروط الجدية (*conditions de Sincérité*) ويفرض هذا الشرط على المتكلم أثناء تحقيقه لأحد الأفعال الإنجازية أن يكون جادا في كلامه، قاصدا إلى تحقق مضمون الفعل الإنجازي في الواقع الخارجي. ففي حالة فعل "الوعد" مثلا يفرض هذا الشرط أن يكون للمتكلم الواعد قصد تنفيذ ما وعد به. وفي حالة فعل "الأمر" أن يكون الآمر مريدا تحقق الشيء المأمور به. وفي حالة الاستفهام أن يكون المستفهم راغبا في الحصول على المعرفة التي يفتقر إليها.

4- الشرط الأساسي (*Condition essentielle*) وهو يفرض أن يكون سلوك المتكلم أثناء وبعد تحقيقه لأحد الأفعال الإنجازية منسجما مع ما يفرضه ذلك الفعل. ففي حالة فعل "الوعد" يتعين على المتكلم الواعد أن يدرك أن تلفظه بفعل الوعد يضعه أمام فعل واجب

عليه تنفيذه، وفي حالة الأمر يتعين على الآمر أن يدرك أنه يستحيل عليه بعد تلفظه بالأمر أن يمنع المأمور من تنفيذ المأمور به[1].

بقي أن نشير هنا إلى أن هذه الشروط محكومة بشرط أساسي هو توافر الظروف العادية لسلامة مجرى الكلام ابتداء من المتكلم وانتهاء بالمخاطب ومرورا بقناة التواصل بينهما. ومن بين ما يفرضه هذا الشرط أن يكون المتحاوران على علم باللغة التي يتخاطبان بها، وأن يكونا مدركين لما يفعلانه ويقولانه، وأن لا يحول عائق مادي دون تحقيق التواصل بينهما بالشكل المطلوب، وأن لا يكونا بصدد تمثيل أدوار في مسرحية أو حكاية قصص مشتركة بينهما إلى غير ذلك[2].

أ-2- القواعد:

أما القواعد الخمسة التي رتبها سورل (*Searle*) على هذه الشروط واعتبرها قواعد منظمة لتحقيق فعل الوعد (مع إمكان تعميمها لتشمل أفعالا إنجازية أخرى)، فهي:

قا القاعدة 1: يمكن التلفظ بفعل "الوعد" داخل سياق جملة أو (داخل مقطع أطول من الجملة) بحيث يستند داخلها حدث مستقبلي إلى المتكلم، وتسمى هذه القاعدة بقاعدة المحتوى القضوي.

قا القاعدة 2: لإمكان التلفظ بفعل "الوعد" بكيفية ناجحة يجب أن يكون المخاطب راغبا في تحقق الفعل الموعود به من قبل المتكلم، وأن يكون هذا الأخير معتقدا نفس الشيء.

قا القاعدة 3: لا يعتبر تلفظ المتكلم بفعل الوعد (*l'acte de promesse*) وعدا حقيقيا إلا إذا لم يكن ثابتا لديه ولا لدى المخاطب أن المتكلم سينجز الشيء الموعود به لا محالة، وعد بذلك أو لم يعد به. وتسمى هذه القاعدة بالقاعدة التمهيدية.

قا القاعدة 4: يعتبر تلفظ المتكلم بفعل الوعد وعدا حقيقيا إذا كانت له نية إنجاز الشيء الموعود به. وتسمى هذه القاعدة بقاعدة الجدية.

---

(1) *Searle, Les actes de langage, p99-102.*

(2) *Ibid, p98.*

قا القاعدة5: يجب أن يدرك المتكلم في حال نطقه بفعل الوعد أنه وقع عقدا يلزمه بالوفاء بما وعد به. وتسمى هذه القاعدة بالقاعدة الأساسية[1].

ب- بعض القواعد والتعميمات المنظمة لطرق تحقيق الأفعال الإنجازية غير المباشرة.

ب-1- تعميمات سورل (*Searle*) المنظمة لتحقيق الأفعال التوجيهية (*les directifs*)، والوعدية (*les promissifs*) كأفعال غير مباشرة:

إلى جانب القواعد الخمسة التي اقترحها (*Searle*) كقواعد منظمة لفعل "الوعد" كفعل إنجازي مباشر، عمل في كتابه الآخر "المعنى والتعبير"، عند حديثه عن الأفعال الإنجازية غير المباشرة، على اقتراح تسعة قواعد: الأربعة الأولى منها خاصة ببعض الطرق غير المباشرة المتاحة لتحقيق فئة الأفعال التوجيهية، والخمسة المتبقية خاصة ببعض الطرق غير المباشرة المتاحة أيضا لتحقيق فئة الأفعال الوعدية (بما فيها العرض والوعد). وتلك القواعد هي:

قا القاعدة 1: يستطيع المتكلم صياغة فعل الطلب (أو أي فعل توجيهي آخر) بصورة غير مباشرة إما عن طريق مساءلة المخاطب عن استطاعته فعل الشيء المطلوب، أو عن طريق إثبات وجود تلك الاستطاعة، مثاله:

12-أ- هل يمكنك (هل تستطيع) أن تخرج؟

ب- تستطيع أن تخرج.

قا القاعدة 2: يستطيع المتكلم صياغة فعل توجيهي غير مباشر إما عن طريق التساؤل عن المحتوى القضوي أو عن طريق إثبات ذلك المحتوى، مثاله:

13- أ- هل ستسكت؟ (مقصود به الأمر بالسكوت مثلا).

ب- ستسكت أنت. (مقصود به الأمر بالسكوت مثلا).

قا القاعدة 3: يستطيع المتكلم صياغة فعل توجيهي غير مباشر عن طريق إثباته توافر شروط الجدية لديه، ولكن لا يمكنه تحقيق ذلك عن طريق التساؤل عن ذلك الشرط بالذات، مثاله:

14- أ- أريد أن تخرج من القاعة (مقصود به الأمر مثلا).

ب- هل أريد أن تخرج من القاعة؟ (مقصود به الأمر مثلا).

---

(1) *Ibid, p105.*

قا القاعدة 4: يستطيع المتكلم صياغة فعل توجيهي غير مباشر إما بأن يثبت للمخاطب وجود أسباب كافية لحمله على فعل المطلوب، أو بأن يستفسر المخاطب عن تلك الأسباب مثاله:

15-أ- من الأفضل لك مغادرة القاعة حالا (مقصود به الأمر مثلا).

ب- ستكون فكرة جيدة لو غادرت المدينة (مقصود به الأمر مثلا).

ج- لن يضرك في شيء لو انسحبت من الجلسة (مقصود به الالتماس).

16- أ- هل من المعقول أن تتناول كل هذه السكريات (مقصود به النهي)؟

ب- هل لديك أسباب تدعوك إلى الاقتراض من عمرو؟ (مقصود به النهي).

ج- لماذا لا تجلس في هدوء؟ (مقصود به الأمر)

قا القاعدة 5: يستطيع المتكلم صياغة فعل وعدي (عرض أو وعد) غير مباشر إما بأن يثبت توافر الشرط التمهيدي المتعلق بقدرته على إنجاز ما يعد به، أو عن طريق تساؤله عن توافر ذلك الشرط، مثاله:

17- أ- أستطيع مساعدتك لو أردت (مقصود به العرض *l'offre*).

ب- هل أستطيع مساعدتك؟ (مقصود به العرض *l'offre*).

قا القاعدة 6: يستطيع المتكلم صياغة فعل وعدي غير مباشر (العرض) عن طريق التساؤل عن رغبة المخاطب في تحقيق الفعل الموعود به. ولكنه لا يستطيع صياغة نفس الفعل عن طريق إثبات توافر تلك الرغبة لدى المخاطب، مثاله:

18-أ- هل ترغب في أن أساعدك على حل هذه المسألة؟ (مقصود به العرض).

ب- هل تريد أن أغادر المكان؟ (مقصود به العرض).

*ج- أنت تريد أن أساعدك على تحمل هذا العبء (مقصود به العرض)[1].

ب- 2- بعض المسلمات الحوارية (*Postulats de conversation*) التي اقترحها غوردن *Gordon* ولا يكوف *Lakoff* لتحقيق الأفعال الإنجازية غير المباشرة.

1- مسلمات حوارية متعلقة بشروط الجدية:

قا إذا طلب المتكلم (أ) من المخاطب (ب) بطريقة جدية فعل الشيء (ج) إذن:

(أ) يريد من (ب) فعل (ج).

(ب) يطرح كمسلمة أن (ب) مباح له فعل (ج).

---

(1) *Searle, Sens et expression, p87 et 100.*

(ت) يطرح كمسلمة أن (ب) قادر على فعل (ج).

(ث) يطرح كمسلمة أن (ب) لن يفعل (ج) في غياب فعل الطلب هذا.

وعلى ضوء هذه المسلمات يصوغان القاعدة الحوارية التالية:

قا 1- "يستطيع المتكلم تحقيق فعل الطلب كفعل إنجازي غير مباشر:

- إما بإثبات توفر شرط الجدلية لديه.
- وإما بالتساؤل عن توافر شرط الجدية لدى المخاطب[1]".

2- مسلمات متعلقة بشروط المعقولية (*Raisonnabilité*)

1. يكون الطلب معقولا إذا كان للمتكلم سبب يحمله على إرادة تحقق الفعل المطلوب.
2. يكون الطلب معقولا فقط إذا كان للمتكلم أسباب لافتراض أن المخاطب قادر على تنفيذ الفعل المطلوب.
3. يكون الطلب معقولا إذا كان المتكلم يعتقد أنه لولا وجود المخاطب ما كان لذلك الطلب أن يتحقق.
4. يكون التقرير (*l'assertion*) معقولا فقط إذا كان للمتكلم أسباب تجعله يعتقد في صحة ما يقرره.
5. عد الوعد معقولا فقط إذا كان للمتكلم سبب يجعله قاصدا إلى تحقيق ما يعد به[2].

ب-3- بعض القواعد الحوارية التي اقترحها أنسكومبر (C.Anscombre)

قا 1- "إذا استفهم المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن إمكانية استفادة طرف ثالث (ج) من فعل (ف) يقوم به فاعل (فا)، فإن (أ) يطلب من (ب) بطريق غير مباشر أن يفعل (فا) الفعل (ف)".

قا 2- "إذا استفهم المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن مقاصد الفاعل (فا) في تحقق الفعل (ف) لفائدة الطرف (ج)، فإن (أ) يطلب من (ب) أن يفعل (فا) الفعل (ف)"[3].

---

(1) *Gordon et Lakoff, Postulats de conversation (Langages 30, pp33-35)*

(2) *Ibid, p38-39*

(3) *Anscombre, Voulez-vous dériver avec moi? (Communication 32, p99 et 102).*

وتعلق الباحثة أوركيوني *Orecchioni* على هذه اللائحة من القواعد الحوارية بقولها: إن هذه النماذج من القواعد ما هي سوى أمثلة من بين ألف... إن عدد هذه القواعد الحوارية لا يتوقف عن التزايد تبعا لتطور البحث التداولي...كما أن تكاثرها عملية سهلة وغير مراقبة بدقة كما أن وضعيتها غير محددة بشكل يقيني.

ثالثا: مبادئ حوارية عامة وأخرى خاصة في الفكر اللغوي العربي القديم والحديث.

يجد الراجع إلى المصنفات البلاغية العربية القديمة العديد من هذه القواعد الحوارية التي تتدخل في تكوين الكفاية البلاغية -التداولية للمتكلم-السامع، والتي يعتمد عليها كآلية من بين الآليات العديدة التي يوظفها في فهم وتأويل ما يوجه إليه من ملفوظات. وسنكتفي بالوقوف في هذه الفقرة على نموذج اقتراحات السكاكي من البلاغيين القدماء وعلى نموذج اقتراحات الأستاذ طه عبد الرحمان من المفكرين العرب المعاصرين.

1- اقتراحات السكاكي:

ينطلق السكاكي -كما هو معلوم- في كتابه "مفتاح العلوم" في باب "علم المعاني" من مسلمة انقسام الكلام العربي إلى قسمين هما الخبر والطلب[1]. ورغبة منا في الاختصار لن نقف هنا إلا عند قانون الطلب لنبين القواعد الضمنية المنظمة لإجراء الطلب ككل على أصله، والقواعد الفرعية المنظمة لإجراء كل فعل إنجازي (=غرض بلاغي) من تلك الأفعال الإنجازية الطلبية الأصلية على أصله، وأسباب خروج كل منها داخل المقامات الحوارية للدلالة على أفعال إنجازية أخرى فرعية، مولدة أي مشتقة.

أما الأفعال الإنجازية الطلبية الأصلية عند السكاكي فهي: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، وما سوى ذلك فمولد عنها.

أما القاعدتان المنظمتان لإجراء الطلب ككل على أصله فهما.

قا 1- الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة.

قا 2- الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ألا يكون حاصلا وقت الطلب[2].

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص71.

(2) المرجع نفسه، ص131.

وإذا كانت الأفعال الإنجازية الطلبية الأصلية الخمسة تشترك في خضوعها لهاتين القاعـدتين فإن كلا منها يخضع لقاعدة أو قواعد فرعية تميزه عن الأفعال الإنجازية الأخرى.

قا. وهكذا فإن القاعدة المنظمة لورود "التمني" على أصله هي تعلقه بما لا يتوقع حصوله ولا طماعية في وقوعه.

قا- أما القاعدة المنظمة لورود "الاستفهام" على أصله فهي تعلقه بمطلوب يقصد حـصوله في الذهن" والاستفهام لطلب حصول في الذهن"[1].

- ويشترك الأمر والنهي والنداء في قاعدة فرعية هي أن هذه الأغراض تتعلـق بمطلـوب يقـصد حصوله في الخارج. لكنها تعود فتتباين من حيث إن ما يقـصد حـصوله في الخـارج في حالـة النهي هو "انتفاء مصور"، ومـا يقـصد حـصوله في حـالتي الأمـر والنـداء هـو حـصول "ثبـوت المصور": «كقولك في الأمر: قم، وفي النداء: يا زيد!- فإنك تطلب بهذين الكلامـين حـصول قيام صاحبك وإقباله عليك»[2].

ويرهن السكاكي ورود تلك الأفعال الإنجازية الأصلية علـى أصـلها بـشرط أساسـي هـو ملاءمتها لمقامات ورودها. فملاءمة الفعل الإنجازي للمقام هو ما يسمح للقواعد المنظمة له بالقيـام بدورها.

وكل إخلال بهذا الشرط يؤدي حتما إلى توقف اشـتغال القواعـد المنظمـة لـذلك الفعـل، وبالتالي إلى عدم ورود الفعل الإنجازي على أصله وتولد فعل آخر يكون الأنسب مقاميا.

ويمكن أن نتبين من خلال بعض الأمثلـة تـصور الـسكاكي لطريقـة تولـد بعـض الأفعـال الإنجازية من بعضها البعض.

قا 1- تولد التمني من الاستفهام: كما إذا قلت: هل لي من شفيع؟ في مقام لا يسع إمكـان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام علـى أصـله وولـد بمعونـة قـرائن الأحـوال معنـى التمني.

قا 2- تولد العرض من الاستفهام -كمـا إذا قلـت لمـن تـراه لا ينـزل: ألا تنـزل فتـصيب خيرا؟- امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونـه حاصـلا، وتوجـه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحب النزول... وولد معنى العرض.

---

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(2) المرجع نفسه

قا 3- تولد التعجيز والتحدي من الأمر: كما إذا قلت لمن يدعي أمرا ليس في وسعه: افعله! امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول بالأمر، ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه لامتناعه... وتولد التعجيز والتحدي.

قا 4- التهديد من الأمر: كما إذا قلت لعبد شتم مولاه وإنك أدبته حق التأديب: أشتم مولاك! امتنع أن يكون المراد الأمر بالشتم والحال ما ذكر، وتوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: اعرف لازم الشتم، وتولد منه التهديد.

وبصفة عامة نستطيع أن نستنتج من تحاليل السكاكي بتولد الأفعال الطلبية الفرعية قا من الطلبية الأصلية قاعدة حوارية تشملها جميعا هي: إذا امتنع ورود أحد الأفعال الإنجازية الطلبية الأصلية على أصله تولد منه فعل إنجازي فرعي يكون هو الأنسب مقامياً.

2- اقتراحات طه عبد الرحمان:

اقترح الأستاذ طه في هذا الصدد مجموعة من القواعد التداولية بعضها عام صالح «لتقنين الممارسة الاستدلالية في قطاعات معرفية مختلفة، وبعضها الآخر خاص صالح لضبط الممارسة لاستدلالية في قطاع معرفي»[1].

أما فئة القواعد العامة فتشمل التوجيهات التالية:

أ- لا تدع ما لا تطيق إثباته (تقارن هذه القاعدة مع مبدإ الكيف عند غرايس Grice.

ب- لا تقل ما لا يفيدك ولا يفيد غيرك (يمكن اعتبار هذه القاعدة صياغة معدلة لمبدأ التعاون. أو لقاعدة الإخبارية *Loi d'informativité*.

ت- لا تقول غيرك ما لم يقل.

ث- لا عبرة بإضمارك عند وجود تصريحك.

ج- لا ينسب لكل قول ما لم تتكلم.

أما فئة المبادئ الحوارية الخاصة لديه فتشمل:

---

(1) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص 163.

قا 1- مبدأ تكثير الفائدة: وهو يقتضي أن نحمل الألفاظ على أكثر ما يمكن من الفائدة. (يقارن هذا المبدأ مع قاعدة الإفادة القصوى).

قا 2- قاعدة توليد الفائدة: وهي تقرر أن المرء لا يستدل بما لا فائدة فيه، وكل ما جاء في دليله محتملا للخلو من الفائدة، فليطلب له المتعقب (المخاطب المستدل) وجها يرد إليه فائدته ....

قا 3- قاعدة تجديد الفائدة: تقضي هذه القاعدة بأن المرء لا يستدل بما لا زيادة فائدة فيه. وكل دليل احتمل أن يتكرر فيه المعنى، فليطلب له المتعقب وجها يستعيد به التجديد في المعنى إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك.

قا 4- قاعدة تصديق الفائدة: تقرر هذه القاعدة أن المرء لا يستدل بما لا صدق له....

قا 5- قاعدة تحصيل الفائدة: تقضي هذه القاعدة بأن المرء لا يستدل بما لا تحصيل فيه، بمعنى لا ثبوت فيه.

قا 6- قاعدة تحسين الفائدة تقرر هذه القاعدة بأن المرء لا يستدل بما لا حسن فيه وكل دليل احتمل أن يكون ذا معنى ينافي المروءة. فليطلب المتعقب له وجها يرفع به الذم، إلا أن تدل قرينة على حمله على الكلام القبيح[1].

1.1.3.2. قواعد حوارية خاصة بالسلوكات الاجتماعية وشروط اللياقة:

بقي أن نشير في إطار هذا الحديث عن القواعد الحوارية التي تنتمي إلى الكفاية البلاغية- التداولية لمستعملي اللغة إلى صنف خاص جدا من هذه القواعد، هي القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي للأفراد وشروط اللياقة لديهم. وهذه القواعد وإن لم تكن لسانية بالمعنى الضيق للكلمة، فإن لها انعكاسات ملحوظة على طريقة صياغة المتكلمين لملفوظاتهم كما أنها تقف وراء العديد من الحالات التي يلجأ فيها المتكلم إلى سلوك طريق التعبير غير المباشر عما يريد تحقيقه من أفعال إنجازية.

إن بعض هذه القواعد جمالي وبعضها الآخر اجتماعي بينما ينتمي بعضها الآخر إلى مجال الأخلاق، وهدفها جميعا الإبقاء على ماء وجه كل من المتكلم والمخاطب محفوظا أثناء الحوار وبعده.

---

(1) المرجع نفسه، ص 166-169.

هكذا يرجع براون *Brown* وليفنسون *Levinson* كل قواعد التأدب المنظمة للحوار إلى نظرية ماء الوجه La théorie des faces وهما يميزان داخل هذه النظرية بين:

1- ماء الوجه السلبي للفرد (*face négative*) ويتمثل هذا الوجه في حاجة الفرد إلى الدفاع عن ماء وجهه الخاص.

2- ماء الوجه الإيجابي (*face positive*) للفرد، ويتمثل هذا الوجه في رغبة الفرد في أن يكون شخصه معروفا ومقدرا.

ومن مصلحة المتحاورين، مبدئيا، أن يحافظ كل منهما على ماء وجه الآخر ليبقى وجهه هو محفوظا، غير أن بعض الأفعال الإنجازية التي يتبادلها المتحاوران فيما بينهما تعد بطبيعتها مهددة إما لماء وجه المتكلم (كالسؤال والالتماس والدعاء والتمني والترجي...) وإما لماء وجه المخاطب (كالأمر والنهي والزجر والتهديد والنصح...) . وهذا ما يدفع بالمتكلم في مثل هذه الحالات إلى انتهاج سبيل التعبير غير المباشر للتقليل أو التلطيف من حدة تلك الأفعال الإنجازية.

وبصفة عامة نستطيع تصنيف قواعد الياقة هاته، محتذين حذو الباحثة أوركيوني (*Orecchioni*)، إلى صنفين:

1- صنف القواعد المنظمة لسلوك المتكلم تجاه المخاطب.

2- صنف القواعد المنظمة لسلوك المتكلم تجاه نفسه[1].

1- قواعد اللياقة المنظمة للسلوك اللغوي للمتكلم تجاه المخاطب:

وهي قواعد يمكن ردها في غالب الأحيان إلى المبدأ التالي: "حافظ جهد المستطاع على ماء الوجه السلبي والإيجابي للمخاطب".

- أما الوجه السلبي للمخاطب فتستطيع المحافظة عليه بأن لا توجه إليه أوامر عنيفة أو تلزمه بمطالب طائشة.
- وأما الوجه الإيجابي فتستطيع المحافظة عليه بأن لا تقول للمخاطب أشياء فظة أو مجافية أو أن تسخر منه، لأن من العيب أن نقول العيب للآخرين.

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, pp231-239.*

وليس معنى هذا أن الكلام اليومي خال من الانتقاد والتجريح والشتائم، ولكـن المطلـوب من المتكلم حتى في مثل هذه الحالات حسب هذه القواعد أن يفعل ذلك بحذر وأن يلجأ إلى الطـرق غير المباشرة في إبلاغ مقاصده.

وتوجد قاعدة مكملة لهذه القاعة، ومعاكسة لها في ذات الوقت. فإذا كانت القاعدة السابقة تمنع المتكلم من تعريض ماء وجه المخاطب للخطر عن طريق تحقيره أو التنقيص منـه، فـإن القاعـدة المكملة تمنعه من ذلك عن طريق آخر هو المبالغة في مدحه وتفخيمه «لأن المبالغـة في المـدح والـشكر شعور غير جدي»[1]، وتخفي وراءها رغبة في الحصول على مقابل.

ولذا فهي تشكل تهديدا للوجه السلبي للمخاطب وتضعه في موقف حرج لأنها ضد قانون التواضع.

2- قواعد اللياقة المنظمة للسلوك اللغوي للمتكلم تجاه نفسه:

يمكن رد هذه القواعد هي الأخرى، إلى المبدإ التالي الموجه للمتكلم: "حاول جهد المستطاع ألا تفقد في الحوار ماء وجهك بشكل واضح".

- سواء تعلق الأمر بوجهك السلبي، لذا حافظ على حوزتك جهد المـستطاع، واحفـظ نفـسك من التهجمات الغير.
- أو بوجهك الإيجابي، لذا لا تسمح للآخرين بالتنقيص من صورتك ورد علـى انتقـاداتهم... ولا تساهم أنت نفسك في هذا التنقيص".

وتوجد في هذه الحالة أيضا قاعدة مكملة لهاته القاعدة الأصلية، وتستند إلى مبدإ التواضـع، وهي التي تحظر على المتكلم تمجيد نفسه أو تعظيمها. فعلى الرغم من كون المرجـو مـن الخطـاب أن يسهم في تحسين صورة المتكلم في عين المخاطب فإن من النادر جدا أن يسمح للمتكلم بالتوصـل إلى تلك الغاية عن طريق مدح نفسه، لأن عدم التواضع تجاه المخاطب يعـني فقـدان التـأدب. لـذا فـإن مدح الآخر أقل ضررا من مدح الذات، كما أن انتقاص المتكلم مـن شـأن نفـسه أقـل خطـورة مـن انتقاصه من شأن المخاطب.

---

(1) *Ibid, p234.*

والمبدأ الأساسي بخصوص قواعد اللياقة هاته هو أن مصالح الآخر لها الأسبقية على المصالح الذاتية.

2.3.2. الكفاية الموسوعية *C. Encyclopédique*

يمكن أن نتصور الكفاية الموسوعية للمتكلم-المخاطب على شاكلة خزان كبير ومتنام باستمرار، يحتوي داخله كل المعلومات والاعتقادات وطرق التمثل وكيفيات التأويل والحكم التي يمتلكها الفرد. وبعبارة أخرى فإن هذا الخزان يضم داخله كل ما يمكن أن نصطلح على تسميته بـ «المسلمات الاعتقادية: أو "الزاد المعرفي" أو "المعلومات القبلية" أو "المسلمات الصامتة»[1].

وما يميز محتويات هذه الكفاية هو استحالة سردها بكاملها ولدى جميع المتكلمين دفعة واحدة نظرا إلى تفاوت درجاتها وتباين أنواعها ومكوناتها من متكلم إلى آخر، وخاصة كلما ابتعدت المسافة بين المتكلمين عمرا وثقافة وحضارة وجنسا وانتماء طبقيا...[2]. والشيء المؤكد عن هذه الخلفية المعرفية العامة هو أنها تتدخل بشكل حاسم إلى جانب الكفايات السابقة في عمليتي إنشاء الملفوظات وفهمها وتأويلها.

«وكيفما كان الحال فمن البديهي أن مجموع قدراتنا المعرفية تدخل في تأويل الملفوظات»[3].

والمعلومات الموسوعية يمكن أن تكون إما معرفية عامة، أو خاصة بموضوع معين كما يمكن أن تكون إما متعلقة بأشياء العالم الخارجي أو راجعة إلى فواعل التلفظ (*les actans d'énonciation*) وما يعرفه كل من المتكلم والمخاطب عن الآخر وعن نفسه هو، كما يمكن أن تكون إما عملية محايدة أو قيمة نسبية إيديولوجية. وأخيرا يمكن أن تكون إما مشتركة بين المتحاورين أو ليست كذلك. وعلى كل حال فإن عملية الحوار لا يمكن أن تتم إلا من خلال جدلية الهوية

---

(1) *Ibid, p162.*

(2) جاء في مقدمة كتاب "المعنى والتعبير" لـ (*Searle*): "لا يمكن وضع لائحة كاملة بما يجب أن تحتويه هذه المعرفة الخلفية... فعندما نحاول التحليل الشامل لما يجب على المخاطب معرفته حتى يستطيع فهم المعنى فإن ما يبدو لأول وهلة هو أن لائحة القضايا الواجب معرفتها تطول بشكل لا يمكن ضبطه... لأن كل قضية يتم استيعابها تتطلب من أجل فهمها مجموعة أخرى من القضايا".

(Sens et expression, p19).

(3) *Lyons, Sémantique linguistique, p56-57.*

والاختلاف، أو التطابق والتباين بين معارف المتكلم ومعارف المخاطب، لأن التطابق التام أو الاختلاف التام من شأنهما إيقاف الحوار وتعطيل آليته حالا.

وينبني الحوار على أساس مجموع الوقائع والحقائق والاعتقادات والقيم... التي يفترض المتكلم معرفة المخاطب لها أو حتى إيمانه بها. ويكون هدف المحاور عادة الوصول إلى التأثير في اعتقادات وسلوكات محاوره، ومعنى هذا أن الحوار عملية ديناميكية ومحولة في آن، وتكون نتيجتها إغناء رصد كل طرف مشارك في الحوار من المعارف العامة أو الخاصة.

وما يهمنا نحن في سياق البحث من الحديث عن الكفاية الموسوعية، هو التعرف على مدى تدخلها كمكون من بين المكونات الأخرى في عملية التأويل الدلالي- التداولي للملفوظات. تقول أوركيوني (*Orecchioni*): «تتحرك الكفاية الموسوعية في كل اتجاه وعلى جميع المستويات، فهي تتدخل على مستوى تفكيك المحتويات الصريحة (*explicite*) (عندما يتعلق الأمر برفع اللبس الراجع إلى الاشتراك اللفظي أو التعدد الدلالي...)، وبشكل أقوى على مستوى تفكيك المحتويات الضمنية.

فلكي يتم تفكيك (*Décryptage*) محتوى مسكوت عنه (*Sous-entendu*) أو تلميحي (*une allusion*) يتعين في معظم الأحيان استدعاء معرفة خاصة من خارج الملفوظ. وهذا ما يتم أيضا عند محاولة التعرف على بعض الصور المجازية (*Tropes*) التي لا نستطيع الحكم بمجازيتها إلا على ضوء معرفتنا بالعالم الواقعي أو بتصورات المتكلم عن ذلك العالم»[1].

وهكذا تتدخل المعارف والاعتقادات المستقرة داخل الحقل المعرفي الخلفي (*l'arrière plan*) على مستوى المحتوى الحرفي (*littéral*) أو التصريح للملفوظ بطريقة شعورية أحيانا، وغير شعورية في غالب الأحيان لتمكين المخاطب من فهم وإدراك ذلك المحتوى. ومعنى هذا أن المحتوى الحرفي ليس هو المحتوى الذي يستطيع المخاطب إدراكه خارج كل سياق وكل معرفة قبلية، لأن هذا المعنى لا وجود له.

فحتى يستطيع المخاطب إدراك المحتوى الحرفي لملفوظ تقريري عادي مثل:

23- القط فوق البساط.

ولتعيين شروط صدق هذا المحتوى لابد من الإلمام مسبقا بمجموعة من القضايا ذات الصلة بالحياة العادية المنزلية التي من ضمنها معرفته بالقطط وعاداتها، وكون عبارة "فوق" تستلزم أن يكون

---

(1) *Orecchioni, l'implicit, p163-164.*

البساط فاصلا بين القط والأرض التي تحته في شكل عمودي لا أفقي، وأن البساط من الأشياء التي تتوافر على درجة من الصلابة أو التماسك يستطيع معها القط الجلوس فوقه، وإلا لو كان جسما غازيا ومائعا لما أمكن الحكم بصدق تلك الجملة... والشيء المؤكد هو أن الحكم بصدق مثل هذه الجملة تابع للمعارف الخلفية الموسوعية للمخاطب ولمكان التخاطب. ودليل ذلك أن شروط صدقها ستتغير حتما لو أمكننا تخيلها منطوقة خارج مجالنا الأرضي وخارج الجاذبية الأرضية حيث تنعدم آنذاك الفوارق بين عبارات مثل "فوق" و"تحت"، كما يتغير ثقل الأشياء وسرعتها... وليس معنى هذا أننا نشترط في الرجل العادي -لكي يدرك المحتوى الحرفي- أن يكون على بينة بكل مكونات هذا الحقل الخلفي، ولكننا في ذات الوقت نقول إن عدم وعي الرجل العادي به ليس معناه عدم حضور وتأثير هذه الخلفية المعرفية ولو بطريقة لا واعية. يقول بروست (*J.Proust*): «إن المتحاورين لا يتوصلون إلى إدراك المعنى الحرفي بنفس الطريقة بينهم إلا بناء على رصيد من الممارسات والعادات الجماعية، وعلى عالم يدركونه وينظمونه بواسطة شبكة من المواضعات والمقاصد المشتركة... وإذا كانت مسألة ارتباط المعنى الحرفي بالحقل المعرفي الخلفي لا تبدو جلية للعيان عادة، فذلك لأن هذا الارتباط يتم -وخاصة بالنسبة إلى المتكلم والمخاطب اللذين يعيشان داخل ثقافة واحدة- بشكل غير مدرك حتى عندما يسهم ذلك لارتباط في تأسيس فهمهم المشترك للمعنى الحرفي»[1].

ويحملنا هذا الترابط بين المحتوى الحرفي والحقل المعرفي الخلفي، أو بعبارة أوضح بين ما هو دلالي لساني وما هو معرفي موسوعي على التساؤل عن مدى مشروعية الفصل بين الخبرة اللسانية والخبرة الموسوعية للمتكلم-المخاطب خاصة إذا علمنا أن المحتويات الدلالية التي تنقلها إلينا الدوال اللسانية شيئا فشيئا تتحول تدريجيا من محتويات لسانية إلى معارف موسوعية تسهم بدورها لاحقا في إنشاء وتأويل ملفوظات جديدة[2].

أما على مستوى المحتوى (أو المحتويات) الضمني (*implicite*) الاستدلالي (*inférentiel*) للملفوظ فإن محتويات الكفاية الموسوعية تتدخل في شكل مقدمات ضمنية (*prémisses implicites*) في كل عملية استدلالية يقوم بها المخاطب لتوليد المعنى المستلزم من المعنى الحرفي، ولولا حضور تلك المقدمات المعرفية في ذهن المتكلم، وافتراضه حضورها في ذهن

---

(1) *Proust. J, Sens et expression, p22.*

(2) *Searle, Sens et expression, p186.*

المخاطب أيضا لما أمكن للأول أن يضمن ملفوظه ذلك المعنى الضمني، ولا أمكن للمخاطب اكتشافه. ولإعطاء مثال على توقف استنباط المعنى الضمني على المعرفة الموسوعية للمخاطب نسوق الحوار التالي:

24- هل تريد فنجانا من القهوة؟

الذي يحتمل كلا من الأجوبة التالية:

25- أ- لا أريد شرب القهوة

ب- لا أتناول منبها قط.

ج- أريد أن أنام خلال ساعتين.

واضح أن (25أ) يعد إجابة مباشرة وحرفية عن السؤال (24)، بينما يعتبر (25ب) إجابة غير مباشرة عن نفس السؤال، ولا يمكن للمخاطب فهمها إلا على ضوء معلومة اقتضائية (*information présuppositionnelle*) هي أن القهوة منبه من بين المنبهات. وهذه معلومة تنتمي إلى الكفاية الموسوعية للمخاطب. أما الجواب (25ج) فهو أيضا إجابة غير مباشرة، ولا يمكن فهمه وتأويله إلا على ضوء معلومتين اقتضائيتين موسوعيتين.

أولهما: أن القهوة منبه من بين المنبهات.

وثانيهما: أنها منبه يمنع النوم عن شاربها لأكثر من ساعتين. وكما هو واضح فإن هاتين المعلومتين تدخلان في ذات الوقت ضمن المدلولات الاقتضائية التي ينقلها الملفوظ إلى المخاطب بشكل ضمني، وضمن المعارف الموسوعية القبلية، تقول أوركيوني (*Orecchioni*): «إن الخطاب ممارسة تستغل المعارف السابقة في نفس الوقت الذي تؤسس فيه معارف جديدة بدون توقف»[1].

3.3.2. الكفاية المنطقية *La compétence logique*

1.3.3.2. الوظيفة لاستدلالية للكفاية المنطقية:

إذا كان التواصل اللغوي مسألة سنن وقواعد لسانية اصطلاحية فهو أيضا، وبدون منازع، مسألة استدلال (*inférence*) يقوم به مستعملو اللغة في كل لحظة من لحظات التفاعل اللغوي بينهم. لذا سيكون من الضروري في كل نموذج شامل للتواصل اللغوي إكمال النموذج اللساني بالنموذج الاستدلالي.

---

(1) *Orecchioni, l 'implicite, p165.*

والاستدلال-الذي نعتبره الوظيفة الأولى للكفاية المنطقية للمتكلم المخاطب وهو المقصود بالحديث هنا- لا ينحصر في الاستدلال المنطقي الصوري[1](*Logique formelle*) البرهاني (*Démonstratif*) القياسي التام (*Syllogistique*) الذي نادرا ما يتم توظيفه في الخطاب الطبيعي، بل يتجاوزه ليشمل الاستدلال بمعناه العام والواسع الذي هو «استنتاج قضية من قضية واحدة أو عدة قضايا»[2]، وهو الاستدلال الذي توظف فيه آليات المنطق الطبيعي على اختلافها وتباينها صرامة وليونة.

والاستدلال بمفهومه الواسع هذا هو الذي تجري ممارسته باستمرار داخل الألسنة الطبيعية لأنه الأنسب لها، يقول لايكوف *Lakoff*: «فسواء أردنا ذلك أم لم نرد فإن معظم الاستدلالات التي يجري إنجازها في العالم تتم بواسطة لسان طبيعي. وبالموازاة مع ذلك فإن معظم استعمالات اللسان الطبيعي توظف استدلالا من نوع ما»[3]. وهذا الاستدلال الطبيعي حاضر باستمرار في كل نشاط لغوي أو غير لغوي من الأنشطة التي يمارسها الفرد مهما كان حجم النشاط «إن الاستدلال لا يخلو منه أي طور من أطوار المعرفة كائنا ما كان، حتى ولو كان مجرد المشاهدة الخارجية، نظرا لدخول الحكم عليها، ولا دخول للحكم في شيء إلا مع وجود الاستدلال»[4].

---

(1) جرى تقسيم المنطق عموما إلى عدة أنواع منها: المنطق الصوري والمنطق الرمزي والمنطق الرياضي والمنطق الطبيعي...
وينقسم البحث في المنطق الصوري تقليديا إلى: منطق التصورات، ومنطق القضايا ومنطق الاستدلال.
أما طرق الاستدلال في المنطق الصوري فقد قسمها المناطقة أيضا إلى:
أ- استدلال مباشر (*inférence immédiate*)، وهو عملية عقلية ينتقل بها الفكر من قضية إلى أخرى دون توسط قضية بينهما.
ب- استدلال غير مباشر (*médiate*)، وهو استخلاص قضية من قضيتين أو أكثر، وهو الاستدلال الحقيقي لديهم.
وهم يقسمون هذا الاستدلال الأخير بدوره إلى: قياس استنباطي وقياس استقرائي. أما القياس ذاته فهو أنواع فمنه البرهاني وهو ما كانت مقدماته يقينية لا خلاف حولها وكذلك النتيجة، ومنه الجدلي الخطابي وهو يتفق مع البرهاني في أنه استدلال صحيح، ويختلف عنه في أنه قابل للجدل والمناقشة لأن مقدماته ظنية أو مشهورة، ومنه السفسطائي...ومنه المركب والشرطي...
(مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، ص22-23 و117-119

(2) المرجع نفسه، ص117.

(3) *Lakoff. G, Linguistique et logique naturelle, p1.*

(4) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص73.

ويقوم الاستدلال الذي ينجزه المخاطب أو (القارئ) بدور اللحمة التي تربط بين جمل النص وفقراته بغرض توفير مطلب لانسجام (*la cohérence*) الداخلي له.

تقول أوركيوني (*Orecchioni*): «لا يمكن توفير الانسجام النصي إلا عن طريق إعادة بناء عدد من المعاني الضمنية»[1]. ويتم توفير هذا المطلب عن طريق المعلومات الضمنية التي لا يقررها الخطاب مباشرة وإنما يولدها المخاطب عن طريق الاستدلال. وهو يقوم بذلك مهتديا بعدة مؤشرات من بينها موضوع (*thème*) الخطاب والنظام العادي للعالم الذي من حوله. ومع ذلك تظل هذه المعاني الاستدلالية، مجرد معان احتمالية، تداولية، قابلة للإلغاء بدرجة أو بأخرى متى أريد توجيه ذلك الخطاب وجهة حجاجية مخالفة.

والمعاني الاستدلالية الضمنية التي يسمح بها الخطاب للربط بين جمله وفقراته عديدة ومتنوعة لأنها معان استلزامية (*implivatif*) بعضها يستدعي البعض الآخر إلى ما لا نهاية. لذا يصبح من المشروع التساؤل هنا عن "نوع" و"كم" الاستدلالات التي يمكن لمنشئ الخطاب من جهة تضمينها في خطابه، وللمخاطب من جهة أخرى الاستدلال عليها في ثنايا ذلك الخطاب.

أما عن نوع الاستدلالات التي يمكن أن يسمح بها الخطاب لكل من المتكلم والمخاطب فيحكمه مبدأ عام هو مبدأ العلاقة (*Relation*) أو الملاءمة (*pertinence*)، بمعنى أن الاستدلالات الأكثر احتمالا داخل الخطاب هي تلك التي يكون لها مؤشر لساني واحد أو أكثر داخل الخطاب، أو لها علاقة بموضوعة (*le thème*) ذلك الخطاب ومقاصد المتكلم، ومقام وروده.

إن نمو (*le développement*) كل خطاب يتم عبر عمليتين هما: التأسيس والإضافة. فلا وجود لخطاب ينطلق من لاشيء أو يتأسس في فراغ بل لابد أن تتوافر له أسس البناء التي يمكن أن تأخذ شكل معلومات اقتضائية (*présuppositionnel*) سابقة لدى المخاطب -أو يفترضها المتكلم كذلك على الأقل- أو تأخذ شكل معلومات ابتدائية يعضها المتكلم في ذاكرة المخاطب ابتداء لكي يبني عليها لاحقا، أو أن تأخذ شكل معلومات ينتزعها المخاطب من مقام التخاطب والقرائن المحيطة...

وبناء على هذه المعلومات القبلية التي يعتقد المتكلم أنها أصبحت مشتركة بينه وبين المخاطب (*présuppose*) تجيء المعلومة الإضافية (*le posé*) لإغناء الخطاب وتربيته. لكن المعلومات التي تتم إضافتها في هذه المرحلة قد يتكفل المتكلم بمهمة صياغتها وتقريرها بشكل ظاهر،

---

(1) *Orecchioni, L'implicite, p169*

وقد يترك تلك المهمة -لأسباب شتى- للمخاطب ذاته الذي يقوم بتوليدها والاستدلال عليها في شكل معلومات مسكوت عنها (*Sous-entendus*) في ضوء الموجهات السالفة الذكر.

أما عن "كم" الاستدلالات التي يمكن لمنشئ الخطاب تضمينها، والمخاطب توليدها فيحكمه أيضا مبدأ عام آخر هو أن "الاستدلال الأكثر ملاءمة هو الاستدلال الذي يسلك أقصر طريق ويكون له أقل عدد ممكن من النتائج". وهو مبدأ يعود بنا كما هو واضح إلى مبدأ التعاون (*P.De cooperation*).

هكذا تتبين لنا الوظيفة الانسجامية التي يقوم بها داخل الخطاب الاستدلال الموجه والمقيد بهذين المبدأين أي مبدأ الملاءمة ومبدأ الاقتصاد.

2.3.3.2. أنواع الكفاية المنطقية المطلوبة في المؤول:

يمكن تقسيم الكفاية المنطقية العامة للمتكلم-المخاطب إلى ثلاثة أنواع فرعية هي:

- الكفاية المنطقية الصورية وشبه الصورية.
- الكفاية المنطقية الطبيعية.
- الكفاية المنطقية العملية (*praxéalogique*) [1].

وتبعا لهذا التقسيم نستطيع تصنيف العمليات الاستدلالية التي يوظف فيها المتكلم-المخاطب كفايته المنطقية إلى ثلاثة أنواع من العمليات تبعا لنوعية الكفاية المنطقية الفرعية الموظفة في هذا الاستدلال أو ذاك، وتلك العمليات هي:

1- العمليات الاستدلالية الشبيهة بعمليات المنطق الصوري.
2- العمليات الاستدلالية القائمة على مبادئ المنطق الطبيعي.
3- العمليات المستندة إلى المنطق العملي (*praxéologie*).

ولن نتطرق هنا بتفصيل إلى كل نوع من أنواع هذه العمليات وسنكتفي بالتلميح إلى نماذج من تدخل كل نوع منها في عملية الاستدلال.

---

(1) *Ibid, pp165-194.*

- **العمليات الاستدلالية الشبيهة بعمليات المنطق الصوري:**

قلنا إن القياسات المنطقية الصورية التامة نادرة جدا في ملفوظات الألسنة الطبيعية حيث يكون من شأن صياغتها وفق قواعد هذه الأقيسة إضفاء صبغة من الغرابة عليها «لذا لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن العمليات المنطقية التي توظفها الألسنة الطبيعية ليس لها سوى علاقة ضعيفة بالعمليات المنطقية الصورية»[1].

وإذا كان هذا هو واقع الأمر بالنسبة إلى القياسات التامة، فإن الأمر بخلاف ذلك عندما يتعلق الأمر بالقياسات الناقصة (*les syllogismes incomplets*) أي المضمرة (*Enthymèmes*)[2] التي نجدها متداولة بكثرة في الألسنة الطبيعية بحيث يجيء القياس وقد حذفت منه إما مقدمته الكبرى أو مقدمته الصغرى أو النتيجة.

ومن أمثلة القياس الذي حذفت منه مقدمته الكبرى (ولم تقدم للمخاطب إلا في شكل مدلول ضمني يتعين عليه توليده) المثال التالي الذي أورده ديكرو *Ducrot*:

26- جاء فلان لزيارتي، إذن فهو يعاني من ضائقة.

حيث تكون الصورة التامة لهذا القياس المضمر هي:

- المقدمة الكبرى: لا يزورني فلان هذا إلا إذا كان يعاني من ضائقة ما.
- المقدمة الصغرى: وقد جاء اليوم لزيارتي.
- النتيجة: إذن فهو يعاني من ضائقة.

وهذا مثال آخر:

27- لقد رن جرس باب المنزل مرتين، فهو ساعي البريد إذن:

وتكون الصورة التامة لهذا القياس هي:

- المقدمة الكبرى: إن ساعي البريد عادة ما يقرع جرس الباب مرتين، وهو الذي وحده يفعل ذلك.

---

(1) *Ibid, p170.*

(2) يعرف القياس المضمر بأنه "ما حذفت منه إحدى أجزائه التي يتألف منها لوضوحها في الذهن وعدم الحاجة إليها أو لغاية التغليط. ويمكن تعريفه بأنه القياس الكامل في الذهن الناقص في التعبير الذي لا يلتزم بالصورة المنطقية للقياس" (مدخل إلى عالم المنطق، ص214).

- المقدمة الصغرى: والآن تم قرع الجرس مرتين.

ومن أمثلة القياس شبه الصوري الذي حذفت منه المقدمة الكبرى والنتيجة معا. المثال (29) الوارد في هذا الحوار:

28- هل ترغب في كأس من الخمر؟

29- إني مسلم.

حيث يكون الملفوظ الأخير صورة مختزلة للصورة المنطقية التامة التالية:

- المقدمة الكبرى: المسلمون عموما لا يشربون الخمر.
- المقدمة الصغرى: أنا واحد من المسلمين.
- النتيجة: فأنا لا أشرب الخمر إذن.

2- العمليات الاستدلالية القائمة على مبادئ المنطق الطبيعي:

من الخصائص الأساسية المميزة للمنطق الطبيعي -وللاستدلالات التي تقوم على أساسه- أنه منطق ضبابي وغير صارم، يطبعه التردد، ويشتغل وفق آلية التداعي، ولذا فإن الاستدلالات الناتجة عنه هي أيضا استنتاجات تقريبية فقط، وقابلة للإلغاء في معظم الأحيان على عكس نتائج المنطق الصوري.

1- حالة الاستدلالات التي يتم إنجازها بهدف الربط (*association*) بين فئة من الموضوعات، ثم الفصل (*Dissociation*) بينها وبين فئة موضوعات أخرى.

2- حالة الاستدلالات التي يتم إنجازها بهدف الربط بين السبب والنتيجة.

3- حالة الاستدلالات التي يتم إنجازها عن طريق الانتقال بالشرط الكافي (*condition suffisante*) إلى الشرط الضروري (*Cond nécessaire*).

4- حالة الاستدلالات التي يتم إنجازها عن طريق تشغيل قاعدة دلالة المخالفة.

وسنكتفي هنا - سعيا إلى الاختصار- بتقديم أمثلة على اشتغال هذه القاعدة الأخيرة مرجئين مع ذلك الحديث عن حجية المدلول المخالف وعن شروط صحة الأخذ به إلى حين الحديث عن "دلالة المخالفة" كدلالة ضمنية.

ومن تلك الأمثلة نذكر حالة الإخبار عن موضوع ما -ونرمز له بالرمز (س) -بالخبر (ش)، أو تقييد ذلك الخبر بالقيد (هـ)، حيث يكون المدلول المخالف في الحالة الثانية هو نفي (ش) عن كل (س) لا يتوفر على القيد (هـ)، أو في كل الأوقات غير الوقت (هـ).

مثال الأول:

30- أ- المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ⟵ غير المطلقات

(س) (ش)

لا يتربصن بأنفسهن...

الرمز (⟵)= يستلزم المدلول المخالف

30- ب- لمريم عينان جميلتان ⟵ باقي أعضائها ليس كذلك.

(س) (ش)

مثال الثاني:

31- أ- الغنم السائمة فيها زكاة ⟵ الغنم غير السائمة ليس فيها زكاة.

س هـ س

(س) (هـ) (ش) ⟵ (س-هـ)

ليس فيها زكاة

(-ش)

31- ب- يكون الدكان مفتوحا صباحا ⟵ غير مفتوح في بقية الأوقات

(هـ)

31-ج- الجو حار هنا ⟵ غير حار في الأمكنة الأخرى

(هـ)

31-د- أنت جميلة اليوم ⟵لست كذلك في بقية الأيام

(هـ)

3- العمليات الاستدلالية المستندة إلى المنطق العملي *Praxéologie*:

ويمكن ردها هي الأخرى إلى أربعة أنواع من العمليات الاستدلالية هي:

1- العمليات التي تكون نتيجتها إظهار الشروط المادية الضرورية لصحة القول، والتي يكون المتكلم قد اكتفى بتقديمها في شكل اقتضاءات (*pp*) ضمنية مثال ذلك.

32- لقد تجولت في الساحة الحمراء ⟵ سافرت إلى روسيا.

2- العمليات التي يكون هدفها إظهار النتائج المادية الضرورية للقول، مثل ذلك:

33- لم أتمكن من الوصول إلى مكان الموعد في الوقت المحدد ⟵ وصلت متأخرا عن الموعد.

3- العمليات التي تكون نتيجتها ظهور الشروط المادية المحتملة لصحة القول، مثال ذلك:

34- وصلت إلى المدينة الساحلية في أقرب وقت

أ- سافرت إليها بالطائرة.

ب- بالقطار السريع

ج- سلكت إليها أقرب طريق.

4- العمليات الاستدلالية التي تكون نتيجتها إظهار النتائج المادية المحتملة للقول، مثال ذلك:

35- أ- شاهدت الفيلم كذا ⟵ أستطيع التحدث عن أحداثه.

ب- خذ لك كرسيا ⟵ اجلس فوقه.

بيبليوغرافيا

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.
2. أبو موسى محمد، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، ط1، القاهرة، 1979م.
3. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995م.
4. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1986م.
5. السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، ضبط وشرح نعيم زرزور، ط1، 1983م.
6. طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت)
7. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، 1998م.
8. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1986م.
9. عبد الغفار أحمد، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، طبعة دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.
10. مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1977م.

1. *Anscombre, Voulez-vous dériver avec moi?, Communication 32, 1980.*
2. *Baltar, Les valeurs non marquées dans l'interprétation des énoncés (cahiers de linguistique française2, 1er partie).*
3. *Berrendonner, éléments de pragmatique, Minuit, Paris 1981.*
4. *Ducrot, Dire et ne pas dire, ed Herman, 1980.*
5. *Ducrot, Le dire et le dit, Paris, Minuit, 1984.*
6. *Ducrot, Les mots du discours, Minuit, 1989.*
7. *Fuchs, Les problématiques énonciatives (D.R.L.A.V, 25)*
8. *Gordon et Lakoff, Postulats de conversation (Langages 30)*
9. *Grice, Logique et conversation (communications 30).*
10. *Lakoff, Linguistique et logique naturelle, Klicksieck, Paris, 1976.*

11. *Lyons, éléments de sémantique, Larousse, 1978.*
12. *Lyons, Sémantique linguistique, ed, Larousse, 1980.*
13. *Ducrot, Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, éd Hermann, Paris, 2ème éd 1980.*
14. *Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, ed Armond colin, Paris, 1980.*
15. *Orecchioni, L'implicite, Ed Armand Colin, Paris, 1986.*
16. *Searle, Sens et expression, étude de théorie des actes du langage, tr et préface par Joëlle Proust, Minuit 1982.*
17. *Searle, Les actes de langage, Essai de philosophie du langage, collection savoir, Hartmann, 1972.*
18. *Sperber, Rudiments de rhétorique cognitive (Poétique 23, p395 et 398).*

نظرية "الكم الخطابي" في البلاغة العربية
(من ثوابت اللغة إلى متغيرات الخطاب)

بنعيسى أزاييط

ملخص البحث

يروم هذا البحث تحقيق المرامي التالية:

1- تقويم نظرية "الكم البلاغي" العربية القديمة، في ضوء مبدإ غرايس *Grice* وقوانينه الفرعية.

2- توسيع قاعدة "الخطاب البلاغي" العربي في أبعاده المعرفية والجمالية والإجرائية.

3- محاولة استخلاص "جهاز واصف" لدينامية "الفعل الخطابي البلاغي"، انطلاقا من ثوابت اللغة ومتغيرات الخطاب.....

* * *

0- مدخل عام:

إن المتتبع للتفكير التنظيري للبلاغة العربية القديمة يجد أن هناك نزعتين تتوزعان دراسة النصوص البلاغية العربية بصفة خاصة والكلام العربي منظومه ومنثوره بكيفية عامة: ألا وهما:

- نزعة "الكيف" (أو يغلب عليها ذلك)
- نزعة "الكم" (أو يؤطرها قدر الكلام)

a. ومعلوم أن النزعة الأولى توحدها عدة أهداف وغايات، ومرام وقصود، قد يجمعها مصطلح "دراسة المضمون" أو يحتويها، أو يخصصها لفظ "المحتوى" في أغراضها ومقاصدها، أو بتعبير التداوليين "قد يسير دفتيها" المحتوى القضوي: "الصريح والمضمر" ومجالات القول وأفانينه.

ولعل البلاغة الإنسانية -في مختلف اللغات الإنسانية وعبر العصور- تنزع أساسا نحو تبيان "الجانب الكيفي أو النوعي" في تنظيراتها المختلفة، منظورا إليه عبر بنيات القول وأشكاله وضروبه، مواضعة أو انزياحا.

وما كانت البلاغة العربية القديمة في متونها وتنظيراتها تأخذ أشكال المباحث، ومختلف التمفصلات النقدية لولا الوجود الاستقطابي للنزعة الكيفية عامة، وما كانت تضاريس الدراسة البلاغية العربية تتشكل بنياتها ومعالمها وأعلامها لولا الارتكاز على معيار "الكيف"، وممارسة إدراكه، عبر استقراء الكلام العربي، واستنباط قضاياه ومعانيه.

b. أما النزعة الثانية وهي ليست بمنأى عن النزعة الأولى أو منفصلة عنها، فتتجلى في النظر إلى المنتوج الكلامي عامة، والمنتوج البلاغي خاصة، على أنه "منتوج كمي"، يقوم على مقاييس مادية، كالطول والقصر، والكثرة والقلة، وما بين المنزلتين، وعلى هذه المقاييس بنوا مصطلحات من قبيل "الإطناب" و"الإيجاز" و"المساواة".

غير أن المنظرين البلاغيين القدماء خاصة، كانوا قد أوردوا مفهوما آخر مرادفا لمفهوم "الكم" ألا وهو مفهوم "القدر" أو "المقدار"، وأدركوا نسبية حصره أو تعيين وحداته عينيا، بداية ونهاية، ذلك «أن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز" أو الإطناب بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن، لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متحد القدر، بحيث يقال: ما زاد على هذا القدر إطناب، وما نقص عنه إيجاز، والمنسوب إليه الإيجاز والإطناب غير متحد في القدر بل يختلف، فلذلك نجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجازا، وإلى قدر آخر إطنابا، ومن هنا تعلم أن مجرد كونهما نسبيين لا يكفي في امتناع التعيين والتحقيق بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه»[1].

كما أن مفهوم "القدر الكلامي" غير محدد حتى بالنسبة إلى المتكلمين الطبيعيين العاديين، الذين أشار البلاغيون إلى كلامهم وطبقتهم بمصطلح "كلام الأوساط" من الناس، والمراد بهم «العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال»[2] لأن هدفهم «تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت»[3].

---

(1) شروح التلخيص، ص 1/ 162

(2) المرجع نفسه، ص 162.

(3) المرجع نفسه.

ومـن المعلـوم أن هـذه الأحكـام تتعلـق أساسـا بمـستعملي اللغـة للتواصـل العـادي؛ أي مستعملي المستوى الأول للغة، المستوى التخاطبي لأغراض وظيفية، في حين يظل المستوى البلاغـي للغة حمالا لمضامين، أو ... للطائف الاعتبارات مسبوكة في قوالب الاستعارة والمجاز وغيرها....

1- لكن ما طرق التعبير عن المراد في البلاغة التقليدية؟

1.1. حاول المنظرون الأوائل للبلاغة العربية أن يحصروا طرق التعبير عن المراد في خمس أو ست طرق نوردها كما يلي:

ذلك «أن المراد إما أن يؤدى بلفظ مساو له أولا، والثاني إما أن يكون ناقصا عنـه أو زائـدا عليه، والناقص إما واف أو غير واف، والزائد إما لفائدة أو لا، فهده خمسة. المقبول منها ثلاثة وهي:

ما أدي بلفظ مساو أو بناقص مع الوفاء أو بزائد لفائدة، وما أدي بناقص بلا وفـاء، وهـو الإخلال غير المقبول، وما أدي بزائد لا لفائدة غير مقبول، وفيه قسمان: الحشو والتطويل، فـصارت الطرق ستة:

ثلاثة مقبولة، وهي المساواة والإيجاز والإطنـاب، وثلاثـة غـير مقبولـة، وهـي: الإخـلال والتطويل والحشو»[1].

2.1. نمذجة هذه الطرق الكمية:

لنعتبر العلاقات التالية:

(م) ← المراد (المعنى)

(ظ) ← اللفظ

=: الانطباق أو التساوي

≠: لا تساوي

<: ناقص

>: زائد

(+): سمة وجود

(–): نفي السمة

---

(1) الدسوقي، ص 1/ 179

بموجب ما ورد في النص السابق لمحصل على العلاقات التالية:

ع1: | م = ظ | ← المساواة

- وقد عرفوا المساواة بكونها «تأدية أصل المعنى بلفظ مساو للمراد أي منطبق عليه، بمعنى أنه دال عليه بالمطابقة أي ليس فيه حذف عن أصله ولا زيادة بتكرير أو تتميم أو اعتراض أو غيرها أو ناقص عنه»[1].

ع2: | م ≠ ظ | ← كلام غير تام

وهذه حال كلام لم يستوف المراد في سياقه فيظل ناقصا أو غير تام ولا تحصل الفائدة ولا يحسن السكوت عليه.

وهي صيغة مرفوضة وغير مقبولة عند البلاغيين.

ع3: | م > ظ |

وتتفرع عنها صيغتان:

ع3-أ: | م > ظ + واف | ← إيجاز

ويمثلها الإيجاز الذي هو سوق لفظ قليل واف لمعنى مراد.

ع3-ب : | م > ظ - واف | ← إخلال

وهي الإتيان بلفظ قليل غير واف لمعنى كثير.

---

(1) مواهب الفتاح، ص3/ 170

وهي صيغة غير مقبولة عند البلاغيين ويمثل لها بظواهر: الإخلال والحشو وغيرها.

ع4 : م < ظ

أي لما يكون اللفظ كثيرا والمعنى قليلا وتتوزعها صيغتان:

ع4-أ : م < ظ + فائدة ← إطناب

وهو زيادة اللفظ عن المعنى لفائدة.

ع4-ب: م < ظ - فائدة ← هذر

وهو زيادة اللفظ عن المعنى بدون فائدة، ويلصق هدا النوع بالهذر والهذيان وكلام العبث.

وهذه الصيغة غير مقبولة عند البلاغيين، ويتحصل من هذا التعالق أن هناك صيغا مقبولة ونرمز لها بـ (+) وصيغا غير مقبولة ونرمز لها بـ (-) كما في الترسيمة التالي:

ع1: م= ظ ← المساواة ← (+)

ع2: م ≠ ظ ← غير تام ← (-)

ع3: م >ظ

ع3- أ: م < ظ + واف ← إيجاز ← (+)

ع3- ب: م < ظ - واف ← إخلال ← (-)

ع4: م < ظ

ع4- أ: م < ظ + فائدة ← إطناب ← (+)

ع4- ب: م < ظ - فائدة ← هذر ← (-)

3.1. قراءة لنظرية "الكم" البلاغية في ضوء بعض قوانين غرايس الفرعية:

لقد حاولنا اختبار نظرية غرايس الحوارية في مجال تحليل "البيان العربي" انطلاقا من قواعد التخاطب الاستلزامية[1] بصفة عامة.

وسنقتصر في هذا المقام على رصد تطبيق القوانين المرصودة *observing* وغير المرصودة في مجال الكم:

1.3.1. قانون الكم: (غرايس *1975-1978*)

ينحصر هذا القانون -كما هو معلوم- في "الإمداد بمعلومات مضبوطة لا زيادة فيها ولا نقصان" ويشكل البديلة النموذجية لما يتطلبه الحوار الاستلزامي "المعيار" لا إفراط ولا تفريط.

- مثال من الشعر:

"قال بعضهم لبشار بن برد: إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت، قال: وما ذاك؟ قال بينما تثير النقع وتخلع القلوب بقولك:

إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أو تمطر دما
إذا ما أعرنا سيدا من قبيلة ذرا منبر صلى علينا وسلما

نراك تقول:

ربابة ربة البيت تصب الخل في الزيت
لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت

فقال بشار: لكل وجه وموضع، فالقول الأول جد، والثاني قلته في ربابة جاريتي، وأنا لا آكل البيض من السوق، وربابة لها عشر دجاجات وديك، فهي تجمع لي البيض، فهذا القول عندها أحسن من «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»[2].

---

(1) انظر: أزايط 1999 ب، ص 73-90

(2) البلاغة الواضحة، ص 259-260

هذا وقد يؤطر المبدأ المعروف في الفكر البلاغي العربي:

- مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

كل ما يتعلق بقانون "الكم" عند غرايس. وينضاف إلى هذا القانون المبدأ الشهير:

- المساواة:

أن تكون المعاني بقدر الألفاظ والألفاظ بقدر المعاني، لا يزيد بعضها على بعض[1].

أمثلة:

- قال الله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ﴿١١٠﴾﴾.
- قال طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

* * *

2.3.1 خرق قانون الكم:

1- خرق القاعدة الأولى التي تنص على مقدار المعلومة المطلوبة:

يتم الخرق (أو الخرم) عندما يعرج المتكلم بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث، أو لا تمت إلى فحوى الخطاب بأي صلة، أو عندما يلتجئ إلى أسلوب الإيجاز أو الإطناب:

- أمثلة من البلاغة العربية (علم المعاني: الإيجاز-الإطناب)
  - الإيجاز: جمع المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل مع الإبانة والإفصاح، وهو نوعان:

أ- إيجاز قصر: ويكون بتضمن العبارات القصيرة معاني قصيرة من غير حذف.

ومثاله قوله تعالى: (ألا له الخلق والأمر) أي له تعالى.

ويتضمن الإشارة إلى جميع الشؤون والأشياء على وجه الاستقصاء.

---

(1) المرجع نفسه، ص 240

ومثاله كذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الضعيف أمير الركب" إشارة إلى آداب السفر والعطف على الضعيف.

ب- إيجاز حذف: كأن تحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع وجود قرينة تعين المحذوف.

ومثاله كثير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وفي كلام العرب.

- أما الإطناب: فهو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة.

ومثاله:

قوله تعالى: "تتنزل الملائكة والروح فيها" والروح زائدة لأن معناها داخل عموم اللفظ (الملائكة).

وطرقه معروفة في البلاغة العربية القديمة، ومن ذلك قول النابغة الجعدي يهجو:

لو أن الباخلين وأنت منهم رأوك تعلموا منك المطالا

(وأنت منهم): جملة معترضة.

غير أن الملفت في أسلوب الإيجاز والإطناب هو ذلك التوجه البلاغي التداولي الذي حاول البلاغيون أن يبرزوه في تحليلاتهم، وهذا يغيب عن غرايس غيابا تاما، للطبيعة المادية الإخبارية التي تطغى على قانون الكم عنده إيجابا أو سلبا، ومع ذلك يبقى قانون الكم بنوعيه (حالة احترامه وحالة خرقه) بمثابة أداة إجرائية للكلام الطبيعي، يمكن أن نتوسل بها لخلق مقاربة كمية للخطاب اللغوي الطبيعي أدبيا كان أو عاديا) [1].

2- توسيع قاعدة "الكم البلاغي" العربي في أبعاده المعرفية والجمالية والإجرائية:

أ- توسيع قاعدة الإجراء: يمكن اعتبار أن قوانين الخطاب عند غرايس عامة مجرد "قوالب إجرائية" تستمد قوتها الصورية *Adéquation formelle* من مقومات التعميم والتوهيم، إلا أن التحليل البلاغي العربي يمتاز بأمثلته واستقرائياته الخطابية القوية،

---

(1) ازابيط، 1999ب، ص81

دون أن ينحصر أو يقتصر على مدونة لغوية بعينها، كما يمتاز بإدراج سائر المتون المحققة وكيفما كان مصدرها.

ب- توسيع القاعدة الجمالية: لا يمكن أن نبعد البعد الجمالي في أي دراسة كمية للخطاب، ذلك أن هذا البعد هو الذي يوجب الخطاب البلاغي، بل يعقلن مساره الجمالي ويحدد أفقه التأثيري دلالة وتداولا.

ج- توسيع القاعدة المعرفية: لا بد للبعد المعرفي من الثأثير في الكم البلاغي، ذلك أن القدرة المعرفية تشكل إحدى القنوات التداولية للخطاب البلاغي عامة والخطاب اللغوي خاصة.

3- اقتراح "جهاز" واصف لدينامية الفعل الخطابي البلاغي:

تبعا للتحليل السابق لنظرية الكم البلاغية يتضح أن هناك جهازا واصفا افتراضيا يقوم على الأسس التالية:

1.3. الدخل: *input* وعناصره تتمحور حول اللغة في كل أبعادها الدلالية والاستقرائية والكمية.

2.3. الخرج: *output* ويفرز كل الخصائص المتعلقة باللغة وهي في حالة استمرار وتفاعل أي خطاب، يؤطره الزمان والمكان والشخوص والأهداف.

3.3. ما بين الدخل والخرج: صلب الجهاز: يتكون من قدرات مختلفة: لغوية ومعرفية ومنطقية واستدلالية، وتوجد هذه القدرات في حالة تفاعل وتحول وتوالد إزاء ما يعرض عليها من القول وضروب الكلام.

إن هذا الجهاز بعناصره صالح لوصف الفعل الخطابي البلاغي الحي وسيرورته ووظائفه وأبعاده.

خاتمة:

لقد حاولنا في هـذا البحـث أن نقـارب الكـم البلاغـي في ضـوء مـا جـاء عنـد الأقـدمين والمعاصرين، رغم التعسف الملاحـظ والإسـقاط الملمـوس، لكـن مـا قمنـا بـه يظـل في نظرنـا أولى الخطوات التي يجب أن تتبع في سبيل تحديث آليات الوصف القديمة وتطويرها والدفع بها قدما، ولذا فإن كل مشروع مقاربي لابد وأن ينتبه إلى هذه النتائج ...

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم وأحاديث رسول الله (ص) ورسائله وأشعار العرب ونثرهم.

2- أزابيط بنعيسى 1998، المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي... أطروحة دكتوراه الدولة، (مرقونة).

3- أزابيط (ب) 1999-أ، اللسانيات العربية بين مد المستقبل وجزر الماضي، مداخلة في ندوة دولية "مستقبل الأدب والعلوم الإنسانية في ضوء التفاعلات الحضارية الراهنة: الأسئلة والتوقعات"، كلية الآداب تطوان، بمناسبة تكريم الأستاذ محمد الكتاني: أيام 10-12، فبراير 1999.

4- أزابيط (ب) 1999- ب، "نظرية غرايس والبلاغة العربية"، مداخلة نشرت بمجلة مكناسة، العدد، 13/ 1999 (73-90)

5- شروح التلخيص:

- مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني.
- مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي
- عروس الأفراح للسبكي
- حاشية الدسوقي على شرح السعد.

6- علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة دار المعارف بمصر.

7- طه عبد الرحمن: 1998، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي ط1/ 1998.

8- *Grice, H-P, 1975 (=1979), «Logic and conversation», in syntax and semantics, vol 3, seech acts. Cole and Morgan (ed)*

9- *Trad. Fr. In communication 30, 1979*

10- *Grice, H-P, 1978, "Fiirther notes on logic and conversation", in Cole. Vol. 9/1978,*

11- *Levinson S, 1984 pragmatics, Cambridge University Press (ed) 1985.*

12- *Wilson (Deirdre)- Sperber (Dan) 1979, L'interprétation des énoncés selon Paul Grice » in Communication, 30 (80-94) 1979.*

تداوليات التأويل

عبد السلام إسماعيلي علوي

تمهيد

إن التأويل يقع في جذر المعرفة الإنسانية سواء كانت علمية أو عامية، إنه يرتبط بعمليات الإدراك والفهم، أي إنه مرتبط بعلاقة الذات العارفة بموضوع المعرفة[1]. ولما كان عالم الإنسان كونا من العلامات والرموز، فإنه لن يصبح موضوعا للمعرفة والإدراك، إلا إذا أصبح موضوعا وآلية للتواصل بين أفراد المجتمعات البشرية[2]. وعليه كان التأويل إذن، نتاجا للثقافة وآلية لإنتاجها في الآن نفسه. إنه يمثل الترجمة الرمزية للوجود الواقعي من جهة، وهو يمثل من جهة ثانية، الانتقال من الوجود الرمزي للموضوعات المستقلة عن الذات، إلى وجود تعيد فيه الذات بناء الموضوعات المستقلة، على نحو تصبح معه هذه الموضوعات دالة وذات معنى[3].

إن التأويل ممارسة يتوقف عليها بناء المعرفة الإنسانية؛ إذ لا تخلو منها أي ثقافة ولا ينفلت من أسرها أي تفكير؛ ذلك أن بناء المعرفة وإنتاج الثقافة وممارسة التفكير، كلها تقوم على التواصل، تواصل الذات مع الآخر، وتواصلها مع العالم بأشيائه ووقائعه. ولما كان التواصل يطرد على طريقة التجاوز في التدليل والاستدلال، فقد لزم التأويل كآلية لإقامة هذا التواصل، وبالتالي لبناء المعرفة.

وهكذا فإن التأويل ليس ظاهرة مستحدثة في تاريخ المعرفة الإنسانية، إنما هو يمتد إلى زمن أرسطو القائل بأن في كل كلام تأويلا، ذلك أن اللغة تمثل تحريفا للأشياء والوقائع[4]. وهو راسخ على مر مراحل تجربة التفكير الإنساني، فقد مورس التأويل في الثقافة الإغريقية على نهج التقليد الأرسطي، بالمنطق القائم على وحدانية المعنى؛ إذ مهما تعددت الأعراض واختلفت، يبقى موضوع

---

(1) عبد السلام حيمر، "حول مفهوم التأويل"، مجلة الملتقى، ع 5 6، س3 2000، ص 33.

(2) لأن أهم المفاهيم/ المفاتيح المشكلة للمعرفة والإدراك تجد تحققها الفعلي والملموس في العنصر اللغوي فاللغة كما يقول غادامير تعتبر بحق ذلك الوسط الكلي الذي تجري فيه عملية الفهم والإدراك، والتأويل هو نمط اشتغال تلك العملية. (عن سيدي عمر عبود، "مفهوم التأويل عند غادمير"، مجلة علامات، العدد 14/ 2000، ص 51).

(3) عبد السلام حيمر، المرجع نفسه، ص 34- 33.

(4) محمد بن عياد، "التلقي والتأويل"، مجلة علامات، العدد 10/ 1998، ص 9.

المعرفة ذا ماهية وجوهر وحقيقة ثابتة. وموروس التأويل على نهج ما عرف بعلم تفسير النصوص المقدسة، حيث النص المقدس يمثل موضوع المعرفة، ويمثل مستودع الحقيقة المفروض أنها معطاة فيه سلفا من قبل ذات متعالية. هذا، ليُمارَس التأويل على نهج العلوم الإنسانية، هذه التي شرعت تبحث عن القواعد والقوانين والعلاقات والمعاني والدلالات الكامنة وراء ما يعيشه الناس[1]. لتظهر الهيرمينوطيقا كتتويج لتجربة البحث عن المعنى والحقيقة. لقد وعى الفلاسفة بعمق دور الذات المحققة لفعل التأويل في إنشاء المعرفة، هذا الإنشاء الذي يأخذ شكل تأويل لا يمكن فصله عن الإنسان الذي تحمل مسؤولية إحداثه. إن المعرفة إذن، ناتجة عن التأويل، والتأويل لا يخلو من ذاتية المؤول التي تضفي طابع النسبية على حاصل المعرفة. وهكذا أخذ الفيلسوف يعترف أنه ليس له إلا تأويله الخاص، وأن معرفته نسبية، ولا خسارة في ذلك عنده في عصر أصبحت فيه حتى الحقائق العلمية تقدم نفسها على أنها حقائق نسبية ووقتية تابعة لشروط التجربة التي أفرزتها[2].

وبعد هذا، وبعد ما كانت مهمة التفسير الديني تكمن في البرهنة على ما هو مبرهن عليه سلفا، لم يعد ينبغي التساؤل حول ما إن كان النص يقول الحقيقة أم لا، بل حول ماذا يقول هذا النص بالضبط؟ وما معنى هذا النص بالضبط؟[3] وهكذا أصبح الحديث عن التأويل يعني أن نفترض مسبقا أن قراءة واحدة لا تكفي لفهم المعنى، وأنه يجب أن يكون المعنى متعددا لكي يفوق قدر القراءة الأحادية، ويكون التأويل مرتبطا بالتساؤل عن معنى المعنى، ويكون عبورا من المعنى الظاهر الذي غالبا ما يكون متناقضا، إلى معناه الخفي الذي يُفترض أنه المقصود[4].

لقد كان التأويل مقصورا في البدايات على تأويل النصوص المقدسة، لكن مجاله اتسع خلال القرن التاسع عشر ليشمل شكل التأويل النصي على نحو أشمل[5]. ثم إن أحدث تطور

---

(1) عبد السلام حيمر، المرجع نفسه، ص 34-38.

(2) مطاع صفدي، "النمذجة بين التأويل والتغيير"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 40/ 1986، ص 6 7.

(3) انظر: تودوروف.ت، لقاء خاص مع مجلة الفكر العربي المعاصر أجراه هاشم صالح، ونشرته المجلة في عددها 40/ 1986.

(4) عبد السلام حيمر، المرجع نفسه، ص33- 34.

(5) تيري إيجلتون، "الظاهراتية والهيرمينوطيقا ونظرية التلقي"، ترجمة محمد خطابي، مجلة علامات العدد 3/ 1995، ص 17 24. ويمكن الوقوف على عرض مقتضب لهذا التطور مع "إيان ماكلين" في "التأويل والقراءة" مقالة ترجمتها عنه خالدة حامد لمجلة الملتقى، العدد 5 6/ 2000، ص ص73-91..

عُرف في هذا المجال تجسد في ما راكمته الأبحاث اللسانية والسيميائية ونظريات التلقي، التي دشنت أبحاثا منهجية تخص فعل القراءة ومشكلات التأويل، وشرعت تبحث دور المخاطب والمتلقي.

هذا، ومع شساعة التنظير وتطور البحث، لم يعد التأويل مقصورا على نوع بعينه من أنواع الخطاب، بل أصبح يمثل الاستراتيجية التي تمتد إلى مختلف ضروب الأفعال والسلوكات الإنسانية التواصلية، وعلى رأسها التواصل اللغوي، سواء كان إبداعيا فنيا أو عاديا يوميا، ما دام ينطوي على درجة من الالتباس والغموض، وما دام الالتباس يمثل الخاصية الجوهرية للغات الطبيعية، ويمثل الركيزة الأساسية لكل تأويل.

إلا أننا نشير إلى أنه ليس في استطاعتنا ولا من غايتنا هنا تتبع سيرورة النظرية التأويلية منذ البدايات إلى الآن، ولا في استطاعتنا الإلمام بما راكمه معاصرونا في هذا المجال، فهذا أمر عزيز حتى على الثلة العالمة المتخصصة. وتبقى غايتنا وما نريده هنا هو نوع من المتابعة شبه متخصصة للتأويل في نسخته اللسانية التداولية، وإن كنا لا نجد ضيرا في الاستفادة مما عدا ذلك من تنظير في الموضوع.

1- موضوع التأويل

إن الأصل في الحاجة إلى تأويل هو نفسه مبرر إجراء التأويل، وهذا يعزى إلى مقولتين أساسيتين: أولهما غرابة المعنى عن القيم السائدة، وثانيهما بث قيم جديدة بتأويل جديد، في محاولة لإرجاع الغرابة إلى الملاءمة[1]. إنه مهما تعددت الخطابات وتنوعت أصنافها، فإنها لا بد ترجع إلى القسمة الثنائية المعروفة التي تجعل الكلام ينقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن جاء الخطاب على الحقيقة، فإنه لا تقوم الحاجة معه إلى تأويل، لما فيه من وضوح الدلالة على المقصود منه. وإن كان في الخطاب من المجاز ما ينم عما فيه من التجاوز في التدليل، فإنه يلزم عما فيه من ذلك إخضاعه للتأويل حتى تتلاءم دلالته مع المعقولية المطلوبة في التواصل. فهذه إذن، قسمة في الخطابات بين ما يؤوَّل وما لا يؤول.

---

(1) محمد مفتاح، التلقي والتأويل، المركز الثقافي العربي، 1994، ص218.

1-1- الخطابات المباشرة

إن «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده...، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده»[1]. ومدار الخطابات المباشرة على الضرب الأول. ويمكن في ما يلي أن نلاحظ كيف أن الخطابات المباشرة لا تمثل دخلا للتأويل.

1-1-1- الدرجة الصفر للمعنى

هل هناك فعلا درجة صفر؟ وهل بالإمكان تبعا لذلك رسم حدود فاصلة للمعنى في هذا المستوى؟

هناك من يذهب إلى إمكانية وجود تحديد خاص بالمعنى في هذا المستوى، باعتباره الدرجة الصفر في العلاقة مع السياقات الاصطناعية. إن الدرجة الصفر يجب أن تكون مطابقة للدلالة في السياقات التقنية والعلمية[2]، حيث تقتصر اللغة العلمية على مجرد الوظيفة التمثيلية الصرف[3]. كأن تدل (1) دوما على نفس ما تدل عليه تقنيا.

(1) $2 = 1 + 1$

إلا أنه في بعض الأحيان يصعب تحديد ما إذا كانت بعض العبارات، نحو (2)، تحيل على معاني بهذه الطريقة.

(2) عيونها مضيئة

فإذا افترضنا للعبارة هذه سياقا تقنيا، فربما يظهر ما فيها من عبثية في المعنى، لأننا إذا طلبنا من كهربائي أو مهندس معماري، مثلا، أن يحدد لنا الدلالة التقنية هنا، فإنه سيحدد معنى المفردة (مضيئة) على النحو التالي: إن الشيء المضيء هو الذي ينبعث منه الضوء، وإن الفضاء المضيء هو الفضاء الذي يغمره الضوء. وهكذا لم يكن من باب الصدفة أن نجد في المعاجم هذا النوع من المداخل الأولية قبل ما تحتمله المفردات من مداخل مواكبة ذات دلالات ثانوية[4]. ويمكن أن نمثل لذلك بالمفردة (أول) وطريقة ورودها في لسان العرب:

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ص202.

(2) *U.Eco, Les limites de l'interprétation, trd par M. Bozaher, éd Bernard Grasset, Paris, 1972, p153.*

(3) *J. Molino, « La connotation », in La linguistique (R.I.L.G) V7 F1, éd (P.U.F), 1971, p17.*

(4) *U.Eco, Les limites de l'interprétation, p153.*

(3) «أول: الأول الرجوع، آل الشيء يؤول أولا ومآلا: رجع، وأول إليه الشيء: رجعه، وألت من الشيء: ارتددت، وفي الحديث من صام الدهر فلا صام ولا آل: أي ولا رجع إلى خير... وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وأوله وتأوله: فسره»[1].

فبالنسبة إلى المعنى في الدرجة الصفر، فإنه يتمثل في كل معنى مرتبط مباشرة بمكونات الجملة، ويمثل الحاصل الدائم والمباشر لتآلف العناصر المكونة لهذه الجملة، وقد تكون هذه العناصر عبارة عن كلمات أو أجزاء كلمات كوحدات صرفية سابقة أو لاحقة، أو تكون وحدات تصويتية كتنغيم الاستفهام وتنغيم النداء وغيره. إن القول بأن الدلالة في هذا المستوى ترتبط ارتباطا مباشرا بالعناصر المكونة للجملة، يجعلنا نستحضر العلاقة القارة والثابتة الموجودة بين الكلمات والتمثلات الذهنية التي تقابلها بموجب التعاقدات المؤسسة للغة والمعروفة لدى مستعملي هذه اللغة، هذه العلاقة التي تؤطر المعارف المتعارف عليها تظل مودعة في الذاكرة المعجمية الجماعية ويتم استدعاؤها في أية لحظة.

وهنا يمكن أن نلاحظ كيف ينسحب مفهوم المعنى في الدرجة الصفر على ما انسحب عليه مفهوم المعنى المعجمي. وإلى هذه الحدود لا يمكن أن نتحدث عن الخطاب ولا عن قيام التأويل أو عدمه، لأن المعنى في هذه الحدود يكون في السياق الصفر، إن صح هذا، أو خارج السياق، وهو بالتالي خارج الاستعمال أو قبله، ولا حديث عن التأويل أو عدمه إلا بعد الاستعمال.

1-1-2- الاستعمال على حد الحقيقة

«الحقيقة في المفرد: كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا يستند فيه إلى غيره...، وأما الجمل، فكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه، فهي حقيقة...»[2] ولعل هذا ينسحب على ما انسحب عليه الضرب الأول من ثنائية (المعنى/ معنى المعنى) عند عبد القاهر الجرجاني: «تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب. دار صادر، بيروت، (مادة أول) الجزء 11.

(2) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص 172-173.

(3) عبد القاهر الجرجاني، المرجع نفسه، ص203.

إن ما جاء من التعابير على حد الحقيقة يؤخذ على ما هو عليه مباشرة، ولا يُحتاج معه إلى أي جهد تأويلي. وقد صُنفت لمعاني هذه التعابير مصطلحات متعددة قد تتحد بهذا الاعتبار وإن اختلفت جهات وضعها والأخذ بها. ومن هذه المصطلحات نجد: (المعنى الأول: *Le sens premier*) (المعنى الصرف: *Le sens propre*) (المعنى الظاهر: *Le sens explicite*) (المعنى المباشر: *Le sens direct*) (المعنى التقريري: *Le sens dénoté*) (المعنى الحرفي: *Le sens littéral*).

وحتى لا نضيع ويختلط علينا الأمر في الموضوع إزاء شساعة الموروث النظري للتيارات التي تنتسب إليها هذه المصطلحات، فإننا سنحاول التغاضي عن الجزئيات المميزة، وبنوع من التسويغ نأخذ جملة المصطلحات على ما يوحدها ويجعلها متماثلة وقابلة للجمع في اصطلاح واحد، وليكن هو المعنى المباشر.

1-1-3- المعنى المباشر

يتعلق الأمر بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن المرسل إليه لمجرد تلقي الخطاب، فإن كان هو نفسه المقصود لدى المتكلم المرسل كان الخطاب مباشرا، وإن كان المقصود غيره كان الخطاب غير مباشر. إن المعنى في هذا المستوى يكون مطابقا لحرفية الملفوظ، ومطابقا لمقتضى الحال المعهود. إنه متعلق بالملفوظ خلافا لما تعلق بالجملة وما تعلق بالتلفظ. وهنا يلزم بعض التوضيح مجددا؛ إذ نفرق بين معنى الجملة ومعنى الملفوظ ومعنى التلفظ، فهذه ثلاث مستويات، والمقصود منها هنا بالمعنى المباشر، هو المستوى الثاني حيث يتعلق المعنى بالملفوظ، ويتعلق بالتالي بالاستعمال المباشر[1] على خلاف تعلق المعنى بالاستعمال غير المباشر حيث يتعلق بالتلفظ وهو المستوى الثالث، أما المستوى الأول حيث يتعلق المعنى بالجملة، فإنه لا تعلق له بأي استعمال[2].

وإذا كنا قد تغاضينا عن المستوى الأول، لأن في حدوده لا نستطيع الحديث عن قيام التأويل أو عدم قيامه، فإنا نرجئ الحديث في المستوى الثالث إلى حين، ونوثر المستوى الثاني للمناسبة. نأخذ به على أن المعنى في حدوده هو المعنى المباشر، وأن الخطابات المستعملة على حده لا تحتاج إلى تأويل.

---

(1) يقابل هذا في اصطلاح سورل *J.Searle* بـ المعنى الحرفي *Littéral*.

(2) وهذا يقابل في اصطلاح ديكرو *O.Ducrot* بالدلالة *La signification*.

إن الخاصية الأساسية للمعنى في هذا المستوى تتمثل في كونه معنى استعماليا، وهـذا يعـني أن إدراكه والتوصل إليه يتوقف على ما يؤطر هذا الاسـتعمال مـن معـارف خلفيـة تـشتغل بـشكل مباشر وبصورة غير مرئية. إن المعنى المباشر أو المعنى الحرفي باصطلاح سورل *J.Searle* يطبق على هدي معرفة خلفية -*arrière plan*- لا تظهر بوضوح عادة، بسبب انغماس المرسل والمرسل إليـه في المحيط الثقافي نفسه. إن هذه المعرفة هي التي تسهم في توفير الفهم المشترك للمعنى الحرفي[1]، وهي المعيار الحقيقي الذي يحدد ما إن كان المعنى المباشر هو المعنى المقصود، وهي التي تحسم في عدم قيـام الحاجة إلى أي تأويل، في حالات ورود المعنى بهذه الطريقة وهذا القصد. ثم إن هذه المعرفـة نفـسها هي التي تقرر قيام الحاجة إلى التأويل في الحالات التي يرد فيها المعنى على غـير هـذه الطريقـة وغـير هذا القصد؛ أي في الحالات التي تثبت فيها عبثية المعنى المباشر لعدم مطابقته للقصد ولمقتضى الحال.

وإذا كنا لا نحتاج إلى أمثلة لتوضيح حالات ورود ملاءمة المعنى المباشر، لبداهة هذا الأمر، فإنه يمكن أن نمثل لورود بعض المواقف التي تبرز عبثية المعاني المباشرة، كالتالي:

— هبَ أن متكلما هو الرئيس الأمريكي، بينما كان يجرب الميكروفونات قبيل انطـلاق مـؤتمر صحفي، قال:

(4) سآمر بقصف روسيا بعد دقائق

فإذا ما فهمت هذه العبارة بناء على قواعد اللغة التي جاءت بها، فإنها تعني ما تعنيه من أن المتكلم سيأمر بعد لحظة بإطلاق النار على الأراضي الروسية. لكن المتكلم لما استفـسره الـصحفيون حول هذا الأمر، قال بأن الأمر لا يتعلق بذلك طبعا، وأن ذلك كان مجـرد دعابـة فهـو لا يقـصد مـا يعنيه قوله. وبذلك سيكون المخاطب علـى ضـلال إن هـو أخـذ الملفـوظ علـى مـا فيـه مـن معنـى مباشر[2].

ثم إن هناك حالات يمكن معها قبول التعابير اللغوية في أبعادها المباشـرة، إلى أن يثبـت مـا ينافي ذلك، ونمثل لذلك بما يلي:

(5) استغفلني على مكتبي وانهال علي ضربا ثم أغلق الباب وانصرف، إنه معطفي.

---

(1) *Voir : J. Searle, Sens et expression. Traduction et Préface par J. Proust, éd Minuit, 1982, p170. & (Préface), p22.*

(2) *Voir: U. Eco, Les limites de l'interprétation, p33.*

إن المتكلم هنا بدأ كلامه واسترسل فيه بطريقة يمكن التعامل معها تعاملا حرفيا، وذلك لعدم وجود أي شذوذ دلالي. إلا أن المخاطب عندما يصل حدود الجملة الأخيرة (إنه معطفي)، وبعد اكتمال الكلام، سيصطدم بنوع من الشرود الدلالي غير المتوقع، ويكون مضطرا بعد اكتشافه المفاجئ هذا إلى إعادة النظر في ما فات من القول، لدفع الشذوذ الدلالي بإلغاء القراءة الحرفية المباشرة، إلى قراءة أخرى تبحث عن ملاءمة القول.

وهكذا، فإنه لما يتوقف دور المعنى المباشر في التواصل ولا يعود مقبولا، فحينها تنطلق العملية التأويلية للبحث عن معنى آخر غير المعنى المباشر[1].

1-2- الخطابات غير المباشرة

ومدار الخطاب غير المباشر على الضرب الثاني من ضروب الكلام كما جاء تحديده عند عبد القاهر الجرجاني: «... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانيه تصل بها الغرض»[2]. ويمكن في ما يلي أن نلاحظ كيف يمثل نوع الخطاب هذا دخلا للتأويل.

1-2-1- تعدد المعاني

إن التراكيب اللغوية تتعدد معانيها ومضامينها؛ إذ إنه «ما من مضمون إلا ويجوز أن يأتي من فوقه مضمون غيره، وأن يأتي من فوق هذا المضمون الثاني مضمون ثالث، وهكذا من غير انقطاع»[3]. ثم إن المعاني قد تتعدد على الملفوظ الواحد وتكون حظوظها متكافئة في استفادتنا إياها منه، وتكون متساوية في إمكانيات ورودها عليه. والحالات هذه غالبا ما ترتبط بالالتباس الناجم عن الأعراض اللغوية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن المعاني قد تتعدد على الملفوظ الواحد، إلا أن واحدا منها يكون مرتبطا ارتباطا حرفيا بهذا الملفوظ الواحد، ويمثل المعنى المباشر، في حين لا يكون باقي المعاني مرتبطا بالملفوظ نفسه، وإنما يرتبط بالمعنى المباشر لهذا الملفوظ، وهكذا لا تكون

---

(1) *Voir: C.K.Orecchioni, L'implicite, éd. Armand Colin, 1986, p124.*
O.Ducrot, « Les lois de discours » in langue française n°42, éd Larousse, 1979, p32.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المرجع نفسه، ص202.

(3) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة 1/ 1998، ص23.

المعاني كلها متساوية الحظوظ في ارتباطها بالملفوظ؛ إذ منها ما يرتبط بـه بـشكل مباشـر ويمثـل معنـاه الأصلي. ومنها ما يرتبط به بشكل غير مباشر، وتكون حالة التعدد في المعنى بهـذا الاعتبـار مرتبطـة بالالتباس الناجم عن أعراض الاستعمال، لا بالالتباس الناجم عن أعراض اللغة.

1-2-2 - المعاني غير المباشرة

إن مستعملي اللغات الطبيعية يجدون أنفسهم مرغمين على اختراع ذرائـع متنوعـة للتعـبير بأساليب غير مباشرة[1] عن المعطيات المعرفية التي لا يستطيعون التعـبير عنهـا بالأسـاليب المباشـرة، معتمدين في ذلك على اعتباطية الأنساق التمثيلية، عاملين على فصل الأنظمة اللغوية عـن الأنظمـة المرجعية، محققين بذلك خطابات ذات معاني غير مباشرة.

ثم إن أبسط تعريف للمعاني غير المباشرة، هو أنها المعاني التي تُستفاد من التعـابير اللغويـة من غير أن يكون مصرحا بها في ظاهر تلك التعابير، إلا أن لها ضروبا متعددة ومختلفـة، كـل حـسب خصائصه ومميزاته. إذ إن الظواهر التي تخول للتواصل قيامه على الطريقة غـير المباشـرة، تـأتي كلـها على معاني غير مباشرة. ومن هذه الظواهر ما تكون فيه الصور العامة للتدليل على نحوٍ مما يلي:

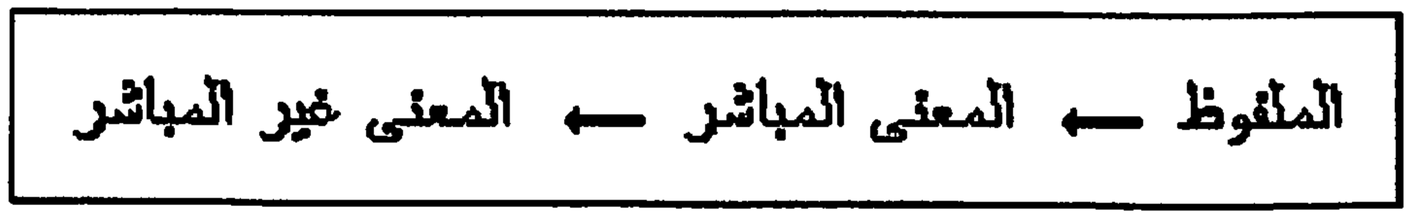

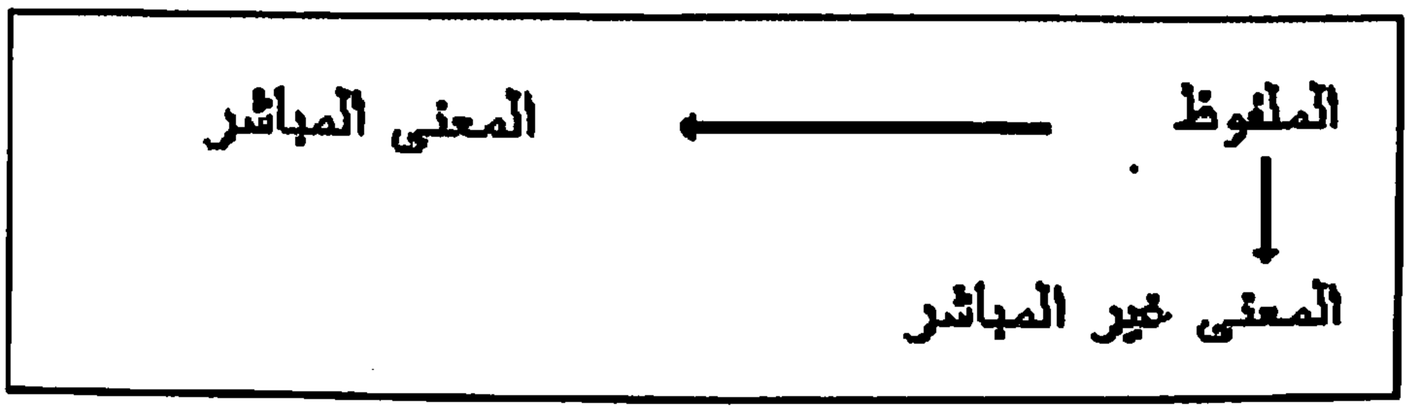

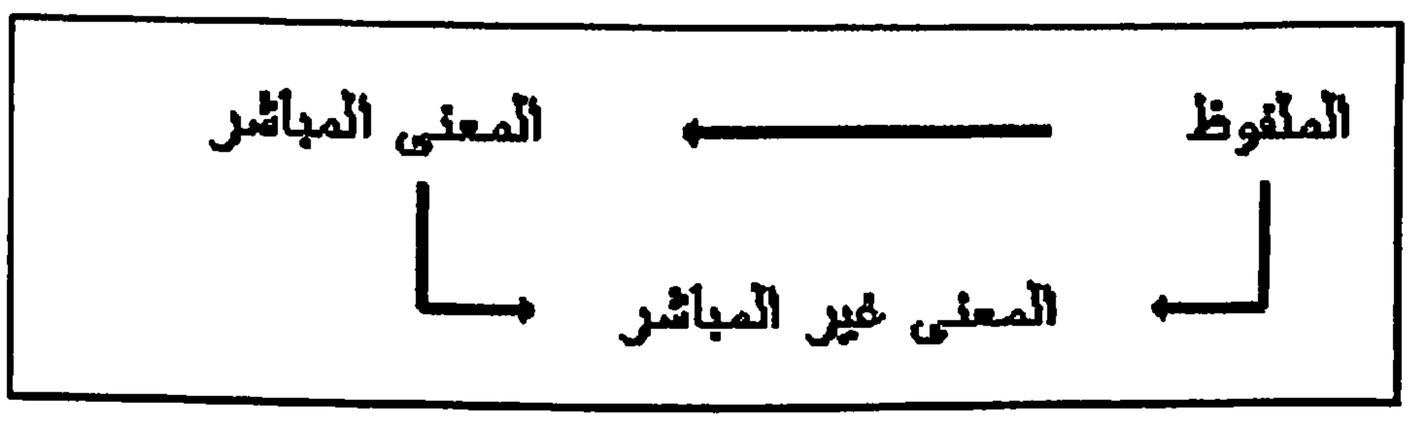

(1) *C.K.Orecchioni, La connotation, Presses universitaires de Lyon, 1977, p222*

هذا، ومن ذلك أيضا، ما نجده من مظاهر للاستلزام إن على مستوى الخطاب أو على مستوى التخاطب، إضافة إلى ما يحصل من ذلك عن الإنجاز لما يكون غير مباشر. إنه لما يحصل أن ترد هذه الظواهر للتواصل، فإن الخطابات التي تستعمل وفيها من ذلك ما يدعو إلى البحث عن معانيها غير المباشرة، تمثل موضوعا حقيقيا للتأويل. ولن نتابع هنا جميع الظواهر لأن المجال لا يستوعبها، أضف إلى أنه لا عبرة لنا هنا في اختلافها، وإنما العبرة في ما يوحدها ويجعلها الرائز أو المؤشر الداعي إلى قيام التأويل. وهكذا سنكتفي منها بنموذج من الظاهرة المجازية هو الاستعارة. لنلاحظ كيف أن ورود الاستعارة في الخطاب يمثل داعيا حقيقيا لاشتغال التأويل.

إن الصورة العامة للملفوظات الاستعارية في أشكالها المبسطة هي حيث المرسل يحقق ملفوظات من نوع (أ هو ب)، إلا أنه يريد من خلال ذلك أن يقول بأن (أ هو ج) [1]، وهو يقصد ذلك مفترضا أن كلامه سيؤخذ بهذا الاعتبار. ونحن حينما نتكلم عن معنى استعاري ما، فإنما نتحدث عما يمكن للمرسل أن يعنيه بالطريقة التي تستبعد ما يعنيه الملفوظ في حرفيته. إننا ننظر إلى الظاهرة الاستعارية باعتبارها ظاهرة مضمونية؛ أي متعلقة بالمضامين اللغوية، وهذا يعني أن علاقتها بالمرجع الواقعي علاقة غير مباشرة، ولا يمكن لهذا المرجع أن يمثل معيار التأكد من صحتها. إن الاستعارة تستعمل لتعيين بعض المضامين التي لم تمنحها اللغة تعبيرات مناسبة[2]. وبهذا كان اعتماد الاستعارات في التواصل يعني اعتماد الموسوعات لا اعتماد المعاجم أو القواميس، وإذا حدث أن نُظر إليها بغير هذا الاعتبار بدت زائفة وعبثية.

إن الإشكال العام الذي يمكن أن تندرج فيه الاستعارة، يتمثل في معرفة كيف يمكن قول شيء ما مع إرادة قول غيره، وكيف يمكن تحقيق نجاح التواصل بذلك، حتى ولو كان المرسل والمرسل إليه على علم معا بأن معنى الكلمات التي تلفظ بها المرسل لا تدل حرفيا على ما يريد قوله[3]. إن السؤال: كيف تشتغل الاستعارة؟ يشبه إلى حد ما السؤال: كيف يمكن لشيء ما أن يذكرنا بشيء آخر؟ إن أيا من السؤالين لا يقبل إجابة وحيدة، وإن كانت علاقة المشابهة تلعب دورا مهما في الإجابة. غير أن هناك سمتين بارزتين تميزان اشتغال الاستعارة، فالاستعارات نسقية ومحدودة، فهي محدودة، لأن هناك طرقا تسمح للشيء بأن يذكّر بغيره ولا تدخل في باب الاستعارة.

---

(1) *J.Searle, Sens et expression, p129*

(2) *U.Eco, Les limites de l'interprétation, p160- 156.*

(3) *J. Searle: Sens et expression, p122.*

وهي نسقية، لأنه يجب أن تكون الاستعارات متفاهم حولها من المرسل والمرسل إليه بفضل ما يشاركان فيه من معارف[1].

ومهما يكن، فإن الاستعارة ليست إلا حالة خاصة من حالات الظاهرة التواصلية حيث يُعتمد إيصال المعنى بشكل غير مباشر، وحيث يَرد التنافر واضحا بين ما يريد المرسل إبلاغه وما تقدمه جملة الملفوظ[2]. إن التلفظ بجملة استعارية يذهب إلى أبعد من المعنى الأصلي للجملة، إن المرسل يعمل على تجاوز المعنى الحرفي بهدف تحقيق مقصوده التواصلي، ويقترح سيرورة التجاوز هذه على مخاطبه. ويمكن لتصوير هذه الفكرة أن نقتبس الصياغة الصورية التي جاء بها سورل *J.Searle* كالتالي[3]:

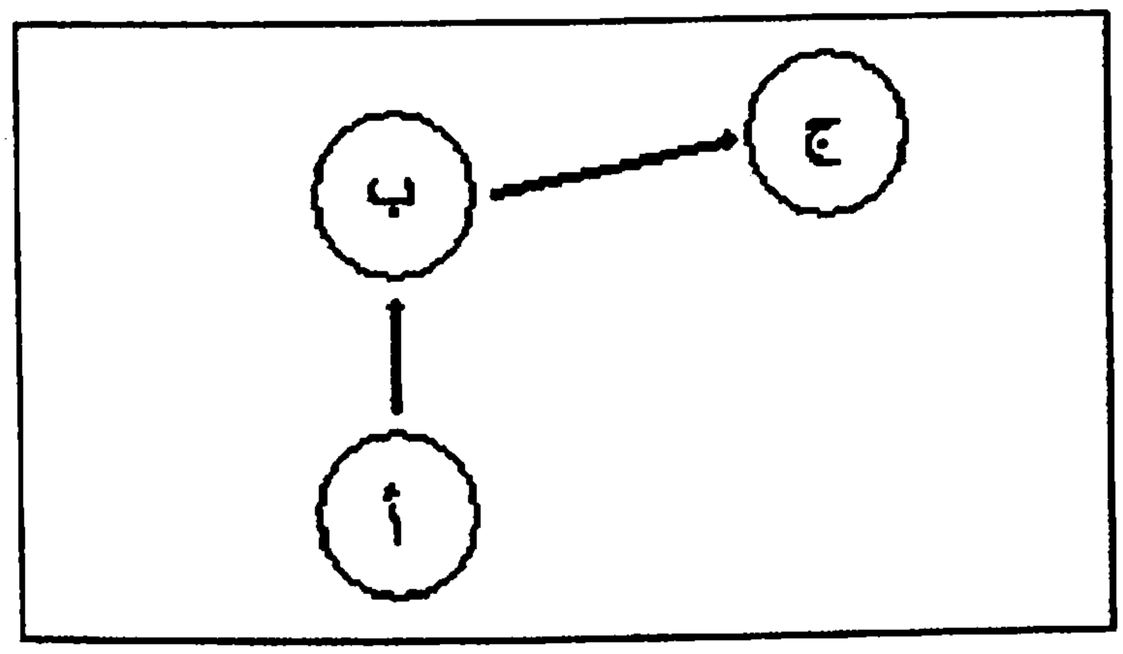

حيث:

- القول: (أ هو ب) يراد به استعاريا: (أ هو ج).
- أ هو الموضوع.
- ب هو المعنى الحرفي للجملة.
- ج هو المعنى الاستعاري للتلفظ
- ب ≠ ج، وهما متعالقان.
- العلاقة بين معنى الجملة ومعنى التلفظ الاستعاري ليست من فعل الصدفة أو الحكم الفردي إنها نتيجة تفكير منهجي مشترك[4].

---

(1) *Ibid, p152*

(2) *G. Kleibe, « Pragmatique de la métaphore ». in Recherches Linguistiques n° X, p149.*

(3) *J. Searle, Sens et expression, p164*

(4) *Ibid, p123*

هذه الظاهرة الاستعارية، وواضح أنها لا تمثل إلا حالة من حالات الظاهرة التواصلية غير المباشرة؛ إذ نجد خاصية تنافر المقصود والمعروض واردة أيضا في الكناية أو التعريض وفي الظاهرة المجازية عموما، كما يرد ذلك في حالات الإنجاز غير المباشر. والنماذج التي بهذه الخاصية متعددة ومختلفة ولا تهمنا حدودها واختلافاتها بقدر ما تهمنا خاصية التنافر التي توحدها وتعطيها تأشيرة دخول معمل التأويل، وتُشرِّع للمرسل إليه مهمة القيام بفعل التأويل.

تلك كانت نماذج لما تأتي عليه الخطابات موضوع التأويل وكانت للتمثيل لا للحصر، كما كانت الخطابات مجرد تمثيل داخل الظاهرة التواصلية عموما، وكما كانت الظاهرة التواصلية مجرد تمثيل داخل الظاهرة الإنسانية، والظاهرية الإنسانية داخل العالم. فالتأويل يمتد عبر العالم إلى أشيائه ووقائعه وحتى إلى ما وراء ذلك. وانسجاما وما جاء بحثنا لأجله، اخترنا أن نمثل لموضوع التأويل من موضوع البحث نفسه. ولما تسنى لنا ذلك، فإن في ما يلي مرحلة أخرى من البحث نخصصها للنظر في المبادئ التي يقوم عليها التأويل والشروط والكفاءات التي ينبغي توفرها في المؤول.

2- شروط التأويل وكفاءات المؤول

إن قضية توجيه الخطاب وصرفه عن مدلوله المباشر إلى مدلول آخر اقتضته موضوعية التخاطب، قد تمثل قضية شائكة لا تخلو من مجازفة، فهي تنتهي إلى إفراغ الخطاب من محتواه الدلالي وتشحنه بما قد يمثل المقصود. وقد تكون عملية الإفراغ والشحن هذه ضرورية وجادة من أجل الفهم، وقد تكون مدعاة لسوء الفهم عن قصد أو عن غير قصد. ولعل هذا مبرر النظر في الشروط والكفاءات.

2-1- مشروعية التأويل

متى يكون التأويل مشروعا؟ ومتى تقوم الحاجة إلى إجرائه؟

إن الأمر هنا لا يتعلق بسؤال بسيط، وإنما هو إشكال معرفي معقد، فمعالجته أو الإجابة عنه مثلت دوما النقطة الحاسمة التي تفترق عندها الطرق بين دعاة التأويل وبين من وقفوا عند حدود الظواهر.

والثابت أن الاختلاف بصدد هذا إنما يقوم لما يكون موضوع النظر خطابا عقائديا أو تشريعيا أو فيه من الحساسية ما يدعو إلى الاختلاف، ويكون ذلك لَمّا يكون الدافع دينيا أو سياسيا

أو غيره مما يدعو إلى تضارب الآراء والمواقف. إلا أنه لما يكون الموضوع خطابا عاديا ويكون الـدافع تواصليا إنسانيا محضا، ويَثبت أن التمثيل اللغوي لا يستنفذ التمثل الذهني، فإنه ولا بد تقوم الحاجـة إلى تأويل، وهذا يثبت في معظـم أحيـان التخاطـب. ونحـن نريـد متابعـة هـذا الثبـوت في المواقـف التخاطبية التي تأتي على التجاوز الدلالي.

إن فكرة الحاجة إلى تأويل تنطوي على توافر الثوابت التالية:

- إنه يوجد على الأقل معنى ما يمثل، إن جزئيا أو كليا، موضوعا للفهم والتأويل.
- إن هذا المعنى بما هو كذلك لا يمثل ظاهرة ثانوية في طبيعة أو بنية الخطاب.
- إن المعنى الفعلي للخطاب ليس صريحا وجليا فيه، بل معقد غامض غير محـدود ويـتراوح في الخفاء، وهو بذلك لا يُدرَك إلا بالتبصر[1].

إن ما ورد في هذا يعني أن العملية التأويلية تنـصب علـى المعنـى بالأسـاس، فكـان قيامهـا يتوقف على وجوده، وإنها تقوم لأجله حيث يكـون هـو المطلـوب الفعلـي ولا يكـون مـصرحا بـه ليتوقف إدراكه على قيامها. وهكذا حال قيام حاجتنا إلى التأويل. ولكن كيف نتبين ذلك في مواقفنا التواصلية؟

إننا نحن المخاطَبين نأخذ بعين الاعتبار أن مخاطِبينا آخذين بمبدأ التعاون والقواعد والقـوانين التخاطبية، وأنهم آخذين التواصل مأخذ جد. إننا نسلم بهذا أولا، ثم ننظر في ما يُعرض علينـا مـن خطابات، فإن كانت تجسيدا لما سلمنا به، فإنها ستفيدنا بمعنى ما على الأقل يلائم ما انخرطنا فيه من تفاعل، وينسجم والأرضية التي نحن عليها للتواصـل. إلا أن هـذا لا يطـرد، فقـد يحـدث في بعـض المواقف التخاطبية أن ترد الخطابات تجسيدا لما سلمنا به فعلا، إلا أنها لا تفيدنا بأي معنى، أو تفيـدنا بما لا نجد فيه أي انسجام أو ملاءمة. فهل نُرجع ذلك إلى عدم كفاءة المرسل، أم نكتفي بـالقول: إننـا لم نفهم؟ كثيرة هي المواقف التي تنطبق عليها الإجابة بالإيجاب. وكثيرة هـي المواقـف أيـضا الـتي لا ينطبق عليها ذلك.

لن نهتم بالمواقف التي تكون فيها الإجابة بنعم. ولننظر في المواقف التي لا نكتفي فيها بهـذه الإجابة.

---

(1) *Voir: Dictionnaire internationale des termes littéraires. (Interprétation). (DTIL), sur : http://www ditl.unilim.fr/art/INTERPRETATION.HTM*

يجب علينا أن نفهم، والمرسل يريد ذلك، ويريدنا أيضا أن نفهم بأن مقصوده ليس هو المعنى المعروض في الخطاب والذي لامسنا عبثيته وعدم ملاءمته، وإنما هو معنى آخر. وقد خول لنفسه أن يقول ما لا يقصد، لأنه على علم بواقع معارفنا المشتركة، وعلى علم بأننا قادرين على اكتناه ما يُقصد مما يقال استنادا إلى تلك المعارف. وإلا كان قد قدم لنا في بنية خطابه ما نستند إليه في ذلك.

إننا لما لا نسجل أي قصور في كفاءة المرسل التواصلية كما لا نسجل عنه أي توان في الالتزام بالمبادئ التخاطبية، ونسجل إثر ذلك عبثية المعنى المعروض حرفيا في بنية الخطاب، فإن هذه الملاحظات كلها تمثل روائز أو مؤشرات حقيقية للتأويل. ومعلوم أنه «يؤول كل قول حامل لمؤشرات التأويل اللغوية أو غير اللغوية»[1].

وفي مؤشرات التأويل يمكن أن نميز بين ما هو لساني وما هو خارج لساني. فمؤشرات التأويل اللسانية هي ما يعرف بالقرائن اللفظية المانعة من إرادة المعاني الحرفية، ويطرد ورودها مع أمثلة الاستعارة:

(6) سكت عني الألم

إن المؤشر هنا يؤخذ من خصائص الملفوظ التوزيعية. حيث إن الفعل (سكت) لا يصح توزيعه مع الفاعل (الألم)، فكان توزيعه هنا أمرا شاذا، فيلزم بذلك تأويل الملفوظ لإزالة الشذوذ.

إن مخاطبا ما إزاء ملفوظ استعاري، يدرك أن هذا الملفوظ في حرفيته غير صحيح، فتلك خاصية الملفوظات الاستعارية بحسب سورل *Searle*[2]. إن كل ملفوظ يكون معناه الحرفي غير مقبول لكذبه أو تناقضه أو شذوذه، تقوم معه الحاجة إلى تأويل، ويكون مؤشر قيام هذه الحاجة مؤشرا لسانيا تمثله لا مقبولية جملة الملفوظ وما في هذه الجملة من لحن دلالي.

أما مؤشرات التأويل الخارج لسانية. فهي ما تعلق بالقرائن الحالية أو تعلق بالمعارف المشتركة السابقة أو الموازية، ويمنع من إرادة المعاني الحرفية، ويطرد ورود هذه المؤشرات مع التعابير الكنائية والإنجازات اللغوية غير المباشرة، ومع كل الظواهر التواصلية التي تأتي التعابير فيها مقبولة دلاليا وغير شاذة حرفيا، إلا أن ما فيها من معنى حرفي مقبول، لا يكون هو المقصود.

---

(1) بنعيسى أزايط، المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، 1996 1997، (مرقونة)، ص61.

(2) *Voir. J. Searle, Sens et expression, p153*

إننا في مثل هذه الظواهر نكون أمام تعابير لغوية تدل -ومن غير شذوذ- دلالة سليمة على معانيها الحرفية، ولا نجد في هذه التعابير أية مؤشرات تدعو إلى تجاوز معانيها الحرفية تلك، إلا أننا رغم ذلك لا نأخذها على حرفيتها. فلماذا إذن؟ أو ما هي المؤشرات الحقيقية الداعية إلى تأويل مثل هذه التعابير؟

إن الداعي في كل ذلك يكون سياقيا أو معرفيا. وتكون المؤشرات الحقيقية للتأويل في هذه الحالة مؤشرات خارج لسانية وتتعلق بالتلفظ لا بالملفوظ. فإذا كنا في حالات الاستعارة مثلا نسجل مؤشرات التأويل في خروقات الملفوظ، فإن في هذه الحالة نسجلها في خروقات التلفظ، ومن ذلك أن يؤتى الكلام في غير سياقه، فيحصل أن لا يلائم الملفوظ مقام التلفظ. وعدم الملاءمة هذه هو مؤشر التأويل في هذا المستوى.

يتوقف قيام التأويل إذن، على وجود المؤشرات الداعية إلى قيامه، وقد لاحظنا أن من هذه المؤشرات ما نلامسه في بنية الملفوظ، ومنها ما نتابعه في عملية التلفظ. لكن كيف يمكن التعرف إلى هذه المؤشرات؟ أو ما هي الكفاءات المطلوبة لتحقيق أمر كهذا؟

2-2- كفاءات المؤول

يمكن أن نصنف الكفاءات المطلوبة في التأويل انسجاما وتصنيف مؤشرات التأويل، إلى صنفين: لسانية وتداولية. وبغير هذا الاعتبار ينضاف إليهما صنف ثالث وهو الكفاءة الاستدلالية.

2-2-1- الكفاءة اللسانية

لما يتعلق الأمر في التأويل بالنموذج اللغوي للتواصل، فإنه يتعين على المؤول أن يكون عالما باللغة المستعملة، صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما. وعلمه هذا هو ما ينسحب عليه مفهوم الكفاءة اللسانية. إن الكفاءة التأويلية في هذا المستوى تسمح باكتشاف مؤشرات التأويل اللسانية، ومن ذلك أن نسجل إخلالا بنظام اللغة، إن على مستوى التصويت أو التصريف أو على مستوى التركيب أو المعجم. وعليه فإن المؤول يجب أولا أن يكون عالما بهذا النظام كي يكون قادرا على اكتشاف الإخلال به. إن المؤول يجب أن يعلم بأن لكل خاصية تنغيمية أو تطريزية معنى خاصا، وأن لكل صياغة صرفية معينة معنى معينا، وأن لكل وحدة صرفية دلالة معجمية، وأن تركيب هذه

الوحدات إنما يكون بحسب الأساليب، وكل أسلوب له خصائصه التي تجعله يعني ما لا يعنيه غيره. ويجب أن يعلم أنه كلما حاد كلٌّ من ذلك على ما هو له في نظام اللغة إلا وخلق موضوعا للتأويل.

إن هذه المعارف كلها معارف لسانية وضعية، وإذا كانت تمثل بالنسبة إلى المرسل معارف تأسيسية، فإنها بالنسبة إلى المؤول تمثل معارف معيارية، يحتكم إليها في معالجة خطابات المرسل، حيث ينظر في ما إذا كانت هذه الخطابات تجسد للنموذج المعيار أم لا. وهذا يعني أن المعرفة اللسانية وحدها ليست كافية للتأويل؛ إذ يجب أن يكون المؤول مزودا أيضا بالمعارف التي تساعده على مقارنة الخطاب بالنموذج المعيار. إن الكفاءة اللسانية إذن، في مجملها معرفة لسانية وضعية معيارية، وهي تساعد المؤول على ارتياد التأويل، إلا أنها وحدها في ذلك غير كافية.

2-2-2- الكفاءة التداولية

ويتعلق الأمر هنا بما يتزود به المخاطب من معارف خارج لسانية تكون حاسمة بتضافرها مع المعرفة اللسانية، في ما إذا كانت الحاجة إلى التأويل تقوم أم لا. وهي أيضا المعرفة التي تستنير بها العملية التأويلية. إننا لا نستطيع الجزم بأن خطابا ما يمثل دخلا للتأويل، إلا في ضوء معرفتنا بواقع ورود هذا الخطاب، ومعرفتنا بواقع معارف المتكلم الذي عرض هذا الخطاب. كما أننا لا نستطيع القيام بالتأويل إلا في ضوء تلك المعارف.

إن الكفاءة التداولية تعني امتلاك نوعين من المعارف: معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية. ومعارف متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة وهذه معارف سابقة. وبه كانت الكفاءة التداولية قائمة على كفائتين: سياقية حالية وأخرى موسوعية.

أ- الكفاءة السياقية الحالية

لن نتحدث هنا عن السياق المقامي باعتبار مكوناته وما ينسحب عليه، ولا باعتباره قاعدة للاستعمال اللغوي، إنما نريد هنا أن نشير إلى أن معرفة السياق المقامي تمثل دعامة أساسية وضرورية لإقامة التأويل. لماذا؟ لأن السياق المقامي يمثل أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، ومن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته[1].

---

(1) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعرفة، 2/ 200.

وكما تساعدنا الكفاءة اللسانية على تحديد مؤشرات التأويل اللسانية، فكذلك نحتاج إلى كفاءة سياقية لاكتشاف مؤشرات أخرى تتعلق بالأنا والأنت وهيئات الحضور في الزمان والمكان، وهي مؤشرات تدعو إلى التأويل كلما بعثت على إلحاق متغيرات قصدية.

إن مقومات كفاءاتنا السياقية الحالية تمثلها معارفنا الموازية المكتسبة لتوّ التخاطب وتمثلها انطباعاتنا حول محيطنا التخاطبي وتأثير محيطنا هذا فينا، بأشيائه ومواقعها، وبشخوصه وسلوكاتها، وبأزمنة وقائعه وأمكنتها. وكل ذلك يساعدنا على اكتشاف ما إذا كان في التخاطب دخل للتأويل أم لا.

هذه حدود كفاءاتنا السياقية. وهذه بالنسبة إلى التأويل لا تختلف عن الكفاءات اللسانية إلا في طبيعة ما تساعد على اكتشافه من مؤشرات، وكذا في مجال اكتشاف هذه المؤشرات؛ إذ كان مجال الأولى هو الملفوظ، وكان مجال الثانية هو السياق الحالي للتلفظ. إلا أن هناك مجالا آخر لاكتشاف مثل هذه المؤشرات، ويتمثل في ما وراء التلفظ، وهو مجال لاشتغال كفاءة أخرى هي الكفاءة الموسوعية.

ب- الكفاءة الموسوعية

يتعلق الأمر هنا بالمعارف المشتركة السابقة التي يكتسبها الفرد عبر تجربته الفردية أو يستفيدها من مكتسبات التجربة الجماعية، وتكوّن زاده المعرفي المتنامي باستمرار ما دام يوجد ويتفاعل ويتأمل ويفكر وفي كل ذلك يعقل. ثم إن ما يميز مقومات كفاءتنا في هذا المستوى هو استحالة سردها بكاملها دفعة واحدة نظرا إلى تفاوت درجاتها وتباين أنواعها ومكوناتها من فرد لآخر، وخاصة كلما ابتعدت المسافة بين الأفراد عمرا وثقافة وحضارة وجنسا وانتماء طبقيا[1].

إن مقومات كفاءتنا الموسوعية سواء قلت أو كثرت تظل كامنة وتمثل الموجه الفاعل لكل سلوكاتنا اليومية، وتتجلى فيها بشكل مباشر أو غير مباشر عن وعي أو عن غير وعي، وما دام سلوك كل من المتكلم والمخاطب لا يخرج عن دائرة السلوك الإنساني اليومي، فإنه لا ينفك توجهه ويستفيد منها. إننا نحتاج إلى كفاءتنا الموسوعية هذه إلى جانب ما نحتاجه من كفاءاتنا السياقية الحالية واللسانية، لارتياد أي عمل تأويلي. إننا حين نواجه خطابا ما لا نواجهه من فراغ وإنما نستعين

---

(1) إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، 1999/2000، (مرقونة)، ص151.

بتجاربنا السابقة، إن هذه المواجهة تعتمد أساسا على ما تراكم لدينا من معارف سابقة تجمعت لـدينا كمتمرسين قادرين على الاحتفاظ بالخطوط العريضة لما سبق أن واجهناه[1].

وهناك ملاحظة تتعلق بما يمكن أن نسجله في علاقة الكفاءة الحالية بالكفاءة الموسـوعية: إن معطياتنا المعرفية الموسوعية يمكن أن تمثل تراكما للمعطيات التي توافرت لكفاءاتنا الحالية. إن ما يعد مقوما من مقومات كفاءتنا السياقية الحالية الآن، يصبح بعد الآن ذكرى ويمثل مقومـا مـن مقومـات كفاءتنا الموسوعية. وإن شئت بتعبير آخر، تقـوم كفاءتنـا الموسـوعية علـى مـا أتـت عليـه التجـارب الماضية إلا أن كفاءتنا السياقية الحالية تقوم على ما توفره التجربة الآنية.

وعلى كل حال، فـإن مجمـوع كفاءاتنـا اللـسانية والتداوليـة بنوعيهـا الحاليـة والموسـوعية. يساعدنا على اكتشاف وحصر مجال التأويلات الممكنة. فبقدر مـا نعـرف مـن مقومـات بـشأن هـذه الكفاءات بقدر ما نكون قادرين على التنبؤ بما يُحتمل من تأويل. إلا أن معارفنا في هـذه الحـدود لا تكون كافية لارتياد التأويل، إننا نبقى في حاجة فوق ذلك إلى معارف تساعدنا على اختيار ومباشـرة التأويل المقصود. وذلك دور كفاءاتنا الاستدلالية.

2-2-3- الكفـاءة الاستدلاليـة

إننا لإقامة التواصل التام لا نقف في حدود الحكم، استنادا إلى كفاءاتنا اللسانية والتداولية، بأن هذا الملفوظ أو ذك يحتاج إلى تأويل، بل إننا نحتـاج فـوق ذلـك إلى إتمـام التأويـل؛ أي نحتـاج إلى تأويل ما حكمنا بأنه يحتاج إلى تأويل. فكيف نستطيع القيام بذلك؟

إن كفاءاتنا اللسانية والتداولية هي التي تبرز لنا أن خطابا ما غير ملائم إما لشذوذ معناه أو لشرود وروده. وإن غاية التأويل هي البحث عـن ملاءمـة الخطابـات غـير الملائمـة، فمـا كـان مـن الخطابات شاذا في معناه، صُرف إلى غير ذلك المعنى. وما كان منها شارد الورود، صرف إلى ما يـبرر عدم الشرود. وجملة الكلام في ذلك أن الأمر يتعلق بالانتقال من عدم الملاءمة إلى الملاءمة، وهـذا لا يتم إلا بموجب عمليات استدلالية.

تتدخل كفاءاتنا الاستدلالية للربط بين مـا يعرضـه المرسـل وبـين مـا تـوفر لـدينا بموجـب كفاءاتنا اللسانية والتداولية من أجل الوصول أخيرا إلى المعنى المقصود. إن إقامـة هـذا الـربط يعـني

---

(1) محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1991، ص61.

إجراء عمليات استدلالية يكون منطلقها هو الخطاب المعروض على ما فيه من شذوذ في المعنى أو شرود في الورود، وتكون دعامتها هي معارفنا اللسانية والتداولية، وتكون نتيجتها هي المعنى المقصود. إن إجراءً كهذا على خطابٍ ما يعني تأويلَه، وإن القدرة على هذا الإجراء تعني القدرة على الاستدلال، وهذه تمثل ما نقصده بالكفاءة الاستدلالية. وهذه تختلف كما هو واضح عن الكفاءتين اللسانية والتداولية بكونها كفاءة عملية. وهكذا كان التأويل يقوم على ثلاث أنواع من الكفاءات. كفاءة لسانية معيارية، وكفاءة تداولية معرفية، وكفاءة استدلالية عملية.

تلك كانت كفاءات المؤول وهي كلها مطلوبة للتأويل وتتضافر لإتمامه. ويمكن أن نتابع أمثلة لتوظيفها في ما يلي:

2-2-4- نماذج لتوظيف الكفاءات التأويلية

أ- تشتغل الكفاءة اللسانية لبيان ما إن كان الملفوظ يحتاج إلى تأويل أم لا، وذلك تبعا لما تجده فيه من مقبولية أو لحن دلالي بالنظر إلى المعيار المتواضع عليه، فما كان من الملفوظات لاحنا، يصرف إلى التأويل مباشرة. وما كان منها مقبولا، أخذ على ظاهره إلى أن يثبت خلاف ذلك.

ومما يُصرف إلى التأويل للحنه الدلالي نمثل بالملفوظ التالي:

(7) يعيش الإنسان فوق برتقالة زرقاء

نلاحظ أنه لا خرق في الملفوظ للنظام الصوتي أو الصرفي ولا للنظام التركيبي، إلا أن الخرق يسجل على مستوى الملء المعجمي لمواقع البنية التركيبية المكونة من (فعل+ فاعل+ مركب ظرفي)؛ إذ نلاحظ أن المفردة (برتقالة) وردت في الملفوظ لملء موقع المركب الاسمي داخل المركب الظرفي، وورودها هذا غير سليم. لأن مركبا ظرفيا من نوع (فوق برتقالة) لا يستقيم وروده في بنية تركيبية يكون الفعل فيها هو (يعيش) والفاعل هو (الإنسان). وإن حدث أن ورد كما هو عندنا في (7) فإنه يلزم استبداله بما يستقيم، وهذا يعني تأويل الملفوظ.

هذا مثال لطريقة اشتغال الكفاءة اللسانية، وانصب فقط على الجانب المعجمي. إلا أن الكفاءة اللسانية كما تتدخل على المستوى المعجمي، فإنها أيضا تتدخل على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي، فنحن نعلم ما للخصائص التحويلية على تعددها واختلافها في

هذه المستويات من أثر على مستوى تغيير المعاني وخلق عدم الملاءمة. وهـذا يعـني أن النظـر في الملفوظ (7) كان فقط مجرد مثال.

ب- كان ذلك نموذجا لطريقة توظيف الكفاءة اللـسانية في التأويـل. أمـا الكفـاءة التداوليـة فهـي توظـف كـذلك لاكتـشاف الملاءمـة أو عـدمها، إلا أن مجالهـا لـيس هـو الخطـاب وإنمـا هـو التخاطب. ويمكن أن نتابع ذلك في ما يلي:

(8) الجو حار

(9) أ- هل كان زيد مذنبا؟

ب- إنه كان يأكل تفاحة كل صباح.

إن كفاءتنا اللسانية إزاء هذين المثالين لا تفيدنا إلا بكون الملفوظات هنا سليمة ودون شـذوذ دلالي وأنها قابلة لأن تؤخذ على حرفيتها. فمـا المـانع مـن ذلـك إذن؟ إن كفاءتنـا الـسياقية الحالية تتدخل لتفيدنا بأن الملفوظ (16) يمكن أن يحمل أكثر مما تدل عليـه حرفيتـه. إن واقـع الأشياء مثلا يثبت أن الجو بارد، إلا أنه يثبت أيضا أن فضاء التخاطب غرفـة ضـيقة ومغلقـة الباب والنوافذ. إن ما أثبته الواقع هذا هو ما تستفيد منه كفاءتنا السياقية الحاليـة لتزيـل عـن الملفوظ ملاءمته الزائفة، وتكشف لنا حاجته إلى التأويل.

ولما لا تفيدنا الكفاءة اللسانية وكـذا الـسياقية الحاليـة إلا بـأن الملفـوظ (9.ب) ملائـم دلالـة وورودا، تتدخل كفاءتنا الموسوعية لتثبت عكس ذلك، ولتثبت أن هذا الملفوظ قابل لأن يدل على غير ما دل عليه في حرفيته. فللموسوعة تراكم معرفي ثقافي حول التفاحة، ومن ذلك أن التفاحة قد تعني الخطيئة باستحضار ذكرى البدايات، وقد تحيل على نوع من الحمية في نظـام التغذية. إن كفاءتنا الموسوعية تجعلنا ننتبه إلى هذا وغيره إزاء هذا الملفوظ، كمـا تنبهنـا إلى مـا نعرفه عن واقع معارف المرسل، وقد تدعونا بذلك إلى النظر في إمكانيـة أخـذ الملفـوظ علـى غير حرفيته، أي قد تدعونا إلى تأويله.

ج- بعدما أثبتت لنـا كفاءاتنـا اللـسانية والتداوليـة قيـام الحاجـة إلى تأويـل الملفوظـات (7) (8) (9.ب)، يأتي دور كفاءتنا الاستدلالية لإقامة هذا التأويل.

تتدخل كفاءتنا الاستدلالية على مستوى الملفـوظ (7) للبحـث عـن المفـردة الـتي يمكـن أن تكون قد استبدلت بها المفردة (برتقالة). وذلك في محاولة للوصول إلى المعنى المقصود. وما دام الأمر

يتعلق بنموذج استعاري فإن دليل البحث يكـون هـو علاقـة المـشابهة في ضـوء مـا تقدمـه الكفـاءة الموسوعية. وهكذا يمكن للكفاءة الاستدلالية أن تنطلق كالتالي:

- المرسل قال: إن الإنسان يعيش فوق برتقالة.
- والتاريخ يثبت أن الإنسان عاش على الأرض. والواقع يثبت أنه يعيش فوقها.
- ففيما تشبه الأرض البرتقالة حتى تستبدل بها في الملفوظ؟
- الأرض والبرتقالة كلتاهما ذاتا شكل مستدير.
- عمر البرتقالة محدود ولونها النموذجي معروف.
- تصبح البرتقالة زرقاء اللون عند ضياعها.
- زرقة البرتقالة تعني تلوثها.
- الأرض تشبه البرتقالة في تعرضها للتلوث.
- إن المرسل يريد أن يقول بأن الأرض ملوثة.

هذا وبالطريقة نفسها تتدخل كفاءتنا هذه لتحقيق تأويـل الملفـوظ (8)، ورده إلى مـا يؤكـد ملاءمته لسياق وروده، بالاستناد إلى معطيات هذا السياق نفسه:

- المرسل قال: الجو حار.
- مع العلم أن الواقع لا يثبت ذلك. إلا أنه يثبت أيضا أن:
- المرسل والمرسل إليه في غرفة ضيقة مغلقة الباب والنوافذ.
- كلاهما يدخن.
- الفضاء يبعث على الاختناق.
- وينبغي لمن كان هذا وضعه أن يعمل على تغييره.
- يمكن التخلص من هذا الوضع بفتح الباب أو النافذة أو الخروج.
- الوقت ليل إذن لا يتعلق الأمر بالخروج.
- يتعلق الأمر إذن بفتح الباب أو النافذة.
- المرسل يريد أن يقول: افتح الباب أو النافذة.

وكذلك تساعدنا كفاءتنا الاستدلالية على استثمار ما وفرته الكفاءة الموسوعية لتأويل الملفوظ (ب) الوارد في سياق (أ) من المثال (9) كالتالي:

- المرسل أجاب بأن زيدا يأكل تفاحة كل صباح.
- وكان السؤال حول ما إن كان زيد مذنبا أم لا.
- وإذا كان الجواب مناسبا للسؤال فإنه سينفي أو يثبت كون زيد مذنبا.
- الموسوعة تحتفظ لنا علاوة على المعنى الحرفي لأكل التفاح بأنه قد يعني اتخاذ نظام للحمية. إلا أن هذا لا يفيدنا في شيء لأنه لا علاقة للحمية بالذنب.
- إن الموسوعة تحتفظ لنا أيضا بأن أكل التفاح قد يعني ارتكابا للخطيئة، كما فعلها آدم.
- وبهذا الاعتبار يكون زيد مرتكبا للخطيئة.
- المرسل يقول بأن زيدا مذنب.

وهكذا لاحظنا أن تأويل ملفوظٍ ما هو بكل بساطة تطبيق لمختلف كفاءات المؤول على مختلف ما تحتويه المتواليات اللغوية من دوال قصد استنباط مدلولاتها المقصودة[1]. ولاحظنا أنه لا بد في ذلك «من معرفة مسالك التأويل في بيان ما إن كان كلام المتكلم يتضمن ضميرا، وأن مضمون مقدماته المصرح بها هو كذا، وأن مضمون نتيجته المصرح بها هو كذا، وأن بنيته الاستدلالية هي كذا، وأن وجه سلامته هو كذا، ذلك أن الكلام حمال لوجوه ولو بدا ظاهر المعنى، لأن الظاهر لا ينفي الاحتمال، فما أن يعرض له ما يحتمل مصادمته بوجه من الوجوه لمقام الكلام، حتى يخرج عن وضوح معناه اللغوي»[2]. ويكون حال التواصل به قاضيا بتأويله.

ثم لاحظنا أنه، حتى لو تعلق الأمر بالنماذج البالغة البساطة في التأويل، ينبغي للمخاطب أن يمر على الأقل بثلاث مراحل. إذ يجب عليه أولا أن يتوفر على استراتيجية تسمح له بالتقرير في ما إذا كان الملفوظ قابلا لأن يكون دخلا للتأويل أم لا. ويجب بعد ذلك عندما يَثبت عنده أن الملفوظ يحتاج إلى تأويل، أن يتوفر على الاستراتيجيات والمبادئ التي تساعده على متابعة ما يحتمل أن يكون مقصودا بما قيل. ويجب أخيرا أن يكون متوفرا على الاستراتيجيات والمبادئ التي تجعله

---

(1) *C.K. Orecchioni, L'implicite, p161.*

(2) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص165.

قادرا على الحسم في اختيار المقصود الفعلي من بين ما يُحتمل أن يكون مقصودا[1]. وخلاصة الأمر في كل هذا أن الأمر يتعلق بالكفاءة التأويلية.

لقد تم لدينا إلى هنا جرد كفاءات المرسل إليه المؤول، ويمكن أن نلاحظ أن هـذه الكفـاءات نفسها هي المطلوبة للإنتاج عند المرسل، إلا أنه إذا كان المؤول يشتغل علـى نظـام الاسـتدلال، فـإن المرسل وهو المنتج للخطاب موضوع الاستدلال، يشتغل في مقابل ذلك على نظام التـدليل، فتقابـل كفاءته التدليلية كفاءة المؤول الاستدلالية. وإذا كـان التواصـل عمومـا يقـوم علـى تـوازي الإنتـاج والتأويل، فإننا نكون قد حصلنا على الكفاءات المطلوبة للتواصل غـير المباشـر، ويمكـن بالتـالي أن نصوغ هذه الحصيلة في الصياغة الصورية التالية:

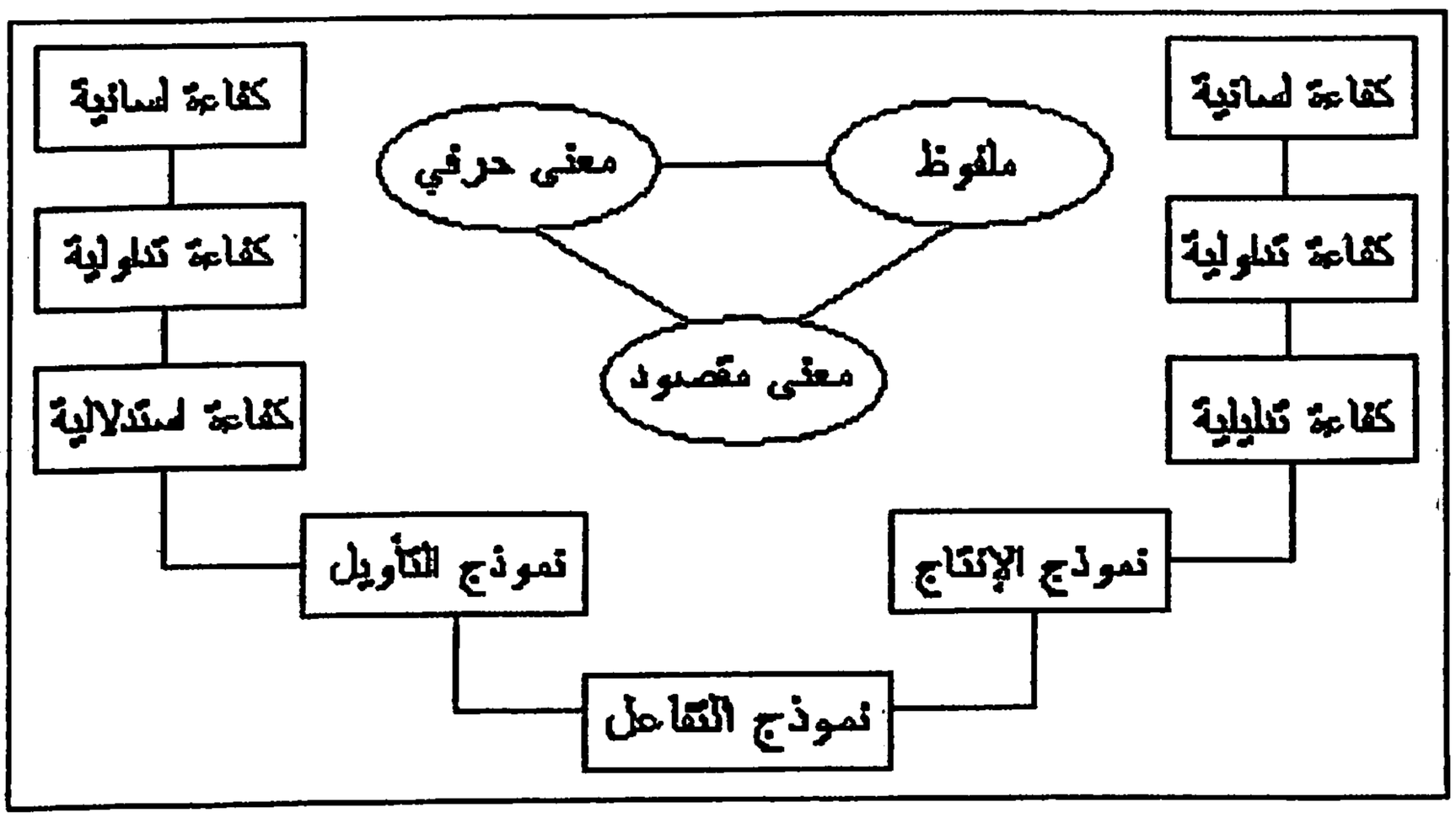

3- مستويـات التـاويـل وعتبـات اشتغالـه

إن للتأويل مستويات يتراوح فيها بين الإحكام والإطلاق. فحيث الإطـلاق يقـوم التأويـل لأجل التأويل فقط، ولا تحكمه حينها نهايات ولا غايـات، وكـل همـه هـو أن يبتـدئ ويـستمر ولا ينتهي. وحيث الإحكام، يقوم التأويل لأجل الفهـم، وتكـون غايتـه الـتي ينتهـي عنـدها هـي إتمـام التواصل. وإذا كان للتواصل مبادئه وقواعده، فلا بـد للتأويـل، الـذي يعمـل علـى إتمامـه، مـن أن يراعي ما يتقيد به التواصل.

---

(1) *J. Searle, Sens et expression, p153*

لقد مورس التأويل على كلا المستويين منذ الزمن البعيد، وقد كان اختلاف المستويين تجسيدا لاختلاف التيارات الفكرية، فمن حكّم العقل اشتغل على التأويل في مستواه الثاني. ومن لم يحكم به، خاض التأويل لأجل التأويل. مع أن بين هذا وذاك تيارا توفيقيا. وإذا كنا لا نستطيع تغطية هذا الموضوع، فإننا سنكتفي فقط بهذه الإشارة، وسنحاول تدعيمها ببعض النماذج النظرية حتى يتسنى لنا القول بأن للتأويل مستويات، وأن ما تقيد فيها التأويل بالعقل هو ما يمثل مستوى للتأويل التداولي.

3-1- مستويات التأويل

3-1-1- التأويل لأجل التأويل

هناك وجهات نظر في التأويل تستند إلى التراث الهرمسي[1] حيث يُسمح للعملية التأويلية بأن تنطلق ولا تنتهي، وحيث يُدرج التأويل ضمن كل المسيرات الدلالية الممكنة وضمن كل السياقات التي يتيحها الكون الإنساني المتصل واللامتناهي[2]. إن غاية التأويل من منظور هرمسي، أن لا تكون له غاية يقف عندها، وأن لا يجعل موضوعه يقف عند إحالة محددة أو ينتهي إلى دلالة معينة.

إن التأويل يدخل متاهات لا تحكمها أية غايات، ولا توجهها أية ضوابط ولا أية رقابات. فأي مستوى للتأويل هذا الذي لا يستقر على حالة بعينها ولا يتحدد بغايات ينتهي إليها ولا يتردد في قبول كل الدلالات الممكنة، عاملا على خرق كل مبادئ التفكير العقلية! إنه المستوى حيث التأويل يستند إلى أصول هرمسية وغنوصية، فلا غرابة وهذان تياران برزا على هامش العقلانية وضد مبادئها[3].

---

(1) نسبة إلى هرمس *Hermes* وهو إله إغريقي يرمز إلى المعرفة الكلية والتأويل الشامل والمتعدد (عن سعيد بنكراد أنظر المرجع أدناه، الهامش 2 من الصفحة 138). وفي محاورة برتاغوراس: *Hermes* هو رسول التواصل الذي أرسله *Zenes* لنشر العدالة بين الناس.

(2) أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، 2000، من نص التقديم، ص12.

(3) أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مقدمة المترجم.

لقد تخلى هذان التياران عن العقل وما يقتضيه، وخاضا في الأمور بما يهدي إليه الحدس، باحثين عن الحقيقة التي لا يُعرف عنها شيء. ومؤمنين بفكرة السر الذي لا يمكن اكتشافه، فكل عبارة أو نص، لا تمثل إلا سرا، ولا تحيل إلا على سر آخر، وكلما تم الاقتراب من هذا السر بدا أنه يحيل هو أيضا على سر آخر، وإن الغبي هو الذي يجد لهذه السيرورة حدا يقف عنده ليقول: لقد فهمت[1]. ولهذا السبب فإن مدلول نصٍ ما قضيةٌ غير ذات أهمية، فالمدلول النهائي سر يستعصي إدراكه[2].

إن التأويل بهذا الاعتبار لا حدود له ولا يمكن قصره على كونه بحثا عن دلالة بعينها، إنه يستطيع الامتداد إلى ما لا حصر له من الدلالات، وكل محاولة لإيقاف السيرورة عند دلالة توهم بكونها نهائية، تكون فاشلة ولا تقف إلا على ما يمثل منطلقا لمتاهة لا تنتهي.

وفي التمثيل لطريقة اشتغال التأويل في هذا المستوى نورد التمثيل الصوري التالي[3]:

لنعتبر (1، 2، 3، 4، 5) مجموعات قابلة للتحليل من خلال الخصائص (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) علما بأن هذه المجموعات لا تشترك مع بعضها البعض إلا في بعض هذه الخصائص:

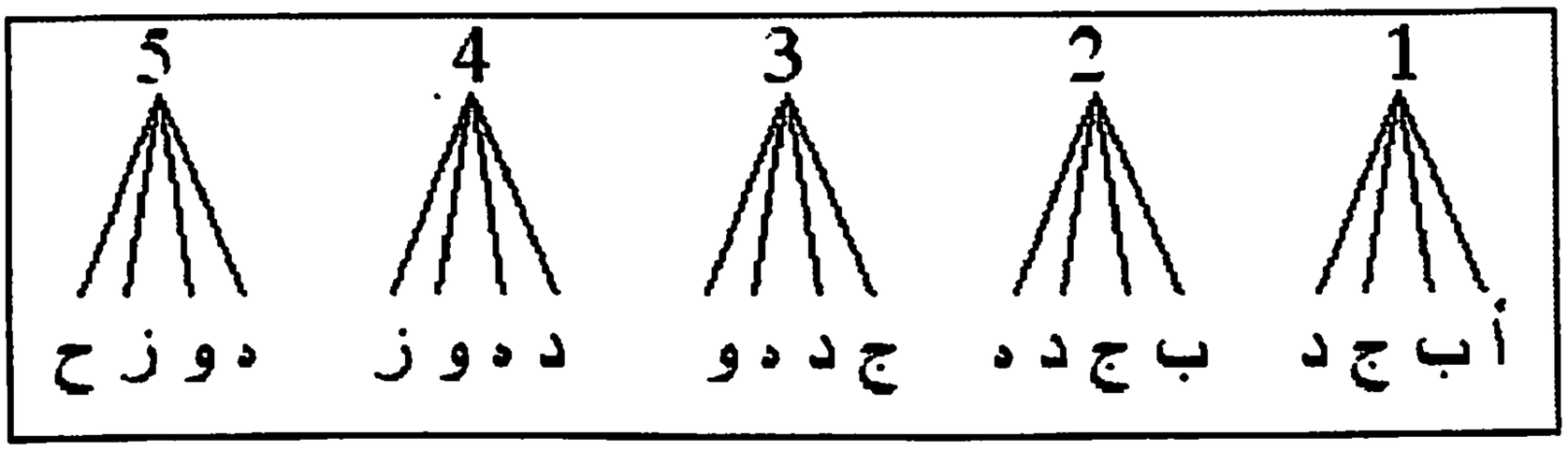

بهذه الطريقة تمتد السيرورة التأويلية لتعثر على قرابة بين مجموعتين لا رابط بينهما في الواقع، فلا وجود كما نلاحظ لأية خاصية تجمع بين 1 و 5. ومع ذلك فإن السيرورة تستطيع الانتقال بينهما.

---

(1) المرجع نفسه، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية. من نص التقديم أيضا بنوع من التصرف.

(2) المرجع نفسه، نص الترجمة، ص119. وللإحالة على النسخة الفرنسية للأصل، أنظر:

Les limites de l'interprétation, p370.

(3) أنظر المرجع نفسه، ص122، 123/ أو ص372، 373 بالنسبة إلى النسخة الفرنسية.

كان هذا نموذج التأويل في مستوى اللاتناهي، وقد استمد أصوله من التيار الفكري الهرمسي والغنوصي حيث اللغة لا تمثل إلا مصدرا للالتباس والتحريف، إنه النموذج الذي تمتد جذوره في التاريخ الفلسفي والتقليد الهيرمينوطيقي والصوفي، ويجد امتدادا له في ما راكمته الأبحاث المعاصرة في إطار النظرية التفكيكية، وتعددية القراءات، وبعض التصورات النظرية حول التلقي[1].

3-1-2- التأويل والسيميوزيس اللامتناهية

إن السيميوزيس مفهوم سيميائي من وضع بورس *Peirce*، أخذ به كميكانيزم خاص في إرساء دعائم نظام للتدليل وإنتاج الدلالة. في سياق ذلك ظهر السيميوزيس باعتباره السيرورة التي يمكن من خلالها للأشياء أن تشتغل كعلامات. إن العلامة في التقليد البورسي عبارة عن شيءٍ ما بالنسبة إلى شخص ما، تحل محل شيء ما في إطار علاقة ما، أو في إطار قانون ما، إنها توجه إلى الشخص وتخلق في ذهنه علامة معادلة أو ربما جد مبسطة وتسمى مؤوِّلا[2] داخل العلامة الأولى. وهي تحل محل شيء ما؛ أي محل موضوعها، إنها تحل محل هذا الموضوع لا حسب كل العلاقات، بل بالإحالة على نوع من الأفكار التي يمكن أن تمثل أساس التمثيل[3].

إن الحقيقة في فكر بورس *Peirce* تكمن في أن المؤول يوضع كعنصر ثالث ووسيط في علاقة ثلاثية تقتضي عنصرا أولا وآخر ثانيا، إن المؤول كوسيط يثبت تعريفا ما بواسطة علامة أخرى، أو بواسطة فكرة أو صورة ذهنية، أو لازم استدلالي[4]. ثم إن في هذا التقليد يمكن التمييز بين تصورين للمؤول: الأول، حيث يمثل المؤول علامة أخرى تم الوصول إليها انطلاقا من العلامة الأولى. أما في التصور الثاني فإن المؤول يمثل الرخصة التي تسمح بتدشين توال الإحالات والعلامات، لقد أكد بورس *Peirce* أن مدلول التمثيل لا يكون إلا تمثيلا آخر يحتاج هو أيضا إلى مدلول، وهذا المدلول بدوره لا يكون إلا تمثيلا وإن كان أقل غموضا. ولعل هنا تطرح فكرة اللاتناهي في التدليل، حيث لا يكون المؤول شيئا غير كونه تمثيلا جديدا، وبنفس كيفية التمثيل

---

(1) محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص143.

(2) ليس المقصود هو الذات المؤولة، فالمؤول هنا كما هو واضح يمثل أحد مقومات العلامة.

(3) *C.S.Peirce, Ecrits sur le signe.Rassemblés, traduits et commentés par Gérard Deledalle, éd Seuil, 1978, p121.*

(4) *U.Eco [1983], Le signe. Traduit par Jean Mariekenberg, éd Labor, 1988, p252.*

يكون له بدوره مؤوله بالطريقة التي تدشّن فيها سلسلة التدليل اللامتناهية[1]. ويمكن أن نمثل لتوال حلقات هذه السلسلة كالتالي:

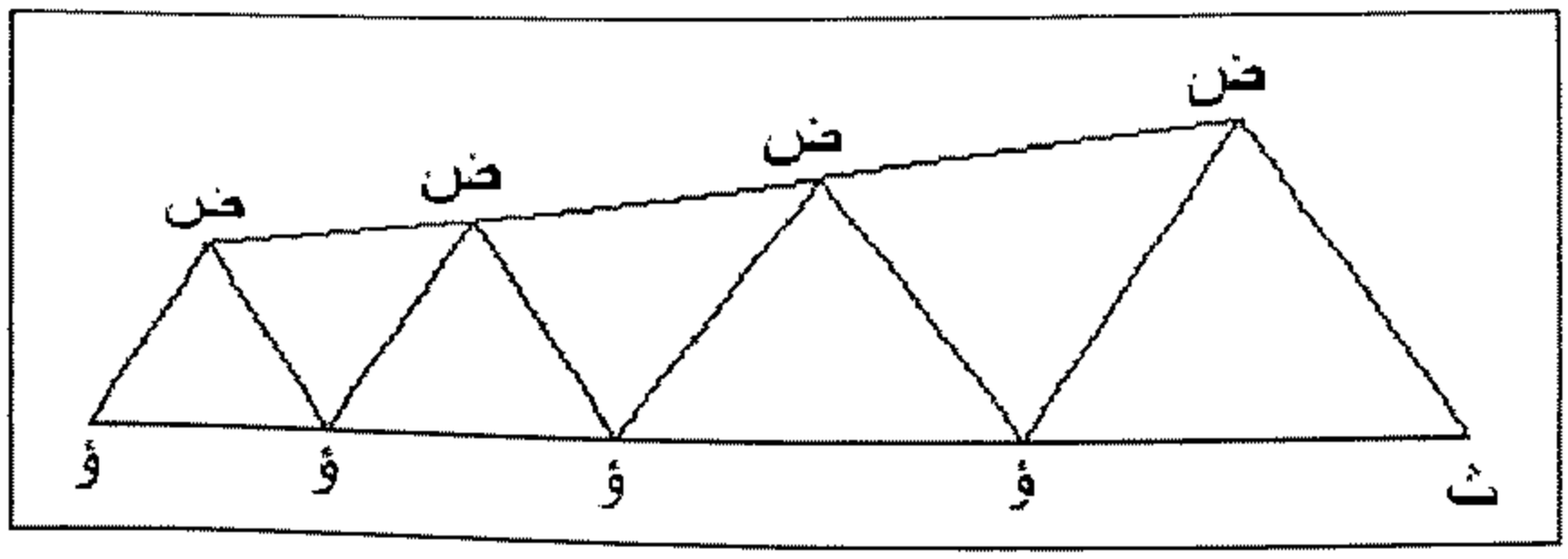

حيث (ث، ض، ؤ) ترمز على التوالي ل الماثول، الموضوع، المؤول[2]، علما بأن هذا الثالوث هو ما يشكل العلامة عند **بورس** *Peirce*.

ولما يتجسد الفرق بين التصور الأول والتصور الثاني حول المؤول، فإنه يتبين أن التصور الثاني هو ما يمثل التصور النظري حول السيميوزيس. فالتصور العام الذي يقدمه بورس للسيميوزيس يستند إلى مبدأ سيميائي يقول بإمكانية وجود إحالة من المحتمل أن لا تتوقف عند حد بعينه. «فعندما يتم التمثيل وتنفلت الدلالة من عقالها، فإن أمر إيقافها عند حد بعينه يصبح مستحيلا، فالتمثيل يحيل على الشيء الممثل وفق مبدأ التوسط، ولا يقود التوسط إلى تعيين المعنى، وإنما يفتح السيرورة الدلالية على كل الاحتمالات الممكنة»[3].

هكذا ووفق هذا التصور العام يمكن النظر إلى العلامات باعتبارها تشتغل على نشاطين مختلفين ومتكاملين. يرتبط النشاط الأول بفعل إنتاج الدلالة في مستواها الأولي المباشر، فالمعنى الموضوعي يتحدد من خلال وجود مادة أولية، منها تؤخذ المعاني الأخرى التي يمكن أن تمثل استجابات لحاجات أولية، فالعلامات في البداية تعيّن وتسمي وتشير، وهي في هذه الحالة لا تتجاوز حدود ما يسمح به فعل التمثيل؛ أي لا تتجاوز حدود معانيها الحرفية والمباشرة. ويرتبط النشاط

---

(1) *Ibid, p252.*

(2) لقد أخذنا ب(الماثول، الموضوع، المؤول) كمصطلحات مقابلة على التوالي لـ:
(*interprétant, Objet, représentamen, pp61-73*)، وهذا مستفاد عن الدكتور سعيد بنكراد

(3) سعيد بنكراد، السيميوزيس والقراءة والتأويل، مجلة علامات، العدد 10/ 1998، ص45.

الثاني بتجاوز حدود التعيين إلى عالم من الدلالات الجديدة غير المعطاة بطريقة مباشرة، دلالات لا يبديها ظاهر العلامات وإنما تؤخذ من التجربة الضمنية لتلك العلامات. وهكذا إذا كان النشاط الأول يمثل منطلقا لسيرورة ما، فإن النشاط الثاني يمثل امتداد هذه السيرورة، مع أنه لا وجود لفاصل بين النشاطين؛ إذ لا يمكن تصور علامة تكتفي بإنتاج دلالة واحدة خاصة بالتعيين، كما لا يمكن تصور فعل تأويلي لا يسلم بوجود مادة سابقة عنه تمثل منطلقا له[1].

هذا، وقد ميز بورس *Peirce* بين مؤول مباشر هو المدلول المباشر، ومؤول ديناميكي وهو الأثر الذي تحدثه العلامة، ومؤول نهائي وهو الأثر الذي يحدث في الذهن تبعا لما تسمح به الملابسات. ومن هذا المنظور يكون السلوك الذهني عبارة سيرورة سيميائية بعيدة الحد، تنطلق من المؤولات الأولية إلى مؤولات منطقية نهائية، هذه الأخيرة تمثلها عتبات العادة والقانون. إن السيميوزيس إذن، في تسربه الذي لا ينتهي من علامة إلى أخرى ومن توسط إلى آخر، يتوقف في اللحظة التي يتبدد فيها في العادة[2]. إن السيميوزيس في تسربه يقترب شيئا فشيئا من المؤول النهائي المنطقي حيث يتم إنتاج معرفة خاصة بمضمون الماثول أرقى من المعرفة الأولية التي شكلت منطلق هذا التسرب. ثم إن حصول تلك المعرفة النهائية لا يتحقق إلا في سياق بعينه، وإنه لا يمكن اعتبار تلك المعرفة نهائية إلا من منظور معين[3].

وهكذا فإنه رغم الإقرار المبدئي بأن السيميوزيس سيرورة لا متناهية، فقد تم الإقرار أيضا بأن ثقل الحاجة التواصلية يقود إلى تحجيم السيميوزيس وتسييجه ضمن سياقات تمكن الذات المتواصلة من الاستقرار على دلالة بعينها. وعليه سيصبح الاهتمام في السيرورة السيميوزيسية منصبا على معرفة ما هو مهم وأساسي بالنسبة إلينا في مقام خطابي محدد[4]. وهذا يعني أن للسيميوزيس لحظات يتوقف عندها، فرغم ما ورد عنه أنه السيرورة التأويلية التي لا تنتهي، فإنه يتوقف في اللحظة التي يرتبط فيها تحققه الفعلي بالسياقات المقامية الخاصة، إنه يتوقف لإتمام التواصل في اللحظة التي تقضي فيها الملابسات والسياقات المقامية بذلك. وبتعبير آخر إن

---

(1) المرجع نفسه، ص45 46. وانظر له أيضا "المؤول والعلامة والتأويل"، فكر ونقد العدد 16/ 1999.

(2) *U. Eco, Le signe, p152, 153. Voir aussi, E. Veron: « La sémiosis et son mode » in Langages n°58, éd La rousse, 1980, pp 61- 73.*

(3) *U. Eco, Les limites de l'interprétation, p371*

(4) سعيد بنكراد، "السيميوزيس والقراءة والتأويل"، ص46. وانظر أيضا:
U. Eco, Les limites de l'interprétation, p371

السيميوزيس يظل لا متناهيا إلى حين تدخل الملابسات والأحكام التوافقية لإيقافه ولو بشكل مؤقت وعرضي. إن هذا الإيقاف هو ما يسمح بانتشال التأويل من المتاهة وإن كان ذلك أيضا بشكل مؤقت وعرضي.

كانت الفقرات السالفة عبارة عن عرض مقتضب لبعض نماذج اشتغال التأويل. وقد لاحظنا، وهذا هو الأساس، أن التأويل يشتغل بطرق ومستويات مختلفة تبعا لاختلاف التصورات والمذاهب. وإذا تذكرنا أن التواصل نموذج للتفاعل الإنساني ويقوم على تفاعل التدليل والتأويل، ونحن نشتغل في هذا البحث على هذا الأساس، فما هو نموذج التأويل المقصود للتفاعل مع التدليل من أجل التواصل؟

للإجابة لن نستطيع القول بأي من النماذج السالفة، وإنما نستطيع أن نجيب بأنه النموذج الذي يستفيد من كل ذلك: أولا، بأن لا يكون لأجل التأويل وفقط. وثانيا، بأن لا يكون توقف سيرورته للتواصل توقفا عارضا، بل توقفا غائيا وأساسيا. وثالثا، بأن تكون له حدود يقضي بها الوضع والتعاقد على التعاون من أجل إتمام التواصل، وتكون له غايات لا تنافي القصد ولا سياق التواصل. ولتوضيح هذا أكثر يساق ما يلي.

3-2- عتبات التأويل التداولي

يقوم نموذج التأويل لأجل التواصل أو نموذج التأويل التداولي على مبدإ أساس يقضي بأن يكون للتأويل حد يقف عنده وغاية يصل إليها هي الفهم وإتمام التواصل الجاري بين المرسل والمرسل إليه. لقد ثبت أنه لا تقوم الحاجة إلى التأويل إلا إزاء الخطابات التي لا يتلاءم ظاهرها مع ملابسات ورودها. وقد ثبت أن الخطابات التي تُعرض للتواصل عموما، يكون المقصود من إيرادها قصدا تواصليا، قد يتمثل في إيصال فكرة ما أو التفاهم حول قضية ما. وقد ثبت أيضا أن الخطابات التي يمكن أن تمثل دخلا للتأويل هي الخطابات التي ترد للتواصل ولا تفي بالهدف منه لذاتها أو بالاعتماد على ظاهرها.

فما هي مهمة التأويل إذن؟

إنه لما كان يحصل الفهم ويُدرك القصد إزاء الخطابات المباشرة، ولا يتسنى ذلك مع الخطابات غير المباشرة، ولما كنا لا نحتاج إلى تأويل في الأولى، وكنا نحتاجه مع الثانية، فإن هذا يعني

أنه لما يحصل الفهم تبطل الحاجة إلى التأويل، وأن التأويل لا يقوم إلا لأجل تحصيل الفهم وإدراك المقاصد.

ولنفترض التعميم التالي: (لإدراك غاية ما، تقوم الحاجة إلى الوسيلة أو الآلية الموصلة إليها، وفي اللحظة التي يتم فيها إدراك تلك الغاية يتوقف دور تلك الآلية). إذا أخذنا بصحة هذا، وكانت الغاية هي الفهم والآلية هي التأويل، فإنه يتوقف دور التأويل لّما يحصل الفهم.

وكما أننا لا نتكلم لأجل لا شيء أو لأجل الكلام وفقط، بل لأجل غايات وأهداف محددة[1]، كذلك لا نقوم بالتأويل لأجل التأويل فقط، بل لأجل غايات وأهداف محددة، وإذا كان للكلام أو الإنتاج حدوده وقواعده التي تنظمه، فكذلك التأويل. إن السؤال: بأي حق تقول هذا؟ ولماذا قلته؟ كما هو واضح، يقيد حرية الكلام ويرفع مجانيته. ولعل على غرار ذلك يورد السؤال: بأي حق تقوم بالتأويل؟ ولماذا قمت به؟ وهكذا، فكما أن الكلام لا يكون فعلا حرا ولا مجانا، فكذلك التأويل لا يكون مجانا لأنه يقوم لأجل التواصل والفهم، ولا يكون حرا لأنه تحكمه **«مجموعة من الإواليات المقامية والسياقية التي تكتسب طابع الاستدلال والبرهنة والاستخلاص، أو مجموعة من الشروط التعاقدية التي يسنها أصحاب اللغة في أفعالهم اللسانية»**[2].

إن إعادة الاعتبار للتأويل التداولي تجعل منه نشاطا يقوم به المرسل إليه للتفاعل مع المرسل في التواصل. إن المرسل إليه يسلم أولا بأن للملفوظ معنى يجب البحث عنه، وفق قواعد ومبادئ تأويلية؛ أي وفق الطريقة التي تنتهي به إلى أن يقول: لقد فهمت[3]، حينها يكون التواصل قد تم، ويكون التأويل قد أدى دوره السليم.

ثم إن للتأويل خاصية أساسية تتمثل في كونه ينطلق ليمتد إلى غير حدود إن التأويل يمثل السيرورة التي لا تقبل التوقف دوما، والتي مع ذلك تقبل التوقف في أية لحظة. إن التأويل يظل مجرد تأويل إلى حين تدخل استراتيجية الفهم وإتمام التواصل التي تعمل على تقييمه، ويظل مطلقا ومفتوحا إلى حين تدخل المبادئ والقواعد التي تعمل على تنظيمه، ويظل ممتدا إلى حين تدخل المقومات التواصلية التي تعمل كعتبات على إيقافه. وهذه هي العوامل التي تكسب التأويل خاصيته التداولية وتجعله تأويلا تواصليا.

---

(1) *O.Ducrot, 1972], Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, éd Hermann, Paris, 2ème éd 1980, p10.*

(2) بنعيسى أزايط، المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي، ص 160- 161.

(3) *P. Attale, Question de sémantique. Ed Peeters Louvain, 1994, p44.*

أما عن تقييم التأويل التداولي فقد أشرنا إلى أنه يجب أن يقوم لأجل الفهم، وذلك يتحقق بإدراك المقصود، وهذا ما يجعل التأويل ذا قيمة تواصلية.

وأما عن التنظيم فقد عاينا كيف أن التأويل لا يجرى إلا على ما يمثل دخلا له، وكيف أنه لا يقوم إلا بتشغيل مجموعة من الكفاءات التي يفترض أن تكون متوافرة لدى المؤول. وسنرى بعد حين كيف أن ذلك التشغيل لا ينفك يكون خاضعا لمجموع القواعد والقوانين المنظمة للتواصل.

وأما عن إيقاف سيرورة التأويل في لحظة بعينها عند نقطة بعينها، فإنه يمكن أن نقف في ذلك على ثلاث عتبات أساسية هي: التعاقد على التواصل، والسياق المقامي، والقصد الفعلي. فهذه تعمل على إيقاف التأويل عند فهم بعينه وتحول دون امتداده إلى ما لا يُحتمل.

3-2-1- عتبة التعاقد

ما معنى التعاقد على التواصل؟ إن الأمر يتعلق بنوع من الاتفاق المسبق، يبرمه كل من المرسل والمرسل إليه، على قدر ما لهم من قابلية للتفاهم فيما بينهم. ويمكن أن نجرد صياغة لنص هذا الاتفاق كالتالي: (نحن تعاقدنا على التواصل فيما بيننا، وسيعمل كل منا قصارى جهده من أجل تحقيق ذلك). إلا أن هذا الاتفاق لا يتم بشكل علني أو ملموس لدرجة إملاء نصه، وإنما يتم بطريقة ضمنية وعفوية لدرجة أننا لا ننتبه إليه في مواقفنا التواصلية، إنه يتم بطريقة آلية قد تكون لا شعورية، إن التعاقد على التواصل يتم لمجرد الشروع في التواصل. فإذا كان هناك تعاقد مسبق، فإن شرط تحقيق التواصل يكون مضمونا عفويا، وكما هي التعاقدات تساعد على تحقيق التواصل المباشر، فهي كذلك تساعد على تحقيق التواصل غير المباشر[1].

إن المرسل والمرسل إليه كلاهما إذن، يؤمن بالسعي وراء إتمام التواصل الذي تعاقدا لأجله. وهذا يعني أن المرسل بموجب التعاقد يكون جادا في الوصول إلى هدفه الذي هو التفاهم، رغم ما قد يبدو من شرود في عباراته، وأن المرسل إليه بموجب التعاقد نفسه يكون ملزما بالوصول إلى ما يرمي إليه المرسل، وأنه يصبح مؤولا عندما لا يجد حاجته في ظاهر العبارة. إلا أن موقفه هذا سوف لن يسمح له بإيقاف سيرورة التأويل عند أقل مما ينبغي، ولن يسمح له أيضا بتمديدها إلى أكثر مما ينبغي، إن التزامه لا يسمح له إلا بالوقوف عند ما يرمي إليه المرسل. عند هذا يجب أن يتوقف التأويل، وإلا ضاع ما تم التعاقد حوله.

---

(1) *F. Récanati, « Insinuation et sous entendu ». in Communications n°30, éd Seuil. 1979, p97 -98.*

3-2-2- عتبة السياق

لن نفق هنا للحديث عن أهمية السياق ودوره في تحقيق التواصل، إنما نريد أن نـشير إلى أن أهميته تلك ودوره هذا يجعلانـه عنـصرا حاسمـا في إرسـاء التأويـل عنـد نقطـة بعينهـا. ذلـك «أن السيرورة التأويلية لملفوظ ما، في السياق، ترتكز على إيقاف الحركة... أي على إحداث عتبات في متوالية لا نهائية للقيم، تعمل على الانتقال من المستمر إلى المتقطع»[1].

إنه «ما دامت سياقات الكلام ومقاماته لا متناهية ولا متطابقة ولا يمكـن أن يتكـرر واحـد منها بالذات والـصفات، ممـا يعطـي للملفـوظ صـفة الحـدث المتفـرد»[2]، إن المرسـل بموجـب هـذا الاعتبار، كان ملزما بمراعاة ما يقتضيه حاله السياقي، وكذلك المرسل إليه لا يجد له بـدا مـن مراعـاة ذلك بالبحث عما يجسد ملاءمـة الملفـوظ للـسياق المعهـود، فـإذا وجـد الملاءمـة ظـاهرة في مـا هـو معروض، وقف عنده واكتفى بما ثبت لديه من ذلك. وإذا حدث أن كان الملفوظ شارد الورود، فإنـه حينها يصير المرسل إليه مؤولا، ويصبح ملزما بالبحث عما يردُّ للملفوظ انسجامه وملاءمته.

إن الهدف المشروع للمؤول هـو البحـث عـن ملاءمـة الخطابـات الـتي لا تبـدو كـذلك في سياقات معينة. تنطلق السيرورة التأويلية لأجل ذلك إذن، وسوف لن تتوقف عند أقـل ممـا يقتـضيه السياق الذي أفرزها، وسوف لن تمتد إلى أكثر مما يقتضيه نفس السياق.

3-2-3- عتبة القصد

عندما نخوض في تأويل ملفوظ ما، فإننا نأخذ عن المرسل قصده[3]، سـنعمله كعتبـة لإتمـام هذا الخوض. إن طريقة فهم الملفوظات ترتبط بالأساس بإدراك المقاصد كما ارتبطت بالـسياقات[4]، هذا يستلزم عودة إلى المعارف السابقة المشتركة. إن الكفاءة التأويلية تنطلـق لإدراك القـصد باعتمـاد مقومات الكفاءة الموسوعية والسياقية الحالية، إنها بـذلك تلغـي كـل الإمكانيـات الدلاليـة المحتملـة للملفوظ، لحساب إمكانية خاصة تعيِّن المعنى المقـصود تقريبـا. إلا أنـه إذا حـدث أن تجاوزنـا قـصد

---

(1) *C. Fuchs et P. Le goffi, « Ambiguïté, paraphrase et interprétation ». in Modèles Linguistiques, TVII, F2, éd P.U de Lille, 1985, p38*

(2) إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي، ص32.

(3) *O. Ducrot. « Les lois de discours ». in langue française n°42, éd Larousse,1979, p24.*

(4) *P. Larreya, Enoncés performatifs, présupposition. in langue française n°42, éd Larousse. 1979, p24*

المرسل أو وقفنا دونه، فإن ذلك سيفوّت علينا فرصة الإمساك به، ويفوت علينا بالتالي فرصة إنجاح التأويل وإتمام التواصل الذي قمنا لأجله.

تلك كانت العتبات الأساسية التي يمكن أن تعمل على إيقاف التأويل، وللنظر في القواعد التي تنظم إجراءه يمكن أن نورد ما يلي:

3-3- في مبادئ التأويل التداولي

لقد ثبت لدينا في موضع آخر[1] أن التواصل يقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد، ونذكر أننا وقفنا من ذلك على ما يوجه المتكلم المرسل وعلى ما يوجه المخاطب المرسل إليه، ويمكن أن نختصر ذلك هنا في ما يلي:

لقد تابعنا في هذا مجموعة من المبادئ العامة[2]، من مبدأ التعاون عند غرايس *P.Grice* إلى مبدأ التصديق عند طه عبد الرحمن، بما تفرع عنها من قواعد، تواصلية كانت أو تعاملية، ولاحظنا كيف أمكن لهذه القواعد أن توجّه. إلا أن ما أثار انتباهنا هو أن مجموع تلك المبادئ على ما يجمع بينها أو يفرقها، تأتي القواعد المتفرعة عنها جميعها مخصصة لتوجيه مشاركة المرسل بشكل مباشر، ويبقى حضور توجيه المرسل إليه فيها ضمنيا وغير مباشر، في إشارات هامشية ما كُتب لها أن تمثل عنصرا من مبدأ ولا قاعدةً حتى. ولمّا كان الأمر كذلك ارتأينا طلب هذا التوجيه في مبدأ عام يستوعب تقعيداً للكيفية التي يتم بها تلقي الرسالة أو الخطاب، علاوة على استيعابه لتقعيد الإنتاج. وقد اعتمدنا في صياغته على أهم ما جاء في تلك المبادئ لتوجيه المرسل. إلا أننا أضفنا إليه بعض القواعد علّها تكون ذات كفاية في توجيه المرسل إليه. وهكذا أمكننا أن نستقر فيه على ما يلي:

- [لتكن مساهمتك في الحدث التواصلي مطابقة لما يقتضيه الغرض منه حين تشارك فيه باعتبارك مرسلا، أو لتراع ذلك للمرسل باعتبارك مرسلا إليه].

وحيث كان عقد التعاون هو أساس التواصل عموما، فإن صياغة المبدأ بهذه الطريقة تؤكد كفايته في إقرار التفاعل القائم على عقد التعاون هذا. وانسجاما مع ما في هذه الصياغة من هذا

---

(1) أنظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، التجاوز الدلالي والتواصل، أطروحة لنيل الدكتوراه، 2002/ 2003 (مرقونة).

(2) من ذلك: مبدأ التعاون عند *P.Grice* ومبدأ الملاءمة عند *Welson et Sperber* ومسلمات التخاطب عند *Gordon et Lakoff* وقوانين الخطاب عند *Ducrot* ومبدأ التأدب في صياغة كل من *Brawn et Levinson* و *Leech* ومبدأ التصديق عند طه عبد الرحمان.*1972*.

الإقرار، أمكننا تصنيف القواعد التي تتفرع عـن هـذا المبـدأ إلى قواعـد موجّهـة للمرسـل، وأخـرى موجهّة للمرسل إليه:

1- قواعد توجيه المرسل: وهي القواعد التي أتت عليها المبادئ عموما، من مبدأ التعاون إلى مبدأ التصديق. واختارنا أن تمثلها قواعد مبدأ التصديق كما صاغها طه عبد الـرحمن. وصـنفها إلى قواعدَ للتبليغ وأخرى للتهذيب:

أ- قواعد التبليغ وتمثلت في:

- لا تتكلم إلا لداعٍ يدعوك لذلك ويكون لجلب النفع أو لدفع الضرر.
- لِتأتِ بالكلام في موضعه، ولتتوخ به إصابة فرصتك.
- تكلم على قدر حاجتك.
- تخير اللفظ الذي به تتكلم.

ب- قواعد التهذيب وهي:

- لتتفقد القصد من قولك.
- لتكن صادقا في قولك.
- لتكن متجردا من أغراضك في تودك لغيرك.

2- قواعد توجيه المرسل إليه: وهي القواعد التي تم إغفالها في ما سبق من مبـادئ، وأردنـا لهـا أن تمثل الإضافة التي يمكن أن تقعّد للكيفية التي يتفاعل بها المرسل إليه مع المرسل كالتالي:

- لتراع أنك والمرسل على عقد التعاون.
- راع أن المرسل يبذل أكبر جهد ممكن للبقاء على التعاون.
- راع أن المرسل ينضبط لقواعد التبليغ.
- راع أن المرسل ينضبط لقواعد التهذيب.
- لتأخذ الكلام على محامله.
- لتنتبه إلى ما قد يسجله المرسل من خرق لأيٍّ من القواعد.
- لتكن متأدبا في كل ذلك على قدر تأدب المرسل معك أو أكثر.

إن هذه الإضافة وإن كانت ضمنية تنطوي عليها نصوص تلك المبادئ، فإن لتجليتها هنـا مـا يبرره لِما نصبوا إليه من مقاربةٍ للتواصل على أساس المشاركة والتفاعـل. فكـان التعمـيم في المبدأ الذي انتهينا إليه إذن، يستقر على فئتين من القواعد لـضبط وتوجيـه التفاعـل. فكانـت

الفئة الأولى لتقعيد التفاعل على مستوى الإنتاج، وكانت الثانية لتقعيده على مستوى التلقي، فاستقر الكل على ما يؤطر حرفية التواصل أو يخلق تبريرا للتواصل غير المباشر.

إن التواصل، كما هو واضح، نموذج أساسه أن يقوم على تفاعل الإنتاج والتلقي، ومعلوم أن ما قد يُعتمَد في عملية الإنتاج من أساليب لخرق المألوف وانتهاك الوضع اللغوي، يستتبع -بموجب التفاعل- أن تقوم عملية الفهم على هدي ما قامت عليه عملية الإنتاج، أي إن ما يعرفه الإنتاج من خرقٍ يتطلب في الفهم أن يحصل لا باعتماد ما هو معروض، وإنما باعتماد ما هو مقصود. ثم إن السيرورة أو العملية التي تخول الانتقال بالفهم من عُروض الإنتاج إلى مقاصد المنتج، إنما هي مناط اشتغال التأويل، وإن ارتيادها هو ما يجعل من المرسل إليه مؤولاً.

وإذا ثبت هذا، فهذه إذن، مناسبة لتطوير النظر في المبدأ العام من جديد، بإضافة نوع آخر من القواعد الخاصة بتوجيه المؤول، والتي يمكن أن تلحق بقواعد توجيه المرسل إليه.

3- قواعد توجيه المؤول:

لقد أوردنا من بين القواعد التي توجه المرسل إليه القاعدة التالية:

- لتتنبه إلى ما قد يسجله المرسل من خرق لأيٍّ من القواعد.

ولعل هذه هي القاعدة التي ستجعل من المرسل إليه مؤولاً، وحال كونه كذلك سيتوجب عليه مراعاة مجموعة من القواعد الإضافية، يمكن تجريدها فيما يلي:

- تصرف على هدي ما تعرفه عن كفاءة المرسل الإنتاجية.
- تأكد من أنك حسمت بكون الرسالة تحتاج إلى تأويل.
- لتنظر إذن فيما يمكن للرسالة أن تستوعبه من معاني غير مباشرة.
- لتحسم في أيٍّ من تلك المعاني هو المقصود الفعلي.
- تذكر أنك عقدت التعاون لإتمام التواصل، وهذا إن سمح لك بتحميل المرسل أكثر مما يقول، فإنه لن يسمح لك بتحميله أكثر مما يقصد.

هذا كان ملحق قواعد توجيه المؤول، وبه تكتمل الصورة العامة لمبدأ عام تتفرع عنه ثلاثة أصناف من القواعد: قواعد توجيه المرسل، قواعد توجيه المرسل إليه، وقواعد توجيه المؤول، ويعمل على التقعيد لنموذج تواصلي يقوم على تفاعل الإنتاج والتأويل معا.

خاتمـة

وهكذا، وعلى إثر ما عفى من القول، سارت تجربة البحث هذه، في محاولـة لإجـلاء معـالم نموذج تداولي للتأويل مثل الهدف الذي سيقت لأجله مباحث هذا العمل، هذه المباحث التي قامـت على أفكار أساسية مفادها:

- إن التنظير للتأويل امتد عبر عصور التفكير الإنساني إلى أقدمها، وتوسع علـى مـساحة كافـة العلوم الإنسانية، إلى درجة يصعب معها تأطيره أو متابعته.
- إن للتأويل موضـوعاته المتعـددة والمختلفـة، إلا أن موضـوعه -لمـا يتعلـق الأمـر بالتواصـل اللغوي- تمثله الخطابات التي لا تدل بظاهرها على المقصود منها.
- إن للتأويل -أيا كان مجاله أو موضوعه- شروطه التي لا يتم إلا باستيفائها.
- إن للتأويل حدوده التي لا ينبغـي للمـؤول أن يتعـداها أو يقـف دونهـا، كمـا أن لـه مبادئـه وقواعده التي لا يتم إلا وفقها.

ميشال دو سارتو والمفهوم التداولي للاستعمال العادي

محمد شوقي الزين

يُعدّ ميشال دو سارتو من بين المفكّرين المعاصرين الذين يأخذون الواقع اليومي مأخذ الجدّ، إلى جانب الأعمال الثرية لهنري لوفيفر حول نقد الحياة اليومية[1]، وميشال مافيزولي[2]. لكن المسألة التي نودّ التركيز عليها في هذا السياق هو الدلالة التداولية التي يضفيها دو سارتو على الواقع اليومي[3]، على خلاف الدلالة الماركسية والوجودية التي كان لوفيفر قد عمّمها على السلوك البشري اليومي، والدلالة السوسيولوجية البحتة التي تطغى على أعمال مافيزولي. المشكلة التي تُصادف كلّ باحث في حقل الممارسات اليومية هي ما اصطلحنا عليه «الطابع المتعدّد-المتردّد-المتمرّد»[4] لهذه الممارسات، أي ما يتعدّد فيها من سلوكات وإيماءات تستعصي على الملاحظة التجريبية، لأنّ هذه الأخيرة لا تدرك القصدية المصاحبة للممارسات؛ وما يتردّد فيها من إرادات أو فضوليات، تتأرجح بين القبض والبسط، أو بين الظهور والنفور، أو بين التجلّي والتخلّي؛ وما يتمرّد عنها من هفوات ونزوات، تتبدّى في الملاقاة والمخاطبات.

لكن، إيماناً منه بالطابع المعقّد و«البراوني» للممارسات اليومية - العادية، آثر دو سارتو العدول عن المبحث النفسي (التصوّرات) والمبحث الاجتماعي (السلوكات)، ليركّز اهتمامه على المبحث التداولي (الاستعمالات)، مستفيداً بذلك من ذخائر اللسانيات (بنفنيست، وبالمسليف)،

---

(1) هنري لوفيفر، نقد الحياة اليومية (1947)؛ نقد الحياة اليومية: 2 مبادئ سوسيولوجية في الحياة اليومية (باريس، لارش، 1961)؛ الحياة اليومية في العالم الحديث (1968)؛ نقد الحياة اليومية: 3 من الحداثة إلى التحديث (باريس، لارش، 1981).

(2) ميشال مافيزولي، فتوحات الحاضر: نحو سوسيولوجيا الحياة اليومية (باريس، المطبوعات الجامعية الفرنسية، 1979)؛ المعرفة العادية: مختصر في علم الاجتماع الفهمي (باريس، مكتبة ميريديان، 1985). وأيضاً الكتاب الجماعي الذي أشرف عليه «سوسيولوجيا الحياة اليومية»:

Michel Maffesoli (ed.), «The Sociology of Everyday Life », Current Sociology, vol.37/1, (Sussex, Sage Publications, 1989).

(3) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية: 1 فنون الأداء العملي (باريس، غاليمار/ فوليو، 1990)؛ 2 المسكن، الإقامة (بالاشتراك مع لوس جيار وبيير مايول، باريس، غاليمار/ فوليو، 1994).

(4) محمد شوقي الزين، الإزاحة والاحتمال: صفائح نقدية في الفلسفة الغربية، الجزائر بيروت، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم، 2008.

ومن السوسيولوجيات الأمريكية التي تردّد عليها في جامعة سان دييغو في كاليفورنيا، خصوصاً الإثنوميثودولوجيا مع **هارولد غارفينكل**[1]، والتفاعلية الرمزية مع **إرفينغ غوفمان**[2]، إذ كانت هذه السوسيولوجيات الأمريكية السبّاقة إلى ربط المعرفة النظرية بغاياتها التداولية، لينصبّ الاهتمام على ما يفعله الفاعلون الاجتماعيون، وليس على ما يشعرون به أو يتصوّرونه أو يتّبعونه على سبيل الرغبة أو المتعة. واعتمدت هذه السوسيولوجيات على الجهاز المفهومي الثقيل كما تدلّ عليه الأبحاث المنطقية مع **فتجنشتاين وستراوسن**، والمسائل البراغماتية التي طرحها روّاد الفكر الأمريكي، على غرار **جون ديوي وويليام جيمس**.

كان **ميشال دو سارتو** على احتكاك مباشر بهذه الذخائر الفكرية والتحليلية واللسانية، حيث أتاحت له مقاربة الوقائع الاجتماعية والممارسات العادية من وجهة نظر تداولية. والطابع التداولي الخاص الذي نودّ معالجته هنا هو سؤال «الاستعمال» الذي له في لغته الإنجليزية (يوز *use*) دلالة إيجابية قلّما نجدها في اللغات الأخرى. وسيعمل **دو سارتو** على تطويع هذا المصطلح ليتماشى مع مفهومه للممارسات اليومية. كيف توصّل **ميشال دو سارتو** إلى تشكيل رؤية تداولية حول الممارسات اليومية؟ ما هي الأدوات الفكرية والنقدية التي أتاحت له بناء فكرة حول ما هو «عادي» (*ordinaire, ordinary*) أو شائع في الوقائع اليومية؟

«اليوز»: من التصوّر إلى الاستعمال.

ننطلق هنا من ملاحظة بسيطة أدرجها دو سارتو في كتابه **ابتكار الحياة اليومية** وتخصّ الهنود الحُمر في أمريكا: «لقد درسنا منذ زمان الالتباس الذي صَدَعَ من الداخل «نجاح» المستعمرين الإسبان لدى الشعوب الهندية: فالهنود الحُمْر، رغم خضوعهم ورضاهم، كانوا *يؤوّلون* أفعالاً شعائرية، أو تمثّلات أو قوانين مفروضة عليهم ولكن بشكل يختلف عمّا كان يريده الغازي منهم؛ إذ كانوا يخرّبون هذه الأعراف المفروضة ليس برفضها أو إستبدالها، لكن بطريقتهم في إستعمالها لغايات وتبعاً لمرجعيّات غريبة عن المنظومة المفروضة التي لا مفرّ منها. كان هؤلاء الهنود الحُمْر آخرون

---

(1) هارولد غارفينكل، دراسات في الإثنوميتودولوجيا، إنغلوود كليف، 1967، جون هيرتاج، غارفينكل والإثنوميتودولوجيا، كمبردج، 1984.

(2) إرفينغ غوفمان، تدريج الحياة اليومية، (باريس مينوي، 1973)؛ شعائر التفاعل (نيويورك، بانتيون بوكس، 1974)، تحليل الإطار (نيويورك، هاربر روو، 1974).

داخل الاستعمار الذي كان «يدمجهم» خارجياً؛ استعمالهم للنظام المسيطِر كان تلاعباً بسلطته ولم يكن لديهم الإمكانات لرفضه. فكانوا يفرّون منه دون مغادرته»[1].

للأعراف الهندية شكل في الأداء يختلف عن المنظومة الأخلاقية والقسرية التي أتى بها المستعمر إلى أمريكا. ما يلاحظه دو سارتو في إيراده لهذه الحادثة التاريخية هو استعمال المواطنين الأصليين لقواعد برّانية فُرضَت عليهم (بالإقناع أو بالقمع) ولكن لغايات أخرى خفيّة لا يستشعرها المستعمر. فهم يؤدّون شعائر ظاهرها ملائم أو مطابق لما أراده المستعمر، لكن باطنها مخالف أو متباين. لأنهم كانوا يؤدّون هذه الشعائر بصِيَغ تختلف أو بأساليب ترتدّ عن المبتغى الأصلي. ما أثار انتباه دو سارتو ليس هو «القصد الباطني» للفاعل الاجتماعي في تعاطيه القواعد أو الأعراف أو المواد (هذا القصد، أو «النية» في الخطاب الفقهي، له شكلية أخرى تخصّ الذات أو المحتوى الشعوري والنفسي)، ولكن الاختلاف الطفيف والشفّاف الذي يعدّل أو يبدّل الهيكل العام لجسد الأعراف أو منظومة القواعد. يأتي هذا التعديل (أو التحوير أو التحريف، إلخ) من جرّاء **الاستعمال**. عندما يستعمل الفاعل الاجتماعي المنظومة الموضوعة له أو المفروضة عليه، فإنه يعدّلها بمجرّد استعماله لها، لأنه يقوم بأقلمتها في سياقه الخاص، أو يزيحها عن دلالتها العامّة. الانتقال من العام (أو الكلّي) الذي تمثّله المنظومة المعرفية أو الأخلاقية نحو الخاص (أو الجزئي) الذي يمثّله الحيّز المحلّي للفاعل الاجتماعي، يتمّ بالاستعمال (*usage*). لذا من الأولى العكوف على تبيان ما نقصده بالاستعمال كمدخل نظري في دراسة الطابع التداولي للممارسات العادية.

---

(1) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، ص37- 38 (عن ترجمتنا العربية للكتاب، ستصدر قريباً عن الدار العربية للعلوم والمنشورات الاختلاف).

في السياق نفسه، هناك حادثة مشابهة في التاريخ الإسلامي بعد سقوط غرناطة وطرد المسلمين واليهود من إسبانيا، حيث راسل مفتي وهران أحمد بن بوجمعة المغراوي أهل الأندلس الذين آثروا البقاء وسط استفحال محاكم التفتيش (سنة 1504): «إخواننا القابضين على دينهم، كالقابض على الجمر (...) بعد السلام عليكم من كتابه إليكم، من عبيد الله أصغر عبيده وأحوجهم إلى عفوه ومزيده، عبيد الله تعالى أحمد ابن بوجمعة المغراوي ثم الوهراني (...) فالصلاة ولو بالإيماء، والزكاة ولو كأنها هدية لفقيركم أو رياء، لأن الله لا ينظر إلى صوركم، ولكن إلى قلوبكم، والغسل من الجنابة ولو عوماً في البحور وإن منعتكم فالصلاة قفاء بالليل لحق النهار وتسقط في الحكم طهارة الماء وعليكم بالتيمم ولو مسحاً بالأيدي للحيطان (...) وأن أجبروكم على شرب خمر، فاشربوه لا بنية استعماله. وإن كلفوا عليكم خنزيراً فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم ومعتقدين تحريمه» (الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، 1، ص255). المغزى من إيراد هذا النص ليس هو محتوى الرسالة، ولكن شكل الأداء لدى الفاعل الاجتماعي الذي يحتفظ بالقواعد أو الأعراف المفروضة عليه، ولكن يستعملها لغاية أخرى غير ما أريدت له في البدء.

كما لاحظ دو سارتو، أن للاستعمال في اللغة الفرنسية نوعاً من الغموض أو الالتباس، ولا يلبّي الحاجة التداولية التي يريدها في وصفه للممارسات اليومية. لهذا يلجأ إلى المصطلح في صيغته الأنجلو-سكسونية والذي ينطوي تحته تراث لساني ومنطقي ثريّ، سليل الأبحاث الفلسفية والمنطقية لفتجنشتاين وستراوسن وجلبرت رايل وجورج إدورد مور. في جوابه عن أسئلة لوي كيري، يقول دو سارتو: «إنّ الممارسات المدروسة في (كتابي) ابتكار الحياة اليومية هي ما ندعوه في اللسان الإنجليزي بالمفردة يوز (*use*). لاعتبارات تقنية خاصّة باللغة الفرنسية، مصطلح يوزاج (*usage*) له دلالة وضعية، عندما نقول الاستعمال (يقصد في الفرنسية)، فإننا نستحضر الشكل الوضعي للسلوك، بينما الرهان هو العودة إلى ما أثار اهتمام المنطق الإنجليزي منذ مور، بمعنى استعمال اللغة»[1].

وعليه، بالنسبة إلى المصطلح الذي يشغلنا هنا، يميّز جلبرت رايل بين الاستعمال أو التوظيف، بمعنى الأداء الفعلي لشيء ما، وهو ما يسمّيه أليوز (*use*) وبين الأعراف أو التقاليد، التي ينعتها بالعادات (*usages*) [2]. يقترب أليوز ممّا يسمّيه فتجنشتاين الأداء أو الاستخدام (*Verwendung*) كما سنرى ذلك لاحقاً، وتقترب العادات أو الأعراف (*Gebrauch*) ممّا يسمّيه فتجنشتاين أشكال الحياة (*Lebensform*)، بمعنى الإطار الخلفي أو اللوحة المتوارية التي تتبدّى فيها جُملة الوقائع الاجتماعية والممارسات اليومية. لا شكّ أنّ ما يقصده دو سارتو هو الاستعمال العادي الذي تدلّ عليه مفردة أليوز، وليس العادات أو الأعراف التي تشترط الممارسات بوصفها المرجعية الثقافية أو العُرفية. لا شكّ أنّ دو سارتو لا يهمل المرجعية التي تشتغل فيها الممارسات أو التصوّرات التي تتجاوب معها هذه الممارسات، لكنه يعطي الأولوية والصدارة للاستعمالات في خصوصيتها العادية واللغوية، تاركاً للمرجعية مباحث أخرى تعتني بها، كما هو

---

(1) لوي كيري، «العلوم الاجتماعية أمام عقلانية الممارسات اليومية: أسئلة إلى ميشال دو سارتو»، في علم الاجتماع، الممارسة، السياسة، مركز البحث في الحركات الاجتماعية، باريس، منشورات سنراس، 1981، ص84 -85

(2) جلبرت رايل، «الاستعمال، العادات، الدلالة»

G. Ryle, « Use, Usage and Meaning », Proceedings of Aristotelian Society, vol. 35, 1961, p223 242; « Ordinary Language », Philosophical Review, 62, 1953, p167-186: « Much more insidious than this confusion between the way of operating with something and its usefulness, is the confusion between a "use", i.e., a way of operating with something, and a "usage" (...), a custom, practice, fashion or vogue», p173.

الحال مع التمثّلات الاجتماعية[1] (*représentations sociales*) التي عرفت في السنوات الماضية تنظيرات مُحْكمة ومستفيضة.

الشخصية الرئيسية التي يعتمد عليها **دو سارتو** في قراءة الممارسات اليومية هي بلا شكّ **فتجنشتاين** الذي قام في القرن العشرين بتثوير التصوّر الفلسفي للغة. حتّى وإن كان منطلق **فتجنشتاين** هو "معالجة" (بالمعنى الصحّي للكلمة *thérapeutique*) القضايا المنطقية التي علقت بها التصوّرات الفلسفية أو الميتافيزيقية الخالية من المعنى، كما عكف على فعله في كتابه الأوّل **التراكتاتوس** أو **الرسالة المنطقية الفلسفية** (*1921*)؛ غير أنه تطوّر في المرحلة التالية من نضجه الفلسفي نحو معالجة تداولية للغة في كتابه **بحوث فلسفية** (*1953*)؛ إذ يربط اللغة بسياقات استعمالها، وليس بما تدلّ عليه من وقائع خارجية. فماذا يقصد **فتجنشتاين** بالاستعمال؟ وما هو دور الاستعمال في وصف الممارسات اليومية في أشكالها الفعلية واللغوية والرمزية؟ نعرف العبارة الشهيرة لـ**فتجنشتاين**: «لا تسأل عن المعنى وإنّما اسأل عن الاستعمال» (*Don't ask for the meaning ; ask for the use*). يكاد **فتجنشتاين** يختزل الدلالة في الاستعمال، عندما يقرّر بأنّ «دلالة الكلمة هي استعمالها في اللغة»[2].

ينخرط هذا الاستعمال في شبكة من المفاهيم قام فتجنشتاين بتشكيلها مثل "القواعد" و"اللعبة اللغوية" و"أشكال الحياة"، إلخ. يقوم الاستعمال، في سياق أداء معيّن، بإبراز القواعد التي تخضع لها الممارسة. لكن لا تقع القواعد خارج اللعبة لتحدّد مسارها أو كيفية أدائها، ولكنّها محايثة لها، تتشكّل في الوقت الذي يشتغل فيه الاستعمال. لفهم ما يريد **فتجنشتاين** قوله، اللجوء إلى القانون

---

(1) من أبرز روادها في فرنسا سيرج موسكوفيسي الذي ابتكر مفهوم «التمثّل الاجتماعي» (أنظر مثلاً كتابه: التحليل النفسي، صورته وشعبيته، باريس، 1961) لتبيان أنّ التصوّرات العلمية أو المعرفية (مثل التحليل النفسي) لها تداولات شائعة قائمة على المقارنة (المحلّل النفسي يشغل وظيفة شغلها بالأمس القسّ في الكنيسة بسماعه إلى اعترافات المذنب)، والمشابهة (الاستعمال الأخلاقي والقيمي للمفردات النفسية في نعت حالة الآخر مثل الهيستيريا والعُصاب والاكتئاب)، إلخ. بشأن التمثّلات الاجتماعية، طالع جون كلود أبريك، الممارسات والتمثّلات الاجتماعية، باريس، م ج ف، 1994؛ سريج موسكوفيسي (إشراف)، علم النفس الاجتماعي، باريس، م ج ف، 1984، الطبعة السابعة، 1994.

(2) فتجنشتاين، بحوث فلسفية، باريس، غاليمار، 1961، §43؛ يستعمل المرحوم الدكتور عزمي إسلام الترجمة التالية: «إنّ معنى الكلمة هو طريقة استخدامها في اللغة» (ترجمته العربية للكتاب، مراجعة وتقديم عبد الغفّار مكّاوي، جامعة الكويت، د. ت، ص72). طالع القراءة الجماعية لكتاب فتجنشتاين: ساندرا لوجييه وكريستيان شوفيري (إشراف)، قراءة في «البحوث الفلسفية» لفتجنشتاين، باريس، فران، 2006.

أمر هامّ: عندما يَصدر الحُكم بعقوبة في شأن الجاني، فإنّ الحُكم ليس شيئاً صورياً أو مفارقاً ينبغي تطبيقه، وإنّما يتجسّد في الأداء (يتّخذ من الممارسة "جسداً له)، عندما يقوم الجاني بممارسة ما هو مُجبَر بالقيام به (مثلاً الأشغال الشاقّة من أجل المصلحة العامّة). فلم تكن القاعدة، ثمّ من بعدها التطبيق، لكن الأداء هو الذي يمنح للقاعدة (أو الحُكم) دلالته. وهذا ما نستشفّه من عبارة فتجنشتاين: «تمنح الممارسة للكلمات دلالاتها» (*Die Praxis gibt den Worten ihren Sinn*). فليست الأحكام أسباباً (*causes*) تؤول إلى نتائج حسب ترتيب سببي، وإنّما هي موجبات عملية (*raisons pratiques*)، بمعنى ممارسات تتبدّى في الاستعمال. فَهْم هذه الأحكام أو إدراكها هو، باختصار، أداؤها. وهو الأمر نفسه ينطبق على اللغة واستعمال حدودها أو مفرداتها؛ إذ القواعد في اللغة هي قواعد نحوية وأدائية: «فهم الكلمة معناه معرفة كيف تُستخدَم، أي القدرة على استعمالها»[1].

يرتبط هنا الفهم بأداء "برّاني" (براكسي) وليس بمحتوى "جوّاني" (نفسي). لأنّه يتعلّق أساساً بالكيفية التي تكون عليها اللغة (محادثة، إيماءة، إشارة، حركة...) وليس بالمضامين التي تنطوي عليها. نستشفّ في هذه الفكرة نوعاً من النزوع "الظواهري" دون القصدية المصاحبة له، إلى درجة أنّ **غوفمان**، أحد أعلام التفاعلية الرمزية، أقرّ بالحقيقة التالية: «الشيء الأكثر غَوْراً أو عُمْقاً هو السطح». فقط في ظاهر اللغة؛ أي في العلاقة بين علاماتها وفي أشكال أدائها وممارستها، يمكن فهم ما تدلّ عليه أو إدراك ما تريد قوله. المعاني الباطنية التي تنمّ عنها اللغة هي مجرّد تشوّهات أو تعاريج في السطح. توهم هذه التشوّهات (على غرار المرايا المحدّبة أو المقعّرة) بوجود معاني عميقة أو بليغة في اللغة، ممّا يدفع الفيلسوف إلى تصوّر عوالم مفارقة ويبني على خلفيتها أنساقاً ميتافيزيقية ينعتها **فتجنشتاين** على أنّها خالية من المعنى. لا لأنّ هذه التنسيقات الفلسفية تخلو من واقعية، ولكن لأنّ المفردات التي يستعملها الفيلسوف تفتقر إلى السياق والتداول. فلا بدّ إذن، أن تعود المفردات من «مَهْجرها» الميتافيزيقي إلى استعمالها العادي واليومي.

وعليه، يُشبّه فتجنشتاين اللغة بعُلبة تشتمل على «أدوات» لها أداءات مختلفة حسب القواعد المحايثة، وسياقات أو ظروف الأداء[2]. مثلما تتطلّب النجارة أدوات تختلف عن الحدادة، وفي النجارة ذاتها هناك أدوات تُستعمل لانجازات مختلفة (المطرقة، المنشار، الغراء، إلخ)، كذلك

---

(1) فتجنشتاين، النحْو الفلسفي، باريس، غاليمار، 2001، §10، 34، §70، 100

(2) المرجع نفسه، §31، 94

اللغة تتمتّع بمفردات لها دلالات مختلفة حسب سياقات الأداء، أو ملابسات التنفيذ[1]. لا تتّخذ مفردات اللغة دلالاتها من قيمة خارجية تضفي عليها المصداقية (تطابق اللغة والواقع)، وليس من قيمة داخلية تمنحها القوّة السيمانطيقية والرمزية (المدلولات التي تشتمل عليها على سبيل الامتلاء)، لكن من قيمتها العملية كمفردات موجَّهة لغاية أدائية، ولمبتغى تداولي: «أليست الدلالة هي استعمال الكلمة؟ أليست هي الطريقة التي يتدخّل فيها الاستعمال في الحياة؟ لكن أليس استعمال الكلمة هو جزء من حياتنا؟ (...) تتدخّل أيضاً في حياتي. وما نسمّيه اللغةَ هو كيان مركَّب من عناصر متنافرة، والطريقة التي يتدخّل بها في حياتي هي متعدّدة بشكل لانهائي»[2].

إذا كانت اللغة تتدخّل في حياة الفاعل الاجتماعي، فلأنها تؤطّر ممارساته اليومية بوصفها المرجعية العُرفية، الحاملة لرموز أو مؤسّسات أو عقود أو ثقافات. إنّها اللوحة الخلفية لهذا المشهد العملي. لأنّ الفكرة الجادّة التي طرحها فتجنشتاين والتي سنجدها عند دو سارتو، هي أنّ اللغة ليست مجرّد نسق من العلامات الثابتة والجافّة، ولكنها شبكة من الممارسات. فلا معنى للغة إذا لم تمارَس، أي لغة خالية من النُطق والتعبير والأداء. تتجلّى حياة اللغة (تطوّرها وثراؤها) في استعمالها؛ أي في انخراطها في الحقل العملي للسلوك البشري. خارج هذا الحقل هي مجرّد أبجديات صورية على غرار المُثل الأفلاطونية.

كيف استثمر ميشال دو سارتو هذا التراث اللغوي والتداولي عند معاصريه في قراءة الممارسات اليومية؟ وانطلاقاً من أيّة نماذج استطاع أن يقدّم إطاراً وصفياً للاستعمال؟ انطلق دو سارتو من ثنائية هي عريقة بقدر ما هي تثويرية في الدراسات التداولية وتخصّ ثنائية «اللغة» و«الكلام»[3]. فهناك "نسقٌ" ثابت بماديته اللغوية أو بهيكله الحرفي والقاعدي (أبجدية، أحكام نحوية، تقعيد معجمي..) و"أداءٌ" متحرّك ومرن يستعمل اللغة في سياق معيّن وظرف محدّد وهو الكلام في المحادثات اليومية. هناك، إذا جاز التعبير، "الرصيدٌ" (النسق اللغوي) و"الصفقاتٌ" (الأداء الكلامي)، أي وجود قبلي لعلامات مقنّنة نحوياً ومعجمياً بوصفها الرأسمال، وأداء بعدي يتلخّص في

---

(1) طالع: ساندرا لوجييه، فتجنشتاين، دلالات الاستعمال، باريس، فران، 2009، ص16.

(2) المرجع نفسه، ص ص29- 93

(3) هذا الفارق أشار إليه، على وجه الخصوص فردينان دو سوسو في محاضرات في اللسانيات العامة (باريس، 1916)؛ ونجد عند يالمسليف فارقاً آخر في محاولات في اللسانيات (كوبنهاغن، 1959)، حيث يفرّق بين النسق والاستعمال يتوسّطهما المعيار. إذ النسق هو حقيقة اللغة الصورية، والمعيار هو ما يمكن تمييزه من علامات في تجلّيات هذه الحقيقة، والاستعمال هو الأداء الفعلي تصبح بموجبه الحقيقة اللغوية وقائع ألسنية (راجع: دكرو وجون ماري شيفر (إشراف)، القاموس الأنسيكلوبيدي الجديد في علوم اللغة، باريس، منشورات سوي، 2008، ص 313- 314

الاستعمال اليومي لعبارات شائعة بمعنى الصفقات. وبالموازاة مع هـذا التمييـز بـين اللغـة والكـلام (سوسور)، أو بين النسق والاستعمال (يالمسليف)، أو بين الرصيد والصفقات (رايـل)، يـستثمر دو سارتو التمييز الذي أقامه إميل بنفنيست بين المنطوق (*énoncé*) وأداء التعـبير (*énonciation*). يتشكّل أداء التعبير من أربع خصائص[1] تتمثّل في السياق (المكان الذي يتمّ فيه التعبير وهـو مكـان واقعي ومحلّي باستعمال مفردات في الإشارة أو التعيين مثل 'هنا'، 'هناك'...) والظرف (الزمـان الـذي يتمّ فيه الكلام باستعمال مفردات في التوقيت مثـل 'الآن'، 'بعـد'...) والـذات (المـتكلّم الـذي يـتلفّظ بالضمير المخاطِب 'أنا' ليحصر حديثه في وضعية معيّنة) والتواصل (يتواصل الأنا بالأنـت أو الـنحن وغيرها من الضمائر أو المسندات التي تدلّ على مقابلة أو محادثة؛ أي اللغة 'كتعاقد اجتماعي'). بتعبير آخر، يتعلّق الأمر بأربعة جوانـب تخـصّ فعـل التعـبير: العمليـة (إجـراء داخـل النـسق اللغـوي)، والامتلاك (أن يمتلك المتكلّم اللغة في سياق تعبيره)، والحاضر (تشكيل ظرف راهـني يتعلّـق بمكـان وزمان التعبير)، والتعاقد (بناء علاقة تفاعل بـين المـتكلّمين حـسب المواقـع المـشغولة أو العلاقـات المشكّلة)[2].

«حصان طروادة»: الاستعمال بين الثابت والمتحوّل.

بالقياس مع هذا النموذج اللغوي، يبتكر دو سارتو ثنائيـات سـيكون لهـا صـدى كـبير في الدراسات التداولية المعاصرة، خصوصاً في بُعـدها الـسوسيولوجي واليـومي. نخـصّ بالـذكر ثنائيـة «الاستراتيجية والتكتيكية» (إزاحة المفهوم من تربته العسكرية نحو حقوله الاجتماعية)، التي تنحـدر منها ثنائيات أخرى مثل «المكـان والموقـع» (قـراءة في الفـضاء الهندسـي والمعمـاري) و«الإنتـاج والاستهلاك» (قراءة في الفضاء الاقتصادي والتواصلي). تتبدّى «الاستراتيجية» كنسق من الأعراف أو القواعد أو الإكراهات، وهي تعادل 'نسق اللغة' في الدراسـات اللـسانية؛ وتتجلّـى «التكتيكيـة» كاستعمال فعلي في ظروف أو ملابسات معيّنة، وهي تعادل 'أداء التعبير'. ويتبدّى الاستعمال كهمـزة وصل/ فصل بين الاستراتيجية والتكتيكية؛ أي بين ما له خاصية الثبوت والصلابة والقوّة (يـضع دو سارتو في هذه الخانة المؤسّسات الـتي شـيّدتها الحداثـة والعقلانيـة المعاصـرة: المؤسّـسات الـسياسية والقضائية والعسكرية والاقتصادية والعلمية) وبين مـا لـه خاصـية التحـوّل والرخـاوة والانـسياب

---

(1) انظر إميل بنفنيست، مشكلات في اللسانيات العامة، ج1، باريس، غاليمار، 1966، ص 251-266

(2) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، صXXXVIII وص36

(يضع دو سارتو في هذا الجانب كل ما هـو خـارج المؤسّسة ذات الـضوابط والأحكـام الـصارمة: البداوة أمام الحاضرة، الشفهية أمام الكتابة...).

إنّ الأمر الذي له خاصية الثبوت هو الأمر الذي يحتكر الحقيقة كجسد صلب من القـوانين والنواميس والأعراف، ويجعل من القوّة والسلطة والسيادة كأعضاء هذا الجسد في الإقرار والتنفيـذ. فهو يشتغل في مساحة مكانية لها الأبعاد الضرورية في التحكّم والمراقبة والمعالجة؛ أي أنه ينـبني علـى ما يسمّيه **ميشال فوكو** "البانوبتيكون" (الرؤية من زاويـة تتـوارى عـن الأنظـار). الاسـتراتيجية هـي، بتعبير دو سارتو، انتصار المكان على الزمان، لأنّ المكان هو خاصية المراقبة والعـين الحلوليـة (كمـا كان شائعا في العصر الوسيط، ونقـول اليـوم "الكـاميرا" و"القمـر الـصناعي") منـذ أن تطـوّرت فيزيـاء العدسات ابتداءً من القرن السادس عشر. مفاد هذا الكلام، أنّ التكتيكية هي انتـصار الزمـان علـى المكان، ولا نقصد بالزمان هنا "الزمان الكرونولـوجي" كمـا يـدلّ عليـه التوقيـت أو التقـويم، ولكـن "الزمان الهيرقليطي" الـذي يتميّـز بالـسيولة والعفويـة والفوريـة، بمعنـى اللحظـات المواتيـة في إصـابة الأهداف المرجوّة بالإمكانيات المتاحة. إذا كانـت التكتيكيـة تـشتغل حـسب نمـط فـوري في الفعـل والأداء؛ أي حسب الشكل الطارئ أو الاستعجالي للحركة (لأنّه ينبغي ترصّـد اللحظـات الخاطفـة في أداء فعل معيّن والظفر بالفوز)، فإنّ التكتيكية تشتغل حسب نمط تـدبّري في الفعـل، لأنّهـا نتـاج مخطّطات وتخمينات وترتيبات تتطلّب الوقت والحيطـة، ومعالجـة كـلّ الـسيناريوهات الممكنـة الـتي يسلكها الفعل نحو مرماه.

ولعلّ كرة القدم، الرياضة الأكثر شـعبية وممارسـة، تمـنح صـورة ناصـعة عـن الفـرق بـين الاستراتيجية والتكتيكية؛ إذ تشتمل كرة القدم على مساحة محصورة (الملعب) ومراقبة حادّة (الحَكَم وطاقمه) وقواعد رياضية راسخة (مواقع اللاعبين، المسافة بينهم وبين المرمى، العلاقة في مـا بيـنهم) وتشكّل هذه المعطيات كلّها ما يسمّيه دو سارتو بالاستراتيجية. بينما تتبـدّى التكتيكيـة في الفُـسحة الحُرّة من الأداء عندما يقوم اللاعبون بتأدية مهارات فنيّة وأدوار تقنية (الدوران، الانقلاب، الفـرار، الهجوم، الترصّد، الترقّـب..) وينتهـزون الفُـرَص المتاحـة والمـصادفات المبعثـرة في إصـابة الهـدف. بالقياس مع هذه الصورة الرياضية، يقوم دو سارتو بتعميم النموذج على مختلف الحقول والجوانب، لأنّ الغالب في تركيبة المجتمع هو وجود هيكل صـلب وصـارم مـن القـوانين أو الأعـراف، وحركـة براونية وصـدفية تتخلّـل هـذا الهيكـل وتتـسلّل فيـه وتـزيح بعوارضـها وأعراضـها جـسده المثقـل بالضروريات القسرية والأحكام القهرية.

«العديد من الممارسات اليومية (التعبير أو القراءة أو التجوّل أو التسوّق أو الطبخ، إلخ) هي ذات نمط تكتيكي. وعلى العموم الكثير من «أشكال الأداء»: نجاح الضعيف ضدّ الأقوى (الجبابرة أو المرض أو عنف الأشياء أو النظام، إلخ)، خدع، فنون الانقلابات، مهارات «الصيّادين»، تنقّلات مناوراتية، تصنّعات متعدّدة الأشكال، لقاءات إبتهاجية، شاعرية بقدر ما هي حربية. تنتمي هذه الكفاءات التنفيذية إلى معارف عريقة. يطلق عليها الإغريق اسم الميتيس[1]. ولكن ترجع هذه المعارف إلى أزمنة أكثر عراقة، إلى العقول السحيقة مع حِيل أو تصنّعات النباتات أو الأسماك. من أعمق المحيطات إلى شوارع المدن الضخمة، تُشكّل التكتيكات نوعاً من الاستمرارية»[2].

بناءً على هذا النموذج، يقوم دو سارتو بمعالجة مسألة معاصرة أثارت انتباهه بحُكم هيمنة النموذج الاقتصادي والتعميم الكاسح للصنائع والبضائع. تتعلّق المسألة بالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك. يَعْتبر التصوّر الغالب أنّ الإنتاج هو قيمة إيجابية في صناعة الواقعة الماديّة وتداولها في الأسواق، بينما الاستهلاك هو قيمة سلبية يكتفي بتلقّي المنتوج بشكل منفعل. لكن يرفض دو سارتو هذا التصوّر لأنّه قائم على ثنائية مغلقة (فاعل/ منفعل، أعلى/ أدنى، أرقى/ دنيء، خلاّق/ عاطل...) دون تمييز أو تنسيق، بينما الأمر الذي يمنح للثنائية شكلاً من الانفتاح والمرونة هو الاستعمال. لأنّ الإنتاج لا يقوم دون استهلاك يحقّقه وينفذّه. يعوّل دو سارتو على إنتاج ثانوي ومتواري يتجلّى في طريقة تناول أو تداول الإنتاج. عندما يتناول المستهلك البضاعة المعروضة (أو المفروضة) عليه، فإنّه لا يكتفي بالخضوع إليها وقبولها بشكل منفعل ومتذلّل، وإنّما يبتكر مساحته الخاصة في الأداء والتناول، فهو يعدّل المنتجات بمجرّد استهلاكها: يفضّل هذا المنتوج على ذلك، يستعمل بقايا المنتوج لصناعة شيء جديد يبتكره بفطنته ومهارته، يتنبّه إلى المواسم والأوقات التي تصبح فيها المنتجات أقلّ تكلفة بالمقارنة مع دخله الشهري، إلخ. إنّه يمارس فسحته الحُرّة من الأداء بواسطة الاستعمال، أو يجيد أداء الصفقات بالمقارنة مع رصيد ثابت: «عدّة أعمال، جديّة وملحوظة

---

(1) تعني الميتيس (*mètis*) في الإغريقية الذكاء أو الحيلة. كان الغالب في التفكير الإغريقي العريق (الفلاسفة السابقون على سقراط مثل هيرقليطس) هو ربط العقل بالنار («العالم نار حيّة، تشتعل بقدر وتخبو بقدر»، كان يقول هيرقليطس)، لأنّ العالم هو عقل والإله هو عقل، وكلاها نار حيّة تنساب بين الخلائق كما أقرّ بذلك الرواقيون. في اللسان العربي، لا نجد صعوبة في الربط بين العقل والنار الحيّة، لأنّ الذكاء يتقاطع في جذره اللغوي مع الحرارة عندما نقول أذكى النارَ إذا أشعلها ووهّجها.

(2) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، المرجع نفسه، ص XLVII

بلا شكّ، تهتمّ بدراسة إمّا التمثّلات وإمّا السلوكات في مجتمعٍ معيّنٍ. بفضل الوقوف على هذه المواضيع الاجتماعية، من الممكن والواجب أيضاً اكتشاف الاستعمال الذي تؤدّيه الجماعات أو الأفراد. مثلاً، تحليل الصور المنشورة عبر التلفزة (التمثّلات) والأوقات التي تُقضَى أمام الشاشة (السلوك)، ينبغي أن تُكمَّل بدراسة حول ما «يصنعه» المستهلِك الثقافي خلال هذه الساعات وما يفعله بهذه الصور، الأمر نفسه يتعلّق باستعمال المكان الحَضَري أو الموادّ المشترية من السوق المركزي أو الحكايات والقصص التي توزّعها الجريدة»[1].

يبيّن هذا النص كيف أنّ دو سارتو اعتزل عن الدراسات المعاصرة حول التصوّرات أو السلوكات ليركّز اهتمامه على واقعية الاستعمال وقيمته التداولية. لأنّ في معظم الأمثلة التي أوردها بهذا الشأن (المشاهد أمام التلفزة، السائر في المكان الحَضَري، المستهلك للمنتوج، القارئ للحكايات أو الأخبار في الصُحُف...)، انصبّ الاهتمام على دراسة نفسانيات المشاهد أو المستهلك أو القارئ أو المتجوّل (ما يدركه أو يشعر به، ما يعرفه في مخيّلته أو يتنكّر له، إلخ)، أو دراسة سلوكياته (ردّ الفعل، الانفعال الناتج عنه بين القبول أو الرفض، إلخ). ولا شكّ أنّ هذه الدراسات التي تتأرجح بين النفسانيات والسلوكيات كانت لها نتائج إيديولوجية خطيرة: سجن الفاعل الاجتماعي في أسر الانفعال سواء على سبيل القبول المحض أو على سبيل الرفض والثوران (الدراسات الماركسية). الرهان، بحسب دو سارتو، هو معالجة ما يصنعه الفاعل الاجتماعي بالصور التي يشاهدها، أو المنتجات التي يستهلكها، أو الأمكنة التي يجوبها، أو الروايات التي يقرؤها. لا يمكن محو الفاعل الاجتماعي بشطحة نظرية تنفي الواقع لتصحّ مقولاتها أو تصوّراتها. لأنّ هناك فارقاً أساسياً أثارته السوسيولوجيات الأمريكية (**غارفينكل، بارسنس، غوفمان، ألفريد شوتز...**) بين الفعل والخطاب حول الفعل[2]. هناك اختلاف بين «ما يقوم به» الفاعل الاجتماعي، وما «يقوله عنه» الخطاب العلمي والنظري. لأنّ ما يبتكره الخطاب من مقولات أو مفاهيم أو تصوّرات هو مجرّد نصوص تقوم بتجميد الفعل البشري في قوالب لغوية ومفهومية، وتعميمه على الأزمنة والأمكنة. بينما يعوّل دو سارتو على مقاربة وصفية وتداولية لا تأخذ في الحسبان ما ينسجه الخطاب حول الممارسات (يبقى هذا الخطاب مجرّد رؤية نظرية، ضرورية بلا شكّ ولكنها غير كافية)، ولكن ما تبرزه

---

(1) المرجع نفسه، ص XXXVII

(2) راجع مثلاً: باتريك فارو ولوي كيري (إشراف)، أشكال الفعل، باريس، منشورات المدرسة العليا في الدراسات الاجتماعية، 1990.

الممارسات من دلالات ممكنة، أي من استعمالات تراعي الظرف والسياق والفاعل والعلاقة؛ أي أهمّ العناصر التداولية في مقاربة الفعل البشري.

لكن الأسئلة الممكن طرحها في هذا الشأن: ماذا يفعل المشاهد بالصور المعروضة عليه؟ ماذا يصنع القارئ بالروايات أمام عينيه؟ هل من الأجدى أن نقارن ما يفعله المشاهد بالصور أو ما يصنعه القارئ بالنص مع ما يفعله النجّار بالمنشار؟ بتعبير آخر، كيف يتبدّى الاستعمال كبُعد تداولي في أداء الممارسات؟ لا شكّ أنّ دو سارتو يقصد الإنتاج الخفيّ والصامت الذي يباشره المستهلك بعد الإنتاج الجليّ والصاخب الذي تبثّه وسائل الإعلام أو الذي يخرج من المصانع نحو السوق. فالإنتاج الاقتصادي له «حياة ثانية» (أو استمرارية في الاشتغال) تكمن في أشكال الأداء عند المستهلك. فهو إذ يشاهد الصور المعروضة عليه، لا يلتزم حرفياً بما تمليه عليه من وقائع أو ما تبثّه من أخبار. للمستهلك الحرية في فرز الصور وانتقاء الأحداث. يتّخذ نفس الصور ليركّب منها وقائع أخرى لها علاقة بسياقه الراهن (من روبرتاج تاريخي يعيد ترتيب علاقته بحاضره)، أو بماضيه الشخصي (عبر شريط محلّي يستحضر وقائع طفولته). يمكنه أيضاً السفر عبر القنوات بالضغط على الزرّ (*zapping*)، فيتجوّل عبر المشاهد المعروضة ليهوى هذه الحلقة أو يتخلّى عن ذلك الفيلم، ليناصر هذا الفريق الرياضي أو يقفل في وجه ذلك السياسي، ليستمتع بهذا الموسيقار أو يُعرض عن ذلك النقاش. إذا كان الفاعل الاجتماعي مستهلكاً للإنتاج الاقتصادي، يعدّله بالاستعمال ويعيد إنتاجه بالأداء والسياق، فإنّ الفاعل الاقتصادي هو أيضاً مستهلك للإنتاج الثانوي للفاعل الاجتماعي، لأنّه يستفيد من خبراته وآرائه، كما تدلّ على ذلك إحصائيات الاستهلاك، عندما يصبح المستهلك "سيّد الموقف"، ويدلي برأيه وتقييمه للسلع التي يستهلكها. من شأن هذه الآراء والتقديرات أن تفيد الفاعل الاقتصادي في تثمين أو تحسين منتجاته، وترقيتها بما يتماشى مع مطالب المستهلك ومقتضيات الربح.

ما يفعله القارئ بالنص له الدلالة نفسها. يتبدّى النص كإنتاج (كتابة) معروض للاستهلاك (القراءة). يعمد دو سارتو إلى تعويض الثنائية الإنتاج-الاستهلاك بالثنائية الكتابة-القراءة[1]. الغالب في الدراسات النقدية هو أخذ الكتابة كمؤسّسة فكرية يزاولها الكاتب، له الحقوق القانونية والفنية والرمزية في عرض أفكاره وممارسة سلطته. لا مراء في ذلك، بحُكم أنّ الكتابة، عند

---

(1) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، المرجع نفسه، ص243

دو سارتو، هي ذات تركيبة «استراتيجية»، قوامها التربّع على عرش الإبداع والإنتاج والسلطة النظرية. سواء تعلّق الأمر بالكتابة في التصوّر اللاهوتي (النص المقدّس) أو بالكتابة في التصوّر العقلاني (الحداثة والأنوار) مع ابتكار المطبعة، فإنّ البُعد الاستراتيجي يميّز عملية تشكيلها وتعمميها في الصروح النظرية والحداثية. الكتابة في التصوّر الغربي هي عَصَب الحياة الاجتماعية (بروتوكولات سياسية، أحكام قانونية، مراسيم إدارية، تقارير علمية، جداول إحصائية، عقود تجارية، بحوث أكاديمية، مناهج تربوية، برامج تعليمية، تدوينات دينية...). إنّها «الجسد» (بالمعنى العُضوي والهيكلي) الذي تتركّب منه الأعراف والتقاليد والمواريث (الماضية والحاضرة) والذي يتيح للمجتمع بأن يتحرّك ويتنفّس (الحاضر) وبأن يتذكّر ويحلم (الماضي والمستقبل).

لكن ما موقع القراءة في جغرافيا الكتابة التي تتّخذ في المجتمعات المعاصرة شكل أقاليم واسعة، بل وقارّات كاسحة؟ القراءة هي ذات بُعد تكتيكي، لأنّها تجوب هذه الأقاليم أو القارات على سبيل التجوال والتداول. إنّها "الإمكان" الفكري الذي يتسلّل داخل "الضرورة" التقنوقراطية تَسلُّلَ «حصان طروادة» داخل الصروح المشيَّدة والمُحْكَمة. تشتغل القراءة إذن، في الخفاء، في مواقع الظلّ والعتمة، ولكنّها تعدّل الهياكل أو الصروح التي تتردّد عليها. لا كتابة بدون قراءة، ولا مقروء بدون قارئ، وهذه «اللادونية» تجعل من القراءة والكتابة لحظتين متعاضدتين دون تطابق أو تماهي: «في الواقع، يقدّم نشاط القراءة بالأحرى سِمات إنتاج صامت: انحراف عبر الصفحة، تحوّل النصّ بفعل العين المسافرة، ارتجال الدلالات المستنتَجة من بعض الكلمات وتوقّعها، تجاوز الفضاءات المكتوبة، رقصة عابرة. بوصفه غير مؤهّل للتخزين (ما لم يكتب أو «يسجّل»)، لا يستطيع القارئ الاحتماء ضدّ إنهاك الزمن (فهو ينسى ذاته بفعل القراءة، وينسى ما يقرأ) سوى بشراء الشيء (الكتاب أو الصورة) والذي هو مجرّد بدل *ersatz* (أثر أو وعد) للحظات «مفقودة» في القراءة. فهو يدسّ حِيَل المُتعة وإعادة اِمتلاك نصّ الآخر: فهو يصطاد في هذا النصّ، ويتعالى بفضله، ويصبح جمعاً كأصوات الجسد. هذا الإنتاج كحيلة أو استعارة أو تدبير هو أيضاً «ابتكار» للذاكرة. فهو يجعل من الكلمات مخرج قصص بكماء. فالمقروء ينقلب إلى الجدير بالتذكّر. يقرأ بارت بروست في نصّ ستاندال؛ يقرأ المتفرّج مشهد طفولته في تغطية الأحداث. يصبح الفيلم الرفيع للمكتوب هزّة صفائح أو لعبة فضاءات»[1].

---

(1) المرجع نفسه، صXLIX

يصبغ دو سارتو على القراءة الخصائص التداولية نفسها التي أضفاها على الاستهلاك بوصفه إنتاجاً فرعياً أو ثانوياً. فهي؛ أي القراءة «إنتاج صامت»، لأنّ ما تنتجه تستهلكه على التوّ، ويتبدّى إنتاجها في إشارات أو حركات تبدو للوهلة الأولى وكأنها تافهة: انعطاف عبر الصفحات في شكل ذهاب وإياب، سفر الرؤية عبر تضاريس النص لترى فيه ما لا يراه بنفسه، التخلّي عن دلالة بتجلّي دلالة أخرى يتحلّى الذهن بنقيضها، إلخ. ليس للقراءة من مكان استراتيجي تعبّئ فيه وحداتها، لأنها؛ أي القراءة، تكتيكية تجوب الفضاء الاستراتيجي للكتابة. يكمن نشاطها في جملة الحركات التي تؤدّيها (تمتمة، وثبة بالعين، قفزة على الصفحات) والمداخل التي تنساب إليها والمخارج التي تفرّ منها، والمعارج التي تسري فيها، والمنازل التي تأوي إليها. تقوم القراءة بتخليد أسفارها عبر الذاكرة، لأنّ الذاكرة ترتبط بالزمن، خلافاً للكتابة التي تتعلّق بالمكان. بتعبير آخر، تحمل القراءة أحلامها معها في الديار الغريبة للكتابة: «حتى وإن أمكن إزاحة فعل التعبير أو عزله، لا يمكن فصله عن نسق المنطوقات. إذا تمّ الاحتفاظ بشكلين من هذا التفصّل على الصعيد السوسيو-تاريخي، يمكن، من جهة، إدراك نشاط الكتابة في السيطرة على «الصوت» الذي لا تؤول إليه ولكن لا توجد بدونه، ومن جهة أخرى، العودة المبهمة للصوت الذي يتزرّد المنطوقات ويَعْبُر منزل اللغة كالغريبات، "مجنونات البيت"»[1].

تتّخذ هنا القراءة شكل الحلول في موقع جغرافي، وعلى وجه الخصوص شَغْل حيّز مكاني (مساحة النص) مثلما يشغل المستأجِر شقّته. والواقع أنّ دو سارتو يجعل من الثنائية الكتابة-القراءة تضاهي الثنائيات الأخرى التي أرساها وفق النموذج التداولي العبارة/ أداء التعبير؛ أي الاستراتيجية/ التكتيكية، الإنتاج/ الاستهلاك، الموقع/ المكان، لأنّ هناك ما يسمّيه "شكلية في الممارسات"[2] (*formalité des pratiques*) تجعل النماذج تتشابه في الأداء وتختلف في الصورة: هناك أداء مشترك بين المتكلّم والقارئ وعابر السبيل والمستهلك، ولكنّهم يختلفون في الشكل لأنّهم ينتمون إلى أنظمة مختلفة وهي اللغة والكتابة والحاضرة والإنتاج. ومفردة "الشكلية" أشكلت على

---

(1) المرجع نفسه، ص232

(2) راجع مثلا: ميشال دو سارتو، كتابة التاريخ، غاليمار/ فوليو، 2002، الفصل الرابع: «شكلية الممارسات: من النسق الديني إلى أخلاق الأنوار (القرنين السادس والسابع عشر)»، ص 178- 241

دارسي ميشال دو سارتو[1] لأنها تعني في الوقت نفسه المشابهة والاختلاف، لكن التماثل على صعيد الأداء، والتباين على مستوى الشكل. ليس الغرض هنا الإطالة في تبيان الدلالات التاريخية والإبستمولوجية لمفهوم «الشكلية»، فهذا شأن آخر يتطلّب دراسة مستقلّة. لكن تطرح الفكرة التعاضد الموجود بين الثنائيات التي تشترك في الصيغة وتختلف في الهيكل. هذا ما نقرؤه مثلا في هذا النص: «يجعل هذا التحوّل من النصّ مكاناً يمكن الإقامة فيه على غرار المسكن المستأجَر. فهو يجعل من ملكية الآخر مكاناً يعبره العابر لحظةً. يقوم المستأجرون بتحوّل مماثل في الشقّة عندما يقومون بتأثيثها بإيماءاتهم وذاكراتهم؛ وأيضاً عندما يُدرج المتكلّمون إشارات لغتهم-الأمّ وقصّتهم الخاصّة عبر اللهجات و«البراعات اللغوية» الذاتية؛ وأيضاً المارّة في الشوارع الذين يُشغلون غابات رغباتهم ومصالحهم. ولا ننسى المستعملين للقوانين أو الأعراف الاجتماعية عندما يحوّلونها إلى مجازات أو إضمارات لصيدهم. فالنظام المهيمن هو بمثابة دعامة لإنتاجات لا تُحصَى، ولكنه يحجب هذا الابتكار عن مالكيه (مثلا أصحاب المؤسسات *لا يمكنهم رؤية* الأمر *المختلف* الذي يُبتكَر في شركاتهم الخاصّة). يعادل هذا النظام قواعد البحور والقوافي عند شعراء الأمس: جملة من الإكراهات تحفّز اللقاءات، أو تنظيم تلعب به الارتجالات»[2].

يطرح دو سارتو الفكرة الأصيلة والتثويرية الغالبة على كتاباته وهي إمكانية أن تشتغل الممارسة التكتيكية (الشفهية، القراءة، المسيرة، الاستهلاك) خُفيةً وحُنكةً ولكن داخل الصروح الاستراتيجية (المكتوب، الكتابة، المدينة، الإنتاج)، لأنها ممارسات فاعلة وآفلة تتسلّح بالزمن العابر، ولكن تفتقر إلى المكان. مكانها هو المكان الاستراتيجي الذي تَعْبُره وتُعبِّر به. قوامها هو العبور وأداء التعبير، أو بمفردات بلاغية، الجواز والمجاز. إنّها خاصية المسار التكتيكي للموضوعات التي تطرّق إليها دو سارتو التي تتميّز بالعبور، وتشتغل بالاستعارة أو المجاز، على الخلاف من الصرح الاستراتيجي الذي يتميّز بالثبوت ويشتغل بالمفهوم أو التصوّر.

---

(1) فيليب بوتغن وكريستيان جوود (إشراف)، قراءة ميشال دو سارتو، فرانكفورت، منشورات فيتوريو كلوسترمان، 2008.

Philippe Büttgen und Christian Jouhaud (eds), Lire Michel de Certeau/Michel de Certeau Lesen, La formalité des pratiques/Die Förmlichkeit der Praktiken, Vittorio Klostermann, Frankfurt am Main, 2008 (« Zeitsprünge. Forschungen zur Frühen Neuzeit », Band 12).

(2) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، المرجع نفسه، ص L XLIX

الحاضر في الحاضرة: فنون العبور والمجاز:

هذا شأن السائر في المدينة الذي يتجوّل بحركة مرنة ومفتوحة على الإمكان والشاعرية والخيال وسط نظام صلب ومُقنَّن كما يُمثّله التنظيم الحَضَري: شوارع مُعلَّمة بمنازل مُرقَّمة، وإشارات المرور المنسَّقة بالضوء الأخضر (الجواز بالمرور) والأحمر (الأمر بالتوقّف)، والممشى الذي يَعْبُره الراجلون، وكل المعالم التي تنظّم الحركة. يماثل هذا المشهد في المدينة (حركة عفوية داخل تنظيمات مُحْكَمة) ما نجده في التداولية، حيث المدينة هي على غرار النسق اللغوي الثابت والفجّ.

الحركة داخل المدينة هي على غرار أداء التعبير في ظروف وأمكنة محدّدة، وبفعل ناطق له علاقة تعاقد مع الناطقين الذين يُخاطبهم. كذلك السائر في المدينة هو على غرار المتكلّم باللغة في سياق معيّن. إذا كانت اللغة تتحقّق بفعل التعبير بحسب المعطيات التداولية التي أشرنا إليها سابقاً، فإنّ المدينة تتحرّك بفعل الأحداث التي تعجّ أطرافها (مسيرات، هتافات، محادثات، ضحكات). المدينة هي مجرّد نسيج عُمراني على غرار اللغة التي هي مجرّد نسيج من العلامات. ما يمنح للغة واقعيتها هو التكلّم والأداء؛ أي استعمال النسق اللغوي في ملابسات متعدّدة (التعبير عن رغبة أو هيبة أو قناعة)؛ وما يمنح للمدينة حاضرها هو النشاط الدؤوب الذي يغمرها، بمعنى استعمال النسيج العُمراني لأغراض محدّدة (التجوال، المسامرة، المغامرة، المؤانسة، الملاقاة...).

«تسمح المقارنة مع فعل التعبير بالذهاب إلى أبعد من ذلك وعدم الاكتفاء بنقد التمثّلات البيانية، وذلك باستهداف نطاق آخر يتعذّر بلوغه على حافّة المقروئية. فعل المَشْي هو بالمقارنة مع النسق الحَضَري مثل فعل التعبير (السبيتش آكت *speech act*) بالمقارنة مع اللغة أو المنطوقات. مبدئياً، لهذا الفعل ثلاث وظائف «تعبيرية»: 1- تملُّك السائر للنسق الطوبوغرافي على غرار القائل الذي يتملّك اللغة ويضطلع بها؛ 2- التحقيق المكاني للموضع مثلما النُطق هو إنجاز صوتي للغة؛ 3- ينطوي على علاقات بين مواقع متميّزة، أي على «عقود» تداولية (براغماتية) تحت شكل حركات مثلما التعبير الشفهي هو «مخاطبة»، «يُرسِّخ الآخر أمام المتكلّم» ويستعمل العقود بين المخاطبين. لقد وجد المسير تعريفه الأوّلي كمساحة في أداء التعبير»[1].

جاء التماثل بين السير وفعل الأداء لينبّه إلى خاصيّة تشترك فيها اللغة والمدينة. كلاهما عبارة عن «نسيج»: النسيج العُمراني بالنسبة إلى الحاضرة، والنسيج الخطابي بالنسبة إلى اللغة. ويحيل

---

(1) المرجع نفسه، ص 148

النص في الاشتقاق اللغوي أساساً إلى «النسيج»[1] وكلّ ما له علاقة بالحياكة والحكاية، إذا جاز لنا استعمال "القلب" بمفهوم جلال الدين السيوطي في **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، في المفردتين جَبَدَ وجَدَبَ. هناك في المدينة أيضاً "حياكة" في الروابط المعمارية والاجتماعية، و"حكاية" في التواريخ الفردية والجماعية.

1- الحياكة المُعمرانية:

فنّ السير في المدينة هو كتابة العبور بالأرجل. يكتب الفرد النص بيده ويكتب، بنوع من "التقاطع الكياسمي" (*chiasme*) بتعبير **موريس ميرلو-بونتي**، خطواته برجله. لكنها خطوات براونية أو عشوائية، لا تخضع إلى نظام مع أنّها تستهدف جهة معيّنة تقصدها أو تتوجّه إليها.

«لا شكّ أنّه يمكن إسناد إجراءات المَشْي إلى خرائط حَضَرية قصْدَ التسجيل فيها على الآثار (مكثّفة هنا وخفيفة هناك) والمسارات (العبور من هنا وليس من هناك). لكن تحيل هذه المنحنيات الزاخرة أو الرفيعة فقط إلى غياب العابر على غرار الكلمات. يفتقد بيان المسارات فعل العُبور نفسه»[2].

الخطوات في المدينة هي كالعُباب الذي تتركه البواخر في شقّها للبحار. إنّه يختفي تدريجياً. إنّها خطوات تحيك مسارها وتحكي شظيّة من حياتها («لقد مرّ من هنا»). لها مسار عشوائي وخاطف على شاكلة العين التي تتسلّل في أنسجة النص وتسترق ومضات المدلول في برائق الدال. ولها أيضاً مسار متقطّع أو منفصل على غرار قفزات الرؤية تبعاً لوثبات الذهن والفهم. ولها أخيرا مسار لولبي أو دائري مثل العين التي تدور على رحى النص فتعطف بدايته على نهايته، وتجمع أضداده في نظرة خاطفة وبصيرة ساحرة. هناك، يقول **ميشال دو سارتو**، بلاغة في المسيرة عندما تصبح ذخائر اللغة مجازات قابلة للتوظيف والاستعمال في نصوص المدينة: «تشكّل مسارات العابرين سلسلة من المهارات والمناورات شبيهة «بالوجوه» أو «التعبيرات البيانية». ثمّة بلاغة في المَشْي. يعادل فنّ «قلب» الجُمل فنّ إزاحة المسارات. ينطوي هذا الفنّ على أساليب واستعمالات

---

(1) طالع مثلاً: دونيه توار، « تصورات حول النص: صراع تأويلي»، في كريستيان برنر ودونيه توار (إشراف)، المعنى والتأويل: نحو مدخل إلى الهيرمينوطيقا، ص. 99-100؛ رولان بارت، لذة النص، باريس، سوي، 1973، ص. 100 («النص هو النسيج... فإننا نستطيع أن نعرف نظرية النص بأنها علم صناعة نسيج العنكبوت» (ترجمة منذر عياشي، دمشق، مركز الإنماء الحضاري، 1992، ص108- 109).

(2) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، المرجع نفسه، ص147

يربط بينها على غرار اللغة العادية (...). يحدّد الاستعمال ظاهرة اجتماعية يُظهر بفضلها نسق التواصل بالفعل. فهو؛ أي الاستعمال، يحيل على مبدإ معياري (*norme*). يستهدف الأسلوب والاستعمال «طريقة في الأداء» (الحديث، المشي، إلخ)، ولكن أحدهما كعلاج متفرّد للرمزي، والآخر كعنصر ضمن مجموعة من الأعراف. فهما يتقاطعان لتشكيل أسلوب في الاستعمال، أو نمط في الوجود ونمط في الأداء»[1].

لا شكّ أنّها لوحة بديعة يقوم دو سارتو برسمها سعياً منه في إبراز الوقائع التداولية التي تشتغل في اللغة كما في الحاضرة؛ إذ تنطوي الخطوات والتفاعلات الاجتماعية في المدينة على أساليب شبيهة بالوجوه البيانية في اللغة. هناك مناورات ومهارات في طريقة المشي أو الأداء تعادل المهارات الفنيّة واللغوية في أداء التعبير. لا شكّ أنّ النصّ بماديته الحرفية (أو بشيئيته النصيّة إذا استعملنا مصطلحاً لبول ريكور) يهيمن كمنظومة استراتيجية، ولكن القراءة أو التأويل يجعل من هذه الصلابة الحرفية سلاسة بلاغية بواسطة الوجوه البيانية من مجاز وأداء تعبيري وإضمار. تطغى المدينة أيضاً بماديّتها العُمرانية وصلابتها الحَضَرية كمنظومة استراتيجية جبّارة تكاد تبتلع كلّ من يغامر في الولوج فيها، فيتيه في دروبها ويلتفّ في أنسجتها العنكبوتية. لكن الدوران الماهر والانسياب الماكر من بين هذه الأنسجة المُكثّفة يزيح النظام المشيَّد للمدينة ليجعل منه أنهاراً هيرقليطية لا تنفكّ عن السيولة والتحوّل.

إذا كان **الأسلوب**، كخصوصية رمزية ومجازية، يميّز المهارات اللغوية التي يؤدّيها المتكلّم في إزاحة نسق اللغة، فإنّ **الاستعمال**، كتفنين لتقنين[2]، يميّز الكفاءات المسيرية التي يزاولها الراجِل في تحويل منظومة المدينة، فيمنحها نَفَساً وقُوّةً بفضل النشاطات اليومية التي يزاولها: السعي الحثيث نحو العمل، التجوّل الرومانسي في الحدائق للهروب من وطأة الضوضاء وعناء الشُغل، العَدْو في الجِنان للترويح عن النفس وممارسة الرياضة بما يعود بالصحّة والقوّة على الجسد، إلخ. يمنح التقاطع الكياسميّ بين الأسلوب اللغوي والاستعمال الحَضَري شكلاً طريفاً ينعته **دو سارتو بأسلوب في الاستعمال**، لتصبح التكتيكات البلاغية كانعكاس مرآوي للتكتيكات الحَضَرية، بمعنى صورتها

---

(1) المرجع نفسه، ص151

(2) نقصد بتفنين التقنين، أن يتمّ جعل القانون المفروض فنّاً في الأداء، فيكون الاستعمال هو الذي يحوّل القانون (الأعراف أو التقاليد) من منغلقه القسري والقهري إلى منفتحه الشاعري والفنّي. إذ يُكيّفه الفاعل الاجتماعي لسياقاته وظروفه بواسطة الأداء والأدوات الإشاراتية (هنا، هناك، الآن، بعد)، والضمائرية (أنا، لديّ، إلخ).

المجازية وصنوها في الأداء. فيكون للفاعل الاجتماعي أساليب في الأداء (المشي، الطبخ، الإقامة، الرقص..) مثلما هناك أساليب في الكتابة والقراءة على الصعيد النظري والمعرفي (كتابة أدبية، فلسفية، مسرحية؛ قراءة نقدية، تأويلية، تفكيكية، تداولية، إلخ).

2- الحكاية الحَضَرية:

النموذج اللغوي الذي يتعلّق بالشكل الحَضَري تعلُّق الصورة بالهيولى، له في الحكايات اليومية أبهى التجليّات. لقد لاحظ دو سارتو مثلاً أنّ أهل أثينا يقولون عندما يريدون أخذ الحافلة أو القطار للذهاب إلى العمل: «سآخذ الاستعارة». لأنّ وسائل النقل العمومية تُسمّى أساساً "ميتافوراي" (*metaphorai*). ولا عجب في ذلك ما دامت الاستعارة هي أساساً الانتقال أو العبور على الصعيد اللغوي بنقل النص من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية. بتعبير دو سارتو، إنّها نقل الأنساق (المدينة، الأعراف، النص، إلخ) من الدلالة الاستراتيجية إلى الدلالة التكتيكية. يتنقّل الفاعل الاجتماعي بواسطة "استعاراته" (وسائل النقل) داخل النص الحَضَري مغيّراً بنيته ووظيفته بطريقته في الأداء والاستعمال. تقاطعات الفاعلين في الاستعارات التي تنقلهم هي على غرار النبرات النحوية من رفع وكسر وضمّ. فهم يشكلون بحركاتهم وتنقّلاتهم النشاط النَحْوي أو التركيبي لنصوصهم الحَضَرية، يتخلّلها الاستفهام والتعجّب والأمر، وتُميّزها أداءات لها نبرة إعرابية في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

هل الفعل البشري هو "نَحْو" النص الحَضَري؟ على أيّة حال، تسلك أفكار دو سارتو هذا المسار الذي يجعل من الأداء والاستعمال أدوات إعرابية في العيش داخل الحاضرة. إذا جاز لنا استعارة مقولة **ابن عربي**[1]، يمكننا القول إنّ «**الأفعال البشرية هي أمّة من الأمم**» لها قوانينها وطبائعها وتراكيبها النحوية. فهي تشكّل معجماً من الأداء أو أبجديات في الاستعمال داخل النصوص الحَضَرية لتمنحها دلالات مغايرة وثرية تبعاً للطابع اللانهائي للأداء والاستعمال. فالنص الحَضَري محدود بماديته المعمارية أو شيئيته المدنية، ولكن الأداء أو الاستعمال، الذي يطرأ عليه ويغيّر عليه عوائده، لا يعرف النهاية أو التوقّف، لأنه يرتبط بزمان هيرقليطي دائم الهذيان

---

(1) «اعلم وفّقنا الله وإيّاكم أنّ الحروف أمّة من الأمم مخاطبون ومكلّفون وفيهم رُسُل من جنسهم ولهم أسماء من حيث هم (...) وعالم الحروف أفصح العالم لساناً وأوضحه بياناً» (ابن عربي، الفتوحات المكية، الجزء الأول، بيروت، دار صادر، د. ت، ص58).

والسيلان. ما يخطّه الفاعلون الاجتماعيون في هذه الصفحات الحَضَرية بأدائهم الإعرابي هو رواياتهم اليومية وحكاياتهم الفردية والجماعية. فهم يصنعون سيناريوهات تتّبع خطواتهم وخطراتهم، ويشكّلون بها أساليب في العيش والأداء: «كلّ رواية هي رواية في السفر، ممارسة في المكان. فهي تخصّ التكتيكات اليومية وتنتمي إليها منذ أبجدية التحديد الفضائي («على اليمين»، «خُذوا اليسار») كمنطلق لرواية تكتب خُطُواتها ما يأتي من بَعْد، وحتّى «الحكايات» اليومية أو «الأخبار» التلفزيونية أو الأساطير أو القصص المروية. هذه المغامرات المسرودة التي تبتكر جغرافيات في الفعل وتنحرف في المَواطن العمومية للنظام، ليست فقط «شيئاً يُضاف» إلى التعبيرات السَيْرية والبلاغات السلوكية. فهي لا تكتفي بإزاحة هذه التعبيرات والبلاغات (المكانية) ونقلها في حقل اللغة، وإنّما تنظّم أيضاً المسيرات. فهي تُسافر قبل أو في الوقت الذي تخُطّها فيه الأقدام»[1].

هناك تعاضد في الأسلوب والاستعمال لدى الفاعلين الاجتماعيين يمكننا نعته بالتعاضد بين الجسد والسرد. ولنَقُل أيضاً بأنّ «الجسد سرد»، يروي مساراته ومسيراته داخل الأبجديات المعمارية، و«السرد جسد»، يُظهر للمرأى والمسمع والذوق أعضاءه المركّبة من علامات وجماليات وهفوات. يحكي الجسد رواياته اليومية بطريقة أدائه داخل نصّ الحاضرة المركّب من تأريفات وتحديدات على غرار النقطة والفاصلة والإيقاع في النص السردي. يصطدم الجسد بحدود موضوعة ومفروضة تنظّم بشكل استراتيجي عمليات سلوكه وعبوره. ولكنه يفلت من هذا التنظيم الصارم بطريقته الخاصة في سرد مساره العشوائي (يأخذ هذا السبيل عوض ذاك، يختصر الطريق عبر معبر آخر، إلخ) ليخلق تكتيكات في السير والعدول. إذا كان التنظيم الإستراتيجي يتميّز بالمواقعية (إنّه موقع مُحْكَم ومنضبط)، فإنّ السلوك التكتيكي للجسد يتميّز بالمكانية (إنّه مكان مفتوح على التعدّدية المكانية والتكوثر الزمني).

العلاقة بين الموقع والمكان هي على غرار العلاقة بين معظم الثنائيات التي حلّلها ميشال دو سارتو بإسهاب، والتي تخصّ العلاقة بين ثابت ومتحوّل بينهما علاقة "كياسمية" (أو تقاطعية) وليس علاقة ضدّية. لأنّ المكان هو مَوْقع يُستعمَل[2]. فلا معنى للمدينة إذا كانت خالية من الحركة والضوضاء. ما يمنحها المعنى هو ما يعتمل فيها من ذهاب وإياب، صعود وهبوط، مداخل ومخارج، منازل ومعارج. ولا معنى للنص إذا كان في طيّات النسيان والتواري. إنّه نصّ أمام قارئ أو مؤوّل.

---

(1) ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، المرجع نفسه، ص171

(2) المرجع نفسه، ص 173

ويتّخذ معناه أو دلالته من جرّاء هذه الحركة التي تعجّ أنسجته؛ أي بفضل القراءة والتأويل. كذلك الموقع الهندسي أو الجُغرافي لا معنى له إذا لم يتّخذ شكل مكان يستعمله الفاعل الاجتماعي ويجوبه ويقيم فيه ويوقّع على صفحته توقيعات الحضور والممارسة والذاكرة والرواية، بمعنى حياته الفردية التي يضفي عليها مسحة شاعرية ببلاغة تكتيكية. يقوم الفاعل بتشكيل سردية ذاتية داخل الموقع الجغرافي الذي يحوّله إلى مكان أدائي أو تداولي. وهي حال الشوارع كمواقع جغرافية تتحوّل إلى أمكنة تداولية بفعل النظرات الغرامية الخاطفة، والذكريات الماضية والحاضرة، والممارسات اليومية والحَضَرية من سعي وبناء وبيع وشراء وتعارف ولقاء. وأيضاً حال الشقق والمنازل كمواقع عُمرانية تتحوّل إلى أمكنة تداولية بفعل التنظيم التكتيكي والجمالي للغُرَف والصالونات والمطابخ، فيكون لكلّ أثاث أو لوحة زيتية أو فانوس وضعية معيّنة لغاية حميمية أو جمالية.

«تقوم الروايات إذن، بإنجاز عمل يُحوّل باستمرار المواقع إلى أمكنة أو الأمكنة إلى مواقع، وتُنظّم أيضاً لعبة العلاقات المتغيّرة بينها. هذه الأداءات لا حصر لها في لوحة تشتمل على إرساء نظام ساكن وشبه جداتي (لا شيء يتحرّك فيه ما عدا الخطاب نفسه الذي يجول في البانوراما كلها على غرار اللقطة المتحركة للكاميرا) وعلى التتابع المُتسارع للأفعال المُعدِّدة للأمكنة (مثل الروايات البوليسية أو بعض الحكايات الشعبية، ولكن هذا الهيجان المُفضي يظلّ مقيَّداً داخل الموقع النصّي). من كلّ هذه الروايات، يمكن إنشاء نمطية تتعلّق بمطابقات الموقع وبإنجازات المكان. لكن للكشف عن الأنماط التي تأتلف فيها هذه العمليات المتمايزة، ينبغي اللجوء إلى معايير ومقولات التحليل وهي ضرورة تؤول إلى روايات السفر الأولية»[1].

لا شكّ أننا نأتلف في هذه العلاقة الحيّة بين المواقع والأمكنة علاقة لادونية تجعل من هذه الأبعاد لا تنفكّ عن بعضها البعض، فهي تشكّل وحدة من التعاضد تتخلّلها الاستعمالات والتداولات. لأنّ الموقع الجغرافي يُكمّله المكان التاريخي. الموقع هو مجرّد مساحة فضائية (المدينة العُمرانية، الشوارع، المنازل والبيوت) لا معنى له في ذاته سوى ثبوته المادّي وهويته الصورية (يتميّز بأشكال وأبعاد من طول وعرض وعمق واستطالة واستدارة). بينما يمنح المكان لهذه السلطة المواقعية شاعرية تكتيكية ونفحة جمالية لأنه يتميّز بالحركة الدؤوبة والأزمنة المعاشة والتجارب

---

(1) المرجع نفسه، ص 174-175

المتداولة والخبرات المتنافسة. المكان هو تاريخي وسردي، لأنّه الموقع الذي تنبثق فيه الأحداث والحوادث، وتملؤه الروايات والسرديات؛ أي ما يفعله الأشخاص تبعاً لوضعيتهم وسياقهم.

لا شكّ أنّ الكتابة حول هذه الروايات اليومية في بُعدها التداولي تتطلّب دراسات مستقلّة وربّما أيضاً كُتُباً للوقوف على أسرارها البهيّة وأسوارها الجليّة. آثرنا الإشارة هنا إلى أحد الأعلام المعاصرين في الدراسات التاريخية والعرفانية والاجتماعية في أبعادها اليومية والتداولية. خصوصاً وأنّ ميشال دو سارتو كان على احتكاك مباشر بالدراسات التداولية منذ بروزها في الأوساط الأكاديمية الأمريكية. لا عجب في ذلك بحُكم أنّ كاتبنا كان أستاذاً في جامعة كاليفورنيا، وبضرب من التقاطع الكياسمي قام بفرنسة بعض جوانب الفكر الأمريكي (الأبعاد الجمالية والميتافيزيقية) وبأمركة بعض جوانب الفكر الفرنسي (الأبعاد التداولية واللغوية). ولا نقصد هنا بالفرنسة والأمركة هاجس التجنيس، ولكن الروح النابعة من هذه الجغرافيات والتي تتحوّل إلى أمكنة تداولية يستوعبها كلّ موقع جغرافي ويكيّفها تبعاً لسياقاته وظروفه وملابساته. وبالتالي، بناءً على قراءتنا لميشال دو سارتو، هل الحداثة هي مجرّد موقع جغرافي يتحوّل إلى مكان تاريخي تبعاً للترحال والاستعارة والمجاز؟ وهل الحداثة هي مجرّد موقع تاريخي يتحوّل إلى مكان يومي وتداولي في ما وراء الحساسيات والثقافات واللغات؟ وبالتالي هل الحداثة هي الاستراتيجية التي نحن إزاءها في موضع التكتيكية، نستعملها على طريقتنا، تبعاً لأمكنتنا التداولية ومكانتنا القيمية؟ لا شكّ أنّ هذه التساؤلات لها خشية على الهوية وليس على الحداثة، تلك الهوية التي نعتبرها القريب والأليف، لترتدّ بشكل من السطوة الاستراتيجية إلى البعيد والغريب. ربّما هو الدرس الذي نتعلّمه من كتابات ميشال دو سارتو، أنّ المشكلة ليست في وجود نظام مهيمن (عولمة، أمركة، حداثة)، ولكن في طريقة الاستعمال وأساليب الأداء، والتي هي خاصّة ومحلية وذاتية، قائمة على المهارة والذكاء، بشكل من الأمل والرجاء... والإرجاء.

بين تداوليات سورل وتفكيكية دريدا

عبد الله بريمي

أسهمت الفلسفة التحليلية، وتحديدا مع لودفيگ فتجنشتاين *Wittgenstein Ludwig* في إثراء الدرس اللساني الحديث، ذلك أن القضايا الفلسفية لم يعد تحليلها وإدراكها ممكنا إلا باعتبارها قضايا لغوية، كما أن تعرف الناس على العالم ومحاولة امتلاكه ثقافيا يظل دائما متأثرا بكل أشكال التعبير اللغوي. من هذه الزاوية أصبح الحديث عن تجربة حسية خالصة دون تأثرها بالتفكير اللغوي ضرب من المستحيل، كما أن إمكانية الحديث عن معنى مباشر وشفاف لم تعد قائمة، فاللغة هي دائما حمّالة أوجه وقيم إيحائية مضافة.

وفي هذا السياق، الذي يعرف تشابكا بين الإدراك الحسي واللغة، شقت الفلسفة التحليلية طريقها. وقد تأثرت اللسانيات بنظرية فتجنشتاين عن "الألعاب اللغوية" واهتمت بمعنى الكلام في السياق المرتبط به. وقد قام الانجليزي جون لانغشاو أوستين *John Langshaw Austin* والأمريكي جون روجرز سورل *Searle John Rogers* بتطوير نظرية للأفعال اللغوية في الخمسينات والستينات انطلاقا من نظرية فتجنشتاين؛ لأن من يقول شيئا، كما أدرك ذلك أوستين، فإنه "يقوم بفعل شيء". والسؤال الحاسم في فهم جملة ما، ليس هو ما إذا كانت صادقة أم كاذبة، ولكن ما إذا كان فهم مقصدها ممكنا أم غير ممكن. وفي الفلسفة المعاصرة فإن اسم أوستين وفتجنشتاين غالبا ما يرتبط بفكرة الريادة في المجال التداولي للغة الذي أسهم على نحو يقيني في تقويض تصورات المنطق الوضعي للقضايا وذلك بإعطاء أهمية قصوى لمفهوم الاستعمال عن المعنى والتركيز على مقاصد الدلالة ثم أفعال اللغة بدل محتوياتها، ولكن أيضا من خلال تأكيد الفيلسوفين على العلاقة الرابطة بين المعايير الاجتماعية والمعايير اللسانية المحددة.

وبالمقابل يدرك المتأمل لفلسفة جون سورل اللغوية ذات المنحى التداولي وفلسفة جاك دريدا التفكيكية أن كليهما على طرفي نقيض وتحديدا عندما يتناظران بخصوص مسألتي الحرفية والاستعارية أو السياقية والقصدية، وهما بصدد تحليل اللغة والخطاب؛ وإن إحدى صور هذا التناقض والتعارض بينهما نابعة من خلفية تفسير كل واحد منهما لفلسفة أوستين. ولعلّ بداية هذا النقاش كانت مع دريدا في إحدى دراساته المعنونة "التوقيع والحدث والسياق" *Signature,*

«*événement, contexte* وهي دراسة أخذت على عاتقها مناقشة كتاب **أوستين عندما نقول نفعل** *Quanta dire, c'est faire* المترجم عن الإنجليزية **كيف ننجز الأشياء بالكلمات**. *How to Do Things with Words* ويميز **أوستين** في كتابه هذا بين الاستعمال العادي للغة وبين الاستعمال المتطفّل، ويقصد به كلّ الصيغ التي تشوش على الاستعمال العادي للغة ويمثل لذلك بالكتابة الشعرية والروائية والمسرحية. هذا التمييز قاد المؤلف إلى استحضار ثنائيات في مجال اللغة أطلقت عليهما تسميات عدة نوردها هنا للإيضاح: جاد/ غيرجاد *Serieux / Non-serieux*، عادي/ غير عادي *Normal/ A normal*، أولي/ ثانوى *Premier / Second*

لقد أبدى دريدا ملاحظة على نظرية **أوستين** تتبدى في ارتكاز هذا الأخير على قصدية المؤلف الحاضرة في نصه، والمفهوم المحوري الذي يقع في صميم فلسفته. والقصدية هي قدرة العقل على أن يوجه ذاته نحو الأشياء أو يمثلها. إن التمثيل، هنا، هو الوظيفة الأساسية لعقولنا. عندما نعتقد، ونفكر، ونخطط، ونأمل، ونرغب، ونتصور، فإننا نمثل العالم، وهذا هو ما يجعل حالاتنا العقلية حالات قصدية. ولكن، هل كل الحالات العقلية تظهر القصدية؟ ويؤكد دريدا على أن هذه القصدية لا تكون حاضرة وشفافة إلا إذا كان السياق الكلي محددا بصورة شاملة. وقد أرجع دريدا نظرية **أوستين** إلى ميتافيزيقا الحضور الغربية، والتي تقوم على حضور المعنى/ الأنا/ الكلام في السياق، ومن ثم فهي تعبر عن تجريدات وهمية.

إن الأمر لا يخص مفهوم القصدية وحده بل يشمل كذلك كل التصورات التي تؤطرها نظرية أفعال اللغة وتحديدا مع **أوستين وسيرل** والقاضية بكون كل فعل لغوي هو فعل قابل للتكرار في سياق ما. ولا يمكن لهذا التكرار أن ينال من هويته، بل يميل إلى تقوية معناه وزيادة تماسكه الدلالي. ويفكك دريدا (على نحو ما سنرى) قابلية التكرار هذه (*itérabilite*) وينتقد فيها نظرية أفعال اللغة لدى **أوستين** وبعده **جون سورل**. فقابلية معاودة الكلمة يفضي إلى تفتيت هويتها -كما يرى دريدا- وذلك لأسباب تجريبية مثل تنافر السياقات وأسباب دلالية، ممثلة في التغييرات التي تتم في السياق المقالي الداخلي.

لقد ردّ سورل على دريدا ضمن مصنف صغير من أجل تأكيد الاختلافات؛ رد على دريدا «*Pour réitérer les différences, réponse à Derrida*» ولم يقف دريدا هو الآخر موقف المتفرج بل خصص لهذا السجال دراسة نشرها في كتابه *Limited Inc.* لكن رد سورل عليه جاء بسرعة وعلى نحو مختصر في *La construction de la réalité sociale*.

وهدفنا في هذه الدراسة يتبدى في عرض وتحليل الكيفية التي قدم بها كل فيلسوف حججه من خلال عرض مواقفهما في اللغة والقصدية والحرفية والاستعارية ثم المقارنة في الأمور التي تشكل نقطة تقاطع بينهما، وهي قليلة جدا، والأمور التي يختلفان حولها. وسوف نتابع الحوار بين الفيلسوفين لندرك في الأخير أن ما يفرق بينهما أكثر بكثير مما يجمع، بل ربما سنقتنع من خلال مستويات تحليل كل واحد منهما للقضايا المطروحة للنقاش بأن التوفيق بين الموقفين يبدو مستحيلا.

جون أوستين: تشكلات خارج موروث المنطق الوضعي

لقد ساد اعتقاد بعض فلاسفة المنطق الوضعي، الذين دأبوا على تحليل معنى الجملة مجردة من كل سياق ولأمد طويل، بأن عبارة ما لا يمكنها أن تقوم سوى بوصف وضع أو حالة ما والحكم عليها بأنها ما يحتمل الصدق أو الكذب[1]، وبمعنى آخر ليس هناك سوى ملفوظات ثابتة وتقريرية *énoncés constatifs*. ومثل ذلك:

1* الجو غائم اليوم

2 * فاز المحارب في المعركة.

فالجملتان تصفان وضعا ما وتحتملان لأن تكونا صادقتين أو كاذبتين حسب مطابقة هذا الوضع الموصوف للواقع أو عدم مطابقته له.

فهذا النوع من الجمل هو الذي يملك دلالة في مقابل الجمل التي تفتقد لهذه الدلالة، أي الجمل التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب.

وعلى العكس من ذلك بين أوستين أن التصور المنطقي الوضعي يحتاج إلى مراجعة؛ إذ إن الأقوال اللغوية تمتلك دلالة معينة وتعكس نمطا ونشاطا اجتماعيا أكثر منها أقوالاً يتعاورها مفهوما الصدق والكذب؛ فليست كل الجمل جملا خبرية. فهناك ملفوظات لا تخضع لمثل هذا التصنيف ولا تندرج ضمن هذه الخانة، يتعلق الأمر عنده بالملفوظات الإنجازية *énoncés performative*. فاللغة يمكن أن توظف لإنجاز وعد أو تهديد أو تصريح أو رجاء أو تمني أو زواج أو تعميد أو طلاق أو رهان أو مقايضة... كما أنها تشتمل على أسئلة وعبارات تعجب وأوامر وتعابير خاصة بالأمنيات والتطلعات وعبارات الترهيب والترغيب والتشجيع من مثل: "معذرة"، أحسنت، "مرحبا" أي الكتب تفضل؟ "افعل ما تحب" إلى غير ذلك من الأفعال التي يقترن القول فيها بإنجاز الفعل.

---

(1) *John Austin*, Quand dire, c'est faire, *Paris, Le Seuil, 1970, p37*

وبمعنى آخر، إن تلفظا ما يكون إنجازيا عندما لا يكتفي فقط بوصف واقع ما ولكـن عنـدما ينخـرط هو نفسه في إنجاز فعل ما. فقد طور الفيلسوف البريطـاني جـون أوسـتين في الخمـسينيات مفهـوم النطق الأدائي، واقترح تمييزًا بين ضربين من المنطوقات:

المنطوقات الخبرية، وهي التي تقدم تقريرًا، وتصف موقفًا، وتحتمل الصدق أو الكذب.

والمنطوقات الأدائية أو الأقوال الأدائية أو الإنجازية، فلا تحتمل الصدق أو الكذب، وهي في واقع الأمر تقوم بأداء الفعل الذي تشير إليه. وعندما تقول: **أعد أن أدفع لك**، فأنت لا تـصف موقفًا، بل تؤدي فعل الوعد؛ فالنطق ذاته فعل. يقول **أوستين** إنه حينما يسأل القسيس أو الموظف المدني: أتقبل بهذه المرأة زوجة شرعية لك، وأجيب: نعم، أقبل بها، فأنا لا أصـف أي شـيء، إنمـا أفعله؛ فأنا لا أقدم جملة تقريرية عن الزواج، بل أنغمس فيه. وعندما أقول: نعم، أقبل بها، فإن هذا المنطوق الأدائي لا يحتمل الصدق أو الكذب. ربما كان ملائمًا أو غير ملائم، وذلك حسب الظـرف والسياق؛ وقد يكون صالحًا أو غير صالح بمصطلحات **أوستين**. فإذا قلت: نعم، أقبـل بـه، قـد لا أوّفق في الزواج؛ وذلك إذا كنت، مثلا، متزوجًا قبلا من امرأة حية، سليمة العقل وغير مطلقة، أو إذا كان الشخص الذي يؤدي مراسم الزواج غير مخول لتأديـة هـذه المراسـم حـسب تقاليـد هـذه الجماعة. يقول **أوستين** سيخفق المنطوق في إحداث التأثير المطلوب. سـيكون المنطـوق غـير ملائـم وغير صالح وبالتالي، بلا ريب، سيكون العريس أو العروس، أوكلاهما معًا غير سعيدين[1].

انطلاقا من التصنيفات السالفة يميز **أوستين** بين نوعين من الملفوظات: الملفوظات التقريرية الوصفية والملفوظات الإنجازية. غير أنه سرعان ما تبين لاحقا عدم دقة هذا التمييز ذلك بأن الأقوال التقريرية الوصفية غالبا ما تعمل هي الأخرى على إنجاز فعل ما لكن بصورة مضمرة؛ أي أن فعلـها الإنجازي غير ظاهر على مستوى السطح[2].

يستفاد من هذا الكلام انتماء كل الملفوظات اللغوية إلى فئة الملفوظات الإنجازية مـع فـرق دقيق يظهر على مستوى توظيـف كـل ملفـوظ لفعلـه الإنجـازي، فثمـة ملفوظـات إنجازيـة صـريحة وملفوظات إنجازية مضمرة. هذا التقسيم مكّن **أوستين** من بناء نظرية كلية للأفعال اللغويـة اختزلهـا في ثلاثة أفعال هي[3]:

---

(1) حوناتان كالر، اللغة الأدائية ترجمة: رشاد عبد القادر، مجلة الآداب الأجنبية، العـدد 112 خريـف 2002. مجلـة فـصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ص39/ 40.

(2) *Quand dire, c'est faire, op, cit, p80.*

(3) *Ibid, pp115- 139*

1. فعل القول[1] *Les actes locutoires* ويقصد بذلك الأصوات التي يخرجها المتكلم والتي تمثل قولا ذا معني.
2. فعل الإنجاز[2] *Les actes illocutoires* ويقصد بذلك أن المتكلم حين يتلفظ بقول ما فهو ينجز معنى قصديا أو تأثيرا مقصودا وهو ما أسماه أوستين بقوة الفعل، وقد اشترط أوستين لتحقق هذا المعنى الإنجازي ضرورة توفر السياق العرفي المؤسساتي لغة ومحيطا وأشخاصا. فعبارة من قبيل:

* سأحضر لرؤيتك غدا، يعتمد معناها الإنجازي -الوعد هنا- على مدى تحقق شروطها بحيث يكون المتكلم قادرا على الوفاء بوعده، وأن ينوى فعل ذلك وأن يكون واثقا من أن المستمع يرغب في رؤيته، ذلك لأن انتفاء رغبة المستمع في رؤية المتكلم قد يحيل المعنى الإنجازي هنا من "وعد" إلى "وعيد".

3. فعل التأثير[3]. *Les actes perlocutoires* ويعنى بذلك أن الكلمات التي ينتجها المتكلم في بنية نحوية منتظمة محملة بمقاصد معينة في سياق محدد تعمل على تبليغ رسالة وتحدث أثرا عند المتلقي أو المستمع، وإذا كان المثال السابق قد أفاد معناه الإنجازي-الوعد- فإننا هنا لسنا بإزاء فهم الرسالة المنجزة فحسب بل نحن هنا في حالة من التهيؤ والانتظار استتبعتها قوة القول عبر المعنى الإنجازي-الوعد.

جون سورل: صياغة جديدة لمقترحات أوستين

لقد استفاد سورل من دروس أوستين، هذه الاستفادة مكنته من إضفاء نوع من الانتظام على أفكار أستاذه. بأخذه لفكرة أن المعنى هو نوع من فعل واعتبر أن دراسة اللغة هي جزء فرعي من نظرية الفعل. وتدور فكرته حول الوظائف أو المعاني المرتبطة بالأفعال الإنجازية، وبإيحاء من هذه الفكرة قدم سورل تعاريف للأفعال الإنجازية المتنوعة ضمن الشروط الواجب توافرها عند أداء فعل لغوي بشكل مؤثر.

---

(1) *Ibid, pp 112- 113*
(2) *Ibid, p114*
(3) *Ibid, p119*

إن احتفاظ سورل بما نعته "بالفعل الإنجازي" (القوة الإنجازية)، ترتب عليه ظهور فكرة أخرى تمثلت في أن دلالة الجملة هي الصورة الجامعة بين محتواها القضوي (الإحالة والحمل) وقوتها الإنجازية التي ترافقها، ومثل ذلك:

1. هل سافر زيد؟

تتكون دلالة هذه الجملة من فعل قضوي يمثله المحتوى القضوي للجملة (أو معناها الحرفي)، ومن فعل إنجازي أو قوة إنجازية ماثلة في النهي الذي يتحقق بمجرد ما يتلفظ المتكلم في زمن حاضر. وبذلك، نحصل على البنية (2) التي صاغها **أحمد المتوكل على النحو التالي**[1]:

2. قو (قض)

حيث إن قو= قوة إنجازية= الاستفهام، وقض = فعل قضوي محتوى الجملة (السؤال عن سفر زيد)

وعلى هذا الأساس فإن تحقق المحتوى القضوي للأفعال الإنجازية عند سورل يكون زمان التلفظ ذاته.

ينضاف إلى هذه المؤشرات، بعض المقومات التقديرية أو التأثرية التي تتضمن حكما أو حالة للقائم بالتلفظ وهي مؤشرات وردت في "نظرية الأفعال اللغوية" عند سورل أشار إليها المتوكل على التوالي[2]:

- الأفعال "الحكمية": وهي أفعال تمثل لواقع تمثيلا يكون صادقا أو كاذبا.
- الأفعال "الأمرية": وهي أفعال يقصد بها المتكلم حمل المخاطب على فعل شيء ما
- الأفعال "الالتزامية": وهي أفعال يلتزم بها المتكلم بواسطتها بفعل شيء في المستقبل.
- الأفعال "التعبيرية": وهي أفعال تعبر عن حالة نفسية تعينها شروط الصدق حول واقعة ما يحددها المحتوى القضوي للجملة.
- الأفعال "الإنجازية": وهي أفعال يتحقق محتواها القضوي، إذا توافرت شروط إنجازها، حين التلفظ ذاته.

---

(1) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري منشورات عكاظ، 1989، ص21.

(2) المرجع نفسه، ص21.

إضافة إلى هذا، نجد مؤشرات تداولية تؤشر على طبيعة التلفظ. من ذلك مثلا، هوية كل من المتكلم والسامع وزمان التلفظ (الحاضر)، ومكانه والعلاقة الممكنة بين المتحاورين وبين الملفوظ.

بيد أن نظرية الأفعال اللغوية لم تقف عند حدود المحتوى القضوي للجملة (معناها الحرفي) والقوة الإنجازية الملازمة للتلفظ، بل تجاوزت ذلك نحو ما ينعت بالاستلزام الحواري. ذلك أن غرايس (*1979*) لاحظ بأن جمل اللغات الطبيعية يمكن أن تدل، في بعض السياقات، على معان أخرى خفية غير المعنى القضوي. لننظر في السياق التالي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فالتلفظ بهذه الجملة يتضمن ثلاثة معان:

- المعنى الحرفي (الدعوة إلى عدم القبول بأفعال أو سلوكات نحن نرفضها)،
- القوة الإنجازية (النهي)،
- المعنى الاستلزامي أي المعنى الذي يستفاد من السياق هو: (التوبيخ).

ويقدم غرايس هذه الدلالة الاستلزامية ضمن تصنيف عام لبعض المعاني التي يمكن أن تدل عليها العبارات اللغوية. فهناك، في نظره، معان صريحة وأخرى ضمنية، حيث تشمل المعاني الصريحة:

أ- المحتوى القضوي المتمثل في معاني مفردات الجمل حيث يرتبط بعضها ببعض في سياق تركيبي

ب- القوة الإنجازية الحرفية والتي تؤشر عليها بعض الصيغ مثل الاستفهام والأمر وغيرهما.

أما المعاني الضمنية فهي صنفان[1]:

أ- معان عرفية مرتبطة بجملها ارتباطا يجعلها لا تتغير بتغير السياقات، وتنشطر إلى الاقتضاء والاستلزام المنطقي.

ب- معان حوارية (أو سياقية) تولد حسب السياقات التي تنجز فيها الجملة، وهي بذلك معان استلزامية حوارية.

---

(1) أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 24.

لقد تم النظر إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، بعد غرايس على أساس أنها نظرية تعدد الأفعال اللغوية بالنسبة إلى المحتوى القضوي الواحد. في هذا الإطار قسم سورل الجمل من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها إلى قسمين: قسم من الجمل الذي يواكبه فعل لغوي واحد وقسم آخر من الجمل ويواكبه أكثر من فعل لغوي وتحديدا فعلين لغويين. وفي حالة مواكبة فعلين لغويين لجملة واحدة يضعنا سورل أمام تمييز جديد داخل الفعل اللغوي نفسه؛ وهو الفعل اللغوي المباشر المدلول عليه حرفيا والفعل اللغوي غير المباشر المدلول عليه سياقيا أو المستفاد من المقام، ومثل ذلك:

أ- لنلعب هذا الصباح كرة القدم

ب- سأنجز تمارين الرياضيات

فالجملة الأخيرة (ب) تنجز فعلين لغويين اثنين؛ الأول إخباري ويتبدى في كون المتكلم أراد أن ينجز تمارين الرياضيات أما الثاني فغير مباشر ويتبدى في رفض أمر المخاطب لعب كرة القدم.

مستويات الدلالة: الحرفية والاستعارية

يلعب مفهوم الدلالة الحرفية دورا حاسما في نظرية سورل، سواء في نظريته الأولى حول أفعال اللغة أو في نظريته حول القصدية. فالدلالة الحرفية للملفوظ ما ينبغي أن تكون ظاهرة لأنها هي المنطلق وهي التي تساعدنا على فهم كل الاستعمالات غير الحرفية وهي التي تجعل منها تبعا لذلك استعمالات قابلة للإدراك. وبذلك يولي سورل التمييز بين المعنى الحرفي ومعنى المتكلم أهمية في دراسة المنطوق الاستعاري فـ«مشكلة الاستعارة عنده هي جزء من مشكلة لغوية عامة هي تفسير الكيفية التي ينعزل فيها معنى المتكلم عن معنى الجملة أو الكلمة، أو بعبارة أخرى: كيف تقول شيئاً وتعني شيئاً آخر؟»[1]، ولذلك اعتمد على المعنى الحرفي بشكل أساسي في التوصل إلى المعنى الاستعاري. وحسب سورل فإن المنطوق الاستعاري يمكن رده إلى ثلاثة مستويات:

1. المنطوق الاستعاري البسيط، وفيه تقوم الاستعارة على الاستبدال المحدد لكلمة بكلمة أخرى؛ أي كلمة ملفوظة بأخرى مضمرة وتمثل المقصود المجازي، أو قصد المتكلم.

---

(1) احمد صبرة، التفكير الاستعاري في الدراسات الغربية، دار الصديقان للنشر والإعلان، الإسكندرية1998 م، ص 65.

2. المنطوق الاستعاري غير المحدد، وهو يتسم باتساع مجال المعاني التي يحتملها المنطوق الاستعاري، إذ لا يتحدد المضمر هنا في كلمة واحدة بل يتشعب بين عدة دلالات مجازية يحتملها البعد المجازى الاستعاري.
3. الاستعارة الميتة، وفيها يُهمل المعنى الأصلي للملفوظ ليكون المعنى المجازي الاستعاري هو الملفوظ[1].

ينطلق سورل من إيمانه بأهمية الوقوف على تفسير المنطوق الحرفي بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعارى، أما محاولة وصف المنطوق الاستعاري مع إهمال تفسير المنطوق الحرفي فهي محاولة تفشل غالباً في التمييز بين المنطوقين، ومن ثم ينطلق بداية من مبادئ تأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعارى من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية التي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في ذاتها، أي بمعزل عن سياقها، مثال ذلك الجملة التالية: (إن الحرارة تشتد هنا)، فمن الممكن أن تقف عند حدود المنطوق الحرفي، وذلك عندما تكون إخباراً لشخص ما عن اشتداد الحرارة في المكان المشار إليه، ومن الممكن أن تتعدى المنطوق الحرفي إلى الفعل الكلامي غير المباشر، أو المعاني المضمرة التي قال بها غرايس والمتعلقة بقضايا الاستلزام الحواري، إذ تستخدم بوصفها طلباً من شخص لشخص آخر أن يفتح الباب، كما أنها من الممكن أن تستخدم بوصفها منطوقاً تهكمياً عندما تستخدم للتعبير عن شدة البرودة، أما استخدامها بوصفها منطوقاً استعارياً فيكون عندما تعني -مثلاً- أن المناقشة المستمرة أصبحت تحتوي على قدر أكبر من الهجوم الحاد[2].

إن ما يعود إلى حالة المعنى الحرفي في اللغة، لا يشكّل سوى اللحظة البدئية والأولى التي تقودنا إلى تلمّس البدايات المؤسِّسة للدلالة. وحدود هذه الدلالة هي وصف هذه الحالة بالاعتماد فقط على عناصرها الأصلية. بذلك نكون أمام سيرورة لا ندرك منها سوى التجليات التقريرية. وانطلاقا من هذا المعنى الأصلي أو هذا الحدّ الأدنى المعنوي الذي تقدمه لنا الواقعة في أبعادها

---

(1) *John R. Searl, Metaphor, p 92*
ذكره عيد بلبع في: الرؤية التداولية للاستعارة، مجلة علامات، مكناس، العدد 23 ص 99-100

(2) *John R. Searl: Metaphor, p94*
ذكره عيد بلبع، مجلة علامات، المرجع نفسه، ص 100-101.

الحرفية، يمكن تخيّل معالم استعارية قادرة على بناء أكوان دلاليـة متعـددة. وهـي دلالات لا تتجـاوز حدود ما يقتضيه سياق هذه الواقعة. فالمؤوِّل أثناء تعامله مع النص، يتجاوز معناه الظاهر والحـرفي، والتعامل مع معانيه الخفية والإضافية بوصفها منطلقا للبحث عن كـل مـا يستعـصي علـى الإدراك للوصول إلى بنياته العميقة عبر التفقّه والتقدير والتدبّر، وتوسّلا بمـا في الـنص مـن سـنن وإشـارات سياقية، هي بمثابة دليل لولاه ما تجاوز هذا المؤوّل المعنى الظاهر للنص.

إن النظر إلى اللغة بهذا الشكل يجعلنا نسلّم بوجود مـستوين: مـستوى أول تعيـيني حـرفي، ومستوى ثان خاص بإنتاج الوحدات الدلالية والقيم الثقافية المضافة؛ أي مستوى استعاري.

لقد ميّز سورل في نظريته أفعال اللغة بين أفعال مباشرة وأخرى غير مباشرة وذلـك ليـضع حدا إلى كل تداخل تظهره طبيعة التعابير اللغوية الغامضة مشيرا إلى أننا في السؤال التالي:

- هل يمكنك أن تفتح الباب؟

ننجز طلبا غير مباشر؛ والواقع أن العلاقة بين الطلب والسؤال قريبـة بعـض الـشيء لكـن ترى كيف يمكن لنا أن نفسر فهم المضيف لقول ضيفه الإخباري التقريري:

- الجو حار جدا اليوم

بأن يسارع إلى فتح نافذة الغرفة. نحن هنا إزاء طلب غير مباشر أيضا وماذا سـتفعل نظريـة أفعال الكلام إزاء كثير من الأعراف اللغوية المختلفة في اللغات.

لقد حاولت نظرية أفعال اللغة بحث العلاقـة بـين الفعـل وكـل صـيغ التواصـل، إلا أنهـا واجهت نقدا واسعا خاصة لمعجمها الاصطلاحي، ولكونها أيضا قصرت تمييزها بين أفعـال الـتلفظ الثلاثة على النتاج اللغـوي فحـسب في حـين أن مفهـوم الـسياق العـرفي المؤسـساتي وهـو المفهـوم المركزي لهذه النظرية يقتـضى اشـتمالها لأنظمـة التواصـل والإشـارات عامـة؛ اللغـوي منهـا وغـير اللغوي. ويظل مفهوم العرف مفهوما يكتنفه نوع من الغموض؛ فنحن لا نعرف إلى أي مـدى تعتـبر قوة القول أو فعل قوة التلفظ مسألة عرفية وهل هي قصدية أم أنها مرتبطة بإحداث أثـر مـا. وهـل يمكننا اعتبارها سلوكا صريحا أم أنها مجرد سياق. لقد ظل هذا المفهوم مثـار تـساؤل لـدى كـثير مـن دارسي هذه النظرية، ولهذا السبب صرح **أوستين** في كتابـه **كيف تنجز الأشياء بالكلمـات** أنـه مـن الصعب أن تحدد أين يبدأ العرف وأين ينتهي... كما يوجه النقد غالبا لنظرية أفعال الكلام عند كـل من **أوستين** و**سورل** لكونهما انشغلا بالتقديم والعرض لنموذج أحادي في تناولهما لأفعال اللغة كما فعل **سورل** مع فعل "الوعد" على سبيل المثال، ولم تتناول نظريتهما التواصل ككل متداخل؛ ذلك أن

أفعال اللغة نادرا ما تنجز في عزلة عن بعضها البعض. ويحبذ كثير من الفلاسفة واللغويين المعنيين بدراسة هذه النظرية أن تحرص في عرضها وتفسيرها للتواصل على تبني مفهوم واسع يحاكي المفهوم الشامل الذي طرحه فتجنشتاين، وهو ألعاب اللغة في كتابة أبحاث فلسفية، والذي يقول فيه بأن معاني الكلمات فضفاضة تتحد مع استخداماتها المختلفة والخاصة بألعاب اللغة[1].

وقد كان لجاك دريدا، رائد التفكيكية، رأي مخالف تماما لما أبداه جون أستين وجون سورل بخصوص ما تطرقا إليه من تصورات تمس كل الجوانب المتعلقة بفلسفة اللغة وأفعال اللغة وصيغ تصريف هذه الفلسفة.

دريدا والاستراتيجية التفكيكية:

تشيد الممارسة التفكيكية فلسفتها على صروح أساسية تتألف من:

- تحديد التقابلات الثنائية أو السلاسل الهرمية الميتافيزيقية المهيمنة على النص أو الواقعة.
- تعيين الوظيفة التمييزية أو الإختلافية لسمات الملتبس أو ما لا يمكن حسمه وتحديده.
- زحزحة هذا التقابل عن موقعه، وإعادة صياغة هذه الإشكالية في ظل المقاربة التفكيكية.

وقد اختزل گريماس بمعنى آخر، هذه الإشكالية في نص طويل، حيث بدأ بالتساؤل عما إذا كانت منهجية دريدا، كما يوظفها النقد الأدبي الأمريكي المسمّى تفكيكيا، منهجية بانية ومنتِجة للمعنى، أم أنها مجرد إجراء افتراضي استكشافي، ولحظة من بين لحظات الممارسة التأويلية. يرى گريماس أن التفكيك بحسب دريدا وتلامذته، خاصة جوناثان كالر، يتضمن العمليات الآتية:

اكتشاف التقابل الثنائي المهيمِن على النص وتعرية المسلمات الميتافيزيقية والإيديولوجية لهذا التقابل، ثم تبيان كيفية تفكيكه ونقضه داخل النص ذاته المفترَض أنه مؤسَّس عليه وقلب هذا التقابل، بحيث ما كان هامشا سيصبح مركزا والعكس، ثم زحزحة هذا التقابل عن موقعه وإعادة صياغة الإشكالية في ظل هذه المقاربة.

يلزم التأكيد إذن، على أن التفكيك لا يكتفي فقط بمجرد القلب للتصنيف الهرمي المتحكم في هذا التقابل، ولا يكتفي بالرفض الكلي له، على العكس، فإن التفكيك يحافظ على التقابل في

---

(1) جون أوستين... جون سورل: أفعال الكلام.. كيف تنجز الأشياء بالكلمات نظرية أوستين، عرض وترجمة: منصور العجالى العرب أونلاين 30.07.2003 عن الموقع الإليكتروني:
http://www.alimbaratur.com/All_Pages/Huqul_Stuff/Huqul_46/Huqul_46.htm

الوقت الذي يقلب فيه كل ما يتعلق بسلاسله الهرمية، مزحزحا بذلك نقطة تمفصله. لهذا السبب يمكن القول إن التفكيك يحتوي على قوة تخريبية، وبالتالي خلاّقة. فعن طريق تفكيك بعض التصنيفات الهرمية أو الأنساق المعيارية، يبين دريدا الطابع الإيديولوجي و/ أو البلاغي لما كان يبدو من قبل شيئا "طبيعياً، بديهيا مسلّما به.

ومعظم المفاهيم التي حللها دريدا "تمرّ" عبر الآلة التفكيكية - وعلى العكس- فإن طريقة اشتغال هذه الآلة تحدد المواقع الفلسفية (والسميائية) لدريدا: إن الميتافيزيقا الغربية تفضل الصوت عن الكتابة لكونها ظلت سجينة مفهوم الكينونة بوصفه حضورا، كما أن مفهوم العلامة بوصفه كيانا يوحد بين الدال والمدلول ظل هو الآخر متضامنا مع تراث تيولوجي كامل (الله هو المعقول والمدلول في ذاته *Signatum, en Soi*). إن مفهوم المركز أو الأصل هو الذي يؤسس الخطاب، وبالتالي فإن التخلي عن هذا المركز يقود إلى تشتت وتشظي الذات الموحدة، وينتج عن ذلك تصور آخر للخطاب، وهو تصور يؤمن باللعب الحر للدوال وتشتيت المعنى وإنتاج سلسلة لامتناهية من الإحالات أو البدائل[1].

يضع هذا النص استراتيجية دريدا التفكيكية ضمن سياقها التاريخي، بوصفها أداة من جملة أدوات أخرى لتأويل النصوص، وتعرية أسرارها الدلالية، عبر تفكيك بنيتها الهرمية القائمة على التقابلات الثنائية، «وحركات التفكيك لا تلتمس البنيات من الخارج. بحيث لا يمكنها أن تكون فعّالة وذات جدوى إلاّ إذا ما سكنت داخل هذه البنيات، وحاولت استنطاقها بصيغة من الصيغ»[2].

تهدف هذه الاستراتيجية إلى التشكيك في كل شيء، وتصديع بنية الخطاب وتدمير دعائم بنية تمركز العقل وتقويض الأصل الثابت، وما يرتبط به من مفاهيم التعالي والقصدية؛ فينفتح النص على آفاق لامتناهية بفعل نسق الاختلافات. ويعلن التفكيك عن ولادة جديدة للنص بوصفه لعبة حرة للدوال مولّدة باختلافاتها مدلولات لا حصر لها؛ ولأنها مدلولات غير مستقرة، تبقى مؤجّلَة ضمن نسق الاختلافات ومحكومة بحركة حرة أفقية وعمودية لامتناهية.

فما هي منطلقات هذه الاستراتيجية؟ وما هي الخلفية الفلسفية التي توجهها؟

---

(1) *Greimas (A.J) Courtés (J.), Sémiotique; dictionnaire raisonné de la théorie du langage; Tome 2 (Complement, débats, proposition) ED. Hachette université Paris ; 1978/1986. Article: Déconstruction ; p 62.*

(2) *Jacques (Derrida): De La Grammatologie Editions De Minuit; 1967, p39*

تفكيك السلاسل الميتافيزيقية

إن التفكيكيين، وعلى رأسهم دريدا، هم أول من يرفض التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى الاستعاري ويعدون هذا التمييز زائفا، لأنه يخفي في داخله أفقا من الهوية والحقيقة. ويمضى دريدا مؤكدا أن القصد في أفعال اللغة شيء يستحيل معرفته والجزم به، وأن أثر التلفظ لقول ما لا يمكن التنبؤ به وهو يسمى هذه الظاهرة بالتفتح الشبيه بانفلاق النبات وانتشار البذور؛ أي التشتيت الذي يفضي إلى لانهائية المعنى.

فمع الاستراتيجية التفكيكية لم يعد النظر إلى المعنى بوصفه موضوعا كامنا في النص، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه سيرورة تدليلية تعيد توزيع الأنساق في لعبة من التركيبات والإحالات والروابط اللامتناهية باعتبارها نسيجا لتفاعل أنساق غير محدودة تحيل على أسنن متنوعة ومختلفة؛ «إن لعب الاختلافات يعني تركيبات وإحالات تمنع أن يكون أي عنصر بسيط، في أية لحظة وبأي شكل من الأشكال، حاضرا لذاته وفي ذاته. وسواء كان الأمر متعلقا بالخطاب الشفوي أو المكتوب فإن أي عنصر لا يمكنه أن يشتغل بوصفه علامة دون الإحالة على عنصر آخر لا يكون هو نفسه حاضرا حضورا بسيطا. هذا التسلسل يجعل من كل عنصر (وحدة صوتية كان أو خطية) متكونا انطلاقا مما يوجد فيه من العناصر الأخرى من السلسلة أو النسق. إن هذا التسلسل أو النسيج هو النص الذي لا ينتج نفسه إلا من خلال تحويل نص آخر. ففي العناصر والنسق لا شيء يكون أبدا عدما أو حضورا وغيابا بسيطا؛ إذ لا وجود كلية إلا للاختلافات وآثار الآثار»[1].

إن الحضور، إذن، هو أساس المعرفة الحقيقية التي تمتلكها الذات. واللغة هي التي تسمح لهذه الذات بالتعبير عن هذه المعرفة تجاه العالم الخارجي. إن هذه الثقة في الحضور وفي اللغة -وهو ما يرفضه دريدا- هي ما يسميها جاك دريدا بمركزية الصوت أو التمركز الصوتي الذي يلزم تفكيكه باعتباره من نتاج وآثار ميتافيزيقا الحضور.

ركز دريدا في استراتيجيته على تحليل مفهومي "الصوت" و"الكتابة" بوصفهما مفهومين محوريين يحظيان بدلالة خاصة في الحقل اللساني. هذا الأخير ينصّ على أسبقية الصوت، وأولويته على الكتابة؛ وأن الكلمة المنطوقة كلمة غير خارجية، ولها القدرة على المحو الذاتي. كما تعرف الكلمة المنطوقة بأنها صورة سمعية وظيفتها هي استحضار المفهوم الذي تُمثله الصورة السمعية،

---

(1) جاك (دريدا): مواقع، حوارات مع جاك دريد، ترجمة وتقديم فريد الزاهي، دار توبقال للنشر الطبعة الأولى، 1992 ص29.

وتتلاشى وتغيب الكلمة المنطوقة أو الصورة السمعية في سيرورة استحضار المفهوم. ولهذه الغاية فإنها بوصفها دالاً، تمحي نفسها عندما تحيل على المدلول، بوصفه أكثر أهمية من أيّ شيء آخر. ولا يمكن تصور هذا المدلول، إلاّ من خلال الصورة السمعية بوصفها دالاً. ممّا يدفعنا إلى التساؤل عن المكانة التي تحظى بها الكلمة المكتوبة في الفهم التقليدي للغة.

تبعاً لهذا الفهم، فإن اللغة تنظر إلى الكلمة المكتوبة بوصفها التمثيل الطباعي (الكتابي) للكلمة المنطوقة؛ في هذا الصّدد فإنها دالّ الكلمة المنطوقة؛ فإذا أردت مثلا استحضار مفهوم شجرة، يلزمني عندئذ أن أنطق صوت (ش، ج، ر، ة)، والدّال هو هذه الصورة السمعية. لكنني حينما أكتب كلمة شجرة، فما عليّ سوى تمثيل الصورة السمعية من خلال بنية كتابية (طباعية). ولا ترتبط هذه الصورة الطباعية بأيّة صلة بالمفهوم، بل إنها لا تستطيع تمثيله، لأنها بنية مرئية للصورة السمعية غير المرئية. إنها شيء أشبه ما يكون بالطّيف أو الشّبح، وهي ثانوية بالنسبة إلى الصورة السمعية وبالإمكان إهمالها. يقول سوسير: «إن اللغة والكتابة نسقان لعلامات متباينة، فالمبرّر الوحيد لوجود الثانية هو تمثيل الأولى»[1].

توحي فكرة سوسير هذه، بتأكيد قويّ لمركزية الصوت، ويتضح هذا بشكل يثير اهتمام دريدا الشديد في معالجة سوسير لمسألة الكتابة التي يعطيها مكانة ثانوية بالمقارنة مع الصوت (الكلام). فهدف التحليل اللساني، ليس هو الأشكال المكتوبة من العلامات، بل الصيغ والعبارات المنطوقة؛ فما الكتابة سوى وسيلة لتمثيل الصوت (الكلام). فهي واسطة وشكل تقني خارجي، وبالتالي لا حاجة في إدراجها ضمن الحقل اللساني، «إن الكتابة تحجب رؤية اللسان: إنها ليست لباسا حقيقيا، بل لباس تنكري»[2]. لذا فهي غريبة عن النسق الداخلي للسان. قد تبدو هذه الفكرة عادية بالنسبة إلى سوسير، لكنها -كما يبيّن دريدا- متأصّلة وذات جذور بعيدة في التراث اللساني الغربي الذي يشدّد على أهمية الصوت (الكلام)، بوصفه وسيلة تواصل عادي يُدرَك في أبعاده المباشرة[3]. بينما الكتابة بوصفها سيرورة توسّطية فهي ذات أبعاد غير مباشرة. بمعنى آخر، إن الكتابة تتبدّى في شكل علامات طباعية وخطّية منفصلِة عن الفكر والذّات التي ساهمت في إنتاجها،

---

(1) *Saussure (Ferdinand De), Cours de Linguistique Générale, Ed, Payot, Paris 1979, p45.*

(2) *Ibid, p51.*

(3) تكفي الإشارة هنا إلى حلقة الكلام عند سوسير، فقد أوحى هذا الأخير أن العلامة عبارة عن أداة تواصلية بين شخصين يهدفان إلى التواصل. حيث المتكلم والمستمع حاضران وجها لوجه، وتنطلق الكلمات من المتكلم بوصفها علامات تكون شفّافة لفكرة الحاضر، والتي يمكن للمستمع أن يدركها ويفهمها مباشرة.

وهي عادةً، ما تؤدّي وظيفة في غياب الذّات المتكلّمة أو المستمِعة. ولذلك، فهي تُدْخِلنا على نحوٍ غير يقيني إلى فكر الكاتب، وهذا يجعلها قد لا تبدو وسيلة من وسائل تمثيل الكلام فحسب، بل قد تبدو، وبشكل أهمّ، تشويها وتحريفا له.

إن الكلمات المنطوقة تحمل قصديتها بشفافية، فهي تعكس تجاور المتحاورين، وهي التعبير الخالص «والحضور التام، حضور الموضوع وحضور المعنى في الوعي، والحضور في ذاته من خلال العبارة المباشرة ومن خلال وعي الذات»[1]. فحضور المعنى في الذهن يمنح الحقيقة طابع المباشرة. أما إذا حولنا هذه الدلالات المنطوقة إلى علامات طباعية (كتابة)، فإنها تفقد مباشرتها وراهنيتها فتبتعد عن الحقيقة؛ أي عن العلامات الذهنية. بمعنى آخر، إذا كانت تلك العلامات المنطوقة دالاً، تكون الكتابة دال الدال، وهذا ما يمنحها رتبة ثانوية.

ففي حالة الكتابة يتحرر النص المكتوب من سلطة المؤلف الذي لا يستطيع أن يتمتع بسلطة خاصة مع ما كتبه، لأنه قد أوكل مسؤولية النص للمتلقين، والمعاني التي سيولّدها هذا النص المكتوب من الآن فصاعدا لن تكون بحاجة لأن تتفق مع قصديات هؤلاء المتلقين.

هذا الانفصال عن الأب في الكتابة (المؤلّف) وعن لحظة الأصل يفسح المجال لكلّ أنواع سوء الفهم وسوء التأويل، لأن المتكلّم غير موجود ليؤوّل للمستمِع ما يدور بذهنه؛ «فإن كانت أمور من قبيل الغياب وسوء الفهم وعدم الصّدق والغموض من سمات الكتابة، فإنه بإمكان المرء، أثناء تمييز الكلام عن الكتابة، أن يبني نموذجا تواصليا يجعل معياره مثالا نموذجيا مرتبطا بالكلام - حيث يفترض أن المستمع مؤهّل مبدئيًا، لفهم المعاني القابعة في ذهن المتكلّم. وبالفعل فإن تناول سوسير، الأخلاقي، لمفهوم الكتابة بهذا الشكل أثناء نقاشاته يوضّح أن شيئا هامّاً يشغله، فهو يتكلّم عن 'مخاطر' الكتابة التي 'تعوّض' اللغة، وتخفيها، بل الكتابة التي 'تغتصب' كلّما كانت الفرصة مواتية دور الكلام. إن 'اجتياح الكتابة' قويّ ومدمّر، وهو السبيل الوحيد لكشف تعثّرات النطق 'البّاثولوجية'، إنها إفساد وتشويه للأشكال النطقية الطبيعية. واللسانيون المهتمّون بالأشكال المكتوبة 'يقعون في فخّها'. إن الكتابة التي يُفترض أن تكون وسيلة لتمثيل الكلام، تُهدِّد بتلوّث صفاء النّسق الذي تمثّله»[2].

---

(1) *Jacques (Derrida), De La Grammatologie OP Cit; p13.*

(2) *Jonathan (Culler): On Deconstruction, Theory and Criticism after Structuralism; University Press; ITHACA, New York, 1982; p101*

لذلك فالحجج التي نسبت مكانة ثانوية للكتابة على حساب الصوت؛ هي حجج -في رأي دريدا- ميتافيزيقية. لأنّ الفهم التقليدي للصوت والكتابة، هو فهم متمركِز حول العقل (اللوغوس)[1] ويقتضي تجاوزه وانتقاده.

المعنى والتكرارية

إن فحص دريدا لطبيعتي الصوت والكتابة، وانتقاده الأهمية التي حظي بها الصوت على حساب الكتابة طوال تاريخ الفلسفة الغربية، يبين أن القضايا التلفظية تملك دلالات متعددة، يتعذر اختزالها في صيغة دلالية وحيدة يمكن الحسم فيها. هذه الدلالات تعطي ولادة جديدة لكمّ هائل من الإمكانات التأويلية، وهي إمكانات يصعب بدورها أو يستحيل تحديد أصلها والقول بأولويتها. هذه الممكنات الدلالية تؤدّي إلى تشتيت النص. ويصبح كل تأويل إعادة تشكيل لنصّ جديد داخل هوّة أو متاهة يخلقها المؤوّل.

في حضور هذا التشظي والتشتيت تنفلت الدلالة من سلطة التقرير. هذا التشتيت غير قابل بدوره للاحتواء والاختزال في بنية دلالية مغلقة، إذ ليس هناك مركز ثابت للنص.

---

(1) يستعمل دريدا مصطلح التمركز حول العقل أو التمركز حول اللوغوس *Logocentrisme*، ليعني به كل ما هو متجه ميتافيزيقيا، وبشكل أكثر دقّة نقول إن مفهومي الصوت والكتابة قد شكلتهما واشترطتهما وتحكّمت بهما الميتافيزيقا. والواقع أن التمركز حول اللوغوس هو تمركز حول الصوت *Phonocentrisme*. ونجد في استراتيجية دريدا أن التمركز حول اللوغوس والتمركز حول الصوت هما مفهومان مختلفان يمثلان ظاهرة واحدة: النشوء والتكوّن الميتافيزيقي لمفهومي الصوت والكتابة. ويرتكز التمركز حول العقل والتمركز حول الصوت على الصوت لأن هذين المفهومين يتولّدان من الاعتقاد السائد أن الصوت يلعب دور الوسيط بين العقل الإنساني والواقع المتعالي. وقد أثبت دريدا أن التراث الغربي ظل دائما متشبعا بما سماه مركزية الصوت أو ميتافيزيقا الحضور، وبيّن أن نظريات الفلسفة وأطروحاتها المختلفة ما هي إلاّ صيغ من نسق واحد. ورغم أن دريدا لا يستطيع الرّكون إلى أمل التخلّص من هذا النسق، إلاّ أنه – كما يشير جوناثان كالر، ودريدا نفسه – يسعى إلى انتقاد هذه الميتافيزيقا من الداخل، بالتعرّف على سلاسلها الهرمية ونسقها الذي أقامت عليه كل تصوراتها، ثم قلب هذا النسق رأسا على عقب. وقد فعل ذلك من خلال قراءاته للعديد من النصوص: أفلاطون – روسو سوسير – ستراوس – فرويد – جينيه – هيغل – مالارميه – هوسيرل – أوستين – كانط ... للمزيد انظر: *De La Grammatologie*، وكتاب جوناثان كالر:

إن مفهوم التشتيت لا يبتعد في محصّلته النهائية، كما لا ينفصل في جوهره عن مفهوم التكرارية[1] *Itérabilité* أو التكرار *Itération*. فالألفاظ يمكن أن يكرّر بعضها الآخر، لكن هذه التّكرار لا يخلو من تعديلات، بمعنى آخر إن تكرار ملفوظ ما، ليس هو تكرار وحدة ما مطابقة لذاتها. التكرارية ستكون في الوقت نفسه تطابق واختلاف، مماثِلة للشيء ومختلِفة عنه في الوقت نفسه.

هذا الاختلاف والتطابق على مستوى الملفوظات، يحيل على مفهوم الاستشهاد *Citationnalité* أو الاقتباس داخل الاستراتيجية التفكيكية: كل ملفوظ يمكن أن يكون موضع استشهاد في سياقات مختلفة تقوم بتعديله. وليس هناك معيار يسمح لنا، أو يخوّل لنا الحديث عن أفضلية سياق على آخر أو القول بأولويته.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لخاصية التكرارية، بوصفها استراتيجية بلاغية تنحو بالمعنى إلى اللاتناهي، وتجعله يتدفّق ويتشتت، بإلغاء كل ما يتعلّق بمفهوم القصدية، والسياق الثابت داخل النص.

المسألة اللاّفتة للنظر بخصوص مفهوم التكرارية تكمن فيما يلي:

إذا كتبت مثلا الكلمة الآتية: **شجرة**، ثم كتبتها للتّو، - **شجرة** - فإنني أكون بذلك قد كرّرت شيئا ما، لمعرفة كلمة شجرة، وكذا فعل كتابتها. لذلك وبدون شكّ، فإن التحيينين لهذه الكلمة يبدوان متماثلين بصورة ما. متماثلان -بوجودهما مكتوبين على ورقة ما- في الجوانب التي يمكن أن نقول عنهما: إن الواحدة منهما تنسخ الأخرى. أو إنهما معاً تحيينان للدّال نفسه. بذلك يكون فعل تكرار الدال، إنتاج لحظة، أو تحيين آخر للدّال نفسه.

إن التحيين الثاني للدّال، هو في الوقت نفسه مختلِف عن التحيين الأول، ومماثِل له؛ إنه يختلف عنه في حدود ما يميّزه عنه فيزيائيا، وكذا وجوده في مكان مخالِف لمكانه. وهو يماثله في نطاق كونه كلمة، أو مفهوما مثله.

تقتضي هذه الفكرة الأخيرة -كون المفهومين مماثلين بوصفهما مفهوما- النظر فيها بعض الشيء. لنتأمل المثال الآتي:

---

(1) التكرارية هي العملية التي تتيح لأيّ منطوق أن يندرج في سياق مغاير، ومختلف في كل مرّة لما كان عليه من قبل. فالنص حسب هذا المفهوم مثلا يتكرر، ويتكرر في شكل مغاير. فهو في كل مرة النص نفسه وفي كل مرة نص جديد. والتكرارية تختلف عن الإعادة *Repetition* هذه الأخيرة تطابق نفسها ولا تغايرها. وقد أفاض دريدا في شرح الفرق بين المفهومين في كتاب: *Spectres de Marx, Galilee, 1993*

شجـــــرة

شجـــــرة

يوحي هذا الشكل، حسب فهمٍ ما، بوجود كلمتين. لكن حسب فهم آخـر فهـو لا يـوحي سوى بكلمة واحدة فقط[1]. إن المبرّر الذي جعلنا نقول بإمكانية كلمة واحدة فقط، هو كون الكلمة السفلى تكرارا للكلمة العليا؛ لكن هذا لا يمنع من قول العكس، فالكلمة العليا قـد تكـون بـدورها تكرارا للكلمة الـسفلى، إنهمـا معـاً يتكـرران؛ فالواحـدة منهمـا تكـرر الأخـرى وتنـسخها، إنهمـا يتناسخان. يُسفِر هذا التكرار عـن ظهـور عناصـر جديـدة إلى الوجـود تعـانق تحـيين هـذا الـشيء. «فالتكرارية لا تنفصل عن الغيرية»[2].

فما تمّ اعتباره تكرارا في المثال السابق، يمكن أن يتبدّى بوصفه شيئا مختلِفـا داخـل العلامـة؛ من ذلك مثلا اختلاف مجموع الوحدات الصوتية الموظَّفة لنطق كلمة شـجرة عـن الـسّمات الموظفـة لكتابتها، بل الأكثر من ذلك، يمكن للكلمـة نفـسها، أن تُنطـق وتظهـر بـصور خطّيـة متباينـة. هـذه الاختلافات المتعددة، هي اختلافات لعلامة واحدة. كما تنبثـق عـن هـذه الاختلافـات، اختلافـات أخرى تنتج علامات أخرى ... فهوية العلامة إذن، تتحدد بهذه الأشياء المختلفة؛ اختلاف الإرجـاء والمغايرة.

هذا الاختلاف في العلامة والمعنى، هو الذي يفسّر الوقائع الاستعارية التي أسـندها دريـدا إلى خاصية التكرارية.

«تتضمن بنية التكرار في الوقت نفسه، الهوية والاختلاف. فالتكرار المحض -ولا يمكنـه بتاتـا أن يكون كذلك- يحمل في ذاته انزياح اختلاف أسَّسه انطلاقا مـن التكـرار. إن تكراريـة عنـصر مـا داخل النص تجعل هويته الخاصة، مسبقا، منشطِرة باستثناء لا يمكننا من خلاله تعريف وتحديـد هـذه الهوية، إلا داخل علاقة اختلافية وتفاضلية مع عناصر أخرى، حاملة لآثار هذا الاختلاف (...) هو ما يجعل منه بنية تشرخ جسد أي عنصر قامت بتشكيله»[3].

---

(1) ينتقـد سـورل مفهـوم التكراريـة كمـا تـنصّ عليـه الأدبيـات التفكيكيـة، ويـستعمل عوضـه مفهـوم ورود/ نمـط *Occurrence/Type*. ففي حالة المثال أعلاه (شجرة شجرة) يشير سورل إلى وجود ورودين لنمط واحد. هذا الانتقاد لا يقتصر فقط على التكرارية، بل يتجاوزه إلى الحديث عن اللغة العادية Normal واللغة التشويشية أو اللغة الطفيليـة *Parasitaire*. للمزيد يمكن العودة إلى:

(2) *Jacques (Derrida), Limited Inc, Paris, Galilée, 1988, p26.*

(3) *Jacques (Derrida), Limited Inc, p105.*

ذكره أيضا: جوناثان كالر في الفصل الثاني من كتابه *On Deconstruction* ص110-134.

إن أيّ شيء لا يمكنه أن يتحقق إلاّ انطلاقا من بنية التكرار هذه. لذلك فتحديد هوية أيّ تحيين، لا تتمّ إلا انطلاقا من تحيينات مكررة، ومختلفة؛ وهو ما يتنافى استراتيجيا مع مقولة الأصل الثابت. إذ ليست هناك بداية أولى للعلامة؛ فالعلامة تبدأ بتكرار نفسها، وهنا تكمن المفارقة: التكرارية، هي التي تجعل من العلامة علامة، وهي التي جعلتها مطابقة لـ"للوهلة الأولى" (وهو ما يطرح أمامنا إشكالية الأصل والإعادة "النسخة" داخل العلامة)، وهذا ما قصد إليه دريدا سلفا عندما أشار إلى أن تكرارية العلامة، أو أيّ عنصر آخر يجعل بكيفية مسبقة بنية هذا الشيء منشطرة ومتشظّية؛ بمعنى آخر، لا يأخذ التكرار معناه إلاّ في انسلاخه عن التطابق، واتجاهه نحو المُختلِف. فالتكرار «ليس مشابهة قصوى... إنه لا يكمن في إعادة إنتاج المطابق؛ فهو ليس هوية للمماثل ولا معادلة للتشابه. يكمن التكرار في حدة المختلف»[1](*).

بذلك، لا تستطيع العلامة أن تمثّل حرفيا ما تدلّ عليه؛ أي تنتِج مدلولا حاضرا، إنها تدل على الغياب؛ أي الحقيقة الغائبة المستعصية على الإدراك. فهذه العلامة تكرار، وما نعتقده فيها بداية جديدة، هو تكرار لبداية أخرى. هذا القول، لا يختلف في عمقه عن المصطلح الذي يستعمله دريدا في وصف الطبيعة المتاهية، لما نعتقد أنه أصل، والذي سرعان ما نكتشفه، ويتبدّى لنا أنه أثر لأثر مكرر، «فإمكانية حصول المعنى عبر خاصية التكرار لا تتم دائما، إلاّ انطلاقا من بنية اللغة. هذه البنية ذاتها، هي من إنتاج أحداث، وبنيات سابقة، وبغض النظر عن مدى عودتنا إلى الوراء، وحتى حينما نحاول تخيّل "ميلاد" اللغة، ووصف الحدث الأصلي الذي يُحتمل أن يكون هو الذي أنتج البنية اللغوية الأولى، فإننا سنكتشف وبشكل مسبق وجود تنظيم سابق، اختلاف (إرجاء ومغايرة) سابق»[2].

---

(1) *Gille (Deleuze): Logique Du Sens, Ed, Minuit, 1969, p33.*

(*) يرى دريدا أن الاختلاف هنا يختلف تماما عن تصور هگيل، هذا الأخير فهم الاختلاف على أنه جدل للمتناقضات وحلها، فالمختلف عنده هو المماثل Le même كما أن المختلف بالنسبة إليه لا يعدو أن يكون سوى التشويه المؤقت الذي يلحق ويطال المماثل. الاختلاف عند هيگل يسلك الطريق التي ترده نحو التطابق فتجعل هذا الأخير كافيا لإيجاد التناقض وفهمه. إن التناقض الهگيلي يفهم في أفق هوية يسعى الجدل إلى صيانتها وحفظها في نهاية الأمر ضمن حد ثالث تكون مهمته نفي الاختلاف. يُتعلق الأمر بشيء يخالف أتم الاختلاف النفي الجدلي: فما ينبغي أن نفكر فيه، هو العلاقة بين الحقيقة والحاضر، وذلك عن طريق فكر لن يكون حقيقيا ولا حاضرا، فكر يضع المعنى والحقيقة موضع سؤال، وذلك بكيفية لم تتم داخل الفلسفة حتى عند الشكّاك ومن دار في فلكهم، إن النفي الجدلي، الذي مكّن الفكر الهيگلي من الإسهام في كثير من التجديدات العميقة، قد ظل سجين ميتافيزيقا الحضور. ذكره دريدا في كتاب:

Marges De La Philosophie, p42

(2) *Jonathan (Culler), On Deconstruction; OP Cit, p95-96.*

تشكل التكرارية عنصر تشويش، إذ تحوّل النص وتغيره، وهو ما يوحي بأن كل تكرارية تولّد معنى ودلالات جديدة، مغايرة للدلالات السابقة. لكن هذه الدلالات الجديدة، التي أنتجتها التكرارية، لا يمكن أن تأخذ مكانها داخل نص ما، إنها تختلف وتتغاير من سياق إلى آخر، «التكرارية، تحوّل وتغير، تشوّش، تُعدي وتلوّث ما هو متطابق، وتسمح بإعادته (في سياق مختلف)، تنفّذ ما قلناه وما أردنا قوله، وتجعلنا نقول شيئا ونقصد به شيئا آخر...»[1]. لهذا فإنّ إمكانية التكرار أساسية للّغة، والأقوال الأدائية أو الإنجازية بصفة خاصة يمكنها أن تفعل فعلها فقط إذا تمّ إدراكها بوصفها طبعات لصيغ نظامية أو اقتباسات عنها، نحو "أوافق" أو "أعد". (إذا قال العريس: "حسناً، بدلاً من أنا موافق"، فقد لا يوفّق في الزواج). ويسأل دريدا: "هل يمكن أن ينجح القول الأدائي أو الإنجازي إذا لم تكرّر صياغته شكلاً مشفّراً أو قابلاً للتكرار، وبعبارة أخرى، إذا لم يكن ممكناً تعيين الصّيغة التي أنطقها لبدء جلسة أو إطلاق اسم على سفينة أو افتتاح حفلة زواج، بوصفها متطابقة مع نموذج قابل للتكرار؛ إذا لم يكن ممكناً تحديدها على أنّها ضرب من استشهاد؟ فاللغة أدائية من حيث إنها لا تنقل معلومات فقط، بل تؤدي أفعالاً، وذلك بتكرارها لممارسات الخطاب القائم أو طرق القيام بالأشياء. وسيكون لهذا أهميته في الحظوظ التالية للقول الأدائي"[2].

هذا الفهم للتكرارية، يجعلنا نستشفّ نوعا من اللاتحديد في اللغة «إن لِلّغة، بحسب جاك دريدا، جوهر طيفي، أي أنها لا تتوقف عن أن تستعيد نفسها كما هي عليه، وفي الوقت نفسه، نجدها تظهر، في كل مرة، بوصفها لغة مغايرة. من هنا يميل دريدا إلى اعتبار أن أولئك الذين يحددهم بوصفهم شعراء يمررون هذه الافتراضية الشبحية (الطيفية) للغة. يقول دريدا في مقالته "اللغة لا تنتمي: أسمي شاعرا ذاك الذي يترك ممرا لأحداث كتابة تعطي جسدا جديدا لجوهر هذه اللغة، الذين يتركونها تظهر في عمل ما (...) إبداع عمل يعني إعطاء جسد جديد للغة، إعطاء اللغة جسدا لدرجة يمكن أن تظهر فيه حقيقة اللغة كما هي عليه، لتظهر ولتختفي، ولتظهر في انسحاب إضماري"»[3].

فاللغة، في ظل هذه الخاصية، لا تستنفد ما تقوله، فهي تفضي بنا إلى الاستعارية والعبور نحو سياقات لامتناهية، تنطوي على معضلات ولا يقينيات.

---

(1) *Jacques (Derrida), Limited Inc, OP, Cit, p120*

(2) جوناثان (كالر)، "اللغة الأدائية"، المرجع السابق، ص43.

(3) *Michel (Lisse), "La littérature, Coeur de la déconstruction" in magazine littéraire, n:430 AVRIL 2004, p55.*

ما يلزم الانتباه إليه، هو أن مفهوم التكرارية بدوره يدمّر ويفكك مقولة الأصل، وأن هذه الأخيرة مخلوقة من الصور أو النسخ، وأن الأصل دائما مؤجّل، ويكرر ذاته، ولا يمكن الإمساك به مطلقا «والنتيجة هي أن إدراكنا المألوف والشائع لفكرة الحقيقة بوصفها شيئا ما حاضرا، ولفكرة الأصل بوصفها شيئا كان من قبل حاضرا، لا يمكن الدفاع عنه: أي أن التجربة، دائما متوسطة من خلال العلامات، والأصل منتج بوصفه نتيجة للعلامات، للتكملات/ الإضافات»[1].

هذا يعني أن الإحالة إلى سلطة لغوية موثوق بها، وتثبيت مدلولات نهائية، من خلال الفعل التكراري، أمور تغيب في هذه الاستراتيجية. فالعنصر المكرر أثر يحيل إلى أثر آخر في مسير تدليلي يسلّم أمره لمتاهاته الخاصة. فلا وجود لشيء دون أثر، ولا وجود لأثر دون اختفاء ممكن لأصل الأثر. هذا لا يحدث على مستوى الفعل أو الكلمة المكررة وحدها فقط، بل يتجاوزها إلى النص، واللغة بشكل عام. فبنية اللغة، نتاج أحداث من صُنع أفعال كلام سابقة، «فحتى يكون أيّ شكل دالاً، فلابدّ من أن يكون قابلا للتكرار -قابلا للإنتاج وإعادة الإنتاج- حتى في غياب القصد التواصلي، ومن طبيعة أيّ شكل دالّ أن يكون قابلا للتكرار، قادرا على أداء وظيفته، حتى في انفصاله عن أيّ سياق مقصود كما لو أنه مجهول الهوية، فالمتوالية الصوتية لا تصبح دالّة إلاّ إذا أمكن تكرارها أو الاستشهاد بها أو إنتاجها»[2].

إن تحول الأصل في التكرارية إلى أثر في صورته اللامتناهية، كان موضع خلاف وسجال بين دريدا وسورل. هذا السجال تجاوز حدود التكرارية إلى السياق والقصدية.

لا محدودية السياق:

إن الحديث عن التكرارية بهذا الشكل، وما تسهم به في إنتاج معانٍ إضافية -يستحيل معها التمييز بين الأصل والنسخة- ما كان ليكون لولا الأهمية التي نالها وحظي بها مفهوم الكتابة. ذلك أن الكتابة تولّد إمكانات تأويلية تفوق تلك التي تخص الكلام وحده؛ إذ تمنحنا فرصةَ قراءة أثرٍ ما بعيداً عن سياقه الأصلي. وتمكننا كذلك من تأمّل هذا السياق. وفي غياب قدرة تؤهّلنا لقراءة علامات خارج سياقها، فإن مسألة السياق نفسها تبدو متعذرة أو مستعصية على الظهور، «كل

---

(1) جوناثان (كالر): ما النظرية؟ ترجمة مصطفى بيومي عبد السلام مجلة: نوافذ العدد:26، دجنبر2003، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ص33.

(2) *Jonathan (Culler), On Deconstruction, OP Cit, p102*

علامة لسانية أو غير لسانية، منطوقة أو مكتوبة (بالمعنى العادي لهذا التقابل) ذات وحدات صغرى أو كبرى، يمكن الاستشهاد بها، توضع بين مزدوجتين، يمكن أن تندمج وتتقاطع مع أيّ سياق، وتولّد بشكل لامتناهٍ سياقات جديدة بشكل يتعذّر معه مطلقا التسليم بوجود حدود تُسيِّجها. وهذا لا يفترض أن العلامة تعادل الخروج عن السياق، على العكس، فليس هناك سوى سياقات متحولة، وهي سياقات لا تؤمن مطلقا بترسيخ وتثبيت فكرة المركز»[1].

ما يمكن فهمه – من هذا النص– هو كون كل علامة، يمكن أن تصير دالّة بطريقة مختلفة، في سياقات لا محدودة إلى ما لانهاية. وليس هناك معيار يجعلنا نتحدث عن سياق عادي وخاص؛ إذ يتم تحديد دلالة أيّ علامة انطلاقا من علامات أخرى مكررة، تحدّد بدورها علامات أخرى مختلفة. ولا يمكن لهذه السيرورة أن تنقطع وتنتهي عند نقطة بعينها. ممّا يفسّر إمكانات إنتاج، وتوليد العلامات بواسطة علامات أخرى، وبواسطة سياقات كُرِّرت فيها هذه العلامات.

إن كل المعطيات المصاحِبة لتأويل نص ما في الفهم التفكيكي، تظل نسبية لكونها تخضع باستمرار لثنائية البناء والهدم في كل مرحلة. وبالتالي فإن السياق يظل مفتوحا على عوالم جديدة انسجاما مع تحول الأنساق المعرفية والثقافية وآفاق توقعات القراء المتغيرة باستمرار، بحيث «لا يمكن التفكير في المعنى خارج حدود السياق، إلا أن هذا الأخير بدوره لا يسمح بإقامة حدود ما على المعنى، هذا الانفتاح البنيوي للسياق يعد أساسيا لكل مبحث معرفي»[2].

لذا فإن اشتغال النسق السميائي في الرؤية التفكيكية رهين بتدخل القارئ/ المؤول الذي يعمل على تحيين المعطيات السياقية التي لا تحظى بأيّ امتياز يجعلها تؤسس نفسها كحضور سابق على النص.

استنادا إلى هذا التصور، يكون بإمكان السياق ترشيح تأويل ما للنص دون اعتباره التأويل الوحيد مادام السياق بدوره غير محدود.

«إن التفكيكية تبرز أن الدلالة مرتبطة بالسياق –فهي نتاج علاقات تداخل النص أو بين النصوص– إلا أن السياق نفسه غير محدود. فهناك دائما إمكانات سياقية جديدة يمكن إضافتها، بحيث إن الشيء الذي لا نستطيع القيام به هو رسم حدود ما. لقد تساءل فتجنشتاين: "هل بإمكاني

---

(1) *Jacques (Derrida), Limited Inc, OP Cit, p36.*

(2) *Jonathan (Culler), On Deconstruction, OP Cit, p123-124.*

أن أقول "بيبيبي" *bububu* وأنا أود القول إنه إذا لم يكن الجو ماطرا، فإنني سأخرج للنزهة". ويجيب: "داخل اللغة وحدها نستطيع التعبير عن شيء من خلال شيء آخر".

قد يتبادر إلى الذهن أن الأمر يتعلق بإقامة حدود من خلال الإصرار على أن "بيبيبي" لا يمكنها أن تدل على ذلك إلا إذا كانت اللغة مختلفة. إلا أن طريقة اشتغال اللغة، وخاصة اللغة الأدبية، لا تقبل أي محاولة لإقامة تخوم أو حدود قارة[1].

إن مشكلة اللغة باختصار، ليست فقط مشكلة تعبير أو تواصل، إنها كما يقول دريدا مشكلة نقش وانكتاب وإنتاج الآثار التي تحملها المتواليات اللفظية والتطورات التي تبرزها هذه المتواليات. فالمشكل اللغوي لا يحيلنا ببساطة إلى معنى، وإنما ينتج فضاء يمكن أن يُنسَب فيه الشكل إلى متواليات أخرى يحمل آثارها.

ومهما تكن الجاذبية التي يتمتع بها هذا الرأي من الناحية النظرية، فإن له مصاعبه العملية. فتحليل الظواهر الثقافية، يجب أن يتم دائما في محيط وسياق ما وفق زمن تحكم فيه الأنساق إنتاج المعنى في ثقافة ما. ففي الوقت الذي كان فيه فتجنشتاين يناقش قضية المعنى والقصد لم يكن في الإمكان النطق بـ "بيبيبي" للدلالة على الأقل بإمكانية الخروج إلى النزهة إذا لم يكن الجو ماطرا مهما كان الأمر.

يُفهم من كلام جوناثان كالر أن فكرة الحرية في خلق وإنتاج المعنى تبدو خادعة؛ فالأنساق والقيم والقواعد والمفاهيم التي تشتغل داخل النص بوصفها عمادا أساسيا لتوليد هذا المعنى، هي نفسها موارد عديدة ولامتناهية لإنتاج الخطاب. لذلك تبرز الدلالة أن إواليات النسق السميائي الممكن وصفها داخل النص تشتغل بكيفية لامتناهية، الأمر الذي يصعب معها التعرف على الحدود بشكل سابق بتعبير جوناثان كالر نفسه.

بهذا التصور لمفهوم السياق والنص، لا يمكن للتأويل أن يكون استعادة لبعض المعاني التي تكون خلف النص، والتي تعمل بوصفها مركزا يتحكم في بنيته؛ إنه بالأحرى مشاركة لامتناهية وملاحظة في لعبة المعاني الممكنة التي ينتجها النص.

استنادا إلى هذه الحركية التأويلية ستكون كل السياقات ممكنة فلا أحد يستطيع في هذه الحالة أن يحدد حجم السياقات وعددها وامتدادها، فلا نهائية الكون هي أيضا مبرر للقول إن كل

---

(1) أمبرتو (إيكو): التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم: سعيد بنگراد، المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى 2000، ص187.

سياق ينتج حقيقته حتى ولو تناقضت هذه الحقائق في ما بينها. فالأساس في التأويل ليس الحصول على دلالة بل التلذذ بسيرورة إنتاجها.

«وإذا كان الاعتراض على هذا التصور أمرا ممكنا، من خلال استحضار كل القواعد التي يستند إليها الإنسان في التمييز بين الأشياء والحكم عليها، أي امتلاكه القدرة على إدماج معرفة يمكنه التأكد من صحتها أو زيفها، فإن رفضه باعتباره يمثل حالة مرضية في التعاطي مع النصوص والوقائع، أمر يخفي موقفا ذا طبيعة أخرى. فالمرفوض ليس فكرة "اللامتناهي" بل الحاجة إلى التأويل ذاته. فالتأويل في الأصل والغاية والاشتغال هو تمرد على قصدية الباث وخروج عن سلطته. وذاك أمر لا يمكن أن يقبل به محفل تعود على النظر إلى نفسه على أنه وحده المالك لسلطة التدليل وحجم المعاني واتجاهها»[1].

بناء على ذلك، فإن أهمية السياق ومردوديته، من منظور التأويل التفكيكي، تتبدّى في تشتيت دلالات النص وانتشارها، وفي عدم استقراره وتغيره لأنه يجعل تأويل النص منفتحا على سياقات جديدة. يرتبط هذا اللاتناهي بطبيعة العوامل والمحافل المؤثرة في تشييده وإنتاجه.

إن تغيُّر هذه الأشكال، يُلحق تحولات بقواعد ومعايير السياق، لذلك يمكن القول، إنه لا وجود لسياق جاهز معطى سلفا يشتغل بوصفه مركزا ويُحدِّد مسبقا التأويل الحقيقي والوحيد لمعنى النص. هناك فقط تأويل سياقي يستثمر ما لديه من معطيات نصية وتداولية لا يرجّح فهما، أو تأويلا ما للنص دون تأويل أو فهم آخر، هناك احتمال تأويلي من بين احتمالات لامتناهية.

يفهم من هذا، أن السياق ليس وعاء لمعنى حقيقي أصلي، بل هو استراتيجية تأويلية لتحيين فهم النص. حيث يظل مفتوحا على معطيات سياقية متغيرة بتغير الشروط المعرفية والثقافية والتاريخية وآفاق انتظار القارئ، «هذا الأخير لا يحلُّ مشكلة المعنى، بل يعمل على تحويله يجعله مختلفا ومنقسما على ذاته»[2]. إلا أن السّجال بين **سورل ودريدا** في ما يخص التفريق في المعنى، بين الحرفية والاستعارية ومشكل القصدية، أعطى صورة أخرى عن علاقة النص بسياقه وهي صورة تُظهِر بوضوح الغموض الذي يلحق العلاقة بين الطرفين، فـ«لا يمكن للسياق أن ينفصل عن تحليل نصٍ ما وبفضل ذلك سيكون السياق بدوره دائما محوِّلا ومحوَّلا، مصدِّرا ومصدَّرا»[3].

---

(1) سعيد (بنكراد)، التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية، جريدة العلم الثقافي، السبت 24 يونيو 2004.

(2) *Jonathan (Culler), On Deconstruction, OP Cit, p132.*

(3) *Jacques (Derrida), Limited, OP Cit, p149.*

يجبرنا مفهوم التحويل هذا، أن ننظر إلى السياق بوصفه عنصرا من عناصر توليد النص وتعددية تأويله، حيث يترتب على هذا التحويل أو التصدير تجدد دلالات النص انطلاقا من وضع سياقي جديد ومختلف، مما يجعل الهوية السميائية للنص قابلة هي الأخرى للتحويل سياقيا.

يُسلِّم دريدا إذن، بلانهائية التأويل وبلا محدودية السياق، لأن السياق بدوره مختلف ولانهائي. هذا يدفعنا إلى الاعتراف بأن نشاط القراءة المتصل بعملية إنتاج المعنى في عرف دريدا هو لعبة أو لعب العالم. «إن لعب المعنى هو خلاصة جوهرية لما أسماه دريدا بلعب العالم»[1]؛ هذا اللعب هو بؤرة الاختلاف.

«إن السياق هو ما يرافق النص. والسياق هو أيضا خارج النص، ولذلك فهو شيء آخر غير النص. وفي آخريته هذه، يكون سياقا فقط لأن النص يشير إليه كمرافق له. وكما يشير دريدا إلى أن كلمة سياق *Contexte* في اللغة الفرنسية تُسمع بالشكل الآتي *qu ´on texte*، أي لِنَنصّص. وبعبارة أخرى، فإن السياق هو ذلك الذي يُجْعل نصّا»[2].

يعمل السياق في الاسترتتيجية التفكيكية إذن، على بناء جزء من النص كشيء خارج عنه، وتقتضي هذه الاستراتيجية كذلك، اختبار السياق من جهة مغايراته (عن سياقات أخرى)، ومن جهة إرجاءاته (في سياقات أخرى)، وبفحص آثاره وعلاماته وانزياحاته واختلافاته كما تظهر في النص. وعندما تمارس هذه الاستراتيجية عملها، فإنها تقيم مكان أو أمكنة الاختلاف المنكتبة والمنقوشة في السياق سلفا، محاولة بذلك استرجاع أو تعويض ما أُسقط من السياق. وما أُسقط من السياق موجود في سياق آخر. وتتكرر هذه العملية في إطار سيرورة لامتناهية من السياقات. لذا، فإرجاع أو تعويض ما كان غير موجود في السياق، يعني تقابل سياق بآخر، وتحديد نقط التقاطع بينهما[3].

إن مكان التقاطع بينهما هو تمفصل السياق؛ وهو الذي يجعل منه سياقا منفلتا عصيا على تحديد مواقعه، فلا يمكننا حسم ما إذا كان داخل النص أم خارجه؟ حاضرا أم غائبا؟ فالسياق إذن، في هذه الاستراتيجية هو السياق في "المابين". فكل سياق هو سياقٌ مختلِف اختلاف الإرجاء والمغايرة. ولّما كان السياق هو ما لا يمكن حسمه، فإن النص لا يُحدِّد نهائيا أيَّ معنى أو أيّة معان، وأيّ تأويل

---

(1) *Jonathan (Culler), On Deconstruction; OP Cit, p134.*

(2) سيلفرمان (ج. هيو): نصّيات بين الهيرمينوطيقا والتفكيكية، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء الطبعة الأولى 2002، ص133.

(3) سيلفرمان (ج. هيو)، المرجع نفسه، ص 79.

أو أيّة تأويلات نهائية للنص. ولكون هـذه الـسياقات تجتـاز وتتخطـى التخـوم القائمـة بـين الـنص والسياق، فإنه يصعب علينا حسم ما إذا كانت هذه السياقات، داخل النص أم خارجه، مُصاحبة لـه أم منفصلة عنه.

انتفاء القصدية والسؤال البلاغي

ما هو مؤكّد، أن التفكيك لا يعني البحث عن قصد وعن مؤلّف وراء النص. لكنـه يهـدف إلى التعرف على فـضاء غـير قـصدي تُبنـى فيـه المعـاني وتُهـدم دون توقّـف، ولـذلك صـلة وثيقـة بلامحدودية السياق. ولتوضيح العلاقات القائمة بـين الطـرفين، نـورد مثـال بّـول دي مـان الآتـي: «حينما سألت الزوجة زوجها عن الكيفية التي ستعقد بها خيـوط حذائـه، هـل مـن الأعلـى أم مـن الأسفل، أجاب زوجها آرشي بانكير: "وما الفرق؟". وعندما بـدأت الزوجـة تـشرح الفـرق، غـضب آرشي بانكير. فقد فهمته زوجته بشكل سيء. فسؤال "ما الفرق؟" كان سؤالا بلاغيا ولم يكن تـساؤلا حقا. فالجملة التي نطق بها آرشي كان يعني بها أن هذا لا يهمّ. فلا فرق بالنسبة إلـيّ وعليـكِ القيـام بما ترين أنتِ". فالبنية النحوية ذاتها كما يسجل دومان يمكن أن تكون لها دلالتـان متعارضـتان تمامـا. وقد كان آرشي يتساءل عن الفرق وهو يعني أن لا فرق بالنسبة إليه»[1].

حينما يكون النص بلاغيا بصورة مكثفة، فإن إمكانية ظهور المعنى وانبثاقه يتم إرجاؤه. ممـا يعني أن هناك شيئا ما في اللغة يمنعنا من التعبير بوضوح، وهذه العملية لا تؤدّي إلى الحقيقـة، بـل إلى إدراك أنه حيث نتوقع حضور الحقيقة، لا يوجد إلاّ غيابها. فإذا كان بانكير قد غضب - حـسب دي مان - فلأنه قد وُوجِه ببنية لغوية مكثفة يصعب عليه مراقبتهـا، وهـي بـذلك تطـرح عليـه إمكانيـة انبثاق دلالات أخرى.

إن غرض دي مان من إثارة هذا المثال هو توضيح العلاقة بين النحو (التركيب) والبلاغـة؛ فالأول يتيح لنا طرح السؤال، أما الثانية فتجعل إمكانية ذلك معضلة. فجملة "مـا الفـرق؟" في المثـال السّالف توحي بدلالة محيّرة، وهو ما يجعلنا نسائل ذواتنا لماذا نطرح السؤال إذا لم يكن في اسـتطاعتنا أن نقرّر بقوة السلطة أن الأمر فعلا يتعلّق بسؤال.

---

(1) هالين (فرناند) فرانك (شويرويجن): "من الهيرمينوطيقا إلى التفكيك"، ضمن كتاب نظريات القراءة (من البنيوية إلى جمالية التلقي) ترجمة: د. عبد الرحمن بوعلي الطبعة الأولى 1995، دار نشر الجسور، ص52

إن البنية النحوية للجملة السالفة، ولأيّ نص ما، تتحول إلى بنية بلاغية إذا تعذّر علينا وبدا من المستحيل تحديد أيّ مستوى من مستويات اللغة هو المهيمن. لذا يتم التركيز في اللغة على الغياب؛ إذ ليس هناك شيء قبل اللغة أو بعدها. فليست الحقيقة، والمعنى في النص إلاّ من نتائج المجاز والاستعارة والأقنعة البلاغية؛ وهو ما يعني فقد اللغة لكل سلطة مرجعية تحاول تثبيت دلالة ما داخل النص.

إن التأويل الذي يفترض معنى متجانسا للنص لا أساس له في هذه الاستراتيجية. لأنّ القراءة تتحرر من أفق المعنى أو حقيقة الكينونة، وتتحرر كذلك من قيم إنتاج المنتِج، ومن ثم يستحيل بناء أفق دلالي في ضوء قصدية لا وجود لها.

تنفصل العلامة عن أصل، وسياق إنتاجها. وبفعل التكرارية ليس هناك أثر لقصدية ما داخل النص، إذ الكتابة تعمل على تدميره بخلاف الكلام المنطوق. هذه الآثار تُضاعف ما كرّرَته، وتُنتِج سياقا جديدا، وقصداً جديدا. فهي تُعيد تقديم، وتُقدِّم في وقت واحد، إنها تكرار واستبدال. وفي هذا التكرار تغيب ذات الكتابة والشيء المُحال عليه أو المرجع. «وعندما يُفصل النص عن قصدية الذات التي أنتجته، فلن يكون من واجب القراء ولا في مقدورهم التقيد بمقتضيات هذه القصدية الغائبة. والخلاصة وفق هذا التصور، أن اللغة تندرج ضمن لعبة متنوعة للدوال، كما أن النص لا يحتوي على مدلول متفرد ومطلق، ولا وجود لأي مدلول متعالٍ، ولا يرتبط الدال بشكل مباشر بمدلول يعمل النص على تأجيله وإرجائه باستمرار. فكل دال يرتبط بدال آخر بحيث أن لاشيء هناك سوى السلسلة الدالة المحكومة بمبدإ اللامتناهي»[1].

يفرض علينا هذا الوضع، أن ننظر إلى السياق بوصفه عنصرا من عناصر توليد النص ولانهائية تأويله، مما يجعل منه سياقا مراوِغا. يترتب على هذه المراوغة تجدد في دلالاته انطلاقا من سياقات أخرى مختلفة ولامحدودة. هذه المراوغة كان أصلها هو غياب العلاقة بين دال العلامة ومدلولها وبين العلامة ككل وما تحيل عليه؛ أي مرجعها أو المشار إليه لذلك «فإن دريدا في رفضه للتقابل الدقيق بين العلامة وما تشير إليه يتبنى مقولة استحالة ذلك التقابل، مهما بلغت مثالية العالم الذي نتحدث عنه، بين الطرفين، أو بين الوسيلة والغاية. والوسيلة هنا هي العلامة اللغوية أما الغاية فهي المعنى، مع تعديل بسيط يتفق مع وضع العلامة "قيد الشطب" (تحت المحو). كان الجديد الذي

---

(1) أمبرتو (إيكو)، التأويل بين السميائيات والتفكيكية، المرجع نفسه، ص 124/ 125.

جاء به سارقو المشار إليه قبل دريدا الذين تحولوا عن المدلولات إلى الـدوال، أي المعنـى إلى الألفـاظ والأنساق اللغوية هو تأكيد مراوغة المدلول المستمرة للدال مما يعني استحالة تثبيت معنى للـنص لأن المدلول في ظل ذلك الفهم يتحول إلى دال لمدلول آخر يتحول بدوره إلى دال لمدلول آخر، وهكذا إلى ما لانهاية أيضا. والتعديل الذي يدخله دريدا، موسعا دائرة الفوضـى واللامعنـى، هـو أن العلامـة بشطريها، وليس المدلول فقط، تؤدي إلى علامة أخـرى، وإلى مـا لانهايـة أيـضا. لقـد سـرق دريـدا بالفعل الجمل بما حمل ولم يكتف بسرقة المشار إليه[1].

إن ما قامت التفكيكية ضده هو فكرة المركز، بوصفه مرجعا ينطلق منـه المعنـى أو يتمركـز حوله. بمعنى آخر، فإنه لا وجود، من جهة نظر دريدا، لموقـع يمكـن النظـر إليـه باعتبـاره أصـلا ولا مكان في قاموسه يتحدث عن هوية ثابتة لشيء ما. ولا وجـود عنـده لبدايـة أو نهايـة محـددتين. ولا مكان خارج النص يمكن انطلاقا منه تثبيت وتحديد ووضع حـدود للعـب الـدوال اللـسانية. وأمـام غياب المركز الثابت الـذي يمكـن أن يحـال إليـه الـنص في إظهـار المعنـى وتجـسيده، فـإن البـديل في الاستراتيجية التفكيكية هو اللعب الحر للدوال، والتلـذذ بإنتـاج سـيرورات تدليليـة لامتناهيـة؛ أي التشظي والتشتيت.

وينتج التشتيت، بوصفه استراتيجية تأويلية، عن لعبة الدوال المغايرة والمنفتحـة علـى أفـق لانهائي تنتشر إيحاءاته بشكل سرطاني، بحيث يكون انتقالنا من دال لآخر نسيانا للدال الأول. نفهـم من ذلك، أن التشتيت غير قابل للإحتواء والإختزال في بنية دلالية مغلقة، «فهو لـيس مفهومـا، بـل هو الشيء الذي يصفه دريدا بقوة النصية القائمة على اختراق آفاق الدلالة، إذ لا يقبل الرجـوع إلى أصل أو أب بيد أنه يستلزم على النقيض مما سبق إخصاء مجازيا معينا مبينا أن النص في كتابتـه قـادر على إخصاء ذلك المفهوم الأفلاطوني الذي يشكل رؤيتنا عن المعنى والتمثيل ويحافظ علـى التمـزق الأبدي للكتابة والمتاهة الجوهرية للنصوص التي لا تكمن قوتها الحقيقية في تعدد معانيهـا (...) بـل في قوتها وعموميتها ولانهائية تعددها»[2].

---

(1) عبد العزيز (حمودة) الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، سلسلة عـالم المعرفـة، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون، الكويت، العدد 298 نونبر 2003، ص70.

(2) *Said (Edward W), The World, The Text, and The Critic; Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts; 1983, p 204-205.*

يكمن جوهر الممارسة التشتيتية، في غياب مركز ثابت للنص؛ إذ لا توجد نقطة ارتكاز ثابتة تمكننا من الانطلاق لتقديم تأويل معتمد، بل إن ما هو مركزي في هذه الممارسة يصبح هامشا في أخرى؛ وبوصف التشتيت ممارسة نصية، فإنه يفكك النص ليكشف أن ما يبدو عملا متناسقا وبلا تناقضات هو بناء من الاستراتيجيات والمناورات البلاغية. إن فضح ذلك البناء ينسف الافتراض القائل بوجود معنى متماسك ومتسق، هذا الفضح يتم بواسطة اللغة التي سيتم هي الأخرى تفكيكها باستمرار حتى تُفضح ويكشف زيفها.

وعبر مفهوم التشتيت تتناسل مستويات التأويل وتتحول إلى آليات إنتاج وتخصيب الدلالة؛ «فدريدا يعتبر أن كل كلمة عبارة عن نطفة (أصل أو منشأ)، مقدار دلالي (معنوي) *Sémantique* ومنوي *Spérmatique*، نطفة تتكاثر بانقسامها. كل نطفة عبارة عن كلمة»[1]، «كما أن المصطلح الذي يستخدمه دريدا داخل الأسطورة الجنسية لإنتاج المعنى هو الانتشار (التشتيت). فعن طريق استخدام علاقة قرابة لغوية زائفة بين علم الدلالة وبين السائل المنوي، يقدم دريدا الرؤية التالية للنصية: إنها عملية غرس لا تنتج نباتات، لكنها عملية متكررة بصورة لانهائية، عملية إنتاج للسائل المنوي دون أن تكون عملية غرس، بل نشر بذرة تسال عبثا، قذف لا يمكن إرجاعه إلى أصله داخل الأب. إنها ليست عملية تعدد دلالة محددة، بل عملية توليد لمعنى دائم الاختلاف والتأجيل»[2].

تتحول قوة التشتيت هذه إلى تخصيب للدلالة المحتمَلة، فينفتح النص على آفاق قرائية لامتناهية ويعلن التفكيك عن ولادة جديدة للنص بوصفه لعبة حرة للدوال مولّدة باختلافاتها التشتيتية والمتشظية معانٍ لا حصر لها. فهو بذلك يتجاوز كل الحدود الممكنة بين الواقعي والمتخيل وبين الداخل والخارج وبين الحرفية والاستعارية وبين النقد والإبداع وبين التأويل الصحيح والتأويل الخاطئ... ويملك من القوة التوليدية ما يمكنه من خلق متاهات يستحيل من خلالها الاهتداء إلى معنى ما.

ولمفهوم التشتيت علاقته بمفهوم الإخصاء *Castration* بوصفه عنوانا لعنف الكتابة، واغتصابا لكل أصل سابق على النص، « إن التشتيت يرسم ما لا يرجع إلى الأب: لا في التوليد ولا

---

(1) *Sarah (Kofman), Lectures de Derrida, Galilée, 1984, p44*

(2) *Gayatri Chkravorty (Spivak), "Translator`s Preface", in Jacques Derrida Grammatology (Baltimore and London) 1974.*

ذكره: عبد العزيز (حمودة)، الخروج من التيه، المرجع نفسه، ص39.

في الإخصاء (...) أن نكتب التشتيت، معناه أن نأخذ الإخصاء بعين الاعتبار، فالتشتيت هو تلك الزاوية من لعبة الإخصاء التي لا تعني شيئا من ذاتها، لا تترك نفسها تتكون لا من دال ولا من مدلول لا تحضر أكثر مما تتمثل لا تظهر أكثر مما تختفي. إنها لا تملك إذن، في ذاتها حقيقة (...) ولا حجابا»[1].

هذه القوة الإنتاجية التي يوحي بها مفهوم التشتيت تحيل إلى النشاط والحركة التوليدية داخل لعبة الاختلافات؛ هذه الاختلافات لا تحتوي التشتيت في مدلول نهائي؛ لأنّ أصول هذا الاحتواء ليست سوى مظهر من مظاهر الانغلاق والتمركز؛ «إن التشتيت يؤكد (ولا أقول ينتج أو يشكل) دائما الاستبدال اللانهائي للشيء، إنه لا يوقف اللعبة ولا يراقبها (إخصاء- دائم اللعب...)»[2].

---

(1) جاك (دريدا)، مواقع، المرجع نفسه، ص84-85.

(2) *Jacques (Derrida), Dissémination, Ed, Seuil, Paris, 1972, p336*

التداوليات :

قضايا ومقاربات وتطبيقات

"الاستلزام التخاطبي"
بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة"

أحمد المتوكل

مدخل: الظاهرة

يلاحظ في كثير من الأحوال أن معنى جمل اللغات الطبيعية، إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها الصورية من استفهام وأمر ونهي ونداء إلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل.

ويعني هذا، بالنسبة إلى الوصف اللغوي، أن التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرا إذا اكتفى فيه بمعلومات الصيغة وحدها.

ولنأخذ مثالا لهذه الظاهرة الجملة التي اعتيد الاستشهاد بها في هذا الباب وهي: "هل تستطيع أن تناولني الملح؟"

فاستعمال هذه الجملة، في طبقة معينة من المقامات، يخرج بمعناها من السؤال إلى الالتماس؛ أي إلى الطلب من المخاطب مناولة الملح.

الإشكال:

ويطرح وصف هذه الظاهرة التي اصطلح على تسميتها[1] تبعا لـ**غرايس** بـ**الاستلزام التخاطبي** إشكالا من أهم الإشكالات التي تستدعي من النظرية اللغوية معالجتها، خاصة إذا اعتبر امتلاك قواعد استعمال الجمل اللغوية على هذا النحو جزءا من قدرة المتكلم-المستمع اللغوية.

ويتمثل هذا الإشكال، إذا ما غض النظر عما يستتبعه من مشاكل جزئية تجريبية ومنهجية، في التساؤلات الأساسية الآتية:

---

(1) نقترح الاستلزام التخاطبي مقابلا لمفهوم: *Conversational Implicature* مع التنبيه على أننا لا نستعمل هذا المفهوم بمعناه المنطقي.

1. في حالة استعمال جملة ما، مخروجا بمعناها الظاهر المدلول عليه بصيغتها، إلى معنى آخر، ما هو في نهاية الأمر التأويل الوارد إعطاؤه لهذه الجملة؟ هل يعتمد المعنى المستلزم وحده باعتباره السابق إلى الفهم أم هل يعتمد المعنى الصريح والمعنى المستلزم معا، باعتبار الثاني ناتجا عن الأول؟
2. في حالة اعتماد كل من المعنيين، يجد الواصف المتصدي لتحليل الظاهرة نفسه أمام مشكلين رئيسيين اثنين:
   - كيف تتم عملية الاستلزام هذه، أي كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا بوجه عام؟
   - كيف يمكن معرفة وضبط المعنى الذي تخرج إليه صيغة معينة من الصيغ الجملية كالاستفهام والأمر والنداء والنهي؟

وللتوضيح نأخذ من جديد الجملة المستشهد بها أعلاه:

"هل تستطيع أن تناولني الملح؟"

- في حالة استعمال هذه الجملة في مقام تستلزم فيه خطابيا الالتماس، ما هو معناها؟ أهو الالتماس لكونه المعنى المفهوم مباشرة أم هو السؤال والالتماس مجتمعين؟
- إذا أخذ بالفرضية الثانية، كيف تم الاستلزام؟ أي كيف انتقلت الجملة من الدلالة على السؤال أو "الاستفهام الحقيقي" إلى الدلالة على شيء آخر؟ ثم لماذا تم الانتقال بالضبط إلى الالتماس دون غيره من المعاني؟

سنحاول في هذه الدراسة المقتضبة للتحليلات العربية القديمة التي وردت في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي أن نتبين درجة كفاية ما اقترحه المفكرون اللغويون العرب القدماء في هذا المجال، وإلى أي حد يمكن الأخذ بما اقترحوه.

وسنتبع في هذه المحاولة الخطة الآتية:

أ- سنعرض أولا بإيجاز لأهم ما اقترح في الدرس اللغوي الحديث لتحليل ظاهرة الاستلزام التخاطبي مبرزين، بالأساس، المبادئ العامة المعتمدة في كل صنف من الاقتراحات.

ب- وسنحاول، ثانيا، أن نستكشف المعالم الرئيسية للوصف العربي القديم لهذه الظاهرة انطلاقا من مثال يمكن اعتباره، في نظرنا، التحليل الأكثر استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي وشروطه: اقتراحات السكاكي.

ج- وسنخصص القسم الثالث من هذا البحث لفحص اقتراحات السكاكي موازنين بينها وبين اقتراحات الفلاسفة واللغويين المحدثين، قصد تقويمها والوقوف على إمكانيات استثمارها[1].

أ- الاقتراحات الحديثة.

قدمت في السنوات العشر الأخيرة خاصة منذ ظهور مقالة غرايس "المنطق والخطاب"[2]، اقتراحات متعددة لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، في إطار كل من "فلسفلة اللغة العادية" و"الفلسفة الصورية" والنظرية "التوليدية التحويلية".

ونشير هنا باقتضاب لأهم مميزات أشهر هذه الاقتراحات: اقتراح غرايس نفسه، اقتراح سورل[3] (*1975*) واقتراح جوردن ولايكوف[4].

1) اقتراح غرايس:

- يرى غرايس أن كل حوار يقوم على مبدإ عام، يُخضع له كل من المتحاورين إسهامه في الحوار، وهو ما يسميه بـمبدأ التعاون.
- ويتفرع عن هذا المبدأ العام قواعد أربع ("قاعدة الكم" و"قاعدة الكيف" و"قاعدة الورود" و"قاعدة الكيفية") تضبط التخاطب في المقامات العادية.
- ويقترح غرايس أن توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي انطلاقا من مبدإ التعاون والقواعد المتفرعة عنه باعتبار أن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لإحدى القواعد الأربع مع احترام المبدأ العام، مبدأ التعاون.

---

(1) *A.Moutaouakil, Réflexions sur la théorie da la signification dans la pensée linguistique arabe ancienne, Publications de la faculté des lettres Rabat, 1982*

(2) *Grice, Logic and conversation, In P.Cole and J.Morgan, 1975.*

(3) انظر:

J. Searle, Indirect speech

(4) *Gordon and Lakoff, Conversational postulates, P In P.Cole and J.Morgan, 1975.*

2) اقتراح سورل:

يصنف سورل "الأفعال اللغوية" صنفين: أفعالا لغوية "مباشرة" وأفعالا لغوية "غير مباشرة" ويقترح انطلاقا من هذا التصنيف نسقا من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين أو طبقة مقامية معينة.

3) اقتراح جوردن ولايكوف.

أما بالنسبة إلى **جوردن ولايكوف**، فإنهما يقترحان قواعد مصورنة أسمياها "**مسلمات الحوار**" لضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضيةَ أخرى في طبقة من المقامات معينة. وترتكز مسلمات الحوار هذه على "**شروط صدق**" المتكلم أو المخاطب كما يحددها **سورل** في تصوره لنظرية "**الأفعال اللغوية**".

ومن الأمثلة التي أورداها للمسلمات الحوارية القاعدة الضابطة لاستلزام "**الالتماس**" حواريا والتي تقول: "يمكن إنجاز معنى الالتماس:

- بإثبات أحد شروط صدق المتكلم
- أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطب".

ويعتبران، مثلا، أن استلزام الجملة "**هل تستطيع أن تناولني الملح**" معنى الالتماس خاضع لهذه القاعدة إذ إن الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطب، أي قدرته على تلبية رغبة المتكلم.

ب- اقتراحات السكاكي.

انتُبه في الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام التخاطبي، كما حاولنا تحديدها في المدخل، وقدمت اقتراحات لوصفها في كل من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول.

غير أن جل هذه الأوصاف لم تتعد مستوى ملاحظة الظاهرة والتمثيل لها مع وضع مصطلحات تختلف باختلاف العلوم المعنية ("**الأغراض التي تخرج إليها الأساليب**"، "**دلالة المفهوم**"، "**المعنى المقامي**" "**المعنى الفرعي**"...).

وتمتاز اقتراحات **السكاكي** (في "مفتاحه") عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى

الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة. هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان...).

ينطلق السكاكي من الثنائية (الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم بوجه عام)، التي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى: خبر وإنشاء مع اقتصاره بالنسبة إلى الشق الثاني من الثنائية على الطلب الذي يضعه في مقابل الخبر، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع بضع لكل نوع منها شروطا مقامية تتحكم في إنجازه، أي في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال. ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام:

1- فبالنسبة إلى الخبر، يمكن، إذا ما أجري الكلام على غير أصله، أي على خلاف مقتضيات الحال، أن يخرج، عن قصد، إلى أغراض مختلفة كالتلويح والتجهيل وغيرهما.

2- أما بالنسبة إلى الطلب، فإن أنواعه الأصلية تخرج، إذا أنجزت في مقامات تتنافى وشروط إجرائها على الأصل إلى أغراض فرعية، تناسب هذه المقامات: الإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد.

ولنقتصر في عرضنا لاقتراحات السكاكي، نظرا إلى ضيق المجال، على ما ورد متعلقا بخروج أنواع الطلب الأصلية إلى أغراض فرعية، مركزين، بالأساس، على نوع أصلي واحد: الاستفهام.

1- معاني الطلب الأصلية.

يحصر السكاكي معاني الطلب الأصلية في خمسة معان: الاستفهام والنداء، والتمني، والأمر، والنهي.

ويضع لكل من هذه المعاني قواعد (أو شروطا) تعرّفه وتضبط إجراءه على أصله أي إنجازه في المناسب من المقامات.

وتشكل هذه الشروط في رأي السكاكي نسقا متكاملا ينتظم معاني الطلب الأصلية الخمسة كما يتجلى ذلك في الرسم الآتي:

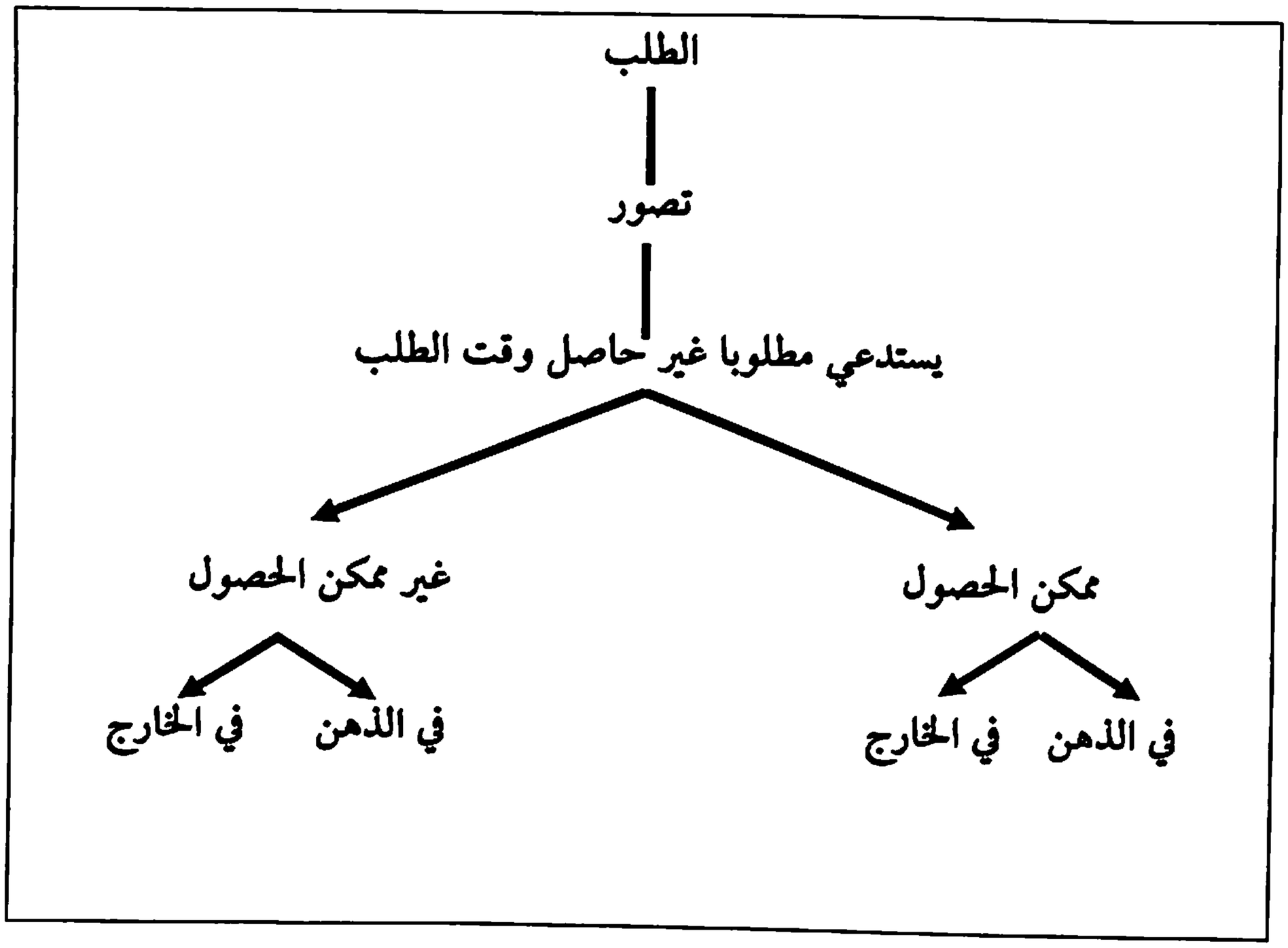

2- المعاني المتولدة عن معاني الطلب الأصلية.

- تخرج معاني الطلب الأصلية الخمسة، حين يمتنع مقاميا إجراؤها على الأصل، إلى معان أخرى كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد وغيرها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.
- ويحصل، في حالة عدم المطابقة المقامية، أن يتم الانتقال من معنى إلى معنى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها؛ إذ يمكن أن يتولد مقاميا، عن الاستفهام التمني، وعن التمني الاستفهام مثلا.
- أما عملية الانتقال ذاتها فإنها تتم بحسب السكاكي بالطريقة الآتية: في حالة إجراء معاني الطب الخمسة على أصلها، أي في مقامات مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، يتعذر الانتقال وتحمل الجملة المعنى الذي تدل عليه صيغتها بدون زيادة. في حالة إجراء المعاني الخمسة في مقامات غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، يحصل الانتقال، ويتم في مرحلتين متلازمتين اثنتين:

المرحلة الأولى:

يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعني الأصلي فيمتنع إجراؤه.

المرحلة الثانية:

يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وبالتالي امتناع إجرائه معنى آخر "يناسب المقام".

3- مثال: الاستفهام ومولداته

- يستخلص من نسق شروط إجراء معاني الطلب الأصلية أن شروط إجراء الاستفهام على أصله تكمن فيما يلي: "**طلب حصول**" - "في الذهن" لغير حاصل "ممكن الحصول" - "يهم المستفهم ويعنيه شأنه".
- إذا استوفيت هذه الشروط كلها في إنجاز جملة استفهامية ما، أجري الاستفهام على أصله، وكان "استفهاما حقيقياً".

أما إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق فإن معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر حسب الآلية السالفة الذكر:

- خرق شرط من شروط الإجراء على الأصل فامتناع إجراء المعنى الأصلي.
- تولد معنى آخر يناسب المقام.
- وهذه بعض الأمثلة التي يوردها **السكاكي** ليصف من خلالها ظاهرة انتقال الاستفهام إلى معان أخر:

المثال الأول:

"إذا قلت: **"هل لي من شفيع"** في مقام لا يتسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني"[1].

المثال الثاني:

إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب **"أتفعل هذا؟"**

- امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله
- وتوجه إلى ما لا تعلم ما يلابسه من نحو: "أتستحسن"
- وولد الإنكار والزجر"[2].

---

(1) مفتاح العلوم، ص 146

(2) المرجع نفسه، ص 147.

المثال الثالث:

"إذا قلت لمن بعثت إلى مهمة وأنت تراه عندك "أما ذهبت بعد"،

- **امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لأنه معلوم الحال،**
- **واستدعي شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل: "أما يتيسر لك الذهاب".**
- **وتولد منه الاستبطاء والتحضيض"**

ج- نحو تقويم لاقتراحات السكاكي:

يتحتم الآن بعد هـذا العـرض الـوجيز لأهـم مـا يرتكـز عليـه تحليـل الـسكاكي لظـاهرة الاستلزام التخاطبي أن نحاول استخلاص قيمة ما يقترحه بالنسبة إلى الوصف الكافي لهذه الظاهرة.

إن الوصف الكافي لهذه الظاهرة (ولكل ظاهرة لغويـة علـى الإطـلاق) يقتـضي، كمـا هـو معلوم، أن يستجيب التحليل المقترح أيا كان قديما أو حديثا لمجموعة من الشروط النظرية والتجريبيـة أجمع على اتخاذها معيارا تقويميا تحدد، انطلاقا منه، درجة كفاية الأوصاف المقترحة.

لن نتعرض في محاولتنا هذه لتقويم مدى استجابة اقتراحات السكاكي لجميع هذه الشروط، الأمر الذي يتطلب بحثا كاملا، وإنما سنقتصر بالنسبة إلى ظاهرة الاستلزام التخـاطي بالـذات علـى شرط نعتبر إرضاءه من ضروريات كل تحليل يستهدف وصف هذه الظاهرة، ويكمن هذا الشرط في الإجابة عن السؤالين السالفي الذكر، اللذين نعتبرهما صلب الإشكال المطروح:

- **كيف تتم عملية الاستلزام في حد ذاتها؟**

أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المـدلول عليـه بـصيغتها معنـى آخر؟

- **ما هو بالضبط المعنى المستلزم؟ أو بعبارة أخرى كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنى الذي تستلزمه الجملة تخاطبيا؟**

1- سبق أن أشرنا إلى أن السكاكي، بالنـسبة إلى الـسؤال الأول، يحلـل ظـاهرة الاسـتلزام علـى أساس أنها تتولد عن خرق لأحد شروط إجراء معاني الطلـب الخمـسة نتيجـة إجـراء هـذه المعاني في مقامات غير مطابقة.

مبدأ الخرق هذا باعتباره أساس عملية الاستلزام، يقارب بين تحليـل الـسكاكي واقتراحـات الفلاسفة وبعض اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة.

ويظهر هذا التقارب جليا خاصة حين يقارن تحليل السكاكي باقتراحات غرايس المبنية، كما رأينا، على مبدأ خرق إحدى قواعد الحوار.

2- يمكن أن نستخلص حين نوازن بين تحليل السكاكي وتحليل غرايس على مستوى المبدأ العام، مبدأ الخرق، ما يلي:

تمتاز اقتراحات السكاكي:

أولا، بدقتها،

وثانيا، بقدرتها التنبؤية.

تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط لا تهم فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية، بل تهم كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة وهذه الدرجة من الدقة لا نجدها، فيما نظن، في اقتراحات غرايس التي ركز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي، إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري.

وتمتاز بقدرة معينة على التنبؤ من حيث إنها تمكن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعني الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام، أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، وتمكن بالتالي من تلافي إمكانية إلغاء الاستلزام التي تشكل بالنسبة إلى غرايس إحدى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة.

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني، المتعلق بكيفية ضبط المعنى المستلزم، فإن الغاية أن يتمكن من وضع قواعد يكون لها من القدرة على التعميم والتنبؤ ما يجعلها كفيلة بالتحديد المضبوط للمعنى المتنقل إليه.

3- وقد قام كل من كوردن ولايكوف ثم سورل بمحاولات تستهدف الوصول إلى هذه الغاية. فوضعوا قواعد أو على الأصح "تعميمات" أشرنا إلى عينة منها حين عرضنا بتركيز لاقتراحات كوردن ولايكوف، ويتميز هذا النوع من التعميمات بالخصائص التالية:

أ- يشكل المعنى المنتقَل إليه نفسه نقطة انطلاق التعميم،

ب- تكون حيز التعميم من شروط إجراء المعنى المستلزم، كشروط صدق المتكلم أو المخاطب مثلا.

ج- ويكمن التعميم:

- إما في إثبات أحد الشروط المتعلقة بالمتكلم (كرغبته مثلا في أن يقوم المخاطب بما يلتمسه منه)
- أو في الاستفهام عن أحد الشروط المتعلقة بالمخاطب (كاستعداده، أو قدرته، أو رغبته)، وقد طبقت هذه التعميمات لحد الآن على نوع معين من الجمل، الجمل المنتقل معناها إلى معاني الالتماس، والعرض، والوعد[1].

4- أما السكاكي فإنه بالنسبة إلى هذا الشق من الإشكال يكتفي، في الغالب الأعم من الأحوال، بذكر المعاني المتفرغة عن المعاني الطلبية الأصلية (زجر، إنكار، وعيد، تهديد، استبطاء...) مع إعطائها أوصافا عامة مثل "ما يناسب المقام" أو "ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال".

هذا النوع من التحديد غير المضبوط، المرتكز على معلومات المقامات المختلفة (أو قرائن الأحوال) لا يمكن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يسمى بقرائن الأحوال.

إلا أن اقتراحات السكاكي لا تخلو من إرهاصات تمكن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل من تقليص دورها) في تحديد المعنى المنتقل إليه. فثمة أمثلة يشير السكاكي أثناء تحليلها إلى أن المعني المتولد هو المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق[2].

فالمعنى المتولد، مثلا، في الجملة السالف إيرادها مثالا: "هل من شفيع" هو التمني، أي المعنى المقتضي إجراؤه شرط "غير ممكن الحصول" الذي يقابل الشرط المخروق "ممكن الحصول" الذي هو من شروط إجراء الاستفهام على أصله.

يمكن، اهتداء بإشارات السكاكي هذه، الوصول إلى وضع قواعد انطلاقا من "تعميمات" من النوع الآتي:

---

(1) انظر: مقالة جوردن ولا يكوف ومقالة سورل.

(2) في تحليل السكاكي لبعض الأمثلة (انظر المثالين الثاني والثالث) إشارة إلى إمكان اعتماد شروط المعنى المستلزم كمنطلق لعملية الاستلزام إلا أنه لم يعمم هذا الإمكان.

1) تعميم 1 = "تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنى آخر (ص) بالانتقال، خرقا، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)". "ويمكن، اشتقاقا من هذا التعميم الكلي، صوغ تعميمات جزئية تخص الانتقال من معنى إلى معنى معين نورد منها، على سبيل المثال، التعميم الآتي:

2) التعميم 2 = "تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال، خرقا، من شرط "طلب ممكن الحصول" إلى شرط "طلب غير ممكن الحصول".

تبدو هذه التعميمات في هذه المرحلة الأولية من الفحص معقولة، إلا أن الأخذ بها في التقعيد لظاهرة الاستلزام التخاطبي، باعتبارها إحدى خصائص اللغات الطبيعية، يقتضي:

أولا: أن يعاد النظر في شروط إجراء المعاني على الأصل خبرية كانت أم طلبية **بإضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السكاكي بالنسبة إلى بعض المعاني (معاني الطلب على الخصوص)**، ووضع شروط لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق السكاكي في قواعد إجرائها (كالزجر، والوعيد، والتهديد، والاستبطاء وغيرها) حتى يتسنى ضبط عملية الانتقال بين معنى وآخر، يضبط الشرط المتنقل منه إلى الشرط المتنقل إليه.

ثانيا: أن تمحص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها كذلك ظاهرة كلية[1].

ثالثا: أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة التي عرضنا لبعضها باقتطاب، بكيفية أدق، ليتبين إلى أي حد يمكن طرح الأولى بديلا للثانية.

نظن، فيما يخصنا، رغم أننا لا نستطيع الجزم من الآن، أنه من الممكن اعتماد التعميمات التي تتيحها اقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي كإحدى خصائص اللغات الطبيعية، بل من الممكن طرحها بديلا ممكنا للتحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يعمل على استيفائها الشروط المقتضاة.

---

(1) من جوانب تمحيص كفاية التعميمات المعنية أن تواجه ببعض الإشكالات التجريبية التي يبدو أنها واردة بالنسبة إلى كثير من اللغات الطبيعية وأهمها مثلا:

أ. إشكال الجمل التي يلاحظ فيها أن المعنى المستلزم يكاد يصبح "عرفاً"

ب. إشكال الجمل "المتحجرة" التي أصبح معناها الأصلي هو ما كانت تستلزمه بحيث يصبح من العسير تطبيق هذه التعميمات المبنية أساس على مبدأ الانتقال.

ونرجو أن نتمكن من تمحيص هذه الفرضية في إطار مشروع نحن بصدد إنجازه داخل نظرية النحو الوظيفي يستهدف وضع وصف كاف للقوى الإنجازية (حرفية كانت أم مستلزمة) التي تواكب العبارات اللغوية، نحاول فيه اعتماد ما نراه واردا مما اقترحه المفكرون العرب القدماء.

مراجع البحث

العربية:

1) أحمد المتوكل، قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد 1، 1979.
2) السكاكي، مفتاح العلوم، القاهرة، 1938.
3) سيبويه، الكتاب، دار القلم، 1966.
4) عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المكتبة المحمدية التجارية، مصر.
5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مطبعة المدني، القاهرة.

الأجنبية:

1- *Cole. P «The synchronic and diachronic status of converstional implicature» in P.Cole and J.Morgan 1975.*
2- *D.Gordon and G.Lakoff,"Conversational postulates", in Cole and Morgan.*
3- *G.Lakoff:"Pragmatics in natural Logic " in E.H, Keenan (éd), Formal semantics of natural language.1975*
4- *Green. G, "How to get people to do things with words" in Cole and Morgan.*
5- *J.H Morgan, "Two types of convention in indirect speech acts" in P.Cole.*
6- *J.M Sadock, Toward a linguistic theory of speech acts, Academics Press, 1975*
7- *J.R Searle, a) "Indirect speech acts" in Cole and Morgan. b) "A taxonomy of illocutionary acts "Minnesota*
8- *L.R Horn,"Greek Greece; A brief survey of protoconversational postulates in the history of Logic", C.L.S 1973*

9- *Moutaouakil, A. Réflexions sur la théorie da la signification dans la pensée linguistique arabe ancienne, Publications de la faculté des lettres Rabat, 1982*
10- *P.Cole and J.Morgan, Syntax and Semantics, vol3, Academic Press, 1975.*
11- *P.Cole, Syntax and Semantics, Vol 9, Academic Press, 1978.*
12- *P.H Grice, a) "Logic and Conversation" in Cole and Morgan.b) "Further notes on logic and conversation" in P.Cole Studies in the philosophy of science, 7, 1975.*

تعديل القوة الإنجازية

دراسة في التحليل التداولي للخطاب

محمد العبد

1- مدخل

على رغم تواصل الخطاب النقدي العربي المعاصر مع نظريات النقد الأدبي في الغرب الأوروبي والأمريكي تواصلاً حاراً، تبدّى في محاولات عدة للإفادة من مبادئ الاتجاهات الشكلانية والبنيوية والأسلوبية والسيميائية والشعرية وغيرها من الاتجاهات ذات الأصول اللسانية في مجالات النقد النظري والتطبيقي، فإن التداولية *Pragmatics* باتجاهاتها المختلفة ما زالت على هامش النقد العربي، في الوقت الذي تبدو فيه تحولاً كبيراً في مسيرة النظرية الأدبية المعاصرة، يقترب يوماً بعد يوم من مركز الاهتمام في نظريات الخطاب والتأويل الأدبي.

قامت اللسانيات التداولية على تحليل مقاميات الخطاب ومقاصده؛ إذ عنيت بدراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم، ودراسة الاستلزام الحواري، ودراسة كيفية كون الاتصال شيئاً أوسع من مجرد القول، ودراسة الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازياً، ودراسة العلاقة بين أفعال الكلام وسياقاتها غير اللغوية. نهضت اللسانيات التداولية على مكونات ثلاثة: علاوة على تحليل المحادثات، وتحليل الفروق الحضارية والتفاعلات اللغوية من منظور العلوم الاجتماعية، نهضت اللسانيات التداولية على فلسفة اللغة، وعلى تداولية أفعال الكلام بوجه خاص. إذا كانت نظرية تحليل الخطاب ونظرية التأويل الأدبي ركيزتين قويتين في النظرية الأدبية المعاصرة، فقد كانت تداولية أفعال الكلام من أهم الدعائم اللسانية التي ساعدت هاتين النظريتين على النمو والازدهار.

لقد أتاحت تداولية أفعال الكلام لتحليل الخطاب منهجية لسانية جديدة، من حيث إنها نظرت إلى الكلام الأدبي وغير الأدبي بوصفه "فعلاً لغوياً *Speech Act*" يدل عليه قصد المتكلم، ومن حيث إنها برهنت على أن إدراك المعاني الحقيقية للمنطوقات اللغوية إنما يتحقق في سياقات الاتصال الفعلية. من ثم أفسحت أدبيات النظرية الأدبية المعاصرة المعتبرة مجالاً واسعاً للتعريف بتداولية أفعال الكلام وتكييف بعض مفاهيمها لأهداف التحليل الأدبي الخاصة، ورأتها ضرورية

لاكتمال دائرة فهم المنطوقات والنصوص مرتبطة بوظائفها وسياقاتها الحقيقية. لقد عولت دراسات سيميائية عدة على منهجية تداولية أفعال الكلام، من أهمها "سيمياء المسرح والدراما *1980*" الذي أفاد فيه كير إيلام *Keir Elam* من بعض الأسس المنهجية التي قامت عليها تداولية أفعال الكلام. انتهى إيلام إلى أن قدرة اللغة الاجتماعية والتواصلية والأدائية -أو تداولية فعل الأشياء بالكلمات- هي التي تسيطر في الدراما؛ وذلك أن الخطاب الدرامي كناية عن شبكة من الأقوال والأفعال الإنجازية، وهذا يعني أن التفاعل اللغوي ليس تفاعلاً وصفياً بقدر ما هو أدائي، وأن الحوار ضرب من الفعل الذي يؤدي إلى تضارب قوى العالم الدرامي الشخصية والاجتماعية والأخلاقية[1]. ومن أهم ما عني به إيلام كذلك بيان كيفية انبثاق الصراع الدرامي من خلال تصادم استراتيجيات الأفعال اللفظية *Locutionary Acts* باستراتيجيات الأفعال الإنجازية[2] *Illocutionary Acts*.

كان ديتر فوندرليش *Dieter Wunderlich* قد عني ببيان ما تقدمه النصوص -أو مقاطع منها- من مساعدة في تحديد الأفعال الكلامية المقصودة. بين فوندرليش أن الفعل الكلامي يمكن أن يشغل وظائف عدة في وقت واحد. يمكن للمنطوق أن يكون إقراراً من الناحية الدلالية (وفقاً لشروط النجاح المحددة للمنطوق) ولكنه من الناحية التداولية (أي وفقاً لوظيفته في الخطاب) استنكار شرح فوندرليش هذه الفكرة من خلال الحوار التالي:

1- الأم: كلاوس! ألا تأتي إليّ؟
2- الابن: لماذا؟
3- الأم: آه، ما زلت هناك، لتناولني الوسادة!
4- الأم: عندما تفرغ مما بيدك، تعال إليّ، نعم.
5- الابن: لماذا؟
6- الأم: لننظف أسناننا.
7- الابن: (000) هذا ما يفعله أبي لي.
8- الأم: نعم، يفعله.
9- الابن: أبي! نظف لي أسناني!
10- الأب: تستطيع أن تفعل هذا وحدك.

---

(1) إيلام، كير، سيمياء المسرح والدراما، ترجمة رئيف كرم، المركز الثقافي العربي. بيروت ط1 (1992)، ص245-246.

(2) المرجع نفسه، ص246 وما بعدها.

11- الابن: لا، افعل هذا لي.

12- الأب: طيب!

13- الابن: تعال يا أبي.

لاحظ فوندرليش أن المنطوق رقم7 في المحادثة السابقة يعد من الناحية الدلالية إثباتاً أو إقراراً، ولكنه رفض أو استنكار من الناحية الاتصالية التداولية[1].

وفي كتابه المعروف "النص والسياق *1980*" عني **فان ديك** *Van Dijk* بتطوير تداولية أفعال الكلام عن طريق توجيهها من مجال الجملة (أو المنطوق) عند مؤسسها **جون أوستين** *John Austin* إلى طريق النص. وكان من أهم ما صنعه في ذلك الكتاب تحليله ما أسماه "أفعال الكلام الكبرى *Marco-Speech Acts*". الفعل الكلامي الأكبر عند فان ديك هو فعل الكلام الإجمالي الذي يؤديه منطوق الخطاب الكلي والذي تنجزه سلسلة من أفعال الكلام المختلفة. انتهى **فان ديك** هنا إلى أن سلسلة الأفعال الكلامية تفسر بأنها فعل كلامي واحد، إذا كانت تشير إلى مقصد إجمالي واحد. ويمكن لهذا الفعل الكلامي -على مستوى أعلى- أن يكون بدوره شرطاً أو نتيجة لأفعال كلامية أخرى[2]. أطلق فان ديك على أفعال الكلام المفردة (أو البنية الطولية لسلاسل أفعال الكلام) اسم "التداولية الصغرى"، وأطلق على دراسة التنظيم الكلي للتفاعل الاتصالي؛ أي التنظيم الكلي لمتواليات الأفعال الكلامية والسياقات وعلاقتها ببنية الخطاب، اسم "التداولية الكبرى". الفعل الكلامي الذي تؤديه متوالية من الأفعال الكلامية هو إذن، فعل كلامي إجمالي *Global Speech Act* أو فعل كلامي أكبر *Marco-Speech Act*. تفسر متوالية الأفعال الكلامية في ما يلي مثلاً بأنها فعل إجمالي واحد هو الوعد [والد يتأمل ما رسمه ولده الصغير]:

أ: ولكن هذا رسم خرافي! هل أنت الذي رسم هذا؟

ب: بالطبع، أنا الذي رسمه.

أ: هائل، أحبه. لكنني أرى أنك بحاجة إلى ألوان أكثر.

ب: نعم، كاد الأزرق أن ينفد.

---

(1) *Wunderlich, Dieter: Was ist das für ein Sprechakt? In: Günther Grewendorf (Hrsg.): Sprechakttheorie und Semantik Suhrkamp Verlag. Frankfurt (1979) SS. 275-324, SS.290-291*

(2) *Van Dijk, Teun, Text and Context, Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Longman, London and New York (1980), p215*

أ: إذن سأشتري لك بعض الألوان الجديدة.

ب: لا تنسها ثانية.

أ: كلا! لن أنساها أبداً!

يبين فان ديك أن هذه المحادثة قد اشتملت على أفعال كلامية عدة؛ كالمدح والسؤال والتصريح والاقتراح والتوكيد والوعد، ولكن الوظيفة الإجمالية هي الوعد، وربما كانت الوعد في ثناء[1].

أسهم كثير من محللي الخطاب في توظيف تداولية أفعال الكلام في مجال خطاب المحادثة. وضع ميخائيل ستوبس *Michael Stubbs* يده على ما أسماه أفعال الكلام التعاونية *Co-operative Speech Acts*؛ وهي أفعال يشترك في أدائها أكثر من متكلم بين ستوبس أن المحادثات تبني بالضرورة على مثل تلك الأفعال الخطابية التي تحدد في مجموعها في إطار وظائفها الداخلية؛ أي من داخل الخطاب ذاته[2].

وفي كتابه المعروف "النظرية الأدبية *1997*" يفرد جوناثان كولر *Jonathan Culler* فصلاً كاملاً لمفهوم "المنطوقات الأدائية *Performatives*". بين كولر كيف رحبت النظرية الأدبية المعاصرة بذلك المفهوم، وكيف قبل نقاد الأدب فكرة "الأدائية" بوصفها شيئاً يساعد على تمييز خصائص الخطاب الأدبي، وكيف أكد المنظرون طويلاً أنه يجب أن نعني بما تفعله اللغة مثلما نعني بما تقوله. اهتم كولر ببيان وجوه الشبه بين "الأدائية: واللغة الأدبية"، وكيف تكون اللغة الأدبية لغة أدائية، وكيف تساعدنا الأدائية على أن نفكر في الأدب بوصفه "فعلاً أو "حدثاً"، وأن تصور الأدب بوصفه منطوقاً أدائياً يؤدي إلى دفاع عن الأدب؛ فالأدب ليس مقولات زائفة وتافهة، ولكنه يأخذ موقعه بين أفعال اللغة التي تحول العالم خالقة الأشياء التي تسميها[3].

مع تطور موقعية المعنى على خريطة النظرية الأدبية المعاصرة، والنظر إلى المعنى في نظريات النص والتأويل بوصفه- كما يقول راسل جاكوبي *Russell Jacoby*- ناتج اشتباك بين نص

---

(1) المرجع نفسه، ص215 وما بعدها

(2) *Stubbs, Michael: Discourse Analysis, The Sociolinguistic Analysis of Natural Language, Basil Blackwell. Oxford (1989), p149*

(3) كولر، جوناثان، مدخل إلى النظرية الأدبية، ترجمة مصطفى بيومي عبد السلام، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (2003م)، ص135

وقارئ أو مجموعة من القراء[1]، صار للسانيات التداولية بعامة وتداولية أفعال الكلام بخاصة دور مهم في منهجية التأويل وفلسفته العامة، في ما يسمى بتداولية التأويل *Pragamtics of Interpretation*. ضربت جذور التداولية في حقل نظرية الاستقبال الألمانية *Rezeptionstheorie* ممثلة في مدرسة كونستانس عند ياوس وإيزر، تلك النظرية التي تعاملت مع موضوع التأويل الأدبي، وفهمت التأويل داخل نموذج اتصالي تداولي، وسلمت بمرجعيات تشارلز موريس *Ch. Morris* - وهو من جعل للتداولية معناها المعروف - والتي سلمت بتحليلات جون أوستين.

بناء على ما تقدم، تأمل هذه الدراسة - من منطلق الاقتناع بأن كل تطور في النظرية اللسانية يؤدي بالضرورة إلى تطور في النظرية الأدبية مساو له في القوة والاتجاه- تأمل في أن تكون فاتحة اتصال بتداولية أفعال الكلام وتطبيقها على العربية من خلال أحد مفاهيمها المركزية الفاعلة في حقل تحليل الخطاب، وهو مفهوم "تعديل القوة الإنجازية *Modifying Illocutionary Force*" الذي أراه جديراً بأن تفتح له دراساتنا اللسانية والأدبية أبواب الاهتمام والرعاية.

2- القوة الإنجازية

وضع الفيلسوف اللغوي البريطاني جون أوستين *John Austin (1911-1960)* دعائم نظرية أفعال الكلام بكتابه الذي صدر في عام *1962*م؛ أي بعد وفاته بعامين. كان أوستين قد جعل الفعل الكلامي *Speech Act* أنواعاً ثلاثة: الفعل اللفظي *Locutionary Act*، والفعل الإنجازي *Illocutionary Act*، والفعل التأثيري *Perlocutionary Act*. في المنطوق: "أعرض عن الجاهلين" مثلاً، نرى الفعل اللفظي في الفعل الصوتي، وفي فعل التلفظ بمفردات تنتمي إلى معجم بعينه وتخضع لقواعد بعينها في اللغة، وفي فعل استعمال تلك المفردات والقواعد لإبلاغ معنى ينتج عن المفهوم والمرجع *Reference* في آن معاً. أما الفعل الإنجازي، فهو: أمرني (أو نصحني أو نحو ذلك) أن أعرض عن الجاهلين. وأما الفعل التأثيري، فهو ما ينتج عن الفعل الإنجازي من إقناع المخاطب بأن يعرض؛ أي: أقنعني -مثلاً- بأن أعرض عن الجاهلين[2].

---

(1) جاكوبي، راسل، نهاية اليوتوبيا، عالم المعرفة الكويت (صفر1422هـ مايو 2001م)، ص107.

(2) راجع في تفصيل هذه الأنواع:

Austin, John, How to do Things with Words, Oxford Uni, Press (1962) pp101-110.

من ناحية أخرى، جعل أوستين المنطوقات اللغوية نوعين: الأدائيات *Performatives* والتبليغات *Statments*. الأدائيات منطوقات تؤدي أفعالاً كالوعد والتحذير والأمر... والتبليغات منطوقات تعرض أقوالاً كالإثبات والتقرير والإعلان... للمنطوقات الأدائية بدورها نوعان: منطوقات أدائية أولية (أو ضمنية)، وهي التي تخلو من الأفعال الأدائية في اللغة (كالمنطوق السابق: أعرض عن الجاهلين)، ومنطوقات أدائية ثانوية (أو صريحة) وهي التي تشتمل على فعل أدائي في صيغة المضارع المبني للمعلوم المسند إلى المفرد المتكلم (كقولك: آمرك أن تعرض عن الجاهلين). والأفعال الأدائية في اللغة لا حصر لها، منها مثلاً: وعد، أنذر، أكد، شكر، أوصي...

ما يعنينا هنا الآن هو الإشارة إلى أن الفعل الإنجازي هو الشاغل الأهم في تداولية أفعال الكلام منذ تأسيسها حتى الآن. عندما رغب جون سيرل *John Searle*- خليفة أوستين وأحد رواد هذه النظرية البارزين- في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أن بحثه (ما الفعل الكلامي؟ *What is a speech Act?*) ينبغي له أن يسمى (ما الفعل الإنجازي؟)[1].

ويرى سيرل أيضاً أن الفعل الكلامي من النوع المسمى بالفعل الإنجازي هو وحدة الاتصال الإنساني باللغة[2]. وكذلك الرأي عند دانيال فاندرفيكن *Daniel Vanderveken*؛ فالفعل الإنجازي -في رأيه- هو الوحدة الأولية لمعنى الجملة، وهو الوحدة الأولية للاتصال[3].

حقيقة الأمر إذن، أن تداولية أفعال الكلام هي تداولية الفعل الكلامي الإنجازي. بالفعل الكلامي الإنجازي نؤدي أفعالاً لغوية كالإخبار وتوجيه الأسئلة وإعطاء الأوامر وعمل الوعود والاعتذارات... كل من الأفعال اللغوية السابقة كالإخبار والطلب ونحوهما يسمى باسم الفرض الإنجازي *Illoc. Purpose* أو المقصد الإنجازي *Illoc. Point* . وكل فعل إنجازي له محتوى قضوي *Propositional Content* عبارة عن القضية التي يعبر عنها ذلك الفعل. في كتابه (أفعال الكلام *1969Speech Acto*) يذكر جون سيرل أن المحتوى القضوي قاسم مشترك بين أفعال إنجازية مختلفة في أشكالها ووظائفها مثل:

- هل يترك س الغرفة؟ (سؤال).
- س سيترك الغرفة. (إخبار).

---

(1) *Searle, John, What is a Speech Act? In: Pier Paolo Giglioli (ed.): Language and Social Context. Penguin Books, London (1990) pp 136-154, p136*

(2) *Searle, John, Expression and Meaning: Studies in the Theory of Speech Acts Cambridge Uni. Press (1993), p178.*

(3) *Vanderveken, Daniel, Meaning and Speech Acts, Vol.1: Principles of Language Use, Cambridge Uni, Press (1990), p7.*

- س اترك الغرفة! (أمر) ....إلخ[1].

المحتوي القضوي سمة مشتركة بين المنطوقات الثلاثة السابقة؛ وهو أن يترك س الغرفة.

ما يعنينا هنا - بعد تلك التمهيدات - هو بيان مفهوم القوة الإنجازية، وعلاقة القوة الإنجازية بالمقصد والسياق، والفرق بين القوة الإنجازية والغرض الإنجازي، وعلامات القوة الإنجازية، ونسبية القوة الإنجازية. لا يمكن بحث مشكل تعديل القوة الإنجازية، وهو موضوع هذه الدراسة الرئيس، إلا ببيان المفاهيم والفروق والعلاقات السابقة.

(أ) مفهوم القوة

قوة المنطوق الإنجازية جزء من بنيته الدلالية. منذ أوائل الثمانينات كانت قوة المنطوق هدفاً لهجوم عنيف متزايد قاده أصحاب نظرية تحليل الخطاب. كانت حجتهم أن معظم المنطوقات لا يمكن أن تدرك حقيقتها إدراكاً مأمون اللبس؛ وذلك لأن لكل منطوق ملابسات استعمال مختلفة. قولك مثلاً: «الرصاصة ما زالت في جيبي» يمكن أن يكون إخباراً بحقيقة، ولكنه يمكن -في سياق مناسب- أن يكون تحذيراً أو تهديداً.

عولجت هذه المسألة في تداولية أفعال الكلام، ولكنها كانت معالجة مقتضبة شجعت على الهجوم والانتقاد.

على أي حال، فإن قراءة أدبيات تداولية أفعال الكلام تدلنا على أن الفعل الكلامي يمتلك أغراضاً إنجازية متباينة بتباين ملابسات استعماله. يعرف غرض الطلب الإنجازي قوى تعبيرية عدة، تمتد من الأمر المباشر حتى التمني. أضرب مثالاً على ذلك ما حكاه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) في كتابه المعروف (البخلاء) قائلاً: «وحدثني عمرو بن نهيوي قال: تغديت يوماً عند الكندي، فدخل عليه رجل كان له جاراً، وكان من أبخل خلق الله. قال: فاستحييت منه، فقلت: سبحان الله! لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل! قال: قد والله فعلت! فقال الكندي: ما بعد الله شيء!»[2]. في النص السابق، نرى أن المنطوق:

---

(1) *Searle, John, Speech Acts, An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge Uni. Press Cambridge-New York (1969), pp141-142.*

(2) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البخلاء، حققه وعلق عليه يسري عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة (1989)، ص23

- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل!

يمكن أن يعرض محتواه القضوي بقوى إنجازية عدة، نحو:

- ادن، فأصب معنا مما نأكل!
- هل تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟
- ألا تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟
- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل؟

تختلف هذه الأفعال الكلامية الإنجازية الأربعة في القوة التي يعرض بها غرض إنجازي واحد، هو الطلب. عرض الأول بقوة الأمر، وعرض الثاني بقوة الالتماس أو الدعوة، وعرض الثالث بقوة العرض، وعرض الرابع بقوة التمني. يعني هذا أن القوة الإنجازية خاصية المنطوقات لا الجمل؛ فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة، في ملابسات استعمال مختلفة. القوة الإنجازية إذن، هي الشدة أو الضعف اللذان يمكن أن يعرض بأحدهما غرض إنجازي واحد، في سياق بعينه من سياقات استعمال المنطوق.

(ب) القوة والمقصد والسياق

إذا كان الأمر ينتمي إلى أحد الأغراض الإنجازية الكبرى؛ وهو الغرض الإنجازي التوجيهي *directional illocutionary point*، فإنه - كما رأينا آنفاً - يتوزع إلى أغراض إنجازية فرعية، تعكس اختلافاً في القوى الإنجازية، بين غرض فرعي وآخر، وفقاً للمقصد والسياق.

كان أوستين جعل لمقصد المتكلم أهمية كبرى ورغب بعض محللي الخطاب -مثل ساكس *Sacks* وزملائه- في أن يبرهنوا على أن قوة المنطوق الإنجازية، هي ما يعمد إليه المستمع، لا ما يقصد إليه المتكلم؛ وذلك أن أحداً من المستمعين أو محللي الخطاب، لا يمكنه أبداً أن يتأكد من مقصد المتكلم؛ لأنه لا يقبل الفحص. أما تفسير المستمع، فإنه يتجلي في استجابته، وهذا ما يحدد تقدم التفاعل اللغوي أو نجاحه[1]. غني عن البيان أن فكرة تفسير المستمع واستجابته قد صار لها الآن امتدادات قوية في نظرية التأويل الأدبي.

---

(1) *Coulthard, Malcolm, An Introduction to Discourse Analysis, Longman Group Ltd, 6th Impression, (1983), p20.*

في تداولية أفعال الكلام كان توليد قوة المنطوق الإنجازية مظهراً من مظاهر الاختلاف بين اثنين من مؤسسيها وهما: **أوستين وسيرل**. يرى **أوستين** أن قوة المنطوق الإنجازية تحقيق لمقصد المتكلم تحقيقاً ناجحاً، ولكن **سيرل** يرى أن القوة حاصل تفسير المستمع للمنطوق.

يرتبط مقصد المتكلم بالسياق. يوضح السياق ما يفعله المتكلم على نحو أفضل؛ أي إن كان يريد بمنطوقه التهديد أو التحذير أو نحوهما. ومن الضروري أن يكون السياق - كما يقول **هولدكروفت** *HoldCroft*- على النحو الذي يراه فيه المتكلم؛ فمثلاً ينبغي للمتكلم أن يكون في موقع السلطة حتى يصبح منطوقه طلباً حقيقياً. وينبغي له أن يمتلك موقع الملاحظة حتى يصبح منطوقه تبليغاً حقيقياً.... وهكذا[1]. يستنبط من ذلك أن دراسة أفعال الكلام ينبغي لها أن تكون عملاً لغوياً اجتماعياً؛ وذلك أن هناك دائماً صلة وثيقة بين الفعل الكلامي ودور المتكلم الاجتماعي. وهذا يدعونا بدوره إلى القول بأن تفسير كل من الغرض والقوة الإنجازيتين تفسيراً صحيحاً، يعتمد على صيغة المنطوق اللغوية وعلى فهم الشبكة الاجتماعية في آن معاً.

من الإشكاليات المركزية في تداولية أفعال الكلام إشكالية أفعال الكلام غير المباشرة *Indirect Speech Acts*. جوهر هذه الإشكالية المسافة بين القول والمقصد وطبقات المعنى المتعددة، بين معنى قضوي حرفي *Literal Propositional Meaning* والفعل الذي ينجزه المتكلم في السياق. المتكلم لا يقول ما يعنيه في كل مناسبات المنطوق على نحو مباشر. إذا كانت الأفعال الإنجازية الإعلانية والاستفهامية والأمرية تستعمل عادة -على الترتيب- للتبليغ والسؤال والطلب، فإن هذا لا يعني وجود تناظر كلي بين الفعل ووظيفته. مثال ذلك أن الفعل الإنجازي الإعلاني: "أنت آت غداً يمكن - إذا لم يقيد السياق الخاص: اللغوي وغير اللغوي- يمكن أن يفسر بأنه تبليغ: "أنت آت غداً، أو استفهام: "أنت آت غداً؟" أو طلب: "أنت آت غداً!".

وإذا كان العرف اعتباراً تداولياً، فإن منطوقاً مثل: "هل يمكنك أن تفتح الباب؟" أو "هل يمكنني أن أدخل؟"، سوف يدلل على ارتباط التمييز بين أفعال الكلام المباشرة وأفعال الكلام غير المباشرة بالعرف ارتباطاً قوياً. إذا كان الاستفهام يستعمل فعلاً كلامياً مباشراً للسؤال، فإنه يستعمل أيضاً فعلاً كلامياً غير مباشر للطلب. من اليسير أن نلاحظ أن المنطوقين الأخيرين لا يتماثلان تماثلاً تاماً مع الاستفهام العادي. يبين العرف أن الإجابة عن أحد المنطوقين ليست بـ"نعم" ولا بـ"لا". ويبين

---

(1) *Holdcroft, David, Words and Deads, Problems in the Theory of Speech Acts. Clarendon Press, Oxford (1978), p155.*

العرف أن الصيغة الدالة على الإمكان (وهي فيها الفعل المساعد "يمكن") لا تسأل عادة عن معلومة. إنها علامة على الالتماس بالفعل في المنطوق الأول (ولهذا تصحب غالباً بالعبارة "من فضلك") وعلامة على الالتماس بالإذن في المنطوق الثاني. من أجل ذلك، لا يمكن أن يفسر المنطوق الثاني مثلاً بأنه يعني: "هل هذه هي الحال التي أمتلك فيها إذناً بالدخول؟" ولكنه يفسر بأنه يعني: "أسألك أن تعطيني إذناً بالدخول".

أبلى جون سيرل بلاء حسناً في تحليل أفعال الكلام غير المباشرة. كل من جاء بعده عالة عليه في ذلك الباب، سواء من كان منهم من أصحاب تداولية أفعال الكلام أم من أصحاب تحليل الخطاب تحليلاً عاماً أو تحليلاً تقابلياً. في باب "أفعال الكلام غير المباشرة" أدخل جون سيرل الإلماع *Hint*، والتلميح *Insinuation*، والمفارقة *Irony*، والاستعارة *Metaphor*. في تلك الصور جميعاً ينفك معني منطوق المتكلم *Speaker's* Utterance *Meaning* عن معنى الجملة *Sentence Meaning*. هناك حالات ينطق فيها المتكلم جملة ويعني ما يقوله، ولكنه يعني في الوقت نفسه فعلاً إنجازياً آخر ذا محتوي قضوي مختلف. مثال ذلك أن ينطق المتكلم الجملة: "هل يمكنك أن تناولني الملح؟" وهو لا يعني سؤالاً مجرداً، بل يعني التماس مناولته الملح[1].

انتهى سيرل في تحليل أفعال الكلام غير المباشرة إلى عدد من الملحوظات والنتائج المهمة التي صار لها صدى واسع في أدبيات نظرية التأويل، نوجزها في ما يلي:

1- يمتلك المنطوق الواحد -في مثل تلك الحالات السابقة- قوتين إنجازيتين اثنتين؛ إذ يؤدي فعل إنجازي أداء غير مباشر عن طريق أداء فعل آخر.

2- تبدو بعض الجمل من النوع السابق مستعملة غالباً استعمالاً عرفياً *Conventionally Used* على أنها التماسات غير مباشرة.

3- في أفعال الكلام غير المباشرة يبلغ المتكلم المستمع أكثر مما يقوله عن طريق الاعتماد على خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بينهما: لغوية وغير لغوية، بالإضافة إلى اعتماده على قوى الإدراك والاستدلال العامة عند المستمع.

4- بناء على ذلك، فإن الجهاز الضروري لشرح الجانب غير المباشر من أفعال الكلام غير المباشرة سوف يشتمل على نظرية أفعال الكلام، وعلى بعض الأسس العامة للمخاطبة،

---

(1) *Searle, John, Expression, op. cit, p30.*

وعلى خلفية المعلومات المشتركة المتبادلة بين المتكلم والمستمع، علاوة على مقدرة المستمع على الاستدلال.

5- من حقل الأفعال الإنجازية غير المباشرة، كانت التوجيهيات *Directives*، الأكثر فائدة للدراسة؛ وذلك أن متطلبات الكياسة أو التأدب في المخاطبات المألوفة تجعلها ثقيلة ومحيرة في إنتاج جمل أمرية بسيطة (مثل 'اترك الغرفة') على أو أدائيات صريحة (مثل 'آمرك أن تترك الغرفة'). من ثم، يسعى الناس إلى إيجاد وسائل غير مباشرة لأداء أفعالهم الإنجازية.

6- يلعب العرف في بعض الحالات دوراً خاصاً. هناك بعض الصيغ اللغوية التي تميل إلى أن تصبح مؤسسة تأسيساً عرفياً على أنها الصيغ اللغوية القالبية المعيارية لأفعال الكلام غير المباشرة تحتفظ تلك الصيغ بمعانيها الحرفية، ولكنها تكتسب أيضاً استعمالات عرفية، مثل صيغ التأدب التي تستخدم للالتماس.

7- في ضوء ما سبق، يسلم جون سيرل بالتمييز بين المعنى والاستعمال، ولكنه يرى التسليم بالتمييز بين أعراف الاستعمال وأعراف المعنى على درجة أقل. بيان ذلك أن ('هل يمكنك' و 'أريدك أن' ونظائرها من الأشكال اللغوية الأخرى، ليست -في رأيه- إلا وسائل عرفية لعمل التماسات. ومعروف أن الدافع الأظهر إلى تجنب المباشرة في الالتماسات هو التأدب. تميل بعض الصيغ هنا إلى أن تصير وسائل التأدب العرفية لعمل الالتماسات غير المباشرة[1].

8- لقد احتلّ جون سيرل منزلة متميزة في تداولية أفعال الكلام؛ لأنه انفرد بمحاولة إعادة بناء الخطوات الضرورية لإنتاج فعل إنجازي أولى من فعل إنجازي حرفي، وهي إعادة بناء مؤسسة على حقائق عن المخاطبات، وأسس التعاون الخطابي، ونظرية أفعال الكلام، وخلفية المعلومات المشتركة بين المتخاطبين، ومبدأ الاستدلال[2].

(ت) القوة والغرض

هناك خلط بين مفهومي: القوة والغرض عند بعض رواد تداولية أفعال الكلام ومنظريها منذ أوستين حتى اليوم. في مواضع عدة من كتابه المشار إليه آنفاً استخدم جون أوستين مصطلح

---

(1) المرجع نفسه، ص31-49.

(2) المرجع نفسه، ص33-34 وراجع تلك الخطوات العشر ص34 وما بعدها

"القوة *Force*" وهو يعني ما ينبغي أن يعنيه مصطلح "الغرض" أو الغاية من الفعل الكلامي[1] *Purpose* وقد وقع في هذا الخلط نفسه آخرون منهم هارولد صادوك[2] *Harold Sadock*، وأنا ويرزبيكا[3] *Anna Wierzbicka*، وغيرهما. انتقلت عدوى الخلط بين هذين المفهومين إلى الدكتور أحمد المتوكل، في محاولته الإفادة من بعض معطيات تداولية أفعال الكلام في دراسة بعض أبواب النحو العربي دراسة وظيفية[4].

ميز آخرون بين القوة والغرض، على رأسهم جون سيرل، وفاندرفيكن، وجانيت هولمز وغيرهم. الغرض الإنجازي عند سيرل مثلاً جزء من القوة الإنجازية. الغرض الإنجازي للالتماس هو ذاته الغرض الإنجازي لأنواع الطلب *Commands*؛ لأن كلاً منهما محاولة لجعل المستمعين يفعلون أشياء محددة، ولكن القوى الإنجازية بينهما مختلفة اختلافاً بيناً. بناء على ذلك، يرى سيرل أن القوة الإنجازية حصيلة عناصر عدة، الغرض الإنجازي عنصر واحد فقط منها، وإن كان - كما يعتقد - أهم هذه العناصر[5].

جدير بالإشارة هنا أن سيرل كان يرى القوة بعداً من أبعاد التمييز بين الأفعال الإنجازية[6]. ولكنني أرى الأحرى أن تكون القوة بعداً من أبعاد التمييز بين الأغراض الإنجازية الفرعية لغرض إنجازي أكبر واحد: فالاقتراح والإصرار فعلان إنجازيان، يمثلان غرضاً إنجازياً واحداً، هو الغرض الإخباري. ولكن درجات القوة بينهما مختلفة.

---

(1) انظر مثلاً، أوستين ص99، 145، 148، 151 وغيرها.

- *Sadock, Harold, M, Toward a Linguistic Theory of Speech Actsm Academic Press, New York San Francisco London (1974), p10.*
- *Wierzbicka, Anna, A Semantic Meta Language for the Description and Comparison of Illocutionary Meanings In: Journal of Pragmatics 10 (1986) pp. 67-107, p67.*

(2) *Sadock, Harold, M, Toward a Linguistic Theory of Speech Actsm Academic Press, New York San Francisco London (1974), p10*

(3) *Wierzbicka, Anna, A Semantic Meta Language for the Description and Comparison of Illocutionary Meanings In: Journal of Pragmatics 10 (1986) pp. 67-107, p67*

(4) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء. ط1 (1406-1986)، ص105، 109، 119 وغيرها.

(5) *Searle, John, Expression, op. cit, p3*

(6) المرجع نفسه، ص5.

من ناحية أخرى يرى سيرل أن القوة جزء من المعنى، وأن المعني يعين قوة بعينها. هـذا مما نتفق معه فيه، ومما يتفق معه فيه باحثون آخرون كثيرون. ولكـن قولـه بـأن المعنـى والقـوة تـسميتان مختلفتان لفعل واحد، وليسا فعلين مختلفين، مما نأخذه عليه؛ وذلك أن تعيين المعنـى للقـوة، يعـني أن المعني ليس هو نفسه القوة، إنما هو أحد محدداتها. لا يمكن أن ننتهي إلى تعيين قـوة الأمـر مـثلاً، دون فهم المعنى الدلالي والمعنى الوظيفي للمنطوق. ولا يمكن أن ننتهي إلى فصل بين درجة من درجـات قوة الأمر، دون فهم المعنيين السابقين مرتبطين بالسياق اللغوي والسياق المـوقفي. إن قـوة المنطـوق الإنجازية جزء مكمل لمعناه، بالمفهوم الدلالي. وهذا يعني أن المعنى أوسع من القوة؛ لأنه يضم القـوة والمحتوى القضوي في آن معاً. استعمالات اللغة غير محدودة من جهة القوة الإنجازية، ولكنها محدودة بحدود ما نفعله بواسطة اللغة من جهة الغرض الإنجازي.

وكان سيرل قد حصر استعمالات اللغة في أغراض رئيسية خمسة، هي: الإخبار، والتوجيه، والالتزام، والتعبير، والإعلان[1].

خلاصة القول أن القوة والغرض عنصران مكملان للمعني. القوة درجة والغرض وظيفـة. لكل غرض رئيسي أغراض فرعية؛ فالتوجيه مثلاً أحد الأغراض الرئيسية الخمسة في تصنيف جـون سيرل، وله أغراض فرعية كالأمر والالتماس والعرض والتحضيض وغيرها. ولكل غرض درجات مختلفة من القوة وفقاً لسياقات الاتصال.

(ث) علامات القوة

جعل أوستين للقوة علامات ستا هي: الصيغة (أغلق الباب) تضاهي آمرك. و(أغلق الباب إذا أردتْ تضاهي آذن لك) ونغمة الصوت (تختلف نغمة التحـذير عـن الـسؤال أو الاعـتراض...) وأشباه الجمل (التي يقصد بها تكييف قوة المنطـوق مثـل: تكييـف قـوة: سـوف أفعـلْ بإضـافة مـن المحتملْ، أو تكييف قوة النهي بالظرف مثل: لا تنس أبداً...) وأدوات الربط (مثل مـن أجـل ذلـك) التي تستخدم في قوة استنتجْ وعلى رغم ذلكْ التي تستخدم في قوة أسلم بأنْ) ومـصاحبات المنطـوق (كأن تجعل منطوقك مـصحوباً بحركـة جـسمية كإشـارة الإصـبع، أو غمـزة العـين...) وملابـسات

---

(1) فصلت القول في ذلك في موضع آخر. انظر: نظرية الحدث اللغوي، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد2 العدد 4، (1421-2001) ص ص 11-52 ص23.

المنطوق (وهي تساعد مساعدة مهمة للغاية في تحديد الغرض؛ فالأمر يمكن أن يكون أمراً، أو إذناً، أو عرضاً، أو التماساً، أو توسلاً، أو اقتراحاً، أو توصية أو تحذيرا...) [1].

في دراسات أخرى لاحقة امتدت علامات القوة إلى مستويات التحليل اللغوي كافة، لا سيما العلامات الصوتية والتركيبية والخطابية.

أشرنا إلى أن القوة الإنجازية بعد من أبعاد التمييز بين أغراض فرعية لغرض إنجازي أكبر واحد، تنتج بتفاوت درجات القوى. يعني هذا أن الغرض الواحد تعرف منطوقاته قوى إنجازية عدة. في الغرض الإنجازي الإخباري مثلاً يمكن أن نقول: "ضاع" و"أظنه ضاع" و"واأسفاه، ضاع!". وفي الغرض الإنجازي التوجيهي، يمكن أن نقول: "توقف عن الكلام!" و"توقف عن الكلام، من فضلك!" و"توقف عن الكلام راضياً أو غير راض!". في كل من "ضاع" و"توقف عن الكلام" نحصل على القوة الإنجازية الأبسط ذات الغرض الإخباري أو التوجيهي. وفي "أظنه ضاع" و"توقف عن الكلام، من فضلك" تدخل علامة من علامات القوة هي فيهما علامة إنقاص في درجة القوة؛ لأنها تضعف قوة التبليغ في الغرض الإخباري، وتضعف قوة الأمر إلى قوة الالتماس بصيغة خاصة للتأدب، في تحقيقها الغرض الإنجازي التوجيهي (فالمتكلم باستخدامه "من فضلك" يمنح المستمع حق الاختيار في عمل محاولته بجعله يفعل شيئاً ما) [2]. وفي المنطوقين الأخيرين تدخل علامات القوة بالزيادة: تعلن "واأسفاه" عن أسف المتكلم الذي ينقله المحتوى القضوي، حتى يمتلك المنطوق قوة الأسف للوضع الراهن، وتلغي "راضياً أو غير راض" حق المستمع في الاختيار، فيصبح للمنطوق قوة الجبر أو الإرغام على الفعل.

علامات القوة السابقة، سواء أكانت وسائل معجمية أم هيئات تركيبية تعد مفاتيح لغوية تقود إلى تعيين القوى الإنجازية والتمييز بين درجاتها. يضاف إلى تلك المفاتيح اللغوية اعتبارات

---

(1) راجع في تفصيل ذلك، أوستين ص73 وما بعدها.

(2) يتضمن التأدب - بوجه عام مراعاة مشاعر الآخرين. وكما تقول جانيت هولمز، فإن التأدب يعني لغوياً أن تخاطب الآخرين على ضوء علاقتهم بك. أما الخيارات اللغوية غير المناسبة، فيمكن أن تعد خشونة أو قلة أدب. وتشير جانيت إلى أننا بحاجة إلى أن نفهم القيم الاجتماعية لمجتمع ما حتى نتكلم على نحو مؤدب. وتجعل جانيت للتأدب نمطين اثنين هما: التأدب الإيجابي *Positive Politeness* الذي يتجه إلى تحقيق التماسك *Solidarity*. وذلك أنه يدعم السلوكيات والقيم المشتركة. والنمط الثاني هو التأدب السلبي *negative politeness* الذي يدفع الناس إلى أن يبجل بعضهم بعضاً وألا يعتدي أحدهم على الآخر:

Holmes, Janet: An Introduction to Sociolinguistics, Longman. London and New York (1992), pp 296-297.

تداولية (بما في ذلك أعراف الاستعمال الضمنية كما شرحها سيرل[1]، والاستلزامات الحوارية *Conversational Implicatures* بما في ذلك المبادئ الخمسة التي قدمها غرايس والتي يتبعها المشاركون في التخاطب) [2].

(ج) نسبية القوة

إذا كانت القوة الإنجازية لفعل كلامي تعني الشدة أو الضعف اللذين يعبر بهما عن غرض إنجازي بعينه، في موقف اجتماعي بعينه، أياً كان المؤشر أو العلامة الدالة على تلك القوة، وإذا كان لكل من الشدة والضعف درجات متفاوتة، فإن القوة الإنجازية ينبغي لها أن توصف بأنها نسبية. بيان ذلك أن الأمر -مثلاً- يوصف غالباً بأنه النمط الأقوى من أنماط الغرض الإنجازي التوجيهي، وأنه الأشد تحققاً ومباشرة. ولكن إذا تأملنا ذلك، في ضوء الاستعمال الفعلي المرتبط بالواقعة الكلامية أو المقام، وجدنا ذلك يستعصي على التسليم. إذا قارنا مثلاً 'الأمر' بالصيغة ذات الفعل المساعد 'يجب' أو 'ينبغي' سيبدو 'الأمر' من ناحية أقوى كثيراً عندما يكون المتكلم في كامل سلطته *in full authority* (كالقائد في الجيش) للتأكد من أن 'أمراً' قد صدر (في حال لا يصلح فيها استعمال أحد هذين الفعلين 'يجب' أو 'ينبغي') ومن ناحية أخرى، سيبدو 'الأمر' أضعف كثيراً عندما يستعمل في مثل: 'ادخل!' (في إجابة عن طرقة باب). إنه في الحال الأخيرة، يعطي إذناً. وهي حال لا يناسبها أبداً استخدام 'يجب' أو 'ينبغي'.

يشرح ف.ر. بالمر *F.R.Palmer* المسألة السابقة بأن المستمع يمكنه أن يرد -إذ ذاك- رداً فيه إهانة: 'من أنت حتى تعطيني أوامر؟'. ستبدو الأفعال المساعدة ذاتها (نحو: 'تقدر' و'تستطيع' و'يمكنك') المستخدمة للإذن، أقل تأدباً -في هذه الملابسة- من الأمر. يستطيع المستمع هنا أيضاً أن يرد في إهانة: 'من أنت حتى تعطيني إذناً؟'. نتفق مع بالمر في رؤيته أن 'الأمر' هنا لا عمل له إلا بالتعبير عن فكرة قصد المتكلم -في رضا- إلى الفعل *action*، على نحو أشد حيادية. إنه يعرض قضية

---

(1) *Searl, John, Speech Acts, Op. cit, p23*

(2) *Grice, H.P, Logic and Conversation. In: P. Cole and J. Morgan (eds.): Syntax and Semantics 3: Speech Acts. New York (1975), pp44-45*

وقارن:

العبد، محمد، العبارة والإشارة، دراسة في نظرية الاتصال، دار الفكر العربي، ط1 (1416-1995)، ص81 وما بعدها.

فحسب، كما هي الحال تماماً في الإعلان *Declaration*؛ ولكنه يعرضها من أجل الفعل، لا من أجل أن تكون مقبولة عند المستمع فحسب، لصدقها[1].

الأمر إذن، اصطلاح حيادي داخل النظام الفرعي لأفعال الكلام التوجيهية. يقول بالمر: «ليس الأمر بالضرورة أقوى من صيغة الفعل المساعد 'يجب' أو 'ينبغي'. الأمر قضية واجبة الوجود فحسب *deontic proposition*. وهو يترك للمستمع الحكم بقوة إلزامه بالفعل من خلال الملابسات. إذا قال قائد لجنوده: 'قفوا!'، فلن يكون هذا المنطوق إلا أمراً. ولكنه محض تعبير عن إذن بالدخول في 'أدخل!' حيثما لا يكون استعمال 'يجب' في هذه الملابسة مناسباً. من ثم يتبين أن الأمر ليس أقوى من 'يجب' ولا أضعف، كما أنه ليس أكثر تأدباً من 'يجب' ولا أقل»[2].

3- تعديل القوة الإنجازية

يعدّل المتكلم منطوقه أو يكيّفه لمقصده في سياق اتصالي بعينه. يدحض مبدأ تعديل القوة الإنجازية من البداية مبدأ معروفا عند غرايس، هو: 'كن مقتصدا *Be Brief*' وذلك أن المتكلمين كما يقول ميخائيل ستوبس لا يستعملون كلمات زائدة دون سبب. لست هناك تعبيرات أسلوبية[3].

يعد مبحث التعديل (أو التكييف) من أثرى حقول البحث وأكثرها فائدة في تداولية أفعال الكلام في النظرية اللسانية المعاصرة العامة.

صار مبحث التعديل دعامة لسانية تداولية أساسية في نظرية النص ونظرية تحليل الخطاب وصار تبعا لذلك من الدعامات اللسانية التداولية الأساسية في النظرية الأدبية المعاصرة بأسرها. إذا كنا نريد فقها حقيقيا بالنظرية الأدبية المعاصرة ومعطياتها في التحليل العلمي للنصوص الأدبية فلنمسك بالأسس اللسانية التي اعتمدت عليها في بناء برامجها وآلياتها في مثل ذلك التحليل.

تنصرف غايتنا هنا إلى بحث تأثيرات الاستراتيجيات التي توظف في تعديل القوة في المنطوقات المؤثرة تأثيراً إيجابيا والمنطوقات المؤثرة تأثيرا سلبيا، معولين على ما تزود به النصوص لاسيما النصوص الأدبية -من معطيات ونحاول هنا أيضاً أن نفيد من أحدث الدراسات في مجال

---

(1) *Palmer, F.R, Mood and Modality, Cambridge Uni. Press (1993), p29*

(2) المرجع نفسه، ص108 ويستعمل بالمر المصطلح *deontic* بمفهومه الواسع، ليضم هذه الأنماط من هيئات التراكيب التي تتسم -في تحديد يسبرسن *Jespersen* بالاشتمال على عنصر دال على الرغبة أو الإرادة *Containing an element of wills*'. (المرجع نفسه، ص96).

(3) *Stubbs, Michael, Discourse Analysis; op, cit, p157.*

تعـديل القـوة الإنجازيـة لبيـان الـدوافع والأسـباب الـتي تحـدو المـتكلمين إلى توظيـف مثـل تلـك الاستراتيجيات. أما دأبنا الأكبر، فهو وصف الوسائل اللغوية المختلفة التي يكيف بها المتكلمون قـوة المنطوق الإنجازية على نحو أواخر.

(أ) استراتيجيات التعديل

من المسلم به أن تعديل قوة المنطوق الإنجازية يـرتبط باسـتراتيجيات الاتـصال العامـة. إذا تأملنا دوافع السلوك الاتصالي، فسوف يتبين لنا أنها تتنوع من حالة إلى أخرى. يضع المتكلم عرضـا أو التماسا، تهديدا أو احتجاجا، مـدحا أو قـدحا، حثـا علـى فعـل أو نهيـاً عنـه، إعـلاء شـيء أو إبطاله.... وهكذا وبدهي أن غرض المتكلم هو الـذي يحـدد الطريقـة الـتي يـتكلم بهـا، فالـشخص الهجومي يستطيع - كما يقول ز. سالزهان *z. Salzmann* أن يتكلم في نعومـة واحـترام، عنـدما يوقفه شرطي عن عجلته آملا أن يترك هـذا الـسلوك الكلامـى الاعتـذاري المهـذب أثـره في ذلـك الشرطي، بأن يكتفي – مثلا - بتحذيره، وإن كان مستحقا الغرامة[1].

كل سلوك اتصالي موجه إلى هدف والأهـداف مختلفـة. والقـضية الـتي تـشغل دائمـا بـال الباحثين في شتى أنواع الاتصال اللغوي هي كمـا يقـول رومـان باكوبـسون *Roman Jacobson* مطابقة الوسائل المستخدمة للأثر المستهدف[2].

إن من الحقائق الجوهرية في الاستعمال اللغوي ارتباط الصيغة بالمقصد. ومن المـسلم بـه في كل تفاعل لغوى، أن الكيفية التي يقال بها الشيء تعد جـزءاً ممـا يقـال. حينمـا يعـدل المـتكلم قـوة منطوقه الإنجازية، فإنه يدلل بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره مقتضيات السياق. وهمـا يرتبطـان - في تقديرنا- بكفاءة المتكلم وأدائه معاً. ولعل خير تفسير سوسيولوجي لهذين الاصطلاحين، ما نجده عند ب. برنشتاين *B. Bernstein*. تشير الكفاءة عنده إلى المتكلم مستخلصاً من المحددات والقيـود السياقية، ويشير الأداء إلى المتكلم في قبضة تلك القيود السياقية التي تحدد منطوقاته. تشير الكفاءة إلى المثال *Ideal*، ويشير الأداء إلى الحال[3] *Fall*.

---

(1) *Salzmann, Z, Language, Culture and Society, An Introduction to Linguistic Anthropology, Westview Press, Boulder-San Francisco Oxford (1993), p198.*

(2) *Jakobson, Roman, Linguistics and Poetics, In: Marcel Danesi and Donato Santeramo (eds.), Introducing Semiotics, Canadian Scholars Press, Toronto (1992), pp 47-72, p48.*

(3) *Bernstein, B, Social Class, Language and Socialization In: Pier Paolo Giglioli (ed.): Language and Social Context, Selected Readings, Penguin Books, Clays Ltd. England (1990), pp157-178, p160.*

في السبعينات، كان الباحثون قد اعتادوا البحث في ما سمي بـ'ثقافات التأدب السلبي *Negative-politeness cultures*' وكانوا يهتمون اهتماماً خاصاً بأثر ظاهرة التأدب في الاستعمال اللغوي، منصرفين -في حالات كثيرة- إلى علاقة السؤال بمظاهر التأدب في الخطاب. وفي عام *1980* أصدر كل من فريزر *Fraser* ورينتل *Rintell* وولترز *Walters* بحثاً مشتركاً عن اكتساب 'الكفاءة التداولية' في اللغة الثانية *Second language*. في هذا البحث عرض هؤلاء للاستراتيجيات والقوالب الدلالية التي تتخذها اللغة لأداء فعل كلامي بعينه: فإذا استطاع المتكلم مثلاً أن يلتمس -في إحدى اللغات- عن طريق سؤال المستمع عن قدرته على فعل كلامي (هل تستطيع أن تفعل هذا؟) أو عن طريق التعبير عن رغبته في أن يفعل المستمع ذلك الفعل الكلامي (مثل: سأكون ممتناً حقاً إذا فعلت هذا) فإن هذه الاستراتيجيات ذاتها، تعد نافعة للمتكلم في أية لغة أخرى[1].

في ذلك العام ذاته، عرض فريزر في بحث له منفرد، مفهوماً تداولياً مهما أطلق عليه اسم 'تلطيف الخطاب *Conversational Mitigation*'. بيَّن فريزر أن التلطيف استراتيجية يعتمدها المتكلم لتخفيف قوة الفعل الكلامي أو إضعافها. ويقع هذا التخفيف (أو الإضعاف) -كما لاحظ فريزر- في المنطوق الذي تبدو تأثيراته غير مرحب بها عند المستمع[2].

وفي عام *1984*م ظهر أثر بحث فريزر في محاولة جديدة، قدمتها جانيت هولمز *Janet Holmes* لدراسة تعديل القوة الإنجازية على نحو أشد عمقاً وإحاطة[3]. اجتهدت جانيت في تأمل مفهوم التلطيف في علاقته باستراتيجيات الاتصال لتعديل قوة المنطوق. إذا كان التلطيف يعني تخفيف قوة المنطوق أو إضعافها *Attenuation*، فقد كشفت جانيت عن استراتيجية مضادة؛ هي زيادة قوة المنطوق أو تعزيزها *boosting or emphasizing the illoc force*.

---

(1) *Fraser, Bruce Rintell, Ellen Walters, Joel: An Approach to conducting Research on the Acquisition of Pragmatic Competence in a Second Language. In: D. Larsen, Freeman (ed.): Discourse Analysis in Second Language Research. Newbury House. Rowley (1980), pp75-91, p79.*

(2) *Fraser, Bruce: Conversational Mitigation. In: Journal of Pragmatics 4 (1980) pp 341-350, p342.*

(3) انظر بحثها:

Holmes, Janet, Modifying Illocutionary Force, Journal of Pragmatics 8 (1984), pp 345-365.

تعبر المنطوقات عن أغراض عدة، ويمكن للغرض الإنجازي الواحد أن يقدم في درجات مختلفة من القوة لنقارن مثلاً بين المنطوقات التالية: "أنت خبيث" و"(يا إلهي) أنت (هكذا) خبيث" ولديك (شيء) من الخبث". تعبر هذه المنطوقات جميعاً عن غرض إنجازي واحد؛ هو الانتقاد. ولكن هذا الغرض الواحد، قد قدم بدرجات متفاوتة من القوة. استخدمت "يا إلهي" و"هكذا" لتقوية قوة الانتقاد، على حين استخدمت "شيء" لتخفيف هذه القوة. وهذا نوع تلطيف لقوة المنطوق؛ لأن الانتقاد فعل كلامي سلبي التأثير.

في حالات أخرى، يبدو الفعل الكلامي فعلاً إيجابي التأثير، نحو: "أنت ظريف" و"(حقاً) أنت ظريف" وأنت ظريف (نوعاً ما)". في هذه المنطوقات يستخدم العنصر المعجمي "حقاً" لزيادة القوة الإنجازية التي قدم بها غرض المدح. أما العنصر المعجمي "نوعاً ما" فقد استخدم لتخفيف هذه القوة. ولما كان التأثير المتوقع لمثل هذا الفعل الكلامي تأثيراً غير مرفوض، فإن استراتيجية من تلك الاستراتيجيات لا يمكن أن تعدَّل حتى تصبح تلطيفا[1].

من الوسائل الأخرى التي تعتمدها استراتيجيات التعديل بزيادة شدة الغرض الإنجازي أو إنقاصها ما يسمى باسم "الإشارة.الصريحة *explicit reference*" إلى شروط الصدق التي تحكم أنواعاً مختلفة من أفعال الكلام. من هذه الأفعال الكلامية ما أسماه جون سيرل بـ "أفعال الكلام العرضية *representative speech acts*"[2].

هذا النوع مما يمكن تقويته قوته أو إضعافها إلى درجة اعتقاد المتكلم، أو مدى التزامه بالقضية التي يعبر عنها المنطوق؛ كقولنا: "(أظن) أنه يوم دراسي" في مقابل: "أنا (متأكد) تماماً أنه يوم دراسي". يسري الإضعاف والتقوية على المنطوقات بجميع أنواعها في تصنيف سيرل المعروف: تعبيرية، أو توجيهية، أو التزامية...

(ب) أسباب تعديل القوة

لماذا يعدل المتكلم قوة المنطوق الإنجازية؟ وما انعكاسات هذا التعديل على العلاقات بين المتكلم والمخاطب، أو بين المتكلم ومحتوى القضية التي يعبر عنها؟ تمس هذه التساؤلات جوهر

---

(1) المرجع نفسه، ص345-347.

(2) *Searle, John, Expression op. cit, p23.*

إجرائية التعديل في علاقتها باستراتيجيات الاتصال. ترى **جانيت هولمز** سببين رئيسيين اثنين يدفعان المتكلم إلى تعديل القوة المعتمدة في التعبير عن فعل كلامي بعينه:

(**أولهما**) التعديل من أجل نقل المعنى المرتبط بسلوك المتكلم وتصرفاته تجاه القضية التي يعبر عنها *Modal Meaning*.

و(**الآخر**) التعديل من أجل التعبير عن معنى تأثيري *Affective meaning*، أو عن سلوك المتكلم إزاء المخاطب في سياق المنطوق[1].

يمكن أن ندرج هذين المعنيين اللذين ذكرتهما جانيت في ما يسمى *Modality*. يجمع هذا المصطلح طائفة الوسائل التي تدل على سلوكيات المتكلمين وتصرفاتهم تجاه ما يعبرون عنه من قضايا، وتجاه مخاطبيهم إلى حد ما. تتوزع هذه السلوكيات والتصرفات إلى: ميادين الصلاحية *Areas of Validity* (حيث يعبر المتكلم في ثقة أعظم أو أقل عن صدق قضاياه)، والقدرة على التوقع *Predictability* (حيث تشبه الواقعات المستقبلية المشار إليها شبهاً كبيراً أو ضئيلاً ما يحدث)، والرغبة *Desire* (كالأحكام العملية أو الأخلاقية أو الجمالية)، والالتزام *Obligation* (بمعنى حكم المتكلم الذي يلزم شخصاً آخر بأن يؤدي حدثاً بعينه) والإجازة *Permission* (حيث يسمح المتكلم لمخاطبه بأن يفعل فعلاً بعينه). ويشار إلى ما سبق بطائفة من الصيغ اللغوية، أهمها الأفعال المساعدة نحو "يمكن" و"يجب" وغيرهما. ويشار إلى ذلك أيضاً بأشباه الجمل مثل: "من المحتمل" و"من المؤكد" ونحوها، أو بالصفات نحو: "أكيد" و"ضروري"...

يرتبط بما سبق أيضاً ما يسمى في اللسانيات الاجتماعية *Modality of Deference* فالمرءوس يخاطب رئيسه بتراكيب تشير إلى المراعاة والتكريم *Deference*. في هذه الحال، ينقص من ثقته الزائدة، وينقص اقتناعه، ويستخدم الملطفات مثل: "نوعاً ما" أو "أنت تدري"؛ كما يستخدم الأسئلة التذييلية *Tag Questions*، مثل: "يفتح المعرض أبوابه الساعة العاشرة، أليس كذلك؟"، وكذلك تستخدم أنماط التنغيم الصاعد الذي يزيل التوكيد عن فعل الإخبار *Unassertiveness*. هذه التنوعات جميعاً ذات أهمية عظمى للإفصاح عن علاقات القوة *Power Relationships*: فهناك – مثلاً – صيغ مميزة تمييزاً دقيقاً لعمل الالتماس، تتدرج وفقاً لدرجات التأدب[2].

---

(1) *Holmes, Janet, Modifying op, cit, p348.*

(2) *Fowler, Roger, Power, In: Teum A.van Dijk(ed): Handbook of Discourse Analysis. Vol 4: Discourse Analysis in Society. Academic Press, London (1985) pp61-82, pp72-73*

مهما يكن من أمر، فإن المعنى الأول مما ذكرته **جانيت هولمز**، يزود بدرجة صدق المتكلم وبصلاحية القضية التي يعبر عنها المنطوق. يمكن للمتكلم -مثلاً- أن يتشكك كثيراً في صلاحية المعلومة أو سلامتها *Validity of the Information*، هذه المعلومة التي تحتوى عليها القضية. عندما يضعف المتكلم قوة المنطوق الذي يعبر عن قضية ما، فإنه يعبر بهذا عن عدم الصدق، أو عن عدم رغبته في اتخاذ رد فعل على صلاحية تلك القضية، كأن يقال: "(لست متأكداً على الإطلاق) من صدق كلامه". ينبه مثل هذا المنطوق إلى تفاوت درجات قوة الإضعاف -إن صح القول- بين تعبير وآخر، عن فعل كلامي واحد: قد يكتفي المتكلم بنفي التأكد في منطوقه في حالة بعينها، وقد يطلق النفي لزيادة إضعاف قوة المنطوق، وبالتالي زيادة التشكك أو التردد إزاء القضية المعبر عنها في حالة أخرى.

تعكس الوسائل اللغوية التي تستخدم للتعبير عن درجات إضعاف القوة أو تقويتها، تعكس مدى التزام المتكلم بصدق القضية التي يعبر عنها المنطوق، وهو ما كان جون لاينز *John Lyons* قد وصفه -على طريقته في بحث الدلالة اللغوية- بأنه وسيلة للتعبير عن الحال المعرفية للمتكلم[1] *Epistemic Modality*.

ليست هناك وسائل يمكن معها القول باختصاصها بمعنى من المعنيين اللذين حددتهما **جانيت هولمز** دون الآخر؛ فما يستعمل مع المعنى الأول من وسائل لغوية معدلة للقوة الإنجازية، يصلح أن يستخدم أيضاً للتعبير عن المعنى التأثيرى. يعبر تعديل قوة المنطوق مع المعنى التأثيري عن تنوع المسالك والتصرفات إزاء المستمع، انتقالاً من مجال التصرفات الإيجابية جداً إلى مجال التصرفات السلبية جداً. بناء على ذلك، عدَّ فحص إسهام استراتيجيات تعديل القوة، في علاقة المتكلم بالمخاطب، طريقة من طرق تحليل المعنى التأثيري لإضعاف قوة المنطوق أو تقويتها. في هذا المقام، تطرح جانيت سؤالاً عن مدى تأثير استراتيجيات التعديل في تحقيق التماسك الاجتماعي بين المتكلم والمخاطب حيناً أو تحقيق التباين الاجتماعي بينهما حيناً أخرى. تبين جانيت العلاقات الممكنة بين استراتيجيات التعديل والمعنى التأثيري (وهي استراتيجيات يعبر عنها في حدود تأثيرها في علاقة المتكلم بالمستمع) من خلال الشكل التالي:

---

(1) *Lyons, John, Semantics 1, Cambridge-London-New York (1977), p793.*

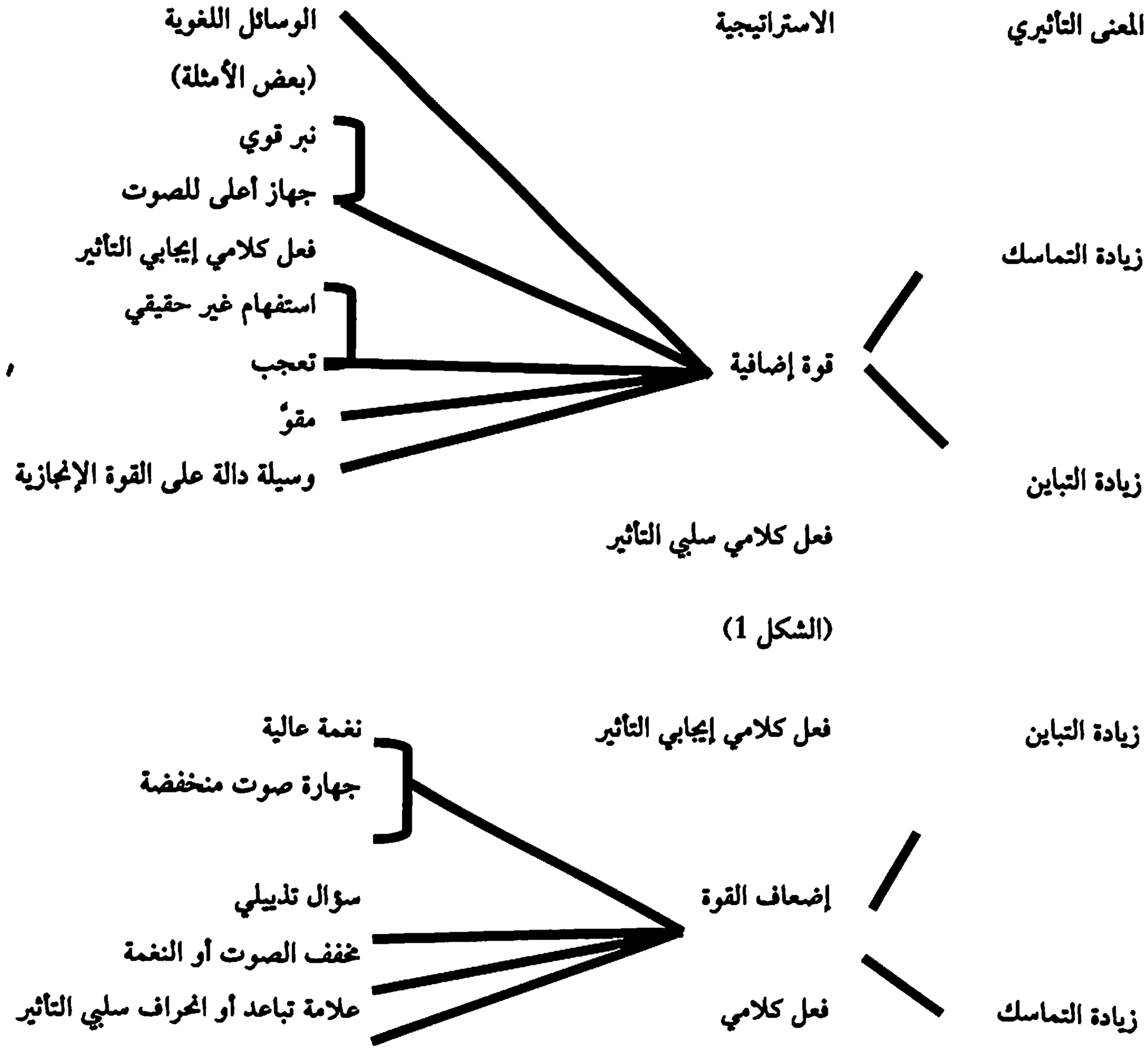

يستنبط مما سبق عدة أمور، من أهمها:

1- أن إضعاف الفعل الكلامي سلبي التأثير (وهو ما ندعوه بالتلطيف) يعد -في هذه الحدود- استراتيجية مهمة في تطور العلاقة بين المتكلم والمخاطب، أو لنقل: إنه من أجل إضعاف التباين الاجتماعي بينهما، بالإبقاء على هذه العلاقة. بيان ذلك أن إضعاف قوة منطوق غير مرحب به، إنما هو تعبير عن مشاعر إيجابية، يمتلكها المتكلم تجاه المخاطب، هذه المشاعر التي تزيد تماسك العلاقة بينهما.

2- أن تقوية الفعل الكلامي إيجابي التأثير، يمكن بالمثل أن تفسر على أنها تعبير عـن الـصداقة أو الزمالة بين المتكلم والمخاطب. من ثم، ينظر إلى المفردات بين القوسين في المنطوقـات التاليـة، على أنها تشغل الوظيفة التأثيرية ذاتها، على رغم اختلاف الاستراتيجيات المستخدمة:

- ماذا تعتقد يا ب؟
- (حسناً) (أعتقد) أن س كان الأغبي.
- (حقاً) كان ذلك كرماً شديداً.

3- أن إضعاف الفعل الكلامي إيجابي التأثير، يمكن أن يفسر على أنه اسـتراتيجية لزيـادة التبـاين الاجتماعي بين المتكلم والمخاطب. يتبع ذلك جعل تخفيف تأثيرات الفعل الكلامي الإيجـابي إنقاصاً لقوة التماسك بينهما، لا استبقاء له.

4- أن تقوية الفعل الكلامـي سـلبي التـأثير، تعـد اسـتراتيجية لإضـعاف المـودة وتقويـة التبـاين الاجتماعي بين المتكلم والمخاطب. من ثم، تمـدنا المنطوقـات التاليـة، باسـتراتيجيات مختلفـة لتعديل القوة الإنجازية التي تحتوي عليها، معبرة عن أنماط متباينة من المعني التأثيري.

- (أحسب) أنها تجيد القراءة (لدرجة ما) [التعبير هنا عن معنى تأثيري إيجابي أضعف فيـه المنطوق].
- (لن أتردد) في أن أرده إليك (ممزقـاً) [التعـبير هنـا عـن معنـى تـأثيري سـلبي قـوى فيـه المنطوق].

بناء على ما تقدم، يحسن بنـا أن نجعـل اسـتراتيجيات إضـعاف القـوة الإنجازيـة للأفعـال الكلامية أو تقويتها جانباً من جوانب النظام المعقد لما يسميه كـل مـن بـراون *Brown* وليفنـسون *Levinson*، باسم "الانطـلاق الاجتمـاعي *Social Accelerator*" و"الكـبح الاجتمـاعي *Social brake*" اللذين يمارسهما المتكلمون على نحو نظامي عفوي لزيادة التباين الاجتمـاعي عنـد التفاعـل أو إنقاصه[1].

لعل تجانف المتكلم -في سياقات بعينها- عن الأمر المباشر إلى الالتماس ونحوه، مما يعكـس طبيعة العلاقة بين المتكلم والمستمع، ويكشف عن مدى التباين الاجتمـاعي بينهمـا. يقـول كـلارك

---

(1) *Brown, P. Levinson, S, Universals in Language Usage: Politeness Phenomena. In: E.N.Goody (ed), Questions and Politeness, Cambridge Uni, Press (1978) p98, p287.*

Clark وشانك *Schunk*: "عندما يقوم الناس بعمل التماسات، فإنهم يميلون إلى ذلك ميلاً غير مباشر. إنهم يتجنبون بعامة الأوامر، نحو: "أخبرني عن الوقت!" التي هي التماسات مباشرة، ويؤثرون الأسئلة نحو: "هل يمكنك أن تخبرني عن الوقت؟" أو التبليغات نحو "أحاول أن أعرف كم الساعة" تلك التي تعد التماسات غير مباشرة"[1].

(ج) وسائل تعديل القوة

يتخذ المتكلمون من الوسائل ما يمكن أن نصنفه في نوعين اثنين رئيسيين:

(أولهما) ما يمكن تسميته بالوسائل الخارجة عن نطاق اللغة؛ كالسلوكيات الحركية، مثل الحركات الجسمية، والأوضاع الجسمية، وتعبيرات الوجه والعينين ونحوهما. يمكن لهذه الوسائل الحركية أن تصنع بمفردها موقفاً اتصالياً خاطفاً، ولكن وظائفها الخطابية تظهر فعالياتها مصاحبة أفعال الكلام. من أجل ذلك، كان جون أوستين يسميها "مصاحبات المنطوق *Accompaniments of Utterance*" يقول: "قد تصحب المنطوقات بحركات جسمية: غمزات العين، وإشارات الأصابع، وهزات الأكتاف، وتقطيب الوجه"[2]. للحركات طبقات يحدد العرف الاجتماعي السياق الذي يناسب كل طبقة منها ودورها في تقوية القوة الإنجازية للمنطوق الذي تصاحبه أو إضعافها.

و(الآخر) الوسائل اللغوية: تركيبية وغير تركيبية. من الوسائل اللغوية غير التركيبية اللجلجة أو التردد في الكلام، والوقفات، ونغمة الصوت ونحوها. وهذا النوع هو الذي يعنينا هنا حتى نقف على رصيد الوسائل اللغوية التي تعرفها العربية لكل استراتيجية من الاستراتيجيتين السابقتين، وهو رصيد يستعصي علينا هنا حصره حصراً وتقييده تقييداً. ما نعالجه في هذه الدراسة قدر ضئيل من المصادر الإنجازية للعربية، وإن كان كافياً لعرض صورة مناسبة عن تعديل القوة الإنجازية في الخطاب العربي.

---

(1) *Clark, Herbert Schunk, Dole, Polite Responses to Polite Requests, Cognition 8 (1980) pp 111-143, p111.*

(2) *Austin, John, How to do Things with Words, op. cit, p76*

(أولاً) وسائل التقوية

يمكن أن نميز -في العربية- بين أربعة أنواع من الوسائل اللغوية المستخدمة لتقوية قوة المنطوق الإنجازية، وهي: وسائل التشكيل الصوتي *Prosodic Devices*، والوسائل التركيبية *Syntactic devices*، والوسائل المعجمية *Lexical Devices*، والوسائل الخطابية *Discoursal Devices*

جـ/ 1 وسائل التشكيل الصوتي

وتسمى أيضاً باسم الوسائل التطريزية. ويقصد بها نوع النغمة، والنبر، وجهارة الصوت، والنغمات التقابلية *Contrastive Pitches* (وهي النغمات الأدنى أو الأعلى من نغمة المتكلم العادية) وجهارة الصوت التقابلية *Contrastive Volume*. هذه الوسائل جميعاً وسائل فونولوجية توظف في تقوية قوة المنطوق؛ كأن تقول: "غبي!" [في جهارة الصوت الأقصى]. وقد تستخدم جهارة الصوت الأدنى مع النغمة الأشد انخفاضاً لتعزيز القوة الإنجازية لمنطوقات سلبية التأثير، مثل: "مغرور!". وقد تستخدم النغمة الأشد انخفاضاً لتعزيز قوة المنطوق إيجابي التأثير أيضاً، كقولك: "ظريف!" أو "عظيم!" ونحو ذلك.

المعوّل عليه في كل حال، هو سياق الموقف الذي يعين كنه المعنى التأثيري للنموذج التشكيلي. بيان ذلك أن المنطوق الأخير مثلاً "عظيم!" يمكن أن يدل على معنى تأثيري يضاد الحقيقة، وهو -إذ ذاك- تعبير عن المعنى على سبيل المفارقة *Ironic Meaning*. في مثل هذه الحال، سيدل المنطوق على ضد معناه الحقيقي أو الحرفي. من أجل ذلك سيستلزم المنطوق نغمة هابطة ساخرة وجهارة صوت منخفضة.

والنبر التعبيري من النماذج الفونولوجية التشكيلية الدائرة في خطاب المواجهة. يستخدم النبر القوي لتعزيز قوة المنطوق الإنجازية، كقولك: "فظيع!" [وذلك بنبر المقطع الأخير نبراً قوياً، تمطل معه الحركة الطويلة مطلاً زائداً يناسب تعزيز معنى الاستحسان أو الاستهجان وفقاً لإيجابية المنطوق أو سلبيته].

جدير بالإشارة أن الوسائل الفونولوجية التشكيلية ليست من بنية المنطوقات في الشفرة المكتوبة. وعندما ينص عليها الكاتب، فإنه يدل بذلك على أهميتها ولزومها من حيث هي محددات صوتية سياقية مهمة في تفسير المعنى. يكثر ذلك في لغة القص وفي الحوار المسرحي الذي يحاكي

الحوار المنطوق في الواقع. من أمثلة ذلك في لغة القص ما يرويه الجاحظ (ت 255 هـ) عن أحد بخلائه؛ وهو ابن أبي المؤمل، قال: "فلما حضر وقت الغداء، صوت بغلامه -وكان ضخماً، جهير الصوت، صاحب تقعير وتفخيم وتشويق وهمز وجزم- يا مبشر! هات من الخبز تمام عدد الرؤوس"[1]. جهارة الصوت والتقعير ونحوهما وسائل فونولوجية تشكيلية اتخذها ابن أبي المؤمل في كلامه، من أجل تعزيز قوة المنطوق التوجيهي الإنجازية.

جـ/ 2 الوسائل المعجمية

يقصد بالوسائل المعجمية ما قد يستخدمه المتكلم - في بعض السياقات الاتصالية- من عناصر معجمية تضيف قوة إلى قوة المنطوق الإنجازية. وتتنوع صور التقوية هنا وفقاً لما توجه إليه هذه العناصر؛ فقد توجه إلى المتكلم، أو إلى المستمع، أو إلى المحتوى القضوي.

جـ/ 2/ 1 المقويات الموجهة إلى المتكلم

يقصد بالمقويات الموجهة إلى المتكلم *Speaker-oriented boosters* العناصر المعجمية التي تشير إلى صدق المتكلم أو ثقته بما يعلم. الأمثلة التالية من نصوص مكتوبة أدبية:

- "لقد عجبت يومئذ من هذه الوهلة؛ لأنني (أعلم على التحقيق) أن الفتاة شاهدت المكتبات في المدرسة، وشاهدتها في السوق"[2].
- "على أنني (أعتقد) يا صاحبي أن الطريق الوحيد الذي فتح لنا من هذه المتاهات، هو طريق كتبت عليه كلمة واحدة، لا تتبدل في مشكلة من المشكلات وهي كلمة "التعاون"[3].
- "وإنني (لأؤكد لك) أنني لو ملكت الفصل قولاً وعملاً في قضية المذاهب الاجتماعية، لأوجزت الحكم وحسمت الخلاف"[4].
- "إني (واثقة) أنك لن تفعلي شيئاً"[5].

---

(1) الجاحظ، المرجع نفسه، ص85.

(2) العقاد، عباس محمود، في بيتي، دار المعارف بمصر، سلسلة اقرأ، د. ت، ص15.

(3) المرجع نفسه، ص48.

(4) المرجع نفسه، ص52.

(5) الحكيم، توفيق، الطعام لكل فم، مكتبة الآداب، د. ت، ص37.

مما ينبغي لنا ملاحظته هنا أن هذه العناصر المعجمية المقوية الموجهة إلى المتكلم تشيع في الشفرة المنطوقة بخاصة؛ لقيام الموقف الاتصالي على التفاعل المباشر، ومن ثم يكثر أن يدور في المحاورات ما يسمي باسم "القواطع الأسلوبية *Style Disjuncts*"، نحو: بأمانة، صراحة (بصراحة)، بصدق .... وغيرها:

- (بصراحة) هذه عيشة مضنية[1].

جـ/ 2/ 2 المقويات الموجهة إلى المستمع

يقصد بالمقويات الموجهة إلى المستمع *hearer-oriented boosters* العناصر المعجمية التي تشير إشارة ضمنية أو صريحة إلى معرفة المستمع، أو إلى المعلومة التي تصنع خلفية مشتركة بينه وبين المتكلم. المثالان التاليان من بخلاء الجاحظ يوضحان ما سبق:

- "أعلم أني منذ يوم ولدتها، إلى أن زوجتها، كنت أرفع من دقيق كل عجنة حفنة، وكنا (قد علمت) نخبز في كل يوم مرة، فإذا اجتمع من ذلك مكوك بعته"[2]. [من كلام مريم الصناع، وكانت زوجت ابنتها، فحلتها الذهب والفضة، فسألها زوجها: أنى هذا يا مريم؟].
- "والنبيذ- (ما علمت)- والله يذهب بالحفظ أجمع"[3]. [من كلام لابن غزوان -أحد بخلاء الجاحظ- وكان المكي قد ضبطه متلبساً بسرقة مخدته، فزعم ابن غزوان أنه جاء إليه ليسوّي رأسه، فلما صارت المخدة في يده نسي ما جاء له!].

في الشفرة المنطوقة تكثر عناصر معجمية خاصة، مثل: طبعاً، أو بالطبع. وربما اجتمع في المنطوق الواحد بالشفرة المنطوقة عنصران اثنان، مثل:

- "(أنت تعرف) (بالطبع) أن مريض ضغط الدم يمنع من .... [من حوار إذاعي].

يفسر **هاليداي** *Halliday* **ورقية حسن** استعمال "بالطبع" بأنها تعني -إذا نغمت- أنت علمت ذلك من قبل". فإذا خفضت قصد بها "أوافق على الحقيقة". من ثم، فإنها تستعمل استعمالاً نمطياً في إزالة الشك عن المستمع، حتى يوافق على شئ ما، يدرك المتكلم أنه يأباه. من أجل ذلك فإنها تمتلك قوة المخالفة[4] *adversative force*.

---

(1) دربالة، عبد اللطيف: عشاق فوق العادة، سلسلة المسرح العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1995) ص48.

(2) الجاحظ، ص34.

(3) المرجع نفسه، ص119.

(4) *Halliday, M.A.K. and Hasan, Ruqaiya: Cohesion in English. Longman London (1983), p269.*

تكشف المسألة السابقة عن ضرورة التنبيه إلى أن تلك العناصر يمكن لها أن تضعف قوة المنطوق الإنجازية أيضاً. والمعول عليه في تعيين استراتيجية دون أخرى، هو موقعها من المنطوق، وسياق المنطوق الاتصالي، وطبقة التنغيم. نلحظ هنا أن وضع شئ منها في آخر المنطوق، أو استخدامه لخلع صفة المعرفة على المستمع الذي لا يعرف، أو تنغيمه في غير طبقة التعزيز، مما يغير استراتيجية التعديل إلى الإضعاف.

جـ/ 2/ 3 المقويات الموجهة إلى المحتوي

يقصد بالمقويات الموجهة إلى المحتوى *Content-oriental boosters* الوسائل المعجمية التي تستخدم من أجل تقوية القوة الإنجازية للمنطوق بإثبات صحة القضية التي يعبر عنها، أو توكيد صلاحيتها. وهذه الوسائل صيغ دالة على الحالة المعرفية المجردة عن مقولة الشخص *Impersonalized epistemically modal forms*. والمؤكدة للمحتوى القضوي. إن وسائل نحو: الواقع، مؤكد (من المؤكد، بالتأكيد) لا ريب، لا نزاع في، لا جرم، الحق أن (حقاً) ...، مما يعزز قوة المنطوق الإنجازية، بإثبات صحة المحتوى القضوي:

- "(مما لا نزاع فيه) أن العاشق أصدق الناس في شكوكه، حينما يبنيها على أسباب صحيحة وحقائق ملموسة"[1].

مما ينبغي لنا ملاحظته هنا أن من المقويات الموجهة إلى المحتوى، ما هو أشد ارتباطاً بالشفرة المكتوبة الأدبية، مثل: لا مراء (لا مريّة)، لا جرم ونحوها. ومن تلك المقويات ما يبدو أشد دوراناً في الشفرة المنطوقة مثل: الواقع، أكيد وغيرها. كما تجدر الإشارة إلى أثر التنغيم في توجيه وظيفة تلك الوسائل: تقوية وإضعافاً. يقول **هاليداي ورقية حسن** عن "بالتأكيد" مثلاً: "إذا نغمت "بالتأكيد" فإنها تدعو المستمع إلى أن يقبل القضية التي نطق بها. وإذا خفضت كان لها من المعنى ما يكون لمعادلها الرابط *Cohesive equivalent*؛ أي: هل أنا على حق في فهمي ما قيل توا؟"[2].

وقد يدخل المتكلم إلى القضية ما يسمى بالعنصر البؤري *Focal Element* الذي يتخذ في العربية هيئة الظرف أو الجار والمجرور الدالين على التشديد، مثل: مطلقاً، (على الإطلاق)، كاملاً (بالكامل)، تماماً (على التمام) بالضبط وغيرها.

---

(1) العقاد، عباس محمود، سارة، دار المعارف بمصر، سلسلة اقرأ. د. ت، ص33.

(2) *Halliday-Hasan, Cohesion, op. cit, p270*

جـ/ 3 الوسائل التركيبية

يقصد بالوسائل التركيبية طرق نظم المنطوقات وبناء الأساليب. تعرف العربية وسائل تركيبية عدة لتقوية قوة المنطوق الإنجازية. عالج البلاغيون العرب القدماء كثيراً من تلك الوسائل، مبينين وظائفها وآثارها في تبليغ مقاصد المتكلمين في حقلِ علم المعاني. في هذا الموضع ينظر إلى بعض الوسائل التركيبية من منظور تعديل القوة الإنجازية باستراتيجية التقوية، لا سيما ما نراه منها على أهمية خاصة في التفاعل اللغوي المباشر. نختار هنا الأبنية الاستفهامية والتبليغات التذييلية.

إن التفسير التداولي لمنطوقات مثل: "أليس شعرها جميلاً؟!" و"ألا تنفرد بصوت حلو؟!" و "ألم تكن حفلة الأمس رائعة؟!"، يبين أن محتوياتها التبليغية ترتبط بقوة التزام المتكلم بقضايا إيجابية خاصة؛ وذلك أن المحتويات القضوية معلومة عند المتكلم والمستمع من قبل. يعني هذا أن القالب التركيبي الاستفهامي قد جعل وسيلة لإضافة قوة إلى قوة المنطوق الإنجازية، في سياقات لا يكون السؤال عن محتوى القضية أثناءها هو وظيفة المنطوق الأولية.

لا تعني قوة التزام المتكلم هنا التقرير قدر ما تعني التعجب من المحتوى القضوي الذي أودع المنطوق؛ وذلك أن المستمع -كما ألمحنا- يدرك أن المتكلم يجاوز ذلك إلى تزويد منطوقه بقوة تعجبية، فجعله في الاستفهام البلاغي. وقد وقف غير واحد من الباحثين في نظرية أفعال الكلام على المنطوقات الاستفهامية من هذا النوع، وأبانوا عن أنه مفترض من قبل، وأنه التعجب الذي يكسب المنطوق قوة[1]. والتفت ر.أ هدسون *R.A. Hudson* إلى الأسئلة البلاغية (أو المجازية) *Rhetorical Questions* معرفاً إياها بأنها صيغ استفهامية ذات قوة تعجبية[2]. والتفت ج. ليتش *G. Leech* وج. سفارتفيك *J. Svartvik* إلى الفرق بين الأسئلة التعجبية التي تجر المتكلم إلى الموافقة في قوة، وبين الأسئلة المجازية الأخرى التي تبدو تبليغات قوية أو مؤثرة[3].

---

(1) *Kempson, R. M.: Presupposition and the Delimination of Semantics. London New York Cambridge Uni. Press 197, p172*

(2) *Hudson, R.A.: The Meaning of Question, Language 51 (1975) pp. 1-31, p9.*

ومن المفيد الإشارة إلى تمييز هدلستون *Huddleston* بين الاستفهام والسؤال؛ فالاستفهام مقولة من مقولات الشكل النحوي، والسؤال مقولة من مقولات المعنى. يقف الاستفهام في مقابل الإعلان *declarative* والأمر *imperative*...، في نظام نمط الجملة الكبرى. أما السؤال فيعين طائفة من الإجابات:

Huddleston, Rodney, The Contrast between interrogatives and questions. Journal of Linguistics 30. Cambridge Uni. Press (1994) pp.411-439, p411

(3) *Leech, G. Svartrick, J, A Communicative Grammer of English, Longman London (1975), pp137-138.*

أرى أن نجعل من الأبنية الاستفهامية المعززة لقوة المنطوق الإنجازية، البنيـة: (لم لا تـستطيع أن تفعـل س؟). نـرى أن هـذا الـنمط يـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً جـداً في قوتـه بـالأمر المتلـو بــ (لم لا تستطيع؟). التركيبان: "لم لا تستطيع أن تتركها وحدها؟!" و"أتركها وحدها، لم لا تستطيع؟!" يمتلك كـل منهما القوة الإنجازية ذاتها، وهما ينطلقان من بنية عميقة واحدة. ولا يمنع هذا من تفاوت أحـدهما عن الآخر في شيء من خواصه؛ فالتركيب الأمري مقيد بمخاطب، وغرضـه محاولـة التـأثير فيـه. أمـا التركيب الاستفهامي فغرضه بالأحرى التعبير عن أفكار أحدهم تجاه موقف بعينه. من أجـل ذلـك، نوافق أنا ويزربيكا *Anna Weirzbicka* الرأي بأن التركيب الاستفهامي، يعـد في جـوهره نوعـاً من الانتقاد. وهو انتقاد مهيّج، ولكنه فاقد التأثير. أما التركيـب الأمـري فهـو في جـوهره نـوع مـن التوجيه الذي يهدف إلى تصحيح موقف غير مرض[1]. أمـا التبليـغ التـذييلي، فهـو وسـيلة تركيبيـة أخرى من وسائل إضافة القوة إلى قوة المنطوق الإنجازية. في مثل قولنا: "كان يوماً جميلاً، كان يومـاً لا نرى للتذييل محتوى قضوياً، ولكنه يعبر عن مدى التزام المتكلم بالقضية المخبر عنها، أي أنـه محـض وسيلة لإضافة قوة إلى قوة فعل الإخبار.

جـ/ 3 الوسائل الخطابية

يقصد بالوسائل الخطابية الوسائل الخارجـة عـن الـنص *Intra-textual devices* أو مـا يسمى "وسائل ما وراء العملية التداولية *meta pragmatic devices*"، وما يتفـرع عـن ذلـك مـن وسائل لغوية فرعية، تضيف قوة إلى قوة المنطوقات الإنجازية. وقد كان لعلم اللغة النصي تقدمـه إلى العناية بموقفية النص من خلال سلكه في سياقات اتـصالية. كـذلك تفهـم مقـصدية الـنص في إطـار تداولية نصية، اهتمت بها نظريـة التعامـل اللغـوي *Sprechhandlungstheorie* ونظريـة أفعـال الكلام[2] *Sprechakttheorie*.

من أهم الوسائل الخطابية التي تتضافر في النص أو الخطاب تحقيقاً لوظيفـة التقويـة: تعـيين الفعل الأدائي، والتكرار، والعلامات الرابطة، ووسائل ما وراء الخطاب:

---

(1) *Wierzbick, Anna, A Semantic op. cit, p89.*

(2) *Sowinski, Bernhard, Textlinguisitik Eine Einfuehrung, Verlag W. Kohlhammer Stuttgart. Berlin Koeln Mainz (1983) S. 64.*

جـ/ 3/ 1 تعيين الفعل الأدائي

تعيين الفعل الأدائي وسيلة صريحة دالة على غرض المنطوق الإنجازي؛ نحو: أسألك، أخبرك، أحذرك... يخلو المنطوق غالباً من الفعل الأدائي اعتماداً على دور السياق، مثل: زواجاً موفقاً إن شاء الله (أي: أرجو). وحينما يعين المتكلم غرض المنطوق الإنجازي بفعل أدائي صريح، فإنه يريد أن يجعل ذلك نوع توكيد أو تقرير للقوة الإنجازية. كان **أوستين** يرى التصريح بالأفعال الأدائية مما يجعل قوة المنطوقات أوضح[1]. وكان **ليتش** يرى أن المتكلم يستخدم مثل تلك الأفعال عندما يريد أن يوقع نبراً خاصاً على قوة المنطوق الإنجازية[2].

يزيل تمام بن جعفر -أحد بخلاء الجاحظ المعروفين- (في رده على شكوى أحدهم إليه ضرسه) يزيل غموض الغرض الإنجازي لمنطوقه الاستفهامي قائلاً: "(عجبت) كيف اشتكيت واحداً ولم تشتك الجميع"[3].

جـ/ 3/ 2 التكرار

وهو وسيلة بلاغية مهمة يقصد إليها المتكلم لتقوية قوة المنطوق الإنجازية. يقولون: الشيء إذا تكرر تقرر. والتكرار تعرفه الشفرتان: المنطوقة والمكتوبة كلتاهما، وإن كان تأثيره في بنية الشفرة المنطوقة التلقائية أقوى. علاوة على تكرار المنطوق بتركيبه، قد يكرر بتغيير طفيف في هذا التركيب. ويمثل للحالة الأخيرة بالمنطوق التالي من كلام لأبي مازن -أحد بخلاء الجاحظ- لجبل الغمر الذي لجأ إليه، فتساكر أبو مازن، وقال لجبل: "سكران والله، (أنا والله سكران!)"[4].

جـ/ 3/ 3 العلامات الرابطة

العلامات الرابطة *Linking Signals* من الوسائل الخطابية الأساسية التي تعزز قوة المنطوق الإنجازية. تعرف العربية كثيراً من تلك العلامات نحو: إلى جانب ذلك فضلاً عن ذلك،

---

(1) أوستين، المرجع نفسه، ص73.

(2) *Leech, G. N, Explorations in Semantics and Pragmatics. John Benjamins. Amsterdam (1980), p69.*

(3) الجاحظ، المرجع نفسه، ص106.

(4) المرجع نفسه، ص40.

علاوة على ذلك، أكثر من ذلك... هذه العلامات نوع من الحشو الخطابي الذي تستخدمه العربية – فيما يثبته البحث اللغوي التقابلي– أقل مما تستخدمه لغات أخرى كالإنجليزية[1].

تدخل تلك العلامات في ما يسميه **هاليداي ورقية حسن** باسم "روابط الإضافة *Additive Conjunction*" من النوع الأول الذي يؤدي هذه الوظيفة العامة ذاتها؛ وهي وظيفة الإضافة؛ أي إضافة معلومة، أو تكملة كلام سابق[2].

وقد تستخدم روابط من نوع آخر لوظيفة التقوية أيضاً، نحو: مع هذا، مع أن، على رغم كذا ونحوها. الرابط الأخير مثلاً يستخدم بقوة "أسلم بأن". وهذه الروابط جميعاً مما يسميه **هاليداي ورقية حسن** باسم "روابط المخالفة *adversative conjunction*" من النوع الأول الدال على هذه الوظيفة العامة ذاتها[3]. النموذجان التاليان يوضحان ما سبق:

- "طارق: تريدين أن تتركي هذا البيت؟

  نادية: هذا ما فكرت فيه من زمن طويل.

  السيدة: وأين كنت ستذهبين؟

  نادية: هذا شأني وحدي.

  طارق: دعيها يا أمي تتخذ القرار الذي يريحها.. وسيدهشك أن أقول: إني أوافقها على هذا القرار كل الموافقة.

  السيدة: توافقها؟

  طارق: (أكثر من ذلك) أقول: إني فكرت فيه منذ لحظات..."[4].

- "قيل للحارث [من بخلاء الجاحظ]: والله إنك لتصنع الطعام فتجيده، وتعظم عليك النفقة، وتكثر منه، وإنك لتغالي بالخباز والطباخ...، ثم أنت –(مع هذا كله)– لا تشهده عدوا لتغمّه، ولا وليا فتسرّه، ولا جاهلا لتعرفه، ولا زائراً لتعظمه"[5].

---

(1) *Williams, M. P, A Problem of Cohesion, In: J. Swales and H. Mustafa (eds.): English for specific purposes in the Arab World. Birmingham: Language Studies Unit. Aston Uni. Press (1984), pp 118-128, pp124-125.*

(2) *Halliday-Hasan, Cohesion op. cit, pp 242-243.*

(3) المرجع نفسه، ص242–243.

(4) الطعام لكل فم ص89.

(5) الجاحظ، المرجع نفسه، ص61.

ولاشـك أن الـروابط مـن النـوعين الـسابقين ذات علاقـة مباشـرة بـالموقف *Situation*، والوسط *Medium*، والتـأثير المقـصود *Intended effect*. ولا ينفـصل الحـشو والترابـط أحدهما عن الآخر انفصالاً كلياً، ولا يتصل أحدهما بالآخر اتصالاً كليـاً في الوقـت نفـسه. كلما زاد الحشو زاد الترابط، ولكن زيادة الترابط لا تؤدي دائماً إلى زيادة الحشو[1].

يمكن أن نجعل لوظيفة التقوية روابط من نوع آخر، نحو: "إذن" التي تـدخل في الـروابط الـسببية *Casual Conjunction* من النوع الثالث المسمى باسم "الروابط السببية الدالة على الحـال أو الملابسة *Condition/Circumstance*". من هذه الروابط "هكذا" التي تـدخل في النـوع الفرعي الأول من الروابط الـسببية أيـضاً، هـذا النـوع الـذي يـدل علـى الـسبب والنتيجـة *reason/consequence*. النموذجان التاليان يوضحان ما سبق:

- "الشاب: ولماذا لم تكتبي لي بذلك قبل عودتي؟
  السيدة: ربما..
  الشاب: هو (إذن) عمل تخجلين منه؟[2].
- [توطئة ودورات ذاتية](وهكذا)" انطلقت في مخيلة صاحبنا أوهام وأشباح لا عداد لها في تلك الساعة القصيرة"[3].

جـ/ 4 وسائل ما وراء الخطاب

تعرف العربية وسائل أخرى، ترتبط - من حيث الوظيفة- بالوسائل الخطابية ارتباطاً قويـاً؛ هي المفردات والعبارات التي تعد وسيلة لغوية صريحة لإبراز وعى المتكلم الـذاتي بمجـرى الخطـاب وحالته، وإن لم تكن من بنية النص المنطوق أو المكتوب، نحو: أشدد، أكرر، أعود فأكرر، أقول ثانيـة، قلت أكثر من مرة، دعني أشدد ... إلخ.

- "السيدة: (قلت لك أكثر من مرة) دعيني أنا أتصرف"[4].

---

(1) *Halliday-Hasan; Cohesion. op. cit, pp 242-243*

(2) الطعام لكل فم ص46.

(3) سارة، ص24.

(4) الطعام لكل فم، ص82.

ومن وسائل ما وراء الخطاب ما يتجه إلى تقوية إسهام المشارك في التفاعل، نحو: كما تقول، كما قال فلان لتوه، كما ذكرت، كما ذكر فلان من قبل، ... هذا نوع آخر من مصادقة المتكلم على إسهام المستمع. والمصادقة نوع تقوية للمنطوق. نلحظ هنا أن مثل تلك الإقحامات *Interjections* تتردد في العربية تردداً أقوى من لغات أخرى من غير فصيلتها كالألمانية والإنجليزية والفرنسية. لعل ذلك يرجع إلى أن العربية تنطلق من ثقافة شفهية تركت آثارها في خصائص السبك وهيئاته.

(ثانياً) وسائل الإضعاف

من سياقات الاتصال ما يحتاج إلى إضعاف المتكلم لقوة المنطوق الإنجازية. تعرف استراتيجية الإضعاف من الوسائل ما عرفته استراتيجية التقوية من حيث النوع، ولكنها مختلفة من حيث الكيفية.

جـ/ 1 وسائل التشكيل الصوتي

من أهم هذه الوسائل: منسوب التنغيم، والنبر الضعيف، وجهارة الصوت المنخفضة، والنغمة العالية في سباق مناسب:

لعب منسوب التنغيم دوراً كبيراً في حقل القوى الإنجازية في العربية. هناك نمط من التنغيم الهابط -الصاعد الذي يعبر عن السلوك المعرفي عند المتكلم، وهو وسيلة فونولوجية مهمة لتخفيف قوة المنطوق الإنجازية. في مثل قولنا: أنت أ هـ 7 و ج! يخفض ذلك التنغيم حدة النقد، كما يخّفض قوة المنطوق التوجيهي من الأمر إلى الالتماس في مثل: املأ الفراغ 7 أعلى!.

من ناحية أخرى، فإن تخفيف النبر على مقطع بالكلمة، وما يصحبه من انخفاض جهارة الصوت، مما يؤدي إلى إضعاف قوة المنطوق. نبر المقطع الأول من الفعل اكتبْ نبراً ضعيفاً يجعل الأمر إذناً بالكتابة فحسب في سياق مناسب.

أما النغمة العالية، فتستخدم -في سياقات خاصة- علامة على تجرد المتكلم أو تنصله من مسؤولية التصديق بصحة منطوقه. نطق المنطوق: أنت فيلسوف! في نغمة عالية يضعف من التصديق بصحة محتواه. يستنبط من هذا أن النغمة العالية ليست دائماً علامة على تعزيز قوة المنطوق. في سياقات مناسبة تبدو النغمة العالية وسيلة صوتية تشكيلية لإضعاف القوة أيضاً. ولننظر الآن مثلاً إلى كلام ابن أبي المؤمل -أحد بخلاء الجاحظ- [رافعاً صوته فيه بالتنويه والتشنيع حيلتين من حيله

لإخجال ضيفه]: "هات يا مبشر لفلان شيئاً يطعم منه، هات له شيئاً!"[1]. سياق رواية الكلام يؤدي بنا إلى القول بأن النغمة التي استخدمها ابن أبي المؤمل كانت نغمة اصطناعية متكلفة ناشزة *Falsetto*. التنويه والتشنيع في كلام ابن أبي المؤمل وسائل صوتية تشكيلية يحدد المقام مغزاها، وأنها من احتياله الماكر لإضعاف قوة الأمر انتظاراً لأن يرد الضيف-وقد اعتراه الخجل- "قد فعلت"؛ أي "قد أكلت!".

جـ/ 2 الوسائل المعجمية

يشار إلى العناصر المعجمية الدالة على التنصل *disclaimers* أو الاحتراس *hedges* باصطلاح "مخفف النغمة *downtoner*"[2]. ويطلق عليها ب. براون *P. Brown* اسم آليات طرح المسؤولية *deresponsionalizing mechanisms*"[3]:

جـ/ 2/ 1 المضعفات الموجهة إلى المتكلم

وهي مضعفات أو مخففات معجمية يستخدمها المتكلم في السياقات المناسبة ليدل بها على تحفظه إزاء منطوق بعينه. وهو تحفظ بعيد عن شكوك المتكلم في صحة القضية التي يعبر عنها. يغلب أن تعبر هذه العناصر المعجمية عن الحالة السلوكية المعرفية عند المتكلم، نحو: أظن، أخمن، أفترض، أحسب، أقدر، إخال، أعد، يخيل لي، يبدو لي، أستنبط، أستنتج ...

بالإضافة إلى ذلك، هناك قوالب تعبيرية تدل على تحفظ المتكلم عند تبريره فعلاً كلامياً على نحو خاص، مثل: إن لم أكن مخطئاً، إن لم أكن أسأت فهمك، إن لم أكن أخطأت سماعك...

جـ/ 2/ 2 المضعفات الموجهة إلى المستمع

تعتمد هذه المضعفات على قدرة المستمع أو رغبته في التعاون مع المتكلم، نحو: يمكنك كذا، تستطيع كذا، وغيرهما. وربما استخدم المتكلم من القوالب التعبيرية ما يعبر عن تنصله من أداء

---

(1) الجاحظ، ص87.

(2) *Holmes, Janet: op. cit, p359*

(3) *Brown, P, How and Why are Women more Polite: Some Evidence from a Mayan Community. In: S. Mc Connell-Ginet, R. Borker and N. Furman (eds.): Women and Language in Literature and Society. New York (1980) pp111-136, p128*

الفعل الكلامي، مثل: "إذا لم أسبب لك إزعاجاً..." و"إذا لم تكن مشغولاً...". وهذه المكونات الشرطية تصاحب غالباً منطوقات توجيهية، سواء أوقعت في الصدر أم في العجز. وربما صاحبت مثل تلك المكونات منطوقات إخبارية مثل: "أدعوك إلى الغداء غداً (إذا أحببت) و"(إذا لم تكن مشغولاً) فسوف أزورك مساء اليوم".

وربما امتاز الخطاب العربي بتلطيف قوة الأمر عن طريق الدعاء للمستمع، الدعاء الذي يرد -من حيث الموقع من المنطوق- بعد الأمر، نحو: "اربط -(عافاك الله)- بدل العود بإبرة"[1]. [يعني عود المسرجة] و"إن الناس يمزحون ويلعبون ولا يؤخذون بشيء من ذلك، فرد القميص (عافاك الله)"[2] [من كلام لزبيدة، وكان قد سكر ليلة، فكسا صديقاً له قميصاً، ثم أراد ردّه].

جـ/ 2/ 3 المضعفات الموجهة إلى المحتوى

في العربية بعض العناصر اللغوية التي تستخدم لإضعاف المحتوى أو التعبير عن عدم التأكد من صحته. وبناء على ذلك، تعد هذه العناصر احتراسات تلطيفية *mitigating hedges*؛ تؤدي إلى تلطيف قوة المنطوقات أو تخفيفها. يمكن أن نجعل من تلك العناصر، فقط، قليلاً، نوعاً ما، إلى حد ما، درجة ما، شيئاً ما ... من ذلك مثلاً قولك: "طعمها حلو (نوعاً ما)".

هناك عناصر أخرى تظهر بونا دلاليا بين الحقيقة *reality* وما ظهر منها *appearance*، مثل: ظاهرياً، في الظاهر، اسمياً، شكلياً، نظرياً...، مثل: "تبدو (ظاهرياً) دمثة الخلق" و"(علمياً ونظرياً) المسألة محاولة، ولكن الصعوبة في التنفيذ والتطبيق"[3].

وقد تستخدم وسائل أخرى للتنصل الصريح أو الضمني من صحة الإخبار مثل: افتراضاً، تخميناً، إدعاء، زعماً، وفقا لـ س... من ذلك قولك: "(من المفترض) أنها لم تكذب" و"وفقاً لـ س هي أشدهن أدباً و"(يدعى) بعض المشاهدين أنها مسرحية سيئة".

علاوة على ما سبق هناك عناصر لغوية أخرى تدل على توقع أو جواز أو احتمال، مثل: يمكن، يحتمل، يجوز، يتوقع، من الممكن، من المحتمل، من المتوقع...

---

(1) الجاحظ، المرجع نفسه، ص25.

(2) المرجع نفسه، ص38.

(3) الطعام لكل فم، ص41.

جـ/ 3 الوسائل التركيبية

يضعف المتكلم قوة المنطوق الإنجازية باستخدام وسائل تركيبية مختلفة. تعرف العربية عدداً كبيراً من تلك الوسائل. في هذا المقام، نقف عند أربعة وسائل فقط منها، نراها بحاجة إلى الاهتمام، وهي الأسئلة التذييلية، والتلطيف بأنماط خاصة من الاستفهام، ونفي الصفة، والعدول:

أما الأسئلة التذييلية، فهي الأكثر استعمالاً لهذا الغرض. في تداولية أفعال الكلام، نظر إلى الأسئلة التذييلية من حيث هي مضعفات لأفعال الكلام غير المرحب بها *Unwelcome Speech Acts*. من ذلك قولك: "أنت كنت معه، ألم تكن أنت؟" أو "أنا كنت على حق، ألم أكن هكذا؟"، وذلك عندما يؤدي كل منهما في تنغيم استفهامي صاعد، ينظر إليه على أنه طريقة ألطف للإخبار بأنك "كنت معه" وبأنني "كنت على حق"، على التوالي دون تذييل. جعلت أنا ويرزبيكا وصفها للبنية الإنجازية للجمل الإعلانية *sentences declarative* على النحو التالي:

- أرى أن س.
- لا أريد أن أقول بأنني أعرف أن هذا صواب.
- أريدك أن تقول بأنه صواب، أو بأنه غير صواب.
- أزعم أنك ستقول بأنه صواب.

وإذا كانت الجملة الإعلانية متعلقة برأي بعينه، لا بمسألة حقيقية، فإن القوة الإنجازية سوف تضم أكثر من مكون واحد، نحو ذلك المثال الذي تضربه وتصفه لنا أنا ويرزبيكا:

- ماريا لطيفة، أليست كذلك؟
- أرى أن س.
- أزعم أنك ترى الرأي نفسه.
- لا أريد أن أقول بأنني إعرف أن هذا صواب (أي أنك ترى الرأي نفسه).
- أريدك أن تقول بأنه صواب أو بأنه غير صواب.
- أزعم أنك ستقول بأنه صواب[1].

---

(1) *Wierzbicka, Anna, A Semantic Meta Language, Op. cit, pp85-86.*

النمط السابق من الاستفهام التذييلي هو ما يطلق عليه فريزر *Fraser* اسم "التذييل ذو الاستقطاب المتناظر *Contrastive Polarity Tags*". أما النمط الآخر فهو ما يطلق عليه اسم "التذييل ذو الاستقطاب المتماثل *Matching Polarity Tag*"، مثل: "الجو حار، حار؟"[1]، يتراوح هذا النمط الأخير بين وظيفتين خطابيتين رئيسيتين، هما: الوظيفة الترديدية والوظيفة التفسيرية. أما الأولى فهي ترديد منطوق سابق للمخاطب؛ كأن يوجه (أ) سؤالاً إلى (ب) عن معنى جملة، بلغة أجنبية، فيذكر (ب) معناها. يمكن -إذ ذاك- أن يردد (أ) شرح (ب) قائلاً: "تعني: الحاجة أم الاختراع"- ألا تعني هذا؟". ولكنه لا يمكن أن يرد عليه قائلاً: "تعني: الحاجة أم الاختراع"- تعني هذا؟". أما الوظيفة التفسيرية، فكأن يفهم (أ) من كلام (ب) أنه مفلس تماماً مثلاً، فيرد (أ): "أنت مفلس تماماً، أنت كذلك؟"[2].

لا يعد النمط الأخير من استراتيجيات الإضعاف، ولكنه يبين أن المتكلم لم يتحقق من سماع المنطوق، إن كان سمع صواباً (وهو ما لا يشك فيه غالباً). المتكلم يريد هنا أن يتحقق من أنه فسّر ما سمعه تفسيراً صائباً.

استطاع فريزر أن يحدد نمطين تنغيميين شائعين للسؤال التذييلي:

(أحدهما) التنغيم النهائي الصاعد، وهو يدل عنده على رضا المتكلم عن الحال الراهنة، ويتضمن استجابة إيجابية.

و(الآخر) التنغيم هابط المنسوب، وهو يدل عنده على الاستياء والضجر، ويتضمن طلب المعذرة، والتماس الإقرار بصحة القضية[3].

أما **جانيت هولمز**، فقد استطاعت أن تثبت من تحليلها مادة مستقاة من الإنجليزية أن التنغيم ذا المنسوب الهابط *Falling Contour*، يوظف أيضاً وسيلة من وسائل تخفيف قوة المنطوق الإنجازية، وليس التنغيم الاستفهامي الصاعد وحده، كما زعم فريزر[4].

وتقودنا المادة اللغوية المتأملة في العربية، إلى الاتفاق مع **جانيت هولمز** في ما ذهبت إليه. في بعض السياقات، يهدف المتكلم بتنغيم تذييلات الأفعال الكلامية تنغيماً هابطاً، إلى إدخال المستمع إلى دائرة التفاعل وتشجيعه على الإسهام في المحادثة. بعبارة أخرى، يهدف إلى تشجيعه على أن

---

(1) *Fraser, B, Conversational Mitigation, op. cit, p349.*
(2) *Wierzbicka, Anna, A Semantic, p86.*
(3) *Fraser, B, Conversational, op cit, p349.*
(4) *Holmes, Janet, op cit, p357*

يكون طرفاً في تقدير صدق القضية المعبّر عنها المتكلم في قوله مثلاً: "هذا كتابك، أليس هو؟" وكانت حزينة وقلقة، ألم تكن هكذا؟" يعبر عن مشاعر إيجابية تجاه المستمع؛ لأنه يتغيا تشجيعه واستدراجه إلى المشاركة في التفاعل. المتكلم هنا يبدي توقفه عن الجزم بصحة القضية المخبر عنها بالمنطوق. وهذا نوع إضعاف لقوته الإنجازية.

ولعل ما لاحظه فريزر، من تعبير منسوب التنغيم الهابط في التذييلات، عن الاستياء والضجر، مما يناسب حالة بعينها؛ هي أداء التذييل في منسوب تنغيم هابط هجومي، لا ينتظر معه إسهام المستمع في التفاعل. من ناحية أخرى، فإن زعم فريزر بأن التذييلات الصاعدة تعبر دائماً عن رضا المتكلم، يصطدم بمنطوقات مثل: "هذا كتابي، أليس هو؟" حيث ينطق التذييل هنا في نغمة صاعدة، ولكنه -مع ذلك- يرمي إلى تلطيف قوة الاتهام. والاتهام لا يعبر بداهة عن رضا المتكلم.

هناك نمط آخر للتذييل، هو تذييل الأمر بجملة استفهامية. يكشف هذا النمط عن مجال واسع من القوى الإنجازية المشفرة فيه، وهي قوى إنجازية لا يمكن أن نعبر عنها بوساطة أفعال أدائية، مثل: "اجلس، ألا تريد؟"؛ فالتذييل هنا يعكس الرغبة في أن يكون المتكلم مهذباً مع زائر مميز. التذييل "ألا تريد؟" يستلزم رؤية الفعل الكلامي شيئاً يتوقع معه رغبة المخاطب في فعله. وهو يختلف عن مثل قولنا: "اجلس، هل ستجلس؟" الذي يستلزم النظر إلى الفعل الكلامي على أنه شيء يريده المتكلم. استخدام "ألا تريد؟" في موقف ينظر فيه إلى الفعل الكلامي على أنه من مصلحة المخاطب لا من مصلحة المتكلم، وتوظيف هذا التذييل في تلطيف قوة الأمر السابق عليه، وجعل الخطاب مهذباً، مما يجعل الاستفهام التذييلي الملحق بالأمر وسيلة تركيبية فعالة من وسائل تلطيف القوة الإنجازية في سياقات اجتماعية خاصة. وإذا كان للتقوية درجاتها، فللإضعاف أيضاً درجاته. تبدو درجات الإضعاف مع التذييل: "ألا تريد؟" في إنزال الأمر إلى العرض. وهذا يتواءم مع تقديم "ألا تريد؟" الفعل الكلامي على أنه شيء يرى المتكلم أن مخاطبه يريده أو يرغب في فعله. كذلك لا ينبغي أن ننظر إلى التذييل "هل ستجلس؟" على أنه يعبر عن مشاعر سلبية تجاه المستمع. نلحظ استعمال هذا التذييل غالباً لإنزال قوة الأمر إلى قوة الالتماس. ويتواءم هذا مع تقديم "هل ستجلس؟" الفعل الكلامي على أنه مرغوب فيه من جانب المتكلم.

كان صادوك *Sadock* ممن نظروا إلى الأمر الملحق بسؤال على أنه وسيلة من وسائل تلطيف قوة الأمر المباشر أو الالتماس الخشن. اجتهد صادوك في أن يبرز إلي حقل البحث الخلفية

الحضارية لاستعمال الأمر في اللغة، يقول: "يبدو لي أن المسألة أعظم من كون الأوامر الملحقة بأسئلة تأدباً، وأعظم من كون الأوامر المجردة منها غير تأدب. أنا لا أرى فظاظة الأوامر جزءاً من معناها.

أحسب - على رغم ذلك - أن هناك قوانين محددة حضارياً لاستعمال اللغة، هذه القوانين التي تبين لنا أن من الفظاظة أو قلة الأدب أن نلتمس شيئاً التماساً مباشراً ممن هو ندّ لنا، أو ممن هو أرفع منا اجتماعيا"[1].

وأما التلطيف بأنماط خاصة من الاستفهام، فمنه الجملة الاستفهامية من النمط: "لماذا لا تفعل س؟". في سياقات مناسبة، يتضح لنا أن جملة من هذا النمط، يقصد بها الدعوة إلى فعل شيء، أو عرض فعله، أو اقتراح فعله، أو التماس فعله، مثل: "لماذا لا تزورنا الليلة وتتناول معنا العشاء؟" [دعوة]، أو "لماذا لا تجرب شيئاً من هذا الكعك؟" [عرض] أو "لماذا لا تتصل به، إنه يستطيع مساعدتك" [اقتراح] أو "لماذا لا تكف عن هذا اللغو" [التماس أو انتقاد].

غني عن البيان أن التعبير بالأسلوب الاستفهامي المضمَّن معنى العرض أو الاقتراح ونحوهما، يعني أن المتكلم لا يحاول أن يفرض رغبته على المستمع، بل يحاول أن يوجه اهتمامه إلى شئ يستحسن فعله فحسب. وهذا نوع تلطيف لقوة المنطوق الإنجازية.

وكان ويرزبيكا ممن عنوا ببحث هذا النمط من الاستفهام ووصفه دلالياً. جرى وصفها له على النحو التالي:

- أقول: أريدك أن تقول -إن استطعت- لماذا لا يفعل س؟
- أزعم أنك لن تستطيع (قوله).
- أرى أنه شيء طيب إذا فُعل.
- أقول هذا، لأنني أريدك أن تفكر فيه وأن تقول إذا كنت تريده أن يُفعل[2].

تشترك العربية مع لغات أخرى في إنتاج نمط من الجمل الاستفهامية التي تستخدم عادة لعمل اقتراحات أو عروض أو دعوات على نحو ملطف، ولكنها لا تستعمل لعمل التماسات أو أوامر، وهو النمط (ماذا عن س؟) مثل: "ماذا عن تنظيم الوقت؟" [اقتراح] أو "ماذا عن تناول الغداء في...؟" [دعوة]. لا تصلح مثل هذه المنطوقات لعمل التماسات أو أوامر لأن المتكلم يعرض كل

---

(1) *Sadock, Harrold, M, Toward a Linguistic Theory of Speech Acts, op cit, p114.*

(2) *Wierzbicka, Anna, A Semantic Meta Language, op. cit, p78.*

منطوق فيها من جهة احتمال الرغبة فيه عند المستمع. في هذه الحال، لا يكون المتكلم متأكداً مما سيلقاه عند المستمع من استجابة: هل سيؤديه أم لا. ولا يقصد المتكلم هنا إلا إلى دعوة المستمع أو ترغيبه في أداء ذلك الفعل.

وأما نفي الصفة لإثبات ضدها، فهو وسيلة أخرى للتلطيف في منطوقات سلبية التأثير، مثل: "ليست جميلة" في وصف امرأة أو فتاة، بدلاً من الوصف باللفظ الدال على القبح دلالة مباشرة. ويكثر هذا في الشفرة المنطوقة بخاصة، وذلك لما فيها من مواجهة مباشرة يستحسن فيها درأ احتمال الاختلاف في الرأي أو الإساءة إلى الآخر.

وللعدول دوره في بعض السياقات الاتصالية في تلطيف قوة المنطوق؛ كالعدول عن حال التكلم إلى حال الغيبة، وذلك من باب محاولة المتكلم أن يدرأ عن نفسه مسؤولية الحكم بصدق القضية التي يعبر عنها. ومن ذلك أيضاً العدول عن بناء الفعل للمعلوم إلى بنائه على ما لم يسمّ فاعله. من الصورة الأولى المنطوق التالي: "(يميل المرء) إلى القول بأن...." [بدلاً من "أميل"]. ومن الصورة الثانية: "إن سيدة على الهاتف تسأل عنك، ويُظن (ومن المظنون به) بأنها السيدة...." [بدلاً من "وأظن"].

جـ/ 4 الوسائل الخطابية

تقع الوسائل الخطابية في شرائح واسعة من الكلام. وهي تأخذ هيئة العلامات الرابطة بين تلك الشرائح. تحقق الوسائل الخطابية سبكاً نصياً داخلياً *Intra-textual cohesion*. وتؤدي هذه الوسائل وظيفة تلطيف القوة بالدلالة على إدراك المتكلم أمراً إدراكاً آنياً، ينتج عنه تغيير في محور الخطاب، وربما الاعتذار عنه اعتذاراً جزئياً، كما يقول كل من **براون وليفنسون**[1].

من الوسائل الخطابية المألوفة لهذه الوظيفة، العبارات: بهذه المناسبة، هذا يذكرني بـ، بالمصادفة، عرضاً... وكثيراً ما يتبع المتكلم ما سبق بجملة معترضة يستدرك بها شيئاً مثل: "(بهذه المناسبة) -وقبل أن أنسى-...". مثل هذه القوالب تعد احتراسات مناسبة لمواقف اتصالية بعينها يرى فيها المتكلم لياقة في الاعتذار عن قوة منطوق لاحق، سواء أكان توجيهياً أم غير توجيهي، مثل: "(بالمناسبة) يجب أن ترتب اليوم دولاب ملابسك!" في العربية تكثر هذه الوسائل في الشفرة المنطوقة، كما أن لها حضوراً قوياً في الشفرة المكتوبة لينطق بها في اتصال مواجهة.

---

(1) *Brown-Levinson, Universals, op cit, p174.*

على هذا النحو، يكشف مفهوم تعديل القوة الإنجازية عن العلاقة الوثيقة بين أفعال الكلام الإنجازية وسياقاتها الاتصالية الاجتماعية. ويدعونا هذا المفهوم إلى القول بأن وصف القوة الإنجازية وصفاً دلالياً، وتعيين درجاتها المتفاوتة، وتحديد استراتيجياتها، ودوافع المتكلمين لتكييفها، والآثار الأسلوبية الناتجة عن ذلك التكييف، لمن المداخل اللسانية التداولية الضرورية لتحليل الخطاب الأدبي وغير الأدبي في سياقاته الاتصالية الحقيقية.

لقد آن لنا أن نتخذ من نتائج الدراسات اللسانية التداولية والاجتماعية ما يساعد على تحليل الخطاب الأدبي من منظور الاختلافات بين الجنسين في استعمال اللغة. ينبغي أن يظهر في خطاب المرأة من نص مسرحي مثلاً ما لوحظ في تلك الدراسات من استخدام المرأة للاستفهام التذييلي والاحتراس وبناء الفعل للمجهول ونحوها استراتيجيات لإضعاف القوة الإنجازية للمنطوق أكثر من استخدام الرجل لها؛ لارتباط هذه الاستخدامات جميعاً ببعض السمات الشخصية المعروفة عن المرأة كالتحفظ والتردد في إصدار الأحكام والتنصل من المسؤولية[1]. لم يسفر فحص عدد كبير من النصوص المسرحية العربية عن تبني كتابنا المسرحيين لتلك الحقائق اللغوية التي تكشف عنها اللسانيات التداولية والاجتماعية في خطاب المرأة مقارناً بخطاب الرجل. هذه المسألة نسبية بالطبع؛ وذلك أن الاحتراس والتحفظ ونحوهما فيما يتفاوت فيه الناس من جنس واحد على حسب تقديرهم للمواقف الاتصالية واختلافهم في النزعات الشخصية والخواص التعبيرية. في حقل الخطاب الأدبي يصدر العقاد مثلاً عن نزعة ظاهرة إلى الأسلوب الفوقي الذي تتضاءل معه وسائل الاحتراس اللغوية. للعقاد احتراساته بالطبع، ولكنه في تقويته لمنطوقاته يبالغ مبالغة تميزه من سائر معاصريه، حتى صارت له أساليبه المعروفة. في سيرته الذاتية (أنا) تنتشر عبارات وأساليب مثل: "والحق الذي لا مرية فيه عندي" و"أعرف حق المعرفة"، و"أعلم علم اليقين" و"أقسم بكل ما يقسم به الرجل الشريف" و"أقرر.. نعم أقرر"...إلخ. والعقاد في احتراساته يعلو بها كثيراً إلى ما يداني التأكد من صدق القضية التي يعبر عنها، نحو: "لا أدري على التحقيق" و"ومع هذا يجوز لي أن أقول" و"أوشكت مع هذا أن أومن بأن...." و"والظاهر، لا بل المحقق أنني..." ... في عمل مناظر هو "الأيام" لطه

---

(1) انظر في تفصيل ذلك:

Haas, A.: Male and Female Spoken Language Differences. In: Psychological Bulletin. May (1979), p 621-623.

Lakoff, Robin, Language and Women's Place, U.S.A, (1976), p 26.

Max. K, Sex Differences in Human Speech, Humburg, (1978), p32.

حسين نراه قد صنع لنفسه أسلوباً خاصاً في الاحتراس مثل "قل.. أو قل.." و"إن شئت ..."، أو تخييره المخاطب بين شيئين كثيراً بالحرف "أو" مثل: "وذهل عن نفسه أو ذهلت نفسه عنه" و"قلما تقدمت به السن أعرض عن التجارة أو أعرضت عنه التجارة" و"لا تقول شيئاً أو لا تكاد تقول شيئاً"... يمكن أن نتخذ من طبيعة الاحتراسات في نص السيرة الذاتية بين العقاد وطه حسين مؤشراً على موقعية كل منهما من نصه السيري وموقفه تجاه القضايا التي يعبر عنها فيه.

إذا كان الخطاب الأدبي -كما يقول **فرديناند هالين**- كطائر العنقاء، يمارس قوته في عدد غير محدود من السياقات[1]، فإن ذلك أدعى إلى زيادة توسيع مجالات استثمار مفاهيم تداولية أفعال الكلام وأسسها اللغوية لبيان كيف يكون الخطاب الأدبي فعلاً لغوياً، وكيف يتحقق إدراك المعاني الحقيقية للمنطوقات اللغوية في الخطاب الأدبي من خلال سياقاته الاتصالية الحقيقية.

---

(1) هالين، فرديناند، البراجماتية، ترجمة دكتور محمد خير البقاعي، مجلة نوافذ، النادي الأدبي الثقافي بجدة 3 (مارس 1998)، ص17.

سلطة الوصائل البرغماتيّة في فهم الخطاب وتأويله

خليفة الميساوي

المقدمة

تقوم الوصائل *Connecteurs* بدور مهمّ في عمليّة فهم الخطاب، بل يمكن اعتبارها مركزا أساسيّا في فهمه وتأويله، فهي الّتي تبني لدى المشاركين في عمليّة التلفّظ إمكانيات البعد المعرفي الّتي تخوّل للمتكلم عمليّة التّأويل انطلاقا من أنّ الفهم لا يقف عند الجانب اللّسانيّ من الخطاب، بل يتعدّاه إلى ما يمكن أن تحمله الوصائل من جوانب معرفيّة ضمنيّة توجّه عمليّة الفهم والتّأويل وتقيّد مسارها أحيانا، وتسهم الوصائل في خلق المعنى الّذي يتجاوز المعلومة المرمّزة في عمليّة التلفّظ وبنائه، بل تتجاهل أحيانا جزءا كبيرا منها ولكنّها تستمدّ دائما هدفها من قصد المتقبّل (بانج *Bange*، *1992*، ص *166*) ويطمح الخطاب إلى بلوغ الهدف المشترك الشامل الّذي ينشأ عن عمليّة إنتاج المعنى الّذي يكون أسّا لعمليّة التّفاعل بين المتكلّمين وتؤدّي الوصائل وظيفة أساسيّة في تحديد الأنشطة الكلاميّة الاستراتيجيّة الّتي يهدف إليها كلّ متكلّم، فتطرح على كلّ مشارك في عمليّة التلفّظ مشكل العلاقة بين الملفوظ وقصد المتكلّم منه، فتقوم عمليّة الفهم على معرفة ما يربط المتكلّم بالمعلومات الّتي يقدّمها وتحديدها، ولا يمكن لعمليّة تفكيك الرّمز اللّسانيّ وحدها أن تكوّن جزءا مهمّا تقدّمه دليلا على عمل حقيقي للفهم، إذ تصاحب في نظرنا عمليّة التفكيك أعمال لغويّة أخرى تساعد كثيرا المشاركين في الخطاب على تحديد مجال فهمهم وصناعة التّأويل لديهم.

1- <u>دور الوصائل في الفهم والتّأويل</u>

ينتظم الخطاب بعدّة وسائل منها ما هو معجمي (وصائل، ظروف، ضمائر وأدوات أخرى) ومنها ما هو نحويّ دلاليّ (قواعد المحادثة) وكذلك ما هو برغماتي (قوانين عالم الخطاب). وتبني في نظرنا كلّ هذه الوسائل عمليّة الفهم والتّأويل، ولكنّ أهمّ وسيلة في هذه العمليّة تتمثّل في الوصائل، إذ لا يمكن لأيّ شيء أن ينجز إنجازا كاملا، فيكتمل شكله ومعناه دون وصائل ولهذه

الأسباب نعتبر أنّ المعنى يكتشف بواسطة الوصائل، بل إنّها تمثّل نواة البحث عن المعنى، فهي الّتي توزّع إشعاعه على الخطاب. وهناك من ينظر إلى عمليّة الفهم على أنّها تفكيك لدلالة الكلمة والجملة والخطاب، فهي اكتشاف الدّلالة بالاعتماد على تطبيق القواعد وهناك من يعتبر أيضا أنّ عملية الفهم هي إعادة معرفة ما يمكن أن يقوله المشارك في عمليّة التلفظ[1] بفعل شيء ما عندما يتكلم أو يقوم بشيء آخر. وعندما يتعلّق الأمر بعمليّة الاتّصال الكلامي، فإنّ تحليل عمليّة الفهم لا ينبغي أن ينطلق بصفة مطلقة من العلامة اللّسانيّة فقط ولكنّه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار المشارك في المحادثة (بانج، *1992*، ص *127*)، وإن كانت المحادثة (الخطاب) تقوم على التّبادل الكلامي أو ما يُسمّى بتوزيع الأدوار الكلاميّة، فإنّ الأطروحة العامّة لاتّجاهات التّبادل تتمثّل في بناء نظري يجعل التّفاعل بين الأشخاص ممكنا وهو بناء تتأسّس عليه عملية الفهم والمعرفة، فهي تقوم في الأصل على الاشتراك الاجتماعيّ في بنائها. ونعتبر من هذا المنطلق أنّ للوصائل دورا في ضبط النسيج المكوّن للمحادثة وتحديد كيفيّة توزيعه في السّلسلة الكلاميّة، فهي تضطلع بوظيفة رئيسيّة في الفهم والتّأويل، «فإذا كانت لها وظيفة في الخطاب، فهي تتمثّل في توجيه المتكلّم إلى مجرى التأويل» (موشلر *Moeschler* ، *1998*، ص *96*) وسنعالج هذه القضيّة انطلاقا من المحادثة الآتيّة.

نصّ المحادثة

1-أ: أَهْلاً وَسَهْلاً بِيكْ (.) يَا↑ بِنْتِي وِينَكْ مَاعَادِشْ تُظْهُرْ

2-ب: لاَ لاَدِيمَا اِلْحِي لَهْنَا اَمَا إِنْتَ يُمْكِنْ مَاعَادِشْ مُهْتَمْ بِالْعْبَادْ/

3-أ: وَاللهِ لاَ [ ] كِيفَاشْ هَذَا كْلاَمْ ثَوْ\

4-ب: إِمَّالاَ آشْ مَعْنَاهَا مَا عَادِشْ تِسْهِلْ عْلِيَّا↑

5-أ : مُشْ مَاعَادِشْ نِسْهِلْ عْلِيكْ (.) أَمَا عْلَى خَاطِرْ مَاكْ تْعْرِفْ ثَوْ غَاطِسْ فِي الإِمْتِحَانَاتْ حَتَى النُّومْ مَا عَادِشْ رَاقِدْ

6-ب: لاَ لاَمُوشْ هَذَا اِلصَحِيحْ (.) إِنْتَ مِلِّي اِنْجَحْتْ إِتْبَدَّلْتْ بَارْشَهْ عَلَى عَامْ ثُوَّلْ/

7-أ: بَاقِي دِيمَا عِنْدِكْ الشَّكْ فِيَّا ↑ (.) يَا↑ بِنْتِي رَاكْ غَالَطَهْ عَلَى طُولْ\

---

(1) انظر حول هذه المسالة:

- *Dichy (J.), 1998, « Enonciation écrite et circonstant », in S.Remi Giraud et A.Roman, dir.Autour du circonstant, Presses Universitaires de Lyon, pp361- 382.*

8-ب: مَانِيشْ غَالَطَهْ [ ] نَعْرِفْ بِالْبَاهِي وُدِيمَا نِسْهِلْ عْلِيكْ أَمَا إِنْتَ اِمْطَفِّي لَعْبَاذْ وُعَامِلْ رُوحَكْ مَاكِشْ لَهْنَا↑

9-أ: شُوفْ أَنَا كُنْتْ صَرِيحْ مْعَاكْ مِالأَوَّلْ وُقُتْلِكْ رَانَا أَصْحَابْ أُو بَسْ (.) مَا تِمْشِيشْ تِبْنِي أَحْلاَمْ كْبِيرَهْ بَارْشَهْ بَارْشَهْ

10-ب: يَا↑ وِلْدِي عَارَفَهْ مَا عَادِشْ رْجَالْ صَادْقِينْ مَا غِيرْ مَا تْقُلِّي أَنَا عَارَفَهْ رُوحِي/

11-أ: عْلَى كُلْ ça va أُمُورَكْ لاَبَاسْ[ ] آشْ عَامْلَهْ فِالْقْرَايَا أُسْنَا\

12-ب: ثَاشْ عِنْدِي نَعْمَلْ[ ] مَانِيشْ قَاعْدَهْ نَحْضِرْ دِيمَا عْلَى خَاطِرْ مَاكْ تَعْرِفْ ظُرُوفِي مَا غِيرْ مَا اِنْفَسَّرْلِكْ.

13-أ: إِنْ شَاءْ اَللهْ رَبِّي مْعَاكْ، نْسَلَّكْهَا أَسْنَا↑ [ ] أَنَا عِنْدِي أَمَلْ أَنَّكْ بَاشْ تِنْجَحِي/

14-ب: آشْ خَصْ [ ] كَانْ نِنْجَحْ نَعْطِيكْ آشْ اِتْحِبْ.

لقد ربط موشلر دور الوصائل بمسألتين اثنتين: تتعلّق الأولى بمنح معلومات تفيد طريقة معالجة المعلومات التي يوفّرها الملفوظ والمعلومات التي تكوّن السّياق. وتتعلّق المسألة الثانية بتوفير مجهود معرفي كان على المتكلّم أن يوفّره، فهي تسّهل له عمليّة الفهم والتّأويل، ويمكن أن نضيف دورا ثالثا يتعلّق بشأن القيود الّتي تفرضها الوصائل على المتكلّم، فتوجّه مسار التّأويل لديه وتضبط الحقول المعرفيّة والدّلالية التي يستند إليها في عمليّة فهمه للمحادثة وتأويلها. ويمكن أن نقول إجمالا إنّ الوصائل تقوم بدور إخباري يتعلّق بمجال الدّلالة ودور معرفيّ يتعلّق بمجال العرفان ودور توجيهيّ تأويليّ يتعلّق بمجال البرغماتيّة وسنحاول استجلاء هذه الأدوار انطلاقا من المحادثة السّابقة.

أ- <u>الدّور الإخباري (*Le rôle informatif*)</u>

تقوم الوصائل بدور إخباريّ فتقدّم للمتكلّم معلومات عمّا كان سابقا لها في سلسلة الكلام وعمّا سيأتي بعدها من معلومات ممكنة أيضا، فالمتكلم يصرّح بقضيّة ما تحمل معنى معيّنا وحينما يستوفي ما تقتضيه هذه القضيّة من معلومات يستدعي واصلا ما يختاره حسب طبيعة المعلومة الّتي يريد تبليغها بعد طرحه للقضيّة الأولى. ولذلك يقوم الواصل بدور الإخبار عن هذه المعلومات سواء بالرّجوع إلى ما سبقه من كلام تضمّن معلومات معيّنة أو بالتنبّؤ بما سيحدث بعده من معلومات، فالواصلْ (أما) في الدّور الكلامي (2) يعبّر من خلاله المتكلّم عن أحداث تتكرّر في

القضيّة الأولى، وهي تتعلّق بحدث المجيء، فيعكس ذلك من خلال الواصل ليعبّر عن موقف واضح من المتكلّم (أ) فيقدّم له معلومات تتعلّق بهذا الموقف منه، ويتّهمه بالإخلال بالواجب تجاهه أو التنكّر له، ولذلك يبرز دور الواصل هنا في الكشف عن معلومتين متضاربتين وفي حالة تضادّ. فتعبّر القضيّة الأولى عن حالة المتكلّم (ب) وتعبّر القضيّة الثانيّة الّتي تلي الواصل عن موقفه من هذه الحالة، يعني أنّه يريد أن يقدّم معلومة تبرّئه وتتّهم غيره ولذلك يكون هذا الواصل ذا أهميّة بالغة في تحديد هاتين الحالتين، فيقدّمهما متعاكستين على مستوى الإخبار، ولكنّهما مترابطتين على مستوى تسلسل الأحداث وتوزيعها في الدّور الكلامي، فاستدعى الحديث عن القضيّة الأولى الكشف عن معلومات وردت في القضيّة الثّانيّة تفيد ما هو مخالف لما يجري في الأولى، وكان معنى الخلاف واضحا عن طريق الواصل، فهو الذي أخبر السّامع وقدّم له معلومات عمّا سيحدث في القضيّة الثّانيّة، وسيكون هذا الاختلاف موزّعا عبر بقيّة المحادثة، ممّا نلاحظ مواصلة الاتّهامات المتبادلة، فالإخبار الّذي قدّمه الواصل في الدّور الكلامي (2) كان دالاّ على ما سيجري في بقيّة الأدوار الكلاميّة من خلاف في المواقف وجدل في الآراء، فقامت المحادثة على هذه الضديّة التي وقع التّصريح بها من خلال الواصل (أما) في بداية المحادثة ولذلك يؤدّي الواصل دورا إخباريّا مشعّا على جميع أطوارها، ممّا يجعله يكشف عن دور معرفي يسهم في فهم المحادثة.

ب- <u>الدّور العرفاني *(Le rôle cognitif)*</u>

تمثّل الفرضيّة القائلة بأنّ الوصائل علامات إجرائيّة تسهم في معالجة المعلومات على مستوى النّظام المركزي في التفكير أمرين على الأقل. يتمثّل الأوّل في أنّ الوصائل تؤدّي دور التسهيل في معالجة المعلومات، فهي تساعد المشارك في عمليّة التلفّظ على تخفيف الجهد الّذي يبذله لكي يعرف ما يجري في المحادثة من أفكار ومعلومات. ويتمثّل الأمر الثاني في ضبط المؤثّرات السّياقيّة للملفوظ (موشلر، *1998*، ص *91*). وسنعالج هنا الأمر الأوّل المتعلّق بدور الوصائل في تسهيل معرفة الأحداث الّتي تجري في المحادثة. وقد قدّم غرايس *Grice* نموذجا من آليات الفهم سماه الاستلزام (*implicature*) فرأى أنّ المعنى، في بعض الحالات، لا يقف عند تحديد ما قيل ولكنّه يوجد فيما هو متضمّن في الكلمات المستعملة (*1979*، ص *60*) ولذلك، فالوصائل لا يوجد معناها في ظاهرها وإنما تتضمّن المعنى وتختزنه ثمّ توزّعه عبر سلسلة الكلام.

وتختلف الوصائل في المدى الإشعاعي والتّوزيعي في المحادثة حسب درجة قـوّة كـلّ واصـل العاملة في إمكانيّة هذا التوزيع، فالواصل الواوي مثلا ليست له درجة القوّة الّـتي للواصـل (لكـن، أو، أمّا، إذن، لأنّ) [1] وإن كانت تتّفق هذه الوصائل في عمل الرّبط، فـإنّ درجـة ربطهـا في المحادثـة تختلف حسب سياقات الاستعمال وحسب ما يجاورها من أفعال كلامية تُيوفّر المحيط المعرفي المشترك كلّ المعلومات المرغوب فيها للاتصال والفهم (سـبيربر وولـسن *Sperber & Wilson*، *1989*، ص *75*)، ويوزّع الواصل المعاني داخل المحادثة، ثمّ يـربط بينهـا ويـشدّ بعـضها إلى بعـض وهـو مـا يساعد المتكلم على فهم ما يدور من أحداث بالرّبط بين مقوّماتها المعرفيّة المنطقيّة، إذ مثلا في الـدّور الكلامي رقم (4) يربط المتكلم (ب) الأحداث التي سبقت بنتيجة حاصلة في الواقـع، وهـي تتعلّـق بعدم اللّقاء أوّلا ثمّ تتعلّق بالاحتقار ثانيًا، وقد اكتشف المتكلّم هذين المعنـيين مـن خـلال الوصـائل الّتي استعملها (أما) التي تفيد النتائج العكسيّة للأحـداث والمواقـف و(أمـا) الّـتي تفيـد الاسـتدراك والشك في صحّة المعلومات الّتي قدّمها المتكلّم (أ)، فهي واصـل يريـد مـن خلالـه المـتكلّم (ب) أن يبرهن على حجّته وموقفه اللّذين قدّمهما في الدّور الكلامي رقم (2). ويـؤدّي هـذا الواصـل دورا حجاجيًا يقوم بوظيفة الدّفاع عن صحّة الأفكار الّتي يقدّمها المتكلّم (ب) من ناحيّة كما يقوم بوظيفة البرهنة على أنّ ما قدّمه المتكلّم (أ) لا يتلاءم والواقع ولذلك فهو غير صادق، وهو ما دفـع المـتكلم (أ) في الدّور الكلامي (5) إلى تقديم حجّة على ما قدّمه من معلومات خاطئـة لا تـتلاءم مـع واقـع المحادثة فأجبر المتكلّم (ب) المتكلّم (أ) على العدول عمّا كان يقدّمه مـن معلومـات باسـتعمال هـذا الربط المعنوي الّذي اختزل فيه أفكاره الدّالة على الرّفض والمعاكسة. فقام هذا الواصل بدور تعديل مجرى المحادثة وتوجيهه. وتحوّل المتكلّم (أ) من موقف كان يلحّ على صـحّته إلى موقـف آخـر ربطـه بحجّة أخرى تتعلّق بانشغاله بالامتحانات، ولكنّ المتكلّم (ب) مازال عند موقفه الأوّل بـل اشـتدت صرامته وحزمه تجاه المتكلّم (أ) وهو ما نلاحظه في الدّور الكلامي (6) حيث صرّح بموقفـه بـصورة واضحة، فكذب المتكلّم (أ) مـن خـلال رفـضه لمـا قدّمـه مـن حجـج وأعـذار (**لا لا مـوش هـذا الصحيح**) وواصل موقفه الأوّل الّذي قدّمه في الدّور (2)، وهذا ما يدلّ على قـوّة درجـة الواصـل (أمّا) في مواصلة إشعاعه الدّلالي وانتشاره عبر سلـسلة الكـلام، إذ كـان هـذا الواصـل أساسـيًا في

---

(1) انظر محمد صلاح الدين الشريف في كتابه: الشرط و الإنشاء النّحوي للكون حيث اعتبر أن الوصائل تختلف في درجات تعبيرها، إذ يمكن للرّابط اللغوي أن يعبّر أحيانا أقل من الرّابط المنطقي وكذلك قد يعبّر الرّابط اللّغوي على أكثر ممّا يعبّر عنه الرابط المنطقي، ص224.

تحديد الملامح المعنويّة الّتي ستجري في بقيّة المحادثة، وهي كلّها معان تفيد الرّفض وعدم التّصديق في الآن نفسه وتدلّ على الاتهام وتحديد الموقف المتعلّق بالمتكلّم (أ) رغم محاولته التبرير والمغالطة. وما نستخلصه من هذا التّحليل للمحادثة السّابقة انطلاقا من الوصائل هو أنّها لها وظائف وأدوار تقوم بها على مستوى توزيع المعاني والأفكار التي سيدور حولها الحديث في جميع أطوار المحادثة فيختزل الواصل الدلالة حسب درجة استيعابه للمعاني وما يمكن أن يتفجّر من قضايا في عمليّة التلفّظ، فهو بمثابة النّواة المركزيّة الّتي تشعّ على بقيّة أجزاء المحادثة، فينطلق المتكلّم في تحديد أدوار كلامه من هذه الوصائل ويقدّم للمشارك في عمليّة التلفّظ معلومات مفيدة عن المعاني الّتي سيجرى حولها الحديث وكذلك القضايا المتضمّنة في كلّ دور كلامي، فيكشف الواصل عمّا كان سابقا له من قضايا ويخوّل للمتكلّم أن يتنبّأ بما سيحدث في بقيّة الأدوار الكلاميّة.

ج- الدّور البرغماتي (*Le rôle pragmatique*)

لقد وصف جمع كبير من البرغماتيين عمليّة الفهم على أنّها مجرى استدلالي، ويختلف هذا المجرى اختلافا تامّا عن مجرى التفكيك، إذ ينطلق المجرى الاستدلالي من مجموعة مقدّمات ليصل إلى مجموعة من المستخلصات المتضمّنة بصورة منطقيّة أو على الأقل مبرهن عليها بواسطة هذه المقدّمات (سبيربر وولسن، *1989*، ص *27*) ويمكن أن نعتبر الوصائل بمثابة مقدّمات يستدلّ من خلالها المتكلّم على عمليّة التّأويل، فهي الّتي تقيّد مساره التّأويلي وهي الّتي تضبط عمليّة التفسير لديه، إذ من خلال واصل معيّن يمكن أن يكشف عن مضامين معيّنة، فيستخدم هذا الواصل بمثابة المفتاح الّذي يؤدّي إلى خزينة المعاني الّتي تتضمّنها كلّ قضيّة توجد في السلسلة الكلاميّة وقد تُستغل الوصائل في تحديد مقام التلفّظ[1]، «فيصدر المتكلّم الطبيعي نشاطاته عن اختيارات للعناصر المقاميّة يؤدّيها باختيارات لأبنيّة ينظّمها ويحدّدها على صورة متوازنة تحقّق التكامل الانتظامي بينها» (الشريف، *2002*، ص *216*)، لذلك يؤدّي الواصل دورا أساسيّا في تحديد العناصر التلفّظيّة الّتي

---

(1) انظر حول هذه المسألة:

- *Larcher (P), (1991), « Du mais français au lâkin (na) arabe et retour. Fragment d'une histoire comparée de la linguistique », in Revue Québécoise de Linguistique, 20/1, pp171-193.*
- *(1992 b), « La particule lâkin(na) vue par un grammairien arabe du XIIIe siècle ou comment une description de détail s'inscrit dans une "théorie pragmatique" »,in Historiographia Linguistica XIX 1 , pp1-24.*

ستجرى في سلسلة الكلام، كما يكشف عن العناصر المقاميّة الّتي يستغلّها المتكلّم في انتظام المحادثة، وهذه عناصر تضطلع بدور مهمّ ومباشر يؤثّر في عمليّة التّأويل، فلا يمكن لعمليّة الفهم أن تقتصر على ما هو لساني بتفكيك الرّموز وفهمها، بل تبني مسارها التّأويلي على العناصر المقاميّة أو ما نسمّيه بعناصر عالم الخطاب، ولذلك تساعد الوصائل على دراسة المقام التلفّظيّ دراسة جوهريّة يرتكز عليها معنى المحادثة من الناحيّة البرغماتيّة «فالوصائل ليست أحاديّة الدّلالة، وأنّها تأخذ في المقامات المختلفة قيما مختلفة تجعل نتائج المقارنة بين الواصل المنطقي واستعماله اللّغوي غير متناسقة» (الشريف، *2002*، ص *216*)، ولذلك لا يمكن أن نستند إلى الوصائل وحدها حتّى نتمكّن من عمليّة التّأويل إذ «من المفروض أيضا أنّ العناصر اللّغويّة تختلف في درجة ما تعبّر عنه من ضغط من المتكلّم على المخاطب ومن إلزام له على المشاركة» (الشريف، *2002*، ص *220*) فالمشارك في عمليّة التلفّظ يختار بصفة عامّة تأويلا من بين تأويلات الملفوظ باعتباره مكوّنا يحمل مجموعة من العناصر اللّسانيّة وأخرى غير لسانيّة، فالأفعال الاجتماعيّة وكذلك الأفعال الكلاميّة لا يمكن أن تدرك دون حضور متكلّم ومشارك وإشكاليّة يجب أن تحلّ من قبلهما بالتنسيق بينهما، ممّا يجعل الفهم متبادلا والتّفاعل جاريا على قدر كبير من التّواصل، إذ «اللّغة نشاط لا يمكن استيعابه إلاّ من خلال عملية التّواصل» (الشريف، *2002*، ص *218*).

تسهم الوصائل في تنسيق المعاني بين المتكلّمين وتسهّل وتقوّي في الآن نفسه قبول القواعد الانتظاميّة الّتي تتأسّس عليها المحادثة وبها تصير ذات معنى، فهي الّتي تبني عمليّة التّأويل لدى المتكلّمين وهي الّتي تضبط قيودها ومجالاتها وتخوّل إمكاناتها، فالمتكلّم (أ) في الدّور الأوّل يستهل كلامه بالترحيب المبالغ فيه لكنّ المتكلّم (ب) في الدّور الثاني يقلّل من شأن هذا الترحيب باعتماده واصلا يدلّ على عكس ما ذهب إليه المتكلّم (أ)، فيبلّغه بالتّالي رفضه واستياءه، رغم هذا التظاهر بقبوله للمعلومات الّتي قدّمت إليه، ولذلك أسهم هذا الواصل في عمليّة التّأويل الشاملة الّتي بُنيت عليها المحادثة، ففهم المتكلّم (أ) أنّ ما سيقدّمه من اعتذارات سوف لن يكون مجديا، فلذلك اتّبع أسلوبا إقناعيّا في بقيّة أدواره الكلاميّة رغم أنّه يعرف مسبقا من خلال ما قدّمه له الواصل (أما) من معلومات تفيد غضب المتكلّم (ب)، ولذلك حاول جاهدا أن يبرهن على صحة موقفه رغم فشله في إقناع المتكلّم (ب) أو على الأقل التخفيف من غضبه، ولذلك اتّخذ طرقا مختلفة في التّعبير عن موقفه بغية توجّه المتكلّم (ب) نحو تأويلات يرغب فيها ولكنّ قوة الواصل (أما) وما أشعّته من معان في جميع أدوار المحادثة جعلت رغبة المتكلّم (أ) تفشل لأنّ الواصل (أما) استمد سلطته من

خارج دائرة المحادثة، أي من الوقائع والحقائق الّتي بنى عليها المتكلّم (ب) كلامه، وهي عناصر برغماتيّة أسهمت كثيرا في تشكيل المحادثة واختيار المتكلّم (ب) الوصائل المناسبة لما يريد تقديمه من معلومات ومواقف تتعلّق بنظرته تجاه المتكلّم (أ) فجاء الواصل مناسبا لهذه الحقائق إذ أراد المتكلّم (أ) أن يبلّغ مغالطة تفيد عكس ما حدث في الحقيقة فردّ عليه المتكلّم (ب) بما يفيد عكس هذه المغالطة، ولذلك اختار واصلا مناسبا يفيد ما يريد تبلغيه من أفكار ومعان تؤطّر عمليّة الفهم والتّأويل لدى المتكلّم (أ) فجاء كلامه في المحادثة مبنيا على هذه الحقيقة الّتي أصدرها منذ البداية عن طريق استعماله الواصل (أما) فكان ما فعله في الأدوار الكلاميّة اللاحقة اختزل مضمونه في هذا الواصل، وبالتّالي جاءت عمليّة التّأويل خاضعة له ممّا جعل الاتهام بعدم الصّدق لدى المتكلّم (أ) يتطوّر عبر سلسلة الكلام إلى أن أصبح أمرا عامّا يعبّر عن حالة عامّة يتّهم فيها المتكلّم (ب) وضعا ما فيصبح التّأويل أكثر تقيّدا وكشفا لما هو موجود في المجتمع.

2- <u>الوصائل واستراتيجيا التأويل</u>

يتكوّن الملفوظ من مجموعة الخصوصيات اللّسانيّة وغير اللّسانيّة وتخضع عمليّة التّأويل لإدراك هذه الخصوصيات إدراكا شاملا يخوّل للمتكلّم ضبط المقاصد وفهمها[1]. وقد تتفاوت هذه الخصوصيات من حيث الأهميّة بالنسبة إلى المتكلّم، فهو الّذي يحدّدها انطلاقا من عدة معطيات يتصل بعضها بوضعية الكلام ويتّصل البعض الآخر بالمعطى اللّسانيّ والمعرفي. وبما أنّ الوصائل البرغماتيّة تؤدّي دورا مهمّا في عمليّة التّأويل، فهي لا تقوم بهذا الدّور إلاّ في إطار هذه المعطيات، فهي تمثّل أنساقا فيها يبني المتكلّم عمليّة التّأويل بالاعتماد على هذه الوصائل باعتبارها تمثّل إحدى المرتكزات الرّئيسيّة في بناء المحادثة، فهي توجّه المتكلّم إلى تأويل ما يقال فتقيّد فهمه رغم قصورها أحيانا عن ذلك، فيضطلع الواصل بدور التوجيه والتعديل أو التحويل من فكرة إلى أخرى أو من قضية إلى أخرى ولكنّه لا يمكّن المتكلّم في كثير من الأحيان من إدراك المعنى إدراكا صحيحا،

---

(1) انظر في هذا الشأن الدّراسات التّالية:

- *Jayez (J), 1998, L'inférence en langage naturelle, le problème des connecteurs représentation et calcul, Paris, Hermès.*
- *Hong (J H), 1989, Intelligence discursive et élaboration de la signification étude des régulation du discours à travers quelques connecteurs pragmatiques Français Coréen. Thèse microfichée, Paris, Université de Paris, Sorbonne.*

ولذلك فالوصائل البرغماتيّة ضرورة أساسيّة يتمكّن من خلالها المتكلّم من ضبط مجال المعنى دون أن يتوصّل إلى كنهه. فتضطلع الوصائل بدور العلامات الّتي تشير إلى وجود المعنى في فضاء معرفي معيّن ويستغلّ المتكلّم هذه العلامات ليستدلّ بها على المعاني المتضمّنة في الأفعال الكلاميّة البسيطة والمركّبة وتمثّل الوصائل البرغماتيّة كذلك أدوات لسانيّة تساعد المتكلّم على الاهتداء إلى إمكانيات التّأويل التي يمكن أن تتّصل بالمحادثة، فهي بمثابة الأبواب الّتي يلج منها المتكلّم إلى عالم المحادثة التّأويلي.

وتقوم الوصائل بوظيفة أساسيّة تتمثّل في ربط المعاني من ناحيّة ودفع المتكلّم إلى اكتشافها من ناحيّة ثانيّة وترتكز عملية التأويل على الرّبط بين هذا وذاك؛ أي على الرّبط بين المتكلّم الّذي ينتج المحادثة والمعاني الموزّعة فيها. فلا يقتصر تأويل المحادثة على الجوانب اللّسانيّة فقط وإنّما يتجاوزها إلى جوانب أخرى برغماتيّة أهمّها المتكلّم نفسه. فيتأسّس مفهوم التّأويل على التّفاعل بين البنية اللّسانيّة الّتي تتميّز بخصائصها النّحويّة والمعلومات الّتي تكمن خارجها (سبيربر وولسن، 1989، ص 23) ولذلك وإن كان للوصائل البرغماتيّة دور مهمّ في اكتشاف المعنى وتوجيه المتكلم إلى تأويله، فإنّها تتفاوت في الاضطلاع بهذه المهمّة حسب درجة القوّة الّتي يتمتّع بها كلّ واصل ومدى تحكّمه في عمليّة توزيع الأفعال الكلاميّة في المحادثة.

3- الوصائل البرغماتية والمدخل إلى احتساب المعنى

يقوم ضبط المعنى بواسطة عمليّة حسابيّة يقوم بها المتكلّم حسب ما توفّره له البنى اللّسانيّة والمصادر المعرفيّة وغيرها من آليات تمكّنه من تحديد المعاني المتضمّنة في المحادثة. ويلجأ المتكلّم إلى هذه الآليات والمعارف حتّى يتمكّن من احتساب المعاني، وتمثّل الوصائل البرغماتيّة إحدى هذه الآليات الرّئيسيّة فيها.

ننطلق من مصادرة مفادها أنّ الوصائل البرغماتيّة لا تقتصر مهمّتها على الرّبط بين قضايا الأفعال الكلاميّة في المحادثة أو مجرّد الجمع بينها، وإنّما تؤدّي هذه الوصائل دورا مهمّا في توجيه المؤوّل إلى إيجاد رابط بين القضيّتين وتكوين سياق من خلاله يكون الملفوظ في شكله التامّ مناسبا (لوشر *Luscher 1994*، ص *191*) ويذهب لوشر إلى أنّ الوصائل لا تفرض توجّها معيّنا على المؤوّل وإنّما تساعده على تنظيم مجرى التّأويل ما دامت المعلومات الاستدلاليّة الّتي يعتمدها تسهم في تكوين سياق التلفّظ، وهو ما يجعل كلّ عمليّة تأويل تتلاءم مع معلومة معيّنة، وكلّما تعدّدت

التّأويلات تعدّدت معها المعلومات المناسبة لها. ولكنّ هذه التّأويلات تكون بحسب لوشر خاضعة لعدد معيّن لأن المعلومات الّتي تناسبها متناهيّة ومحدودة. ولا يخضع الواصل البرغماتي لعمليّة تأويليّة واحدة وإنّما تتعدّد التّأويلات حسب مقتضيات المعلومة الّتي يريدها المتكلّم أو يقصدها. ونحاول معالجة هذه المسألة انطلاقا من المحادثة السّابقة.

يبدأ المتكلّم (أ) بتقديم معلومة تتعلّق بغياب صديقته ولكنّها تنفي ذلك وتؤكّد عكس ما ذهب إليه باعتماد الواصل البرغماتي (أما) فبرهنت على عدّة معلومات في آن واحد نرتبها كالتالي:

1. نفي الغياب ← كذب المتكلّم (أ)
2. الحضور ← عدم الرغبة في اللّقاء
3. المغالطة ← التوتّر في العلاقة
4. عدم الاهتمام ← النّفور

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ المعاني الممكنة الّتي وفّرتها المعلومات المناسبة لها في الدّور الكلامي (1) قد ركّز فيها المتكلّمان على ربط مجموعة من الأحداث بواسطة واصل واحد (أما) اختزل فيه المتكلّم (ب) طبيعة المعلومات التي يمكن أن يتوصّل إليها السّامع بواسطة التّأويلات الممكنة فقد وجّه هذا الواصل المؤوّل إلى هذه الإمكانيات الأربع وكانت عمليّة احتساب معانيها مرتكزة على وجود هذا الواصل، ولذلك جاءت المقاطع الكلاميّة متعاكسة مع قضاياها، فاستنتج المؤوّل هذه المعلومات انطلاقا من وجود واصل يشير إليها ويساعد على كشفها. فكانت المعاني متناسقة مع التّأويلات الّتي اعتمدها المتكلّم وهو ما جعل بقيّة الأدوار الكلاميّة في المحادثة تتّجه إلى نفس الوجهة، فقامت على التّضاد في الحجج الّتي قدّمها كلّ طرف، فانبنت أدوار المحادثة على ما قدّمه الواصل (أما) من معلومات اعتمدها كلّ متكلّم في بناء تدخّلاته الكلاميّة اللاّحقة، وقد ردّ موشلر هذه العمليّة إلى مبدإ المناسبة باعتبارها محدّدا وضابطا لمجموعة المعلومات الضروريّة الّتي من خلالها يتمكّن المؤوّل من إدراك المعاني المفيدة (*1994*، ص *35*).

وتمكّن الوصائل البرغماتيّة المتكلّم من اختزال عدّة قضايا ومعان في واصل واحد كما هو الشّأن بالنسبة إلى الواصل (أما) في الدّور الكلامي (2) حيث اعتمده المتكلّم ليستدلّ به على عدّة معلومات تفيد موقفه وتحدّد علاقته بالمتكلّم (أ) ولذلك جاءت عمليّة التّأويل مقيّدة بهذا الواصل فكانت المعاني الّتي اختزلها بمثابة المراجع اعتمدها المؤوّل ليتوسّل بها إلى ضبط المعلومات واستخراج دلالتها وقد مكّن الواصل (أما) المؤوّل من احتساب هذه الدّلالات بالرجوع إلى ما توفّر لديه من

معلومات ومعارف سابقة ساعدته على اكتشاف المعاني، إذ لا يمكن دراسة المعاني دون الاستناد إلى مراجعها (أوركيوني، *1997*، ص *8*) وقد مثل الواصل البرغماتي مرجعا أساسيّا استمدّ منه المؤوّل آليات التّأويل والفهم، فكانت المعاني المستخرجة تفيد ما قصده المتكلّم من دلالات ليوظّفها في تبليغ مقاصده وضبط أهدافه من المحادثة ولذلك استعمل واصلا برغماتيّا مكّنه من أداء هذه الوظيفة. وقد تتعدّد التّأويلات بالاستناد إلى ما يقدّمه الواصل البرغماتي من درجة قوّة تمكن المتكلّم من بناء المعاني وتحديدها.

4- الوصائل ودرجة قوّتها على التّأويل

تتكوّن المحادثة من عدّة أفعال كلاميّة ترتبط فيما بينها بواسطة وصائل مختلفة منها ما هو دلالي ومنها ما هو معجمي ومنها ما هو برغماتي وقد تختلف درجات الرّبط من مستوى إلى آخر حسب طبيعة الواصل ومدى القوّة[1] الّتي يتّسم بها. وسندرس هذه المسألة انطلاقا من المحادثة السّابقة وسنعتمد الوصائل البرغماتيّة مدخلا إليها.

أ- الكلام بوصفه سلطة فاعلة

ليس الكلام مجرّد مظهر لساني يقف عند دور تسمية الأشياء ووصفها والكشف عن مضمونها، بل الكلام عملية تواصلية اتصالية به ينشأ الكون ويتجدّد معناه، إذ يتمثّل جوهره الأساسي في عملية تأويل العالم وفهمه على وجهه الصحيح ولذلك اتسم الكلام بالفعل، وهو فعل معقّد المسارات ومتشعّب الاتّجاهات والسّبب في ذلك أنّه متّصل بظاهرة الإنسان وعلاقته بهذا الكون. ومن هذا المنطلق يمكن أن نعتبر أنّ كلّ كلام فعل ولكنّ هذا الفعل يختلف من مجال في التّعبير إلى آخر حسب مقتضى الحال وبالتّالي، فلكلّ «ملفوظ قيمة الفعل (*acte*) الّذي هو جزء مكوّن لمعنى ذلك الملفوظ» (سرفوني، د، ت، ص *95*). ارتبطت قيمة الملفوظ بقيمة الفعل الّذي يؤدّيه وبالتّالي، فالأفعال الكلاميّة لا يمكن أن تصنّف في مجموعة من الأفعال اللّغويّة معيّنة فيتمّ حصرها في مجالات ضيّقة دون غيرها حيث كان الفعل الكلامي يحدّد على أنّه كلمة أو مجموعة كلمات تقوم بدور عنصر معزول في مجرى الكلام (**آلان وقي** *Allen &Guy*، *1978*، ص *162*). لم يهتم هذا التحديد بدور الاتّصال الذي يقوم به فعل الكلام، لأنّه اقتصر على جانب لسانيّ محدود تمثّل في بعض الكلمات الّتي تعبّر عن معنى الفعل بمعنى الإنجاز ولذلك رأى هدسون

---

(1) لقد استعمل لوشر مفهوم (قوة الارتباط، *Force de connexion*) واعتبره من خصوصيات عمليّة الرّبط يتّسم بها الواصل ولكنها تشعّ على كامل الملفوظ. أنظر كتاب: *Langage et pertinence, 1994, p201*

أنّ الفعل الكلامي ما هو إلاّ جزء من الكلام المستخدم باعتباره جزءا من التعامل الاجتماعيّ وذلك على عكس التراكيب والأمثلة اللّغويّة الخارجة عن السّياق الّتي يستخدمها علماء اللّغة (*1990*، ص *173*). فارتبط الفعل الكلامي بعمليّة الاستخدام، أي بمجال الاستعمال، فهو يكتسب قيمته من مجال استعماله وكذلك الطّريقة الّتي يستعمل بها والسّياق الّذي يستدعي ذلك، فلا قيمة لفعل كلامي خارج دائرة السّياق التّواصليّ.

وقد حدّد **أرسطو** الفعل الكلامي حسب ثلاث مراحل انطلاقا من عمليّة القياس المعياري (*syllogisme pratique*) فتوصّل إلى أنّ الفعل يتكون من مقدمتين ونتيجة 1) المقدّمة القصديّة (*prémisse intentionnelle*) 2) المقدّمة المعرفيّة (*cognitive prémisse*) 3) النتيجة (*conclusion*) وقد ارتبطت المقدّمة القصديّة بالفعل الّذي يعبّر عن مجموعة من المواقف المعياريّة وارتبطت المقدّمة المعرفيّة بأن وضع شيء ما في مكانه يكون انطلاقا من المعرفة. ولكي يحظى هذا الشّأن المعرفي بالأهميّة في نظريّة الفعل الكلامي أضاف **أبوستال** *1976 Apostel* مقدمتين أخريين هما (مقدمة الجهة الفعليّة/ المعياريّة) (*La prémisse de la modalité pratique*)، و(مقدمة المعرفة التطبيقيّة) (*La prémisse de savoir pratique*[1]) وقد اعتبر **أبوستال** أن المعرفة التطبيقيّة أساسيّة في فهم نظريّة الفعل و«أنّ الفعل قضيّة تقتضي المهارة من الفاعل حتّى ينجز» (**أبوستال** *1976*، ص *205*) وبذلك أصبح للمتكلّم أو الفاعل دور مهمّ في إنجاز الفعل وتحقيقه فهو الذي يحدّد مساره ويوجّهه حسب أهدافه ومقاصده، إذ الكلام بصفته معزولا عن المتكلّم لا ينجز أفعالا، بل إنّ من ينجز بالكلام أفعالا هو المتكلّم ذاته لحظة إنجاز الكلام، وارتبط إنجاز الفعل بمبدإ «التصوّر القائم على ثنائية المظهر المعرفي والمظهر الإجرائي» (**بانج**، *1992*، صر *73*). ويتمثّل المظهر المعرفي في القدرات اللّسانيّة والمعرفيّة الّتي يتمتّع بها المتكلّم ويتمثّل المظهر الإجرائي في الكيفيّة الّتي ينجز بها. وبالتّالي، فإنّ من المكوّنات الاتّصاليّة المصاحبة للتلفّظ ما به ينجز الفعل في عملية التلفّظ، إذ إنّ بعض الحركات أو النبرات المصاحبة للكلام قد تفعل أكثر من الكلام ذاته وهذا ما جعل بعض الدّارسين مثل **بانج** يعتبر أنّ الفعل تفاعل يمكن تحليله انطلاقا من مكوّنات لسانيّة وأخرى غير لسانيّة.

---

(1) انظر حول هذه المسألة كتاب:

Bange (p), 1992, Analyse conversationnelle et théorie de l'action, p72-73-74

ب- درجة القوّة الواصلة بين قضايا أفعال الكلام

يمثّل التّوافق بين قضايا أفعال الكلام درجة من درجات القوّة الواصلة في المحادثة، وتتوزّع هذه الدّرجات حسب ما تحمله الأفعال الكلاميّة من قضايا قد تتّفق في المحتوى وقد تختلف ولكنّ درجة القوّة الواصلة لا تقتصر على مسألتي الاتّفاق أو الاختلاف وإنّما تتعدّى ذلك إلى مسألة المتكلّم نفسه، ولذلك فإنّ دراسة القوّة الواصلة لا تقتصر على الجوانب اللّسانيّة من المحادثة بل تتجاوزها إلى الجوانب البرغماتيّة. وقامت المحادثة السّابقة على الحجّة والحجّة المضادّة وبدا ذلك واضحا من خلال الوصائل المستعملة (أما، أما على خاطر/ لأنّ) فدعّمت هذه الوصائل عمليّة الرّبط القائمة بين قضايا الأفعال الكلاميّة الّتي قامت عليها المحادثة وهي الثنائيات التّالية:

(الحضور # الغياب)

(الاهتمام # عدم الاهتمام)

(الإثبات # النّفي)

بدأ المتكلّم بالبرهنة على قضايا هذه الأفعال بالاعتماد على وصائل تتلاءم مع محتوياتها، فكانت درجة الترابط بينها خاضعة إلى القوّة الّتي يوفّرها الواصل بينها وقد استغلّ المتكلّم هذه القوّة الواصلة ليوزّعها عبر قضايا المحادثة فكان منها ما هو ظاهر في استعمال أسلوب النّفي الّذي بدا طاغيًا على الأدوار الكلاميّة في المحادثة فكانت درجة قوّة الواصل عاليّة، فأشعّت على نصّ المحادثة بأكمله وكانت أدوات النّفي المستعملة دليلا لسانيًا واضحا يوجّه المؤوّل إلى هذا التّضاد دون اللّجوء إلى معلومات برغماتيّة، ووفّر الواصل البرغماتي (أما) على المؤوّل جهدا كبيرا في عمليّة الفهم ومكّنه من الاهتداء إلى تأويل الأفعال الكلاميّة والتوصّل إلى معانيها، وكانت القوّة الّتي شحن بها الواصل (أما) تتوزّع عبر الأدوار الكلاميّة، فترتبط ظاهرها اللّسانيّ بباطنها الدّلالي. وجاءت الأفعال الكلاميّة مشحونة بدلالات تفيد معاني النّفور وعدم الرّغبة في اللّقاء أو التّواصل رغم ما قدّمه كلّ متكلّم من طرق حجاج لإقناع الآخر بالتّخلي عن موقفه منه.

إنّ التّأويلات الّتي يدركها المؤوّل في هذه المحادثة بواسطة عمليّة احتساب المعنى انطلق فيها من معطيات لسانيّة برزت في توزيع الوصائل البرغماتيّة داخل المحادثة وكذلك أدوات النّفي الّتي ظهرت في كلّ دور كلامي، فشكّلت مفاتيح اعتمدها المؤوّل ليتوسّل بها إلى احتساب معاني المحادثة وإدراك كنهها وكانت القوّة الواصلة الّتي تمتّع بها الواصل مرتكزا رئيسيًا في ذلك، فساعدت هذه المعطيات المؤوّل على الفهم والتّأويل. ولكنّ إذا كانت هذه الآليات ضروريّة في عمليّة التّأويل،

فإنّها غير كافيّة للاضطلاع بها، فيلجأ المؤوّل إلى آليات برغماتيّة أخرى تساعد على احتساب المعنى احتسابا يمكّنه من التّأويل، ومن أبرز هذه الآليات في هذه المحادثة المعارف السّابقة والمعلومات الّتي بحوزة كلّ متكلّم والمواقف الّتي بناها تجاه الآخر، ولذلك فإنّ عمليّة التّأويل تستند في جوهرها إلى هذه المعطيات اللّسانيّة والبرغماتيّة، فيكون إدراك المعاني مرتبطا بها وقائما عليها. ويقدّم المؤوّل تأويلات مقنعة حتّى يبرهن على صحّة المعاني انطلاقا من معطيات تمثّل مراجع بها يهتدي إلى احتساب المعنى. ولذلك فعمليّة التّأويل تعتمد على ما يمتلكه المؤوّل من مرجعيات أساسيّة يستغلّها في عمليّة الإقناع، إذ يرى **سبيربر وولسن** أنّ أي عمليّة تأويل لا يمكن لها أن تُجرى إلاّ إذا فهمنا مسبّقا ماذا يريد المتكلّم أن يقول (*1989*، ص *21*)، ولذلك فهي عمليّة معقّدة جدّا تتضافر فيها معطيات عديدة أبرزها السّياق الّذي تجري فيه المحادثة، فيرتبط مفهوم التّأويل بمسألة الإقناع.

5- الوصائل والسّياق

يتميّز السّياق بخصائص تتّصل بوضعيّة الخطاب بصفة مباشرة فليس السّياق حالة مجرّدة معزولة عن الإطار الّذي ينجز فيه الكلام، ولذلك يمكن أن تتعدّد السّياقات وتختلف حسب الوضعيات المختلفة، «وتوجد لدينا مجموعة لا متناهيّة من السّياقات الممكنة الّتي يستطيع أحدنا أن تكون له فيها أوضاع مخصوصة، أعني حالة سياق واقعي. ويتحدّد السّياق الواقعي بفترة من الزّمان والمكان حيث تتحقّق النّشاطات المشتركة لكلّ من المتكلّم والمخاطب حيث تُستوفى خواصّ الآنْ وهنا من الوجهة المنطقيّة والفيزيائية والمعرفيّة» (**فان ديك**، *2000* ، ص *258*). فالسّياق عمليّة شاملة تستدعي كلّ ما يحيط بالخطاب من عناصر تساعد على ضبط المعنى، فيستغلّها المتكلّم باعتبارها آليات تكشف عنه وتسهم في تأويله حتّى يستطيع الوصول إلى مبتغاه من مقاصد وأهداف. وتتنوّع هذه المقاصد والأهداف حسب تنوّع السّياقات من لحظة إلى أخرى في مجرى الخطاب، وهكذا «فالسّياق يحيل على الوضعيّة الّتي تمنح الخطاب تماسكه وترسّخه، ويوجد نوعان من السّياقات المختلفة يتمثّل الأوّل في السّياق اللّسانيّ الّذي تحيط فيه اللّغة بمكوّنات الخطاب التّحليليّة، ويتمثّل الثاني في السّياق غير اللّسانيّ أو التجريبي الّذي من خلاله يصبح الخطاب بمكان» (**نونن** *Nunan*، *1993*، ص *7-8*)، فالخطاب ليس له معنى إلاّ من خلال السّياق الّذي يجري فيه ويتغيّر معنى التلفّظ بحسب وضعيات الخطاب الّتي تقدّم بعض المؤشّرات على السّلوك الكلامي، فيتماسك ويقوى ترابطه لأنّه يرتبط بمعارف مشتركة تكوّنت للمشاركين في عمليّة التلفّظ بصفة

مسبقة، وهو ما يجعل التّرابط متينا وقويّا بين أجزاء الخطاب وعلاقته بالوضعيّة الّتي يجري فيها، ممّا يمنح السّياق مجالا لتحديد المعنى، إذ «السّياق الّذي نستعمله لنؤوّل ملفوظا يحتوي بصفة عامّة على معلومات تستمدّ وجودها من الملفوظ السّابق» (سبيربر وولسن، *1989*، ص *32*) .

يقوم الواصل بتحديد ملامح السّياق السّابق، ممّا يجعل المتكلّم على علم بما دار من أحداث، وهو أمر يؤثّر بصفة مباشرة في صياغة الأدوار الكلاميّة الآتيّة ويقيّد معناها. ولا يمكن لعمليّة التّواصل أن تستمرّ، دون أن تبلغ عمليّة الفهم مداها، أي يتمكّن المتكلّم من إعادة بناء المقاصد الّتي لم يكشف عنها من خلال المعطى اللّسانيّ، ولكي يقوم بهذه العمليّة لا بدّ له من مؤشّرات سياقيّة وبرغماتيّة ينطلق منها، لعلّ أهمّها الوصائل الّتي تشدّ أطراف المحادثة وتبني سياقها التلفّظيّ، إذ بدون وصائل لا يمكن للمتكلّم أن يضبط حدود المعنى المقصود بسهولة، «فالمعنى في نهاية الأمر يخضع للدّلالة اللّسانيّة ولوضعيّة الخطاب» (موشلر، *1998*، ص *83*)، وتمثّل الوصائل في نظرنا جزءا لا يتجزأ من هذا الأمر، فهي معطى لساني واستعمالها يخضع لوضعيّة التّخاطب، وتفرض سياقات معيّنة على المتكلّم فيستعمل وصائل معيّنة في لحظات معيّنة من زمن المحادثة، فالواصل (أما) في الدّور الكلامي (2) من المحادثة السّابقة استدعت استعماله ظروف معيّنة، ننعتها بأنّها ظروف برغماتيّة تقيّد بها المتكلّم (ب) في إنتاج كلامه وإنجاز أفعاله، فما كان حادثا قبل انطلاق المحادثة من أمور خارجة عن دائرة المحادثة أسهمت إسهاما كبيرا في إنتاج بنية معيّنة لحظة إنجاز الكلام، وإلاّ ما الّذي جعل المتكلّم (ب) يتّهم المتكلّم (أ) بعدم الصّدق، إذ فرض سياق المحادثة على المتكلّم أن ينتج هذا الدّور الكلامي الّذي تضمّن الواصل الّذي عبّر من خلاله عن عدم قناعته بما حصل من فتور في العلاقة، فأدّى به ذلك إلى إنجاز أفعال كلاميّة تتلاءم والواصل الّذي استعمله لربط الأحداث السّابقة بما سيجري في الأدوار الكلاميّة اللاّحقة.

كشف لنا المتكلّم من خلال هذا الواصل عمّا يدور في ذهنه من مقاصد ارتبطت بسياق المحادثة ومكانها وزمانها، فبرهن المتكلّم (أ) عن غيابه عن المتكلّم (ب) بموجب الامتحانات في حين ردّ المتكلّم (ب) بعدم صدقه واستغلّ، في ذلك، عناصر سياقيّة أخرى منها أنّ المتكلّم (أ) أصبح في وضعيّة اجتماعيّة أخرى، فنفهم من ذلك أنّ نجاحه هو الّذي جعله يتغيّر وليس انغماسه في الامتحانات، كما أنّ المتكلّم (ب) يعيش لوعة وخيبة لأنّه فشل في الامتحان، فكان ذلك سببا في الابتعاد عن المتكلّم (أ) وقد ساعدنا كثيرا على اكتشاف هذه المقاصد استعمال الوصائل الّتي تفيد الضديّة والعكسية، واستعمل المتكلّم ما يبرهن على مقاصده من أدوار كلاميّة تتناسق بفضل الوصائل، ممّا جعل المحادثة تدلّ على المعاني التي يرغب كلّ متكلّم في تبليغها، ولذلك تواصلت ولم

تنقطع، رغم أنّ هناك من الأسباب ما يجعلها قد تنقطع وتنتهي دون أن يبرهن كلّ متكلّم على مقاصده وأهدافه، فأسهم السّياق الّذي يجري فيه الحديث في عمليّة اختيار المعلومات المقدّمة من كلا المتكلّمين واستطاع كلّ منهما الكشف عن مقاصد الآخر انطلاقا من العناصر اللّسانيّة المستعملة في المحادثة وكذلك بالاستعانة بما حدث خارج دائرة المحادثة من مواقف كان كلّ منهما يحملها تجاه الشخص الآخر.

تعرّضنا في ما سبق لدور الوصائل في تشكيل المعاني انطلاقا من السّياق اللّسانيّ والسّياق التلفّظيّ وسندرس الآن دورها في السّياق الاجتماعيّ، وقد قسّم إليارد *Eluerd* السّياقات إلى ثلاثة أنواع:

- السّياق الحرفي يقصد به المجال اللّفظي أو الكتابي للملفوظ المعني.
- السّياق الوضعي يقصد به كلّ ما يحيط بالمتكلّمين من زمان ومكان وأسباب التحادث.
- السّياق الاجتماعيّ يقصد به كلّ ما يحيط بعالم الوضعيّة التي يكون فيه الناس يكتبون أو يتكلّمون (إليارد، *1985*، ص *13*).

يتّضح لنا من خلال هذا التقسيم أنّ المحادثة تشتغل بثلاثة سياقات تتفاعل فيما بينها لكي يضبط معناها وتؤوّل دلالتها. فلا يمكن للمتكلّم أن يتنصّل من إرثه الثقافي وقواعده الاجتماعيّة؛ إذ هناك عناصر لا بدّ من حضورها في ذهنه حتّى يستطيع أن يفهم ويؤوّل مقاصد المتكلّم وما يرمي إليه من أهداف يريد تبليغها، بل إنّ عمليّة الاتصال والتّواصل تستدعي ضرورة هذا السّياق الاجتماعيّ كي يستمرّ التّفاعل بين المشاركين في عمليّة التلفّظ، "فالسّياق الاجتماعيّ لعمليّة التّبادل وكذلك المجرى المعرفي يمثّلان أهميّة كبرى في عمليّة الإنتاج والفهم" (بارنكو *Bernicot*، *1994*، ص *18*) وبالتالي، فإنّ استعمال الوصائل البرغماتيّة لا يخلو من دلالة اجتماعيّة استمدّها المتكلّم من البنية الاجتماعيّة التي ينتمي إليها. ويفيد استعمال الواصل البرغماتي (على خاطر) السّبب الذي جعل المتكلّم يسلك سلوكا كلاميّا معيّنا، فيربط بين عناصر المحادثة على أساس العلاقة السّببيّة، وهي علاقة مفادها أنّ القضية الّتي يعبّر عنها المتكلّم كانت بسبب قضيّة أخرى قد سبقتها في الوجود، فتأسّس الدّور الكلامي رقم (5) على قضيّتين: أولاهما أنّ المتكلم (أ) يريد أن يقدّم اعتذاره للمتكلّم (ب) برفض ما ذهب إليه المتكلّم (ب) من استنكار وغضب، ثمّ التحوّل إلى قضيّة ثانيّة يريد أن يبلّغ من خلالها أنّ سبب عدم السّؤال هو الامتحانات على الأقل في ظاهر الأمر، ولذلك ربط هذين القضيّتين بسياق اجتماعي يعيشه في اللّحظة الرّاهنة، فجاء الواصل مفيدا

من هذه الناحيّة ليكشف عن الأسباب وقضاياها الـتي تتعلّـق بـالمتكلمين في هـذه المحادثـة، فاسـتغلّ الواصـل في الجمـع بـين حـالتين اجتمـاعيّتين اسـتدعاهما الـسّياق التلفـّظيّ وغـذّاهما الـسّياق الاجتماعيّ، ومهما يكن من أمر، فـإنّ الوصـائل البرغماتيّـة تـؤدّي دورا مهمّـا في شـدّ المحادثـة إلى سياقها الاجتماعيّ وهو ما يساعد على تأويلها انطلاقا منه.

ت- السّياق المحلّي

يخضع نظام المحادثة[1] لعدّة سياقات تتضافر لتنشئ مبدأ التّفاعل بين المشاركين فيها. ومـن أبرز هذه السّياقات السّياق المحلي أو الوضعيّة الّتي ينتج فيها الخطاب.(ألان روبر *Allen Robert* ، *1992*، ص *169*)، ويتميّز السّياق المحلّي بميـزات خاصّـة جـدّا وهـي ٱلآنْ وٱهنـاْ وهمـا ميزتـان مباشرتان لعمليّـة التلفّظ فتخضع كلّ محادثة لهذين الميزتين، بل هما قيدان من قيودها يؤثّران تـأثيرا مباشرا في عمليّة الفهم والتّأويل وكذلك الإنتاج. وقد اعتبر بـانجْ أنّ عمليّـة الفهـم عمليّـة إدراكيّـة وذهنيّة، ولكن ما ينقص هذه العمليّة يمكن بناؤه انطلاقا من الـسّياق (*1992*، ص *197*). ولـذلك، فإنّ عملية الفهم والتّأويـل تتأسّـس علـى بعـدين رئيـسيّين: بعـد إدراكـي وعرفـاني وبعـد سـياقي وبرغماتي. ويعود البعد الأوّل إلى التصوّرات والمفاهيم الّتي تكوّن الرصيد المعـرفي للمـتكلّم ويعـود البعد الثاني إلى المستلزمات السّياقيّة[2] الّـتي تمثّـل رافـدا مهمّـا في تأويـل المحادثـة. وتمثّـل المـشيرات البرغماتيّة الّتي تسهم في تكوين السّياق المحلّي عناصر رئيسية من خلالها يتمكّن المـتكلّم مـن توجيـه عمليّة الإنتاج إلى أهدافه ومقاصده التي يضمّنها الأفعال الكلاميّة المنجـزة، فهـي بمثابـة القيـود الّـتي تتحكّم في عمليّة التلفّظ. ويتكوّن السّياق المحلّي من عدّة عناصر أهمّها المكـان وهـو الفـضاء الّـذي

---

(1) انظر حول كيفية انتظام المحادثة:

- *Goodwin (CH), 1981, Conversational Organization: Interaction between Speakers and Hearers, New York, Academic Press.*
- *1984, "Notes on story structure and the organisation of participation", in Structure of social action, Studies in conversation, analysis, Cambridge University Press, pp225- 246.*

(2) انظر حول مفهوم السّياقيّة كتابي:

- *Gumperz (J.J.), 1982, Discourre stratégies, p130.*
- *1989, Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle, p27.*
- *1989, Sociolinguistique interactionnelle, une approche interprétative présentation de Lacky Simonin, Paris, l'Harmattan*

تجري فيه المحادثة وكذلك الزّمان وهو عنصر مهمّ يؤثّر في عمليّة الإنتاج وكذلك جنس المتكلّم وعمره ووظيفته في المجتمع. وتسهم هذه العناصر في ضبط مجرى المحادثة وتوجيه عمليّة التّأويل وتعديلها نحو المعنى المقصود، فيوفّر السّياق المحلّي مقدّمات بدونها لا يستطيع المتكلّم أن يدرك مضامين القول والاستدلال عليه. ولذلك، فإنّ سهولة إنتاج القول وتأويله ومعالجته في الذاكرة وضبط المقولات الكبرى المحدّدة للفعل ينبغي أن تعيّن كلّها أفعالا من جهة كونها نمطيّة مع خواصّ متفق عليها على نحو سهولة وضع تخطيط الأفعال وتأويلها (**فان دايك**، *2000* ص *314*). ويقوم السّياق المحلي بتشكيل عمليّة الإنتاج والتأويل انطلاقا من هذه الشّروط الّتي نستخرجها من المحادثة السّابقة.

يعتمد المتكلّمان (أ) و(ب) على مسألة المكان ليقدّم كلّ منهما حججه وقد برّر المتكلّم (أ) حجّته الّتي تفيد غياب المتكلّم (ب) بعدم ظهوره في المكان الّذي تعوّدا فيه على اللّقاء ولذلك وضع في ذهن المؤوّل منذ البداية أنّ القضيّة لا تتّصل به مباشرة وإنّما كان غياب المتكلّم (ب) عن المكان سببا في عدم ظهوره، فكان للمكان دور أساسي في ضبط سياق الدّور الكلامي (1) ولكنّ استعمال المتكلّم (ب) عبارة (لهنا) وهي دالّة على المكان وكذلك الواصل البرغماتي (أما) جعل المؤوّل يعدّل من تأويله ويعيد احتساب المعنى الممكن حسب هذا السّياق الجديد الّذي أفاده بأنّ ما ذهب إليه المتكلّم (أ) لا يتّصل بصحّة المعلومة وإنّما هو ضرب من المغالطة والخداع أدّى بالمؤوّل إلى استنتاجات تبرهن على الحجّة العكسية. وقد ساعد الواصل (أما) على إقناع المؤوّل بالعدول عن مضمون الأفعال الكلاميّة الواردة في الدّور الكلامي الأوّل والبحث عن معان جديدة انطلاقا من الدّور الكلامي الثاني الذي جاء معبّرا عن حجّة مضادّة للحجّة الّتي وردت في الدّور الأوّل وكان ذلك بفضل السّياق المحلّي الّذي تجري فيه المحادثة عند حضور المتكلّم (ب) في المكان والزّمان، فجعله ذلك ينتج أفعالا كلاميّة تحمل قضايا تفيد عكس ما قدّمه المتكلّم (أ) من حجج وبراهين. فمثّل الاتّصال المباشر الّذي قامت عليه المحادثة في الفضاء المكاني والزّماني وحضور المشاركين في عمليّة التلفّظ علامات سياقيّة أسّست فضاء المحادثة وقيّدت مجرى التّأويل فيها. ولكن إذا كان للسّياق المحلّي أهميّة في ضبط معاني المحادثة، فهو في نظرنا قاصر عن استجلاء المعاني بصورة شاملة، إذ لا بدّ من تحديد آليات سياقها العامّ وفهم مكوّناته حتّى يتمكّن المؤوّل من عمليّة التّأويل.

ث- السّياق العامّ

يوفّر الملفوظ علامات برغماتيّة تساعدها علامات أخرى تُستخرج من السّياق اللّسانيّ ومحيط المحادثة وكذلك من المواقف والمقاصد الّتي يهدف إليها المتكلّم وقد ذهب بانح إلى أن هذه العلامات غير اللّسانيّة تتغيّر من لحظة إلى أخرى وأنّ الإفادة منها متغيّرة كذلك (*1992*، ص *147*) وقد يجعل تغيّر هذه العلامات من عمليّة التّأويل أمرا صعبا ومعقّدا، إذ لا يمكن ضبط هذه العلامات ضبطا دقيقا وواضحا فالمواقف والمقاصد شأن ذاتي يتصرّف فيه المتكلّم حسب قدراته اللّسانيّة والمعرفيّة والثقافيّة وهي قدرات لا يمكن احتسابها بصورة دقيقة ومكتملة، لذلك يلجأ المؤوّل إلى قدراته الذاتيّة مستغلاّ إيّاها حسب ما توفّره له من معطيات وقد يلجأ في غالب الأحيان إلى المعارف الحدسيّة فيكون احتساب المعنى عمليّة ناقصة لا يمكن لأيّ مؤوّل أن يظفر بها مكتملة وإنّما يحاول أن يقترب منها حسب ما يكتسبه من آليات تساعده على التّأويل ولذلك تبقى عملية ضبط المعاني في المحادثة رهينة التمكّن من فكّ رموز هذه العلامات غير اللّسانيّة، وهي عمليّة يختلف فيها التّأويل من مؤوّل إلى آخر حسب هذه الآليات.

يدرك المؤوّل معاني المحادثة بالاعتماد على ما توفّره العناصر المكوّنة للسّياق العامّ الّذي تجري فيه وهي عناصر تمثّل مجموعة من المقدّمات تستعمل في عمليّة تأويل الملفوظ ويعتبر سباربر وولسن «أن المقدّمة الأساسيّة الّتي من أجلها أنتج الملفوظ كفيلة بتكوين السّياق» (*1989*، ص *31*). وتتمثّل هذه المقدّمة في القضيّة الكبرى الّتي دارت حولها المحادثة فهي الّتي توجّه المؤوّل إلى إدراك سياق المحادثة العامّ، إذ دون ضبط هذه القضيّة وتحديد مجالها لا يمكن للمؤوّل أن يفهم العلامات اللّسانيّة وغير اللّسانيّة الّتي تبني عالم المحادثة. وتمثّل المقدّمة الأساسيّة أيضا مدخلا إلى تكوين السّياق العامّ فيعتمدها المؤوّل لتحديد الملامح البرغماتيّة الّتي يمكن أن تستغلّ في إدراك المعاني المتضمّنة في الأفعال الكلاميّة. فيبني المؤوّل صورة ذهنيّة من خلالها يحدّد الخصائص العامّة الّتي تكوّن المحادثة ثم يحوّل هذه الصورة عن طريق التّأويل إلى إجراء صريح يؤسّس عملية البحث عن المعنى.

نلاحظ من خلال المحادثة السّابقة أنّ تكوين سياقها العامّ يبدأ من الدّورين الكلاميّين (1) و(2) فيجد فيهما المؤوّل مجموعة من المعلومات تخوّل له إدراك هذا السّياق. ويعبّر الدّور(1) عن طبيعة العلاقة بين المتكلّمين فيكشف فيه المتكلّم (أ) عن موقفه من المتكلّم (ب) يبدو ذلك واضحا من خلال طبيعة التحيّة الّتي استخدمها المتكلّم (أ) في استقبال المتكلّم (ب)، فعبارة (أهلا وسهلا) أدّت دورا برغماتيّا رئيسيا في تكوين السّياق العامّ الّذي ستجري فيه المحادثة وكشفت للمؤوّل عن

العلاقة القائمة بين (أ) و(ب) وهي علاقة سابقة عن زمان المحادثة ومكانها وقد يظهر ذلك في استعمال عبارة (يا بنتي)، فهي عبارة تستعمل عادة للدّلالة على المودّة والعلاقة الحميمة بين الأفراد المشاركين في عمليّة التلفّظ وهو ما جعل المتكلّم (ب) يدخل مباشرة في جوهر القضيّة الرّئيسيّة في المحادثة، وهي في هذه الحالة عدم الاهتمام بالطرف الثاني فكان ذلك فيه لوم وعتاب، وهو ما يؤكّد أنّ العلاقة بينهما قد كانت جيدة ولكنّها أصيبت بفتور وهو ما جعل المتكلّم (ب) يستعمل الواصل البرغماتي (أما) ليستدلّ على ذلك، فجعل بقيّة الأدوار في المحادثة تقوم على أفعال كلاميّة تتضمّن حججا تدلّ على توتّر العلاقة بين الطرفين فيستغلّ المؤوّل هذه المقدّمة الأساسيّة ليبني السّياق العامّ الّذي ستدور فيه بقيّة المحادثة. فكشفت هذه المقدّمة عن مجموعة من المعلومات أفادت المؤوّل ووجّهت عمليّة التّأويل إلى اكتشاف المعاني الخفيّة الّتي هي أساس المحادثة، فكان السّياق العامّ متّصلا بالمقدّمة الأساسيّة الّتي تكوّن مدخلا إلى عالم المحادثة، فبدت طبيعة العلاقة متوتّرة منذ البداية وهو أمر يؤشّر على أنّ المعاني الّتي ضمّنها كلّ متكلّم في الأفعال الكلاميّة ستكون متنافرة، ولذلك مهما قدّم كلّ متكلّم من حجج وبراهين قصد إقناع الطرف الآخر، فإنّ المقاصد والنّوايا كانت متنافرة ومتباعدة بل حوّلت المحادثة إلى مجال لإبداء المواقف واكتشاف المقاصد الّتي يهدف إليها كلّ متكلّم. فكان السّياق العامّ مدخلا إلى السّياق المحلّي بهما تأسّست الأفعال الكلاميّة في المحادثة ومنهما انطلق المؤوّل في ضبط المعاني واستكشاف المقاصد ولكنّ هذه العمليّة تبقى منقوصة إذا لم يعضدها السّياق التّواصلي.

ج- السّياق التّواصلي

يمثّل السّياق التّواصلي نتيجة للسّياقين المحلّي والعامّ، إذ بعد أن يبني المتكلّم هذين السّياقين يمكنه أن يتواصل مع من يشاركه في المحادثة ويعتبر السّياق التّواصلي في نظرنا أهمّ ما يبلغه المتكلّم فهو أساس عمليّة التّفاعل وشرط لنجاح أفعالها الكلاميّة، فيمكن أن نرجع السّياق التّواصلي إلى فهم الأفعال الكلاميّة (**فان دايك**، *2000 ص 318*) وكذلك إلى ما توفّره المعارف المشتركة من معلومات يستغلّها المتكلّم في عمليّة الفهم والتّواصل (**سبيربر وولس**، *1989 ص 75*) ولذلك فالسّياق التّواصلي يجمع بين ما توفّره المعطيات اللّسانيّة من معلومات تمثّل مقدّمات أساسيّة وبين ما يملكه كلّ مشارك من رصيد معرفي مشترك، فلا يمكن لأيّ محادثة أن تجري بصورة مميّزة ومفيدة دون أن تخضع لهذا الرّصيد المشترك فينشأ التّأويل في هذا السّياق التّواصلي وبه يتقيّد المؤوّل في ضبط المعنى.

ويقوم السّياق التّواصلي في عمليّة التّأويل على ما هو حاضر يجري لحظة الإنجاز التلفّظي وكذلك على ما هو غائب وقع إنجازه في عمليّة تلفظ سابقة. فالسّياق الّذي يستعمل لكي يؤوّل الملفوظ يحتوي بصفة عامّة على معلومات تعود إلى ملفوظات سابقة (سبيربر وولس، *1989*، ص *32*) ويستغلّ المتكلّم ما سبق لتكوين تصوّرات عن تحديد السّياق الّذي سيوجّه عمليّة التّأويل إلى ما يقصده كلّ مشارك في المحادثة ولذلك يسبق عمليّة التّواصل تفكيك مستوى المحادثة اللّسانيّ، فهو يمثّل مدخلا إلى عمليّة الفهم الّتي هي أساس التّواصل، فلا يمكن لعمليّة التّواصل أن تتمّ بنجاح إلاّ إذا بلغت عمليّة الفهم مداها في ضبط مقاصد المتكلّم. فالفهم أساسي وضروريّ لكي يتواصل المشاركون في المحادثة ويواصلوا مجرى التلفّظ. ويعتبر الفهم أهمّ عامل من العوامل الّتي تكوّن السّياق التّواصلي، فهو الّذي يحرّك مجرى الإنتاج ويبني عمليّة التّأويل متجاوزا بذلك ما توفّره الجوانب اللّسانيّة من معلومات إلى ما يهدف إليه المتكلّم من مقاصد، إذ العناصر المفيدة والأكثر تناسبا لعمليّة فهم اللغة الطبيعية لا تعود إلى اللّسان (لوي دي سوسير *Saussure Louis De* ،*2003*، ص *17*) وهو ما يستدعي تعاضد العناصر اللّسانيّة مع العناصر السّياقيّة حتّى يبلغ المؤوّل المعنى المقصود ويستطيع المتكلّم التّواصل من خلال سياق تواصلي يجمع فيه بين كلّ المكوّنات اللّسانيّة والبرغماتيّة والعرفانيّة.

يبدو السّياق التّواصلي في المحادثة السّابقة مكوّنا من معارف قبليّة تتمثّل في نظام التحيّة والاستقبال اللّذين قدّمهما المتكلّم (أ) في بداية افتتاح المحادثة وقد دلّ الدّور الكلامي (1) على أنّ هناك محادثات قد سبقت هذه المحادثة، يظهر ذلك من خلال ما يقدّمه الفعل الكلامي (وينك يا بنتي ماعادش تظهر) من معلومات حول هذه المقدّمات الرّئيسيّة في تكوين السّياق التّواصلي، إذ إنّ الفعل الكلامي الّذي يتّصل بالسّؤال عن الظهور يتضمّن مقتضى قوليّا يفيد أنّ هناك عدّة لقاءات ومحادثات مهّدت لهذه المحادثة، وعلى المؤوّل لمضامين الأفعال الكلاميّة الّتي تبني نظام هذه المحادثة أن يأخذ في حسبانه وجود هذه المحادثات السّابقة، بل عليه أن ينطلق منها في عمليّة احتساب المعاني الّتي سيوزّعها كلّ متكلّم في أدواره الكلاميّة.

ويُبنى السّياق التّواصلي من خلال هذه المقدّمات الّتي تؤسّس عمليّة الفهم القائمة على المجرى الاستدلالي والهادفة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج تكون معلّلة أو مبرهنا عليها انطلاقا من هذه المقدّمات (سبيربر وولسن، *1989* ص *27*). ويعتمد المؤوّل في هذه المحادثة مجموعة من المعطيات الّتي تكوّن السّياق التّواصلي أبرزها طبيعة العلاقة القائمة بين المشاركين في عمليّة التلفّظ

وهي علاقة تتّسم بالتوتّر إذ بدت هذه السّمة المميّزة منذ الأدوار الكلاميّة الأوّلى للمحادثة وهـو مـا جعل عمليّة التّواصل بين المتكلّمين (أ) و(ب) متداخلة بين النّفي والإيجاب أو بين الحجّـة وضـدّها فاستغلّ كلّ متكلّم المعلومات السّابقة في بناء أدواره الكلاميّة في هذه المحادثة. وقد أسهمت الوصائل البرغماتيّة في الاضطلاع بدور حجاجي قام عليه السّياق التّواصـلي في جميـع أدوار المحادثـة فكانـت الحجّة وضد الحجّة سمة مميّزة انبنت عليها الأفعال الكلامية في سياق اتّسم بالتوتّر والمحاججـة، فـلا يمكن أن تدرك هذه الأفعال الكلاميّة دون حضور مشاركين في عمليّة التلفّظ ووجود مـشكل ينبغـي أن يحلّ من قبلهما وبتنسيق ما يمكن أن يطرأ عن المعاني الّتي تجعل الفهـم متبـادلا والتّواصـل قائمـا بينهما. فيؤدّي السّياق التّواصلي مهمّة أساسيّة في تنظيم أدوار المحادثة وجعلها متماسكة ومسترسلة، فتنجز الأفعال الكلاميّة إنجازا منطقيّا يقوم على المقدّمات والنتائج ويُبرهن عليه بواسطة الاسـتدلال الّذي يؤدّي إلى التّأويل.

الخاتمة

إنّ دراستنا الوصائل البرغماتيّة وعلاقتها بمسألتي الفهم والتّأويـل قادتنـا إلى الكـشف عـن عدّة قضايا جوهريّة تتمثّل أبرزها في العلاقة الواصلة بين جميع مستويات المحادثة اللّسانيّة والبرغماتيّة ومدى أهميّة الوصائل فيها. فتبيّن لنـا أنّ للوصـائل دورا معرفيّـا يـسهم في تـشكيل عمليّـة الفهـم، ودورا برغماتيّا يسهم في تكوين المؤثّرات السّياقيّة الّـتي توجّـه المـتكلّم نحـو عمليـّة التّأويـل ودورا تفاعليّا يؤسّس عمليّة التّواصل. فهي تمثّل ضـربا مـن القيـود علـى اسـتراتيجيا التّأويـل واكتـشاف المعنى. وتتفاوت الوصائل البرغماتيّة في الاضطلاع بهذه الأدوار حسب درجة القوّة الّتي يختصّ بهـا كلّ واصل ومدى تحكّمه في عمليّة توزيع الأفعال الكلاميّة في نسيج المحادثـة. فتـوفّر الوصـائل عـدّة مراجع أساسيّة يستمدّ منها المؤوّل آليات الفهم والتّأويل. فهي تقدّم معلومات عـن طبيعـة القـضايا الّتي تربطها حسب درجة قوّتها وكذلك حسب حيّز استعمالها، وقد تبيّن لنا أنّ القوّة الواصلة تخضع في جزء كبير منها لوجود الوصائل ولكنّها لا تقتصر عليها، فهي تستمدّ وجودهـا مـن قـوّة الأفعـال الكلامية نفسها.

قائمة المراجع

- دايـك فـان (ت.أ.)، *2000*، الـنّص والـسّياق، استقـصاء البحـث في الخطـاب الـدّلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق.
- الشريف (م.ص.د.)، *2002*، الشرط والإنشاء النّحوي للكـون، بحـث في الأسـس البـسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، تونس، منشورات كليّة الآداب بمنوبة.
- سرفوني (ج.)، د،ت، الملفوظيّة، ترجمة قاسم المقداد، دمشق، اتحاد الكتّاب العرب.
- هدسون (د.)، *1990*، علم اللّغة الاجتماعي، ترجمـة الـدكتور محمـود عيّـاد، القـاهرة، عـالم الكتب.
- *Allen (R.B.), 1992, "Connectionist language users", in: N. Sharkey (Ed). Connectionist Natural Language Processing: Readings from Connection Science. Dordrecht / Boston / London: Kluwer Academic Publishers, pp. 163-195.*
- *Allen (D.E.) et GUY (R. F.), 1978, Conversation analysis. The sociology of talk, The Hague / Mouton Co. N.V, Publishers.*
- *Apostel (L.), 1976, "Practical Modalities, Practical Inference and Practical Knowledge", in Communication et Cognition. 9, 3-4, pp. 173-278.*
- *Bange (P.), 1992, Analyse conversationnelle et théorie de l'action, Paris, Les Editions Didier.*
- *Bernicot (J.), Caron- Pargue (J.), & Trognon (A.), 1997, Conversation, interaction et fonctionnement cognitif, Nancy, Presses Universitaires de Nancy.*
- *Dichy (J.), 1998, « Enonciation écrite et circonstant », in S.Remi-Giraud et A.Roman, dir.Autour du circonstant, Presses Universitaires de Lyon, pp.361-382.*
- *Eluerd (R.), 1985, La pragmatique linguistique, Paris, Editions Fernand Nathan.*
- *Goodwin (CH.), 1981, Conversational Organization: Interaction between Speakers and Hearers, New York, Academic Press.*

- *Goodwin (CH.), 1984, "Notes on story structure and the organisation of participation", in Structure of social action, Studies in conversation, analysis, Cambridge University Press, pp. 225-246.*
- *Grice (H.P.), 1979, « Logique et conversation » in Communication 30, pp. 57-72.*
- *Gumperz (J.), 1981, Discourse stratégie, Cambridge University Press.*
- *Gumperz (J.), 1989, Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle, traduit de l'anglais par Michel Dartevelle, Martine, Gilbert et Isaac Joseph, Paris, Les Editions de Minuit.*
- *Gumperz (J.), 1989, Sociolinguistique interactionnelle, une approche interprétative présentation de Lacky Simonin, Paris, l'Harmattan.*
- *Hong (J.H.), 1989, Intelligence discursive et élaboration de la signification, Etude des régulations du discours à travers quelques connecteurs pragmatiques Français Coréen, Thèse micro fichée, Paris, Université de Paris, Sorbonne.*
- *Jayez (J.), 1998, L'inférence en langage naturelle, le problème des connecteurs représentation et calcul, Paris, Hermès.*
- *Kerbrat – Orecchioni (C.), 1997, L'énonciation, Paris, Armand Colin / Masson.*
- *Kerbrat – Orecchioni (C.), 1986, L'implicite, Paris, Armand Colin.*
- *Kerbrat – Orecchioni (C.), 1996, La conversation, Paris, Editions du Seuil.*
- *Kerbrat – Orecchioni (C.), 2001, Les actes de langage dans le discours, théorie et fonctionnement, Paris, Editions Nathan/ veuf.*
- *Larcher (P.), (1991), « Du mais français au lâkin (na) arabe et retour. Fragment d'une histoire comparée de la linguistique», in Revue Québécoise de Linguistique, 20/1, pp. 171-193.*
- *Larcher (P.), (1992 b), « La particule lâkin(na) vue par un grammairien arabe du XIIIe siècle ou comment une description de détail s'inscrit dans une "théorie pragmatique" »,in Historiographia Linguistica XIX-1 , pp1-24.*

- *Luscher (J.M.), & Moeschler (J.), 1990, « Approches dérivationnelles et procédurales des opérateurs et connecteurs temporels : les exemples de enfin », in C.L.F. 11, PP. 77-104.*
- *Moeschler (J.) 1996 « Les connecteurs pragmatiques et la cohérence conversationnelles », in Le discours : cohérence et connexion. Actes du colloque international Copenhague le 7 Avril 1995, in Etudes Romanes 35, pp. 15-32.*
- *Mœschler (J.), 1985, Argumentation et conversation, Paris, Hatier.*
- *Moeschler (J.), 1992 « Théorie pragmatique, acte de langage et conversation réaction à l'article d'A. Trognon et C. Brassac », in C.L.F.13, pp. 108-124.*
- *Moeschler (J.), 1993, "Relevance and conversation", in Lingua 90, pp.149-171.*
- *Moeschler (J.), 1993, « Aspects pragmatiques de la référence temporelle : indétermination, ordre temporelle et inférence », in Temps, référence et inférence, Langages, 112, pp. 39-54.*
- *Moeschler (J.), 1996, Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, Paris, Armand Colin /Masson.*
- *Moeschler (J.), Reboul (A.), Luscher (J.M.)& Jayez (J.), 1994, Langage et pertinence, référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore, Nancy, Presses Universitaires de Nancy.*
- *Nunan (D.), 1993, Discourse analysis. (1Ed). London: Penguin.*
- *Saussure (L. DE.), 2003, Temps et pertinence: éléments de pragmatique cognitive du temps. (1Ed). Bruxelles: Éditions Duculot/De Boeck et Larcier.*
- *Sperber (D.), Wilson (D.), 1989, La pertinence communication et cognition, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, Paris, Les Editions de Minuit.*

المغالطات في الخطاب اليومي: مقاربة تداولية

حسان الباهي

مقدمة

لا أحد يجادل اليوم في أهمية ما وفرته تقنية المعلوميات على مستوى وسائل الاتصال والتواصل، بعدما تمكنت من ربط العالم عبر شبكات مختلفة المعالم وآليات متعددة الوظائف. إلا أن هذا التسليم لا يحول دون إثارة الانتباه لما خلفته من انعكاسات سلبية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. فنحن نسلم بما وفرته التقنية من آليات ووسائل قادرة على نقل المعلومة في أي وقت وإلى أي مكان؛ بما يسمح للناس من نقل الأخبار وتبادل المعلومات. وهو ما يبرز الدور الأساسي الذي تلعبه المعلومة في عالم اليوم، خاصة بعد أن أضحت موردا اقتصاديا تتهافت عليه العديد من المقاولات. حتى أن بعض الدول أصبحت تعتمد في مداخلها على الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة، بدل إنتاج البضائع. فأنشأت شركات متخصصة في الاقتصاد الالكتروني، مهمتها ترويج المعلومة وتسويقها، لتجعل منها مجالا استثماريا مربحا؛ ولتصبح صناعة المعلومة الدعامة الأساسية لاقتصاديات العديد من البلدان. وبذلك، أضحت المعلومة موردا اقتصاديا تتقاسم أرباحه أطراف تتمثل في شركات الإنتاج والتجهيز والتوزيع. وفي المقابل أفضى هذا الوضع إلى عالم أصبح فيه المتحكم في المعلومة هو صاحب السلطة الفعلية؛ بعد أن جعل من المعلومة أهم آلية لتفعيل القرار السياسي والاقتصادي، وأهم أداة لصناعة الثقافة. وبما أن عولمة نظم الإعلام والاتصال أضحت وسيلة بيد القوى الاقتصادية، فلا يخفى ما تمارسه وسائل الإعلام والاتصال من ممارسات غير مشروعة وغير أخلاقية وهي تصنع وتسوق المعلومة. فقد طورت مختلف مسالك التضليل والتعتيم والتدليس، وغيرها من الأساليب التي تسمح لها بالتحكم في القرارات التي يمكن أن يتخذها الفرد أو الجماعة. وهو ما يتجلى اليوم من خلال سعي مختلف وسائل الإعلام والاتصال إلى الضغط على بعض الأطراف قصد تغيير أنماط تفكيرها وسبل عيشها. فكونها تتحكم في المعلومة يوفر لها إمكانية توجيهها بغاية إقناع المستهدف بأمور لم يكن ليقتنع بها لو تم ذلك بطرق مشروعة وعقلانية. ومع تطور تقنيات المعلوميات تطور الإجرام المعلومياتي واختُرقت الحياة الخاصة للأفراد والجماعات،

لتحل القرصنة الفكرية محل السرقة المادية. وعليه، لم يعد الوضع يقتضي نشر ثقافة الحوار النقدي فقط، بل إثارة الانتباه كذلك لمختلف أساليب التضليل التي أصبحنا ضحية لها، أفرادا وجماعات.

يستفاد من هذا أن التدفق العارم والسريع لمختلف أنواع المعلومات والأخبار أسهم في تأجيج المواجهة على المستوى الثقافي والإعلامي بين الدول والأفراد. الأمر الذي دفع بالعديد من الأطراف إلى اعتبار الصراع الثقافي المحرك الأساسي للعديد من النزاعات الدائرة في عالم اليوم، وتوقعت أن تكون الحروب المستقبلية ثقافية بالدرجة الأولى. هذا الدور الذي أعطي للجانب المعرفي جعل الأطراف المتحكمة في المعلومة تقتنع بأن التحكم يجب أن يبدأ بتغيير نظم التفكير عند الخصم. فالسبيل الأمثل هو البدء بالتحكم في أنساقه الفكرية. وهو ما يفسر تكثيفها لوسائل الاتصال المباشر مع المستهدَف، عبر المطالبة برفع كل الحواجز التي يمكن أن تقف أمام ذلك، بدعوى حرية تنقل المعلومة. بهذه الكيفية وفرت التقنيات المعاصرة وسائل عدة للولوج للمعلومة وللحصول على الأخبار. غير أنها تحكمت فيها في ذات الوقت، وأصبحت توجهها وفق أهداف بنيت على قاعدة الربح والخسارة. بالتالي، بقدر ما توفر لنا التقنيات المعاصرة آليات عدة للولوج للمعلومة، بقدر ما أصبح من الصعب التحكم فيها ومراقبة مصادر هذا الكم الهائل من المعلومات الذي يتوارد علينا يوميا، طوعا أو كرها. وبالجملة، فالإنسان لم يطور فقط سبل نقل وتبادل المعلومة، بل طور كذلك تقنيات توجيه الخبر وتضليل المتلقي. ليصبح هذا النوع من المعاملة القائمة على الترغيب والترهيب والوعد والوعيد أهم سمات العلاقات بين الأفراد والجماعات. هكذا أصبح الفرد تحت رحمة المعلومة، فاستسلم واتبع. فكانت النتيجة ضعف قدرته على التفكير النقدي وأخذ قراراته بعيدا عن الضغوط الفكرية والمادية التي تمارس عليه.

إن استقراء التاريخ يوضح لنا أن العديد من القرارات اتخذت نتيجة معلومات خاطئة، سببها التقليص منها أو التضخيم فيها. كما شنت حروب نتيجة المعلومة الخاطئة. وقتل ملايين البشر نتيجة ترويج لمعلومات تبين فيما بعد عدم صحتها. وعليه، فالمشكل الذي نواجهه اليوم ليس أساسا في كمية المعلومات، بل في طبيعتها. الأمر الذي يبين أن النقص في المعلومة قد يؤثر على القرار، حاله في ذلك حال التضخيم فيها. فكما أن خطأ القرار قد يعود إلى عدم توفر المقرر على معلومات كافية، فقد يكون مرد الخطإ كذلك إلى إقحام معلومات زائدة عن اللازم. من ثم، لا يقل مشكل كثرة المعلومات خطرا عن قلتها. بنفس الكيفية نجد أن العديد من المعلومات التي تتوارد علينا مجهولة المصدر، ولا يتجلى أحيانا الغرض من نشرها، ومن له مصلحة في ذلك. كما أن المعلومة لا

تتاح في كل الأحوال لكل المتعاملين في نفس المجال. ويمكن أن نستشهد كذلك بما يحدث في التعاملات المصرفية. فقد تستغل بعض الأطراف علاقاتها بمصدر القرار لتتوفر على معلومات لا تُوفر لزبناء آخرين. وهو ما يوضح عدم المساواة في الحصول على المعلومة والولوج إليها؛ بالتالي عدم تساوي الفرص. لذا، يعتبر البحث في الكيفية التي نعالج بها المعلومة والسبل التي ننهجها لاتخاذ قراراتنا، من أهم موضوعات البحث بالنسبة إلى العديد من الحقول المعرفية. وهو ما يفسر الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومة في عالم اليوم، خاصة وأننا غالبا ما نجد أنفسنا أمام معلومات تناقلتها مصادر عدة، وعبر قنوات مختلفة.

1- طبيعة الاستدلالات اليومية

كان لظهور مقاربات تداولية مختلفة المسالك ومتعددة الأهداف أثر في توجيه الاهتمام إلى طرق تدليلية تتخلى عن الطابع الصوري الصارم. إذ تبين للعديد من المهتمين عجز المقاربات الصورية عن استيعاب مقتضيات الخطاب الطبيعي في استدلالاتنا اليومية. ومن ثم، لم يعد الشغل الشاغل هو تحصيل المعرفة وفق أساليب مضبوطة وصارمة، وبناء نماذج نظرية مغلقة؛ وإنما انصب البحث على الممارسة اليومية والعادية للنشاط المعرفي، الذي يبقى في معظمه مفتوحا أمام تأويلات عدة. كما تبين بأن التدليلات المنطقية بمفهومها التقليدي لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات التفاعلات التخاطبية في صورها اليومية المتعددة. وهو ما يعني أننا بحاجة إلى آليات تفاعلية تتخلى عن التقويم الصوري القائم على مفهومي الصدق والكذب، لصالح تقويمات تستند إلى مفاهيم مغايرة، مثل الاحتمال أو التدرج في الصدق والكذب. فتحديد ما إذا كان شخص ما قصيرا أو طويلا؛ فرحا أو حزينا؛ أصلعا أو غير أصلع؛ ليس بالوضوح الذي نعتقد. وهو ما يتطلب منا التعامل مع مثل هذه الأوضاع بطريقة تأخذ عدم الوضوح وعدم الاكتمال بعين الاعتبار. وعليه، يتبين أن إحدى خاصيات الاستدلال الإنساني تكمن في كونه يتعامل مع أوضاع قد يشوبها الالتباس والغموض، بما يتطلب مواجهة مثل هذه الأوضاع بتفكير قادر على التعامل مع هذا الغموض. فمثل هذه الأنساق لا تلزمنا كما هو حال منطق ثنائي القيمة بالجزم القطعي عندما لا يقتضي الأمر ذلك. ومرد هذا إلى أن العقل البشري يتميز بقدرته على معالجة معلومات غير مضبوطة، والتعامل مع أوضاع متباينة، واستخدام العديد من الإجراءات بشكل متواز.

مقتضى هذا أننا ندعو إلى التخلي عـن الطـرق الـتي نتعامـل بهـا مـع العـالم، والمتمثلـة في الاستناد إلى مقولات تقليدية تلزمنا بوجوب الإجابة عن كل سؤال مهما كان بـِ: نعم أو لا؛ صـادق أو كاذب؛ 0 أو1 ، لنأخذ بمقاربة تراعي الغموض الـذي قـد يكتنـف المفـاهيم والوقـائع. فتـصنيف العالم المادي والإنساني ضمن مقولات قائمة على ثنائيات متضادة هو تحجيم للفكـر الإنـساني. ولا غرابة في مثل هذه الحالة أن ينظر الفرد للعالم من منظور أبيض أو أسود، عوض إعمال فكره للبحث عن بدائل أخرى متى أمكن ذلك. يتطلب الأمر التخلي عـن وضـعنا الفكـري القـائم علـى تطبيـق معايير صارمة على أوضاع غامضة، كأن نعمد إلى تقسيم عالم الخطـاب إلى أشـياء صـادقة في مقابـل أخرى كاذبة. فلو قلنا مثلا "الغرفة مظلمة". فقد تكون صادقة، لكن ماذا سنقول عندما يشتد الظـلام. ففي مثل هذه الحالة نحتاج إلى صياغتها وفق درجة صدقية تجعلها أكثر أو أقل صـدقا عنـد مقارنتهـا بدرجة صدقية أخرى. كما أن القضية لا تكون صادقة أو كاذبة بصفة مطلقة وأبدية، بـل قـد تظهـر معلومة جديدة تجعلها تصعد جهة الصدق أو تهبط جهة الكذب (اليقين أو الظـن). وهـو مـا يعـني وجوب الأخذ بالتدرج في الصدق والكذب. كما أننا كثيرا ما نعمد في حياتنا اليوميـة إلى استحـضار وجوه التشابه والتباين بين شيئين بغية الحكم بأن أحدهما يتـوفر علـى الخاصـية المطلوبـة أكثـر مـن الآخر، بما يجعلنا نعتبر الخاصية المحصَّلة أصدق في أحدهما بالمقارنة مع الآخر؛ بمعنى أنهمـا يتمتعـان بنفس الخاصية، لكن بدرجات متفاوتة تسمح لنـا باعتمـاد معيـار المفاضـلة أو الأولويـة في الحكـم. فحتى لو استحضرنا التكافؤ بين شيئين، فلا يعني ضمنيا التكافؤ الكلي والمطلق، ومن جميع الوجوه، بل في الخاصية المحصورة التي هي موضوع المقارنة؛ والتي قد تكـون بـدورها غامـضة، بـشكل يجعـل حضورها في أحدهما أكثر أو أقل درجة من حـضورها في الطـرف الأخـر. كوننـا إذن، نتعامـل مـع وضع غامض وبلغة يكتنفها الغموض يقوض الدعوى التي تسلم بأن الناس يفكرون بطريقة واحـدة ويستدلون وفق أنماط تدليلية موحدة.

بنفس الكيفية التي يحتوي بها العالم على وقائع غامضة، تحتوي اللغة بـدورها علـى حـدود ومفاهيم مشتركة؛ تجعل وصفنا للشيء يبقى غامضا. كما هو الحال عندما نعتمـد أدوات مـن قبيـل "إذا... فإن" أو "بعد هـذا" أو"بـسبب هـذا" أو "إمـا... وإمـا" إلى غـير ذلـك مـن الـروابط المنطقيـة الـتي نستخدمها للربط بين مقدمة أو مقدمات ونتيجة، وكأن اللزوم بينها آلي. كما نلاحـظ أننـا نـستخدم في خطابنا اليومي العديد من الأدوات التي تدل على الاستئناف أو الاستدراك أو الترتيب أو التقابل أو التفاضل بين الأقوال دون أن ننتبه إلى ما يمكن أن يكتنفها من شبهة. ويمكن أن تستشهد على هذا

بالإشاريات. فلو قلت أنا طالب في هذا القسم. فصدقها أو كذبها يتعدد بتعدد نقط إحالة أنا وهذا. لكن قد نستخدم أنا استخدامات أخرى قد تجعلها غامضة. فلو افترضنا أن الهيئة العليا للحرب اتصلت بأحد قادتها العسكريين تطلب منه تحديد موقع المعركة، فيمكن أن يجب بقوله أنا في المكان الفلاني؛ والمقصود هنا ليس هو فقط، بل الكتيبة العسكرية. فهو يستخدم أنا للإحالة على المجموعة. ويمكن أن تتصل بصديقك عبر الهاتف، ويخاطبك عبر وسيلة أخرى ليقول لك أنا خارج التغطية. فالمقصود ليس هو، بل وسيلة الاتصال. والآن افترض أنني من سكان مراكش، ووقفت مع أصدقائي الذين قدموا من مدن أخرى أمام خريطة المغرب بهدف تحديد المواقع. فيمكن أن أشير إلى مراكش لأقول أنا هنا، ويشير صديقي إلى الرباط ليقول أنا هنا. ويمكن لثالث أن يقول أنا هنا ليشير إلى فاس. كما يمكن أن أحدد أماكن سكن أصدقائي الغائبين بالقول خالد هنا وزيد هنا، إلخ. فبالرغم من أننا نوجد في نفس المكان فالإشارة لا تنتمي لنفس المكان. وبنفس الطريقة يمكن استخدام جملة في الحاضر للإحالة على زمن ماض أو مستقبلي أو حتى خيالي. فلنفترض أنني اتصلت بصديقي في منزله عبر الهاتف، بعد أن رن الهاتف سمعت الجملة التالية: لست الآن في المنزل. فالآن لا يشير إلى لحظة تسجيل الخطاب، بل إلى لحظة لاحقة، أي الوقت الذي سيتغيب فيه صديقي. فهو عندما سجل الخطاب لا يريد أن يقول بأنه ليس في المنزل، بل لن يكون في المنزل في اللحظات الموالية، أي أنه ليس في المنزل في اللحظة التي أسمع فيها هذا الخطاب. كما يمكن للمؤرخ أن يستخدم الآن ليحيل على زمن ماض في قوله نحن الآن في سنة *1975*، حيث انطلقت المسيرة نحو الصحراء. كما قد يستخدم المعالج النفسي الآن ليجعل المريض في لحظة زمنية غير واقعية. على هذا، فالغموض الذي يكتنف العالم واللغة يبين الدور الذي يلعبه الفهم في تحديد الدلالة. الأمر الذي يتطلب منا اعتماد آليات قادرة على التعامل مع هذا الغموض، وليس استبعاده مهما كان الثمن.

نفضي بعد الذي قيل إلى التساؤل عن الأسباب المادية والمعرفية التي تجعلنا نحكم على قول ما بالصدق أو الكذب، ونقول عن خطاب ما بأنه متسق، وعن تفكير ما بأنه سليم ومنطقي، وعن استدلال ما بأنه صارم. وهو ما يستدعي البحث في الكيفية التي نتعامل بها في حياتنا اليومية مع ما يتوارد علينا من معلومات، وما إذا كان بالإمكان صورنة الحس المشترك. فإذا كان كل من التدليل والتقويم ضروريان في تفاعلاتنا اليومية، فهذا الحضور يجعلنا نتساءل عن طبيعة الاستنتاجات التي يقوم بها كل منا، والتي تستدعي أحيانا ردع المخاطب، بإلزامه باستنتاج محدد. فلو قلت لصديقي:

"إذا كانت هذه السيارة باهظة الثمن، إذن فهي متينة". فهذا الملفوظ يستمد قبوله من كونه يستند إلى موضع عام مشترك يربط ارتفاع الثمن كمقدمة، بالمتانة كنتيجة. بالتالي، نستند في الحكم إلى مبدإ عام مرتبط بالحس المشترك مفاده ربط المتانة بارتفاع الثمن. لكن لو خاطبته قائلا: "ثمن هذه السيارة بخس، إذن يجب شراؤها". فيمكن القول بأن الانتقال من المقدمة إلى النتيجة لا يتم بطريقة لزومية بحسب الحس المشترك. وعليه، فالموضع قد يستمد قبوله أحيانا ليس من الصورة الاستدلالية، بل من كونه ينتمي للآراء المشتركة. فالشاهد السابق يستند إلى موضع يمثل رأيا مشتركا مفاده: "شراء كل ما كان ثمنه بخسا". لكن في هذه الحالة يمكن أن يرفض المخاطب تطبيق الموضع بدعوى أن انخفاض ثمن السيارة ليس مبررا كافيا لشرائها. بالتالي، قد يعترض على الموضع دون التشكيك في ملاءمته، بأن يعمد مثلا إلى إضفاء النسبية على قيمته، فيعترض عليه بموضع آخر أقوى منه، قائلا: "نعم، لكن لونها لا يعجبني"؛ أو ينقضه بموضع معاكس، فيقول "أنا لا أشتري إلا السيارات الباهظة الثمن". كما قد يعترض على تطبيقه بأن ينظر إليه كحالة خاصة، فيرد بالقول بأن ثمنها ليس منخفضا إلى درجة قد يغريه بشرائها. وبنفس الطريقة قد نستخدم صيغ التفضيل والمقارنة وسبل التمثيل التي يمكن بواسطتها مقاربة الأشياء بدرجات متفاوتة. بالتالي، قد تدفع بنا أسباب معينة إلى قبول حجة ما، أو رفضها كليا أو جزئيا. وقد نعمد في ظل هذا الوضع إلى اقتراح بديل أو بدائل أخرى. لكن الأمر غالبا ما لا يتوقف عند هذا الحد، بل قد يقتضي المقام تعليل اختيارنا، بإيراد الاعتبارات التي دفعت بنا إلى تفضيل تصور أو سلوك معين على آخر. وهو ما يبين أن الاختيار لا يتم في كل الأوضاع بشكل تحكمي، بل يعود لأسباب عدة، ذاتية وموضوعية. لكن في المقابل قد يسعى أحدنا إلى تمرير مواقفه باتباع أساليب غير مشروعة.

لما كان الإقناع هدف كل عملية تخاطبية، فالأمر يتطلب توجيه كلام يلتزم بشروط نظرية وعملية تراعي عدم التغاير بين المفهوم والمقصود. وبما أن كل من السائل والمجيب يستندان إلى المعلومات التي تحصل لديهما ليستدل كل منهما على دعواه، وفق مسالك يسلكها المتكلم في إبلاغ الخطاب ويفترضها المخاطب في تأويل الخطاب؛ فقد يكون أحدهما مغالطا بشكل يتطلب إعمال سبل التصدي للغلط أو التغليط. فقد يأتي الخصم بحجة مقبولة ظاهريا، لكنه في الباطن يراعي حجة أخرى وغرضا آخر، بشكل يفقد الخطاب مقاصده. وقد يقوم بإشارة ظاهرها مقبول، لكن القصد منها مرفوض. فالمغالط أعظم سلاحه التلبيس والتدليس سواء من جهة الأقوال أو الأحوال.

2- طبيعة القول المغالط وسببه

مادام الهدف من الخطاب المغالط هو الإيقاع بالخصم باستخدام مختلف الحيل التي ننوي من خلالها صرفه عن الهدف الحقيقي، فهذا يجعل من المغالط سائلا كان أم مجيبا، شخصا يُظهر خلاف ما يبطن. فإن كان المغالط مطالبا أوهم المخاطب بأنه تسلم من غير أن يكون قد تسلم في الحقيقة، أو أوهمه أنه عاند دون أن يكون قد عاند حقيقة. وإن كان مجيبا أوهم خصمه بأنه قد سلم أو دافع، دون أن يكون قد قام بذلك حقيقة. وعلى العموم، فقوام حجاجه سبل تمويهية وتغليطية الغرض منها إبطال كل ما يبتغي المجيب حفظه، أو حفظ كل ما يستهدف السائل إبطاله؛ عبر سوق الخصم إلى الكذب أو الباطل. يتبين من هذا أن القول المغالط ينبني على مقدمات مدسوسة بأمور توهم بأنها حقيقة دون أن تكون كذلك، أو توهم أنها مشهورة دون أن تكون كذلك. ويتوخى عبرها المغالط هزم خصمه، سائلا كان أم مجيبا؛ بأن يجعله عاجزا عن تحديد مكمن الصدق أو الكذب. فقد لا يكون القول مغلطا في الأصل، لكن المغالط يستخدمه بطرق تجعله كذلك؛ قوامه في ذلك التحريف والتلبيس (خلط الحق بالباطل) والتعتيم والكتمان (طمس الحق) والكذب والمكر، (كأن يستغل المتشابه قصد النيل من المحكم)، أو بإسقاط جزء له دِلالة قوية، أو إضافة جزء فاسد، إلى غير ذلك من السبل التي تيسر له الظفر بخصمه. ولتحصيل غرضه القائم على المداراة يقوم ببناء خطته على آليات تستند إلى:

أ- **التغليط من جهة اللغة**، صورة أو مضمونا أو هما معا: يستند المغالط في مثل هذا المقام إلى الاشتراك والتقديم والتأخير والحذف ومخاطبة الواحد مخاطبة الجمع والجمع مخاطبة الواحد، وغيرها من السبل التي تيسر له هذه العملية. وعليه، فالمغالطات العائدة للأقوال تكون إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى. لنتكلم عن التغليط بالألفاظ متى لم يطابق القول المعنى. وفي مثل هذا الوضع يستخدم المغالط حيلا تنتهي بالمخاطب إلى أن يفهم من القول ما يخالف القصد، بشكل يفضي به إلى تعطيله. قوامه في ذلك سُبل من قبيل اعتماد الألفاظ المشتركة، بأن يجعل الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد به، وبطريقة تجعل المخاطب عاجزا عن تفصيل المعاني التي يتوفر عليها اللفظ الواحد. وقد يعمد إلى استخدام التعقيد اللفظي، أو التباس التركيب، مثل الحذف والإضافة والتقديم والتأخير والتخصيص، وغيرها من السبل التي يمكن أن تخل بالمعنى. وقد يتبع حيلا أخرى يتظاهر من خلالها أنه يتعمق في العبارة مثل التطويل والتقييد، أو يجاري ما هو ذاتي مجرى ما هو عرضي، والعكس بالعكس، وغيرهما

من الطرق التي تيسر له جعل اللفظ مانعا للفهم. كما يعود التغليط لعوامل أخرى مثل النبرة والإعجام والتخفيف والتشديد. فقد يغير من إعراب اللفظ ليتغير مفهومه أو يحول التشديد إلى التخفيف أو المد إلى القصر، إلخ. وقد يستخدم المغالط هذه الأوضاع فيما يخص الحفظ والإبطال بدلالة تختلف عن تلك قد تحصل عند المخاطب، بغية الحصول على مقدمات مغلطة. أما التغليط من جهة المضامين فيعود إلى جملة من السبل التي يسلكها المغالط لجعل المفهوم مغايرا للمقصود. ويتعلق الأمر بالمضامين التي قد تكون صادقة أو مشهورة في الأصل، إلا أن المغالط يعدلها بشكل يسمح باستخدامها للتمويه. ومن ثم، يقدر على أن يغلط إن هو تكلم. غرضه سوق المخاطب إلى نتائج كاذبة، أو على الأقل غير مقبولة. وقد يستخدم هذه الأوضاع فيما يخص الحفظ أو الإبطال بدلالة تختلف عن تلك التي قد تحصل عند المخاطب، بغية الحصول على مقدمات تغليطية.

ب- **استخدام عوامل خارج-لغوية أو الاستعانة بها:** اتباع هذا المسلك يعني اعتماد سُبل الترغيب والترهيب والوعد والوعيد لتمرير موقف ما. وفيها نستخدم أساليب العصا والسلطة والتهجم على الشخص وإثارة العواطف، وغيرها من العوامل الحافة بالنص. على هذا، فالتغليط من جهة الأحوال يعتمد أساسا سبلي الترهيب أو الترغيب. حيث نعتمد في الحالة الأولى على الاستفزاز والإكراه والتهجم على المنازع بهدف إثارة غضبه حتى يظهر بمظهر مضحك، أو أن نترك الرد على حججه لنتهجم عليه، بتخجيله وتسفيه أقواله وذم أفعاله. أما في الحالة الثانية فنعتمد أساسا على الجانب العاطفي، كالاستعانة بالشفقة والرأفة والعطف، أو بالثناء والإطراء، إلخ. وفي الحالتين معها نلاحظ أن المغالط عوض إبطال أقوال خصمه يلجأ إلى أساليب تقوم على السلطان أو العاطفة. وقد يزيد في تأزيم الوضع بإضافة حيل أخرى، منها محاولة إلهاء السامع وتشتيت انتباهه، أو العمل على تسميم الأجواء، وغيرها من الأمور التي تيسر له الخروج بالحجاج عن مقصده.

ج- **التغليط العائد إلى مسالك التدليل:** مفاده استغلال المغالط لآليات منطقية للتمويه؛ بأن يجاري أقواله مجرى منطقيا مع الإخلال بالشروط الأساسية التي يقتضيها الخطاب. سبيله في تحقيق مرماه هو التغليط باستخدام صور فاسدة تمكنه من أن يظهر الفاسد صحيحا والكاذب صادقا. فقد يكون المضمون صادقا، لكن طريقة التدليل عليه تفضي به إلى الكذب. كأن يؤلف مثلا بين الألفاظ بشكل يختل معه التأليف، أو أن يسوق المخاطب إلى تأويل لفظ ما في

مقدمة معينة بصورة تختلف عن المعنى الذي يعطيه له في مقدمة أخرى أو في النتيجة، أو أن يقوم بوضع قضيتين في تقابل، مع الإخلال بشروطه المنطقية. وقد يتبع حيلا أخرى من قبيل استخدام القياس المضمر، فيُوهم بطي محل الكذب. وقد يضع مقدمات القياس على ترتيب يوهم بالصحة، أو بناء القياس على مقدمات توهم أنها صادقة لاشتباهها بالصادقة، أو بترتيبها على وضع يوهم أنه صحيح لاشتباهه بالصحيح دون أن يكون كذلك، أو بالأمرين معا. وبنفس الكيفية قد يستغل الاستقراء لإصدار حكم عام يعممه على كل الأجزاء بشكل يخل بمقتضياته المنطقية. أو باعتماد التمثيل بطريقة غير مشروعة لاستخراج وجوه التشابه أو التباين بين أمرين.

يتضح مما سلف أن الوضع يقتضي تحديد مجموعة من الشروط الرامية إلى تقنين مسالك الوصول إلى المطلوب؛ خصوصا وأن الأمر يتعلق هنا بالخطاب المغالط الذي يختص باعتماد أساليب تضليلية من قبيل الإخفاء والتعتيم؛ ومع ذلك يحاول صاحبها أن يجاريها مجرى منطقيا حتى يتمكن من تضليل الخصم وجعله يأتي بفعل ذميم، أو يظهر بمظهر مضحك. وهكذا فبعض الأساليب التي يستخدمها المغالط يرائي بها ليُوهم خصمه بأنه حكيم، دون أن يكون كذلك. فهو يتظاهر بالحكمة مع أنه يبطن عكس ما يظهره. أما متى تشبه بالجدلي أوهَم المتلقي بأن خطابه يستند إلى مقدمات محمودة ومشهورة. إنه القول الذي يتكون من مقدمات ذائعة أو مسلمة ظاهريا دون أن تكون كذلك، بل يستهدف صاحبها تضليل خصمه للظفر به وإلزامه شنعة. وبالجملة، فالمباكتة السوفسطائية إما قياس يظن بأنه قياس؛ غير أنه ليس في الحقيقة كذلك، أو نقيض يعتقد بأنه نقيض دون أن يكون كذلك. حيث يستند المغالط إلى هذا النوع من القول لينقض على المنازع قوله، ويسعى إلى الحق من جهة الرياء. فهدف المغالط هو صرف الخصم عن المقصد الحقيقي عبر تلبيس الكذب صفة الصدق و الباطل صفة الحق. الأمر الذي يجعل منه شخصا له ظاهر يموه به عما يبطنه. ومن ثم، يعتمد على حيل تقوم على سبل تمويهية وتغليطية هدفها إبطال كل ما يسعى المجيب حفظه، أو لحفظ كل ما يستهدف السائل إبطاله؛ عبر سوق الخصم إلى الكذب أو إلى الشك والحيرة.

ولبيان ما سلف سنعمد إلى تفصيل القول في العديد من المغالطات التي تحضر في خطابنا اليومي. مع الإشارة إلى وجود روابط بعدة ين العديد منها، بما يجعل بعضها يستدعي بعضها الآخر. وهو ما يفسر إمكان استخدام أكثر من مغالطة في موضع واحد.

- **مغالطة الاشتراك:**

من أهم المغالطات التي ترد في اللغة. ويعود مصدر التغليط فيها إلى استخدام لفظ بشكل يجعل المخاطب في حيرة بين المقصود والمفهوم. فهذا الوضع يجعله في تردد عند سعيه إلى إسناد المعنى المقصود للفظ، أو تفصيل المعاني المتعددة التي يتوفر عليها اللفظ الواحد. حيث تعود المغالطة إلى أن للفظ معنيين على الأقل؛ أحدهما المقصود والآخر المفهوم. ويتمثل هدف المغالط في جعل المفهوم يغاير المقصود، بأن يوهم المخاطب بأن الأمر يهم المقصود وغير المقصود معا، أو أن الأمر سيان، وأنه لا فرق في الأخذ بهذا المعنى أو ذاك. ليرد عليه بعد التسليم بأقوال مثل: "لم أقصد ما تدعيه"؛ أو "أنت عاجز عن فهم قصدي". على هذا، فغاية المغالط من استخدام لفظ مشترك عوض لفظ متواطئ هو جعل الخصم في شك وتردد في مسعاه لإعطاء اللفظ المعنى المقصود. وقد يستعين في ذلك بطرق أخرى مثل **مغالطة التعريف** التي تمكنه من أن يستغل تعريف اللفظ بشكل يسمح له بأن يموه به. حيث يقوم بإضافة أشياء ليست ضمن التعريف بشكل يجعله غير مانع. كأن يعرف "التفاحة" بأنها "شيء دائري أحمر". فهذا التعريف يضم كوكب مارس؛ أو أن يعرف "أعزب" بأنه "ذكر أعزب"؛ فالذكر حد واسع ينطبق على فئات أخرى مثل الحيوانات. وقد يلجأ كذلك إلى استخدام مغالطة التعريف الضيق، بشكل يجعله غير جامع، أي لا يشمل جميع ما يجب أن يضمه. كقولنا "التفاح شيء دائري أحمر". فالتفاح يضم أنواعا أخرى ليست حمراء، وهو ما لا يشمله التعريف المقدم. وقد تنتج المغالطة كذلك عن كون المعرَّف أعسر في الفهم من الشيء الذي نود تعريفه. كما قد يلجأ إلى اعتماد **التعريف الدائري**. حيث يضم التعريف في مثل هذه الحالة الحد المعرف كجزء منه. كمثال "الحيوان إنسان متى كان أبواه إنسان". فالحد المعرف هو "إنسان"، لكن لمعرفة خاصية "إنسان" لابد أولا من البحث عن "أبوين إنسان"، وللحصول على "أبوين إنسان"، يجب أن نعرف قبل ذلك ما هو "إنسان". وقد نتحدث كذلك عن مغالطة التعريف باعتماد المرادف. كما قد يلجأ في تعريفه لحد ما إلى اعتماد حد غامض. ونتحدث في مثل هذا المقام عن **مغالطة التصور الغامض** المتمثلة في الحالة التي نسعى فيها إلى إقامة نتائج محددة على مواضع غامضة. وقد ينتج عن هذا عدة مغالطات من بينها مغالطة عدم تجانس المعنى أو **مغالطة السند المعكوس**، أو **مغالطة السياق** التي نتحدث عنها عندما لا تتلاءم الحجة مع السياق الذي ترد فيه، بشكل يجعل المعنى معطلا.

- مغالطة ترتبط بالصوت: النبرة والإعجام:

تعود المغالطات من هـذا القبيـل إلى النـبرة والإعجـام، كـأن نغـير إعـراب اللفـظ فيـتغير مفهومه. فقدرة المتكلم على النطق الصحيح وإخـراج الحـروف والأداء البلاغـي الفـصيح وحـسن النغمة تلعب دورا أساسيا في كل تفاعل تخاطبي. فهنـاك أصـوات تـشد الـسامع أكثـر مـن أصـوات أخرى. فحتى لو أخذنا نفس المضمون، فقد يعبر عنه شخص بشكل يجلـب معـه انتبـاه الـسامع، في الوقت الذي ننفر من صوت شخص آخر. لذا، نتحـدث عـن الكفايـة التبليغيـة إلى جانـب الكفايـة التدليلية.

- مغالطة التركيب:

تسمى كذلك بمغالطة تركيب المفصل. وتقوم على ادعاء مفاده أن ما يصدق على الأجـزاء متفرقة يصدق على الكل المؤلف من هذه الأجزاء. بمعنى أن المغالط يستغل وسائل تبدو سليمة مـن حيث الظاهر لجعل خصمه يسلم بأن الكل الجامع لهـذه الأجـزاء يجـب أن يتـوفر علـى خاصـية أو خصائص معينة، مادامت الأجزاء المكونة له تتوفر عليها. وهنا يبرز الطـابع المنطقـي الـذي يـستغله المغالط. فقد لا تكون الخاصية مغلطة في الأصل، لكن استغلالها بطرق غير مشروعة قـد يفـضي بنـا إلى التغليط. وقد يلجأ المغالط في مثل هذه الحالة إلى الربط بين موضوعين لا علاقـة بينهمـا بـصورة توحي بضرورة قبول الاثنين معا أو تركهما معـا. وفي هـذا تـرتبط بمغالطـات أخـرى مثـل المغالطـة بالتمثيل. حيث يقوم المغالط بتعميم الاتفاق أو التباين بين أمرين لمجرد أنهما يتفقـان أو يتباينـان مـن جهة دون جهات أخرى. بالجملة، متى اتفق عنصران أو تباينـا في وصـف أو أوصـاف محـددة عمـد المغالط إلى تعميم الحكم ليوهم منازعه أنهما يتفقان أو يتباينان في أوصاف أخرى.

وغالبا ما يستخدم في مثل هذه الأوضاع رابط الوصل بشكل غير مشروع. كأن نقول:

- من الممكن أن يمشي إنسان ما وهو قاعد.

فالقضية صادقة متى ردت إلى القضايا البسيطة التي تتكون منها؛ بحيـث تـدل في مثـل هـذه الحالة على أن الشخص القاعـد لـه القـدرة علـى المـشي. لكـن القـضية تـصبح كاذبـة متـى ركبنـا القضيتين، بكيفية تجعلها تدل على أن إنسانا ما يمكن أن يمشي وهو قاعد. وقد يعود مصدر المغالطـة في مثل هذه الحالة إلى اشتراك الكلمة ممكن؛ الأمر الذي يجعلها ترتبط بمغالطة الاشتراك.

قد نقول كذلك:

- إذا كان مجموع ثلاثة زائد اثنان هو خمسة، فإن خمسة زوج وفرد.

فهو استنتاج مغالط. فبالرغم من أنه من الصادق أن 2 عدد زوجي و3 عدد فردي أحدهما بمعزل عن الآخر، فمن الكذب أن يكون جمعهما عدد زوجي وفردي في نفس الآن.

أو نقول:

- من العدل أن تعدم المرأة التي قتلت زوجها، و أن ينتقم الابن لأبيه.

فلو نظرنا إليهما منفصلتين أمكن اعتبار كل منهما عادلة، في حين أن الربط بينهما قد يجعلنا نخلص إلى أن ذلك ليس عدلا.

- **مغالطة الأسئلة المتعددة أو أخذ مسائل كثيرة على أنها مسألة واحدة:**

مادامت مقاصد السائلين غير مبنية على حسن النية في كل الأحوال، فقد يتخذ بعضهم طريقة دمج الأسئلة بعضها ببعض مسلكا لتمرير مواقف معينة، أو تلبيسها أمورا صادرة عن سوء نية أو عن جهل. فقد يَرد علينا سؤال يجمع في صورة واحدة بين مسائل عدة يكون حكم كل منها مختلفا، ومع ذلك نجيب وكأن الأمر يتعلق بسؤال واحد. بالتالي، يكمن الغلط بطلب الإجابة عن سؤال مركب ينحل إلى عدة أسئلة. وهو ما يجعل خاصية هذه المغالطة تكمن في أنها توقع المجيب في مغالطة متى لم يفرع مثل هذه الأسئلة، أو متى كان جاهلا بموضوع السؤال، أو أجاب عن سؤال بسؤال آخر تهربا من الاعتراف بعدم علمه بالجواب. ليقع في نفس الوقت في المغالطة بالجهل. وبالجملة، متى أوجز المجيب المسألة بتقديم جواب واحد عن أسئلة متعددة ختله المغالط، ووقع ضحية له.

كما أن بعض الأسئلة المركبة تنطوي على بديلين اثنين على الأقل بشكل يوقع المجيب في الغلط مهما كان جوابه. وعليه، فالطابع المميز للمغالطة القائمة على الأسئلة المتعددة لا يكمن في كون المقتضى الذي يتضمنه السؤال كاذبا فقط، بل غير معلل، أو لا يلائم السياق. لنتحدث بموجب ذلك عن "مغالطة الأسئلة ذات المقتضيات الكاذبة". بحيث نجد أنفسنا أمام مغالطة تنطوي على فخ بإلزامها المجيب وبطريقة تمويهية التسليم بقضية غير مقبولة في سياق محدد؛ خصوصا عندما نطالبه بالإجابة بـ"نعم" أو "لا".

فلو سألت: هل أقلعت عن التدخين؟

المطروح على شخص لم يسبق له أن دخن. فالسؤال هنا يقتضي أن الشخص يدخن أو على الأقل دخن سابقا. ومادام الاقتضاء الكاذب يفترض أن المخاطب دخن، فالسؤال يقتضي الجواب بِـ "نعم" أولا. فلو أجاب بِـ "نعم"، توقفت عن التدخين"؛ فهذا يقتضي أنه كان يدخن. ولو أجاب بِـ "لا"، لم أتوقف عن التدخين"؛ فهذا يقتضي أنه كان يدخن، ومازال. فسؤال من هذا القبيل لا يمكن أن نجيب عنه مباشرة دون استلزام الكذب أو علاقة ننفيها. حيث نقوم بتضمين السؤال قضية مقتضاها كاذب أو موضع نزاع. فلو وجه قاضي التحقيق السؤال التالي للمتهم:

- بماذا استعنت لمحو أثر الجريمة.

فالسؤال في محله متى اعترف المتهم بجريمته؛ أما لو أنكر ذلك، فالسؤال غير مبرر.

تعود المغالطات الناجمة عن دمج أسئلة كثيرة في سؤال واحد إلى كوننا لا نشعر بهذا التعدد عندما نقدم جوابا واحدا وكأن الأمر لا يتعلق سوى بسؤال واحد. فقد يعمد الواحد منا إلى دمج أسئلة بعضها في بعض نتيجة التسرع أو لإخفاء أمور ينوي تمريرها دون إثارة انتباه المخاطب. وهكذا فقد يورد السائل سؤالا يجمع بين مسألتين تختلفان من جهة الصورة لكن حكمهما واحد، فإن لم يفطن المسؤول لذلك خصص لكل منهما حكما مخالفا، فيقع في الغلط.

- مغالطة القسمة:

تسمى كذلك مغالطة التوزيع أو تفصيل المركب. حيث يستخدم المغالط مسالك غير مشروعة ليوهمنا بأن الخاصية التي يتوفر عليها الكل تتوفر عليها الأجزاء المكونة له منفصلة. فهو يدعي أن الخاصية التي يتمتع بها الكل تنتقل بالضرورة إلى الأجزاء المشكلة له. فمتى اتصف الكل بخاصية معينة أو صدقت عليه أوصاف محددة سعى المغالط إلى أن يوهم منازعه بأن هذه الخصائص أو الأوصاف تنطبق كذلك على الأجزاء موزعة. كأن نقول:

- هذه الفرقة تجيد لعب الكرة.

فهذا لا يعني بأن كل أعضائها يجيدون لعب الكرة.

- الإحراج الكاذب:

قد نطلق عليها كذلك مغالطة الأبيض أو الأسود، أو إما هذا أو ذاك. وتحضر في الحالة التي يفضي فيها المتكلم إلى وضع المخاطب أمام خيارات محصورة، بالرغم من وجود خيارات أخرى

غير تلك المحددة. وغالبا ما يوضَع المستهدف أمام خيارين لا ثالث لهما، لنجبره على الاختيار بين هذا وذاك. بمعنى أن القضية قد تتوفر في الأصل على أكثر من بديلين، لكننا نقدمها بشكل نجعل فيه المخاطب أمام خيارين فقط. بهذا يقع ضحية التغليط بمجرد ما يضع الخيارين في تقابل، ويسلم بأن أحدهما لابد أن يكون صحيحا، والآخر باطلا؛ في حين قد يكونا غير صحيحين معا. وقد يعود هذا في أغلب الأحيان إلى استخدام آليات قائمة على التضاد بطريقة غير مشروعة. كأن نقول مثلا "هل الحمار الوحشي أبيض أم أسود؟" أو أن نوجه السؤال إلى المخاطب لنقول له: "هل أنت معي أو ضدي؟" وهو ما يجعلها ترتبط بمغالطات أخرى مثل مغالطة الاختزال المفرط، حين يختزل المغالط البدائل إلى اثنين فقط. خاصية هذه المغالطة هي أنها تتيح صياغة السؤال بطريقة تحدد للمجيب الإطار المرجعي الذي يجب أن يفكر فيه. فهي تطرح الوضع وكأن هناك حلين، ولا وجود لأي بديل آخر خارج ما يسطره السؤال. وهو الأسلوب الذي أصبحت تتبعه العديد من الأطراف في سعيها إلى اختزال العالم إلى ثنائيات قائمة على الأضداد من قبيل: الشر مقابل الخير، والصديق مقابل العدو، والحرب مقابل السلم، والحرية مقابل الاستبداد، والكفر مقابل الإيمان، إلخ. الأمر الذي أفضى بنا إلى عالم مصنف ضمن ثنائيات تصادمية تستند إلى قيم ترد على صورة زوج ذي طرفين متضادين، أحدهما يمثل قيما إيجابية، والآخر قيما سلبية. بهذه الكيفية بنينا عالما يقوم على تصادم المفاهيم والتصورات.

من أقدم المغالطات المتعلقة بمسألة الإحراج تلك التي تتعلق بتعاقد "بروتاغوراس" مع "أوتلس" على أن يعلمه المحاماة مقابل أن يدفع له تكاليف التدريس بعد كسب أول قضية يترافع فيها. بعد إتمامه للدراسة عدل "أوتلس" عن المحاماة، رافضا دفع تكاليف التدريس؛ معللا موقفه بأن العقد نص على أن الدفع يتم بعد كسبه لأول قضية يترافع فيها؛ وهو ما لم يتحقق بعد. هذا الجواب دفع بروتاغراس إلى عرض القضية على أنظار المحكمة، مقتنعا بأنه يتوفر على حجج ستقنع هيئة المحكمة بإرغام تلميذه على دفع التكاليف. وهكذا ذهب إلى المحكمة وفي ذهنه أمران: أولهما أنه إذا خسر أوتلس القضية فسيدفع التكاليف بموجب قرار المحكمة. أما إذا ربح القضية، فعليه دفع تكاليف التدريس وفقا للعقد الذي نص على أن عليه أن يدفع التكاليف عند كسب أول قضية يترافع فيها. أما أوتلس فقد ذهب بدوره إلى المحكمة وهو مقتنع بأنه لن يدفع التكاليف. فلو كسب القضية فلن يدفع بموجب قرار المحكمة. أما لو خسر القضية فلن يدفع بموجب ما نص عليه العقد.

نقع في مثل هذه الحالة في إحراج مصدره أن النص الأصل يتضمن تناقضا ضمنيا. لنجد أنفسنا أمام حلول تبادلية ما ترد على شكل ثنائيات متضادة، أو بين أمرين لا يمكن التوفيق بينهما.

وقد يلجأ مسؤول ما إلى استخدام الإحراج الكاذب في قوله:

- إما أن نرفع الضرائب وإما سنضطر إلى إنهاء دعم المواد الأساسية.

حيث نقدم وضعا مقلقا كبديل وحيد للفكرة المطروحة. لذا، يجب أن نحتاط عندما نسمع تعابير من قبيل 'إما الأخذ بهذا أو ذاك' إلخ. فغالبا ما تتضمن مثل هذه العبارات إحراجا كاذبا. كما أننا نسقط في مثل هذا النوع من المغالطات عندما يتطلب منا الوضع حل نزاع بين طرفين، ونحن مقتنعون بأن أحدهما على حق والآخر على باطل. فالأمر ليس كذلك في كل الحالات، فهناك احتمال أن يكونا معا على باطل. على هذا، لا يجب أن نبني حياتنا على التضاد: حسن مقابل قبيح، صادق مقابل كاذب، إلخ. ولا يجب أن نختزل الأوضاع المركبة والمعقدة إلى حلول ثنائية، كما هو الحال عند القول: 'إما التقدم التقني وإما مراعاة البيئة'. فليس من الضروري أن نجعل مثل هذه الحلول مبنية على تفكير ثنائي. وبهذا يتضح أن خاصية هذا النوع من المغالطات يكمن في أنه لا يصدر عن جهل، بل يسعى أحد الأطراف إلى دفع الآخر لتبني موقف قد لا يكون مقتنعا به.

- **التوافق الكاذب أو ما يمكن تسميته بالوسطية:**

تقوم هذه المغالطة على مقتضى مفاده تطرف الطرفين في مواقفهما، ليبقى الحل الأمثل هو الوسط، الذي يعبر عنه باسم الوسطية أو الوسط العادل. وما دمنا نربط الوسطية بالتعقل والحكمة والاعتدال، فقد يستغل المغالط رغبة خصمه في الاعتدال والوسطية ليوقعه في الغلط أو التغليط. وعليه، قد نتهم شخصا ما بأن موقفه أو تصوره أو سلوكه متطرف، لندعي بعد ذلك أن هذا الوضع سيشكل بداية للفتنة وزعزعة الأمن والاستقرار؛ ومن ثم نمرر الموقف الذي نعتبره وسطا معتدلا. وقد يقول لك قائل 'تحاشى اليسار المتطرف واليمين المتطرف والتحق بحزب الوسط'. لكن هذا لا يعني أن كل الأحزاب التي تضع نفسها في الوسط متعقلة ومعتدلة وتتصرف بحكمة. وهو ما يوضح لنا أن مفهوم 'الوسط العادل' ينطوي على شبهة، لكونه لا يمثل عادلا في كل الأحوال. فباسم الاعتدال قد تفرض بعض الأطراف موقفها وكأنه يمثل الوسط بين كل الآراء المقدمة، في حين أنه ليس كذلك. وقد يلجأ المغالط في مثل هذه الحالة إلى اعتماد مغالطة المقارنة الغائبة، بأن يقوم بتغييب الطرفين المتطرفين. أو أن يختزل التصورات أو المواقف إلى اثنين فقط، بشكل يسمح له بتقديم موقفه على أنه وسط بينها. الأمر الذي يجعلها تحضر إلى جانب الإحراج الكاذب. حيث يُقدم لنا الطرفان

وكأنهما متضادان؛ ومن ثم يقول المغالط بأن الخروج من هذا الوضع يتوقف على اتباع طريق ثالث معتدل، والذي يعتبره سبيل الخلاص. وبالجملة، فهو يبني دعواه على مسألة مفادها أن هناك مكانا للحقيقة بين موقفين متطرفين.

- الاختزال المفرط:

تعود كثير من المغالطات التي نعاينها في حياتنا اليومية إلى التقويمات الاختزالية التي نكون ضحية لها. حيث يختزل المغالط الأقوال أو الوقائع بعد إخضاعها لعمليات للتحريف والتبديل والبتر، وغير ذلك من العمليات التي يعتبرها السبيل الكفيل لتحقيق مآربه. فقد يختزل القاضي مثلا أسباب الجريمة، ويكتفي بالنظر إليها من زاوية محددة، فيغفل أو يتجاهل الأسباب والدوافع الحقيقية. بالتالي، يقع ضحية الاختزال المفرط. كما تحضر في المحاكمات السياسية حين يختزل المدعي الوقائع والأحداث ليسهل عليه إصدار الأحكام. لذا، غالبا ما توجه أصابع الاتهام لمثل هذه المحاكمات، بأنها لم تستحضر كل الوقائع، أو لم يتم الاستماع لكل الشهود، إلى غير ذلك من العوامل التي تؤدي إلى التشكيك في نزاهة المحاكمة. كما يحضر هذا النوع من المغالطات في الجدال السياسي، حين يقوم طرف ما باختزال مواقف الطرف الآخر قصد التشهير به وبيان تهافت تصوراته وضعف مواقفه، أو لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

- تعميم زائد عن اللزوم:

يمكن أن نعمم أحيانا بشكل يجعلنا نتجاوز الحدود اللازمة. كما هو الحال عندما نورد تعميمات تتجاوز ما هو وارد في العينة، لنقع بذلك ضحية المعلومة الزائدة. كما أن التهويل في أمر ما قد يدفع بنا إلى إضافة نتائج أخرى غير تلك الواردة في العينات أو في المقدمات. وغالبا ما تلجأ إليها الحكومات بهدف تمرير مواقفها أو تعليل قراراتها.

- مغالطة كل شيء أو لاشيء:

نرتكبها عندما نضع كل شيء في الميزان، فنطالب إما بتحقيق كل شيء أو ترك كل شيء. إنها الحالة التي نتعامل فيها بالجملة، ولا ننظر في التفاصيل. وغالبا ما تستند إليها النقابات في مفاوضاتها مع الحكومة.

- **مغالطة المعادلة داخلي/ خارجي، أو مغالطة تبييض الحائط:**

مردها إلى الحكم على شيء ما انطلاقا من مظهره الخارجي، كأن نحكم على كتاب ما انطلاقا من غلافه، وعلى شخص ما اعتمادا على لباسه أو طريقة كلامه. وكثيرا ما نعتمد على المظهر الخارجي لتشكيل صور نمطية عن الشخص، فنعلي من قيمته أو نحط منها. كما أن تصرفه بطريقة مستفزة قد تجعلنا نربطه بالفاشية أو النازية، أو نطلق على شخص ما اسم "حاتم الطائي". فكثيرا ما يغرينا المظهر الخارجي للشيء لنقع ضحية الغلط أو التغليط. ويحضر هذا بقوة في العالم المعيش، خاصة على المستوى الاجتماعي. فطريقة اللباس ونوع السيارة وطبيعة السكن أصبحت هي المحدد الأساسي لهوية الشخص، والمحفز للاحترام والتقدير. فنحن أمة المظاهر الخارجية بامتياز.

- **تجاهل المطلوب:**

أن نتجاهل ما يستوجب البرهنة عليه، لنبرهن على شيء آخر؛ مموهين في نفس الوقت أننا أجبنا على المطلوب. وترد في صور عدة، منها أن يعمد أحد الطرفين إلى تحريف كلام الخصم ليورده على غير وجهه، وليثبت بعد ذلك بطلان الكلام الذي حرفه على الوجه الذي يلائم مقصوده. كما قد نلجأ إلى طرق أخرى منها المراوغة وإلهاء الخصم وتشتيت انتباهه أملا في أن يتغاضى عن تنبيهنا إلى أننا تجاهلنا المطلوب. كما قد نلجأ إلى إثارة العواطف؛ كما هو حال المحامي حين يتغاضى عن ذكر الحجج التي يمكن أن تقنع هيئة المحكمة ببراءة موكله ويلجأ إلى مخاطبة العواطف، طالبا الشفقة والرأفة. وقد نلجأ كذلك إلى التهديد والوعيد، بأن نستعين بالسلطة أو التهجم على الخصم أملا في أن يتغاضى عن إعادة الطلب أو طرح السؤال من جديد. وقد يكون ذلك باللجوء إلى المراوغة، بأن يزعم أن الإجابة عن السؤال سترغمه على إفشاء أسرار لا يمكن أن يدلي بها، إما مطلقا أو في ظروف محددة. يتبين أن المغالط في مثل هذه الحالة قد يلجأ إلى استعطاف المخاطب واستمالته بمدحه تارة وبذمه وتأنيبه تارة أخرى. غايته أن يتيح له الخصم إمكان تجاهل المطلب لينتقل إلى سؤال آخر، أو أن يقوم بتحوير السؤال الأصل حتى يلائم موقفه؛ ليوهمه بعد ذلك أنه أجاب عن السؤال. وفي هذا تتقاطع مع مغالطة النتيجة غير الملائمة. حيث قد ينشد المغالط تغيير مجرى النقاش لينتقل إلى مسألة بمقدوره أن يدافع عنها أو يبطلها. وفي مثل هذه الحالة نقول بأنه اختزل المنفذ الأصلي، واختار لنفسه منفذا يسهل عليه الدفاع فيه عن قضية ما أو إبطالها. وهنا تلتقي بمغالطة رجل القش.

- **مغالطة النتيجة غير الملائمة:**

فيها نقدم حجة يمكن أن تكون صحيحة، لكنها تدافع أو تهاجم قضية تختلف عن تلك التي تدعي أنها تريد أن تدافع عنها أو تهزمها. فنحن ندافع عن حجة ما، لكن بتقديم أسباب تتعلق بنتيجة أخرى. كأن يسعى المحامي إلى الدفاع عن موكله بالتركيز على الملامح المخجلة للجريمة. فالحجة التي تدافع عن النتيجة تدلل على نتائج أخرى. وقد ترد كذلك على صورة مغالطة تجاهل المخرج (المنفذ). حيث يسعى المغالط إلى إثبات صدق قضية ما بتقديم حجج تعضد وتدافع عن نتيجة مختلفة. كما تلتقي بالمغالطة التي تهم الحالة التي تدعي فيها حجة ما أنها تضمن سبب أو أسباب النتيجة، دون أن تفعل ذلك.

- **مغالطة النتيجة غير المباشرة:**

عوض اللجوء إلى النتائج المباشرة لقول أو سلوك ما نلجأ إلى إثارة النتائج غير المباشرة التي يكون وقعها أشد على المخاطب.

- نبهت خالدا أن عليه أن يقلع عن التدخين لكونه يترك رائحة كريهة بالغرفة.
- نبهت خالدا أن عليه أن يقلع عن التدخين لكونه يسبب مرض السرطان.

فالذي يمكن أن يفضي به إلى الإقلاع عن التدخين هي النتائج المتعلقة بالرائحة، في الوقت الذي نجد فيه أن نتائج الحجة الثانية أكثر خطورة. بالتالي، قد يلجأ المغالط في مثل هذه الحالة إلى إخفاء النتائج المباشرة التي قد يكون مفعولها مباشرا، ليستعين بنتائج غير مباشرة، أو بأسباب بعيدة.

وكذلك الحال في قولنا:

- غرق خالد في البحر لأنه لم يتعلم السباحة عندما كان صغيرا.

فالحكم العلي في هذه النازلة يستحضر واقعة تنتمي للماضي البعيد، في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر استدعاء الأسباب المباشرة التي يمكن معاينتها والتحقق منها. فهذه الحالة تستوجب التركيز بالأساس على الوقائع المرتبطة مباشرة بعملية الغرق.

- **المصادرة على المطلوب:**

مكمن الغلط أو التغليط هو أن الأصل في البرهان أبين وأعرف مما نبتغي البرهنة عليه. وفيها يفترض الإنسان صحة ما يراد البرهنة عليه من أجل أن يبرهن عليه. ويتبع المغالط سبلا عدة، كجعل المطلوب إحدى مقدمتي الدليل، أو جعله مقدمة في قياس يراد إنتاجه، أو باستخدام ألفاظ

مترادفة مثل "الحيوان" و"الدابة". وقد يكون ذلك بشكل ظاهر أو ضمني بكيفية تجعل قبول المقدمة يستدعي البدء بقبول النتيجة.

- **الاستدلال الدوري:**

نتبنى قضية ما لأنها موجودة ظاهريا أو ضمنيا في المواضع؛ أو أن البداهة المقدمة بالنسبة إلى قضية ما تحتاج للتدليل أكثر من القضية نفسها. بمعنى آخر، أن يعبر شخص ما عن قضية ما، ثم يدافع عنها عبر قضايا تماثل تلك التي تعبر عنها القضية الأصل. بالتالي، يصبح الموضع في مثل هذه الحالة هو الضامن لصدق النتيجة. الدعوى "أ" تعضدها الدعوى "ج"، والدعوى "ج" تعضدها الدعوى "أ". كقولنا: "أعتقد أن خالدا مذنب". فنسأل عن السبب، فيكون الجواب: "لأنني أعتقد بأنه ارتكب الجرم".

بالإضافة إلى كونها ترتبط بمغالطة المصادرة على المطلوب فهي تتداخل كذلك مع مغالطة النتيجة غير الملائمة. حيث الحجة التي تدافع عن النتيجة تدلل على نتائج أخرى. كالقول مثلا: "هل يجب تطبيق العقوبات أم الذهاب للحرب". وأحيانا عوض أن أضيف أسبابا أخرى، أكتفي بتبني صحة ما أقوله، كما في قولي: "القانون هو القانون". فعوض أن أقدم أسبابا إضافية تؤيد من الناحية القانونية ما أدعيه، أسعى إلى القول بصحته بالإجابة بأن "القانون هو القانون". وقد تتخذ كذلك الصورة التالية: "إذا تشترط أ، افترض "أ"، إذن "أ". فالتسليم ببداهة القضية يحتاج إلى التدليل أكثر من القضية ذاتها. لهذا، نستخدمها أحيانا لتعني "تلافي السؤال". كما ترتبط بمغالطة الاستعانة بالنتائج، كما هو الحال في قولنا: "يجب أن تؤمن بالسعادة وإلا لا معنى للحياة".

- **مغالطة مرتبطة بالغفلة:**

تحضر في الوقت الذي لا نعير فيه اهتماما كافيا لأمر ما. وقد يعود ذلك لعوامل ذاتية أو خارجية أو هما معا؛ كعدم التركيز على بعض الجوانب لمجرد أنها تبدو لنا ثانوية وبدون دِلالة، في حين أنها مهمة فيما يخص فهم القول أو الموقف أو الظاهرة. أو أن يتم إلهاؤنا وتشتيت انتباهنا حتى نغفل عما هو أساسي وجوهري. وقد يتم ذلك بشكل مقصود أو عن غفلة. فالإنسان غالبا ما يوجه اهتمامه لأشياء دون أشياء أخرى، لكونه يجهلها أو يتجاهلها أو يعتبرها بدون أهمية. وقد تتخذ الغفلة أو الإلهاء صورا عدة تتم بالإمتاع والمؤانسة أو بالإزعاج. ومن ثم، تكمن خاصية المغالط في

استغلاله للجوانب التي تغافلنا عنها لينقض علينا قولنا ببيان أهمية ما تغافلنا عنه. وللدفاع عن موقفه يستخدم حيلا يموه بها على المخاطب. فإن كان مجيبا حرص على إبعاد السائل عن سؤاله، وإن كان سائلا عمد إلى إخراج المجيب عن جوابه، أو تثبيط المستمع من خلال تصرفات وأفعال يريد من خلالها إقناعه بأن كلام خصمه ضعيف، ولا يستوجب الاستماع إليه.

- مغالطة المنحدر الزلاق:

من بين المغالطات الأكثر حضورا في حياتنا الاجتماعية، سواء على مستوى القول أو السلوك. وتعرف كذلك باسم "مغالطة لعبة الدومينو"، نسبة إلى الكيفية التي تنهار بها قطع الدومينو. فالبدء بسلوك أو فعل سيء قد يتنقل بنا عبر سلسلة منحدرة لينتهي بنا المطاف إلى الأسوأ. حيث يتردى الفرد من سوء إلى أسوء لينتهي به المطاف إلى الهاوية. فالحدث الأول يؤدي إلى وقوع الثاني، وهذا الأخير إلى ثالث، وهكذا إلى أن نصل إلى ما لا تحمد عقباه. بالتالي، وقوع الحدث الأول يجعلنا نتوقع حدوث الثاني، فالثالث، إلى أن نصل إلى أسفل المنحدر. فكل سلوك يسبب في السلوك الذي يليه في سلسلة من العمليات التقهقرية إلى أن نصل إلى الدرك الأسفل. إنها سلسلة من النتائج التي يتصاعد فيها الخطأ. وكل خطإ يدفع بنا إلى خطإ أفظع منه إلى أن نصل إلى وضع يصعب التراجع عنه. أما على مستوى القول، فتظهر في الحالة التي نلاحظ فيها أنه كلما تقدمنا في استخلاص النتائج كلما انزلقنا أكثر جهة الخطأ. فلندلل على قضية ما نعمد إلى تقديم أدلة مرتبة بشكل يجعلها أقل قبولا كلما تقدمنا. وعليه، فوجود وسط أو أوساط غامضة قد يجعل من الصعب وضع حد فاصل بين المراحل الوسيطية. وهو ما يجعلها ترتبط بمغالطة النتائج غير المباشرة. كما يمكن ربطها بمغالطة الوصل في الوقت الذي تمر فيه عبر مراحل وسيطية لتنتهي بنا إلى التهلكة. فالانزلاق من"أ" إلى "ي" يتم عبر مراحل وسيطية منحدرة تجعل كل مرحلة أكثر انزلاقا من سابقتها. فـ"أ" يرتبط بـ"ب" عبر خط متصل، بشكل يجعلنا نتصور ألا فرق بين "أ و"ي". حيث نلاحظ أن المغالط يستغل عدم دقة التمييز بين طرفي الخط المتصل، ليوهمنا بأن القيام بـ"أ" لا يختلف عن القيام بـ"ب". على هذا، نجد أن مستعملي هذه المغالطة يعمدون إلى استخدام عدد كبير من الأحداث الوسيطية للربط العلي بين حدثين، مع الإبقاء على هذا الربط العلي غامضا. لذا، غالبا ما تنجم هذه المغالطة عن افتراض أن خطوات مقترحة سوف تسبب سلسلة من الحوادث المستهجنة، رغم وجود إجراءات تحول دون وقوع مثل هذه السلسلة. كأن نقول مثلا بأنه في كل المرات التي تسقط فيها شجرة ما في الغابة فهناك

احتمال بنسبة تسعين بالمائة بأن تسقط على شجرة أخرى، وهذه على أخرى، وهكذا... بالتالي، يمكن أن نستخلص أن عددا كبيرا من الأشجار ستسقط في مدة وجيزة. وفي هذا ترتبط بمغالطة اللحية التي تفيد وجود تتابع بين الأحداث بشكل ينتهي بالشخص إلى وضع تكون نتائجه وخيمة. فارتكاب جريمة قد يدفع بنا إلى ارتكاب جريمة أخرى أفظع، وهكذا... فقد يبدأ الانحراف بمغادرة الطفل للمدرسة، ثم الأسرة، ليصبح من أطفال الشوارع، فيتعاطى الكحول، ثم المخدرات، فالإجرام، لينتهي به المطاف إلى السجن أو القتل.

ويمكن تقديم التصور القائم على المنحدر الزلاق كما يلي:

- وقع با (أو يمكن أن يقع)؛ إذن؛ جا سيقع حتما.

كأن يقول مشرع:

- إذا سمحنا للنساء بالإجهاض، ففي القريب العاجل لن تصبح هناك نفس مقدسة.

أو يقول لك قائل:

- إذا سمحنا بالزواج المثلي فقريبا سنجد أناسا يرغبون في الزواج بالحيوانات.

- **القراءة الباردة:**

تنبني كل عملية تخاطبية على تصوري المقصود الذي يتعلق بالمتكلم والمفهوم الخاص بالمتلقي. ومادام هذا الأخير هو الذي يحدد دِلالة الكلمات، فقد يلجأ إلى التحايل باعتماد القراءة الباردة. وفي هذا يتبع مجموعة من السبل التي تمكنه من جعل خصمه يعتقد أن القارئ البارد يتوفر على قدرات خاصة تمكنه من أن يعلم عن الموضوع أمورا غير متاحة للكل. وحتى لا ينكشف أمره يقف عند العموميات دون إيراد التفاصيل. وفي هذا تلتقي **بمغالطة الكسول** التي ترى أنه مادام العقل عاجزا عن معرفة أي شيء فأولى بنا أن نستسلم للغرائز.

- **مغالطة المسكوت عنه:**

سكوتنا عن قضية ما قد يجعل الآخر يعتقد بأننا نقبل بها؛ أو كما يقال السكوت علامة الرضا. وفي هذا المقام ذهبت بعض التصورات إلى التسليم بأن الإجماع السكوتي يفيد القطع بالحكم؛ بدعوى أنه لم يظهر مخالف للحكم. وعليه، فمتى لم يُعرف لقضية ما مخالف عُد ذلك إجماعا مقطوعا به. ومع ذلك فالسكوت لا يدل على الرضا والقبول في كل الحالات. فقد يكون الباعث

على السكوت عوامل عدة، منها ما هو ذاتي، مثل الرغبة في قطع كلام منازعه لكونه منافدا؛ أو موضوعية، كالإكراه؛ فينكر وهو ساكت.

- مغالطة الاعتقاد في عدالة العالم:

تفضي بنا إلى التسليم بالقول إن ألناس ينالون ما يستحقون، ويستحقون ما ينالون. فالاعتقاد في عدالة العالم يلعب دورا في تحريف مواقفنا فيما يخص بعض القضايا مثل العنف والاغتصاب والطلاق؛ بما يجعل الناس غير مبالين بالظلم، ليس لأنهم لا يهتمون بالعدالة وحقوق الإنسان، وغيرهما، بل لكونهم يرون أن العالم عادل. فهم يعتقدون أن المغتصبات يستحققن ذلك لأن تصرفاتهن تثير الإغراء. والذين يضربون زوجاتهم قد تعرضوا للاستفزاز من طرفهن. والنساء المطلقات ينلن نصيبهن لأنهن غير قادرات على إرضاء أزواجهن. أما الذين فشلوا في حياتهم فعليهم أن يتأكدوا أنهم يستحقون ذلك. وهكذا، فالأثرياء والأصحاء يرون أن حسن حظهم وسوء حظ الآخرين هو عدل، وأنهم يستحقون ذلك. فكل واحد يستحق ما يقع له، مادام كل شيء مكتوب ومحدد سلفا.

- تسميم الآبار:

عود هذه المغالطة إلى القرون الوسطى، حين اعتُقد أن وباء الطاعون ناتج عن تسميم الآبار؛ ومن ثم، وجب أخذ الاحتياطات اللازمة. على هذا، تتعلق بتزويد شخص أو جهة ما بمعلومات تخص شخصا ما أو جهة معينة حتى يتمكن من أخذ الاحتياطات اللازمة. وتشمل الحالة التي نزود فيها أحد الطرفين بمعلومات تهم الطرف الآخر، والتي قد يستغلها الطرف الذي زودناه بها ضد خصمه، كأن يقوم مثلا بتحضير الانتقادات التي يمكن أن يوجهها لما سيقوله. وقد تحضر كذلك في الحالات التي ندلي فيها بمواقف مسبقة إزاء الخصم. كأن نقول مثلا قبل أن تستمع لخصمك يجب أن تعلم أنه كان في السجن، أو لا تجاريه في مواقفه، إنه منافق. لهذا، يمكن أن نطلق عليها كذلك مغالطة تسميم الأجواء.

- رجل القش:

إذا كان كل قول حجاجي يبنى على قوة الحجج التي نقدمها في سياق محدد وبقصد معين، فإن سبل الاعتراض تتعدد، لتهم الدعوى ككل أو حجة ما أو جزءا من حجة. وبما أن الحجج تبنى في معظم الحالات على تراتبية تراعي صدق وقوة حجة ما، فإن المغالط غالبا ما يركز على الحجة الضعيفة، ليوهم خصمه أو المستمع بأن إبطاله لهذه الحجة الضعيفة بمثابة إبطال للدعوى ككل. وقد يَقدم على اختزال الحجة أو تعديلها ليسهل عليه إبطالها، فيوهمنا بأنه أبطل دعوى خصمه. إنها الحالة التي يتجاهل فيها الخصم الحجة القوية ليركز على الحجة الضعيفة، أو يتجاهل الحجة الأصل ليقدم رواية ضعيفة أو حجة شبيهة يقدر على هزمها، ليدعي بعد ذلك أنه نجح في نقض الحجة، أو أنه أجاب بنجاح.

مقتضى هذه العملية أن يبدل ويعدل حجة خصمه ليخرج بها إلى معنى يسهل عليه إبطاله؛ كما لو أنه صنع إنسانا من التبن يقدر على صرعه لما عجز عن صرع الإنسان الحقيقي. وتحضر هذه المغالطة في العديد من تفاعلاتنا اليومية، خاصة في المناقشات السياسية والمرافعات القضائية والإعلام. فقد يلجأ أحد الطرفين في إطار نقاش سياسي إلى حيل منها تحريف قول منازعه أو تقديمه بشكل سيء أو إخراجه عن سياقه الأصلي، ليسهل عليه إبطاله، ويعطي الانطباع بعد ذلك أنه تمكن وبنجاح من نقض الحجة الأصلية. وقد يستخدم حيلا أخرى، كأن يحرف دعوى الخصم أو إحدى حججه ليقدمها في صورة تسهل عليه الإبطال، أو يترك الأصل ويدخل في الفروع ليظهر أن الخصم عاجز عن إدراك تفاصيل الشيء؛ بينما غايته هو البحث عن حجة ضعيفة ضمن هذه التفاصيل. وقد يلجأ إلى استحضار ظروف خارجية خاصة بالحاج أو بالحجة لتسهيل عملية إبطال كلام خصمه. فقد يلجأ المحامي مثلا وهو يترافع أمام هيئة المحكمة إلى تعديل أو تبديل الاعتراضات الأصلية، أو تحوير كلام منازعه ليقدمه على صورة ضعيفة، أو ضمن سياق ضعيف يسهل عليه نقضه. ففي مثل هذه الحالة يتجاهل الحجج القوية، أو يقدمها بشكل منقوص ليبين ضعفها. وبهذا ينتهي إلى وضع يقدر على إبطاله، فينسبه لخصمه.

يمكن إجمال الصور التي ترد عليها مغالطة رجل القش على الشكل التالي: أ- أن يكتفي بتقديم جزء من الحجج التي قدمها الخصم (غالبا ما يقدم الحجج الضعيفة ويتجاهل القوية) ويقوم بإبطالها، ليدعي وبطريقة خادعة أنه نجح في إبطال الدعوى ككل. ب- أن يقدم حجة الخصم في صورة ضعيفة (بدّلها بشكل تبدو عليه ضعيفة) ويبطلها، ليدعي أنه أبطل الحجة الأصل.ج- أن

يعدل ويحرف كلام منازعه، ويبطله، ويدعي أنـه أبطـل موقفـه الحقيقـي. د- أن يستـشهد بـشخص يدافع عن هذا الموقف، لكن بطريقة غير قوية، ليقوم بإبطال أقواله، مدعيا أنه أبطـل الموقـف، ومـن ثم، فقد هزم المجموعة ككل. غايته التبجيل بنفسه باعتباره يتنازع مع مجموعة من خلال فرد.

- مغالطة المرافعة الخاصة:

تهم الحالة التي يلجأ فيها المغالط إلى ذكر الأدلة والوقائع التي تعضد حججه، مع الـسكوت عن تلك التي لا تخدم غرضه؛ أو ذكر الأسباب والوقائع التي تخدم هذا الغـرض متغاضـيا عـن ذكـر الوقائع الأخرى. فالتعصب لموقف ما قد يجعلنا نغرق في التفاصيل الـتي تخـدم قـضيتنا مـع اسـتبعاد تلك التي ليست في صالحنا. وقد نـستغلها كـذلك للتمويـه علـى الخـصم للـدفع بـه للتركيـز علـى الأسباب الثانوية وصرف النظر عن الأسباب الأساسية والمباشرة. وهو ما يـساعدنا علـى التخفيـف من حدة الانتقادات التي يمكن أن توجه إلينا. لذا، غالبا ما تأخـذ مغالطـة المرافعـة الخاصـة الـصورة التالية:

- "أ" س "هو على العموم "ج" ا س. "أ" هو "ب". "أ" هو استثناء للقاعدة، لأنه "أنا". بالتالي، "أ" ليس هو "ج".

بهذا نقع في الفخ عندما يدعي شخص ما أن حالة معينة تمثل استثناء للقاعدة، لكن ينطلـق من خاصية غير ملائمة تتمثل في كونها لا تسلم بوجود استثناءات. فلو أخـذنا حالـة الـشرطة، فقـد تتجاوز السرعة المحددة عندما تكون في مطاردة المجرم، بينما لا يسمح لها بذلك في الأوضاع العاديـة؛ أو عندما يقود شرطي ما سيارته الخاصة. فحتى لو شاهد مجرما، فليس لـه الحـق في تجـاوز الـسرعة المحددة. فكونه شرطيا ليس مبررا كافيا لتجاوز السرعة المحددة. فالقانون يفرض على الكل أن يحـترم السرعة المحددة، مع وجود استثناءات.

ويمكن كذلك للمحامي أن يستغلها ليخاطب هيئة المحكمة قائلا:

- إذا كان موكلي قد سرق، فهو فقير، بالتالي يجب أن نعذره.

فهو يسعى بكيفية مضللة إلى أن يجعل من حالة موكله استثناء.

- **مغالطة "أنت شخص آخر"، أو"أنت كذلك":**

في هذه الحالة نستبعد الانتقاد الموجه إلينا بدعوى أن الشخص يفعل ما ينهى عنه. إنها المغالطة التي نسعى فيها إلى الدفاع عن موقفنا بأن نعكس الانتقاد الموجه إلينا، ونتهم صاحبه بأنه يأتي نفس الأفعال التي ينهى عنها. فنرد عليه قائلين: "أنت كذلك". وفي هذا ترتبط بمغالطة الإتيان بالمثل. حيث يأتي الشخص بنفس ما ينهى عنه غيره. كأن يعكس تنظيم القاعدة الاتهام الذي وجهته إليه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه "تنظيم إرهابي"؛ ليرد بالقول بأن "الولايات المتحدة الأمريكية هي الإرهاب الحقيقي". فهي التي تقتل الأبرياء في العراق وأفغانستان وفلسطين. فالذي يتهم يفعل نفس الشيء. ويمكن أن نستشهد في هذا المقام بـ"حجة الصياد" التي تقول: لنتصور أن صيادا ما اتهم بأنه متوحش، لأنه يقتل الأرانب لمجرد التسلية. فيرد على الاتهام قائلا: "لماذا تأكلون لحم الأرانب؟" إنها الحالة التي تمثل ما نسميه "قلب الحجة على الخصم".

يتبين أننا نسقط في الغلط أو التغليط كلما سعينا إلى تمرير بعض المواقف بطرق تقوم على الخدعة. وبهذا ترتبط بمغالطات أخرى مثل مغالطة إفراد المتعدد. فقد يرد علينا بالقول: "لست وحدي من يفعل، فالجميع يفعل ذلك". أو بمغالطة الاستثناء بأن يقول: "بما أن ...إذا..."؛ بمعنى لو اعتبرت حالة هذا الشخص استثنائية، فيمكن أن أعتبر كل الحالات استثنائية. كما ترتبط بمغالطة المعاملة بالمثل. ففي حالة اعتراض بعض المنظمات على الإقدام على إعدام رئيس دولة، تتلقى جوابا مفاده أنه هو كذلك كان يقوم بإعدام معارضيه. فكل ما قاموا به يدخل ضمن المعاملة بالمثل. وكما هو الحال كذلك عندما تتظاهر نقابة ما ضد قرار الحكومة القاضي بالزيادة في أجور الوزراء، وتبرر موقفها بكون الحكومة تدعو إلى ترشيد النفقات والحفاظ على التوازنات.

- **مغالطة الإبطال الذاتي:**

كل عقيدة تدعي الكلية والمطلق يجب أن تكون بدورها عرضة لهذا التصور. بمعنى أن إثبات صدق كلي ما يجب أن يكون استثناء أو تناقضا للصدق الذي أثبتناه. كأن نقول مثلا "كل التعميمات كاذبة"، فالتعبير نفسه كاذب، لكونه يبطل ذاته. بالتالي، ينتج عنه تناقض منطقي. فهذا النوع من المغالطة يهم الحالة التي يبطل القول نفس ما يعبر عنه. فكل قول مطلق يبطل ذاته.

- مغالطة التعميم المتسرع أو المستعجل:

تعرف بأسماء أخرى، منها التعميم الخاطئ، أو الإحصاءات غير الكافية، أو العينة غير الكافية، أو الواقعة المعزولة، أو الانتقال المباشر للنتيجة، أو الاستقراء المتسرع، أو التعميم الاستقرائي القائم على البداهة غير الكافية. وتعود بالأساس إلى كون العينة المعتمدة لا تمثل الكل، أو ليست كافية لإصدار حكم يسري على كل العينات. فقد نقوم أحيانا بتجاهل عامل معين في العينة دون أن ننتبه إلى أن دِلالته قوية. فيكون التعميم إما بشكل عشوائي أو باختيار الشواهد التي تدعم نتيجة محددة. كأن يُتهم المسلمون بأنهم إرهابيون. فلا يمكن الحكم على كل المسلمين انطلاقا من عينة محدودة. وعليه، فهذه المغالطة تُرد لأسباب عدة منها تجاهل المعطيات الكفيلة بتحصيل نتيجة تشمل الكل، أو أن نعمم بشكل سريع في غياب الأدلة الكافية. كما قد يكون الدافع رغبة طرف ما في عدم الكشف عن كل الحقيقة.

وفق هذا يمكن تحديد خاصيتها في كوننا نعمد إلى التعميم انطلاقا من عينيات غير ممثلة باتخاذ سبيلين: أ- أحدهما أن ننطلق من عينة أو عينات لنصل إلى نتيجة ندعي من خلالها أن ما يصدق على العينة يصدق على الكل. فنعمم الحكم انطلاقا من عينة غير ممثلة للكل. وفي مثل هذه الحالة قد نلجأ إلى استبعاد أو تدمير الاستثناءات التي لا تتوافق مع النتيجة المرغوب فيها. ب- تمثل الحالة التي نسلم فيها بأن جمعا بديهيا بين حجج أو قرائن يؤدي إلى نتيجة بسيطة. وهي الطريقة المعتمدة أكثر في المحاكمات السياسية. حيث لا يستحضر القاضي كل الحيثيات المتعلقة بظروف المحاكة، ولا يستمع لكل الأطراف، بل يكتفي بإصدار أحكام متسرعة. لنتهمه بذلك بأن الغاية من سرعة إصدار الأحكام هي خدمة جهة معينة، أو أن الدافع هو الانتقام، أو تصفية حسابات. لهذا، غالبا ما نلاحظ أن هيئة الدفاع تصف مثل هذه المحاكمات بالمهزلة، وتدعي أن الأحكام كانت جاهزة قبل المحاكمة. وقد نستغل هذه المغالطة للقيام بتعميم استقرائي قبل استيفاء الوقائع التي تدعم هذا التعميم. كما هو حال القاضي الذي يتهم المتهم، ليقدم له بعد ذلك بعض القرائن التي تدعم الحكم، ودون الإحاطة الكافية بملابسات الجريمة. كما تستخدم في عدة حقول معرفية مثل التاريخ وعلم الإجرام وغيرهما. وعليه، فالتعميم السريع قد يبنى على أقوال غير موثوق بها، وعلى وقائع مشكوك فيها؛ ومن ثم، تكون طرق المعالجة ناقصة. وقد تكون الواقعة مرت بمراحل عدة، لكن نختزلها، لنتوقف عند مرحلة معينة، ونعمم بعد ذلك الحكم على كل المراحل.

يستفاد من هذا أننا نرتكب مغالطة التعميم المتسرع متى قدمنا نتيجة تبنى على شواهد غير ممثلة للكل، أو أن يقوم الحاج باعتماد شواهد تتماشى مع النتائج الـتي يرغـب فيهـا؛ لتـصبح العينـة بذلك غير ملائمة. كما قد يعتمد على شواهد ناقصة، أو يتم اختيارها إما بـشكل عـشوائي أو عـن سوء نية. لذا، يمكن القول بأن المغالطة ناجمة إما عن التعميم انطلاقا مـن عينـات غـير كافيـة، أو أن يكون التعميم مضبوطا، لكن بعد تدمير الاستثناء.

- مغالطة تدمير الاستثناء:

تحضر أكثر في التعميمات المبنية على الإحصاء. فليكون التعمـيم صـادقا يلجـأ المغـالط إلى استبعاد الحالات التي تمثل الاستثناء. كما تـشمل كـذلك الحـالات الـتي نستحـضر فيهـا اسـتثناء في التعميم. حيث ننتقل بطريقة آلية من قبول أو رفض الاستثناء إلى قبول أو رفض الكل. كقولنا:

- إذا سمحنا للناس الذين يعانون من مرض معين باستخدام المخدرات الطبية، فيمكن أن نسمح لكل الناس باستخدام المخدرات.

فالمغالط يسعى إلى إقناعنا بأن القيام باستثناء في قاعدة معينة، سيـسمح بالقيـام باسـتثناءات أخرى ضمن نفس القاعدة. فالناس الذين يعانون من هذا المرض يشكلون استثناء للقاعـدة العامـة. لكن المغالط يلجأ إما إلى محاولة تعميم هذا الاستثناء ليـشمل الكـل، أو يحـاول تـدمير الاسـتثناء في القاعدة. وهو ما يجعلها ترتبط بمغالطات أخـرى مثـل التعمـيم الزائـد عـن اللـزوم. كمـا تحـضر في الأقيسة الإحصائية التي نتجاهل فيها التعميم. كما في قولنا:

أ- لا يجب أن تتجاوز السيارات سرعة محددة.

ب- سيارات رجال المطافئ هي سيارات.

ج- سيارات رجال المطافئ لا يجب أن تتجاوز سرعة محددة.

كون السيارات لا يجب أن تتجاوز سرعة محددة هي قاعدة عامة، وسيارات رجال المطـافئ أو الإسعاف يمكن أن تشكل استثناء صحيحا.

كما في قولنا:

أ- كل من يستخدم السكين لقطع لحم البشر مجرم.

ب- الطبيب يستخدم السكين لقطع لحم البشر.

ج- الطبيب مجرم.

تعميمات من هذا القبيل تتضمن استثناءات يجب عدم إغفالها أو تجاهلها.

- **التمثيل الكاذب:**

نعتمد التمثيل للمقارنة بين أمرين بغاية استخراج وجوه التشابه أو التباين. وتتمثل صورته في:

- بما أن ب يتوفر على الخاصية غ، وج يتوفر على نفس الخاصية، فهما مثيلان.

لكن هذه النتيجة تبين إمكان تشابههما في خاصية معينة دون أن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى خاصية أو خصائص أخرى. وعليه، لا يمكن ادعاء التماثل أو التشابه التام بينهما من جميع الوجوه. وهو ما قد يوقعنا في الغلط أو التغليط. كما هو الحال عندما يقول أحدنا التاريخ يعيد نفسه؛ أوالحياة رتيبة، فالأمس كاليوم، واليوم كالغد، وهكذا فالأيام تتشابه. لكن ما الذي يجعلنا متأكدين أن الحاضر مماثل للغائب؟ نجد أن مسعى المغالط في مثل هذه الحالة يكمن في جعل التشابه الظاهري الحاصل بين أمرين دو دِلالة جوهرية على حساب التشابهات التي يتجاهلها أو يستبعدها أو يدمرها. كما قد يستحضر وجوه التباين بينهما ويتجاهل وجوه التشابه بغية التأكيد على أهمية الاختلاف بين الأمرين. وعليه، تكمن خاصية هذه المغالطة في كوننا نركز على بعض الوقائع أو الشواهد لنعمم من خلالها حكما معينا. وغالبا ما تتم هذه العملية وفق أهداف محددة سلفا.

- **التمثيل الغامض أو التمثيل غير الدقيق:**

نتوسطها للمقارنة بين أمرين، لكن باعتماد تشابهات أو تباينات غامضة؛ كأن نقارن مثلا بين رئيس الحكومة وعميد فريق الكرة. وقد نضيف لأحدهما خاصيات معينة دون الطرف الآخر، بشكل يعزز الغموض الكامن في مثل هذه المقارنة. وقد نتحدث في هذا المقام عن مغالطة التمثيل الضعيف.

- **مغالطة التحيز:**

حيث نلجأ إلى استحضار الجزء الذي يمكن أن نستغله للإقناع، مع استبعاد الأجزاء الأخرى التي لا تخدم النتيجة التي نرمي إليها. وهو ما استخدم مثلا لإقناع العالم بضرورة شن الحرب على العراق. وأحيانا تكون الأسباب التي نوردها معقولة، لكننا نوجد في وضع لا يسمح لنا بإبطال الأسباب التي يثيرها الطرف المقابل. كما أن الحجة تكون أحيانا أضعف من الهدف الذي سيقت من أجله.

- تمثيل الاستقراء:

لو قمنا باستثناء في قاعدة معينة، فيمكن القيام باستثناءات أخرى تخص هذه القاعدة.

كأن يقول سكان مدينة فرنسية:

- إذا أعطينا رخصة لبناء مئذنة في حينا، فلن نتمكن من وضع حد للرخص التي سنعطيها لبناء المآذن في حينا. بالتالي، ستتغير معالم حينا.

أو يقولون:

- إذا سمحنا بتدريس اللغة العربية في هذا القسم الخاص بالمهاجرين، فلن يكون هناك حد لعدد الأقسام التي سنسمح فيها بتدريس اللغة العربية.

كما قد تأخذ شكل حجة استنباطية صحيحة، لكن الروابط بين القضايا لا تكون مضبوطة منطقيا. وفي هذه الحالة تنجم المغالطة عن افتراض أن خطوات معينة سوف تسبب في سلسلة من الحوادث المستهجنة، رغم وجود إجراءات تحول دون وقوع مثل هذه السلسلة.

- مغالطة الدليل السلبي: تتخذ الصورة التالية:

- بما أن أحدا لم يثبت هذا الشيء، فهو غير موجود. أو بما أن أحدا لم يتمكن من البرهنة على خطإ هذا الأمر، فهو صحيح.

وقد نقع في الغلط متى لم ننتبه إلى أن عدم البرهنة ليس ببرهان. بالإضافة إلى وجوب التمييز بين عدم وجود دليل يثبت فرضية ما ووجود أدلة تبطل هذه الفرضية.

فقد يقول لك قائل:

- بما أن العلم لم يبرهن على عدم وجود الأشباح، فهي موجودة.

نلاحظ أن كل خطاب يرد على هذه الصورة يرتبط بالمغالطة بالجهل:

أ. لا يوجد دليل ضد الفرضية "أ"، إذن "أ" قابلة للإثبات.

ب. لا يوجد دليل لصالح الفرضية "أ"، إذن "أ" قابلة للإبطال.

كما ترتبط بمغالطات أخرى مثل مغالطة الدليل غير الوجيه، أو بالمغالطة التي تُستخدم أساسا في الإجرام، والتي نسلم بموجبها أنه في غياب أي شك معقول يهم القضية فسنسلم بها.

- المغالطة بالجهل:

كثيرا ما نستخدم هذه المغالطة عندما يتعلق الأمر بالرغبة في تحقيق مصلحة خاصة. كما هو الحال عندما نستعين بالجهل لعدم دفع الدعيرة بعد فوات أوان أداء الضريبة؛ زاعمين أننا لم نكن على علم بالتاريخ المحدد. فالاستعانة بالجهل قد يكون مقنعا أحيانا، حين يسعى شخص ما إلى إثبات صحة موقفه لمجرد أنه لا يعلم بأن أحدا أبطله. لكن غياب حجة ضد تصور أو موقف ما لا يعني أنه صحيح. إنها حجة لصالح أو ضد قضية ما على أساس عدم وجود بينة لصالحها أو ضدها. فيقول لك:

- لو كانت القضية "ب" صادقة لعلمت بذلك؛ لا علم لي بالقضية "ب"؛ إذن، "ب" كاذبة.

نعتقد أحيانا أن ما ليس مستحيلا هو صادق وجوبا، أو ما دمنا نعتقد بأن الشيء ممكن، فهو صادق.

- المقارنة الغائبة:

تخص الحالة التي نقارن فيها بين أمرين أو أمور عدة اعتمادا على وجوه التشابه أو التباين بينها. لكن الغلط أو التغليط يقع من جهة كون المغالط يقوم بإخفاء الشيء الذي قورن به الأول. بمعنى أنه يستحضر الحاضر ويغيب الغائب، بنية إخفاء الحقيقة. غايته في ذلك بيان تفوق أو أفضلية شيء على شيء آخر. كأن يقول لك قائل: "هذا الجهاز سيمكنك من الاحتفاظ بالطاقة بنسبة عشرة بالمائة"، أو"هذا الغسيل يرفع درجة بياض الثوب بنسبة خمسة عشر بالمائة"، دون أن يبين لك بماذا يقارنه. فالسند الأساسي للمغالط في هذا المقام هو الإخفاء والتعتيم.

- مغالطات تعود إلى كون النتيجة لا تتبع المقدمة:

سمتها أنها تخرق القانون الذي يربط المقدمة بالنتيجة ربطا منطقيا. فالنتيجة المستنتجة في مثل هذه الحالة ليست هي الضرورية.

نذكر من هذا الصنف:

أ- كل حجة ترد على الصورة التالية ليست صحيحة:

-إذا كان المعمل يلوث النهر، فسنلاحظ تزايد موت الحوت، والحوت يموت أكثر، فإن المعمل يلوث النهر.

فيها نبين أنه بالرغم من أن المواضع قد تكون صادقة فالنتيجة ليست كذلك. فموت الحوت يمكن أن ينتج عن شيء آخر.

ب- لا يمكن قبول حجة ترد على هذه الصورة:

- إذا با فإن جا، وليس با، إذن ليس جا.

بالرغم من إمكان صدق المواضع، فالنتيجة كاذبة. كما يمكن أن نبين بأن النتيجة "جا" يمكن أن تقع بالرغم من أن "با" لم تقع.

- مغالطات تعود للعلية:

فيها نستنتج أن شيئا ما علة لشيء آخر، في حين أن الأمر ليس كذلك. وقد يعود ذلك لأسباب عدة، منها أن يتبع شيء ما شيئا آخر، فنعتبره علة له، أو أن نعتبر شيئا ما علة لشيء آخر في حين قد يكونا معلولين لعلة ثالثة، أو أن تعود العلية لمجرد الصدفة، إلخ. نقع في هذه المغالطة عندما نربط بين عدة تعالقات لنصل إلى نتيجة تفيد أن شيئا ما سبب في وقوع شيء آخر. لكن المشكل الذي يطرح في هذا النمط قد يعود إلى استبعاد العلة الحقيقية، أو الجهل بها، أو أن يكون التعالق جزئيا فقط، أو كاذبا بالمرة. كما أن العلاقة قد تكون معكوسة، فعوض أن تكون "ب" علة "ج"، قد تكون "ج" هي علة "ب". وقد نذهب إلى القول بالعلية لمجرد أن شيئا يستتبع شيئا آخر، كما لو أن شخصا ما شرب الماء فشرق، فمات. فنستنتج أن شرب الماء هو سبب الموت. في حين أن الغلط يعود إلى كوننا أخفينا الطريقة التي شرب بها الماء. وقد تقع المغالطة كذلك نتيجة الخلط بين أمرين. كأن نقول:

- لقد تنامى الإجرام في المدينة، بالتالي، عليكم الزيادة في عدد الشرطة.

فقد نتفق مع إحداهما دون الأخرى.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن الاستدلالات العادية التي تسعى إلى تعليل الاستقراء تكون في أغلبها دورية. كما هو الحال في قولنا:

- إذا لم يكن لشيء ما علة، فسببه لاشيء. لكن لاشيء لا يمكن أن يكون علة. إذن كل شيء مسبب من طرف شيء آخر.

على هذا، يمكن إجمال مغالطات العلية في:

أ- **التعالق يشترط العلية:** تعرف كذلك باسم. "مع هذا، إذن لهذا السبب". بحيث نربط بين أمرين بشكل علي مع أن التعالق قد يعود إلى الصدفة. كأن أقول:

- أطفالي يأكلون الحلوى، وأسنان أطفالي مسوسة، فالحلوى تسوس الأسنان.

في هذه الحالة يتجاهل القائل بالتعالق إمكان وجود عامل مشترك بين تسوس الأسنان وأكل الحلوى، أي أن يكونا معلولين لعلة مشتركة. كما قد يكون توجيه العلة غير ملائم. كما هو الحال عندما نقيم تعالقا بين حيازة السلاح وتنامي الجريمة. لنقول بأن حيازة السلاح يرفع من الجريمة؛ في حين أن ارتفاع الجريمة يمكن أن يكون سببا في حيازة السلاح. بالتالي، يجوز عكس العلاقة بينهما. كما قد نقع في الغلط أو التغليط عندما نعتمد على عينة غير تمثيلية أو إحصاء غير كاف لتحديد التعالق بين أمرين أو حدثين. فيمكن أن يشتركا في العلة. وأحيانا يكون التعالق بين أمرين أو حدثين جزئي فقط، ومع ذلك نعممه. وعليه، يتضح أن مغالطات من هذا القبيل تنبني على افتراض مفاده أنه إذا وقع حدث ما بعد آخر، فالأول يعد علة للثاني. فيكون الباعث على الخطأ هو كوننا نبني نتيجتنا على التعاقب الزمني بين الأحداث، في حين أن هذا الأمر لا يصدق بالنسبة إلى كل الحالات.

ب- **مغالطة "بعد هذا، إذن لهذا السبب":** تعرف كذلك باسم التعالق القائم على الصدفة أو التعالق العرضي أو الخاطئ. وترد على شاكلة: "بعد هذا، إذن لهذا السبب". فيها نفترض أنه إذا وقع حدث ما بعد حدث آخر، اعتبرنا الأول علة للثاني. حيث نكتفي باستخلاص النتيجة انطلاقا من التعاقب الزمني بين الأحداث. حيث نقول:

- إذا كان الحدث با علة للحدث جا، فإن با يجب أن يقع قبل جا. وقع با قبل جا. إذن، با علة جا.

كثيرا ما يتم ارتكاب هذه المغالطة من قبل أولئك الذين يأخذون الوصل الزمني من أجل إثبات العلاقة العلية. فقد يعود ذلك أحيانا إلى الصدفة، أو نتيجة إخفاء العلل الحقيقية أو تجاهل المعطيات الحقيقية.

ج- **العلة البسيطة:** تعرف كذلك باسم المعلول المشترك أو الاختزال العلي. نفترض من خلالها أن النتائج تعود إلى علة بسيطة، في حين قد تعود إلى مجموعة من العلل المركبة. فقد تعود الظاهرة أو الحدث إلى عدة عوامل مركبة، ليعمد المغالط إلى اختزالها في علة بسيطة. كأن

نرجع ضعف المستوى الدراسي للطفل إلى الفقر. نعم الفقر سبب، لكن ضمن أسباب أخرى، أي أن الفقر ليس العامل الوحيد.

د- **العلة المركبة:** العلة التي أخذنا بها ليست سوى جزء من علة أعم. بمعنى أننا نرجع المعلول إلى سبب جزئي فقط، في الوقت الذي تتعدد فيه الأسباب. وقد نركب بين علل بسيطة لنظهر أن الظاهرة تعود لأسباب مركبة ومعقدة. وفي هذا ترتبط بمغالطة التعميم العلي التي ننتقل فيها بسرعة إلى الربط العلي بين ظواهر معينة.

هـ- **العلة الخاطئة:** حيث لا يتم التعرف بشكل دقيق على العلة. وغالبا ما يعود الخطأ في مثل هذه الحالة إلى طبيعة الاستدلال. حيث الخلط بين التعالق والعلية. فيمكن لشيء أن يتبع شيئا آخر دون أن توجد علاقة علية بينهما. كأن أقول:

- تناولت عصير الليمون وبعد ساعات شفيت من الزكام.

نلاحظ أن النتيجة التي تعني أن تناول عصير الليمون كان سبب شفائي من الزكام قد تعود للصدفة.

و- **التوجيه الخاطئ:** حيث العلاقة بين العلة والمعلول معكوسة. كقولنا بأن الأطفال الذين يشاهدون التلفاز كثيرا يصبحون عنيفين، أي أن مشاهدة التلفاز يجعل الأطفال أكثر عنفا. لكن يمكن أن يكون العكس هو الصحيح، بمعنى أن الأطفال العنيفين يحبون مشاهدة التلفاز أكثر من الأطفال غير العنيفين. فأحيانا نربط بين ظاهرتين بشكل علي لمجرد وجود تعالق ظاهري بينهما. كالربط بين ظاهرة عدم التمدرس وغياب الحوافز، أو بين الأزمة الاقتصادية وظاهرة الهجرة. ففي غياب دليل إضافي لصالح وجود علاقة علية بين الظاهرتين سيكون من غير المعقول استنتاج أن إحداهما علة مباشرة للأخرى. على هذا، قد تتخذ شكل مغالطة التعالق العرضي، أو التعالق العائد للصدفة. حيث نرتكب مغالطة عندما نعتقد أن التتابع الزمني يجعل الحدث الأول علة للثاني.

ز- **التعالق العرضي أو المبني على الصدفة:** تفيد القول بعد هذا، إذن لهذا السبب. نرتكب مغالطة من هذا القبيل عندما نعتقد أنه مادام شيء ما يتبع شيئا آخر، فهو الذي أثاره وسبب في وقوعه. فليست كل الظواهر المتتالية في الزمن مرتبطة بخاصية العلة والمعلول. فأحيانا يكون الارتباط بين حدثين عرضيا، وأحيانا يصعب أن نقول بوثاقة أن هذا الشيء علة لشيء آخر. كما أن ظواهر معينة قد يكون لها نفس السبب بدون أن تكون هناك علاقة بينهما. لذا،

غالبا ما تعود هذه الأخطاء إلى التسرع في البحث عن الأسباب وإلصاق سبب غير حقيقي بظاهرة معينة، ومن ثم إصدار الأحكام. وقد نقوم بتغييب الأسباب الحقيقية والاكتفاء بالأسباب غير المباشرة.

ح- **المعلول المشترك**: نأخذ شيئا ما على أنه علة لشيء آخر عندما يكونا معا معلولين لعلة أخرى. كأن نعزي ارتفاع البطالة إلى انخفاض مستوى المعيشة (يمكن ردهما معا إلى سبب ارتفاع معدل الفائدة). إنها حالة خاصة للمغالطة التي تسلم بأن التعالق يستلزم التعليل.

- **مغالطة معرفية:**

ترتبط أساسا بالجانب المعرفي والعقدي. فنحن نعيش في محيط تتوارد علينا فيه معلومات تتطابق أحيانا مع معتقداتنا وتتباين معها أحيانا أخرى. وقد يدفع بنا السعي إلى رفع التنافي بينها إلى الغلط أو التغليط، خاصة عندما تكون المعلومات الواردة علينا في غير صالحنا. مثلا الناس الذين يدخنون يعرفون أضرار التدخين، ومع ذلك يحاول بعضهم البحث عن جوانب تبدو إيجابية؛ كأن يقول بأنه يخفض الوزن، وأن الزيادة في الوزن أخطر من التدخين. فيلجأ أحيانا إلى استخدام التغليط من أجل تجاهل أو استبعاد المقتضيات المعرفية المتباينة، أو على الأقل التقليل من وقعها ونتائجها. وعليه، تتخذ تصرفاتنا في مثل هذه الحالة أحد الجوانب التالية: أ- أن نعمد إلى تغيير آرائنا وتصرفاتنا حتى تكون منسجمة مع معتقداتنا. ب- أن نعمد إلى تجاهل أو التخفيض من أهمية التصورات المتنافية فيما بينها.

- **مغالطة التفرد والتميز:**

غالبا ما يكون الداعي هو الرغبة في الاختلاف والتفرد بغية التميز. وتقوم أساسا على الدعوة إلى التجديد ونبذ القديم والخروج عن الجماعة. وقد تُستغل هذه الرغبة في استبعاد كل ما هو عادي ومألوف، ليطلب منك مخاطبك الخروج من دائرة العامة؛ مدعيا أن هذا سيجعلك حرا وقادرا على أن تفكر لنفسك بنفسك. وكثيرا ما تعتمد الأقليات هذا النوع من التفكير والممارسة، وترفع شعارات مثل "يجب أن تكون مختلفاً"، "يجب أن تتميز عن العامة"، "هذا خاص بالخاصة"، "اتخذ قرارك بنفسك"، "كن مختلفاً"؛ إلى غير ذلك من التعابير. وهذا ما يلاحظ كذلك على مستوى الإعلانات التجارية التي ترفع شعارات مثل "هذا مختلف"، "هذا نوع جديد كلياً"، "إنه منتوج فريد"، "لا

يمكن مقارنته بمنتوج آخر. أو يقال لك بأن هذا المنتوج سيجعلك مختلفا ومتميزا عن أقرانك. فبأن تلبس هذا اللباس يجعلك ضمن النخبة، أو أن تسرح شعرك بهذه الطريقة يجعلك تبدو أقل من سنك، أو يقال لك بأن ذلك سيجعلك تلتحق بالنخبة. لهذا، نتحدث أحيانا عن الخاصة في مقابل العامة، بل حتى عن خاصة الخاصة.

- **مغالطة التباهي:**

كما هو حال شخص سدل لحيته أو لبس لباسا معينا ليُظهر نفسه على أنه يسير على خطى السلف، أو من لبس ثيابا فاخرة ليظهر نفسه أنه من طبقة راقية. وقد يُظهر الوقار في الكلام متى كان مع الناس، أو يمشي متبخترا متى كان مع الجماعة وينفث في سيره عندما يكون وحيدا، أو أن يتصدق أمام الناس.

- **مغالطة النفاق:**

تتمثل في الشخص الذي يظهر عكس ما يبطنه. ونتحدث عنها عندما يقوم شخص ما بالتصريح بشيء يتناقض مع ما صرح به من قبل، أو في مقام آخر؛ أو في حالة حدوث تناقض بين ما نقوم به وبين ما نقول بوجوب القيام به. فقد يتبنى السياسي موقفا معينا وهو في حوار إذاعي مباشر، في حين يصرح بعكس ذلك وهو يخاطب أعضاء حزبه.

إلى جانب الطرق التي أشرنا إليها، هناك من يلجأ إلى استخدام (أو الاستعانة) بعوامل خارج- لغوية للظفر بمخاطبه. ذلك أن لكل مطلوب باعث، والباعث على المطلوب أمران: رغبة أو رهبة. وهو ما يعني إمكان تصنيف هذه السبل إلى طريقة نعتمد فيها على الترهيب والإكراه والقوة والتهديد؛ وطريقة أخرى نستحضر من خلالها العواطف بهدف الاستمالة والاستدراج. على هذا، نعاين أن من المتخاطبين من يعتمد قوة الحجة؛ ومنهم من يعتمد حجة القوي. فمتى أعوزته الحجة استخدم السلطان، وتقوت في نفسه الرغبة في التسلط، فيتخذها وسيلة لتمرير مواقفه. ويمكن تحديد أهم هذه المسالك في:

1- **الاعتماد أو الاستعانة بسبل التهديد والتخويف:** من خلالها نستخدم أو نستعين بطرق الإكراه والقوة والعنف لإجبار الآخر بأن يأتي أمرا ما أو يتركه. فمادام المخاطب لم يقتنع باعتماد الحجة، فقد يلجأ أحد الأطراف إلى استدعاء الفعل بالقوة على جهة الاستعلاء. ويمكن إجمال هذه المسالك في:

(أ) استخدام القوة أو العصا: طريقة لجعلنا نوافق على أمر ما كرها. فلردع خصمه يقوم معتمد القوة على العنف واستخدام العصا لإجبار المستهدف على القيام بأمر ما. والتهديد يكون بالأقوال أو الأفعال أو بهما معا. وبالجملة، إنها الحالة التي يوجه فيها المتكلم تهديدا للمخاطب بأن يبرز له أن عدم قبوله بما أمر به سيفضي إلى عواقب وخيمة، أو أن الخصم سيهزم حتما، بالتالي عليه أن يقبل بالواقع.

(ب) استخدام السلطة: كما أن اللغة تتوفر على مجموعة من الآليات التي تنتهي بنا إلى الفهم والإفهام، ومن ثم إلى الإقناع والاقتناع، فالمجتمع بدوره يتوفر على آليات مادية ومعنوية تتمثل في الإطارات المؤسساتية التي تنظم وتحدد العلاقات بين أفراد المجتمع. وقد تتجسد هذه السلطة في شخص ما أو مؤسسة أو نص. بالتالي، قد يلجأ المسؤول إلى ما يوفره له المجتمع ليستغله بشكل غير مشروع بغية دفع المخاطب إلى تغيير تصوره أو سلوكه. وقد يكون هذا الدفع جهة الفعل أو الترك. ونشير إلى أن استخدام السلطة أو الاستعانة بها قد يكون مشروعا عندما تبقى في حدود ما هو مخول لصاحبها، كما هو حال الخبير. لكن قد تستخدم في حالات أخرى بشكل تعسفي، وبهدف تمرير مواقف غير مشروعة؛ أو عندما يكون المستخدم للسلطة غير مؤهل لذلك، أو أن الشخص الذي استحضرها مجرد منتحل، ولا يمثل أية سلطة مادية أو معنوية في ذاك المجال.

(ج) استخدام الحظوة والنفوذ: تتعلق بالحالة التي يستخدم فيها شخص أو مؤسسة ما تتمتع به من حظوة ونفوذ لتمرير مواقفها. فقد تلجأ بعض الأطراف إلى الاستعانة بأشخاص يحتلون مراكز عليا في الدولة أو يتمتعون بسلطة مادية أو معنوية لقضاء أمر ما. وقد يستغل الواحد منا نفوذه للدفع بمنازعه للامتثال لأوامره . فيقول له بأن عليه التسليم بالأمر لأن هناك شخصيات مرموقة تسانده، أو إذا لم يستسلم فستتدخل شخصيات لها نفوذ لترغمه بالقبول بالأمر، إلى غير ذلك من الأقوال التي من شأنها أن تثير في نفسه الخوف والفزع. وقد تستغلها حكومة ما وهي تواجه اضطرابات معينة لتقول بأن رد فعلها يرمي إلى استعادة هيبة الدولة ونفوذها. وتعتمدها كذلك وسائل الإعلام عندما تستعين بمغنيين أو ممثلين مشهورين للدعاية لسلعة ما.

(د) **التهجم على الشخص**: أحيانا نترك الحجة ونتوجه مباشرة للتهجم على الشخص بنية حثه على فعل أمر ما أو ثنيه عنه. ويتم ذلك بطريقتين: إما المدح والثناء والتبجيل، أو القدح والتنقيص من قيمته. وهو ما يربطها بمغالطة "أنت شخص آخر". حيث يقوم الشخص بما يشبه ما ينتقده. كما هو الحال في برنامج حواري حين يخاطب أحد الطرفين الآخر قائلا: "لست في موقف لإعطاء دروس في الأخلاق" أو يستحضر ماضيه أو معتقداته أو أصله، إلخ. فهو يحاول إبطال حجة ما ليس بإثبات عدم صحتها، بل بالتهجم على الشخص الذي صرح بها. فهو يسعى إلى التغلب عليه بتحطيمه. وقد يتم ذلك بطريقة يتوجه فيها مباشرة إلى الشخص دون استحضار الحجة، أو أن يستعين بالحجة ليهاجمه، ويدعي أن الربط بين الحجة والشخص قائم. وقد تتخذ كذلك صورة نهاجم فيها أصل الحجة وليس الحجة ذاتها. وعليه، يمكن إجمال الطرق المعمول بها في هذا النوع من المغالطات في: أ- عوض أن يقف عند الحجة يتهجم على الشخص بشكل تعسفي، فيستخدم أنبازا معينة لوصفه. ب- التركيز على الظروف: عوض أن ينتقد الحجة ينتقد الظروف الخاصة بالشخص، أو بالتصريح الذي أدلى به. كأن يزعم بأن الدعوى لا تتلاءم مع الظروف، أو أن الشخص ليس في ظرف يسمح له بأن يقول ذلك، أو أن الظروف لا تسمح باتخاذ مثل هذا القرار، أو أن قوله خارج السياق. بالتالي، قد يستغل الظرف ليتهجم على منازعه، فيقوم بتخجيله والتنقيص من قيمته، ليضعف موقفه، ويسهل عليه هزمه؛ أو بإلهائه وتشتيت انتباهه والدخول معه في التفاصيل وشغله بأمور هامشية. هذا المنحى قد يستغله المغالط حينما يسمح له الظرف باستغلال حجة ضعيفة يستطيع نقضها، أو حين يجد نفسه أمام موقف يصعب عليه الدفاع عنه.

2- **استخدام أو الاستعانة بالعواطف**: قد نتبع أساليب الترغيب قصد نيل ما لم يكن بإمكاننا تحصيله باستخدام الحجة المقنعة. فعوض استخدام حجة معقولة ومشروعة نلجأ إلى إثارة العواطف والانفعالات كأساس لدفع المستهدف للقيام بأمر ما أو تركه. ويمكن إجمال هذه المسالك في:

(أ) **الاستعانة بالشفقة والرأفة**: نعتمد فيها على محاولة إثارة عطف وشفقة المخاطب، بحثه على فعل أمر ما أو تركه. حيث نسعى إلى تأييد حجتنا أو فكرتنا باستغلال العواطف وإثارة الشفقة. كأن يطلب منك فقير المال بدعوى أنه لم يكن لديه نفس الحظ الذي

لديك. أو أن تتسول المرأة باستخدام رضيع، أو بتشويه خلقتها. تكمن خاصيتها في سعي المغالط إلى الدفع بالآخر إلى التسليم بوجهة نظره، بأن يبين له العواقب التي يمكن أن تنجم عن رفضه للطلب. فيقول لك قائل:

- إذا لم تساعدني فستشرد عائلتي.

فالمتكلم يعبر عن الوضع الصعب الذي يعيشه. أما المخاطب فقد يتصور أنه بالإمكان أن يجد نفسه يوما ما في مثل هذا الوضع. بالتالي، قد ينتقل به الإحساس بالخوف من المستقبل إلى التعاطف معه، ومن ثم، الخضوع لمطلبه. كما قد يستخدمها المحامي وهو يخاطب هيئة المحكمة بالقول بأن الحكم على المتهم بالسجن يعني تشريد عائلته. وعليه، فالإحساس بالخوف من التشرد قد يولد شعورا بالشفقة لدى المخاطب. وتحضر كذلك في الحالة التي نخالف فيها قانونا معينا، فنلجأ إلى الاستعطاف بطلب الشفقة والرأفة.

(ب) **الاستعانة بالحلم**: نرتكب هذه المغالطة كلما ربطنا الاعتقاد بالصدق. فيكفي أن نعتقد في شيء ما ليكون صادقا، أو أن نجزم بصدقه لمجرد أننا نرغب في أن يكون كذلك. ويمكن أن نربطها بالمغالطة الناجمة عن أن الرغبة أو الاعتقاد في صدق شيء ما من شأنه أن يجعله كذلك. وبالجملة، إنه القول بصدق أمر ما لمجرد أننا نعتقد أنه كذلك، أو لأننا نرغب في أن يكون كذلك.

(ج) **الاستعانة بالمدح**: غالبا ما تستخدم هذه الوسيلة للتستر على النوايا الحقيقية التي يخفيها من لجأ إلى هذه الطريقة. بحيث قد يتبع طريقة المدح والتبجيل والانتجاب بغية دفع الآخر إلى صرف الانتباه عما يمكن أن يشكل موضع اعتراض. وغالبا ما نلجأ إليها لتحقيق مصلحة خاصة. فقد نستخدمها لجعل الآخر يساندنا أو يعفو عنا أو يتنازل عن مطلب ما. كما تستخدم في حواراتنا اليومية عندما يلجأ أحد الطرفين إلى الإفراط في الثناء على الآخر حتى يثق به ويذعن له، ومن ثم، يستغل الوضع لتمرير موقفه.

قد يلجأ المغالط إلى طرق أخرى من بينها:

أ- **الاستعانة بالجمهور أو بالأغلبية أو بالرأي العام أو بالمشهور**: يتعلق الأمر بقضايا الرأي العام وبمعتقدات واسعة الانتشار، وتكون ضاغطة في الخلفية الاعتقادية. وقد تكون الجماعة

التي يستند إليها الشخص لتمرير موقفه سياسية أو عرقية أو دينية، إلخ. فيخاطبك قائلا بأنه يتبنى أو يؤمن بنفس ما تؤمن به الطائفة التي ينتمي إليها. أو يقول لك:

- بما أن الكل يفعل هذا، فأنا أيضا سأفعله.

فقد تذهب لمحل تجاري لشراء مبرد فيقول لك صاحب المتجر بأن كل الذين اشتروا هذا راضون عما فعلوه، بما يوحي أنه نوع جيد. أو يخاطبك قائلا: "هذا النوع هو المفضل حاليا عند أغلب الناس" أو "هو الأكثر شعبية في الوقت الراهن". بالتالي، غالبا ما نجد أنفسنا في حياتنا اليومية حبيسي هذا النوع من التفكير. فتكون النتيجة التوكل على الآخر. وهو ما يجعل من صاحب المعلومة المقرر الفعلي. فهو يوهمنا أن العمل بما ينصحنا به يضعنا ضمن المحظوظين، أو أن علينا أن نفعل نفس ما تفعله الجماعة. وهكذا نكون ضحية التفكير الذي يدعي أن شعبية أو شهرة شيء ما يعني أنه صحيح. فهو يتصرف وفق خلفية تفيد أن الدعاية لشيء ما يقوي من حظوظ حصوله على الإجماع.

ب- **الاستعانة بالتقليد والعادة والأعراف:** تشكل إحدى المرجعيات الأساسية للمدافعين عن الأصالة والتراث. فيخاطبك أحدهم بقوله: "يجب أن نسير على خطى آبائنا وأجدادنا"، أو "جرت العادة أن نقوم بذلك". فبما أن العادة دأبت على أننا نقوم بأمر ما فهو الأحسن والأفضل. بالتالي، يوهمك أن التفريط في الماضي هو فقدان للهوية.

ج- **الاستعانة بالجديد:** كثيرا ما تستخدم من قبل المدافعين عن الحداثة. فيربط بها كل ما هو جديد. فالتقدم واللحاق بالغير يتطلب منك مسايرة الجديد. وفي مثل هذه الحالة قد يستغل التعاقب الزمني للتغليط. فيسعى إلى أن يوهمك أن الجديد هو دائما الأفضل.

3- سبل نقض وإبطال مواضع التغليط

قبل تفصيل القول في طرق نقض المغالطات لابد من التذكير بأن على المجيب أن يكون داريا بأمور أهمها أن طبيعة السؤال ونوع السائل يلعبان دورا أساسيا في تحديد الجواب. فالجواب عن المتعلم ليس كالجواب عن المعاند غير المختص، الذي يختلف بدوره عن طبيعة الجواب عن المعاند المختص. ذلك أن غايتنا لا تنحصر فقط في إشاعة التفكير النقدي، بل التصدي كذلك لكل من سولت له نفسه استخدام أساليب غير مشروعة لتحصيل مآربه. ومن ثم، وجب على ناقض المغالطات أن يكون ملما بأصول التفكير النقدي ومقتضياته.

بعد أن بينا أغراض المغالط ووجوه التغليط التي يستغلها لحفظ وضع ما أو إبطاله، يبقى أن نستبين بعضها حتى نكون قادرين على التحرز منها. فالوقوف على مسالكها يقتضي تحديد السبل التي يجب نهجها لردها ونقضها. وعليه، فرد المغالطات تتطلب مهارة تمكننا من الكشف عن مكامن التغليط، ومن ثم، إلزام المنازع بالانقطاع أو الالتزام بشروط الحوار المشروع. وبالجملة، فالكشف عن مكامن التغليط يتطلب أساسا:

أ- الاحتراز من المغالطات التي يمكن أن تلحق باللفظ. فمن تلفظ بلفظ فعليه إحكام المعنى الذي يقصد إليه.

ب- بيان فساد الدليل المغالط ببيان أنه غير منتج، وأنه يستغل آليات منطقية بشكل غير صحيح. فالفساد قد يأتي من جهة الصورة، والكذب من جهة إحدى المقدمات على الأقل. لذا، علينا تحديد الجهة التي عرض لنا فيها الكذب أو الفساد.

ج- الوقوف ضد أي استغلال غير مشروع لعوامل خارجية، سواء ما يتعلق منها بجانب الترهيب أو الترغيب. فعلينا التصدي لأي خطاب لا يقوم على إعمال الفكر على أساس التعاون والالتزام.

بعد هذا سنعمد إلى بيان سبل التصدي للمغالطات الناجمة عن استغلال مقتضيات لغوية أو خارج- لغوية:

- **رد المغالطات العائدة للأقوال (من جهة الألفاظ والمعاني):**

لقد أصبحنا في عالم قائم على تصادم المفاهيم، من قبل الشر في مقابل الخير، والصديق في مقابل العدو، والحرب في مقابل السلم، والكفر في مقابل الإيمان.... ومع أن مختلف هذه المفاهيم والتصورات ترد تحت مسميات عدة، فهي تخفي تناقضات وتعكس صراعات بين طرفين يبني كل منهما مواقفه على تصورات تتباين مع تصورات الطرف الآخر. لينطلق التغليط في هذا المقام من المفاهيم المبنية على الشبهة. وعليه، فقد يلجأ الطرف المغالط إلى اعتماد ألفاظ مشتركة أو تعديل أو تحريف معنى لفظ ما بإطلاق دلالته أو تقييدها بهدف الإيقاع بمحاوره. وعليه، فالرد على هذه المغالطات يتوقف على بيان عدم جواز استخدام مفاهيم مطلقة، لكونها تفضي إلى الإبطال الذاتي. كما يجب الاحتياط من الألفاظ المشتركة التي تعد السبب الرئيسي لغموض العبارة. فقد لا يكون المفهوم مغالطا في حد ذاته، لكن المغالط يستخدمه بكيفية تجعله يحقق هذا الغرض. لذا، وجب الاحتراز من الاشتراك في الألفاظ والانتباه إلى مختلف التبديلات والتغييرات التي قد يدخلها المغالط

على اللفظ. فمن تلفظ بلفظ فعليه تحديد المعنى الذي قصد إليه، لأن ذلك هو السبيل لتلافي أي تغاير بين المقصود والمفهوم. كما أن على المتخاطبين مراعاة سياق العبارة حتى لا تتباين المقاصد. وبالجملة، وجب علينا أن نجتهد في ضبط اللفظ وتهذيبه وصيانته من كل ما يمكن أن يخل بمعناه ويعيق الفهم والإفهام. فعلى السائل أن يتأكد من أن المخاطب أعطى المعنى المقصود للحجة، ولم يخرجها عن سياقها. أما المجيب فعليه أن يتأمل الحجة قبل الإجابة، وأن ينظر في مصدرها ويتأكد من أنه فهم المقصود. فلا يتسرع في قبول حجة ما لمجرد طابعها المنطقي الظاهر، أو يبعدها لأنها تبدو ظاهريا على صورة مغالطة. وبالجملة، على الطرفين توخي الوضوح في المفاهيم. وأن يحسنا الكلام، بطلب الألفاظ الجلية الصريحة، مع التماس تبيان معانيها مناسبة ومطابقة، وصرف الألفاظ المشتركة والمشتبهة. فالبليغ كما قيل لا يكون كذلك حتى يكون معنى كلامه أسبق إلى فهم المخاطب من لفظه إلى سمعه. لهذا، يُستحب أن تكون العبارة سليمة التركيب وواضحة الدلالة. فدلالة الألفاظ تتم من جهتين: أ- تلافي الألفاظ المشتركة والمشتبهة. ب- مراعاة تحقق المطابقة بين الألفاظ ومعانيها. أما صحة المعاني فنجملها في: أ- إيضاحها حتى لا تصير مشتبهة، مع موافقتها لمقتضى الحال. ب- تمامها باستيفائها لكل المقومات الضرورية. وعليه، من نظر في لفظ ما فعليه الوقوف على معانيه ومدلولاته المختلفة؛ فكثيرا ما يبدأ التغليط والتضليل من المفهوم. حيث نلاحظ أن العديد من المفاهيم استخدمت بطرق حددت أهدافها وطرق تصريفها سلفا. بالتالي، لا يجوز لمن يدعو للحوار أن يستخدم مفاهيم مطلقة وخيارات متطرفة وبناء العالم على خيارات قائمة على التضاد. ولتلافي مثل هذه الانزلاقات يفترض من المتكلم أن يبني أقواله بطريقة تستحضر الكيفية التي يتوقع أن يفهم بها المخاطب هذه الأقوال. وينتظر من المخاطب أن يبني أقواله على أساس خطوات مفترضة من قبل المتكلم. وكل انزياح عن المقتضيات السياقية والمقامية يعد بمثابة مراوغة أو خرق مقصود أو غير مقصود لضوابط التخاطب. لذا، علينا تبيان المقصود من كل كلام موجه لغيرنا، بنفس الكيفية التي نحن مطالبون بتدبر كل كلام يتوارد علينا.

- **الرد على المغالطات المتعلقة بطرق التدليل:**

على العارض أن يدلل على دعواه بمراعاة كل المقومات التدليلية التي تفضي به إلى الظفر بالمطلوب، من قبل أن يستوفي الدليل شروطه، بتقديم ما يلزم تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره. وأن يستحضر مكونات المقام التدليلي في بناء أدلته، مع الابتعاد عن كل ما من شانه أن يفسد الدليل. وعلى الطرف الآخر التعاون، بالتدليل على دعواه أو الدعوى الأخرى. أما الاستدلال المردود فهو كل استدلال دخل على صورته اختلال ما. وكذلك، متى حاولنا استبدال طريقة تدليلية بطريقة أخرى، مع ادعاء أن المضمون يحتفظ بنفس القيمة الصدقية. فإغفال مثل هذا التمييز يمكن أن يولد مغالطات. حيث يمكن للمغالط أن يأخذ حجاجا صحيحا استنباطيا ويقدمه على أنه صحيح كذلك استنتاجيا؛ والعكس بالعكس. لهذا، يتطلب الأمر التأكد من أن النتيجة التي حصلنا عليها تمت بطريقة استنباطية أم استنتاجية. فلو تم ذلك بطريقة استنباطية فعلينا التأكد من احترام الإجراءات الاستنباطية، ومتى كان استنتاجيا وجب التأكد من درجة احتماله، أما متى كان بالتمثيل فعلينا التأكد من طبيعة العلاقة التي تربط المحكوم به بالمحكوم عليه. لهذا، وجب التحقق في كل الحالات من العلاقات التي تربط المقدمة أو المقدمات بالنتيجة. كل هذا يقتضي ألا نستدل بدليل إلا بعد فحصه والتأكد من صحته، مع ترتيب المقدمات بشكل يراعي شروط اللازم والملزوم. وعليه، فرد المغالطات التي تعود إلى سبل التدليل يتطلب آليات تسمح بالكشف عن مكامن التغليط، وقادرة في نفس الوقت على إجبار المغالط بالانقطاع أو الالتزام بشروط الحوار القائم على التعاون. وبالجملة، يتطلب منا رد المغالطات الناجمة عن استخدام طرق تدليلية بشكل غير مشروع اتباع الخطوات التالية: أ- بيان فساد دليل المغالط، ببيان أنه غير منتج، وأنه يستغل آليات منطقية بشكل غير صحيح. ب- ألا نغفل عن أي تناقض يقع فيه؛ بتدبر طبيعة العلاقات القائمة بين المقدمة أو المقدمات والنتيجة. فمتى كانت الحجة تمثيلية وجب تلافي الأخطاء التي تنجم عن القيام بالربط التمثيلي حيث لا يوجد. فالحجة تكون أحيانا في القياس التمثيلي أضعف من الهدف الذي سيقت من أجله. كما يجب أن نطلب منه استحضار الطرف الآخر في حالة تغييبه. على هذا، فإن رد المغالطات الناجمة عن التمثيل يتطلب أساسا رفض التشابه متى كان غير دال أو غير ملائم. إذ يمكن بيان أخطاء التمثيل بطرق عدة، منها: أ. أن نبين بأن التشابهات غير دالة. ب. وجود تباينات لها دِلالة أكثر من التشابهات، بمعنى أن وجوه الاختلاف بين الأمرين أقوى وأدل من التشابهات، أو العكس. ج. الاعتراض على المواضع المقدمة. د. بيان أن التمثيل يمكن أن يستخدم للتدليل على

نقيض النتيجة. هـ . استخدام تمثيل مضاد. أما فيما يتعلق بطريقة الاستنباط، فالوضع يقتضي عدم السقوط في أخطاء منطقية تتعلق بصورة القياس أو بطريقة التأليف بين المقدمات. فمتى تعلقنا بالقياس محتجين به على السائل فلا نتكلم عليه إلا بعد أن تجتمع فيه شروط القياس. فإذا علمنا اجتماع الأوصاف فيه نظرنا في صحته أو فساده. أما بالنسبة إلى الاستقراء، فالمطلوب تجنب مغالطات مثل التعميم المتسرع، والنتيجة المتسرعة، والعينة غير الممثلة، والانزلاق نحو التعميمات القائمة على الإحصاءات غير الدقيقة وغير الملائمة، وغيرها. كما يجب مراعاة الحالات التي تتوفر فيها بعض التعميمات على استثناءات، أو تتخلف في ظروف معينة. كما أننا مطالبون بعدم الانسياق وراء النظرة السريعة والتبسيطية للأمور. فلا يجب الاكتفاء عند تناولنا لظاهرة ما بظاهرها، أو النظر في جوانب دون أخرى. فكل مسعى من هذا القبيل يجعلنا نسقط في العموميات التعسفية أو الاختصار المخل. فلرد المغالطات القائمة على التسرع نبين أن التعميم تم بشكل مستعجل وفي غياب أدلة وحجج كافية، أو أن العينة غير تمثيلية. ذلك أن قبول التعميم يقتضي اعتماد خطوات تتطلب التحقق من أن العينات المفحوصة تمثل الكل، وأنها كافية لإصدار حكم عام. فالتعميم يتطلب أخذ الأمثلة النمطية القابلة لأن تعكس الظاهرة المدروسة بشكل كلي، وليس الاعتماد على ما يحقق مصلحة معينة. فقد يفضي بنا التعميم السريع إلى إغفال أو تجاهل استثناء قد يؤثر على النتيجة. وقد لا نأخذ بعين الاعتبار أحد العوامل لكونه يبدو لنا ضعيفا، دون أن ننتبه إلى أن دلالته قوية، أو أنه المحدد الرئيسي للظاهرة. على هذا، وجب تقويم المعطيات من جهة الكم والعدد؛ فذلك هو السبيل إلى تصنيفها بطريقة تسمح بمعاينة ما إذا كانت متنوعة أم هي من صنف واحد؛ وما إذا كانت تخدم نفس النتيجة أم نتائج مختلفة. فمثل هذه الخطوات هي السبيل الكفيل بالتيقن من كوننا لم نغفل أي جزء. كما أن الرد على إحدى صورها المتمثلة في مغالطة النتيجة غير الملائمة يتطلب بيان أن النتيجة المدلل عليها ليست هي النتيجة التي يريد الخصم إقامة الحجة عليها. وبما أن العجلة من أسباب عدد من الآفات، فإن المطلوب ممن انتصب للتصدي لهذا النوع من المغالطة ألا يستعجل طلب مطلوبه، ولا يتكلم في غير موضعه، وينتظر دوره ليتكلم، فيتمهل حتى يفرغ مخاطبه من كلامه ويستوفي مسألته. فلا يبادر بالجواب قبل فحصه وتدبره، ولا يجيب عما لم يسأل في شأنه. كما يطلب منه ألا يستعجل في البحث قبل تمام الفهم. فربما يخطئ بالاستعجال، فيظهر جهله.

- **الرد على مغالطتي التركيب والقسمة:**

من الناس متى سئل في مسائل كثيرة على أنها مسألة واحدة شعر بـذلك فتوقـف، ومـنهم من يقع تحت آفة التضليل فيجيب بجواب واحد، فيلحقه التبكيت والتشنيع، وينتهـي بـه المطـاف إلى مغالطة. فالنظر في مثل هذه الأسئلة يتطلب أن نتمهل حتى نفهم بشكل كـاف جميـع فـروع الـسؤال المركب. فكل استعجال للإجابة بدون إحاطة شاملة بفروع السؤال يقوي فـرص الغلـط والتغلـيط. ويمكن أن يؤدي كذلك إلى عدم ملاءمة الجواب للأسئلة المطروحة، إما بشكل جزئي أو كلـي. ومـن ثم، فالطريقة الناجعة لتناول هذه الظاهرة هي تفريع السؤال والتمييز بين الأسئلة. فعلـى المجيـب ألا يجيب دفعة واحدة، بل عليه مراعاة التنوع والترتيب. فقـد يكـون توضـيح بعـضها سـبيلا لتوضـيح بعضها الآخر. كما قد تكون نتائج بعضها لازمة عن نتائج بعضها الآخـر. لـذا، وجـب الانتبـاه إلى وجود أنواع مختلفة من المجامع، مع التمييز بين الكل الـذي يـراد بـه الجمـع والكـل الـذي يـراد بـه التوزيع. بالإضافة إلى وجوب التفرقة بين الحمل والإسناد من جهة، وبين الحمل الجمـاعي والحمـل التوزيعي من جهة أخرى. بالتالي، وجب الانتباه إلى الأخطاء الـتي يمكـن أن تـنجم عـن البحـث في علاقة الكل بالأجزاء المكونة له، وكذا علاقة الأجزاء فيما بينها عندما تُركب ضمن كل جـامع لهـا. وعليه، لنقض مغالطات من هذا القبيل نقوم بتحليل كل سؤال مركب إلى مجمـوع الأجـزاء المكونـة له، لننتقل بعد ذلك إلى الإجابة عن كل سؤال فرعي بمفرده. ولا ننتقل إلى سؤال فرعي آخر إلا بعـد استيفاء الأول. فبذلك نكون متيقنين بأننـا لم نغفـل أي جـزء مـن الـسؤال. فالمبـدأ العـام يكمـن في وجوب تحليل السؤال المركب إلى الأجزاء المكونة له. فما يصدق على الكل لا يصدق وجوبـا علـى الأجزاء متى فصلت؛ بنفس الكيفية التي نقول فيها بأن ما يصدق علـى الأجـزاء متفرقـة لا يـصدق عليها بالضرورة متى وصلنا فيما بينها. وبالجملة، فإن أخطاء التركيب تعود إلى الحالة التي نربط فيها بين سؤالين أو أكثر لنطلب بعد ذلك إجابة واحدة. وعليه، فتجنـب المغالطـات العائـدة إلى الـسؤال المركب يتطلب احترام المقتضيات التالية: أ. استيفاء تقسيمها حتى لا يدخل فيها ما لـيس منهـا، ولا يستبعد منها ما هو متضمن فيها. ب. ألا نعرض ونحن نجيب عن سؤال مـا إلى غـيره حتـى نـستوفي القول في الأول. ج. أن يقتصر الجواب عن ما تـدعو إليـه الحاجـة. ويكـون الجـواب تابعـا لأقـسام السؤال. فلا يجب تقديم ما يقتضي التأخير وتأخير ما وجب تقديمه.

أما التغليط الذي يكون بالقسمة فينقض ببيان اختلاف الدلالتين بين التقسيم والتركيب. فما صدق مركبا قد لا يصدق على الأجزاء المكونة له، والعكس بالعكس. ومن ثم، متى كان التغليط بتقسيم المركب قابلناه بالتركيب؛ وإن كان من قبل التركيب ناقضناه بالتقسيم.

- **الرد على الإحراج الكاذب:**

يقتضي الوضع في مثل هذا الحالة تدبر الأمرين معا قبل أن نقع ضحية الإحراج. فقد يكونا كاذبين معا، أو سيقا في ظروف غير مناسبة. ومن ثم، قد أجيب عن قول أحدهم :"هل أنت معي أم ضدي"، بقولي: "لست لامعك ولا ضدك"، أو بقولي: "ماذا لو كنت معك في بعض الأمور وضدك في بعضها الآخر، ومحايدا في أمور أخرى". وهكذا يمكن رد الإحراج الكاذب بالبحث عن بدائل أخرى غير تلك المحددة. فلا يجب أن نبني كل شيء على شاكلة تضاد بين أمرين لا ثالث لهما. كما أنه ليس من المفروض اختزال الأوضاع المركبة والمعقدة إلى حل ينبني على تصور ثنائي، أو أن نقابل بين ضدين لا يمكن أن يتوافقا أو يتواجدا معا، لنقول لك بأنك حر في الاختيار. فالحرية لا تعني حصر الخيارات في بديلين فقط، بل الحق في اختيار أي بديل ضمن قائمة البدائل، الحاضرة منها والغائبة. فيمكن أحيانا أن يجيبك المحاور بـ"نعم"، ويبقى في الضمني، أي لا يشاطرك وجهة نظرك. أو أنه يشاطرها، ومع ذلك يكتفي بالاستماع. لهذا، علينا الاحتراز من الأسئلة ذات مقتضيات كاذبة، أو التي تستلزم بدائل متضادة، أو تلك التي تختزل تعدد المواقف إلى مواقف محصورة. فأحيانا لا يوجد أي تقابل بين الأشياء ومع ذلك نقدمها وكأنها في تقابل، و أننا ملزمون بالاختيار بين أحد الأمرين. يجب التخلي عن النظر إلى كل شيء من منطلق التضاد: جيد في مقابل قبيح، صادق في مقابل كاذب، إلخ. لأن من شأن ذلك الدفع بنا إلى تغييب كل تفكير إبداعي. أما بالنسبة إلى مغالطة الإيقاع في الخطإ التي يحاول من خلالها المتكلم طرح خيارين فقط، في الوقت الذي يخفي فيه خيارات أو بدائل أخرى، فإن التصدي لها يتم بالكشف عن وجود بدائل أخرى خارج تلك التي اقترحها؛ أو أن عليه أن يترك الفرصة لإمكان ظهور خيارات أخرى.

- **الرد على العلاقة بين العلة والمعلول:**

تعدد طرق إنجاز أمور ما يجعلنا نربط بينها أحيانا لنجعل بعضها علة لبعضها الآخر. بالتالي، فعدم مراعاة طبيعة الروابط بين أمرين يجعلنا نقع ضحية التغليط. حيث قد يعود التعالق

بينهما للصدفة، أو لظروف خاصة، أو أن يكونا معلولين لعلة ثالثة، إلخ. وقد تكون العلاقة بينهما معقدة ومركبة بشكل يعجز العقل عن إدراكها وتمثلها بوضوح. وأحيانا يصعب أن نقول بوثاقة أن هذا الشيء علة لشيء آخر، خصوصا عندما تكون أسباب الظاهرة غير بينة. كما أن ظواهر معينة قد يكون لها نفس السبب في الأصل دون أن توجد علاقة بينها. فلو احترق المنزل الذي يوجد في الطابق الخامس من العمارة وصادف ذلك وجود سيارتي تحت العمارة بعد أن قررت إيقاف سيارتي لشراء الجريدة؛ وهبطت شظايا على السيارة، فاحترقت. فالأسباب قد تكون متعددة ومختلفة من حالة لأخرى. فأسباب احتراق المنزل تختلف عن أسباب احتراق السيارة. لكننا غالبا ما نتسرع في البحث عن الأسباب، وإلصاق سبب غير حقيقي بظاهرة معينة، ومن ثم، إصدار الحكم. لهذا يتطلب الأمر البحث عن الأسباب الحقيقية لظاهرة ما. ولن يتحقق ذلك إلا بالتعمق في تحليل الظاهرة والنظر إليها من جميع جوانبها، مع البحث عن عللها القريبة والبعيدة، والمباشرة وغير المباشرة؛ مع عدم إغفال أي عامل يمكن أن يسهم في تفسيرها. على هذا، نرد على طبيعة التعالق بين العلة والمعلول بالقول بأن التتابع الزمني أو التواجد المكاني بين حدثين لا يعني بالضرورة أن أحدهما علة للآخر. فقد يعود ذلك لمحض الصدفة، أو قد يكونا معا معلولين لعلة ثالثة. كما يمكن أن نبين أن المفعول قد يقع حتى في حالة غياب ما نعتبره علة، أو أن سببه يعود لشيء آخر غير العلة المزعومة. بالتالي، من المفروض تمحيص العلاقة القائمة بين أمرين قبل الجزم بوجود علاقة علية بينهما. لأن ذلك يمكن أن يكون ظاهريا فقط. لذا، قد نعترض بطرق عدة، منها الاعتراض على العلة بالقلب أو بفساد الوضع أو بفساد الاعتبار أو بالنقض. وقد نعترض على العلة بالنقض متى تخلف الحكم عنها، أي بوجود العلة مع عدم وجود الحكم. وقد نعترض عليها كذلك بالقول بأنها لا تجري في معلولاتها. وقد يعترض عليها بالكسر، أو بعدم التأثير، وغيرها من السبل التي تفيد عدم التسليم.

- **دفع مغالطة المنحدر الزلاق:**

عندما يحاول أحد ما أن يقوم بتشويه إحدى الفرضيات بمجموعة من النتائج غير المقبولة بهدف إقناعك بعدم قبول الفرضية، فإن الرد عليه يتم بالتأكد من الربط القائم بين الأسباب والنتائج؛ وبيان أن الربط حقيقي. فالتصدي لمثل هذه المغالطة يستوجب المطالبة بتعليل مستقل لربط محتوم بين نج وب. أما الصورة الأخرى لهذه المغالطة فتتطلب أن نُذكر المجادل بأن الاستنتاج لا يقوم

فقط على وجوب أن يكون المقدم ضروريا، بل كذلك كاف لصدق التالي. للتصدي لهذه المغالطة يجب أن نطالب بتعليل مستقل للربط الحتمي بين "ج" و"ب". وحتى لا ينتهي بك المطاف إلى "ي"، يجب أن تتجنب أ. وفي مثل هذه الحالة يجب التدقيق في العلاقة بين خط الانطلاق وخط الوصول. فالحدث الأول قد يكون سيئا، ومن ثم وجب تلافيه.

- **الرد على المغالطات القائمة على الترهيب والتخويف والوعيد:** أحيانا نحتاج إلى إثباتات إضافية، أو إلى تدخل عوامل خارج- لغوية لدفع المخاطب لفعل شيء ما أو تركه؛ كأن نستدعي السلطة أو خبيرا أو الرأي العام أو الأعراف والتقاليد، إلخ. بالتالي، قد يكون هذا الاستدعاء مشروعا في حالة البقاء في حدود ما هو مشروع، أو أن يكون الشخص مخولا للقيام بذلك. لكن أحيانا يتم ذلك خارج ما هو مرسوم له. فالخبير مثلا مخول للقيام بالخبرة، لكن مع ذلك نحتاج أحيانا إلى خبرة مضادة عندما نشعر بأن الخبير الأول تجاوز حدود ما خُول له، أو أنه دفع بالخبرة في اتجاه خدمة مصالح طرف ما. لنفترض بأن عالما في الطب أكد على أن دخان السجائر لا يؤثر على غير المدخنين المتعرضين له. لنفترض أنه تبين فيما بعد أنه يشتغل لحساب إحدى شركات التبغ. فهنا سنتساءل عن موضوعية حكمه. لهذا، إذا كان من غير المقبول استخدام التهديد والوعيد، فإن استخدام السلطة أو الخبرة يكون مقبولا عندما يتم في حدود ما هو مشروع، أما متى تجاوز ذلك فيجب رفض هذا التدخل. كما يجب رفض التهجم على الشخص، بأن نعترض عليه بالقول بأن كل حوار جدي يتطلب التعاون وليس التصادم. فعلى كل طرف عدم هتك أعراض الطرف الآخر والعمل على حفظ ماء وجهه، سواء من جهة إلقاء الأقوال أو إتيان الأفعال؛ بمعنى أن من قال قولا حققه بفعله، وإذا تكلم صدقه بعمله. ومن ثم، وجب على المتحاورين الإيفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم، ما ظهر منها وما بطن. وبالجملة، متى كنت منازعا فعليك أن تتحمل عبء الدليل؛ مع الالتزام بكل ما تطلب من خصمك أن يلتزم به، وإياك أن تلزمه ما لا تحققه لازما؛ وتبين الحق ولو ظهر على يد خصمك.

- **الرد على المغالطات التي نستند فيها للعواطف:**

قد يكون استخدام هذه الأساليب مقبولا أحيانا. فقد يستخدمها رئيس دولة بهدف استنهاض همم الجماهير وحماس الشعب للدفاع عن أرضه. كما قد نستعين بها بشكل مشروع في سعينا إلى تحفيز زميل لنا في العمل ليستعيد نشاطه وحيويته. وقد نستخدمها مع ذوي عاهات معينة لحثهم على المشي أو الكتابة أو النطق، إلخ. لكن قد تستخدم أحيانا للاستدراج والاستمالة. فبعض الخطباء يحاولون استمالة المستمع وجلب عواطفه ليتمكن قولهم فيه، فيحدث فيهم انفعالا نفسيا يستغلونه لتحقيق مآربهم.

- **الرد على التوافق الكاذب أو الوسطية:**

يتطلب الرد على من يقول بأن موقفه يمثل الوسط التأكد قبل كل شيء من كونه استحضر الطرفين المتطرفين، لتتبين بعد ذلك ما إذا كان موقفه يمثل الوسط بالفعل. إذ يمكن استغلال ميل الناس إلى الوسطية لتقديم أي تصور أو سلوك على أنه وسط بين طرفين متطرفين. وعليه، لا يجب قبول مفاهيم "التوافق" و"الوسط" بشكل تلقائي، بل يجب اختيار الموقف الأفضل. وعلينا ألا نربط الأفضل بالوسط في كل الأحوال. ومع ذلك يبقى الإجماع أو التوافق (على الأقل) من أهم الوسائل التي يمكن اعتمادها للتقريب بين الآراء والمواقف.

- **الرد على مغالطة التفرد والتميز:**

مادام الأمر يتطلب تبادل الآراء والتداول حول المصالح المشتركة، فالمطلوب أن يأخذ كل طرف مصالح الطرف الآخر بعين الاعتبار، ولا يدعي أنه وحده من يمتلك الحقيقة. فالوضع يتطلب التداول في وجهات النظر المختلفة بعيدا عن المصالح الخاصة الضيقة. علينا مراعاة المصالح العليا للجماعة ومقاصدها الكلية، وفق مبدأ جلب المصالح ودرء المفاسد. وهذا يقتضي نوعا من المسؤولية في طرح القضايا واتخاذ القرارات. علينا أن نتقاسم المسؤولية سواء على المستوى النظري أو العملي. فمادامت المسؤولية مشتركة، فالأمر يتطلب استحضار التأثيرات التي يمكن أن تنتج عن أفعالنا، أي المخاطر التي تهدد الوجود الطبيعي والإنساني. فكل واحد مطالب بتحمل مسؤوليته بخصوص الأفعال التي يأتيها. فلا يجب أن ننزلق أمام تعدد الرغبات والمصالح الضيقة، وينظر كل منا للعالم من زاويته الخاصة. علينا أن ننشد الاتفاق داخل الاختلاف، وتحصيل الإجماع أو التوافق في إطار تفاعل عقلاني قائم على الالتزام.

خاتمة

يقتضي البحث في الدعاوى التي أثرناها الإشارة إلى أن استبعاد كل أشكال الترغيب والترهيب، ومحو آثار الفرقة والخلاف يقتضي نشر ثقافة التفكير النقدي. لتصبح الغاية هي تعليم الناس ضوابط التفكير ومقتضيات التكلم. وهو ما يتطلب ترسيخ ثقافة الاختلاف، التي تقتضي بدورها الانفتاح على الأنساق الأخرى والتفاعل معها، بما يؤدي إلى الإفادة والاستفادة. فالأنساق المنفتحة تتطور بفعل تفاعلها المستمر مع غيرها. وهو ما يستوجب احترام ضوابط الحوار حتى نتدبر الأمور المختلف فيها بعيدا عن أساليب التغليط والتضليل، ومختلف أشكال الوعد والوعيد. ليصبح الفكر ممارسة جماعية تفاعلية، قوامها ضوابط عقلانية والتزامات أخلاقية. كل ذلك بهدف التعاون لدفع مضرة أو لتحقيق مصلحة. فبواسطة المدارسة الجماعية لأمورنا نكتشف قوة الفكر وقدرته على التغيير والإبداع. لهذا، ندعو إلى تطوير القدرات التدبرية عند الفرد لجعله يتفاكر مع غيره من أجل تحصيل جماعي للمطالب. فبما أن المفكر النقدي لا يستهدف النظر فقط في طرق تحصيل الحقيقة، بل الكشف كذلك عما يعيق تحصيلها، فتبقى مهمته التصدي لكل أنواع الخداع والتضليل والتدليس، ومجابهة كل من سولت له نفسه استخدام أساليب غير مشروعة في الإقناع. وإذا كان الهدف هو تبيان صحيح الفكر من فاسده، فهذا يجعله لا يقبل أي خطاب لا يقوم على قوة الحجة، وكل عمل لا يستند إلى إعمال الفكر على أساس التعاون والالتزام. فمنع حصول الخطإ في الفكر والانحراف في السلوك يتطلب ضبط كل مراحل العملية التفكرية والتكلمية.

بعض المراجع

- الباهي حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، 2004.
- الباهي حسان، جدل العقل والأخلاق في العلم، أفريقيا الشرق، 2008.
- العمري محمد، دائرة الحوار ومزالق العنف، أفريقيا الشرق، 2002.
- الحجاج -مفهومه ومجالاته- دراسة نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة-، إعداد وتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- *Hamblin,C.l:[1970],Fallacies,London,Methuen&Co.*
- *van Eemeren, F. H. & Grootendorst. R.[1992], Communication, Argumentation, Fallacies, Mahwah, N. J. Erlbaum.*
- *Van Eemeren,F.H ,Grootendorst,R:[1987], Handbook of argumentation theory,Foris,Dordrecht-holland .*
- *Fischer,D.H:[1970],Historian's fallacies,New York:Harper&Row.*
- *Walton,D.N:[1987],Informal fallacies,John Beniamins,Amesterdam.*
- *Walton,D.N:[1989], Informal Logic-Ahandbook for critical argumentation,Cambridge University Press,cambridge.*
- *woods,J &Walton,D :[1992], Critique de l'argumentation-logiques des sophismes ordinaires,édtions Kimé,Paris.*
- *Wood,J: Walton,D.N: 1982] ,Argument:the Logic of the fallacies, Toronto: McGraw-Hill.*

التواصل بين الإقناع والتطويع
(مقاربة تداولية)

محمد الداهي

تمهيد:

تتمحور هذه الدراسة حول أحد مكونات التداولية اللغوية وهو الكفاية التواصلية التي تتحكم فيها إكراهات عديدة سعيا إلى كسب مودة المتلقي وثقته (ومن ضمنها نذكر أساسا: طبيعة التفاعل بين طرفيْ التواصل، وبنية الخطاب المتداول وحركيته واتساق عناصره وترابطها). وذلك لا يتطلب من المتكلم المعرفة الخطابية (*savoir cognitif*) فحسب وإنما حسن الأداء الخطابي (*savoir-faire discursif*) [1]. وفي هذا الصدد هناك من يستعمل كفايته اللغوية لإحداث تواصل فعال مع غيره على نحو يعزز التفاهم والتعاون والاحترام بين الطرفين (وهو المسعى الذي تراهن عليه التداولية). في حين هناك من يستعمل حذقه اللغوي لتمويه الآخرين ومغالطتهم وإخضاعهم بغية تحقيق مآربه وتطلعاته الشخصية. فحيثما تتضارب المصالح الشخصية ينتعش التطويع الذي يسهم في تعكير صفو العلاقات الإنسانية وتدميرها، وتوسيع هامش الكراهية والقسوة والفظاظة بين الناس، والإفضاء بالمشروعات الجماعية إلى الإخفاق والتفسخ. وهذا ما يقتضي، بالمقابل، تدبير المصالح المتضاربة بالحوار البناء والنقاش العقلاني سعيا إلى تحقيق توافق ينصف جميع الأطراف المتنازعة حول مسألة معينة، ويعزز تعاونها وتآزرها بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة.

1- الفعل التواصلي:

حدد هبرماس أربعة نماذج للفعل وهي: الفعل الغائي والفعل الدرامي والفعل المعياري والفعل التواصلي[2]. ما يهمنا مؤقتا من هذه الأفعال هو الفعل الأخير، الذي سنعرف به ونميزه عن

---

(1)

(2) *Jürgen Habermas: théorie de l'agir communicationnel, Fayard, tome I, traduit de l'allemand par Jean-Marc Ferrey, 1987, pp100-110.*

الأفعال الثلاثة الأخرى. «يهم الفعل التواصلي تفاعل شخصين فأكثر على الأقل للتحدث والفعل، وهو ما يفضي إلى إقامة علاقة بينهما (سواء بالوسائل اللغوية أو غير اللغوية). يبحث الفاعلون عن اتفاق حول وضعية الفعل وذلك لتنسيق خطط العمل والأعمال نفسها على نحو متوافق عليه»[1].

تلعب اللغة دورا تداوليا لإقامة التفاهم بين البشر (ما يصطلح عليه بالتفاهم اللغوي). فبواسطتها يؤولون وضعية ما ويتفاوضون عليها بهدف الوصول، من خلال استثمار المعتقدات المشتركة، إلى توافق يفضي إلى تنسيق المصالح المشتركة والانخراط في مشروعات جماعية تعود بالنفع العميم على الجميع.

وما يميز، عموما، الفعل التواصلي عن النماذج الأخرى هو أنه يهدف إلى تحقيق اتفاق بين البشر على أساس عقلاني (شروط التداوليات الكونية[2])، والوصول إلى غايات نبيلة لتعزيز الوئام والتضامن والاندماج بين البشر في الفضاءات العمومية[3]، وتفادي العنف بمختلف تجلياته ومظاهره، والمراهنة على مجتمع سليم وعادل ومزدهر. في حين أن المتكلم في النماذج الثلاثة المتبقية ينطلق من أحادية البعد التي يتعامل بمقتضاها مع الآخر بوصفه جسرا لتحقيق الأهداف الشخصية دون مراعاة مشاعره وأحاسيسه. ولوصول المتكلم إلى هذا الهدف يضطر إلى استعمال مختلف الوسائل للتأثير في الآخر وتغيير معتقداته (على نحو المال والنفوذ والمظهر والعنف والقهر...).

استند يورغن هابرماس *Jürgen Habermas* إلى مسلمة المنعطف اللغوي[4] لوعيه بملاءمة وأهمية الدور الوسيط الذي تؤديه اللغة لربط الجسور بين البشر وتعزيز تفاهمهم على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، ونشر ثقافة تواصلية حمّالة للقيم النبيلة، والمشيدة على أخلاقية المناقشة (الإقناع والاقتناع، وتبادل الحجة والحجة المضادة).

---

(1) *Ibid, p102*

(2) يحددها ما نفرنك فرانك في ما يلي: الصدق (صدق القضايا المطروحة) والجدية (جدية المتكلم) والصحة (صحة المعايير المقترحة). انظر محمد الأشهب: الفلسفة والسياسة عند هابرماس، سلسلة نقد السياسة(3)، منشورات دفاتر سياسية، ط1، 2006، ص29.

(3) الفضاء العمومي دائرة التوسط بين المجتمع المدني والدولة. هو الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد لصوغ رأي عام والتحول بفضله وعبره إلى مواطنين توحدهم آراء وقيم وعادات مشتركة. ويعتبر الرأي العام هو وسيلة المواطنين للضغط على الدولة في منأى عن التأثيرات الفلسفية والعرقية والسياسية من أجل اتخاذ قرار معين وتطبيقه بالعمل.

(4) بين الفيلسوف الأمريكي رتشارد رورتي التغيير الجوهري الذي تحقق في المجال الفلسفي، وهو الانتقال من مفهومي التجربة والوعي (باعتبارهما منسبين إلى الفلسفة التقليدية) إلى مفهوم اللغة التي غدت سؤالا مركزيا في الفلسفة المعاصرة. انظر محمد الأشهب، المرجع نفسه، ص22.

يتمتع كل فرد بحق المشاركة في الحوار بهدف إبداء موقفه ورأيه بصدد المصلحة المشتركة التي تجمعه بالآخرين، والتشاور في مختلف النقاط المعروضة للنقاش إلى أن يقتنع بجدوى الوصول إلى الأهداف المشتركة والمتوافق عليها التي ترضي الجميع. وينبغي للذات أن تتنازل على بعض قناعاتها واختياراتها في المناقشة، وتحترم الشروط التداولية (وهي شروط كونية لا مناص منها)، وتنضبط للقرارات المتفق عليها. وفي حال خروجها عن النشاط التواصلي، فهي تتموقع في مجتمع الغاب، و«تختار طريق الحمق والتدمير الذاتي على نحو مرضي»[1].

ومن بين الأسس التي يقوم عليها النشاط التواصلي نذكر ما يلي:

أ- التفاهم: إن سيرورة التفاهم تدعم توافق الفاعلين، وتوحد خطط عملهم سعيا إلى تحقيق أهداف ومشاريع مشتركة (توجيه العمل المشترك نحو النجاح).

ب- أخلاقية المناقشة: يحتكم المتحاورون إلى أساليب الإقناع والاقتناع بهدف تذويب خلافاتهم، والوصول إلى نتائج مرضية وغايات مشتركة.

ت- وضعيتا العمل والكلام: يقدم المشاركون تأويلا لوضعية معيشة (التوافق). وفي هذه الحالة تبدو وضعية العمل كما لو كانت وضعية كلامية تحتم على المتكلمين أداء أدوار تواصلية مختلفة (متكلم ومتلق وملاحظ وشاهد).

ث- خلفية العالم المعيش: يحفز المقام المناسب على تعزيز التفاهم بين البشر، ويزودهم بالنماذج الثقافية لتفسير ما يحدث في العالم وتأويله. يشكل العالم المعيش مقاما للفهم الحدسي الأولي الذي يمنح إطارا ظرفيا للعمل، ويعطي، في الآن نفسه، جماعا من الموارد التي تغذي سيرورات التأويل. وينبغي أن يحصل اتفاق بين الأفراد، الذين يسعون إلى أداء مشاريع عملهم على أحسن ما يرام، حول ما يحدث في العالم. ويستند اتفاقهم، في الممارسة التواصلية اليومية، إلى معرفة متقاسمة بينهم، والانسجام المعياري، والثقة المتبادلة[2].

إن التزام الأفراد بالافتراضات التداولية يؤهلهم إلى توفير شروط الحالة المثالية للكلام. وهي شروط تضمن التواصل بطريقة سلمية (وجود مناعة ضد التعسق اللغوي وعدم المساواة في

---

(1) كارل أتو بل، انظر: حسن مصدق: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص173.

(2) *Jürgen Habermas, Morale & Communication, éd du Cerf, 1996, pp148-150.*

الكلام)، وتحفز على تجاوز العوائق التي تؤثر سلبا في النشاط التواصلي (الرغبات المضادة، الكذب، التضليل، الحذلقة، الإقصاء والعنف). لما تتوافر الشروط الصحية لإرساء دعامات العقلانية التواصلية (شروط التفاعل السليم والحوار المتبادل)، يمكن للمجتمع أن يدبر خلافاته ويرأب التصدعات ويوحد المصالح المتضاربة حرصا على انسجام مكوناته، ودمقْرطة مؤسساته، وتسريع وتيرة إصلاحه وتقدمه.

2- مقومات التطويع:

نترك جانبا الفعل التواصلي النبيل ونخوض في التطويع الذي نعاين بعضا من تجلياته في النماذج الثلاثة للفعل البشري. ويعرف فليب برتون التطويع على النحو الآتي: «فعل عنيف ومكره يسلب حرية الآخر لإخضاعه. وهو بمثابة كذب منظم يتوخى منه مغالطة الآخر»[1]

ويقوم التطويع على العناصر الآتية:

- تمويه الخبر (*désinformation*): يضلل الرأي العام بتوظيف أخبار مغلوطة أو تضخيمها لأهداف محددة سلفا.
- الدعاية: ترسخ مبادئ معينة في ذهن العامة بحثهم على ترداد محاسنها ونشرها على نطاق واسع بهدف حصول إجماع حولها. وبالمقابل، تدحض مزاعم الخصوم وتبين مساوئها وسلبياتها. ويطلق عليها "الديبلوماسية العمومية" التي تستهدف الجماهير العريضة للتأثير عليها وتغيير معتقداتها.
- الضرب على الوتر الحساس: تُستغل مواطن ضعف المتلقي أو قابليته للتصديق أو سذاجته للتأثير عليه وتدجينه والتلاعب به.
- الشعور بالذنب (*Culpabilité*): يحس الفرد أنه المسؤول وحده عن إخفاقاته وإحباطاته (نقص ذكائه، وافتقاره للمؤهلات).
- الألاعيب (*Game*): يستخدم المطوع ألاعيب وسلوكات تطويعية لإيقاع الآخر في فخه، وكسب مودته وثقته وعطفه (على نحو البكاء والشكوى والظهور بمظهر الضحية والإغراء).

---

(1) *Philippe Breton, La parole manipulée, éd La découverte& Syros, Paris, 2000, p23*

- إطار الافتراء (*Le cadrage menteur*): يشغل الكذب بوصفه سلاحا حربيا وعنفا نفسيا، وذلك لترسيخ فكرة معينة ودحض غيرها.
- إطار المغالاة: يتلاعب المطوِّع بالألفاظ لإيهام المتلقي وتغليطه. وفي هذا الصدد يستعمل الألفاظ المفخخة (على نحو إلصاق تهمة 'الإرهابي' بالعربي)، والأكاذيب المضللة (استخدام الرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط عوض الرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين)، والعبارات الملتبسة (يعطي مسحوق 'كذا' لونا أكثر بياضا/ لقضاء فصل الشتاء دون زكام عليكم باستعمال أقراص من نوع كذا)، وينشر إيشاعات لإحباط عزيمة الخصم وإرباك خططه.
- الإطار المكره (*Le cadrage vontraignant*): يراهن على جعل المتلقي يقبل رأيا أو يتبنى سلوكا. ولتحقيق هذا الهدف يلجأ المطوع إلى لفت انتباهه إلى قضية معينة تتخذ تعلة للوصول إلى قضية مستضمرة.

3- أنواع التطويع:

- التطويع الانفعالي (*Manipulation mathématique*): يضطر الفرد إلى تحمل أدوار اجتماعية وإخراجها بمواصفاتها حتى يؤثر في متلقيه. وفي هذا الصدد يستعمل المناورات العاطفية المناسبة للتأثير في الناس والاستحواذ على عواطفهم وتوجيه ميولهم.
- التطويع المعرفي (*M.cognitive*): يستعمل المتكلم تقنية 'التأطير' وذلك باستثمار معان يعرفها المتلقي وإعادة توظيفها لأغراض أخرى. وهكذا يضطر، حسب السياق، إلى تحويل الكذب إلى الحقيقة والعكس صحيح.

ويعتمد هذا النوع من التطويع على الردود اللاإرادية (*automatismes*) والتكرار، (إثارة استجابات وسلوكات محددة سلفا) بواسطة حوافر متكررة. ونشير في هذا الصدد إلى إشهار 'مالبرو' في الخمسينات الذي كان يهدف إلى توسيع قاعدة المقتنين من الرجال. ولهذا ركز على ما يتوفر عليه 'رعاة البقر' من سمات الرجولة والخشونة والقوة.

كما يرتكز هذا النوع من التطويع أيضا على الخلط (*amalgame*) وذلك على نحو ما يقوم به اليمين في فرنسا. فهو يحدد المشكلة (البطالة والانحراف وتغير القيم)، ثم يصوغ رسالة تربط

بين هذه المشاكل وبين وجود الأجانب (وخاصة العرب والأفارقة) في فرنسا (ما يُصطلح عليه بفرنسيي الأوراق *Français de papier*)، ثم يستعمل صحافته بهدف إبراز للرأي العام ما أحدثته الهجرة من مشاكل مزمنة في عقر ديار الفرنسيين.

- التطويع الذهني (*M.Mentale*): يؤثر هذا التطويع في ذهن المتلقي ويجعله يتلقى ما يبث إليه دون رفض أو إصدار حكم. وهو نوع من "برمجة" ذهن المتلقي بسلوكات معينة بعد تدريبه على القيام بها في ظروف ومقامات مختلفة. ويعتمد هذا النوع من التطويع على العاطفة (الترهيب والترغيب والوعد والوعيد) والتكرار والضغط والمكافأة أو العقاب.
- التطويع المهني (*M.Professionnelle*): يُراهن من خلاله إما على التعريف بالمنتج أو على الرفع من مبيعات بضاعة ما أو على التصويت على مرشح ما.
- التطويع العلائقي (*M.Relationnelle*): يتظاهر المطوع بالظرافة واللطف واللباقة، ويستثمر ما أوتي من ذكاء وحيوية وفاعلية ومرونة لنيل مراده. ومن بين الأمور التي يعتمد عليها نذكر على سبيل المثال ما يلي: عدم الوضوح، والتشكيك في قدرات الآخر، والظهور بمظهر الضحية، وتغيير الأفكار والأحاسيس حسب الظروف، واستعمال خطاب منطقي ومنسجم، وعدم تحمل النقد. ويمكن لهذه التصرفات أن تؤثر سلبا في نفسية من يتعامل معهم، بل قد تسبب لهم اضطرابات نفسية فيضطرون إلى عرض أنفسهم على الأطباء النفسانيين[1].

4- التطويع التلفظي:

تعتمد مختلف أصناف التطويع، التي سبق ذكرها، على الكلام للتأثير في الآخر وتغيير معتقداته. لقد حل الكلام محل العنف لممارسة الضغط والرقابة على المرسل إليه، وبناء صورة مغلوطة للواقع عن عمد وإصرار لإيقاع الآخر في الخطإ. وبما أن التطويع على هذه الشاكلة، فهو يعتبر عملا عنيفا ومكرها يسعى إلى سلب الحرية من الناس وجعلهم أدوات طيعة لخدمة أغراض معينة. قد يعي بعضهم بخطورة الآلة التطويعية على أوضاعهم واختياراتهم وأذواقهم فيقومون

---

(1) انظر في هذا الصدد:

Isabelle Nazare-Aga, Les manipulateurs sont parmi nous, Les éditions de l'Homme, 4éd, 2004, p39.

بالتطويع المضاد سعيا إلى إحباط مناوراتها ومقاومة تأثيراتها السلبية عليهم. ونظرا إلى أهمية التطويع التلفظي في حث الآخرين على «تنفيذ برنامج معين»[1]، فإننا سنركز عليه لبيان مقوماته وتجلياتـه في متن متنوع (على نحو المقامة والرواية واللوحة الإشهارية).

4-1- التطويع في المقامة الصنعانية[2]:

إن المطوع في المقامة الصنعانية هو شخص مجهول الهوية محاط بجماعة من النـاس يـصغون جيدا إلى زواجر وعظه في أجواء يطبعها النواح والحزن. ومن خـلال سـحنته وحالـه يتـضح أنـه لا يمارس الوعظ لوجه الله وإنما يستجدي به لتحقيق أغراضه ومآربه. وإن كان لم يصرح بهـذه الحقيقـة فهي مستضمرة وتمثل «تواطؤا بين المشاركين وفعل التواصل»[3]. وما أن فرغ الـشخص مـن وعظـه حتى أجزل كل فرد من أفراد الجماعـة لـه العطـاء تقـديرا لحـسن أدائـه وبراعتـه في الروايـة وسـعة اطلاعه. ومن بين ما ساعده على النجاح في خطته وإدراك مراده هو ما يلي:

أ- استطاع - بفضل مؤهلاته اللغوية وكفايته الموسـوعية- أن يكـسب مـودة الجماعـة وثقتهـا، ويورطها بطريقة غير مباشرة في عقد ميثاق تلفظي اسـتيثاقي (*fiduciaire*) وقبـول مبـادئ اللعب دون سابق اطلاع على قواعده وإجراءاته.

ب- إنه أديب بليغ يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويتلاعب بالكلمات كما يشاء، ويرتجل العظـات دون عي أو حبسة أو تلكؤ، ويجمع بين الصناعتين (النثر والشعر) [4].

ت- ركز كلامه (أو فعله الإقناعي) على جهة الحمل على الاعتقاد بدعوى أنـه يـسعى مـسبقا إلى تغليط المستمعين وتضليلهم، وجعلهم يعتقدون صحة ما يتلفظ به وسداده. وما مبـادرة كـل فرد بإدخال يده في جيبه إلا دلالة واضحة على اقتناعه بفحوى الكلام ومراميه.

---

(1) *Greimas (A.J) & Courtés (J), Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, op.cit, p221*

(2) أبو محمد القاسم علي بن عثمان الحريري البصري، شرح مقامات الحريري، المكتبة الشعبية، بيروت [د.ت].

(3) *Ducrot (O), Le dit et le dire, Minuit, 1984, p20.*

(4) .. فقد طلع قمر الشعر...فقد تبلج بدر النثر، أبو محمد القاسـم علـي بـن عثمـان الحريـري البـصري، شـرح مقامـات الحريري، المرجع نفسه، ص43.

وفي السياق نفسه يقول بديع الزمان الهمذاني البليغ من لم يقصر نظمه عن نثره. ولم يُـزر كلامـه بـشعره. فهـل تـرون للجاحظ شعرا رائعا. قلنا: لا مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمـذاني، تقـديم وشـرح محمـد عبـده، بـيروت، ط4، 1957، ص75.

وبالمقابل، يضطلع المتلقي بفعل تأويلي لتفكيك رسالة المتلفظ وإدراك أبعادها ومغازيها. إذا فطن المتلقي بمناورة التطويع، فإنه -حسب مؤهلاته وطاقاته الذهنية واللغوية- سيتحاشاها، أو يبطلها أو يمارس تطويعا مضادا معززا بالحجج الدامغة المناهضة. في المقامة الصنعانية وقع المتلقي ضحية الكلام، لأنه انساق مع قناع الشخص (الصورة المغلوطة) ولم يفلح في إماطة اللثام عن وجهه (الصورة الحقيقية) إلا بعد فوات الأوان. وهكذا «تتبع المقامة لحظتين، تتضمن الأولى تأويلا مغلوطا يفشل في الكشف عن حيلة الشخص، والثانية تتضمن التأويل الصحيح غير المفصل عن الخيبة أو الاندهاش»[1]. لو نجح أبو زيد السروجي في الرجوع إلى منزله دون أن يتمكن أي شخص من الاهتداء إليه لظل لغزا محيرا ومحتالا بارعا. لكن الحارث اقتفى أثره حتى اكتشف حقيقته (باطنه غير ظاهره: يعظ الناس بالموعظة الحسنة وهو يشرب الخمر) وتعرف إلى هويته (سراج الغرباء وتاج الأدباء). ويمكن، في هذا الصدد، أن نستأنس بمحاور المربع السيميائي لفهم مختلف الصور التي يتلون فيها أبو زيد السروجي لتحقيق مآربه وإدراك مبتغاه:

أ- محور الحقيقة: يدعو الناس إلى اجتناب المنكر في حين يقترفه.

ب- محور السر: يخفي بأنه يشرب الخمر ولا يمتثل للنصائح التي يعظ بها الناس.

ج- محور الكذب: يتظاهر بالوعظ في حين يقترف المنكر.

د- محور الزيف: يوهم الناس بأنه يمارس ما يقوله في حين تخرجه أفعاله عن الصراط المستقيم (لا واعظ).

هـ- محور التناقض: يحرص أبو زيد على الظهور بمظهر الواعظ الذي يدعو الناس إلى الاقتداء به، في حين يخفي حقيقة كونه مارقا عن الدين.

بما أن أبا زيد يحرص على أداء دوره التحدثي على الوجه المطلوب، فهو ينتقي المفردات المناسبة التي تستمد حيويتها وأصالتها من القرآن الكريم على وجه الخصوص، ويحترم مراسم الوعظ ومقتضياته ومحتوياته. وما إيقاع مستمعيه في المصيدة إلا دليل قاطع على حسن أدائه وإتقان دوره. وبما أنه كان يخبط في أساليب الاكتساب، فقد كان يتلون في حاله مضطلعا بأدوار فاعلية مختلفة. في البداية يعاف الناس محضره، ويحتقرونه لرثاثة لباسه، لكن لما يحدثهم يمتع أسماعهم

---

(1) عبد الفتاح كليطو، المقامات السرد والأنساق الثقافية، ترجمة عبد الكبير الشرقاوي، دار توبقال، 1993، ص182.

ويجذب أنظارهم ويكسب تقديرهم، ويصبح -في نظرهم- من «لا يُفرى فريُّه، ولا يُبارى عبقريُّه»[1]. وهو يتلفظ بالكلام النمطي الملائم للحيثيتين الآتيتين:

أ- يحظى بمنزلة مرموقة ورأسمال رمزي بفضل جودة كلامه وحسن أدائه. يعي بأن آلته الفتاكة هي مؤهلاته اللغوية التي يفتق بها الأسماع ويرتق الصدوع والشقوق، وتسعفه- في مختلف الظروف والملابسات- على إخفاء صورته الحقيقية وإدراك مراده.

ب- يعتبر الحريري الكلام حربا[2]، وهو المعنى نفسه الذي تضمنته عبارة هامون في سياقات أخرى (الحرب التلفظية). فالمتكلم هو شبيه بالمحارب من حيث قراءة خطط الخصم[3] ومباغتته، والاعتماد على الوسائل الناجعة لقهره وهزمه. وهذا ما جعل الحارث بن همام يعتبر نفسه من «نظَّارة الحرب لا من أبناء الطعن والضرب»[4]. في حين أن أبا زيد يلقي بدلوه في الدلاء، ويدخل الحرب متسلحا بالحجج الكافية والجهات المناسبة، ومراعيا طقوس الكلام ومراسمه، وساعيا إلى تأدية المعنى بالسبك الجيد، وعبارات مسجوعة وفصيحة، وحسن التوشية، وحارصا على الاضطلاع بالدور المنوط به على أحسن وجه. وما يتوخى من ذلك هو أن ينجح في خططه، ويبهر الناس باستعداداته ومؤهلاته، ويدرك ما يصبو إليه.

ويستتبع الكلام النمطي الجهات التحدثية الآتية:

- الرغبة في القول: ما قصده أبو زيد من إمتاع غيره بفتيق لسانه وفصاحته والتلون في حاله هو الكدية والاستجداء.
- معرفة القول (حسن الأداء): يوظف أبو زيد مهارته اللغوية في مواضعها المناسبة، وعلى قدر المتلقين. ومن خلالها يتضح مدى تمكنه من الأساليب البديعية، وإلمامه بكل ما يتعلق باللغة والنحو والفقه والأدب والطرف والملح، وقدرته الفائقة على إدراج الكلمات المهجورة والمهملة في سياقات جديدة.

---

(1) أبو محمد القاسم علي بن عثمان الحريري البصري، شرح مقامات الحريري، ص217.

(2) قالوا أأنت ممن يبلى في الهيجاء المرجع نفسه، ص160.

(3) وفي هذا السياق نورد ما يلي: وأخذوا يتداعون فضل الخطاب ويعتدون عوده من الأحطاب وهو لا يفيض بكلمة ولا يبين عن سمة إلى أن سبر قرائحهم وخبر شمائلهم وراجحهم فحين استخرج دفائنهم واستنثل كنائنهم قال يا قوم لو علمتم أن وراء الفدام صفو المدام... ثم فجر من ينابيع الأدب والنكت النخب ما جلب به بدائع العجب، واستوجب أن يكتب بذوب الذهب المرجع نفسه، ص-ص 385-386

(4) المرجع نفسه، ص161.

- القدرة على القول: لا يتطلب الكلام من أبي زيد سلامة النطق وحسن التركيب والإحاطة بالمعنى فقط، وإنما أيضا إدراك مواقع القول وأوقاته، واحتمال المخاطبين به والقدرة على تطويعهم وتغليطهم، واستضمار المقاصد، وسرعة البداهة والمباغتة، وقوة الإفحام.

الحمل على الاعتقاد: يوظف أبو زيد مناوراته التلفظية لإقناع المتلقي المفترض، وتغيير معتقداته، وسلب قدرته على المقاومة، والتأثير عليه لمشاركته اعتقاداته. وبما أنه يجمع بين أساليب الإقناع وأساليب الإمتاع فإن خطابه لا يكتسي صبغة الإكراه وإنما تتلقاه الآذان بشغف وكلف متزايدين.

4-2- التطويع في رواية "ذات" لصنع الله إبراهيم [1]:

إن رواية **ذات** مُشْرعة على بدايات متعددة. تتعلق البداية الطبيعية بميلاد ذات. وهذه البداية -على حد تعبير الناظم الخارجي- لن يرحب بها النقاد بسبب خروجها عن اللياقة الأخلاقية، واستئثار النظرة العصرية لفن القصة بالنظرة الحسية الذكورية. وتخص بداية أخرى اجتثاث من "ذات" ذلك النتوء الصغير الذي سبب إزعاجا شديدا للمصريين في قديم الزمان. ويؤثر الناظم الخارجي البداية المحملة بقدر عال من الدراما، وهي التي تهم لحظة الصدمة الكبرى أو ليلة الدخلة. لكن البداية الحقيقية التي تمثل المرحلة الأولية للبرنامج الحكائي (التطويع)، تم تأخيرها إلى حد الصفحة الرابعة والخمسين، إذ تشخصت في شكل توجيه تلقاه المصريون من جهاز البث المركزي (صورة إشهارية لربت بيت تهدم مطبخها لتبنيه وتؤثثه من جديد).

وتتحكم في التطويع علاقة تراتبية ما بين جهاز الدولة وبين الشعب المصري. فقد وظف الطرف المهيمن التلفاز ليفرض على المهيمن عليه رؤية معينة للمجتمع، ويحفزه على مساندة سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي والانخراط في مسيرة الهدم والبناء. ويندرج التوجيه ضمن الأفعال المشتقة من التحدث *délocutifs*، وهي التي تدل على إنجاز الفعل بالتلفظ به. ويعنى بالتوجيه الإرسال والإدارة إلى جهة ما بالكلام أو بالإشارة، أو هما معا. كما يتضمن «الإيحاء الخاص

---

(1) صنع الله إبراهيم، ذات، دار المستقبل العربي، ط1، 1992.

بالقول»[1]، أي التلفظ بالتوجيه والصدع به. لقد اختار الجهاز الحاكم، من بين إستراتيجيات متعددة، تمرير خطابه السياسي بواسطة الصورة الإشهارية. وبتركيز الناظم الخارجي على التوجيه، لم يغفل ما للكلام من دور أساس في تقديم وصف تقريري للصورة، وتثبيت السلسلة الطافية للمدلولات على نحو يمكن من مواجهة رعب الأدلة الملتبسة[2]. ويتضمن التوجيه أيضا فعلا لغويا من نوع خاص، وهو "المُضَمَّن" الذي يحدده ديكرو بمعايير النفي. "فالمطروح" *le posé* هو الرسالة التي تلقاها المصريون من جهاز البث المركزي، وتؤشر على نهج مصر في عهد السادات سياسة جديدة قوامها الانفتاح والخصخصة. وأما "المُضمَّن" *le présupposé* فيستتبع عدم تلقي المصريين أي توجيه في العقود السالفة لما كانت مصر في عهد جمال عبد الناصر تنهج سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم. إن هذه الرسالة الإشهارية تمثل إرصادا مرآتيا (*mise en abyme*)[3] لأنها تعكس، في شكل مصغر، ما يعيشه المجتمع المصري من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. وما يبين أن ذلك التوجيه التطويعي كان له أثر ووقع في نفسية المصريين، هو انصياعهم له انصياعا تاما. وذلك لأنه يستمد مفعوله من الشروط التي تمنحه الشرعية وتفرضه كسيادة تستدعي الاعتراف به. «فليست سلطة الكلام إلا **السلطة الموكولة** لمن فوض إليه أمر التكلم والنطق بلسان جهة معينة. والذي لا تكون كلماته (أي فحوى خطابه وطريقة تكلمه في الوقت ذاته) على أكثر تقدير، إلا شهادة، من بين شهادات أخرى، على **ضمان التفويض** الذي وكل للمتكلم»[4]. وهكذا، أوكلت الدولة إلى التلفاز مهمة النطق بإيديولوجيتها ذات النزوع الليبرالي (الخصخصة والانفتاح السياسي والاقتصادي)، والتعبير عنها بطرائق وأساليب مختلفة حتى تستحوذ على أفئدة الجماهير العريضة، وتحضهم على إحداث قطيعة مع المرحلة السالفة (الناصرية). «فهذا النوع من "التلقين المذهبي" *indoctrination* القائم بواسطة الترفيه هو الظاهرة التقليدية لما يسمى "بالدعاية السوسيولوجية" المصطلح الذي ابتكره

---

(1) *Bourdieu (P), « Le langage autorisé: les conditions sociales et l'efficacité du discours rituel» in Ce que parler veut dire, l'économie des échanges linguistiques, Fayard, 1982, p p 103-119*

(2) *Benveniste(E), «Les verbes délocutifs», in Problèmes de la linguistique générale, Tome I, Gallimard, 1966, p279*

(3) يتميز الإرصاد المرآتي بسمتين جوهريتين، وهما: التضمين والانعكاسية. تمثل الصورة الإشهارية مرآة بنيوية صغيرة تعكس ما يدور بشكل مكبر في المحكي الإطار (قصة ذات) وفي المحكي المؤطر (قصاصات الأخبار التي تبين مدى انخراط مصر في مسلسل الخصخصة).

(4) *Barthes (R), «Rhétorique de l'image» in communication 4, 1964, p43*

المنظر الفرنسي جاك إلول *J.Illul* والذي يعني تلك التظاهرة-الفعاليات التي يسعى مجتمع ما بواسطتها لتحقيق تكامل أكبر عدد من الأفراد، وتوحيد سلوك أعضائه وفقا لنموذج معين، ونقل طراز حياته إلى الخارج، ومن ثم إلى الهيمنة على المجتمعات الأخرى... وبالتالي يصبح هذا الطراز مادة الدعاية السوسيولوجية ليس بسبب قيمه الثابتة، بل لأنه يجمع في بنيته المبادئ الأساسية لرؤية معينة للمجتمع. أما صفة الاجتماعية فإنها تعني أن طراز الحياة هذا، موضوع الدعاية يعبر بصورة مكثفة عن مفهوم معين للنظام الاجتماعي القائم في أطر إيديولوجية معينة، والذي يريد فرض النماذج السلوكية التي تميزه عن غيره [1]. فمن خلال هذه القولة، يتضح أن التوجيه الإيديولوجي ذو وجهين: أحدهما خارجي يهم نقل نموذج غربي لتفكيك وزعزعة النموذج السائد، وثانيها داخلي يتعلق بصهر الفرد في المجتمع، والسعي إلى التقدم وتحقيق التكامل [2].

ويعتبر التوجيه مقولة (بتعبير سورل) يراهن من خلالها المتكلم على حفز المتلقي على فعل شيء معين. ويمكن أن يكون التوجيه متواضعا جدا كما هو الحال في الرسالة الإشهارية، إذ يقصد به دعوة الشعب المصري إلى الفعل أو الإيحاء به بدلا من الحث عليه. ولهذا فهو لا يتخذ صبغة الإكراه، بل يوظف أساليب الترفيه والإمتاع لاستدراج المتلقي إلى مشاركته القول بطروحه الإيديولوجية. وكلما ازدوجت أساليب الإقناع بأساليب الإمتاع، إلا وكانت إذ ذاك، أقدر على التاثير في اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه لما يهبها هذا الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء، ونفوذ في إشهادها للمخاطب، كأنه يراها رأي العين [3]. ويرتهن فعل التوجيه بالانخراط الفعلي للمواطنين في مسيرة الهدم والبناء. ويجد كل مواطن نفسه مجبرا على الامتثال والانصياع له حتى لا يتأخر عن ركب المجتمع. وهذا ما يحتم عليه اكتساب قيم جهية لضمان الانتقال من برنامج حكائي إلى آخر، وتاهيل نفسه من الناحية المالية لينخرط في مسيرة الهدم والبناء (الإنجاز)، ويكون له اعتبار ومنزلة داخل المجتمع الذي يعيش فيه (الجزاء).

جسدت الدولة التوجيه على أرض الواقع بإحداث تغيرات جوهرية في النسيج الاقتصادي وإعداد المجال العمراني والرقابة الإدارية واستقطاب الاستثمارات والعملة الصعبة. ولم تخل سياسة الانفتاح من آفات تكبح جماح التطور، وتثبط العزائم والمطامح. وهذا ما تحيل إليه كليا نتف

---

(1) بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، ط1، 1986، ص64.

(2) أديب حضور، سوسيولوجية الترفيه في التلفزيون، عالم الفكر، م28، العدد 2، أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص262.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأخبار المؤطرَة، وجزئيا بعض التمفصلات الحكائية في المحكي المؤطِر (وخاصة تلك التي تتعلق بالمنجزات الهائلة التي عرفها حي "مصر الجديدة" لأنه أول ما يطالع السائح، ويسكن فيه رئيس الجمهورية). أما على المستوى الاجتماعي، فقد تمكنت فواعل العمارة المؤهلة -من الناحية المالية- اللحاق بمسيرة الهدم والبناء، والمحافظة على جدولها الزمني بنجاح. وذلك على نحو موظف الزراعة الذي غير ورق الحائط بلون أكثر حداثة كلما حل موعد رش القطن، واستبدله بالأخشاب، وأثبت جهاز الآنتركوم على باب شقته. ثم المدرس العائد من الكويت الذي استبدل الموكيت، وأضاف جهازا كهربائيا وجهاز تكييف جديدين. ثم الحاج فهمي الجزار الذي انضم إلى سكان العمارة في مرحلة متأخرة وبالأسلوب العصري، أي الامتلاك بدلا من الاستئجار. ثم ضابط الشرطة بعد عودته من مهمة أمنية في سلطنة عمان. ثم ضابط الجيش بعد عودته من مهمة تدريبية في الولايات المتحدة، ومن بين ما قام به استبدل سيارته (الفيات131) القديمة بواحدة مازاد على الصفر. وتأخرت ذات عن اللحاق بالمسيرة بسبب أعذار زوجها (على نحو المراهنة على النجاح في امتحان الإجازة الذي لم يتقدم له أبداً، والحصول على عقد عمل بدول الخليج العربي)، ومعاناتها من الضائقة المالية على إثر ارتفاع الأسعار، وتشبثها باشتراكية جمال عبد الناصر المعادية لبدعة التمليك. وهكذا عاشت ذات ردحا من الزمن متأرجحة بين رياح التوجيه الهوج (البرنامج الحكائي الأساس) وبين الوفاء لمبادئها الثورية (البرنامج الحكائي المضاد). وإن ظلت تحن إلى العهد الناصري، فهي قد بدأت شيئا فشيئا تتحرر من شرنقته لتتباهى أمام زملائها في العمل بقدرتها على الانخراط في المسيرة. وفي هذا المضمار «توقف جمال عبد الناصر عن المجيء حاملا معول الهدم، لكن أنوار السادات واصل زياراته الليلية وفي يمينه قطع السيراميك المعهودة. ذلك أن جعبة ذات المالية نفدت قبل أن يصل السيراميك إلى السقف بمسافة شبرين، واضطرت إلى استكمال المساحة الباقية بدهان الزيت المألوف»ص69.

أدركت ذات أن اللحاق بالمسيرة يتطلب تحقيق البرنامج الحكائي للاستعمال (جمع المال) . وبما أن راتبها وراتب زوجها متواضعان جدا، فقد بدأت تعتمد على نفسها؛ وذلك بتوزيع قمصان النوم المهربة من بور سعيد، والاتجار في المواد التموينية، وسحب أكبر كمية نقود من عبد المجيد رغم معارضاته المتكررة، وجمع العلاوات والمكافآت، وتكوين جمعية ادخار بالأرشيف من عشرة أشخاص يتناوبون على أخذ ألف جنيه عند نهاية كل شهر. وبفضل ذلك استطاعت أن تواجه المهام الملحة، فاقتصرت على استبدال مرحاض الحمام بواحد حديث، ثم أولت اهتمامها للمطبخ، فغطت

جدرانه والأرضية بالسيراميك المصقول الفاخر وردي اللون. إن إصرار ذات على اللحاق بالمسيرة انتهى بالإخفاق نظرا إلى الوتيرة السريعة التي سار عليها المجتمع المصري للتأقلم مع النهج الرأسمالي. فلم تجد بأسا من مجاراة الحاج الطيب لمساعدتها على تطهير روحها من العفاريت، والتحرر من الضغوط النفسية المتفاقمة.

وعليه، لا يكفي الانصياع للتوجيه فقط بدعوى أنه صادر من جهات وهيئات عليا في التراتبية الاجتماعية، وإنما ينبغي تحقيقه أيضا على مستوى الواقع. وهذا يتطلب من الفواعل أن تكون متسمة بالكفاية الجهية (الرغبة، والمعرفة، والواجب، والإمكان، والفعل)، وقادرة على الانخراط في مسيرة الهدم والبناء (بالتخطيط المعقلن للحاجات، وادخار الأموال، والمنزلة الاجتماعية والمهنية)، ومقتنعة بالتوجه الليبرالي الذي نهجه السادات، ثم من بعده حسني مبارك. وإذا أعوزتها الوسائل الضرورية لتنفيذ التوجيه، فإن الهوة ستتعمق أكثر بين الفعل اللغوي والفعل غير اللغوي، وبين الأماني والواقع المعيش.

4-3- التطويع في اللوحة الإشهارية:

يسعى المشهر، في هذه اللوحة الإشـهارية[1]، إلى إحـداث تغـيرات جوهريـة في العلاقـات البشرية من أجل حفْز المخاطب على سوغ ما يعرض عليه برضى وأريحية. يقتحم المشهر غرفة طفل ليكشف عن فضوله وتلقائيته في التعامل مع الأشياء الجذابة التي تثير انتباهه وتستنفر مشاعره. يختفي المشهر ظاهريا ليشرك متلقيا مفترضا في التعامل مع الحدث المعروض عليـه، واتخـاذ موقـف إيجـابي منه، واختيار موضع مناسب في خضمه. وهكذا يجد نفسه إزاء القضايا الآتية:

أ- التموضع: حفزه المشهر (المطوِّع) على التموضع بصفته مشاركا في الحدث عـوض التغاضـي عنه أو عدم الاكتراث به. وتقتضي منه المشاركة أن يصبح فاعلا في الحدث ومسهما في تأثيثـه لتفادي العواقب غير المحمودة.

ب- هشاشة وضعية الطفل: يقف الطفل على طبل مائل وهش سعيا إلى الإمساك بقارورة العطـر من نوع 'كيغرلان الصغير'. وتوحي الـصورة باحتمـال تعـرض الطفـل إلى الـسقوط لهـشاشة الطبل وميلانه، وانكسار القارورة وهو ما سيعرض، لا محالة، الطفل إلى التأنيب والعقاب.

ت- الاستنجاد: وضع المشهر الطفل في هذه الحال لـدفع المتلقـي إلى الحـدب عليـه، وإنقـاذه مـن الورطة التي يوجد فيها، وتمكينه مما يريد، وتفادي تعرضـه لمكـروه أو كارثـة محتملـة. وبهـذا الصنيع، «يستدعي [المشهر] معيارا سلوكيا يهم تصرف الراشدين إزاء الأخطار التي يتعـرض عليها الأطفال. إن المعيار الاجتماعي للتدخل (يستحسن أن نتدخل) يحتم علينا إنقاذ الطفـل من الورطة وإعادة التوازن إليه ومنحه العطر»[2].

ث- الألاعيب: وظف المشهر، بدهاء ومكر، جملة من الألاعيب التي تضرب على الوتر الحـساس لدى المتلقي (عاطفة الأبوة أو الأمومة) من أجل حفزه على التعـاطف مـع الطفـل والحـدب عليه كما لو كـان مـن نـسله وذريتـه. ولا يكتفـي المـشهر فقـط بإشـراك المتلقـي في الحـدث (مساعدة الطفل على الإمساك بالقارورة)، وإنما يسعي ضمنيا إلى ترسيخ العلامـة التجاريـة (كيرلان الصغير) في ذهنه، وتعويده على شراء المُنتَج لضمان نظافة أبنائه وتأرُّجهم وسلامة صحتهم.

---

(1) نشرت اللوحة في أسبوعية *Le point* شهر يونو 1994، ص71.

(2) *Alex Mucchielli, Analyse des types de manipulation: L'art d'influencer, Armand Colin, 2000, p72.*

ج- سلطة الكلام: علاوة على اعتماد المشهر الصورة ولوازمها (التصوير الجانبي الذي يوحي بحدوث مفاجأة -أثاث الغرفة يبين مدى انتساب الطفل إلى فئة محظوظة وميسورة- استثمار اللون الأزرق الذي يدل على النظافة والطراوة والروحانية)، وظف اللغة لبيان أهمية العطر (خلوه من الكحول، وانبعاث رائحة طيبة منه، وإسهامه في النظافة)، وتأكيد صفتين جوهريتين يتسم بهما، وهما: صفة 'صغير' تؤشر على تخصيص العطر للأطفال الصغار الذين ما زالوا في بُداهة مشوار الحياة ، وترهص صفة 'أول' بكون القارورة المستهدفة تمثل بالنسبة إلى الطفل احتكاكا أوليا بعطر متميز من معدن 'كيرلان'، وهو شبيه بالحب 'الأول' الذي يخترق شغاف القلب، ويظل، إلى الأبد، موشوما، في الذاكرة.

الخاتمة

مما تقدم نخلص إلى ما يلي:

1- من خلال الحالات السابقة نلاحظ أن المتكلم، أكان حاضرا أم مضمرا، فرديا أم جماعيا، يعتمد الكلام (وما يرافقه من صور ومشاعر وإيماءات ورموز) بوصفه أداة أساسية ليس لاقتسام معرفة مشتركة وتحويلها إلى عمل يعود بالنفع عليه وعلى غيره، وإنما لممارسة العنف أو الإكراه الذهني عليهم. ويتمثل هذا العنف/ الإكراه في استخدام الحيل للسيطرة على الآخر، وشل قدراته على التفكير والرد وإبداء موقفه الشخصي. وهكذا عاينا ثلاثة أصناف من التطويع من خلال الحالات المعروضة: **تطويع الهوية** (تنكر أبو زيد في صورة واعظ للكدية والاستجداء)، **وتطويع التلقين المذهبي** (اعتماد الصورة الإشهارية وسيلة لحفز المصريين على سوغ الليبرالية والتخلي عن التوجه الاشتراكي)، **وتطويع التموضع** (تعمد المشهر تغيير المواضع لجعل المتلقي طرفا مشاركا في الحدث ومسهما في ترويج العلامة التجارية 'كيرلان الصغير').

2- يظهر المتكلم (المطوِّع) حقائق معينة لإمالة المتلقي وجذب اهتمامه، في حين يخفي مقاصده ونواياه. أو بعبارة أخرى يصدع بكل ما يحسن صورته لدى المتلقي ويسعفه على كسب ثقته أو مودته، بينما هو، في الحقيقة، يضمر له الخبث والمكر لخدعه وتطويعه والتلاعب به.

3- ينبغي للمطوع، علاوة على حسن قراءته لطباع الناس وأمزجتهم، أن يتحلى بقدرات لغوية فائقة تسعفه على جلب اهتمام المتلقي وإيهامه بصدق نواياه وصفاء سريرته، وعلى حرمان

المخاطب من التحدث (القدرة على الرد أو إبداء الرأي)، وعلى حفزه على قبول وسوغ ما يتلقاه وإن كان، في قرارة نفسه، يخالفه ولا يتفق معه. فالمتكلم، في هذا الإطار، ينطلق من تصور سلطوي (أي غير ديمقراطي) يجبر المتلقي على الاستجابة طوعا لمقاصده وتصديقها. وعلاوة على تمتع المطوع بالكفاية اللغوية والتواصلية فهو يحسن قراءة طباع المتلقي ومزاجه وردوده المحتملة ورسائله المسترجعة (أكانت إيجابية (على نحو الابتسامة وانفراج أسارير الوجه) أم سلبية (الانفعال))، ويتحلى ببديهة قوية لاقتناص الضحايا الذين يمكن أن تنطلي عليهم الحيل دون عناء يذكر.

4- ينبغي للفرد أن يختار التفاعل التواصلي عوض التفاعل الاستراتجي. فهو، في الاختيار الأول، شبيه بالكلب الأمين الذي يحرس المجتمع، ويؤثر الوصول إلى الأهداف المشتركة بمعايير التداول اللغوي النموذجي (قول الصدق والحقيقة، والتحلي بالمصداقية والمعقولية...). ويتحول، في الاختيار الثاني، إلى ذئب شرس يتخذ الكذب والنفاق والاحتيال والحذلقة مطايا لبلوغ أغراضه. وفي هذا الصدد نورد رد هابرماس على من يعطي للفرد حرية اختيار التفاعل الاستراتجي بدل التفاعل التواصلي: «إن الفرد، في الحقيقة، لا يمكنه أن يتموقع خارج الفاعلية التواصلية كليا- أي من المجتمع وإلا رجعنا إلى قانون الغاب، وأن محاولة انسحابه لا يمكن أن تنتهي إلا بالتدمير الذاتي للذات وإلى الحماقة كليا»[1].

5- اعتبر خصوم هابرماس "الحالة المثالية للكلام" ضربا من المثالية لا يمكن أن تتحقق في التفاعل اللغوي بين الأفراد. في حين تعتبر الافتراضات التداولية ثمرة تطور تاريخي واجتماعي، وحصيلة يكتسبها الفرد بالتعلم والتربية والممارسة. ولا يمكن أن تكون له استعدادات للدفاع عن المصالح المشتركة إذا لم يكن مقتنعا بالديمقراطية وممارسا لها في مختلف مناحي الحياة ومرافقها (البيت، والفضاء العمومي، والمدرسة، والبرلمان...). وهكذا لم يعد بوسعه الوصول إلى حقائق نهائية وقارة (فلسفة الوعي)، وإما أضحى يبحث عن حقائق متوافق عليها (فلسفة التواصل). وفي هذا الإطار «يلعب الحوار دورا مركزيا في بلورتها إن لم يكن السبيل الأخير الذي يمنع التطاحن والتناحر الذي كلف الإنسانية كثيرا»[2].

---

(1) هابرماس، المرجع نفسه، ص174.

(2) المرجع نفسه، ص121.

الإشاريات: مقاربة تداولية

يوسف السيساوي

تبرز أطروحة بارهليل حول "العبارات الإشارية" الأهمية البالغة التي تحتلها التلفظات الإشارية في سياق التواصل اللساني العادي. وهكذا يلاحظ هذا اللغوي أن أكثر من تسعين بالمائة من التلفظات التي ننطق بها في سياق حياتنا اليومية هي تلفظات إشارية يحددها السياق التلفظي الذي وردت فيه[1]. لقد جاء الاهتمام بظاهرة الإشارية متأخرا، وقد برز على الخصوص مع فجر الفلسفة المعاصرة للغة، حيث تركز الاهتمام بهذه الظاهرة باعتبارها خاصية تطبع بعض العبارات اللسانية. انطلاقا من هذا التقليد اعتبرت الإشاريات مكونا لسانيا تتغير مساهمته الدلالية بتغير سياق التلفظ قصد إنجاز وظيفة إحالية معينة، ذلك أن النسبية السياقية لهذه العبارات تؤثر في إحاليتها.

إن التلفظات اللغوية التي نستعملها يوميا، والتي تحتل حيزا كبيرا في التواصل اللساني تترك هامشا كبيرا للظرفية. إن الظروف المحيطة هي التي تسمح بتشكل الظرفية الملائمة لإنشاء التلفظات، ذلك أن الجمل الملفوظة لا تحتوي دائما على ما هو ضروري لفهمها، فهناك جانب كبير نلتقطه من السياق من خلال حركة أو اتجاه العينين أو أية حركة جسدية (الإشاريات)[2].

إن العبارات الإشارية ليست نسبية بالنسبة إلى جميع عناصر سياق التلفظ، ولكنها تكون أحيانا نسبية لعنصر واحد من تلك العناصر. وبالنظر إلى هذا الموقع المتميز الذي تحتله العبارات الإشارية في التواصل اللساني، فإن المقاربة الدلالية لا تسعفنا كثيرا في معالجة هذا النوع من العبارات اللسانية، وحتى نبرز قصور النظرية الدلالية في الإحالة بالنسبة إلى العبارات الإشارية سنتوسل ببعض مفاهيم وأدوات النظريات التداولية لإنصاف موضوع الإشاريات.

---

(1) *Y. Bar-hillel, "Indexical Experssions", In Aspect of language, Ed: magnes, 1970, p80*

(2) *E.Corazza, J Dokis, Pensée en context: le phénomène de l'indéxicalite-la controverse, J. Perry et G. Evans, Ed: De L'éclat, 1993, pp11-12*

1- النزعة الحرفية *Eternalisme* والنزعة السياقية *Contextualisme*

إن الاتجاه المهيمن على فلسفة اللغة ينحدر من تصور يجعل القيمة الصدقية لمحتوى العبارات تتحقق باستقلال عن فعل اللغة الذي من خلاله نستعمل العبارات. وهذا الاتجاه الذي يسمى بالنزعة الحرفية يتعارض مع تصور فلاسفة اللغة الطبيعية الذين يؤسسون لنظرية قوامها أن الفعل اللغوي هو الحامل الأولي للعبارات والتي لا يمكن أن تعبر عن محتوى محدد إلا داخل سياق معين للفعل اللغوي ويسمى هذا الاتجاه بالنزعة السياقية.

تعتبر الإشاريات من أكبر الإشكاليات التي تعترض النزعة الحرفية على اعتبار أن العبارات الإشارية لا تمتلك محتوى محددا إلا داخل وقوع تلفظي معين. تعبر النزعة الأبدية عن رأي خاص حول ظاهرة الإشارية في اللغات الطبيعية حيث تعتبرها خاصية غير جوهرية في بناء النظرية الدلالية. وتعتمد في تدعيم تصورها على المبدأ التالي:

في جميع الأوضاع التي يمكن خلقها في اللغة الطبيعية التي تستعمل السياق الحسي في العبارات توجد دائما عبارة أبدية في تلك اللغة والتي يمكن استعمالها لخلق أوضاع في أي سياق كان. ومن أجل الحصول على عبارة أبدية في سياق حسي علينا فقط استبدال العناصر الإشارية بعناصر غير إشارية تكون بنفس القيمة الدلالية [1].

يستفاد من هذا التصور أن العبارات الأبدية تشكل أساس الدلالة داخل أو خارج السياق الحسي وبذلك تكون العبارات الإشارية مجرد متغيرات يمكن استبدال قيمها المتغيرة بعناصر دلالية ثابتة وأبدية.

في مقابل هذا التصور تعتقد النزعة السياقية التبسيطية أن دلالة العبارات التي نستعملها تنزع أن تكون فقيرة من الناحية الدلالية، فدلالتها تبقى نسبية بالقياس بما نعنيه بالتلفظ [2]. والحاصل من هذا التصور أنه ينبغي البحث عن الدلالة داخل السياق فقط، وليس داخل المكونات الدلالية للعبارات.

يميز باخ بين تعريفين أساسين لمفهوم السياق ينبغي التعامل معهما في معالجة الخطاب الطبيعي:

---

(1) *J. Preyer, G. Leter, Contextualism In philosophy- Knowledge Meaning, and Turth, Literalism And Contextualism, Oxford University Press, 2005, pp171-172*

(2) *K. Bach, " Context Ex Machina ", pp42-43*

أ- السياق من حيث هو مجموعة من المقاييس حيث إن قيمها تحدد أو لا تحدد القيمة الدلالية للعبارات مع متغيرات الإحالات.

ب- مجموع الخصائص الاعتقادية المتبادلة والمتميزة وكذا مجموع الافتراضات المشتركة بين المتشاركين في مرحلة التخاطب [1].

من خلال هذا التمييز ينبغي الفصل بين الإشاريات المحضة التي تختلف إحالتها من سياق إلى سياق آخر، وبين الإشاريات التي يحددها السياق بشكل عام ويمكن أن تكون له فائدة محدودة في تحديد القيمة الدلالية للإشاريات.

1-1- موقف بيري

إن المعالجة الدقيقة لسياقات الإشاريات ينبغي أن تحترم حسب بيري التمييز التالي:

أ- هناك الإشاريات التي تتعلق إشارتها بالسياق المصغر.

ب- هناك الإشاريات التي تتعلق إشارتها بالسياق الواسع.

ت- هناك الإشاريات التي تشير بشكل آلي وتتعلق في جانب منها بمقاصد المتكلم.

يتعلق السياق المصغر بمكونات الوقائع حول التلفظ كالزمان والمكان وهي مسائل تخص أي تلفظ ممكن. وتظهر الحالات الواضحة لهذا السياق المصغر في أداة الإشارة "هو" والضمير الشخصي "أنا" وتتعلق إشاراتهم بالعوامل السالفة الذكر (الزمان والمكان) مثال:

(1) أنا جالس

إن المعطيات المتعلقة بالتلفظ (1) من خلال السياق المصغر تشير إلى أن متكلما معينا تلفظ بـ (1) في مكان محدد وفي زمان محدد. لنفترض مثلا أن التلفظ وقع في 22 ماي 2006 في قاعة للمؤتمرات، إذن فمعطيات السياق المصغر تحدد الإطار الزمكاني للتلفظ.

أما السياق الواسع فيتعلق بالمعطيات السالفة الذكر بالإضافة إلى أي عنصر سياقي يتعلق بالتلفظ للقيام بإشارة خاصة:

---

(1) *Ibid, pp43-44*

(2) ذلك الرجل

إن الإشارة بالتلفظ (2) تفترض وجود رجلين (على الأقل) في الشارع أحدهم اسمه زيد يرتدي لباسا أزرقا والآخر اسمه عمرو يرتدي لباسا أسودا، حيث إن المتكلم يظن أن الرجل الذي يرتدي اللباس الأزرق هو زيد، وهنا يقصد المتكلم الإشارة إلى زيد من خلال الإشارة إلى الرجل الذي يرتدي اللباس الأزرق. إن قصده في هذا التلفظ (2) هو أن يعين رجلا يرتدي لباسا أزرقا وهو ما يسميه **كابلان** بالمقاصد المباشرة [1].

أما بخصوص الإشاريات القصدية والآلية فهناك تلفظات تفيد إلى ما تشير إليه بشكل آلي:

(3) كنت أشعر بالنوم البارحة

فالتلفظ البارحة يشير بشكل آلي إلى يوم قبل أن يقع التلفظ وليس هناك مجال لقصد المتكلم لتحريك الدلالة المتوقعة من إشارة البارحة.

والملاحظ أن أدوات الإشارة "ذلك" "هناك" "هذا" تستدعي دائما مقاصد المتكلم لتحقيق مضمونها الإحالي.

(4) هذا الكتاب

(5) هناك كنا نلعب

إن المثال (4) يفترض مجموعة من الكتب وينبغي عزل واحد من بينها حيث إن المتكلم ينبغي أن يكشف عن قصده لعزل الكتاب المقصود. وفي المثال (5) فإننا نفترض فضاء مكانيا كبيرا وينبغي عزل حيز معين ومحدد من هذا الفضاء، فمن خلال استعمال المتكلم أداة الإشارة "هناك" فهو يقصد أن يحصر حيزا مكانيا محددا يشير إليه.

ويمكن تمثل أنواع الإشاريات في علاقتها مع مختلف السياقات من خلال الجدول التالي:

سياق واسع	سياق مصغر	
غدا، نعم	أنا، الآن، هنا	الآلي
ذلك، هذا الرجل، هناك	الآن، هنا	القصدي

---

(1) *J. Perry, "Indexicals, Contexts and Unarticulated Constituents", In A. Aliseda, R. Glabbeek and D. westarstahl, ed. Computing Natural Language, GSLI Publication, Stanford California, 1998, pp1-11*

2- الإشاريات واسم العلم

إذا كان بعض فلاسفة اللغة يشبهون اسم العلم بالإشاريات من خلال ارتباطه بالسياق الحسي [1] فإن علاقة الإشاريات بالسياق تختلف تماما عن علاقة اسم العلم بالسياق. إن اختلاف اسم العلم عن الإشاريات هو اختلاف في الأدوات الإحالية وكذلك في الكفايات التي يتوفر عليها المتكلم للإحالة بهذه الأداة أو تلك. ذلك أن التعيين بواسطة الإشاريات يكون إدراكيا أما التعيين بواسطة اسم العلم فهو عمومي. إن المعلومات التي ترافق استعمال العبارات الإشارية تكون مترسخة ذهنيا بالواقع. أما المعلومات المرافقة لاسم العلم فهي لا تحتاج إلى ذلك. تسمح الإشاريات للمتكلم أن يركز الانتباه حول إحالة معينة من خلال الإشارة إلى العلاقة بين الإحالة والسياق. إن أثر هذا الارتباط يتنوع ويختلف باختلاف درجات الولوج أو بروز المحال عليه. فإذا تعلق الأمر بإحالة لا يمكن الولوج إليها أو التعرف عليها بواسطة اسم العلم، هنا يساعد اسم الإشارة على الولوج إلى الموضوع المفترض. أما إذا كان بالإمكان تعيين الإحالة بواسطة اسم العلم ولكن الولوج إليه صعب، لأنه لا يمكن استحضاره في ذاكرة المخاطب، في هذه الحالة يساعد اسم الإشارة على الولوج إلى الموضوع المتوقع. أما إذا كانت الإحالة بارزة في السياق ويمكن للمخاطب الولوج إليها فإن استعمال اسم الإشارة مع اسم العلم يشدد التركيز على الموضوع المتوقع [2]:

(1) هذا زيد

من خلال التمييز بين العبارات الإشارية وبين العبارات السياقية فإن اسم العلم عندما يرد في عبارة إشارية كما في (1) فإن استعمال اسم الإشارة يأتي كضمير توكيدي، ذلك أن الاستعمال التوكيدي يتوخى إثارة الاهتمام إلى كلمة سبق تمييزها في الخطاب.

تعتبر الإشاريات طريقة للحديث عن الأشياء ولا تتطلب منا معرفة كثيرة حول الشيء مثل اسمه أو صفته، ولكنها تتطلب منا فقط معرفة العلاقة التي تربطه بنا في سياق التلفظ. أما الأسماء والأوصاف فهي طريقة للحديث عن الأشياء لا تتطلب من المستمع معرفة العلاقات التي تربط الأشياء به، فمثلا يمكن أن نحيل على بيل كلينتون بـ "أنت" إذا كنت أتحدث معه، ولست في حاجة لمعرفة اسمه أو شيء آخر حوله [3].

---

(1) *F. Recanati, Direct Reference, pp140-143*

(2) *K. Jonasson, "Ce Marc nous fait bien bosser ", dans la ligne Claire: De La linguistique a la grammaire, Ed: Deculot, 1998, pp84-85*

(3) *J. Perry, "Indexicals, Contexts and Unarticulated Constituents", pp8-9*

يعتبر التركيز الذهني الإدراكي والقصد عنصران أساسيان في تـأمين الإحالـة بالإشـاريات، وهي مسألة لا تحصل بالنسبة إلى اسم العلم. إن الفكر الإشاري هو فكر إدراكي وإحالتـه مترسـخة في السياق. ويمكن التمييز بين المعلومات المترسخة والتي تتعلق باستعمال العبارات الإشـارية، وبـين المعلومات غير المترسخة التي تستعمل في سياق أسماء العلم. يمكن أن نستعمل اسم العلـم للإحالـة على موضوع معين رغم أن المتكلم والمستمع لم يسبق لهمـا أن كـانوا علـى اتـصال بمـا يحيـل عليـه. فعندما نستعمل أرسطو فإننا نحيل على نفس الفرد ونستطيع أن نفهم ذلك رغم أن أرسـطو لم يـسبق له أن كان في محيطنا الإدراكي[1]. ويمكن تمثل استعمال الإشاريات في مختلـف الـسياقات ومقارنتهـا بالاستعمالات السياقية لاسم العلم من خلال الخطاطة التالية:

السياق بشكل عام

سياق واسع

السياق المصغر

الخصائص اللسانية العامة

سياق إشاري

سياق إشاري محض

الخصائص المستعملة في التلفظ (الزمن و المكان)

اسم العلم/ الإشاريات

اسم العلم

الخصائص المستعملة في التلفظ

+

خصائص التبعية السياقية للمتكلم (التركيز الذهني، المباشر-القصد)

3- التمثل الإشاري اللساني والتمثل الإشاري الذهني

لقد تركز اهتمام الدارسين لمبحـث الإشـاريات علـى المقاربـة اللـسانية الـتي اجتهـدت في وصف الخصائص الدلالية والتداولية لأدوات الإشارة على قاعدة التبعية السياقية (التمثل الإشاري اللساني). غير أن الإشارية اعتبرت، ليس فقط كخاصية تطبع اللغة، ولكن كـذلك كخاصـية تطبـع

(1) *E. Corazza, Reflecting the Mind- Indexicality and Quasi-Indexicality, Oxford University Press, 2004, pp28-38*

الفكر (الكوجيطو الديكارتي كتمثل خاص حول الذات). إن مسألة التمثل الإشاري الذهني ترتكز بالأساس على مفهوم الذاتية ثم على المكانة التي يحتلها الموضوع في العالم الموضوعي حيث يتواجد. إن التمثل الإشاري الذي نعبر عنه من خلال الأدوات أنا وهنا يشكل نواة التمركز حول الذات في كل تجربة [1].

يسند بيري وإفانس أهمية كبيرة لمسألة الدينامية الذهنية في مقاربة الإشاريات. والملاحظ أن هذه المسألة ظلت مهمشة في الأدبيات الفلسفية المعاصرة وتمت معالجة الإشاريات من خلال دراسة وضعية موضوع معين يفكر حول محيطه في زمن محدد معطى وبشكل قار وثابت. غير أن مسألة الدينامية الذهنية تطرح بشكل أفضل عندما نأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يتطور داخلها هذا الفكر ويستمر عبر الزمن. إن الدينامية الذهنية تطرح إمكانية البرهان الممتد والمستمر دائما عبر الزمن وهي شرط مسبق لكل عقلانية [2].

لنفترض أن شخصا معينا اكتسب معلومة من خلال محيطه (مثلا حول لوحة فنية تستحق الاقتناء) ولكنه لم يستعمل هذه المعلومة إلا لاحقا. ونفترض أنه يتعرف على اللوحة بطريقة إشارية:

(1) هذه اللوحة رائعة

غير أن نفس الشخص تعرف على اللوحة فيما بعد وهو يتصفح كتابا يشتمل على صور اللوحات الفنية ومن ضمنها نسخة (وليس الأصل) من تلك اللوحة الفنية التي سبق وتعرف عليها بطريقة إشارية مباشرة. وسجل الشخص نفس الانطباع بحيث تظل دائما:

(2) هذه اللوحة رائعة

وبمعنى آخر يمكن القول إن الشخص لم يغير رأيه حول اللوحة الفنية رغم أنه تحول من حكم إشاري مؤسس على الإدراك المباشر للوحة الفنية في (1) إلى حكم للتعرف على اللوحة من خلال النسخة غير الأصلية في (2). والبين أن الحكمان (1) و(2) يعتبران حكمان إشاريان. إن

---

(1) *E.Corazza, J. Dokis, Pensée en context: le phénomène de l'indéxicalite – la controverse, J. Perry et G. Evans, pp12-13*

(2) *- J. Perry, "A Problem about continued Belief", In Pacific Philosophical Querterly ,N° 51, 1980, pp317-332.*

And G. Evans" Understanding Demonstrative " In Meaning and Understanding, H. Parret, J. Bouveresse, Ed Walter De Gruyter, 1981, pp280-303.

وردت هذه المواقف في كتاب:

Pensée en contexte: le phénomène de l'indéxicalite – la controverse J. Perry et G. Evans, pp42-53.

مشكل الدينامية الذهنية يطرح من خلال التساؤل التالي: من يضمن الهوية الداخلية بين الموضوعين في الحكمين (1) و(2).

يقدم بيري ثلاثة أجوبة/ اعتراضات عن السؤال السابق:

أ- إن الهوية الداخلية ليست دائما مضمونة من خلال أحكام الهوية (الأحكام في المثال (1) و(2)) ذلك أن الشخص لم يغير رأيه عندما تعرف على نسخة اللوحة الفنية.

ب- إن الهوية الداخلية ليست دائما مضمونة من خلال أحكام ما وراء لسانية؛ ذلك أن الحكم في (1) و(2) لا يتعلق بشكل مباشر بنفس اللوحة الفنية، ولكنه مجرد ألفاظ أو أفكار حول اللوحة الفنية. إن الهوية الداخلية في الحكم (1) و(2) تقع في مستوى أكثر بدائية من ذلك المتعلق بالإحالة بواسطة ألفاظنا أو أفكارنا.

ت- إن الهوية الداخلية ليست دائما مضمونة من خلال احتواء الحكمين (1) و(2) على نفس المكونات التركيبية أو نفس الاسم وهي مسألة لا تعكس استمرار نفس المكونات الدلالية في الحكمين.

يستفاد من الملاحظات السابقة أن التمثل الإشاري الذهني يلعب دورا محوريا في تحديد هوية الموضوعات الإشارية. فالملاحظ أن الدينامية الذهنية للأشخاص تخلق أحيانا اعتقادا مستمرا (عبر الزمن) حول الموضوعات بشكل يجعل الحدود الشخصية هي مجرد أدوات لسانية يستعملها التمثل الإشاري الذهني للتعبير عن اعتقادات لا صلة لها بالواقع المتحقق. وعليه، فإن الدينامية الذهنية للأشخاص تحدد (في جانب كبير من التواصل) تماثل الهوية المفترضة من الموضوعات باستقلال عن المستوى التركيبي أو الدلالي للحدود المستعملة، وباستقلال كذلك حتى عن المستوى الماوراء لساني. ويخلص بيري أن الهوية الداخلية للموضوعات تبقى ممكنة رغم أن المتكلم لا يتوفر على أي حد شخصي[1].

(1)

4- مفهوم "إحالة المتكلم" في نظرية باخ

إن الحديث عن إحالة العبارات الإشارية هو موضوع تداولي صرف، فالبين أن تحديد الإحالة المتوقعة من هذه العبارات لابد وأن يقوم على استحضار عنصر السياق، ومعاينة المتكلمين الفاعلين في هذا السياق، وحتى نبرز أهمية هذه العناصر في رصد مشكل إحالة الإشاريات نسوق المثال التالي:

(1) هي ممثلة جيدة

فالاستعمال الدلالي "الحقيقي" للجملة (1) يدل على أن هناك أنثى وهي ممثلة جيدة، غير أن هذا التحديد الدلالي للجملة لا يسمح بتعيين أنثى محددة تكون ممثلة جيدة، وعليه فإن دلالة الجملة "الحقيقية" لا تكفي في تحديد الإحالة المتوقعة منها، وإذا ما حاولنا تحديد أنثى معينة ستكون الجملة على الشكل الآتي:

(2) هناك أنثى معينة ممثلة جيدة

غير أن ما يمكن ملاحظته هو أن الجملة (1) غير متكافئة دلاليا مع الجملة (2)، فدلالة الضمير الشخصي "هي" غير مترادفة مع دلالة "أنثى معينة"، وعليه فإن دلالة هذا الضمير ترتبط في المقام الأول بالسياق التلفظي الذي وقعت فيه.

وهكذا يخلص باخ إلى أن جميع الجمل الإشارية لا تسمح بتحديد دلالي لإحالتها المتوقعة[1]، لأن دلالة الجمل الإشارية لا تتعلق فقط بالمعنى "الحقيقي" للحدود المكونة للجملة، ولكنها تتعلق باستعمال المتكلمين لهذه الحدود. وعليه، فإن إحالة العبارات الإشارية لا يمكن أن تتأسس على مفهوم "الإحالة اللسانية" ولكن قيمتها التداولية تتحدد انطلاقا من مفهوم "إحالة المتكلم"[2].

4-1- مستويات تقويم إحالة العبارات الإشارية

يعتبر باخ خاصية التبعية السياقية من الخصائص المتميزة التي تطبع اللغات الطبيعية في مقابل اللغات الصورية. والحق أن الاهتمام الواسع والمتزايد الذي تحظى به النظريات التلفظية والتداولية في التفكير اللساني المعاصر يستند في أساسه على اكتشاف خصوصيات الخطاب الطبيعي

---

[1] - *K. Bach, Thought and reference, pp74-75*

(2) *Ibid, p4*

ثم صياغة المفاهيم الإجرائية القمينة بوصف خصوبة وتنوع مستويات الإحالة في اللغة الطبيعية. وهكذا نستطيع التمييز بين ثلاث مستويات في مقاربة جمل الخطاب الطبيعي.

(أ) الجملة كنمط *Type* لساني

(ب) الجملة كوقوع تلفظي *Token*

(ج) الجملة كوقوع منعكس *Token Reflexive*

سنحاول التفصيل في هذه المستويات الثلاث حتى نتبين عن قرب الخصائص التداولية للعبارات الإشارية.

4-1-1- الجملة كنمط لساني

إن معالجة الجملة كنمط لساني محض يقتضي فقط حصر خصائصها الدلالية ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال التالي:

(3)أنا أسكن مراكش

إذا اعتبرنا الجملة (3) كنمط لساني فهذا يعني أن شخصا (كيفما كان) يسكن مراكش. والواضح أن الجملة (3) لا تسعفنا في تحديد القيمة المتوقعة من الضمير الشخصي "أنا" فلكي تصدق الجملة (3) كنمط لساني فليس من الضروري أن يتلفظ بهذه الجملة متكلم معين وفي مكان وزمان محددين. وعليه، تكون الجملة (3) باعتبارها نمطا لسانيا جملة متخلصة من الإمكانات المتوقعة والملموسة للتلفظ، فهي تنقل فقط المحتوى القضوي من خلال الدلالة "الحقيقة" للحدود، كما تكشف عن الخصائص الدلالية للجملة (الصدق والإحالة) ولا تتعدى هذه الخصائص[1].

2.1.4. الجملة كوقوع تلفظي

إذا اعتبرنا الجملة الإشارية (3) كوقوع تلفظي، فهذا يقتضي منا معالجتها كتعاقب صوتي حصل من خلال تلفظ متكلم معين داخل زمان ومكان محددين، وبذلك يكون الوقوع التلفظي للجملة (3) حدثا شخصيا وحيدا، ولن يعاد وقوعه أبدا. فكل تلفظ بالجملة "أنا أسكن مراكش" هو

---

(1) *Ibid, p6*

حدث جديد ومختلف يرتبط بالسياق الخاص والملموس للتلفظ[1]. وعليه، نخلص إلى أن الوقوع التلفظي هو الكفيل بالكشف عن الخصائص التداولية للجملة (المتلفظ وزمن التلفظ ومكانه وباقي الخصائص التداولية الأخرى)[2].

3.1.4. الجملة كوقوع منعكس

لاشك أن كل وقوع تلفظي للجملة الإشارية (3) يعكس ظروف استعماله الخاص فإذا كان الوقوع التلفظي للضمير الشخصي "أنا" قد وقع من قبل متكلم معين وليكن "م1" فإنه بالإمكان حصول وقوع تلفظي آخر لنفس الجملة يرتبط بمتكلم آخر وليكن "م2".

(4) أنا أسكن مراكش حيث أنا = م1

(5) أنا أسكن مراكش حيث أنا = م2

الملاحظة الأولية التي تسمح بها هذه الوقوعات المختلفة في (4) و(5) هي أن القيمة الدلالية للضمير الشخصي "أنا" تختلف باختلاف المتكلم "م1" وم2، فكل وقوع تلفظي للجملة الإشارية (3) إذن يعكس ظروف استعماله الخاص، وإذا كانت الغاية هي تحديد الإحالة المتوقعة في الجملة (3) فإنه من اللازم استحضار إحالة الضمير الشخصي "أنا" ثم تحديد زمن الفعل الوارد في الجملة الإشارية الذي هو زمن "الحاضر" والواقع أنها كلها معطيات سياقية تعكس الوضعية الملموسة للتلفظ.

لقد اعتبرت الجمل الإشارية وقوعات منعكسة لأنها في الواقع تعكس ظروف سياقها الخاص من خلال الإحالة الضمنية التي تحملها الضمائر الشخصية (أنا، أنت...) أو الأدوات الإشارية (هنا، الآن هذا...). وعليه، نخلص إلى أن الوقوعات المنعكسة لا تستوفي إحالتها المتوقعة إلا عند حضور الموضوع (موضوع العبارة الإشارية) في السياق اللساني، أو السياق الخارجي للتلفظ[3].

والحاصل أن المعالجة التداولية للعبارات الإشارية تقتضي الالتزام بالوضعية الملموسة للتلفظ من خلال إشراك المتكلم ومختلف العناصر السياقية الكفيلة بتأسيس العلاقة الإحالية للإشارات.

---

(1) *F. Recanati, La transparence et l'énonciation, ed: du seuil, 1979, pp154-155*

(2) *Ibid, p157*

(3) *O. Ducrot, Dire et ne pas dire, ed Harman, Paris, 1979, pp241-242*

5- التقعيد المنطقي للعبارات الإشارية (ستالناكر ومونتغيو)

لاشك أن التقعيد المنطقي في الدلاليات الصورية يقوم في الأساس على المفهوم الدلالي للصدق، غير أن التقعيد المنطقي للغة التداولية عموما والعبارات الإشارية على الخصوص يستلزم طلب منطق يستجيب لخصوصيات الخطاب الطبيعي على تنوعها وثرائها.

1.5. المفهوم التداولي للصدق

يستمد المفهوم التداولي للصدق مرتكزاته النظرية من التصور المنطقي لنظرية العوالم الممكنة. وحاصل هذا التصور أن إسناد قيمة الصدق أو الكذب لعبارة معينة هو مجرد التمييز بين العوالم الممكنة التي تتحقق فيها تلك العبارة أو العوالم الممكنة التي لم تتحقق فيها العبارة[1]. وبلغة التداوليات يمكن القول أن القيمة الصدقية للعبارة مرتبطة أشد ارتباط بالسياقات الممكنة في الاستعمال.

1.1.5. مشروع مونتغيو

يقترح مونتغيو معالجة العبارات الإشارية بشكل تداولي ومنطقي دقيق، ويحاول من خلال التقعيد المنطقي لهذه العبارات صياغة بعض خصوصيات الخطاب الطبيعي كمسألة التبعية السياقية الناتجة عن العبارات الإشارية، ويقدم مونتغيو أربعة شروط في تأويل أية لغة تداولية 'ل'.

أ- ينبغي تحديد مجموع خصائص السياقات الممكنة في الاستعمال وهو ما تصطلح عليه سكوت 'بالنقط الإحالية' وحتى نوضح هذا الشرط التداولي نستعين بالمثال السابق 'هي ممثلة جيدة'.
فإذا كانت الخاصية التداولية لهذه الجملة هي زمن التلفظ، والضمير الشخصي 'هي' فإن النقطة الإحالية ينبغي أن تتكون من زوج هو عبارة عن شخص معين 'ش' وعدد يشير إلى زمن التلفظ 'ز' ويمكن صياغة هذه النقطة الإحالية على الصورة التالية: (ش Λ ز) حيث Λ يرمز لرابط الوصل

ب- ينبغي تحديد مجموع الموضوعات الحاضرة في 'ز' التي تلتزم بالنقطة الإحالية (ش Λ ز).

---

(1) *R.C. Stalnaker, Inquiry, The Mit Press London , 1984, p2*

ج- ينبغي تحديد دلالة الجملة من خلال دلالة المحمول والثوابث الفردية في لْ وللقيام بتأويل الثابت المحمولي ثمْ يجب تحديد ما صدقه بشكل يلتزم النقطة الإحالية (ش٨ ز)، والمقصود هنا هو تحديد مجموع الموضوعات التي يمكن أن تشكل ما صدق ثمْ في زْ. نفس الإجراء المنطقي ينسحب على تأويل الثابت الفردي وهو تحديد ما صدق شْ في زْ.

د- يجب أخيرا أن تقوم بتأويل لْ من خلال العلاقة التي تربط مختلف النقط الإحالية[1].

وهكذا نخلص إلى أن تأويل العبارات الإشارية يستدعي خاموسا منطقيا يكون على الصورة التالية (ق، ش، ثم، ر، مج) حيث تشكل قْ تابع القيم الصدقية وشْ تابع مجال مجموع الثوابت والمتغيرات الشخصية وثمْ تابع مجاله مجموع الثوابت وزْ مجاله مجموع الرموز المنطقية ومْجْ باعتباره مجال تأويل التوابع.

والحاصل من مشروع مونتغيو التداولي المنطقي أنه مشروع يسمح بالمعالجة الماصدقية للعبارات الإشارية وهو تأويل يلتزم بالتبعية السياقية لهذه العبارات، ونقصد مجموع النقط الإحالية المعتمدة في تأويل العبارات، ويمكن صياغة هذا التأويل على الصورة التالية:

ع صادقة ن تأ

حيث ترمز عْ لعبارة معينة ونْ للنقط الإحالية وتأ لتأويل معين وتعني هذه الصياغة أن العبارة الإشارية عْ تصدق وهي ملتزمة بالنقط الإحالية نْ وفي تأويل معين تأ.

ويعتمد مونتغيو المفهوم التداولي للصدق حيث يرتبط صدق العبارات الإشارية بالنقط الإحالية التي تشكل الخصائص السياقية لهذه العبارات، كما يرتبط صدقها بتأويل معين مشروط بالوضعية السياقية للتلفظ[2].

---

(1) *R. Montague "Pragmatics and Intensional Logic" in Davidson And Harman ed, 1972, pp154 -155*

(2) *Ibid, p149*

6- خلاصة

إن المقاربة التداولية للعبارات الإشارية قد بينت على وجه التركيز خصوصية وثـراء اللغـة الطبيعية، ويمكن الوقوف على الكفاية التفسيرية للنظرية التداولية في الإحالة من خلال الملاحظـات التالية:

أ- إذا كانت النزعة الأبدية تعتبر الإشاريات مكونا هامشيا داخل النـسق اللـساني بحيـث يمكـن استبدال قيمها بعناصر دلاليـة ثابتـة وأبديـة، وهـو تـصور تبـسيطي لا يحـترم الخـصوصيات التداولية لاستعمال العبارات الإشارية، فـإن النزعـة الـسياقية هـي الأخـرى لا تتـوفر علـى الكفاية الوصفية والتفسيرية لمقاربة الإشارية بشكل يحترم التمييزات السياقية التي تجعـل مـن العبارات الإشارية نسبية ليس بالنسبة إلى جميع عناصر التلفظ، ولكنهـا تكـون أحيانـا نـسبية لعنصر واحد من تلك العناصر (مثلا الضمير الشخصي أنا يتعلق فقط بالمتكلم).

ب- إن تشبيه السلوك التـداولي للإشـاريات بأسمـاء العلـم هـو تـصور لا يحـترم الخـصوصيات التداولية للعبارات الإشارية. لابد إذن في إطار التبعية الـسياقية للتلفظـات مـن التمييـز بـين السياق الواسع الذي يتضمن الخصائص السياقية العامة التي تحدد بشكل عام إحالة كل تلفظ (اسم العلم أو الإشاريات أو الأوصاف المحددة)، وبين السياق المصغر الذي ينقسم بدوره إلى سياق إشاري يتضمن الخصائص المستعملة في التلفظ بالإضافة إلى خصائص التبعية الـسياقية للمتكلم حيث التركيز الذهني المباشر واستحضار عنـصر القـصد (أنـا، هـذا، تلـك)، وبـين السياق الإشاري المحض الذي يحدد الخصائص المستعملة في التلفظ كالزمـان والمكـان (الآن، هنا).

ج- يساعد التمثل الإشاري الذهني في فهم العديد من الاعتقـادات المـستمرة في الـزمن لتحديـد هوية الموضوعات الإشارية. ذلك أن الدينامية الذهنيـة للأشـخاص تخلـق أحيانـا اعتقـادات حول موضوعات معينة بشكل لا ينسجم مـع الهويـة الداخليـة للموضـوعات. وعليـه، فـإن الدينامية الذهنية للأشخاص يمكن أن تحـدد في بعـض الأحيـان تماثـل الهويـة المفترضـة مـن الموضوعات باستقلال عن المستوى التركيبي أو الـدلالي أو حتـى المـستوى مـا وراء لـساني. وبذلك تعتـبر الحـدود الشخـصية (سـواء كانـت إشـاريات أو غيرهـا) مجـرد أدوات لـسانية يستعملها التمثل الإشاري الذهني للتعبير عن اعتقاداته التي ترسخت واستمرت عـبر الـزمن من خلال دينامية ذهنية توجه السلوك اللساني للأفراد.

د- إن تركيز النظرية على مفهوم "إحالة المتكلم" هو في حد ذاته تركيز على الاستعمال الملموس للعبارات الإحالية، فالواقع أن الفعل الإحالي يستوفي مضمونه الفعلي داخل لحظة الخلق اللغوي، وتفاعل المتكلم مع السياق العام للتلفظ، وفي مقابل ذلك فإن النظريات الدلالية لا توفر هذه الشروط في مقاربة الفعل الإحالي، كما أنها لا تسعف في استكشاف خصوبة وتنوع الخطاب الطبيعي.

هـ- إن التمييز الذي اقترحه باخ لغرض تقويم مستويات إحالية العبارات الإشارية هو تمييز يكشف بالملموس أن معالجة هذه العبارات باعتبارها أنماطا لسانية (مستوى الدلالة "الحقيقية" للحدود) لا يسعفنا في تحديد الإحالة المتوقعة منها. وعليه، فإن احتمال التوقع الإحالي لهذه العبارات الإشارية يرتبط أساسا بوقوعها التلفظي، وهو ما يقتضي معالجة الفعل الإحالي الإشاري داخل الوضعية الملموسة للتلفظ... من هذا المنطلق تعتبر العبارات الإشارية وقوعات منعكسة لأنها تعكس ظروف سياق استعمالها الخاص من خلال الإحالة الضمنية للضمائر وأدوات الإشارة في هذه العبارات.

و- إذا كانت اللغات الطبيعية تتميز بخاصية التبعية السياقية في مقابل اللغات الاصطناعية، فإنه على الرغم من هذه الخصوصية الهامة التي تطبع الخطاب الطبيعي فلا مانع من تقعيد هذا الخطاب بأساليب وأدوات المنطق الصوري شريطة أن تلتزم مفهوما تداوليا للصدق يرتكز على مجموع الخصائص السياقية الممكنة في الاستعمال (النقط الإحالية)، وهو تأويل هيرمونوطيقي للصدق يجعل إحالة العبارات الإشارية تتحقق داخل لحظة الخلق اللغوي (الحدوث). وعليه، لم يعد هناك عالم مطلق للإحالة ولكننا نبني عوالم عندما نعبر الطرق الإحالية، وبصيغة أخرى فنحن لا نستطيع التمييز بين الواقع الذي يعطى والواقع الذي يبنى، فنحن دائما في إطار نسخة عندما نتبع الطرق المتعددة للإحالة، وعلى النسخة أن تكون صحيحة بمعنى أن تستجيب لحاجياتنا بشكل ملائم.

مراجع البحث

1. *E.Corazza, J Dokis, Pensée en context: le phénomène de l'indéxicalite–la controverse, J. Perry et G. Evans, Ed: De L'éclat, 1993.*
2. *F. Recanati, La transparence et l'énonciation, ed: du seuil, 1979.*
3. *J. Perry, "Indexicals, Contexts and Unarticulated Constituents", In A. Aliseda, R. Glabbeek and D. westarstahl, ed. Computing Natural Language, GSLI Publication, Stanford California, 1998.*
4. *J. Perry,"A Problem about continued Belief", In Pacific Philosophical Querterly, N° 51, 1980.*
5. *K. Jonasson, "Ce Marc nous fait bien bosser ", dans la ligne Claire : De La linguistique a la grammaire, Ed: Deculot, 1998.*

O, Ducrot, Dire et ne pas dire, ed Harman, Paris, 1979.

6. *R. Montague "Pragmatics and Intensional Logic "in Davidson and Harman Ed, 1972.*
7. *R.C. Stalnaker, Inquiry, The Mit Press London, 1984.*
8. *Y. Bar-hillel, "Indexical Experssions", In Aspect of language, Ed: magnes, 1970.*
9. *E. Corazza, Reflecting the Mind- Indexicality and Quasi-Indexicality, Oxford University Press, 2004.*
10. *G, Preyer, Leter, Contextualism In philosophy- Knowledge Meaning, and Turth, Literalism And Contextualism, Oxford University Press, .*
11. *And G. Evans" Understanding Demonstrative " In Meaning and Understanding, H. Parret, J. Bouveresse, Ed Walter De Gruyter, 1981.*
12. *K. Bach, "Context ex Machina", in: Semantics Versus Pragmatics. Zoltan Gendler, Szabo, Oxford University Press, 2005.*
13. *R. Montague. "Pragmatics and Intensional Logic", in Semantics of Natural Language, by Davidson and Harman, Dordrecht, Reidel, 1972.*
14. *F. Recanati, Direct Reference: from language to Thought, Oxford Blackwell, 1993.*

المقاربة التداولية للإحالة

يوسف السيساوي

تمهيد:

لا شك أن مقاربة مفهوم الإحالة من خلال الدلاليات (من حيث هي الدراسة الصورية للدلالة وشروط صدقها) هي تصور للدلاليات الإحالية التي تستند على الإحالة اللسانية للحدود. غير أن التمييز بين الدلاليات والتداوليات يعتبر من المسائل الشائكة في فلسفة اللغة المعاصرة، وقد عرف هذا التمييز العديد من التأويلات الخاطئة الناتجة عن الخلط بين هذين الحقلين النظريين وصعوبة حصر كل مجال على حده.

سنحاول من خلال هذا البحث الوقوف أولا عند حدود التمييز بين الدلاليات والتداوليات، حتى يتسنى لنا بناء مقاربة تداولية للإحالة تحترم الحدود الدلالية للإحالة كما تحترم في الوقت ذاته الحدود التداولية للإحالة، وسنباشر بعد ذلك معالجة موضوع الإحالة من خلال مفهوم إحالة المتكلم في ضوء النظريات التداولية التالية:

أ. نظرية أفعال اللغة

ب. نظرية التواصل اللساني

ت. النموذج الحواري

ث. النموذج الهيرمونوطيقي

أولا : تحديد الحقل النظري للتداوليات

1. من الدلاليات الى التداوليات (نظرة تاريخية)

يمكن رصد بدايات التمييز بين الدلاليات والتداوليات عند الفلاسفة الأوائل الذين اهتموا باللغة الاصطناعية (المثالية) خصوصا عند موريس وبيرس من خلال إبراز العلاقة السميولوجية الثلاثية، بحيث تستعمل العبارة لتبليغ شيء لشخص آخر[1]. وقد اهتمت التداوليات في هذه المرحلة بدراسة العلامة ومستعمليها ولم تهتم إلا بمسائل محدودة تهم النسق اللغوي وبالتحديد المسائل التي تخلق بعض المشاكل بالنسبة إلى التحليل اللساني كالإشاريات أو الكلمات التي لا تسمح صورتها اللسانية بتحديد إحالتها.

وفي مرحلة لاحقة مع فلاسفة اللغة في أكسفورد (ستراوسن، أوستين، غرايس وسورل) حيث لم يعد الاهتمام محصورا باللغات الاصطناعية ولكنه امتد للغات الطبيعية العادية. حاول هؤلاء الفلاسفة فتح الطريق أمام التداوليات من خلال ملاحظتهم أن دور اللغة ليس فقط وصف الواقع ولكنه كذلك، وبشكل أساسي، القيام بأفعال كلامية إنشائية (نظرية أفعال اللغة) أو القيام بأغراض تخاطبية (غرايس).

غير أن هذا التجديد الذي عرفته التداوليات جعلها موضوع انتقادات من قبل النظريات الكلاسيكية خصوصا وأنها توجد في ملتقى تخصصات متعددة (لسانيات، دلاليات، سيميولوجيا، سوسيولوجيا وعلم النفس...)، وهو ما جعل مجال بحثها يحدد بشكل سلبي، الشيء الذي دفع البعض إلى اعتبار هذه النظرية مجرد سلة مهملات للدلاليات. ويمكن القول بشكل عام إنه حتى حدود هذه المرحلة لم تكن التداوليات علما معترفا به.

بعد ذلك برزت التداوليات المعرفية في مقابل التداوليات المندمجة، وقد اتجهت في هذه المرحلة نحو علم النفس اللساني وعلم الاجتماع اللساني حيث تم التركيز حول صيرورة اكتساب المعلومات أو ما يسمى بالعلوم المعرفية (مجمل العلوم المتعلقة بالمعرفة وصيرورتها) والتي تعتقد أن المعالجة التداولية للمعلومات تتعلق أساسا بالنظام المركزي للفكر[2].

---

(1) *F. Recanati, "Pragmatics and Semantics", in: Hand Book of Pragmatics, Oxford Blackwell, 2004, p443.*

(2) *M. Bracops, Introduction à la Pragmatique, les Théories Fondatrices, Acte de Langage, Pragmatique, De Boek Université, 2006, pp25-27.*

والملاحظ أنه على الرغم من هذا التطور الكبير الذي عرفه مبحث التداوليات من خلال انفتاحه على مجالات معرفية حيوية بالنسبة إلى التواصل اللساني، فقد ظلت مسألة حصر الحقل النظري لمبحث التداوليات مشكلا قائما خصوصا عندما يتعلق الأمر بتحديده بالمقارنة مع حقل الدلاليات.

2. الدلاليات والتداوليات وإشكالية التمييز

يمكن رصد التمييزات الشائعة بين الدلاليات والتداوليات بطرق مختلفة ومتباينة يمكن حصرها إجمالا في ثلاث تأويلات[1]:

أ- الدلالة اللسانية (الاصطلاحية) في مقابل الاستعمال

ب- شروط الصدق في مقابل لا شروط الصدق الدلالية

ج- الاستقلال عن السياق في مقابل التبعية السياقية

يعتقد باخ بعدم جدوى هذه التمييزات من حيث إنها تأويلات يكتنفها الغموض والالتباس ولا تتوفر على الكفاية التفسيرية لفصل كل مجال عن الآخر.

إن عطب التأويل الأول هو أن هناك العديد من العبارات بحيث إن دلالتها الحرفية اللسانية تتعلق بالاستعمال ولا تستعمل بشكل حرفي لساني صرف:

(1) كل واحد (في هذا القسم) يجب أن يلزم حدوده

(2) زيد لم يأخذ معه معطفه (اليوم)

(3) زينب وأحمد ذهبا الى باريس (معا)

(4) الطاولة (في هذه الغرفة) مملوءة بالكتب

الواضح من خلال هذه الأمثلة أن هناك عناصر مفتقدة داخل الإحالة اللسانية (ما يوجد بين القوسين في الأمثلة) ولا يمكن معرفتها أو توقعها دون الإحالة على سياق الاستعمال[2]. وعليه، فالإحالة اللسانية للعديد من العبارات لا يمكن تحديدها دون اللجوء لمقتضيات الاستعمال.

---

(1) *K. Bach, "Pragmatics and the Philosophy of language", in: Hand Book of Pragmatics, pp 477-480.*

(2) *K. Bach, "Context ex Machina", in: Semantics Versus Pragmatics. Zoltan Gendler, Szabo, Oxford University Press, 2005, p29.*

أما التأويل الثاني فهو تأويل غير موفق لأن بعض العبارات لها دلالة لا تسهم في شروط صدقها، فعبارة آهٌ لها دلالة وليست لها قيمة صدقية (بمعنى أنها لا تحيل على شيء محدد).

أما التمييز الثالث فيقع في الخلط بين نوعين من السياقات، ذلك أن الاختلاف البسيط بين الدلالة اللسانية ودلالة المتكلم يمكن أن يعرف من خلال السياق. والواقع أن هناك نوعين من السياقات يلعبان أدوارا مختلفة، فهناك ما يسمى بالسياق الموسع ويتعلق بأية معلومة سياقية يمكن أن تحدد قصد المتكلم. وهناك السياق الضيق ويتعلق بالمعلومات التي تحدد بشكل خاص القيمة الدلالية للسياق الحسي للعبارة (كعلامات الزمن أو المكان)، والسياق الواسع لا يحدد بشكل حرفي ما تتضمنه العبارة، ولكنه جهاز من المعلومات المشتركة والواضحة التي يستغلها المتكلم للقيام بقصد تواصلي واضح، والذي يأخذه المستمع بعين الاعتبار لتعيين ذلك القصد. لنفترض أن تلفظا بعبارة معينة يقول:

(5) تريد زينب الاشتراك في نادي للغولف

فنحن نفترض من خلال هذا التلفظ أن زينب تريد الاشتراك مع مجموعة من لاعبي الغولف، ولكن من خلال الغموض الذي يكتنف كلمات "نادي الغولف" فقد كان على المتلفظ أن يذكر بأن زينب تريد الاشتراك في مكان يدخلها إلى الرقص في نادي للغولف. فالسياق هنا لا يحدد بشكل حرفي ما تريده زينب، كما أن السياق هنا لا يتعارض مع ما يعنيه المتكلم بشكل فعلي، ولكنه يتعارض فقط مع ما يستطيع أن يعنيه بشكل معقول[1].

واضح إذن، أن التمييزات السالفة الذكر لا يمكنها أن تستوفي الشروط الضرورية والكافية لحصر مجال الدلاليات أو مجال التداوليات. فهي تأويلات تقصي دور السياق في تحديد الإحالة المتوقعة للعبارات، أو تحشر التداوليات في كل ما هو سياقي (من خلال التبعية السياقية) وتسقط من خلال ذلك في النزعة السياقية التبسيطية.

يعتقد باخ أن دلاليات الخبر ينبغي أن تهتم بالخبر الذي يستوعبه التلفظ اللساني للعبارة وبإشراكه مع كل خبر غير لساني يمكن أن يسهم في تحديد الإحالة داخل السياق الحسي للعبارة. أما تداوليات الخبر (وهي غير لسانية) فهي الخبر الذي يظهر من خلال فعل التلفظ، ويبقى على المستمع مسألة تحديد ما يريد المتكلم تبليغه. فالخبر السياقي بالمعنى الدلالي الضيق للكلمة محصور

---

(1) *Ibid, p37.*

ببضعة مقاييس مشتركة مع الإشاريات وعامل الزمن (مثل هوية المتكلم والمخاطب وزمن التلفظ). فعندما أقول:

(6) أنا كان عندي منزلين في السنة الماضية

أستعمل "أنا" للإحالة على نفسي، والسنة الماضية تحيل على *2009*. فالمحتوى الدلالي للعبارات الإشارية مثلا يبقى نسبيا بالقياس إلى السياق بالمعنى الضيق للكلمة. وعليه، يخلص باخ إلى أن الدلاليات تعكس البنية التركيبية للعبارة، فمحتوى العبارات يحدد من خلال هذه البنية التركيبية، فتصبح الدلاليات من خلال ذلك دالة تتكون من مكونات العبارة التي تدخل في علاقة مع بنيتها التركيبية، وهذا التصور يترك هامشا كبيرا لإمكانية أن بعض العبارات لا تعبر بشكل كامل عن القضايا (الأمثلة (1)، (2)، (3)، (4)) وأن بعض العبارات تستعمل بشكل خاص لتبليغ شيء أكثر خصوصية مما هو موجود في محتواها التركيبي كما هو الحال بالنسبة إلى العبارات الإشارية.

بعد أن أتينا على حصر خصائص التمييز بين الدلاليات والتداوليات من خلال مفهومي السياق الضيق والسياق الواسع وإسهام كل منهما في تحديد الخبر الدلالي والخبر التداولي سنحاول من خلال المبحث اللاحق معالجة مفهوم إحالة المتكلم من خلال نظرية أفعال اللغة.

ثانيا. نظرية أفعال اللغة وإحالة المتكلم

إن النموذج التحليلي للتفكير يعتبر بحق من مكتسبات فلسفة اللغة المعاصرة، ذلك أن نظرية أفعال اللغة التي أسسها **أوستين** وطورها بعد ذلك **سورل** تعتبر من النماذج التحليلية التي أثرت بشكل واسع في التفكير الفلسفي اللغوي المعاصر من خلال تقديم تصور بديل يحاول مقاربة الخطاب الطبيعي في خصوبته وتنوعه، ويتوسل لإنجاز ذلك بمكتسبات الدرس التداولي في تحليله للظاهرة اللغوية. والواقع أن نظرية أفعال اللغة مدينة بشكل كبير للفلسفة الفينومولوجية خصوصا فيما يتعلق بقصدية الأفعال اللغوية (وبالتحديد **هوسرل** من خلال تبنيه لأطروحة **برينطانو** حول قصدية كل الأفعال الذهنية[1].

سنحاول من خلال هذا المبحث تقويم مفهوم إحالة المتكلم في ضوء نظرية أفعال اللغة مع **أوستين** و**سورل** و**باخ**. فالبين أن اللغة المتداولة تتفاعل بشكل جدلي مع مجموع تجاربنا وأغراضنا

---

(1) *A. Burkhardt, Speech Act, Meaning and intentions-critical approaches to the philosophy of J. Searle, Walter de Gruyter ed, 1990, pp2-3.*

التي نعبر عنها من خلال هـذه اللغـة. وعليـه، لم يعـد بالإمكـان اختـزال النـشاط اللغـوي في مجـرد الوصف أو الملاحظة كما ساد الاعتقاد عند الوضعية المنطقية ولكن التلفظات اللغويـة هـي موجهـة أساسا لإنشاء بعض الأغراض الكلامية، وهي بذلك تحتوي على قـوة تكلميـة معينـة تجعـل مـسألة إنجاز هذه الأغراض أمرا ممكنا.

انطلاقا من هذا الغرض عكفت نظرية أفعـال اللغـة علـى دراسـة الظـروف الدقيقـة الـتي تواكب إنشاء الأفعال الكلامية، وغرضنا هنا هـو دراسـة الفعـل الإحـالي بوصـفه أحـد المكونـات الأساسية في إنشاء أفعال اللغة وبالخصوص الأفعال التكلمية.

1- النظرية العامة لأفعال اللغة (أوستين وسورل)

تستند نظرية أفعال اللغة في تصورها العام علـى التمييـز بـين الوصـفي وبـين الإنـشائي في النشاط اللغوي المتداول، ويقوم هذا التمييز في مجمله على المبررات التالية:

أ- إن التلفظات الإنشائية ليست مجرد جزوم (صادقة أو كاذبة) وظيفتها الأساس هي الوصـف، ولكنها تلفظات موجهة للقيام ببعض الأفعال المرتبطة بسياق الاستعمال، والواقـع أن تركيـز نظرية أفعال اللغة على الطابع الإنشائي للنشاط اللغوي، بحيـث إن كـل تلفـظ يحمـل عمـلا يقوم به المتكلم، هو تركيز على الطابع الإنتاجي للغـة، فليـست اللغـة مجـرد نـشاط وصـفي للوقائع، ولكنها تسعى في المقام الأول إلى إنشاء العديد مـن الأغـراض الكلاميـة، وهـو مـا يفسر وظيفتها الإنتاجية كذلك.

ب- إن غياب أحد الظروف، أو عدم ملاءمته لإنشاء فعل كلامي معين لا يجعل التلفظ الإنـشائي كاذبا بالضرورة، وإنما يجعله غير موفق نتيجة إهمال قاعـدة معينـة أو غيـاب قـصد معـين أو فشل إشارة معينة، وهو ما يـوحي بتـصور بـديل لمفهـوم الـصدق يـدخل في اعتبـاره بعـض العناصر السياقية (المتكلم والظروف والمقاصد...) ولا يتقيد بالمفهوم الـدلالي للـصدق كمـا هو الحال في الخطاب الوصفي[1].

ونستطيع التمييز بين الوصفي والإنشائي من خلال الجدول الآتي:

---

(1) *J.L. Austin How to do thing with words Harvard University Press, 1975, ff:16-17*

نوعية الأفعال	وصفي	إنشائي
الوظيفة اللغوية	وصفية جزمية	إنشائية إنتاجية
القانون المنطقي	المفهوم الدلالي للصدق	المفهوم التداولي الذي يميز بين الأفعال الموفقة وبين الأفعال غير الموفقة

1.1. الفعل الإحالي والأفعال التكلمية

من المؤكد أن الدلاليات الصورية قد اقتصرت في معالجة موضوع الإحالة على دراسة القضايا الجزمية باعتبارها الإطار الشامل والوحيد لتحقق الفعل الإحالي، وبالنظر إلى أعطاب هذه النظرية في مقابل ثراء وتنوع قضايا الخطاب الطبيعي، اهتمت التداوليات خصوصا مع نظرية أفعال اللغة بإعادة فحص وتقويم مشكل الإحالة من خلال النظرية العامة للأفعال اللغوية[1]، وتنطلق هذه النظرية في بناء تصورها العام من الدعوى التالية:

- إن الكلام بلغة معينة هو الالتزام بقواعد مضبوطة تحكم سلوك المتكلم الكلامي وتختلف هذه القواعد باختلاف الأغراض الكلامية التي يسعى المتكلم إلى إنشائها، ويمكن إجمالا تصنيف ثلاثة مستويات في الأفعال الكلامية:

أ- الفعل النطقي، ويقتضي إنشاء النطق بالكلمات أو الجمل.

ب- الفعل القضوي، وهو ما يقتضي إنشاء الأفعال القضوية من إحالة وحمل.

ج- الفعل التكلمي، ويقتضي إنشاء الأفعال التكلمية من أمر وسؤال وتحذير..[2].

ويستفاد من هذه المستويات المتداخلة والمتكاملة في تحقيق الشروط الضرورية والكافية لإنشاء أفعال اللغة المختلفة. وعليه، لا يتحقق الفعل الإحالي (بشكل معزول) دون إنشاء فعل نطقي ثم إنشاء فعل قضوي (الإحالة) وأخيرا إنشاء فعل من الأفعال التكلمية. ولتوضيح التداخل الحاصل بين هذه المستويات الثلاث نسوق الأمثلة التالية:

(1) زيد يدخن باستمرار

(2) هل زيد يدخن باستمرار؟

---

(1) *J. Searle, Speech Acts, Cambrige, 1969, p159*

(2) *Ibid, pp23-24*

(3) ما أكثر زيد تدخينا!

الملاحظة الأولية التي تسمح بها هذه الأمثلة هو تـداخل الفعـل القـضوي (الإحالـة علـى زيد) مع أفعال تكلمية مختلفة، ففي المثال الأول هناك جزم على أن زيدا يدخن باستمرار أمـا المثـال الثاني فينشأ فعلا تكلميا استفهاميا، بينما ينشأ المثال الثالث فعلا تكلميا تعجبيـا، وهـو مـا يعـني أن الفعل الإحالي يشكل مكونا أساسيا في إنشاء مختلف الأفعال التكلمية، وليس مقصورا على الجـزوم كما تعتقد الدلاليات الصورية.

الملاحظة الثانية التي تستفاد من هذه الأمثلة وهي أن إنشاء الفعل الإحـالي يـستلزم النطـق بكلمات أو جمل معينة، داخل سياقات معينة، وتحت ظروف معينة، ومع مقاصد معينة وهو ما يجعل مشكل الإحالة مشكلا تداوليا صـرفا يـرتبط في المقـام الأول بإحالـة المـتكلم، وبأغراضـه المختلفـة والمقصودة من الكلام[1].

2.1. شروط تحقق الفعل الإحالي

لما كان إنشاء الأفعال الكلامية يشترط الالتزام بالقواعد التي تحكم سلوك المتكلم الكلامي، فإن الفعل الإحالي كذلك يستلزم بعض الشروط الضرورية والكافية لتحققه تحققا ناجحا وتاما.

لنسلم أن متكلما مْ نطق بعبارة غْ، موجهة لمخاطب خْ داخل سياق معين سْ، وعليه فإن مْ بإمكانه إنشاء فعل إحالي ناجح إذا وفقط إذا توفرت الشروط التالية:

أ- أن يقع النطق بـ غْ داخل سْ في خطاب معين، وأن يكون الهدف من النطق بـ غْ إنـشاء فعـل تكلمي معين.

والغاية من هذا الشرط هو حصول وضعية سياقية معينة تشكل حيزا زمكانيا للفعل الإحالي وأن يكون الهدف من تحقق الفعل الإحـالي إنـشاء غـرض مـن الأغـراض التكلميـة (جـزم واستفهام أو أمر...).

ب- أن يقع النطق بـ غْ إذا وفقط إذا قصد مْ من خلال نطقه بـ غْ تعيين موضوع معـين بالنـسبة إلى خْ، ثم يحصل تعرف خْ على قصد مْ لتكتمل معرفة خْ بالقواعد التي تحكم غْ في سْ.

---

(1) *J. Searle, Intentionality, Cambridge, 1983, p259.*

والعبرة من هذا الشرط الغرايسي هو تمييز الإحالة على موضوع معين عن بعض الغايات الكلامية الأخرى. فمثلا يمكن أن أثير انتباه المخاطب إلى موضوع ما دون أن أنشأ فعلا إحاليا معينا، والسبب في ذلك أن المخاطب لم يستطع التعرف على قصدي فلم تكتمل بذلك القواعد التي تحكم العبارة المقصودة من التلفظ.

ج- أن يوجد موضوع معين تنطبق عليه العبارة "ع" من خلال محتواها الوصفي، وأن يكون "م" قادرا على إضافة وصف تعييني لهذا الموضوع، إذا كان هذا يوفي المطلوب حقه[1].

ويغطي هذا الشرط بديهية الوجود (كل ما نحيل عليه يجب أن يكون موجودا) كما يغطي بديهية التعيين (إذا أحال متكلم على موضوع معين، فإنه يعين حينئذ أو يستطيع إذا طلب منه ذلك أن يعين هذا الموضوع للمخاطب، باستثناء عن جميع الموضوعات الأخرى).

انطلاقا من هذه الشروط التقعيدية للفعل الإحالي نستطيع القول إن الشرطين الأولين (أ و ب) يحددان كيفية إنشاء فعل إحالي ناجح من خلال خصائصه السياقية[2]. ويستند في ذلك على الكفاية التبليغية التي يتوفر عليها المتكلم، ثم على الكفاية التأويلية التي يستفيد منها المخاطب في تأويل مقاصد المتكلم. ويحدد الشرط الثالث (ج) الإنشاء التام للإحالة الذي يقوم على الشروط الأولية لإنشاء أي فعل إحالي[3]، وهما مبرهنة الوجود ومبرهنة التعيين. وحاصل القول إن نظرية أفعال اللغة قد اجتهدت في حصر موضوع الإحالة من خلال صياغتها لقواعد وشروط تحقق مفهوم الإحالة الإنشائية.

3.1. مستويات الأفعال الإنشائية

يميز أوستين بين فعل النطق بشيء معين وهو ما نقوم به من خلال عملية النطق بالكلمات (الفعل الكلامي)، ثم ماذا نفعل من خلال النطق بالكلمات (الفعل التكلمي) ثم تأثير الكلمات في المستمع (الفعل التكليمي). لنفترض أن صاحب مقهى معين تلفظ بالكلمات التالية:

(1) ستقفل المقهى بعد خمس دقائق

---

(1) *Speech Acts, pp94-95.*
(2) *Ibid, p80.*
(3) *J.L. Austin How to do thing with words Harvard University Press, 1975, ff:51.*

فصاحب المقهى أنجز فعلا كلاميا من خلال النطق بـ (1)، فما نطق به لا يحدد بشكل لائق مضمون الكلمات التي استعمل، فهو لم يخصص مقهى معينا أو زمن التلفظ. كما أن صاحب المقهى أنجز فعلا تكلميا من خلال إخبار الزبائن مثلا واستعجالهم لمغادرة المقهى.

وعندما يفهم المستمعون هذا الفعل التكلمي فالفعل التكليمي يكون قد أنجز من خلال قصد إحداث تأثير لدى المستمعين. وبذلك يكون صاحب المقهى قد أنجز ثلاثة أفعال لغوية من خلال التلفظ فقط بكلمات معينة.

نحتاج لمستوى الأفعال الكلامية لتخصيص بعض الوضعيات الشائعة: عندما يقول المتكلم شيئا ولكنه لا يتكلم بشكل حرفي بحيث إن المتكلم يعني ما قاله ولكنه بشكل غير مباشر يعني شيئا آخر (مثلا على الزبائن الانصراف حالا في (1)). وكذلك عندما يقول المتكلم شيئا ولكنه لا يعني شيئا آخر على الإطلاق (التكلم بشكل حرفي) [1].

يمكن أن تستعمل نفس العبارة لإنشاء فعل تكلمي من خلال مضامين متنوعة. فعندما نقول مثلا من خلال فعل كلامي:

(2) سأستدعي رجل القانون

يمكن أن تكون هذه العبارة مستعملة للوعد (كأن تعد شخصا لمساعدته برجل قانون) أو تحذير (كأن تحذر شخصا من استهتاره بك). فنفس الفعل الكلامي يمكن أن يؤدي أغراض مختلفة وبمضامين مختلفة حسب سياق الاستعمال.

يحدد أوستين الفعل الكلامي في استعمال كلمات ومفردات بتوافق مع القواعد النحوية وتحديد بشكل أقل أو أكثر للمعنى والإحالة[2]. كما يحدد غرايس ما يقال على أنه مرتبط بالدلالة الاصطلاحية للعبارة المتلفظ بها وينبغي أن يتوافق مع عناصر العبارة في ترتيبه وفي خصائصه التركيبي[3]. يفهم من هذا إذن، أن ما يقال هو محدد في المقام الأول من خلال الترابط التركيبي للعبارة ولا يمكنه أن يتوافق مع ما تعنيه العبارة. فالدلالة اللسانية لا تحدد في بعض الأحيان ما يمكن أن تحيل عليه الإشاريات (هي، ذلك، ...)، لذلك نحتاج دائما للمقاصد الدلالية للمتكلم لتحديد ما يقال.

---

(1) *K. Bach, "Pragmatics and the Philosophy of language", pp 464-470.*

(2) *J.L. Austin How to do thing with words Harvard University Press, 1975, ff:94-95*

(3) *P. Grice, Studies in the Way of Words, Cambridge University Press, 1989, p87.*

إن فائدة التمييز بين مستوى الأفعال التكلمية ومستوى الأفعال التكليمية تظهر عندما نعتبر أن فعلا تكلميا ناجحا يقتضي تعرف المستمع على ما نرغب في نقله، أما نجاح الفعل التكليمي فيتحقق عندما ينعكس ذلك على المستمع ويقوم برد فعل، فنجاح الفعل التكليمي للاعتذار مثلا يتحقق إذا قبل المستمع ذلك. غير أن الأفعال التكلمية الاصطلاحية التي هي نموذج نظرية أوستين تنجح ليس من خلال التعرف على المقاصد ولكن من خلال تطابقها مع الاصطلاح. ويوافق باخ راي ستراوسن بأن أغلب الأفعال التكلمية تنجز ليس من خلال قصد متطابق مع الاصطلاح ولكن من خلال مستمع مرتبط بشكل مباشر بالقصد التواصلي[1].

(3) أنا آسف نسيت عيد ميلادك

ويقصد المتكلم من خلال هذا التلفظ الاعتذار الذي هو فعل حرفي يعبر عن الأسف. فهذا الاعتذار هنا تواصلي لأنه يقصد التعبير عن وضعية معينة حيال المستمع، وقد ينجح المتكلم إذا فهم المستمع ما توخاه، وكما يلاحظ غرايس فالمتكلم يقصد من خلال تلفظه إحداث بعض الأثر عند المستمع وتعرفه على دلالة هذه المقاصد[2]. فالتواصل ينجح إذا تعرف المستمع على القصد الذي أنجز من خلاله الفعل، فالقصد مكون أساسي في مضمون التلفظات كما أن القصد التواصلي هو إحالة عاكسة داخل السياق التلفظي. فحتى تنشأ المقاصد كفعل تكليمي ينبغي أن تنعكس على المستمع، فأهداف التواصل هو التقاء في الفكر بين المستمع والمتكلم.

4.1. تقويم نظرية أفعال اللغة

بعد فراغنا من عرض المعالم الأساسية لنظرية أفعال اللغة بشكل عام ثم شروط تحقق الفعل الإحالي الناجح والتام على الخصوص نورد الملاحظات التقويمية التالية:

أ- لاشك أن التلفظات الإنشائية ليست لها قيمة 'وصفية' صرف، ولكن قيمتها الدلالية تتحدد من خلال الغرض الكلامي الذي تسعى إلى تحقيقه، وعليه فإن هذه التلفظات الإنشائية تقترن دائما بالسياق الخاص بالاستعمال، وهو ما يجعل منها تلفظات إحالية تحيل على واقع تكونه بنفسها وتفعل فيه، وعلى هذا الأساس يتماثل الفعل مع التلفظ كما يتماثل المدلول مع الإحالة، الشيء الذي يميز التلفظات الإنشائية عن التلفظات الوصفية[3].

---

(1) *K. Bach, "Pragmatics and the Philosophy of language", pp470-472.*
(2) *P. Grice, Studies in the Way of Words, p222.*
(3) *Tome 1 ed: Gallimard, 1966, p273.*

ب- إن نجاح الأفعال الإنشائية أو فشلها لا يقتصر على القواعد والشروط التي اهتمت بصياغتها نظرية أفعال اللغة (**أوستين وسورل**) حيث إن كل فعل كلامي يستلزم شروطا محددة يتطلبها غرض إنشائه (كما هو الحال في شروط الفعل الإحالي)، فالبين أن أفعال اللغة مثل الاستفهام والأمر غالبا ما يرتبط نجاحها أو فشلها بالتطور الحاصل من تفاعل المشاركين في التواصل اللساني. وعليه، ففعل اللغة لا يتم إنجازه بشكل معزول كما تعتقد هذه النظرية من خلال تصنيفها للأفعال الكلامية[1]. ولكنه لابد أن يخضع كذلك لتفاعلات المشاركين وحيثيات أخرى يخلقها التواصل اللساني في حينها.

ج- تعتقد نظرية أفعال اللغة أن التلفظات الإنشائية لا تجزم في قضاياها، فهي ليست صادقة ولا كاذبة، غير أن الجمل التي تقع في تلفظ إنشائي هي في الغالب جمل إخبارية من الناحية النحوية، لذلك يعتقد بعض منظري التواصل اللساني (**باخ وهارنيش**) بضرورة الربط بين البنية اللسانية وأفعال اللغة، ويعتبرون من خلال ذلك بأن التلفظات الإنشائية هي في نفس الوقت إنشائية وخبرية لأنها تتضمن فعلين تكلميين. وعليه، فإن التلفظ بجملة إنشائية يقتضي جانبا إخباريا في الجملة يحتمل الصدق أو الكذب[2].

هـ- إن تمييز نظرية أفعال اللغة بين الأفعال الإنشائية والأفعال الجزمية يكون مفيدا فقط في التلفظات الإنشائية الصريحة المباشرة، ولكنه يفقد إجرائيته ولا يكون كافيا الأخذ به في حالة أفعال اللغة الغير مباشر[3].

ثالثا: نظريات التواصل اللساني من خلال مفهوم "إحالة المتكلم"

لا يخفى على أحد قيمة التواصل وأهميته على مستوى الأفراد والجماعات حتى أننا نستطيع القول إن التواصل يشكل مقياسا دقيقا يعكس بقوة درجة تحضر المجتمعات الإنسانية وتطورها، وتتميز النظريات التواصلية عموما بابتداع الأدوات والأساليب الدقيقة التي تسمح ببناء

---

(1) *D. Wunderlich,"on Probleme of speech Act theory ", in Fondation of philosophical pragmatics, Reidel Dordrecht, Butts and Hintikka ed. 1977, p18.*

(2) *D. Wunderlich, "on Probleme of speech Act theory ", in Fondation of philosophical pragmatics, Reidel Dordrecht, Butts ans Hintikka ed: 1977, p18.*

(3) *A. Burkhardt, "Speech Act Theory-the decline of paradigm", in Speech Acts Meaning and Intentions, Critical Approaches to the Pholosophy of J. Searle, p94.*

تواصل عقلاني سليم، كما تسعى من جهة أخرى إلى الكشف عن خصوبة وثراء الخطاب الطبيعي، وتستند هذه النظريات في صياغة نماذجها الوصفية والتفسيرية على الكفاية التبليغية والتأويلية التي يشترك فيها المتخاطبون للاستفادة من تواصل ينشد الحوار وثراء الفكر.

وليس هدفنا هنا هو التفصيل في أهداف وموضوعات التواصل، ولكن غايتنا هي معالجة مفهوم إحالة المتكلم من خلال ثلاثة نماذج تواصلية:

1- نموذج التواصل اللساني
2- نموذج التخاطب
3- النموذج الحواري
4- النموذج الهيرمونوطيقي

والواقع أن كل هذه النماذج التواصلية تنتمي إلى حقل التداوليات وتسعى إلى معالجة موضوع الإحالة داخل لحظته التواصلية.

1. نموذج التواصل اللساني (هارنيش وباخ وافانس وفندلر)

ينطلق هذا النموذج في مقاربته لموضوع الإحالة من افتراض فضاء مشترك يجمع المتكلم والمخاطب، ويشكل قاعدة صلبة في نجاح التواصل اللساني، وهو ما يصطلح عليه بسياق الاعتقادات المتبادل، ويتكون من مجموعة الاعتقادات المتبادلة التي يشترك فيها المتكلم والمخاطب في وضعية سياقية معينة[1].

وترتكز هذه القاعدة التواصلية على السياق لأنها تتعلق بسياق التلفظ وتغتني بمقتضياته، كما تنبني على "الاعتقادات" بدل "المعارف" لأنها لا تحتاج أن تكون صادقة في قصد المتكلم واستنتاج المخاطب، كما أنها "متبادلة" لأنها اعتقادات يشترك فيها جميع أفراد الجماعة اللسانية[2].

---

(1) *K. Bach and R. Harnish, Linguistic communication and Speech Acts, Cambridge, 1979, p203.*

(2) *Ibid, p8.*

2.1. مفهوم إحالة المتكلم

تتعلق الإحالة أساسا بما تقوم به العبارة أو ما يقوم به المتكلم، فالعلاقة الإحالية بين الحدود الشخصية والأفراد (موضوعات، أشخاص، أوقات، أماكن...) هي علاقة ثنائية بسيطة بين العبارة اللسانية والأشياء. أما عندما يستعمل المتكلم عبارة للإحالة تصبح العلاقة الإحالية رباعية: فالمتكلم يستعمل عبارة لإحالة المستمع على فرد معين. إن التواصل اللساني هو بشكل أساسي مسألة تحدث بين الأشخاص والإحالة من طرف متكلم هي جزء من فعل التواصل من حيث هو نمط لنقل المعرفة[1].

أما إحالة المتكلم فهي بالأساس مرتبطة بشكل مباشر بالمستمعين[2]. ذلك أن المتكلم يكون عنده قصد إحالي ينعكس بشكل مباشر على المستمعين، وهو قصد لاستعمال عبارة معينة لإحالة المستمع على شيء معين.

مثال: لنفترض أن متكلما معينا استعمل عبارة (1) لإحالة المستمع على موضوع معين.

(1) انقطع زيد عن التدخين

واضح أن التلفظ اللساني يحيل على شخص اسمه زيد انقطع عن التدخين وهذا ما يمكن أن تحمله الدلالة اللسانية للحدود المستعملة. غير أن هذا التلفظ اللساني قد استعمله متكلم معين ليحيل مستمعا معينا على شيء معين، وهنا بالتحديد تختلف الإحالة اللسانية عن إحالة المتكلم باختلاف مقاصد المتكلم وانعكاس تلك المقاصد على المستمع. يمكن للمتكلم أن يحيل من خلال (1) على موضوعات مختلفة (كأن نحيل على المستمع أنه يدخن كثيرا) وهنا فالإحالة الحرفية للحدود تختلف بشكل واضح عن إحالة المتكلم. إذن فإحالة المتكلم تفترض وجود وضعية سياقية تتحقق من خلالها العلاقة الرباعية التي تجمع بين المتكلم والعبارة والمستمع وإحالة معينة.

3.1. إحالة المتكلم كطريقة في التفكير

إننا من خلال استعمال عبارة معينة للإحالة على شيء معين نحاول أن نجعل المستمع من خلال هذا الاستعمال يفكر في موضوع الإحالة كما نقصد أن يفكر فيه. عندما نستعمل جملة اسمية للإحالة على فرد معين يكون الهدف هو أن نجعل المستمع يفكر في ذلك الفرد بواسطة تعيينه كما

---

(1) *G. Evans, The varieties of reference, oxford, 1982, p312*

(2) *Ibid, p373.*

فكر فيه المتكلم أو أحال عليه. فكيف نحيل؟ وما هو مضمون التلفظ؟ إنها مسائل تتعلق بما إذا كان موضوع الإحالة هو موضوع نقاش، أو على الأقل موضوع قصد المستمعين، هل المستمع مستأنس بموضوع الإحالة؟ إن مسألة اختيار الحد الشخصي الذي نحتاجه لجعل المستمع قادرا على التفكير فيه أو إثارة انتباهه إلى الموضوع الذي نقصد الإحالة عليه، تتعلق بما إذا كان للموضوع اسم، وهل يعرف المتكلم والمستمع ذلك الاسم. وهنا بالتحديد تنجح الإحالة فقط إذا استطاع المستمع تعيين الفرد الذي تتحدث عنه وتقصده، فالمستمع ينبغي أن يفكر في الشيء الصحيح وبالطريقة الصحيحة في الفرد الذي تقصده. وإذا فكر المستمع بطريقة أخرى في الموضوع فقد فشلت الإحالة وفشل معها التواصل.

وهناك أسباب متعددة حيث يمكن أن يفشل المتكلم في الإحالة كأن يقصد المتكلم شيئا للإحالة عليه ولكن المستمع لم يعين الفرد المقصود (بالطريقة المقصودة)، أو يقصد المتكلم الإحالة على شيء ولكن لا يوجد هذا الشيء في الأصل، وفي هذه الحالة فليست هناك قضية شخصية حول ذلك الفرد يمكن التعبير بها:

(1)وحش كبير فوق جبل موتانا الليلة الفارطة ظهر.

4.1. إحالة المتكلم واختيار الأداة الإحالية

يعتقد باخ أننا نختار عموما العبارة الأكثر اختصارا ونستعملها لجعل المستمع قادرا على تعيين الفرد الذي نسعى إلى الإحالة عليه، ولكن هذه المسألة لا تشكل اتفاقا مطلقا[1].

لنفترض أنك تريد الإحالة على مديرتك في العمل، ففي بعض الظروف سيكون كافيا استعمال الضمير الشخصي "هي" وسيكون الإكراه الدلالي الوحيد حول استعمال "هي" هو أن تكون الإحالة على أنثى، ولكن ينبغي كذلك أن تكون تلك الأنثى هي ما يفترض المستمع أنك قصدتها.

مثال: (1) هي لا تطاق

وتقصد بـ"هي" الإحالة على مديرتك في العمل. إذا كانت المديرة واضحة بالنسبة إلى المستمع (سبق وذكرتموها في سياق التواصل، أو رآها المستمع من خلال صورتها) فإن استعمال "هي"

---

(1) *Bach K.,"Description: point of reference", Description and beyond, M. Reimer and A. Bezuidenhout, Oxford University Press, 2004, p192*

سيكون كافيا. ولكن في ظروف أخرى ينبغي استعمال شيء أكثر من اسم الإشارة مثلا لتمييزها عن نساء أخريات في المجموعة:

(2) تلك المرأة لا تطاق

(3) مديرتي لا تطاق

هذه الأمثلة توحي بأن المتكلم من خلال اختياره للعبارات قصد إحالة المستمع على فرد يوجد في فكره فهو يجيب عن الأسئلة التالية: ما هي ظروف التلفظ؟ ما هو تاريخ واتجاه التخاطب؟ ما هي المعرفة المشتركة بين المتكلم والمستمع؟ ما هي العبارة الإخبارية التي يحتاجها المتكلم للاستعمال لتجعل المستمع يعين الفرد الذي يوجد في فكر المتكلم؟ فهذه العبارة الإخبارية لا تتعلق فقط بالخبر الدلالي المتضمن في العبارة ولكنها تتعلق بالخبر داخل سياق الاستعمال.

يقترح بعض اللسانيين سلما للولوجية يتعلق باتفاق حول درجة العطاء (للاستئناس أو الولوجية) لإنجاز الإحالة المقصودة. فمسألة اختيار العبارات الإحالية مرتبطة في اعتقادهم بشكل أساسي بافتراضات المتكلم حول كيفية استعادة الإحالة من قبل المستمع. حسب هذا النموذج يمكن تصنيف العبارات الإحالية حسب سلم الولوجية، وتتعلق بكمية المعلومات المستعملة لتحديد الإحالة المتوقعة. فكلما كان المحتوى الوصفي للعبارة كبيرا تكون درجة الولوجية في العبارة أقل والعكس صحيح. وهكذا فاسم العلم والأوصاف المحددة هي علامات ضعيفة في الولوجية بينما الأوصاف الإشارية هي علامات ولوجية متوسطة والضمائر هي علامات عالية الولوجية[1].

غير أن هذا التصور يفترض أن المتكلم يختار العلامة الإحالية حسب درجة ولوجيتها، والواقع أن المتكلم يختار العلامة الإحالية حسب الطريقة التي يريد أن يقدم بها الإحالة المقصودة، والمشكل هنا يأتي من حيث إن الإحالة نفسها يمكن التعامل معها بعلامات من أنماط مختلفة، ففي بعض السياقات المعينة تتنافس علامات من درجات مختلفة في الولوجية، وفي بعض السياقات تقصى بعض العلامات[2].

(1) تحطمت طائرة البارحة في نيويورك

(2) هي تحطمت البارحة في نيويورك

---

(1) *G. Kleiber, "Marqueurs référentiels et processus interprétatifs: pour une approche plus sémantique", Cahiers de linguistique français 11, université de Genève, 1990, pp241-258.*

(2) *G.A.Bayle, Grammaire des Métamorphoses –Référence, Identité, Changement, fiction, ed De Boeck Université, 2001, pp141-143.*

(3) بوينغ 467 تحطمت البارحة في نيويورك

يمكن أن تكون لعلامتين نفس درجة الولوجية كما هو الحال أحيانا بين اسم العلم والضمير، كما يمكن إقصاء الوصف المحدد أحيانا لأنه لا يرضي ظروف تقديم النص. وعليه، فالمسألة الأساسية هنا هي الإحالة على شيء تحتاج إلى استعمال جد شخصي ملائم يكون إخباريا بشكل ضروري ولكن ليس أكثر من ذلك (قاعدة الكمية عند غرايس).

5.1. إحالة المتكلم والمسلسل السببي

إن مسألة الإحالة على شيء معين أو فهم الإحالة على ذلك الشيء ترجع بالأساس إلى قدرة المتخاطبين على أن يكون لهم فكر شخصي حول ذلك الشيء، من خلال الإدراك أو التواصل أو الذاكرة. فالارتباط بموضوع معين هو مسلسل سببي تاريخي. يقترح هذا النموذج معالجة مسألة الإحالة باعتبارها طريقة معينة للتفكير في موضوع معين، ومن خلال ذلك يشكل "التفكير" في موضوع معين مرحلة ضرورية للإحالة على الموضوعات الخارجية[1] ويصنف باخ ثلاثة مصادر أساسية يتأسس عليها التفكير الشخصي للإحالة على الموضوعات.

أ- الإدراك: يعتبر الفكر الشخصي المؤسس على الإدراك فكرا إشاريا يستلزم القدرة على حصر موضوع معين في فضاء معين يتأسس في مجال الإدراك الشخصي. ويستند التفكير الشخصي المؤسس على الإدراك على العلاقة السببية التي تتكون بين التفكير في موضوع معين والموضوع نفسه.

ب- الذاكرة: إن الفكر الشخصي المؤسس على الذاكرة هو فكر إشاري كذلك نستطيع من خلاله تذكر الموضوعات التي تم إدراكها في السابق وتركت أثرا راسخا في الذاكرة، ويقتضي الفكر الشخصي المؤسس على الذاكرة القدرة على التعرف على موضوعات معينة داخل سياق معين من خلال العلاقة السببية التي تجمع بين ذاكرة المتكلم وموضوعات الإدراك السابقة، بحيث يشكل "الأثر" صلة وسيطة بينهما، وتمثل موضوعات الفكر الشخصي المؤسس على الذاكرة بواسطة الصور أو المفاهيم المستمدة من الإدراك[2].

---

(1) *Thought and Reference, p40.*

(2) يميز بعض فلاسفة اللغة بين "ذاكرة التجربة" والذاكرة القضوية" ويستند هذا التمييز على دعوى مفادها أن "ذاكرة التجربة" يحصل تمثلها بواسطة التجربة المباشرة، أما "الذاكرة القضوية" فيحصل تمثلها من خلال الصور، غير أن الارتباط الأمثل بين الإحالة

ج- التواصل: يمكن أن يحصل التفكير ليس فقط في الموضوعات التي أخبرنا بها في سياق تواصلي معين. غير أن التفكير الشخصي المؤسس على التواصل لا يمكن أن يحصل إلا بشكل وصفي (وليس إشاري) من خلال أسماء العلم أو الأوصاف المحددة، وينقسم المشاركون في التواصل اللساني إلى "منتجين" و"مستهلكين" لهذه الأدوات اللسانية، كما يخضعون في سلوكهم التواصلي لقواعد وشروط تواصلية دقيقة[1].

أهم ملاحظة يسمح بها هذا التصنيف هو أن الفكر الشخصي المؤسس على الإدراك والذاكرة يشترك في خاصية مميزة تجعل موضوع الإحالة يحدد بشكل مباشر (إشاري) وفي إطار علاقة سببية تربط الفكر الشخصي مع موضوع الإحالة (معاينة الفكر الشخصي للموضوع)، وفي المقابل فإن الفكر الشخصي المؤسس على التواصل لا يفترض حصول هذه العلاقة المباشرة، ولكنه يعتمد فقط على الأدوات اللسانية (أسماء علم أو أوصاف محددة) لنقل إحالته المتوقعة، ولذلك اعتبر فكرا وصفيا صرفا.

إذا كان سياق الاعتقادات المتبادل يشكل القاعدة الأولية والضرورية لكل تواصل إحالي ممكن في أية جماعة لسانية، فإن شروط وظروف التواصل اللساني تقتضي استثمار جميع المصادر السالفة الذكر للإحالة لى الموضوعات الخارجية، ويمكن وصف التواصل الإحالي من خلال الجدول التالي:

الشروط الأولية للتواصل	مصادر التواصل الإحالي	وظيفة المتكلم	وظيفة المخاطب	نوعية التفكير الإحالي	وسائل التمثل الإحالي	علاقة الموضوع بالفكر
جماعة لسانية محددة ثم سياق اعتقادات متبادل	الإدراك	تعيين الموضوعات	استنتاج الموضوعات	فكر إشاري	الإدراك	علاقة إشارية مباشرة
	الذاكرة				الصور أو المفاهيم	
	التواصل	إنتاج أسماء الموضوعات	استهلاك أسماء الموضوعات	فكر وصفي	الأسماء و الأوصاف	علاقة تحقق

---

(1) *G. Evans, The Varieties of Reference, p 378.*

وكذلك:

K. Bach, Thought and reference, pp 18-34.

والحاصل من هذا الجدول أن نموذج التواصل اللساني يتوفر على إمكانات مختلفة لبناء التواصل الإحالي، فالبين أن مصادر التفكير الإحالي يمكن أن تتأسس على معلومات يستنتجها المخاطب من خلال تجربته الشخصية معتمدا على عمل الإدراك أو الذاكرة. كما أن بعض مصادر التفكير الإحالي تستند على معلومات جديدة على المخاطب مما يستلزم قيام تواصل إحالي مبني على إنتاج هذه المعلومات (من لدن المتكلم) ثم على استهلاك هذه المعلومات (من قبل المخاطب) في سياق التواصل[1].

2- إحالة المتكلم ونظرية التخاطب

تتأسس نظرية التخاطب عند غرايس على العلوم المعرفية التي تهتم بدراسة الديناميكية المعرفية ومعرفة الظروف التي يتطور داخلها الفكر والتي تسمح بإمكانية برهان ممتد ومستمر عبر الزمن. فالدينامية المعرفية هي شرط مسبق لكل عقلانية.

إن طرح مفهوم إحالة المتكلم من خلال نموذج التخاطب يحيلنا بشكل صميمي على الحالة المعرفية للمتخاطبين. ذلك أن التخاطب يتأسس في المقام الأول انطلاقا من العلاقات التي تجمع نموذج التلفظات ونموذج الحالات النفسية والتي تتضمن كذلك عنصر الاعتقاد، وتعكس هذه العلاقات الرغبة في الأشياء من قبل الكائن. فالحالات النفسية في بعض السياقات تكون عادة متبوعة بتلفظات وتتحول إذا سمحت الظروف إلى نموذج نفسي.

وداخل هذه الصيرورة بين الحالات النفسية والتلفظات تتأسس العلاقات النفسية اللسانية التي تتحول إلى نموذج واحد مرتبط بالعالم. وعليه، يعتقد غرايس أن التفسير الشمولي للإحالة (انطباق الصدق على الجمل) ينبغي أن يحترم هذه العلاقة الثلاثية بين الفكر (الحالات النفسية، الرغبة والاعتقاد) واللغة (التلفظات) والعالم[2].

ويمكن بناء العلاقة الإحالية بين الحالات النفسية والتلفظات والعالم حسب الخطاطة التالية:

---

(1) *The Varieties of Reference, pp 378-379.*

(2) *P. Grice, "Meaning Revisited", in: Smith ed: Mutual Knowledge, new york, Academic Press, 1982, pp 225-226.*

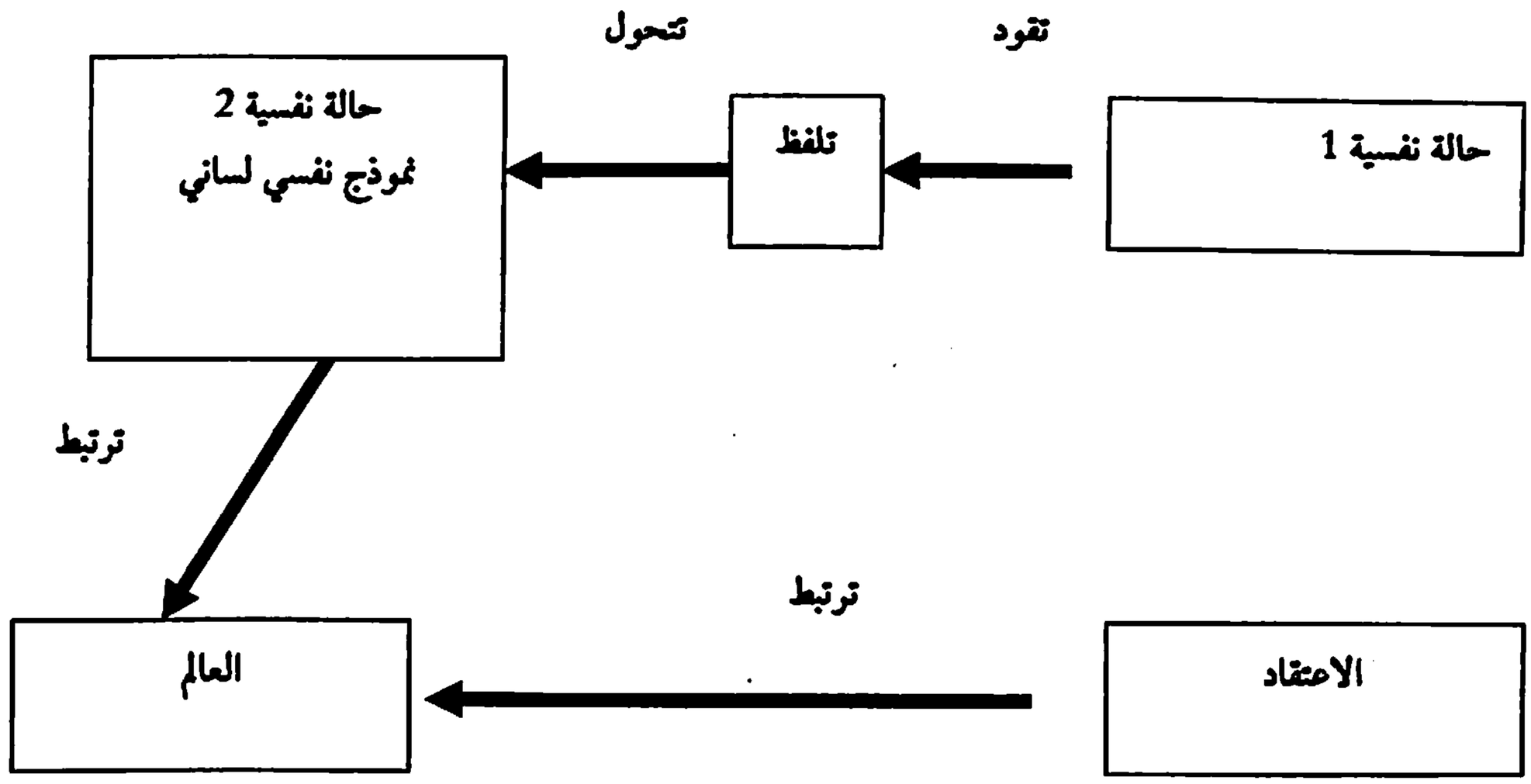

والبين من خلال هذا النموذج أنه يختزل إحالة العبارات في إحالة المتكلم (الحالات النفسية المتمركزة على نوع من القصدية) التي تتحقق من خلال التلفظات وعلاقتها بالحالات النفسية والتي تتحول إلى نموذج نفسي لساني يرتبط بالعالم. فالتلفظ عند غرايس يحرك رغبة أو اعتقاد المتكلم لتبليغ ما يريد تبليغه، ويستند في ذلك على الحالة المعرفية للمتخاطبين، فالمتدخلون في النشاط التخاطبي لهم أفكار ومقاصد ويتمتعون بملكة تقديم براهين استدلالية (استنتاجات).

1.2. الاستلزامات التخاطبية الإحالية

من طبيعة كل إحالة لسانية حرفية أن الألفاظ المكونة لها لا تنفك عن مضامينها (المدلول الحرفي للألفاظ المستعملة). غير أن الخطاب الطبيعي هو خطاب مفتوح يكشف عن خصوصيات تخاطبية تجعل اللغة في غالب الأحيان لا تظهر خفيها، وهو ما يعزز دور السياق في سد الثغرة الحاصلة بين الإحالة الحرفية للألفاظ وبين ما يمكن أن يستفيده المخاطب من خفي الخطاب. ذلك أن نموذج التخاطب يتوسل بجميع الوسائل التبليغية منطوقات كانت أو استلزامات. فالتواصل اللساني غالبا ما يقدم استنتاجات تتجاوز المحتوى الدلالي للتلفظات، ولذلك يخص غرايس هذه الاستنتاجات باسم الاستلزامات التخاطبية تمييزا لها عن الاستنتاج المنطقي الذي يتعلق بالاستدلالات المبنية على المفهوم الدلالي للصدق.

تعتبر الاستلزامات التخاطبية مجموعة فرعية للاستلزامات الغير الاصطلاحية، فالكلام المتبادل بين الأشخاص ليس مجرد تصريحات بدون معنى يفتقر إلى بنية نسقية، ولكنه مجهود تعاوني يروم إلى تحقيق أهداف معينة[1]. فعندما يعبر متخاطب معين من خلال تلفظ معين بإمكانه أن يبلغ شيئا آخر مخالفا لما تقوله الدلالة اللسانية المتواضع عليها. لنفترض أن مراقب الامتحانات داخل أحد الفصول تلفظ بالجملة التالية:

(1) الساعة تشير إلى العاشرة

فالإحالة الحرفية لهذه الجملة لا تتعدى الإشارة إلى أن الساعة تشير إلى العاشرة، غير أن ما أراد مراقب الامتحانات تبليغه من خلال التلفظ هو ما قاله بالفعل زائد ما يريد تضمينه من خلال فعل التلفظ، كأن يقصد مثلا أن وقت استرجاع أوراق الامتحانات قد حان، أو أن بعض الطلبة متأخرون في الامتحان. والتأويل الصحيح للتلفظ يتطلب بطبيعة الحال أن يستعيد المخاطب الإحالة الضمنية للتلفظ، فالتخاطب بشكل عام لا يتأسس من خلال ما نقوله بشكل صريح (وليس ذلك عيبا أو أننا غير مخلصين في التخاطب) ولكننا نترك الكثير حول ما نعنيه للاستنتاج[2]. وهنا بالتحديد يلعب السياق ووضعية التواصل دورا حاسما في تأويل هذا النوع من الاستلزامات التخاطبية.

يميز بعض فلاسفة اللغة عموما بين سياقين تخاطبيين اثنين:

أ- <u>سياق غني</u>: وهو سياق خفي حيث يوجد الجانب الأكبر من التخاطب في السياق غير "الحقيقي"، في حين يوجد الجانب الأصغر من التخاطب في السياق الصريح "الحقيقي". ويحتوي التخاطب في السياق الغني على كثير من الاستلزامات التخاطبية بحيث يمكن اختصار العديد من المعطيات اللسانية خصوصا في السياقات الغنية الحميمية (العائلية مثلا). ويتميز هذا السياق بكونه اقتصادي، سريع وفعال ويتطلب وقتا معينا لبنائه وإغنائه.

ب- <u>سياق ضعيف</u>: وهو سياق ظاهر يوجد الجانب الأكبر من التخاطب في سياقه "الحقيقي" الصريح، ويعتمد التخاطب في هذا السياق على الإحالة اللسانية للحدود دون اعتبار المعطيات السياقية الأخرى[3].

---

(1) *P. Grice, "Logic and Conversation", in. Cole and Morgan ed. Syntax and semantics 3: Speech acts, new York Academic Press, 1970, p45*

(2) *K. Bach, Context ex Machina, pp 28-29*

(3) *E.T. Hall, Au delà de la culture, trad. M. hatctuel ed: du seuil, 1979, pp 92-101.*

ويمكن إبراز علاقة السياق بالاستلزامات الإحالية من خلال الجدول الآتي:

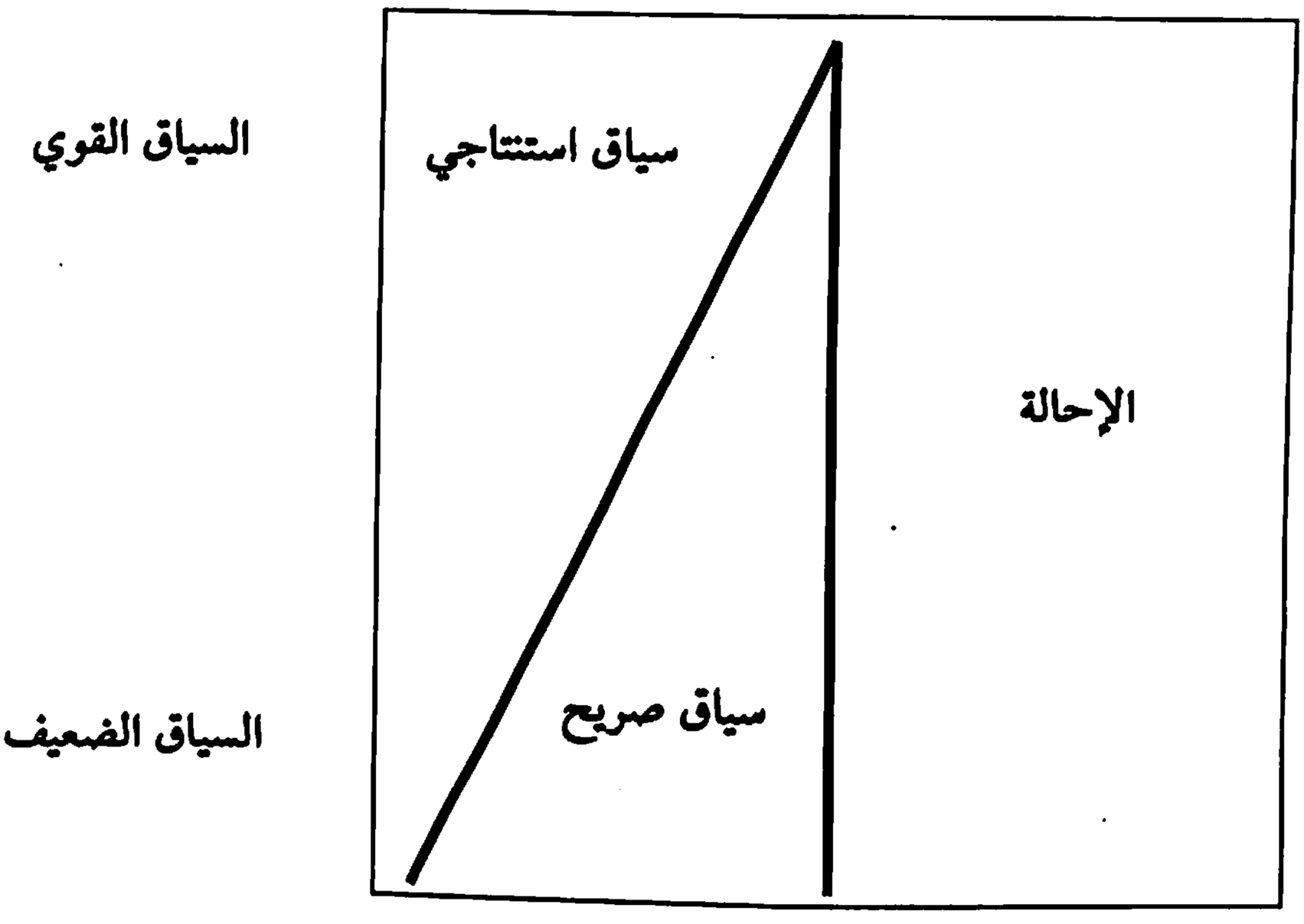

2.2. الإحالة الطبيعية والإحالة القصدية

يميز نموذج التخاطب بين صفتين من الدلالة

أ- دلالة طبيعية:

وتحصل هذه الدلالة من خلال العلاقة السببية التي تربط الدال بالمدلول بحيث لا يخضع هذا الصنف من الدلالة لأي تأثير سياقي (مقاصد المتكلمين وأغراضهم من التخاطب) وإنما تتوقف دلالة الجمل على المضمون الحقيقي للكلمات، ومثل ذلك:

- الغيوم تدل على المطر

وترتبط الإحالة الطبيعية في هذا النموذج بصنف الدلالة الطبيعية

ب- دلالة قصدية:

وتحصل هذه الدلالة من خلال مقاصد المتكلمين ثم تعرف المخاطبين على هذه المقاصد، ولا يرتبط هذا الصنف من الدلالة بالمعنى الحقيقي للجمل، ولكنه يرتبط بالسياق التخاطبي، ويغتني بمقاصد المتخاطبين[1]. وتتعلق الإحالة القصدية في هذا النموذج بصنف الدلالة القصدية، فتخضع

---

(1) *P. Grice, Meaning, ed Oxford, 1967, p47.*

لمقاصد المتكلمين بحيث إن القصد الإحالي يعتبر جزءا من القصد التخاطبي، وليس كل قصد تخاطبي هو بالضرورة قصد إحالي، إلا إذا وجد موضوع تعييني في سياق التخاطب[1].

وحتى نبرز علاقة الاستلزامات الإحالية بالمقاصد الإحالية نسوق المثال الآتي: لنفترض أن أحدا سألني (في سياق تخاطبي معين) عن رأيي في :أم كلثوم المغنية وأجبت:

-أنا لا أحب نجوم الأغنية الطويلة.

لاشك أن جوابي لا يتضمن أية إحالة حقيقية على موضوع التخاطب (أم كلثوم) غير أن قصدي الإحالي يضمر جوابا معينا حول موضوع التخاطب، خصوصا وأن المخاطب يتوفر على معلومات كافية للتعرف عن قصدي من هذا الجواب (الانعكاس القصدي).

3.2. إحالة المتكلم ونظرية الملاءمة (سبيربير وويلسون)

تنطلق نظرية الملاءمة من التقليد الغرايسي للتخاطب وترتكز في ذلك على الملكة الإنسانية التي تعكس حالات ذهنية نسندها للآخر ونتقبل نتائجها وهي ملكة الاستدلال. تعتبر هذه النظرية التواصل اللغوي أو غير اللغوي يخضع لنفس المسلسل وينبغي كنتيجة لذلك أن يخضع لنفس التحليل، فهي نظرية للدراسة الشاملة لمسلسل المعرفة.

يجعل سبيربير وويلسون هدف كل نسق معرفي (ليس فقط عند الإنسان بل حتى عند الحيوان) هو بناء تمثل للعالم وتحسينه باستمرار، وحتى يكون للنشاط المعرفي فائدة ينبغي في حدود الممكن (حدود القدرات الإدراكية والفكرية للإنسان) أن يكون هذا التمثل صادقا حول العالم، بمعنى أن يعكس بشكل خاص حدثا أو وضعية موجودة في العالم (تصور ما صدقي). فتحليل اللغة وفق هذا التصور لا يأخذ بعين الاعتبار إنجاز أفعال اللغة فقط وتأويل التلفظات، ولكن صدق المعلومات المتوصل بها كذلك. وعليه، تكون الوظيفة الأولى للغة تقديم المعلومات والسماح للأفراد بزيادة خزانهم من المعارف من خلال التواصل[2].

---

(1) *K. Bach, Thought and reference, p52*

(2) *D. Sperber and D. Wilson, Relevance-Communication and Cognition, Blackwell Publishing, 1995, pp50-60.*

بخصوص نظرية الملائمة يراجع كتاب: حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2004، ص145-146

يستفاد من هذا التصور أن الإحالية هي فعل يتأسس داخل اللحظة التواصلية، ويتحقق من خلال ملاءمة تأويل التلفظات مع صدق المعلومات المتوصل بها. وتستند هذه النظرية في بناء إحالة المتكلم على نوعين من المقاصد:

أ- قصد إخباري حيث يقود المتكلم المخاطب إلى معرفة خبر معين.

ب- قصد تواصلي حيث يقصد المتكلم أن يتعرف المخاطب على قصده الإخباري.

تضيف هذه النظرية مفهوما جديدا للتواصل ويتعلق بالوحدات غير اللفظية (حركات، إيماءات، نظرات...) وهو التواصل المرئي الاستدلالي الذي يجعل المتكلم يعرف شخصا آخر (بحركة ما) ليتعرف على قصده من الخبر، وهذا المفهوم لا ينطبق فقط على اللغة ولكن على جميع أشكال التواصل بشكل عام[1]. وإذا كانت بعض الأفعال اللغوية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وسائل لفظية، فإن البعض الآخر يمكن أن يتقبل هذين النمطين من الإنجاز اللفظي وغير اللفظي:

(1) أقدم لكم زيد

(2) إنه زيد الذي حدثكم عنه (مصحوبا بحركة العينين نحو زيد)

(3) هذا الذي كنت معه البارحة (مصحوبا بحركة اليد تشير إلى زيد)

واضح من خلال هذه الأمثلة أن فعل الإحالة في سياق التواصل (اللفظي أو غير اللفظي) يمكن أن يتحقق بوسائل لفظية كما هو الحال في المثال (1)، كما يمكن أن ينجز من خلال إشراك اللفظي (زيد الذي حدثكم عنه) مع حركات أو نظرات غير لفظية. كما أن بعض أسماء الإشارة لا يمكن أن تستوفي إحالتها المتوقعة دون إرفاقها بحركة غير لفظية كما هو الحال في المثال (3). وعليه، فإن التواصل المرئي الاستدلالي يفترض في كل تلفظ أن يثير لدى المخاطب ملاءمة الأدوات اللفظية والغير اللفظية مع الإحالة المتوقعة. فمبدأ الملاءمة يتحكم في جميع أشكال التواصل الرمزي، فهو مبدأ تأويلي يشكل قاعدة المسلسل التأويلي للتلفظات التي يستعملها المتخاطبون بشكل لا شعوري[2].

---

(1) *M. Bracops, Introduction à la Pragmatique-les Théories Fondatrices: Actes de langage Pragmatique, De Boeck Université, 2006, pp100-101.*

(2) *Relevance-Communication and Cognition, pp118-124.*

1.3.2. مبدأ الملاءمة ومفهوم الأثر السياقي

تسند نظرية الملاءمة أهمية كبيرة للاستلزامات التواصلية داخل عملية التواصل وتستند في توضيح ذلك على مفهوم الأثر السياقي وتأثيره في تحديد إحالة هذه الاستلزامات. كما أنها تميز بين نوعين من الاستلزامات: نوع يتعلق بالاستلزامات السياقية المتعلق بالفكر بشكل عام، وهو مجموع المعطيات السياقية غير الحرفية. ونوع يهم الاستلزامات السياقية المتعلقة بالتلفظ بشكل خاص ومباشر:

(1) الساعة تشير إلى العاشرة

(2) شاهدوا لم تعد تمطر

ففي المثال (1) بإمكان مراقب الامتحانات أن يعبر عن فكرة 'حان الوقت لاسترجاع أوراق الامتحان' من إعطاء تلفظات غير حرفية كما في (1). فإذا كانت مجموع الاستلزامات السياقية المتعلقة بالفكر تتقاطع مع مجموع الاستلزامات السياقية المتعلقة بالتلفظ، فالتلفظ يشكل في هذه الحالة تمثلا غير حرفي للفكر (المثال (1))، أما إذا كانت مجموع الاستلزامات السياقية المتعلقة بالفكر لا تتقاطع مع الاستلزامات السياقية المتعلقة بالتلفظ فهنا لا يشكل التلفظ تمثلا للفكر (المثال(2))[1].

واضح إذن، أن الأثر السياقي هو مفهوم أساسي بالنسبة إلى مبدأ الملاءمة، فهو شرط ضروري للملاءمة من حيث هي خاصية نفسية (خاصية المسلسل الذهني). والملاءمة المناسبة تعرف بالمقارنة مع الأثر السياقي، الشيء الذي يجعل المتكلم يحقق الفعل الأكثر ملاءمة في الظروف والسياقات المناسبة.

4.2. الإحالة التخاطبية ومستويات الخطاب (ديكرو)

يصنف ديكرو ثلاث مستويات متباينة في الخطاب الطبيعي:

أ- المستوى المنطوق: ويتعلق بما يصرح به المتكلم من خلال الدلالة الحقيقية للكلمات.

ب- المقتضى: ويتعلق بمجموع المعلومات المتعارف عليها بين المتخاطبين والتي لا تحتاج إلى توضيح أو تذكير.

---

(1) *Ibid, pp172-175.*

ج- المفهوم: ويرتبط بما يستخلصه (يستنتجه) المخاطب خارج الدلالة الحقيقية للكلمات. وقصد توضيح هذا التمايز الحاصل في مستويات الخطاب نسوق المثال الآتي:

لنسلم أن متكلما معينا توجه إلى مخاطب معين بالمنطوق التالي:

(1) لم يعد عمرو يدخن.

لاشك أن المنطوق "الحقيقي" لهذا المثال يفيد فقط بأن عمرو لم يعد يدخن، بينما "مقتضى" هذا المثال يقوم على افتراض مفاده أن عمرو كان يدخن في السابق ثم انقطع عن التدخين، وهو افتراض يتقاسمه المتكلم والمخاطب ولا داعي للتصريح به في الجملة. في حين يتحدد "المفهوم" انطلاقا من الغاية (أو الغرض) المقصود من هذه الجملة. فإذا كان الخطاب موجها إلى مدخن مدمن (المخاطب) مثلا فإن الإحالة على عمرو وانقطاعه عن التدخين يمكن أن تفيد "مفهوما" معينا (كأن تحمس مثلا المخاطب لكي ينقطع عن التدخين) يختلف باختلاف مقاصد المتكلم من الخطاب[1].

وحاصل القول من هذا إن الاستلزامات التخاطبية الإحالية لا ترتبط بالإحالة اللسانية المكونة لألفاظ الخطاب، وإنما تستوفي مضمونها الفعلي انطلاقا من مقاصد المتكلمين، وانعكاس هذه المقاصد على المخاطبين (تعرفهم على مقاصد المتكلمين)، كما تخضع لقواعد التخاطب المتفرعة عن مبدأ التعاون التخاطبي.

5.2. ملاحظات تقويمية حول نموذج التخاطب

بعد بياننا لأهم مكونات التخاطب بشكل عام، ولتصوره الخاص لمسألة إحالة المتكلم نورد الملاحظات التقويمية التالية:

أ- تتأسس نظرية التخاطب بشكل أساسي على مبدأ التعاون التخاطبي الذي يشكل قاعدة عامة تحكم التواصل اللساني الإنساني. غير أن مسألة الإخبار (التي يفترضها مبدأ التعاون) تكون مرتبطة في بعض المجتمعات بسلوكات غير متوقعة تتعلق مثلا بنذرة الأخبار في هذه المجتمعات أو الخوف من المسؤولية عن الإخبار أو ما يترتب من نتائج سلبية عليهم أو على عائلاتهم. وتحصر كينان عدم الالتزام بقواعد التخاطب في المجتمعات الملغاشية في ثلاث مسائل:

a. انسحاب أحد طرفي التخاطب إذا وقع الإلحاح على معرفته

b. العلاقات الشخصية بين المتخاطبين تحدد التعاون أو اللاتعاون بينهم.

---

(1) *O. Ducrot, le dire et le dit, ed. De Minuit, 1984, pp25-33.*

c. يحدد جنس المتخاطب مسألة التعاون فيمكن أن ينطبق على الرجال دون النساء، فالنساء في هذه المجتمعات تسرب الأسرار ولا داعي لإشراكها في التخاطب[1].

إن التلفظ بأسماء العلم مثلا مسألة محرمة عند مجتمعات نمبيكوارا بموجب طقس اجتماعي يحرم الكشف عن التناقضات الاجتماعية داخل الجماعة من خلال المناداة بأسماء العلم[2].

ب- إن المبدأ المنهجي الذي يفترض أن الاستلزامات التخاطبية مشتقة من مبادئ نفسية اجتماعية والتي نستنتج ونفسر من خلالها التلفظات في سياق التخاطب هو مبدأ يختزل في واقع الأمر كل هذه المبادئ المعرفية (الصيرورة النفسية والاجتماعية) في مبدأ التعاون مشروكا بالحكم الأربعة، وهي مسألة لا تنصف التواصل اللساني في تنوعه وخصوصياته[3].

ج- يعتقد بعض فلاسفة اللغة المعاصرين أن التواصل ليس هو التعاون التخاطبي ولكنه يمكن أن يقود في ظروف معينة إلى التعاون[4]. وينطلق أصحاب هذا التصور من قناعة مفادها أنه لا يوجد تعاون بالمعنى المطلق لهذه الكلمة، لأن التعاون التخاطبي يقتضي النظر في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المقومة لهذا التعاون ثم النظر كذلك في التركيبة الاجتماعية للمشاركين في التخاطب[5] وعليه، فإن مفهوم التعاون التخاطبي هو مفهوم نسبي لا يتحقق دائما في التواصل اللساني.

د- إذا كان نموذج التخاطب يقوم على مبدأ التعاون التخاطبي وعلى مجموعة من القواعد المقومة للتخاطب العقلاني السليم، فإنه يغفل دور بعض الأفعال اللغوية التي لا يمكنها أن تتفرع عن مبدأ التعاون، ونخص بالذكر هنا الأفعال الصامتة التي تنقل استلزامات وأخبار صريحة، بينما يعتبرها نموذج التخاطب خرقا لقواعده ينم عن ظلم الخطاب[6].

---

(1) *E. Keenan," The Universality of Conversational Postulates", in: language and Society, n° 5, 1979, pp69-77.*

(2) *J. Derrida, De la Grammatologie, ed de Minuit, 1967, pp157-159.*

(3) *W.A. Davis, Implicature: Intention, Convetion and Principle in the Failure of Griciean Theory, Cambridge University Press, 1998, pp4-8*

(4) *M. Jacob "Poet and presant, a pragmatic comedy in five Acts", in Journal of progmatics, N°2, 1987, pp281-297.*

(5) *Me. Jacob, " Non cooperations in communication : A Reassessement of Gricean Pragmatics ", in Journal of Pragmatics, N° 2, 1992, pp117-154.*

(6) *A. Kasher," Basic problems in methodology and linguistics "in: Butts and Hintikka ed: 1977, p234.*

هـ- يعتمد نموذج التخاطب في بنائه للاستلزامات الإحالية على مقاصد المتكلمين وانعكاس هـذه المقاصد على المخاطبين وهكذا يقود هذا النمـوذج إلى تكـرار غـير متنـاه مـن المقاصـد مـن الدرجة الأولى والثانية والثالثة... وهو مـا يجعلنـا نتـدرج نحـو مقاصـد غـير محـدودة تجعـل "موضوع" الاستلزامات الإحالية غير محدد بشكل دقيق أمام تعدد المقاصد وتكاثرها[1].

و- إن تأكيد نظرية الملاءمة على الدور الحاسم للـسياق في تأويـل التلفظـات سـواء فيمـا يتعلـق بالاستلزامات السياقية المتعلقة بالفكر أو الاستلزامات السياقية المتعلقة بـالتلفظ، هـو مـسألة تجعل هذه النظرية لا تنصف الجانب الدلالي للتلفظات فتنسجم بذلك مـع النزعـة الـسياقية التبسيطية التي تعتقد أن دلالة العبـارات الـتي نـستعملها تنـزع أن تكـون فقـيرة (في الجانـب الدلالي) وتبقى نسبية فيما نعنيه بالتلفظ.. أن السياق لا يحدد دائما وبشكل حرفي مـا نقولـه أو ما نعنيه. انطلاقا من هذه الملاحظة فإن تعريف الـسياق حـسب بـاخ يفـترض التمييـزات التالية:

-السياق كمجموعة من المقاييس بحيث إن قيمها تحدد أو لا تحدد القيمة الدلاليـة للعبـارات مع متغيرات الإحالات.

-السياق من حيث هـو مجمـوع الخـصائص الاعتقاديـة المتبادلـة، هـو مجمـوع الافتراضـات المشتركة بين المشاركين في مرحلة من التخاطب[2].

3- النموذج الحواري

إذا كان المنطق التقليدي، وريث حساب القـضايا الرواقـي والاسـتدلال الأرسـطي، بقـي منطقا ذاتيا يقوم على تعريف توافقي للصدق من خلال توافق القضايا مع الأشـياء الموجـودة، فـإن هذا التقليد المنطقي غالبا ما يتناسى أن مشكل الصدق في الخطاب الطبيعي ينبني في المقام الأول مـن خلال مسلسل طويل ومعقد للبحث يقتضي المسائلة والاستفهام وباختصار الحوارية.

يتأسس النموذج الحواري على البعد التفاعلي للخطاب الطبيعي، فالتواصل هو قبـل كـل شيء تفاعل لغوي ينتشر من خلال مسلسل غير متوقع، وينتج عن تعـاون متبـادل بـين متحـاورين

---

(1) *Kay, "Grice's Theory of Meaning ", in Mind, N° 81, 1972, pp57-66.*

وكذلك:

P.Ziff, "On, H.P. Grice's account of Meaning"in: Analysis, N° 28, 1967, pp1-8

(2) *K. Bach, Context ex Machina, pp43-44.*

اثنين على الأقل يتفاعلان من خلال تحريك نماذج انعكاسية للحوارات[1] ويركز هذا النموذج على أسبقية العلاقة الحوارية في تحديد القيمة الدلالية للخطاب. فالبين أن مضمون الحوار لا ينبني بالاعتماد فقط على كفاية المتخاطبين (في التبليغ أو التأويل)، ولكنه يتأسس انطلاقا من التفاعل الحاصل في العلاقة الحوارية، والذي يفترض التعاون في تحصيل المعارف حول هوية موضوع معين[2].

والواقع أن الحوار الإحالي هو الآخر ينبني انطلاقا من تفاعل المتحاورين في لحظة الحوار الإحالية، ويستند في ذلك على التلفظات وعلى الشروط السياقية التي سمحت بإمكانها. ويمكن تصنيف هذه الشروط السياقية إلى صنفين متمايزين:

أ- الشروط التداولية: تغطي سياق العبارات الإشارية وجميع مقتضيات المتحاورين وتتميز بكونها (الشروط التداولية) مستقلة عن المحتوى الداخلي للرسالة الحوارية.

ب- الشروط الحوارية: تتعلق بمجموع الوقائع المعروفة أو المتحققة بالنسبة إلى المتحاورين داخل اللحظة الحوارية، ويرتكز على المحتوى الداخلي وعلى الإحالة المتوقعة من الرسالة الحوارية[3].

وميزة الحوار الإحالي كونه يتوسل بجميع الوسائل اللسانية (الإشارية والتلفظية) لتحقيق حوار تفاعلي فعال، يتفاعل من خلاله المتحاورون مع أنفسهم ومع الآخرين وهي مسألة تكشف عن خصوبة وثراء الخطاب الطبيعي داخل المحاورة.

1.3. أصناف الإحالة في النموذج الحواري

يسلك الحوار الإحالي طريقين متكاملين ومتلازمين في تعيين الموضوعات الخارجية:

أ- الإحالة العاكسة وهي عملية مباشرة يستطيع المتحاورون من خلالها الإحالة على أنفسهم خلال المحاورة بواسطة الضمائر الشخصية (أنا، أنت، هو...). وميزة هذه الإحالة أنها تتحقق بشكل مباشر وفعال بمجرد ابتداء الحوار الإحالي. وعلى هذا الأساس يعتبر جاك الإحالة العاكسة أكثر درجة في الإحالية من عملية التسمية أو الوصف[4].

---

(1) *D. Vernant, Du Discours à l'action, Paris Press Universitaire de France, 1997, pp107-126.*

(2) *F. Jaques, Dialogique, ed, PUF, 1979, p154.*

(3) *Ibid, pp138-139.*

(4) *Ibid, pp255 –256.*

ب- الإحالة المشتركة وهي عملية يسعى المتحاورون من خلالها الإحالة على الموضوعات الخارجية المتوقعة في الحوار الإحالي، وتعتبر العلاقة الحوارية السند الأساسي لتقويم علاقة الإحالة مع العالم الخارجي[1].

إن ارتباط الإحالة على العالم (الإحالة المشتركة) مع الإحالة على الفاعلين (الإحالة العاكسة) يعتبر مكونا أساسيا لبناء الحوار الإحالي. فالبين أن هذا الارتباط يعكس بقوة درجة التفاعل الحاصل بين الأشخاص وموضوعات العالم الخارجي داخل العلاقة الإحالية قصد بلوغ حوار إحالي يتساوى من خلاله المتكلم والمخاطب ويتقاسمون كل الأخبار حول أنفسهم وحول العالم.

2.3. هينتيكا وألعاب اللغة الحوارية

ينطلق هينتيكا من تصور تداولي للغة مستوحى من**فتجنشتاين** يعتبر الممارسة الاستدلالية ممارسة تفاعلية ترتبط بشكل مباشر بأهداف غير لغوية. فهو يميز بين لعب خارجي للغة يروم إلى اكتشاف فعلي للموضوعات، وبين لعب داخلي للغة وهو لعب الأدلة الاستدلالية[2].

تتأسس نظرية ألعاب اللغة على تصور مادي للصدق مستوحى من نظرية النماذج يحاول من خلالها بناء عوالم إحالية يمكن أن تتحقق فيها القضايا أو لا تتحقق. فالتسوير الذي يستخدم في الدلاليات الصورية عادة لترسيخ اللغة في الواقع (كمؤشر على الإحالة) سيصبح وفق نظرية ألعاب اللغة مجرد لعبة للبحث بين اللاعب والعالم. ويصبح الحوار إذن بين أنا الذي يريد التأكد من شيء والطبيعة التي لا يمكنها إلا التكذيب[3]. وهناك مجال للأفراد (الذين يمكن الإحالة عليهم في العوالم الإحالية) حيث يمكن تحديد قيمة المحمولات المعنية والذي من خلاله يمكن تقديم القضايا الذرية. ويمكن بناء قواعد اللعب ضمن هذا التصور الحواري بين الأنا والطبيعة على الشكل الآتي:

أ- الوصل: الطبيعة تختار قضايا موصولة.

ب- الفصل: أنا أختار إحدى القضايا المفصولة.

ج- الشرط: أنا أختار كذب المقدم أو صدق التالي.

---

(1) *Ibid.*

(2) *J. Hintikka, Les Fondements d'une Théorie de Langage, Trad : N. Lavand, Paris Puf, 1994, pp160-161.*

(3) *Ibid, pp161-166.*

د- القضية الوجودية: أناْ أختار فردا واحدا مخصوصا من مجال الأفراد.

ه- القضية الكلية: ألطبيعةْ تختار عضوا كيفما كان من مجال الأفراد.

و- النفي: نقلب أدوار اللاعبين.

ز- الصدق: إذا صرح أناْ بقضية ذرية والتي تكون صادقة في عالم إحالي معين فقد ربح، وإذا كان خلاف ذلك فقد خسر النفي[1].

واضح من خلال القواعد السالفة الذكر أن القضية الوجودية ترجع إلى لعب خارجي للغة يتطلب الإتيان بمثال بارز مخصوص (الإحالة بحد شخصي)، فالقضية الوجودية يمكن التأكد منها بمثال والقضية الكلية تكذب بمثال معارض. فإحالة تلفظ معين تنبني على أنشطة معينة وبالتحديد على ألعاب تأكيدية وتكذيبة. ويبقى أهم شيء في دلالية اللعب هو وجود استراتيجية رابحة بالنسبة إلى الشخص الذي يؤكد وهو ما يسمح بشروط صدق الجملة. لننظر في المثال التالي:

ج زيد في المغرب ج1 أو باريس في فرنسا ج2

فالرابط الرئيسي هنا هو الفصل، والشخص الذي يؤكد عليه أن يختار أحد شطري الفصل ثم يستمر في اللعب. فالفكرة المتضمنة في اللعب الدلالي هي أنه من خلال التأكيد على ج فالشخص المؤكد يلتزم بتحمل أحد التلفظين ج1 أو ج2، وفي حالة أن الشخص المؤكد اختار ج1 فينبغي أن يستمر في اللعب مع ج1 والتي هي قضية ذرية. وإذا كانت ج1 صادقة فإن الشخص المؤكد قد نجح في هذه المرحلة من استراتيجيته بينما فشل الشخص المكذب ويستمر اللعب على هذا النحو.

يستفاد من نظرية الألعاب الدلالية عند هينيتيكا أن الإحالة تتأسس على استراتيجية حوارية بين المتخاطبين تلتزم بقواعد استدلالية محددة، حيث إن الصدق الإحالي هو مسألة تبنى وليست معطى، ويتحقق هذا الصدق المادي من خلال نجاح الاستراتيجية التي يختارها المتخاطبون.

إن خصوصية الألعاب الدلالية عند هينيتيكا هو أنه يدخل مسألة الصدق المادي من خلال الاستعانة بالنماذج والتي بواسطتها تأخذ القضايا الذرية قيمة صدقية. فالصدق المنطقي أو الصحة الصورية يمكن الوصول إليه كحالة تقع على حدود الصدق المادي في جميع العوالم الممكنة، فهو ينتج

---

(1) *Ibid, pp312-317*

بحسب فيرنان بطريقة حوارية على أساس اتفاق بين متكلمين اثنين حول معرفة خارجية يسوقها ثالث والذي يمكن أن يكون الإحالة الموصولة بنفس فضاءات الخطابات[1].

يستنتج من هذا النموذج أن الإحالة تتأسس داخل العلاقة الحوارية التي ينجزها اللاعبون وفق قواعد حوارية، وترتبط الإحالة بالعوالم الإحالية التي يمكن أن تتحقق داخلها، كما أن صدق الإحالة داخل هذه العوالم هو صدق مادي يرتبط في المقام الأول بتحققه أو عدم تحققه داخل هذه العوالم الإحالية وليس من خلال تطابقه المطلق مع الواقع التجريبي.

4- النموذج الهيرمونوطيقي (رورتي)

ينطلق هذا النموذج في تصوره للإحالة من تقويض المرتكزات النظرية للنزعة الجوهرية التي تميز بين الشيء وأوصافه أو بين الحقيقة والظاهر، كما يرفض في الوقت ذاته تصورات اللغة الماورائية التي اعتنقتها الفلسفة التحليلية من خلال افتراضها وجود مطابقة بين اللغة والواقع تحتكم لمعيار الصدق. إن الواقع لا يختلف عن الأوصاف التي نصفها به، كما أن الذات الإنسانية تبنى من خلال المعجم ولا يكون معبرا عنها من خلال التطابق أو اللاتطابق داخل المعجم[2].

يعتقد رورتي أن محاولة البحث عن معيار صدقي قد اتخذت أشكالا متعددة تتمثل في التفكير في العالم أو الذات الإنسانية كامتلاك لطبيعة إنسانية أو جواهر، وهذا في نظره ليس إلا نتيجة لمحاولة منح الامتياز للغة على حساب لغات أخرى. لا سبيل إذن، لإضفاء الكونية لمعجم خاص للإبداع الذاتي ينفلت من حدوث اللغة وعابريتها من خلال التعالي على الزمن والتغير كشرطين أساسين لوجود الكائن الإنساني[3].

إن النموذج الهيرمونوطيقي عند رورتي يفكر في مسألة الإحالة من خلال حدوث اللغة. ذلك أن الذات الإنسانية هي شبكة من المعتقدات والرغبات القابلة للنقد باستمرار لأنها تفشل في التطابق مع الواقع كما تفشل في التطابق مع الطبيعة الجوهرية للذات الإنسانية. إن العلاقة بين الفكر والواقع في النموذج الهيرمونوطيقي ليست علاقة انعكاس بحيث إن الفكر لا يتمثل الواقع أو العالم الخارجي. ذلك أن الأفكار أو اللغة هي مجموعة من المفردات تخلق الواقع من خلال العاب

---

(1) *Du Discours à l'action, pp94-96.*
(2) *R. Rorty, Contigency, Irony and Solidarity, Cambridge University Press, 1989, p7.*
(3) *Ibid, pXV.*

اللغة الممكنة، وبالتالي لا داعي لاختيار المعجم بمطابقته أو عدم مطابقته (المفهوم الدلالي للصدق). إن الإحالة من خلال هذا التصور تنبني على حدوث رغبات ومعتقدات الإنسان وتفاعلها مع واقع يبنى وليس معطى[1]. ويمكن تمثل النموذج الهيرمونوطيقي للإحالة من خلال المثلث التالي:

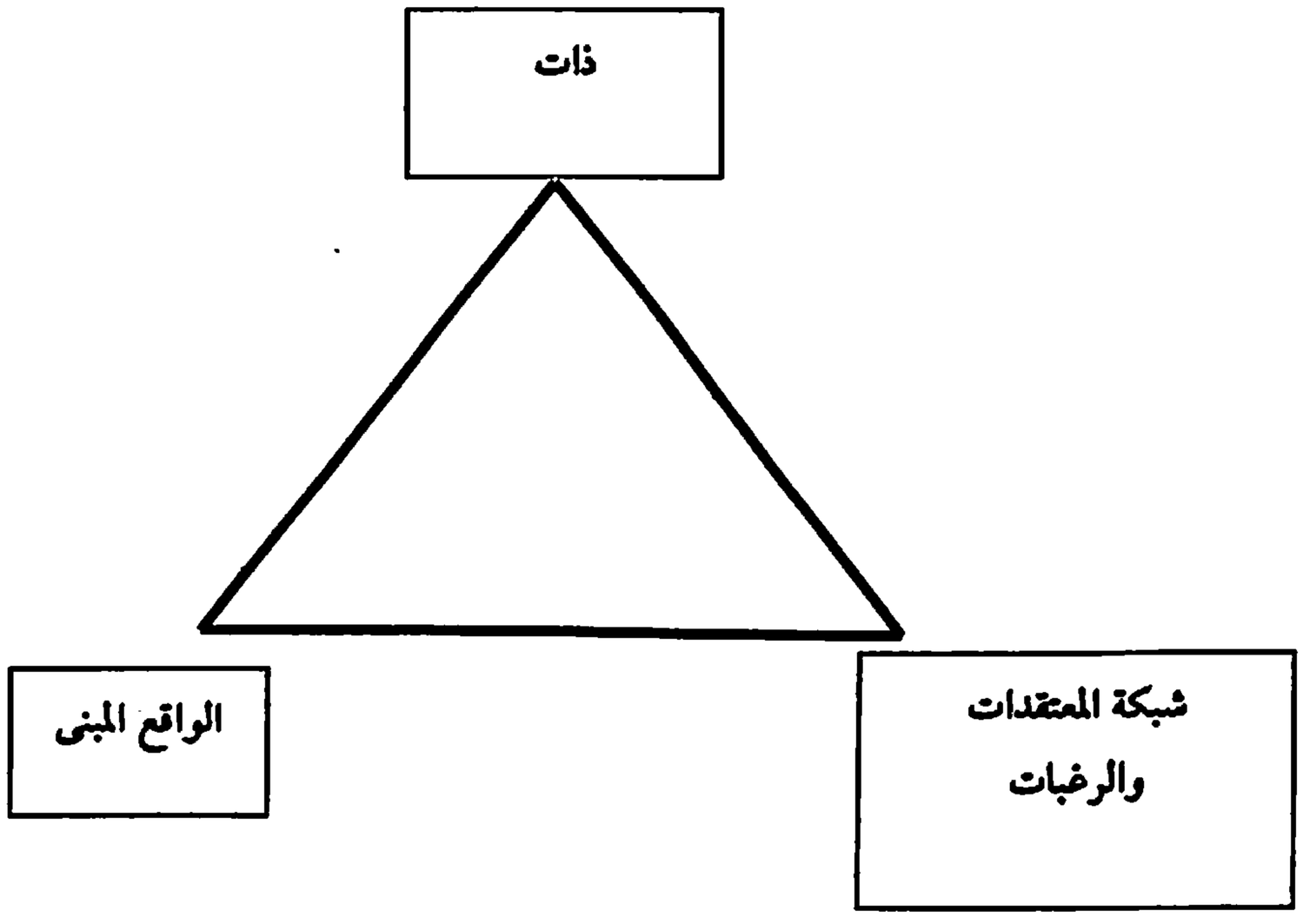

إن الواقع وفق هذا التصور يخلق ويتجدد من خلال ابتداع مفردات جديدة وهو ما يفترض تجدد معرفتنا بالحدوث. ليس هناك إذن، معجم نهائي يحدد بشكل لساني الإحالة على الواقع. فالعالم لا يتكلم الأرسطية أو النيوتونية ولكن نحن الذين نفعل ذلك[2]، وهو لا يستطيع أن يقترح علينا أي لعبة يمكن لعبها باللغة، ولكن الإنسان وحده يستطيع ذلك فهي مسألة ترجع الى قرار اعتباطي.

بهذا المعنى تتأسس الإحالة عند رورتي على التأويل غير المقيد بشروط مسبقة، ذلك أن القول عن ممارسة معينة أنها تأويلية يعني أنه لا مكان لأن ننتظر منها حججا محددة أو إجماعا بين الخبراء، ولا مجال كذلك لأن ننتظر منها صدقا موضوعيا[3]. إن اللغة التي نحيل من خلالها حادثة، كما أن الواقع الذي نبتكره باستمرار حادث أيضا، ولا مجال للحديث عن مرجعية خارج اللغة وألعابها.

---

(1) *R. Rorty, Objectivisme, Relativisme et Vérité, Vol.1, Trad.j. Cometti, Puf, 1994, pp104-107*

(2) *R. Rorty, Contigency, Irony and Solidarity, pp5-6*

(3) *R. Rorty, Objectivisme, Relativisme et Vérité, p119.*

1.4. حدوث اللغة والنزعة الردية

إذا كان المفهوم الدلالي للصدق يستند على نزعة الرد التي تعتقد أن كل قضية دالة تكون مكافئة لبنية منطقية ما تتكون من حدود ترتد إلى التجربة المباشرة، فإن التصور الهيرمونوطيقي عند رورتي يحاول تخليص اللغة من نزعة الرد لإضفاء صفة الحدوث عليها. عندما يحدد الرد بكونه علاقة تحمل فقط على العبارات اللغوية، وليس على المقولات الأنطولوجية فإن كل محاولة لرد اللغة "ل" إلى اللغة "ل" هو إجراء لا فائدة منه، ذلك أنه لا توجد صورة للرد تبين أن "ل" ليست شيئا آخر سوى "ل" أو العكس[1].

يحاول رورتي كذلك التصدي للنزعة الفيزيائية التي تعتقد أن كل حدث يمكن أن يوصف من خلال بنية دقيقة للألفاظ، حيث يمكن أن يفسر الحدث بالإحالة على أحداث أخرى موصوفة بنفس الطريقة وهو ما يجعل النزعة الفيزيائية (**دافيدسون**) يسقط في منزلقات النزعة الردية.

يلاحظ رورتي أن الاعتقادات تحتل الدور الحاسم في تأويل اللغة حيث تلتقي نظرية التأويل بنظرية الفعل وحيث إن الصدق يتعلق في المقام الأول بالتأويل المدعم بالاعتقادات ويرتبط بمدى استجابة اللغة لاستعمال فعال يتعلق بالتطبيق العملي اليومي وليس بالتحليل اللغوي. إن العقل الإنساني شبكة من الاعتقادات والرغبات تتدعم حسب فعاليتها واستعمالها، فالاعتقاد لا ينطفئ أو يتلاشى إلا بفقدانه خاصيته الاستعمالية، وليس لغياب ما يتطابق معه. انطلاقا من ذلك تسمح معالجة الفعل الجزمي الذي يتأسس على الدعوى:

تتحقق الحالة إذا وفقط إذا كان "س".

بابتداع صياغة جديدة تسمح بالربط بين الرغبات والاعتقادات:

سيكون من الأفضل أن تكون "س" عوض لا "س"[2].

وبذلك تقترح الهيرمونوطيقا نموذجا بديلا للخطاب التفسيري أو البرهاني يتأسس على الفعالية وقابلية الاستعمال.

يستفاد من النموذج الهيرمونوطيقي للإحالة أن العلاقة الإحالية تتشكل داخل المثلث الهيرمونوطيقي (الرغبات والمعتقدات، الذات، الواقع المبتكر) ولا سبيل للبحث عن المعنى أو الدلالة خارج هذه الشبكة التي تتغير باستمرار والقابلة للنقد والتجدد. وعليه، فإن التأويل (من حيث هو وضع في سياق) هو الأفق الهيرمونوطيقي الوحيد لرصد ظاهرة الإحالية، حيث يلعب

---

(1) *Ibid, p138.*

(2) *Ibid, p106.*

حدوث اللغة الدور المركزي في تشكيل اعتقاداتنا ورغباتنا وأفعالنا ومن خلال ذلك يتم إقصاء التمايز بين مجالات الثقافة والانفتاح على لغة الأدب باعتبارها تستقل عن معيارية اللغة وتقترب من حدوثها.

5- خلاصة

تسمح المقاربة التداولية لموضوع الإحالة بمعالجة مفهوم "إحالة المتكلم" في مقابل مفهوم "الإحالة اللسانية" الذي اهتمت بمعالجته الدلاليات الصورية. وقد حاولنا إبراز مستويات البحث التداولي المختلفة حتى نستفيد من مفاهيمها وأدواتها في بناء تصور تداولي شامل لمشكل الإحالة. والبين أن اهتمام التداوليات بنظرية الأفعال الكلامية ونظرية التواصل هو اهتمام يروم إبراز خصوبة الخطاب الطبيعي وتنوع مستوياته، كما يكشف في نفس الوقت عن الخصوصيات التداولية لإحالة المتكلم. وعليه، فإن المقاربة التداولية لموضوع الإحالة تسمح بالخلاصات التالية:

أ- لقد حاولنا حصر المجال النظري للتداوليات حتى نستطيع الوقوف على حدود التمييز بين الدلاليات والتداوليات. والملاحظ أن هذا التمييز يطرح العديد من المشاكل النظرية التي تتراوح بين الخلط بين المجالين (مجال الدلاليات ومجال التداوليات) أو اختزال الدلاليات في شروط الصدق وهي مسألة لا يستسيغها الاستعمال الدلالي للتلفظات. كما أن تعميم التداوليات على كل ما هو سياقي من خلال التبعية السياقية (النزعة السياقية التبسيطية) هي مسألة ينبغي التعامل معها بحذر شديد من خلال التمييز بين السياق الحسي للعبارة والسياق الواسع الذي لا يحدد دائما بشكل حرفي ما تتضمنه العبارة.

ب- ب. لقد ساد الاعتقاد لدى النظريات الدلالية الصورية أن الوظيفة الأساسية للغة هي وظيفة وصفية محض. غير أن الخطاب الطبيعي في ضوء نظرية أفعال اللغة قد كشف بشكل حاسم أن اللغة الطبيعية تنشأ أغراضا كلامية مختلفة (أمر وسؤال وتحذير وجزم...).
والواضح أن معالجة الفعل الإحالي باعتباره فعلا تكلميا يروم إنشاء بعض الأغراض الكلامية، يبين أن تحقق الفعل الإحالي بشكل تام وناجح يقتضي حصول وضعية سياقية معينة، تتحقق من خلالها المقاصد الإحالية للمتخاطبين، كما يقتضي وجود موضوع تعييني تنطبق الإحالة عليه.

ج- إن الهدف من معالجة مشكل الإحالة من خلال نظريات التواصل هو الوقوف على حقيقة تداولية مفادها أن بناء الفعل الإحالي يقوم أساسا على الكفاية التبليغية التي يتوفر عليها

المتكلم في تعيين الموضوعات الخارجية، ثم على الكفاية التأويلية التي يستند عليها المخاطب في استنتاج هذه الموضوعات. وقد وقع اختيارنا على أربع نماذج تواصلية عالجت مسألة الإحالة بشكل دقيق:

- **نموذج التواصل اللساني** الذي يقوم على قاعدة السياق الاعتقادي المتبادل بين المتخاطبين، ويعتمد على ثلاثة مصادر يقوم عليها التفكير الإحالي: *الذاكرة والإدراك والتواصل*، وتحدد هذه المصادر اختيار الأداة المناسبة لإنجاز الفعل الإحالي داخل السياق التواصلي.
- **نموذج التخاطب** ويتأسس على مبدأ التعاون التخاطبي ومجموعة من القواعد المقومة للتخاطب العقلاني السليم. ويختزل هذا النموذج إحالة العبارات في إحالة المتكلم (الحالات النفسية المرتكزة على نوع من القصدية) والتي تتحقق من خلال التلفظات وعلاقتها بالحالات النفسية التي تتحول الى نموذج نفسي لساني يرتبط بالعالم. ويعالج هذا النموذج على الخصوص الاستلزامات الإحالية التي ترتكز على السياق العام للتخاطب في تحديد إحالاتها المتوقعة. انطلاقا من نفس التصور حاولت نظرية الملاءمة تطويره من خلال اهتمامها بجميع أشكال التواصل الرمزي (اللفظي وغير اللفظي). فالملاءمة المناسبة تعرف بالمقارنة مع الأثر السياقي الذي يجعل المتكلم يحقق الفعل الأكثر ملاءمة في الظروف والسياقات المناسبة.
- النموذج الحواري ويرتكز على العلاقة الحوارية في بناء الحوار الإحالي. ويميز هذا النموذج بين الإحالة العاكسة التي تتم بواسطة الضمائر الشخصية وتحيل على المشاركين في المحاورة، وبين الإحالة المشتركة التي تتم بواسطة أدوات لسانية أخرى (أسماء علم وصفات محددة) وتحيل على موضوعات العالم الخارجي. كما يقدم هذا النموذج تصورا للإحالة داخل الألعاب اللغوية من خلال بناء استراتيجية يختارها المتخاطبون لإنجاز الإحالة الصادقة داخل المسلسل الحواري، ويستند في ذلك على مفهوم الصدق المادي.
- **النموذج الهيرمونوطيقي** ويستند في بناء تصوره الإحالي على شبكة الاعتقادات والرغبات من جهة والذات الإنسانية التي تبنى من خلال استعمال المعجم من جهة ثانية ثم العالم المبتكر والمتجدد باستمرار. ويشكل التأويل الفضاء المناسب لمقاربة الإحالة.

الأفعال غير الواجبة في كتاب سيبويه
الأمر- النهي نموذجا

نعيمة الزهري

يعنّ لنا عند تفحص الظواهر الدلالية التي استقطبت اهتمام المفكرين اللغويين العرب القدامى، نزوع بعضها إلى الانضواء تحت ما يسمى بـ"الدلالة المعجمية"، وجنوح بعضها الآخر إلى الانضواء تحت ما يعرف بـ"الدلالة المقامية"؛ التي تحتضن ظواهر كثيرة منها ظاهرة تعدد قراءات النص الواحد، وظاهرة الإنشائية والظواهر المتفرعة منها؛ ويمكن أن نعد مفهوم "الأفعال غير الواجبة" عند سيبويه من المفاهيم التي أفرزتها ظاهرة الإنشائية، تلك التي عدت قاسما مشتركا بين مجالات الفكر اللغوي العربي القديم؛ الأمر الذي يؤشر لوجود حوار اقتراضي على مستوى المفاهيم والإمثالات بين مختلف الحقول المعرفية بغية تحقيق قدر من الكفاية عند وصف الظواهر المزمع وصفها.

ويمكن أن نستجلي مفهوم "الأفعال غير الواجبة" وفحواه من خلال تتبع المقاربة السيبويهية لظاهرتي الأمر والنهي، عبر أبواب متفرقة من الكتاب، إذ من الملحوظ أن سيبويه لم يكن يعالج المسألة في باب واحد يعرض فيه لكل حيثياتها، ويناقش جميع القضايا المنبثقة عنها، والمسائل الأخرى التي قد تؤاسرها من قريب أو بعيد، لكي يحسم فيها وينتقل إلى غيرها، بل ألفيناه يتناول المسألة في باب، ثم يعود إليها في باب آخر، سابرا أغوارها، مفصلا مجملها، وقد يتركها إلى غيرها، ولكن سرعان ما يعود إليها مرة أخرى، لكي يناقش جانبا آخر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى سائر أبواب كتابه.

في مستهل الكتاب عرف سيبويه الأمر ضمن التعريف الشامل الذي ساقه للفعل قائلا: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع، ومكث، وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت»[1].

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمر و بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1983، ج1، ص12.

وبذلك أعطى تحديدا للأمر من حيث الصيغة، ومن حيث النمط والأسلوب إذ وضعه في مقابل الخبر. وتشكل صيغة "افعل" صيغة قائمة الذات في العربية، تحاقلها صيغة: لام الأمر داخلة على فعل مضارع، وتردان بكثرة في الإنجازات اللغوية العربية.

وأما النهي فيتحقق عن طريق إدخال "لا الناهية" على المضارع، يقول سيبويه «هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: لم ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعل، فإنما هما بمنزلة لم»[1].

تلك هي صيغته الشائعة، لكن قد يتوسل ببعض الوحدات المعجمية لإفادة معنى النهي، كما في قوله تعالى:

(1) (انتهوا خيرا لكم)

والتقدير الذي أورده سيبويه[2] لآية الكريمة على لسان الخليل كالتالي:

(2) "أنته وادخل فيما هو خير لك"

ويضيف قائلا ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيرا له، ولا "أأنتهي خيرا لي، لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك، وإنما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا[3]...

مفاد هذا الكلام أن المتكلم حين ينهى المخاطب عن فعل شيء ما، فإنه يتوخى من ذلك إقدام المخاطب على فعل شيء آخر، أي أنه ينهاه عن المرغوب عنه، ويأمره ضمنيا بالمرغوب فيه، لكن الحال يختلف بالنسبة إلى الخبر والاستفهام، ذلك أن المخبر يبلغ الخبر، والمستفهم يستخبره، بمعنى أن وجه الخلاف بين الأمر والنهي من جهة، والخبر والاستفهام من جهة ثانية يكمن في أن الآمر يسوق المأمور إلى أمر يحدثه، والناهي يثني المنهي عما عقد العزم على فعله، في حين أن المخبر ينقل خبرا، والمستفهم يطلب الخبر، ومن ثمة انفرد الأمر والنهي بقوة الإضمار، وبحكم يفتقر إليه غيرهما من الأساليب.

وقد أقر سيبويه في مواطن عديدة من كتابه بأن الأمر والنهي لا يكونان إلا "الفعل"، يقول في هذا الشأن: «والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه ويبنى على الفعل، كما

---

(1) المرجع نفسه، ج3، ص8

(2) المرجع نفسه، ج1، ص283

(3) المرجع نفسه، ج1، ص289

اختير ذلك في باب الاستفهام لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهرا أو مضمرا. وهما أقوى في هذا من الاستفهام»[1].

وفي سياق تناوله لمسائل تخص أسلوب الاستفهام قال: «... وإن كان الأمر والنهي أقوى، لأنهما لا يكونان بغير فعل...» [2].

إلا أن هناك صيغا تحسن نيابتها عن الأمر والنهي وفق شروط تمليها الضوابط الصرفية-النحوية، وأحيانا الدلالية-المعجمية، ومن هذه الصيغ: اسم الفعل أي صيغة تسمية الفعل بأسماء جامدة مثل: حيهل، صه، مه... أو مشتقة مثل: تراك، مناع، حذار... أو منقولة عن ظرف أو جار ومجرور مثل: عندك، أمامك، إليك، مكانك، وراءك ... وتختص بكونها لا زمن لها، لأنها أسماء وليست من فصيلة الأمثلة المأخوذة من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي الحاضر، كما أن فاعلها مضمر في النية، ولا مؤشر يدل عليه في ظاهر اللفظ، ولا يمكن أن يكون إلا مخاطبا.

وتصنف أسماء الأفعال إلى متعدية ولازمة ما أفاد منها الأمر وما أفاد النهي، وفي حالة تعديتها يوضع عليها قيد مفادها ألا يتقدم المأمور به والمنهي عنه، على عامله، فلا نقول:

(3) * زيدا عليك

(4) * زيدا حذرك

وقد رصد سيبويه الفوارق الكامنة بين الفعل واسم الفعل بالنظر إليه كصيغة، وباعتباره مكونا من مكونات الجملة، فهو يخالف الفعل في كونه يعامل معاملة ما فيه آلْ حتى لا يضاف مثل: النجاء، ولا يقبل العوامل المؤثرة، وتعد الكاف آلتي تلحقه مثل: رويدك، النجاءك، أداة لتعيين المخاطب المخصوص لا للتأشير للمأمور أو المنهي المضمر. يختص اسم الفعل الذي يرد على وزن "فعالْ" مثل: حذار، نزال، بملازمته لهاته الصيغة وإن تغير جنسه أو عدده.

وفي إطار تتبع الصيغ المعبرة عن الأمر والنهي من خلال الكتاب ألفينا سيبويه[3] في الباب الذي يحمل عنوان: "هذا باب الأفعال في القسم"، يسوق هاتين الصيغتين:

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص137.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص335.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص104-106.

(5) أ- أقسمت عليك إلاَّ فعلت

ب- لأقسمت عليك لَمَا فعلت

متسائلا إن كان يجوز تركيب من هذا القبيل بالنظر إلى الفائدة المتوخاة من القسم، ومـوردا رأي الخليل في هذه المسألة يقول: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلـت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال: وجـه الكـلام لـتفعلن هاهنـا ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب.

يتضح من كلام الخليل أن أصل التركيب السابق: أقسمت عليك لتفعلنّ

بمعنى أنه يفيد القسم، غير أن المقسم لا يقسم على نفسه، وإنما يقسم على مخاطبه، ويلزمـه بفعل شيء ما، ويحمله على تنفيذ ما طلب منه. وقد أتي بلفظة "عليـك" وبنـون التوكيـد" لتقويـة هـذا المعنى، إذ إن "النون" كما يذهب إلى ذلك سيبويه: «لا تدخل على فعل قد وقع، إنما تدخل علـى غـير الواجب»[1].

وللسيرافي رأي في هذه المسألة حيث يقول: «وأما أقسمت عليك إلاَّ فعلت ولَمَّا فعلت، فإن المتكلم إذا قال: أقسمت عليك لَتَفْعَلَنَّ، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليـه. فـإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلـت ولمـا فعلـت فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب. وللفرق بين المعنيين فرق بين اللفظين».

وفي الباب الذي يحمل عنوان: "هذا باب اشـتراك الفعـل في أن وانقطـاع الآخـر مـن الأول الذي عمل فيه أنْ" أورد سيبويه[2] الأمثلة التالية:

(6) أ- أريد أن تأتيني ثم تحدثني

ب- أريد أن تفعل ذاك وتحسن

ج- أريد أن تأتينا فتبايعنا

د- أريد أن تنطق بجميل أو تسكت.

وجميعها يعبر عن رغبة المتكلم في أن يتحقق الفعل المرغوب فيه من قبـل المخاطـب، أي أن يمتثل هذا الأخير لرغبة المتكلم، الشيء الذي يدل على أن للجمل السابقة حمولة دلالية طلبية.

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص105.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص52.

ونظير أريدُ أرجوْ وأطمعْ فهي تؤاسرها في كون المتلفظ بالجمل التي تتضمنها ينجز أفعالا غير واجبة، يقول سيبويه في هذا الصدد: «فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف»[1] قاصدا: أرجوْ وأطمعْ وعسىْ وغيرها.

ووجدنا سيبويه في الباب الذي يحمل عنوان هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمةْ يعد هوْ وأخواتها وهذاْ وأخواتها أسماء مبهمة، فيدرجها في صدارة الجمل، ويبني عليها أسماء أخرى للحصول على أنماط الجمل التالية:

(7) أ- هذا عبد الله منطلقا

ب- هؤلاء قومك منطلقين

ج- ذاك عبد الله ذاهبا

د- هذا عبد الله معروفا

بمعنى أن هذاْ وأخواتها تعمل فيما بعدها كما يعمل الجار والفعل فيما بعده. وتستعمل على هذه الشاكلة حين يريد المتكلم أن ينبه المخاطب إلى شخص لا يجهله، ولكنه يجهل ما سيقدم عليه ومن ثمة أورد سيبويه البنيات التالية باعتبارها بنيات أصلية اشتقت منها الجمل السالفة الذكر.

(8) أ- أنظر إلى عبد الله منطلقاْ.

ب- أنظر إلى قومك منطلقينْ.

ج- أنظر إلى عبد الله ذاهباْ.

د- أنظر إلى عبد الله معروفاْ.

ونظير هذاْ هوْ وسائر علامات المضمر، إذ تأتي مبتدءا يبنى عليه ما بعده. كما في المثالين:

(9) أ- هو زيد معروفا

ب- هو الحق بينا ومعلوما.

وتكون مثل هذه التراكيب واردة حين يسعى المتكلم إلى أن يتعرف المخاطب على شخص يجهله أو يعتقد المتكلم أن المخاطب يجهله. ومن ثمة لزم التوسل بالعبارات معروفاْ، معلوماْ، بيناْ؛ وغيرها إمعانا في التوكيد والتعريف والتوضيح. وبذلك يكون أصل الجملتين السابقتين كالتالي:

(10) أ- ألزمه معروفاْ

---

(1) المرجع نفسه، ج3، ص167.

أو ب- أنتبه إليه معروفاً

ج- أثبته بينا ومعلوماً

أو د- أنتبه إليه بينا ومعلوماً

يتضح مما سبق أن استعمال "هذا" أو "هو" رهين بقصد المتكلم إذ يتوسل بالإشارة للتنبيه وبالضمير للتعريف. ويتبين من الجمل المسوقة للتمثيل أنها على خبريتها على مستوى الصيغة، تثوي خلفها جمل إنشائية أمرية. ولكل من معنى الخبر ومعنى الإنشاء انعكاساته الصورية.

وفي الباب الذي يحمل عنوان: "هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل. وهو باب الاستفهام" تناول سيبويه[1] الحروف التي تختص بمواكبة الفعل ومن بينها: "هلاّ لولا، لوما، ألاّ. مثالها:

(11) أ- هلا زيدا ضربت

ب- هلا زيدا (بإضمار الفعل)

وقد علل استعمالها على هذه الشاكلة، بكونها تفيد معنى التحضيض والأمر، أو أن التحضيض أشرب معنى الأمر. ومعلوم أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، ومن ثمة اختصت تلك الحروف بالفعل، ويشارك الأمر في هذه الخاصية الاستفهام والجزاء، لأنه غير واجب، أي يمكن أن يقع وألا يقع.

وأشار في باب تحت عنوان: "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي، أو استفهام أو تمن أو عرض"[2] إلى أن الحرف "لو" إذا دخل على الماضي أفاد معنى الأمر مثل: "لو نزلت" والتقدير: "أنزل".

وأورد في باب "الأمر والنهي"[3] صيغتين يتوسل بهما لتأدية الأمر لكن في مقام الدعاء والترحم. وهما صيغتا الماضي والمصدر، مثل:

(12) أ- زيدا قطع الله يده

ب- زيدا أمَرَّ الله عليه العيش

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص98-99.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص93-94.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص142.

والتقدير:

(13) أ- ٱزيدا ليقطع الله يدهٱ

ب- ٱزيدا ليمرر الله عليه العيشٱ.

ومثل:

(14) أ- أما زيدا فجدعا له.

ب- أما عمرا فسقيا له.

وقد ينوب المصدر عن فعل الأمر في غير الدعاء. مثل:

(15) أما زيدا فضربا

وأما عن فاعل فعل الأمر والنهي، فيتبين من معالجة سيبويه للظاهرتين أن فاعل ٱافعلٱ لا يمكن أن يكون إلا مخاطبا، فهو ضمير المخاطب المنعوت بضمير ٱالحضورٱ شأنه في ذلك شأن ضمير المتكلم. وأما إذا كانت صيغة الأمر ٱلتفعلٱ فيمكن أن يرد الفاعل مخاطبا أو غائبا أو متكلما مثل:

(16) أ- زيدا لتضربه

ب- زيدا ليضربه عمرو

ج- بشرا ليقتل أباه بكر

د- إئتني فلأحدثك

وإذا كان الأمر للغائب كما يتضح من المثال:

(17) ليضرب عمرو زيدا.

فإما أن يكون المخاطب عمرا، وإما أن لا يكون، وفي هذه الحالة الأخيرة يلزم التمييز بين فعل المخبر أي المخاطب الذي يصير صلة وصل بين الآمر والمأمور، وبين فعل المخبر عنه وهو المأمور الغائب بمعنى أن فعل المخاطب المخبر يجب أن يخالف دلاليا فعل المخبر عنه (أي المأمور الغائب). ومن ثمة يصير تقدير الجملة السابقة على هذا النحو:

(18) أنت قل لعمر ليضرب زيداٱ

ومن الملحوظ أن سيبويه يعتد كثيرا بصيغة ٱافعلٱ وقليلا بصيغة ٱلتفعلٱ، ويمكن أن نُعْزُوَ ذلك إلى سببين اثنين:

أ- سبب ذاتي

ب- سبب موضوعي

أما الذاتي فمؤداه أن سيبويه بصري النزعة، يعد الأفعال الثلاثة (الماضي، المضارع، الأمر) أصولا، وهو الرأي الذي يعارض الرأي الكوفي الذي يعتبر صيغة "افعل" مشتقة من صيغة "لتفعل" بحذف لام الأمر، وتاء المضارعة للتخفيف.

وأما الموضوعي فماده أن صيغة "افعل" تدل بذاتها وتكوينها المفرد على معنى الطلب، في حين يستفاد معنى الطلب بالنسبة إلى صيغة "لتفعل" من "لام الأمر" أي من الحرف الجازم وليس من الصيغة نفسها. هذا علاوة على أن صيغة "افعل" تعد الممثل الحقيقي لما أسماه النحاة "بالأمر المطلق"، أي أمر المخاطب في مقابل أمر الغائب والمتكلم.

وأما فاعل فعل النهي فالشائع فيه أن يكون مخاطبا كما تدل على ذلك الأمثلة التي ساقها سيبويه[1] في هذا الصدد. مثل:

(19) لا تمددها فتشققها

ومثل قوله تعالى:

(20) ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ ﴿٦١﴾﴾ [طه:61]

وقول الشاعر:

(21) لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقد يأتي غائبا كما في قوله تعالى:

(22) ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران:28]

أو متكلما كما في قول الشاعر:

(23) لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ.

---

(1) المرجع نفسه، ج3، ص101.

وقد ظل سيبويه[1] يروم الكشف عن الخصائص الجامعة بين الظواهر التي تحاقل ظاهرتي الأمر والنهي، من هذه الخصائص: خاصية جزم الفعل الذي يقع جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض. وساق لذلك الأمثلة التالية:

(24) ائتني آتِكَ (أمر)

(25) لا تفعل يكن خيرا لك (نهي)

(26) أين تكون أزُرْكَ (استفهام)

(27) ليته عندنا يُحَدِّثْنَا (تمن)

(28) ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْرًا (عرض)

وشبه حال جزم هذا الفعل بحال جزم جواب الشرط في قولهم:

(29) إن تأتني آتِكَ.

وواضح أن هذه الأفعال المجزومة معلقة لفظا ومعنى بالأفعال الأولى، أي المساوقة لها، وغير مستغنية عنها، وكأنها بمثابة ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي، والمستفهم... إلا أنها ليست ضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة في سائر الأحوال، وإنما هي مشروطة بمعنى أن تحقق لزم الضمان والعدة، وإن لم يتحقق سقط ذلك. ومن ثمة فإن المتلفظ بالمثال (24):

(24) ائتني آتك

قد قيد إتيانه بإتيان المأمور. ونفس الشيء يصدق على جملة النهي:

(25) لا تفعل يكن خيرا لك.

فكأنه يقصد أن جلب الخير للمخاطب رهين برغبته عن فعل ما نهي عن فعله.

وقد صح استعمال هذه الأفعال على هذا النحو لأنها تلتقي مع الشرط في اعتبارها برمتها أفعالا غير واجبة.

وحين تنتفي آصرة التعلق بين الفعل وجوابه، ويستغني الثاني عن الأول، يرفع الجواب على القطع والاستئناف. فيقال في الأمر:

---

(1) المرجع نفسه، ج3، ص93-94.

(30) ائتني آتيك

ومثله قول الأخطل:

(31) وقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُو نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدَارِ

موضع الشاهد في البيت قوله: "نزاولها" وقد رفعه على الاستئناف.

والفرق بين قوله: "ائتني آتك" وقوله: "ائتني آتيك"، فرق بين فعل يتوقف تحقق مدلوله على تحقق الفعل السابق، وبين فعل لا يتوقف تحقق مدلوله على تحقق الفعل السابق. بمعنى أن حالتي الجزم والرفع تابعتان للأهداف التخاطبية المتوخاة.

وبالنسبة إلى بعض الأنماط الجملية يرخص المعنى لحالة الرفع فقط لأن الهدف التواصلي يتنافى وحالة الجزم، مثال ذلك:

(32) لا تدن من الأسد يأكلك

ذلك أن المتكلم لا يريد أن يجعل تباعد المخاطب من الأسد سببا في أكله، بل يقصد المعنى التالي:

(33) "لا تدن منه فإنه يأكلك".

يقول سيبويه: «وتقول: قُمْ يَدْعُوكَ لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ويكون القيام سببا له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمت»[1].

ونأتي إلى مسألة نستقرئ من خلالها نزوع سيبويه إلى اعتماد التحليل الذي يقوم على استحضار العناصر المقامية في تفسير الظاهرة اللغوية، ويتعلق الأمر بمسألة حذف فعل الأمر والنهي. ونتبين هذا من عنوان باب من الأبواب التي عقدها لمقاربة مثل هذه المواضيع: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل"[2] وهو الباب الذي اختص برصد التراكيب التي يحذف فيها فعل الأمر والنهي جوازا ووجوبا.

---

(1) المرجع نفسه، ج3، ص98.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص253-255.

من التراكيب التي يجوز فيها حذف فعل الأمر، التراكيب الممثل لها بجمل من هذا القبيل:

(34) زيدا، وعمرا، ورأسه.

ويراد بهذا الكلام أن المتكلم رأى رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفى بما رآه، ولم ينبس بالفعل لدلالة المقام عليه، فتلفظ بالجملة السابقة مستهدفا تسليط المخاطب على زيد وعمر ورأسه. فكأنه يريد أن يقول:

(35) أ- "أوقع عملك بزيد وعمر ورأسه".

أو: ب- "اضرب زيدا، واشتم عمرا، واقطع رأسه"

ومنها أن يرى المتكلم رجلا يحدث حديثا وفجأة يقطعه فيقول له:

(36) "حديثك"

والمقصود:

(37) "أكْمِلْ حَدِيثَكَ"

ومن أمثال العرب في هذا الباب:

(38) اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا[1]

والتقدير:

(39) "اللَّهُمَّ اجْعَل فِيهَا ضَبُعًا وذِئْبًا".

ومثل قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كَساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

بمعنى: إلزم أخاك

وأما التراكيب التي يجوز فيها إضمار فعل النهي فهي التي درج على اعتبارها من باب التحذير، ويراد بالتحذير: "تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه" مثل:

(40) الأسدَ الأسدَ

بمعنى:

---

(1) يتلفظ بها الرجل إذا كان يدعو على غنم غيره.

(41) لا تقرب الأسد

(42) الجدار الجدار

والتقدير:

(43) احذر الجدار

(44) الصبي الصبي

بمعنى:

(45) لا توطئ الصبي

وجميع هاته التراكيب يصح فيها إظهار الفعل وإضماره شريطة: ألا يكون هـذا الفعـل مـن فصيلة الأفعال التي تتعدى بحرف الجر:

مثل:

(46) الطريق الطريق

بإضماره:

(47) نَنَحَّ عن الطريق

لأن الجار والمجرور يشكلان مركبا واحدا يتعذر فصل أحدهما عن الآخر، ومن ثمـة يلـزم إضمار فعل يتعدى بغير حرف جر مثل:

(48) خل الطريق

وشريطة ألا يكون الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله، وألا يكون موجها إلى غائب. فلا يـصح أن نقول:

(49) *زيدٌ

بإضمار:

(50) لِيُضْرَبْ زيدٌ

أو (51) لِيَضْرِبْ زيدٌ.

كما لا يصح أن نقول:

(52) *زيداً

بإضمار:

(53) ليضرب عمرو زيداً

ويعزى ذلك إلى أنه في الجملة الأولى بني الفعل لما لم يسم فاعلـه، فحـذف فاعلـه وتغـيرت بنيته وفي الثانية والثالثة وجه الأمر إلى غائب. والغائب لبعده المقامي عن المتكلم يحتاج هـذا الأخـير إلى جسر يتخذه مطية لإبلاغ أمره. بمعنى أن إضمار فعل الغائب يربك السامع فيظن أن الأمر موجـه إليه. ولرفع هذا الالتباس يتحتم إظهاره.

بالموازاة مع هذا النمط من التراكيب نجد نمطا آخر يحذف فيه فعل الأمر والنهي على وَجـه الوجوب. مثاله:

(54) نفسك يا فلان

والتقدير:

(55) اتق نفسَك يا فلانْ.

(56) رَأسَه والحائطَ

بمعنى:

(57) خَلِّ أوْ دَعْ رَأسَهُ والحَائِطَ

(58) شأنك والحَجَّ

بمعنى:

(59) عليك شَأنكَ مع الحَجِّ

(60) اهْلَكَ واللَّيلَ

بمعنى:

(61) بادر أهلكَ قبل الليل.

وفي هذا السياق تندرج الجمل المتضمنة معنى التحذير الذي يؤشر له غالبـا بإيـاكَ الحاملـة معنى:

(62) أ- إيَّاكَ نَحَّ

ب- وإياك بَاعِدْ

ج- وإيَّاك اتَّقِ

وما شابهها.

مثال ذلك:

(63) إيَّاك والأسدَ

والتقدير:

(64) إيَّاك فاتقين والأسدَ

(65) إيَّايَ والشَّرَّ

والتقدير:

(66) إيَّايَ لَأَتَّقِيَنَّ والشَّرَّ

وواضح من هذه الأمثلة أن إياكَ تقوم مقام الفعل، فكأن المتكلم يقصد إلى القول:

(67) احذر الأسدَ

(68) احذر الشرَّ

وأما الواو في قوله: إيَّاك والأسدَ فواردة بمعنى مَعَ لأن هناك اسما مضموما إلى آخر. وقد ترد مجردة من هذا المعنى فيصير تقدير الجملة:

(69) رأسك والحائط

(70) عليك رأسك وعليك الحائط

وتقدير الجملة:

(71) أهلَكَ واللَّيلَ

(72) بادِرْ أهلك قبل الليلَ

ويعقب سيبويه على الجمل المسوقة سالفا للتمثيل قائلا: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنَّوْا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر...» [1].

مؤدى هذا أن القرائن المقالية والحالية في الأمثلة السالفة تضافرت للترخيص لإضمار الفعل، وهو إضمار إجباري، وقد يصبح اختياريا في حالة الاستغناء عن المفعول الثاني أو المفعول معه، فإذا خاطب المتكلم غيره قائلا:

(73) أهلك.

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص275.

جاز إظهار الفعل على تقدير:

(74) 'بادر أهلَك'.

هذا عن المقاربة السيبويهية لظاهرتي الأمر والنهي بالنظر إلى التعالق الحاصل بين مظهري اللفظ والمعنى. وأما عن معالجتهما باعتبارهما ينتميان إلى فصيلة الألفاظ الأعمال (مفهوم اقترضناه من السيرافي) أي الألفاظ التي تشكل في نفس الوقت عملا لغويا معينا، فنستشف ذلك من مفهوم 'غير واجب' الذي وظفه أثناء تناوله لظواهر من نفس أرومة الظاهرتين المذكورتين. ويريد به أن الأفعال المتحدث عنها غير واقعة، أي يجوز أن تقع ويجوز ألا تقع: بمعنى أنها وإن كانت تعبر عن أمر مرغوب فيه أو مرغوب عنه، إلا أن الإقبال على ذلك الأمر، أو العزوف عنه، قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتوقف تحققه على توافر عناصر خارج السياق اللغوي. يقول سيبويه في باب الاستفهام «... وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل...» [1].

وهذه الآصرة الجامعة بين الأمر والاستفهام قائمة كذلك بين هذين الأسلوبين وبين الشرط والتمني والنهي والعرض والتحضيض.

جاء في باب الجزاء «ومن ذلك أيضا: أتيتنا أمس نعطك اليوم، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه، فإن كنت تريد أن تقرره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب»[2].

وجاء في باب يحمل عنوان: 'هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي'[3]: «وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل، لأنهن غير واجبات كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين».

ووجدنا سيبويه يعمل على ترسيخ فكرة ما فتئ يرددها في الأبواب التي عقدها لمعالجة الظاهرتين المذكورتين، مفادها أن الأمر والنهي يختصان بالفعل وهما أولى به من غيرهما من الأساليب؛ الشيء الذي يزكي اعتبارهما عملين لغويين. ومعلوم أن العمل اللغوي يستفاد من فعل

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص99.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص94-95.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص145.

إنشائي صريح أو ضمني، وإجراؤه على الأصل رهين بالاستجابة لشروط مقامية بمقتضاها يكون الأمر أمرا والنهي نهيا. ومن ثمة ألفينا سيبويه يضم إلى الأمر والنهي الدعاء، ويعده بمنزلتهما فيقول: «... وإنما قيل 'دعاء' لأنه استُعْظِمَ أن يقال: أمر أو نهي»[1].

بمعنى أن الدعاء مشتق من هذين المعنيين الأصليين بسبب اختلال طبيعة العلاقة القائمة بين الآمر والمأمور، والناهي والمنهي. ففي الأمر والنهي تكون صفة الاستعلاء في حوزة الآمر والناهي، وفي الدعاء تصبح في حوزة المأمور والمنهي؛ بل إن الحمولة الدينية لهذا المعنى تحول تلك العلاقة إلى علاقة مخلوق بخالقه. مثال ذلك:

(75) اللهم زيدا فاغفر ذنبه، وزيدا فأصلح شأنه، وعمرا ليجزه الله خيرا.

وقد يلفت انتباهنا أثناء تتبع سيبويه في بحثه واستقصائه، أنه لا يقيم حدا فاصلا وبينا بين الأمر والتحضيض. يقول في هذا الشأن: «ولو قلت: ألاَّ زيدا وهلاً زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر...»[2].

ونختم هذا البحث بالتنصيص على بعض الفوائد التي يمكن أن نجنيها من اللجوء إلى المقاربة النحوية للظاهرتين متمثلة في الطرح السيبويهي المتعلق بمفهوم 'غير واجب': منها:

(أ) أن سيبويه لم يقف عند البنية الخارجية للظواهر التي كان يروم مقاربتها، بل كان يتجشم مشقة التنقيب عن المعنى أو التفسير، والأصل أو التقدير؛ لذلك ألفيناه يسوق تفسيرات لأنماط تأليفية مختلفة تكشف عن تجاوزه أحيانا للمقاربة النحوية الخالصة؛ وينزع إلى الانشغال بـ'الخصائص الوظيفية'، محاولا الربط بين البنية اللفظية للعبارة اللغوية، وبين الهدف التواصلي الذي يؤمه المتكلم.

(ب) ومن هذه الفوائد أن الأمر يؤدى بصيغ مباينة للصيغ التي يؤدى بها النهي، فللأمر صيغه، وقد أتى سيبويه على تسطيرها، وللنهي صيغه الخاصة، ثم إن الوسائل المعجمية المستعملة للتعبير عن الأمر ليست هي الوسائل المعجمية المتوسل بها لتأدية النهي:

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص142.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص98.

الأمر	النهي
افعل	لا الناهية + المضارع
لتفعل	اسم الفعل
اسم الفعل	انتهى (انته)
أريد	إياك
أطمع	-
أرجو	-
لو + ج	-
-	-
-	-
-	-

(ج) ومنها أن اللجوء إلى الفكر اللغوي العربي القديم له ما يبرره نظريا ومراسيا، فهو فكر لغوي يؤشر إلى ضرورة معالجة الظواهر اللغوية معالجة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الترابط القائم بين الخصائص الصورية للعبارات اللغوية، وبين خصائصها التداولية. أي بلغة المحدثين- فكر قائم على "مبدإ الوظيفة".

المصادر والمراجع باللغة العربية

1- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1964.

2- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (د.ت).

3- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، القاهرة (د.ت)

4- الاستراباذي، رضى الدين محمد: شرح الكافية في النحو، بيروت، 1982.

5- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة، 1968.

6- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، القاهرة (دت).

7- البصري، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب: المعتمد في أصول الفقه، الجزء الأول، دمشق، 1969.

8- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، 1969.

9- الرازي، الفخر: التفسير الكبير، تهران(دت).

10- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 1985.

11- ـ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، انتشارات آفتاب تهران (د ت).

12- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، بيروت، 1983.

13- سيبويه، أبو بشر عمر و بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1983.

14- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، القاهرة، 1974.
15- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، بيروت، (دت).
16- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، بيروت، (دت).
17- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، القاهرة1975.
18- طه، عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، دار النشر والتوزيع الحديثة، 1987.
19- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد: المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة، 1971.
20- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، 1969.
21- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت 1963.
22- المتوكل، أحمد: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري، منشورات كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيميائي، 1984.
23- المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.
24- المتوكل، أحمد: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.
25- المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987.
26- المتوكل، أحمد: من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987.
27- المتوكل، أحمد: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988ب.
28- المتوكل، أحمد: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط 1988 ج.
29- المتوكل، أحمد: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.

30- ـ المتوكل، أحمد: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ الرباط، 1993.
31- المتوكل، أحمد: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993 ب.
32- المتوكل، أحمد: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، الرباط، دار الآمان، 2006.
33- العلم الثقافي: عدد 844:«تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي»، أحمد الإدريسي.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1- *Alston, J.L. 1964, Philosophy of language, Prentice Hall, Englewood cliffs.*
2- *Austin, J. 1970, Quand dire c'est faire, Editions Du Seuil, Paris.*
3- *Bachelard, G. 1975, Le nouvel esprit scientifique, P.U.F, Paris.*
4- *Bachelard, G. 1977, La formation de l'esprit scientifique,Vrin, Paris.*
5- *Bolkestein et al (eds). 1985, Syntax and Pragmatics in Functional Grammar, Foris.*
6- *Chomsky, N. 1977, Réflexions sur le langage, Edition F. Maspero, Paris.*
7- *Cole, P .(ed) 1978, Pragmatics, syntax and semantics,9 , New york: Academic Press.*
8- *Cole, P. and Morgan, J (eds). 1975, Speech acts, syntax and semantics,3, New York, academic press.*
9- *Dik, S.C. 1978, functional grammar, north-Holland, Amsterdam.*
10- *Dik, S.C. 1980, Studies in functional Grammar, london, Academic press.*
11- *Dik, S.C. 1983, Advances in functional Grammar, dordrecht, Foris.*
12- *Dik, S.C. 1986 a, « On the notion functional explantation» Working Papers in functional Grammar,9.*
13- *Dik, S.C. 1986 b, « Linguistically motivated knowledge representation» Working Papers in functional Grammar.11.*

14- *Dik, S.C. 1989 a, The Theory of Functional Grammar Dordrecht: Foris*
15- *Dik, S.C, (et al). 1990,« The hierarchical structure of the clause and the typology of adverbial satellites», In Nuyts et al (eds).*
16- *Ducrot. O. 1972, Dire et ne pas dire, Editions Hermann, Paris.*
17- *Ducrot. O. 1973, La preuve et le dire, Editions mame, Paris.*
18- *Frege, G. 1971, Ecrits logiques et philosophiques, Editions du seuil, Paris.*
19- *Fillmore, Ch, 1968, «Case for case» in Bach and Harms(eds): Universals in linguistic theory. Holt, KineHart and Winston, new-york.*
20- *Fodor, J. Bever, T. and Garrett, M. 1974: The Psychology of Language. London. Cambridge University Press.*
21- *Gordon, D. and Lakoff, G. 1975,«Conversational Postulates», in Cole and Morgan(eds).*
22- *Green, G. M. 1975,«How to get people to do things with words», in Cole and Morgan , Syntax and Semantics, Vol 3.*
23- *Grice, P.H. 1975, «Logic and conversation» in Cole and Morgan (eds).*
24- *Katz, J.J. 1971, La philosophie du langage, Payot, Bibliothèque scientifique, Paris.*
25- *Kristéva, J :«Epistémologie de la linguistiques» langage n° 24.*
26- *Lakoff, G. 1971,«On generative Semantics» in steinberg and jakobovits(eds) Semantics.*
27- *Lakoff, G. 1976, Linguistique et Logique naturelle, Editions Klincksieck, Paris.*
28- *Mackenzie, L, 1981, Functions and cases in Hoekstra(1981).*
29- *Mc Cawley, J. 1968,«The role of Semantics in grammar», Bach and Harms(eds) : Universals in Linguistic Theory.*
30- *Morgan, J, 1978,«Two types of conventions in indirect speech acts», in Syntax and Semantics,9: Pragmatics in P. Code(ed), New York: Academic Press.*

31- *Moutaouakil, A. 1982, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la Faculté des Lettre, Rabat.*
32- *Moutaouakil, A. 1984, «Le Focus en Arabe : vers une analyse fonctionnelle» lingua 64.*
33- *Moutaouakil, A. 1985, «Topic in Arabie: Towards a function analysis» in Bolkstein et al(eds).*
34- *Moutaouakil, A. 1986, « Towards an adequate representation illocutionary Force in Functional Grammar», WPFG, n° 10.*
35- *Moutaouakil, A. 1988, Essais en grammaire fonctionnelle, Rabat, SMI R.*
36- *Moutaouakil, A. 1991, «On representing implicated illocutionary force :Grammar or logic?», WPFG, n° 40.*
37- *Ross, J.R. 1970,«On declarative Sentences» Readings in English Transformational Grammar, R.A. Jakobs and P.S Rosenbaum(eds), Ginn & C°, Waltham, Mass.*
38- *Sadock, J. 1974, Toward a linguistic Theory of speech acts, New York: Academic Press.*
39- *Searle, J.R, 1972, Les actes de langage, Editions Hermann, Paris.*
40- *Searle, J.R. 1975, «Indirect speech acts» in P. Cole et J.L. Morgan (eds) Syntax and semantics volume 3, New York: Academic Press.*
41- *Searle, J.R. 1975, «A taxomomy of illocutionary acts». Minnesota Studies in the philosophy of science, volume 7,.*
42- *Strawson, P.F, 1977, Etudes de logique et de linguistique, Editions du Seuil, Paris.*

الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي

نعيمة الزهري

مدخل

إذا كان صوغ الحديث ليس إلا من عين التحقيق وجوهر السداد، فحري بنا أن نطرح في مستهل هذه المداخلة التساؤل التالي: لماذا نقرأ الفكر اللغوي العربي القديم، ونحن نعلم أن للقديم خصائصه وللحديث مميزاته؟

لعل من مسوّغات ذلك التناظر الحاصل بين القديم والحديث والكامن في اللغة باعتبارها موضوع البحث ومناط التفكير، وقد يكون من مسوغاته أن الفكر اللساني ذاته، وفي مستوى من مستويات التجريد فكر واحد تحكمه قوانين متآسرة ويتناول إشكالات متقاربة (كإشكال وصف بنية اللسان الطبيعي بمعزل عن وظيفته، أو وصفها تابعة للوظيفة)، هذا علاوة على أن هذا الفكر اللساني متفرع عن الفكر العلمي الذي وإن كان يستبطن بعض الاختلافات، إلا أنه ينضج بزمرة من الثوابت، نستمد منها مشروعية إعادة قراءة القديم والترخيص بالمقارنة بين القديم والحديث.

تبعا لما سلف ستتركز هذه المداخلة المقارنة بين مقاربتين متباينتين للإنشاء وأساليبه، ويتجلى تباينهما فيما يلي:

أ- أن إحداهما قديمة والأخرى حديثة.

ب- أن إحداهما صورية (ألفية ابن مالك) والأخرى وظيفية (النحو الوظيفي)

1- أساليب الإنشاء في ألفية ابن مالك.

يجنح النحاة المتأخرون (ابن مالك نموذجا) إلى الإمعان في التقعيد للظواهر اللغوية، وفي رصد خصائصها البنيوية، الشيء الذي أفرز آليات وصف، وأنماط تحليل وطرق تأليف تركز القضايا النحوية وتقربها لمستعمل النسق اللغوي العربي لكنها توغل في شكلنة الظواهر التي ثبت مراسيا أنها تستوجب استحضار الترابط القائم بين البنيات اللفظية الظاهرة والبنيات الغرضية الثاوية في ذهن المتكلم كظواهر الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء والترجي والتعجب وغيرها.

1.1. تعريف الإنشاء في الفكر اللغوي العربي القديم.

يرد هذا التعريف في ثنايا ضبط اللغويين العرب القدامى لمعاقد علم المعاني، وفي إطار التقابل الحاصل بينه وبين الخبر، ويميز بينهما استناد إلى معايير الهدف، واتجاه المطابقة مع الواقع والحالة النفسية للمتكلم والصيغة وطبيعة العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، ومضمون العبارة اللغوية.

ومن ثمة فإن الخبر في منظور السكاكي (السكاكي 1983/ 166) لا يعدو أن يكون الحكم بمفهوم لمفهوم، غير أن هذا الحكم إما أن يتم بالنظر إلى الواقع، أو بالنظر إلى اعتقاد المتكلم، بمعنى أن احتمال الخبر للصدق والكذب يتم انطلاقا من مطابقة ذلك الحكم للواقع أو عدم مطابقته له، أو انطلاقا من مطابقته لاعتقاد المتكلم أو عدم مطابقته له.

وأما الإنشاء فعرفه السيوطي (السيوطي الإتقان في علوم القرآن: 2/ 76) بأنه ما «اقترن لفظه بمعناه» «فمعنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه».

وفي السياق ذاته يورد التحديدات التالية: «الكلام إن أفاد بالوضع طلبا فلا يخلو إما أن يكون بطلب ذكر الماهية، أو تحصيلها أو الكف عنها، والأول الاستفهام، والثاني الأمر، والثالث النهي، وإن لم يفد طلبا بالوضع فإن لم يحتمل الصدق والكذب سمي تنبيها وإنشاء لأنك نبهت به على مقصودك، وأنشأته أي ابتكرته من غير أن يكون موجودا في الخارج سواء أفاد طلبا باللازم كالتمني والترجي والنداء والقسم أم لا كانت طالق، وإن احتملهما من حيث هو فهو خبر» وأما السكاكي (السكاكي 1983/ 302-303) فوضع الخبر في مقابل الطلب وارتأى أن يرتكز هذا الأخير على الأقانيم التالية:

التصور- المطلوب- مطلوب غير حاصل وقت الطلب.

تتفرع عنها شروط تشكل نسقا من الضوابط التي بمقتضاها تُجرى معاني الطلب على أصلها، تلك التي اصطلح السكاكي على تسميتها أغراضا أصلية وهي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء.

2.1. أضرب الإنشاء: طلبي/ غير طلبي.

يُعرَّف الطلبي بأنه ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بنظر البلاغيين كما يقول القزويني في إيضاحه (القزويني1989:1/ 227) ويشمل الأغراض الأصلية التي نص عليها السكاكي في مفتاحه.

وأما غير الطلبي فهو ما يستدعي مطلوبا حاصلا وقت الطلب، ويشمل أساليب المدح والذم والتعجب، والعقود، والقسم، والرجاء، ورُبَّ وكم الخبرية.

ويمكن أن نذيل هذا بالإشارة إلى أن الخبر يمكن أن يقع موقع الإنشاء في سياقات معينة كالتفاؤل بالوقوع، كما إذا قيل في مقام الدعاء.

1. أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة.

وكالاحتراز عن صورة الأمر فيقول العبد لمولاه:

2. ينظر المولى إلى ساعة.

وغيرها.

3.1. أساليب الإنشاء

يتوسل بأسلوبي الأمر والنهي لطلب حصول مطلوب ممكن الحصول، وهو فعل غير حاصل في الخارج، إما حصول ثبوت متصور، ويصدق هذا على الأمر، أو حصول انتفائه ويختص بذلك النهي، ومع الأمر والنهي كما يذهب إلى ذلك السكاكي (السكاكي1983/ 304) ننقش المطلوب في الذهن ثم نطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فأما المطلوب في الأمر فمطلوب وقوعه على وجه الإجبار، وأما المطلوب في النهي فمطلوب عدم وقوعه، فهما مشتركان في الطلب والاقتضاء ومختلفان في طلب الترك.

وللأمر والنهي صيغهما المخصوصة وأدواتهما المعهودة: افعلْ ولتفعلْ ولا تفعلْ وفعالْ... وقد تسخر لتأديتهما محمولات دالة من حيث فحواها المعجمي على الأمر والنهي مثل: أحلّ، حرّم كما تسخر عبارات متحجرة مثل أقسمت عليك إلا فعلت، أو تراكيب معينة من قبيل: النجاء النجاء أهلك والليلْ وغيرها.

وأما الاستفهام فيتوسّل به لطلب معلومة، ويستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وهو لطلب الحصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا

يكون، والأول هو التصديق والثاني هو التصور، ومن ثمة اختصت بعض الأدوات بطلب التصديق (هل) واختصت أخرى بطلب التصور (**باقي الأدوات**) وتأرجحت الهمزة بين التـصور والتـصديق من أمثلة ذلك ما يلي:

3. **هل حان موعد السفر؟**
4. **ما اللُّجَيْنُ؟**
5. **أمُسَافِر علي أم مقيم؟**
6. **أشُفِي صديقك؟**

ويستوقفنا التمني والترجي باعتبارهما مفهومين متآسرين كما تمدنا بـذلك المـضان اللغويـة العربية القديمة، أما التمني -كما يقول الـسيوطي في مـصنفه «**معـترك الأقـران في إعجـاز القـرآن**» (السيوطي 1:1988/ 337-338): «فهو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة، ولا يـشترط إمكـان المُتمنّى بخلاف المُتَرجَّي لكن نوزع في تسمية تَمَنِّي المحال طلبا، بـأن ما لا يتوقع كيف يطلب» وأخرج بعضهم التمنّي والترجي والنداء والقسم من باب الطلب وعدّه مجرد تنبيه.

وأما عن الترجّي فيقول: «نقل القرافي في **الفروق** الإجماع على أنه إنشاء، وفرّق بينـه وبـين التمني بأنه في الممكن، والتمني فيه وفي المستحيل، وبأن الترجّي في القريب، والتمني في البعيـد، وبـأن الترجي في المتوقع، والتمني في غيره، وبأن التمني في المعشوق للنفس، والترجي في غيره».

ولنمثل لهما بما يلي.

7. **قال تعالى في سورة النساء ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾.[النساء: 73]**
8. **لعلّ الحبيب قادم، ولعلّ الرقيب حاصل.**

ويذهب ابن عقيل (ابن عقيل 1:1964/ 346) إلى أن الفرق بين الترجي والإشفاق كـامن في أن الترجي يكون في المحبوب مثل:

9. **لعلّ الله يرحمنا.**

وأن الإشفاق يكون في المكروه نحو:

10. **لعلّ العدوّ قادم.**

يُؤدّى التمني بالأداة الموضوعة له **ليت** وقد تسخر **لو** و**هل** لإفادتـه، كمـا يمكـن أن تعاقـب **لعلّ** **ليت** إذا كان المرجو بعيد الحصول كما في قولهم.

11. لعلّي ساحُجّ فأزورَك (بالنصب).

وللترجّي والإشفاق الأداة: لعلّ.

معنى هذا أن التمني شعور داخلي تنفعل به النفس التَّواقة إلى أمر غير حاصل ولكنه معشوق يطلب وقوعه لا على وجه الوجوب وبنوع من التراخي، ويختص التمنّي بكونه لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، فهو إما لا طماعية في وقوعه، وإما أنه بعيد الحصول ويشاطر الترجي التمني جل المواصفات السابقة ولكنهما يتمايزان في أن الترجي يرد للطمع والإشفاق وأن مطلوبه ممكن الحصول. ونأتي إلى الدعاء وقد قيل في حده إنه طلب من السافل للعالي فنجد مطلوبه غير حاصل، ولكنه مرغوب في وقوعه لمنأى عن أي إجبار وعلى التراضي، ويستدعى في مطلوبه إمكان الحصول إيجابا أو سلبا.

ويتوسل لتأديته بصيغ الأمر والنهي الواردة على سبيل التضرع والابتهال كما في الآيات الكريمة:

12. قال تعالى في سورة الفاتحة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾.[الفاتحة:6]

13. قال تعالى في سورة آل عمران: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا ۝٨ ﴾.[آل عمران:8]

كما تسخر لتأديته عبارات من قبيل: سَقْيًا لك، رَعيًا لك، سُحْقًا لك، تَبًّا لك، خير بين يديك، الويل لك... وغيرها[1].

وأما النداء فيقتضي دعوة المخاطب وقد نعده أقوى الأساليب الإنشائية على الإطلاق في تجلية علاقة المتكلم بالمخاطب يقول سيبويه (سيبويه 1983:2/ 208): «وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدا النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلَّم عليك...».

ويؤاسر النداء الأمر والنهي والاستفهام في أنه يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، ويكون لطلب الحصول في الخارج، ومع النداء ينقش المتكلم المطلوب في ذهنه ثم يطلب أن يحصل له في الخارج مطابق غير أن هذا البند إذا استجابت له بعض الأساليب المتفرعة عن النداء كالاستغاثة مثلا، فإن الندبة تستلزم أن يكون المندوب حاصلا وقت الطلب.

---

(1) انظر كتاب "سيبويه" ج1، ص328-329- 330.

تعد الندبة نداء موجّها للمتفجع عليه أو للمتوجّع منه ويتمثل الغرض منها في الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به.

ومن أمثلتها ما يلي:

14. قال الشاعر في رثاء الشيخ محمد عبده.

وَاخَادِمَ الدِّين والفُصْحَى وأهْلَهُمَا وَحَارِسَ الفِقْهِ مِنْ زيغ وبُهْتَانِ

15. وقال المتنبي:

وَاحَرَّ قَلْبَاه مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

ويشترط في المندوب الإعلام لا الإبهام، وإذ إن المتكلم يذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذرا للتفجع عليه.

وتؤدى الندبة بأداتي النداء: وا ويا.

يتضح مما سلف أن الندبة شعور داخلي يعتمل في النفس حين تتفجع أو تتوجع بسبب أمر حاصل.

وأما الاستغاثة فهي نداء موجه لطلب العون قصد التخلص من شدة واقعه بالفعل، أو درئها قبل وقوعها. مثال ذلك:

16. يا لَلْأحْرَارِ لِلمُستضْعَفِين.

ويتحقق الغرض منها بتوافر أركانها الثلاثة الأساسية:

- حرف النداء يا
- المستغاث به
- المستغاث له.

واضح أن الاستغاثة شعور داخلي تنفعل به النفس ويكون الباعث عليه أمر غير حاصل (المستغاث به) يطلب وقوعه لا على وجه الإجبار ويفترض فيه أن يتحقق على الفور لأن الحمولة الدلالية للاستغاثة تستوجب تنفيذ المطلوب على عجل.

وننتهي إلى التعجب فيطالعنا اللغويون والمفكرون العرب القدامى على اختلاف مشاربهم بتعريفات متباينة ننتقي منها التعريف الذي يتفرد بالتنصيص على قيم التعجب، أي على الوظائف المنوطة به داخل الانجازات اللغوية، ونريد به التعريف الذي أورده ابن سينا في كتابه "الشفاء" حيث يقول: (ابن سينا 1975/ 183): «والذي للإنسان فكثير منه للضرورة الشخصية، وكثير لصلاح حال الشخص بعينه، ومن خواص الإنسان أنه يتبع إدراكاته للأشياء النادرة انفعال يسمى التعجب ويتبعه الضحك، ويتبع إدراكه للأشياء المؤذية انفعال يسمى الضجر ويتبعه البكاء».

يمكن أن نختزل فحوى هذا التعريف في الترسيمة التالية:

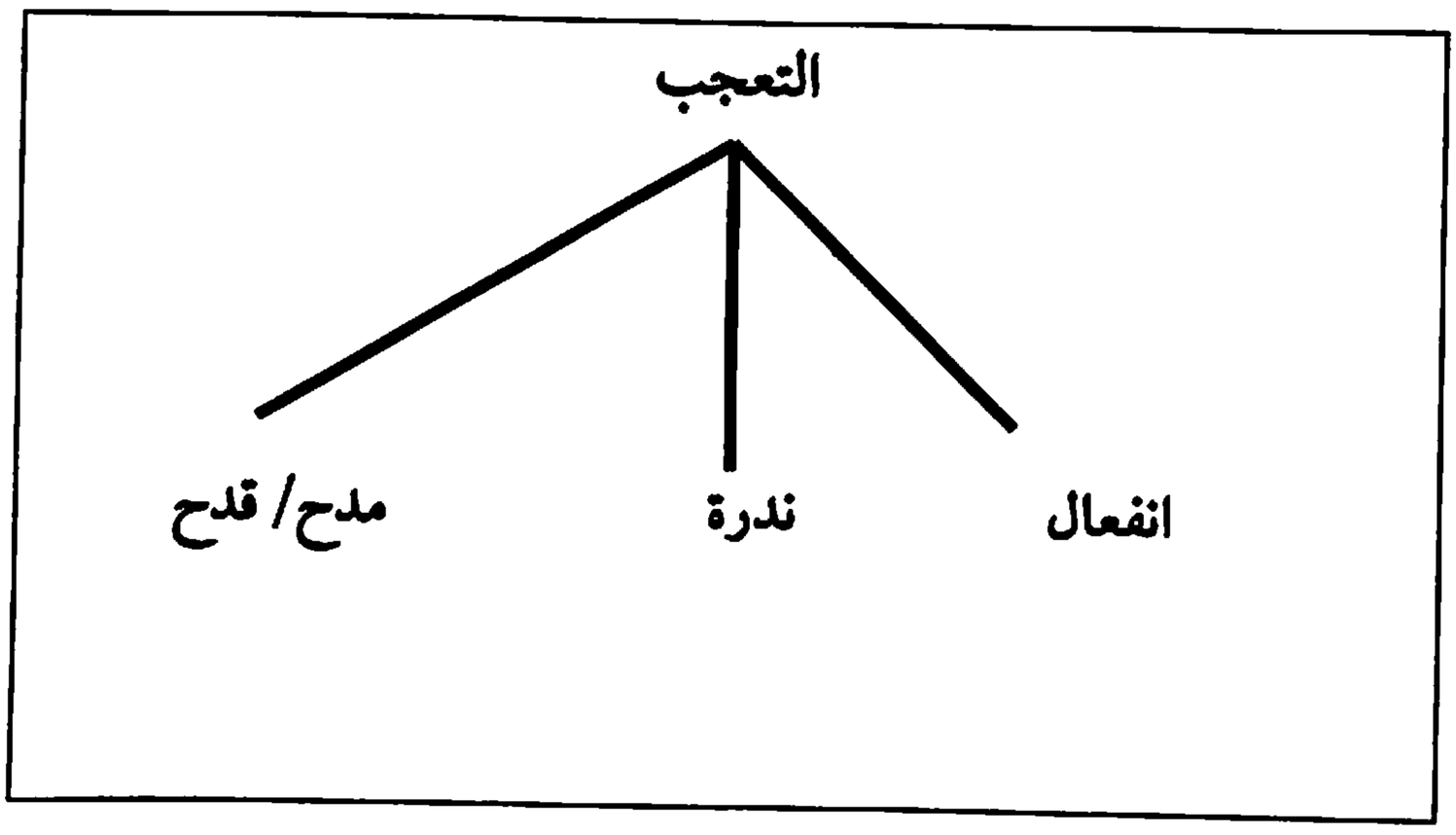

وقد تأرجحت آراء اللغويين العرب القدامى بين اعتبار التعجب إنشاء واعتباره إنشاء جزؤه الخبر، وحشره في خانة الخبر المحض. أما القول بإنشائيته فيتبدى من خلال رصد المفكرين اللغويين العرب القدامى لجمل العلائق القائمة بين التعجب والاستفهام والنداء والقسم، ومن جملة ما أوردوه في هذا الشأن ما جاء في (**حاشية الصبان**) نقلا عن الدماميني أن "ما" في "ما أفعله" استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب، ويعتبر هذا أقوى من جهة المعنى لأن من شأن المجهول كسبب للحسن أن يستفهم عنه.

وأمّا اعتبار التعجب إنشاء جزؤه الخبر فعلى تأويل إنشاء المدح أو الذم، ومن ثمة فإن قول الأعرابي: (والله ما هي بنعم المولودة) مجيبا من زف إليه البشرى قائلا: نعم المولود لا يروم بذلك تكذيب صاحبه في مدحه، بل يريد إخباره بعدم حصول الجودة المحكوم بحصولها في الخارج.

وأما عن حشره في خانة الخبر المحض فذلك موقف تبنته ثلة منهم ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري ومن خلال رصد زمرة من التحليلات الواردة في هذا المصنف أمكننا استخلاص ما يلي:

1. أن التعجب لا ينتظم في سلك الإنشاء لعدم تحق مدلوله بتحقق النطق به.
2. أن التعجب يستلزم الخبر حتى ولو كانت الجملة جملة غير خبرية (أمرية أو استفهامية) الشيء الذي ينهض حجة على أن التعجب خبر متعجب منه.
3. أن المدح متفرع عن التعجب.

أما عن تحققات التعجب فمتباينة ومتشعبة تتوزع بين ما هو معجمي: (عجيب)، (رائع)، (هائل)، (خطير)، (شنيع)... وبين ما هو صرفي "ما أفعل"، "وأفعل به"، "نعم"، "بئس"، "حبذا"، "أي"، "كم" وغيرها، وبين ما هو تركيبي (التقديم والتأخير)، وتنغيمي وتضافري (تضافر أكثر من وسيلة لتأديته).

4.1. مقاربة ابن مالك لأساليب الإنشاء

تنزع مقاربة ابن مالك للأساليب الإنشائية إلى اعتماد الجانب الشكلي والبنية النحوية مستصدرة الصيغ الصورية والأدوات الصرفية اللاصقة بها، ولتبين ذلك نورد ما ساقه في الألفية متعلقا بالأمر والنهي:

17.

ومَاضِيَ الأفعال بـ "التَّا" مِزْ ، وَمِيمْ بِـالنُّونِ فِعْـلَ الأمْـرِ، إنْ أمْـرٌ فُهِـمْ

.18

والأمـرُ إنْ لـَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مـَـحَلْ فِيـهِ هـو اسـمٌ نُحْـوَ: صَـهْ وَحَيَّهَـلْ

.19

بـلاَ وَلاَم طَالِـبا ضَـعْ جَـزْمَـا في الفِعْـلِ، هَكـذَا بِلَـمْ وَلَمَّـا

وهو ما يعني أن للأمر علامتين: إفهام اللفظ معنى الأمر وقبوله نون التوكيد، فـإذا لم يـسغ اتصاله بالنون دل ذلك على أنه مصدر أو اسم فعل، وأما «لا» ولام الأمر الطلبيّتان فتجزمان الفعل كما ينجزم بـ لَمْ ولَمَّا.

وأما بخصوص التعجب فيقول:

.20

بِأفْعَـلَ انْطِـقْ بَعْـدَ مَـا تَعَجُّبَـا أوْ جِئْ بِـ أفْعِـلْ قَبْـلَ مَجْـرُورٍ بِيَـا

.21

وَتِلْـوَا أَفْعَـلَ انْـصِبَنَّهُ: كَ مَـا أوْفَـى خَلِيلَيْنَـا، وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا

الشيء الذي يكشف عن شغفه بتركيـز القـضايا النحويـة، وعـن اعتمـاده الـشكل ولـيس التأويل، فـ ما أفْعَلَ وأفعل بـ صيغتان مسخرتان لتأدية التعجب، والاسم المساوق لـ ما أفعلَ حكمه النصب، والمساوق لـ أفعل بـ حكمه الجر. وسيسلك المسلك ذاته بالنسبة إلى باقي أدوات التعجـب، كما سيقارب الأساليب الأخرى من ندبه واستغاثة وتمنّ وترجّ وغيرها ناهجا النهج نفسه.

وقد يفضي بنا هذا إلى استخلاص ما يلي:

أ- يقيم ابن مالك الطلب مقام الإنشاء وهذا وارد عند عدد غير قليل من النحاة.

ب- يلامس الإنشاء عرضا.

ج- ج. باعتبار الألفية نحوا متأخرا ونحوا تعليميا تستهدف تركيز هذا العلم وتعميمه، فإن مقاربة ابن مالك للأساليب الإنشائية مقاربة صورية ممعنة في التقعيد تستركز الصرف والإعراب.

2- المقاربة الوظيفية للإنشاء وأساليبه

1.2. مسائل عامة

تنتظم نظرية النحو الوظيفي في سلك النظريات اللسانية الوظيفية التي تباين النظريات اللسانية غير الوظيفية من حيث زمرة من الافتراضات عن اللسان الطبيعي أهمها: «افتراض الوظيفية»، ومؤداه أن وظيفة اللغات الطبيعية هي إتاحة التواصل، وأن هذه الوظيفة تحدد البنية، بمعنى أن اللغة بنية وأداة، وأن البنية تابعة للوظيفة، وينجم عن هذا زمرة من المسائل أهمها:

أ- الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية...) للعبارات اللغوية، تحددها الخصائص الدلالية والتداولية انطلاقا من أن الفئة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن الفئة الثانية. ومن الأمثلة التي يمكن سوقها في هذا الشأن أن للقوة الإنجازية المستلزمة مقاميا ورودا في تحديد الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية من ذلك أن الحرف 'من' الذي كان يقال عنه في النحو العربي القديم إنه حرف زائد يرتبط استعماله بالقوة الإنجازية المستلزمة حيث إنه لا يظهر إلا في الجمل الاستفهامية المستلزمة للنفي، لنقارن بين الجملتين (22 أ-ب):

(22) أ- هل آزرني من قريب إذ كنت حزينا؟!

ب- هل آزرني من قريب؟[1].

فاستعمال الحرف 'من' وارد في الجملة (22 أ) وغير وارد في الجملة (22 ب) لأن الجملة الأولى مستلزمة للنفي ترادف الجملة(23)

(23) ما آزرني من قريب إذ كنت حزينا.

معنى هذا أنه من السائغ إعادة صياغة القاعدة النحوية القديمة الذاهبة إلى أن الحرف 'من' يرد في سياق النفي أو شبهه (أي الاستفهام) على أساس أن هذا الحرف ملازم ظهوره للقوة الإنجازية النفي سواء أكانت حرفية كما في الجملة (23) أم مستلزمة كما في الجملة (22 أ).

---

(1) تعد لاحنه إذا أولت على أساس أنها دالة على سؤال محض.

ب- إذا كانت البنية والوظيفة على هذا المستوى من التعالق فإنه يصبح من مهام الوصف اللغوي الذي يطمح إلى الكفاية أن يرصد خصائص العبارة اللغوية البنيوية، وخصائصها الدلالية والتداولية ومجمل التعالقات الحاصلة بين المجموعتين من الخصائص.

ج- انسجاما مع مبدإ الاتساق الذي يقتضي أن يكون تنظيم النحو تابعا للفرضيات الكبرى، وسعيا في بلوغ الكفاية المثلى، يفترض في الجهاز الواصف أن يكون مصوغا على أساس أن يمثل للخصائص الدلالية والتداولية في مستوى البنية التحتية (=العميقة)، وأن يمثل للخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق في البنية المكوّنية، وأن يتم الربط بين هذين المستويين بواسطة نسق من القواعد تتخذ دخلا لها المعلومات المتوافرة في البنية التحتية عن الخصائص الدلالية والتداولية، وبهذه الصياغة يستطيع النموذج أن يرصد علاقة التبعية التي تربط البنية بالوظيفة.

ومن الفرضيات الكبرى المعتمدة داخل هذا الإطار النظري أن موضوع الوصف اللغوي هو «القدرة التواصلية» قدرة تجمع بين النحو والتداول وتتكون من الملكات التالية: الملكة اللغوية والمنطقية، والمعرفية والإدراكية والاجتماعية والشعرية وتقوم كل من الملكات بدورها في عملية التواصل؛ كما تشي بتسخير معارف لغوية صرف ومعارف غير لغوية في إنتاج وتأويل العبارات اللغوية. وإذا كانت القدرة التواصلية تتألف من عدة ملكات، فقد صيغ «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» على أساس أنه جهاز قالبي يتضمن قوالب يتكفل كل قالب منها بوصف ملكة من الملكات السالفة الذكر، وهي: القالب النحوي، والقالب المعرفي والقالب المنطقي والإدراكي والاجتماعي والشعري، وقد اقترح المتوكل (المتوكل 2001) أن يتفرد التداول بقالب مستقل بعد أن كان يشكل جزءا من القالب النحوي. ومن هذه الفرضيات الكبرى أن يطمح هذا الإطار النظري إلى مشارفة مطامح ثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية. أما الكفاية النفسية فيتم تحصيلها بالاستجابة لمقتضيين اثنين مؤداهما: أن يقصي النحو من إواليات ما ثبت عدم واقعيته النفسية أو ما يشكك فيها كالقواعد التحويلية، ومعلوم أن النحو الوظيفي نحو غير تحويلي؛ وأن يصاغ على أساس تضمنه لجهازين اثنين: جهاز «مولّد» يتكفل بإنتاج العبارات، وجهاز «محلّل» يسعف في إرجاع العبارات المتحققة إلى بنياتها التحتية. وأما الكفاية النمطية فيحصلها النحو إذا استطاع أن يكون إطارا وصفيا يلائم سائر أنماط اللغات ويقف على ما يؤالف وما يخالف بينها.

وأما الكفاية التداولية فيُستجاب لها إذا تم التمثيل لكل الخصائص التداولية للعبارات اللغوية كالخصائص الوجهية والخصائص الإنجازية والوظائف التداولية داخل قالب تداولي مستقل تبعا لاقتراح المتوكل، شريطة أن تشكل هذه البنية التداولية دخلا لقواعد التعبير انسجاما مع مبدأ «الوظيفية».

2.2. القوة الإنجازية/ الوجه (*Modality*).

يرادف مصطلح «القوة الإنجازية» في كتابات سورل ما اتفق على تسميته في نظرية الأفعال اللغوية بالفعل اللغوي. وهو فعل ينجزه المتكلم داخل طبقة مقامية معينة، كفعل السؤال، والأمر والنهي والوعد وغيرها. ويميز سورل في مقالته المعنونة بـ «**الأفعال اللغوية غير المباشرة**» بين صنفين من الإنجازات اللغوية:

أ- الإنجازات البسيطة

ب- الإنجازات المعقدة

ويعرف الإنجاز البسيط بأنه الإنجاز الذي يقصد فيه المتكلم إلى معنى هو المعنى الحرفي لإنتاجه، أي الإنجاز الذي يكون فيه قصد المتكلم مساويا للمعنى الحرفي للجملة، وبالتالي نكون بصدد قوة إنجازية واحدة لمنطوق جملي واحد مثال ذلك:

(24) لا تترددوا فالوقت ثمين! [النهي].

ويعرف الصنف الثاني من الإنجازات اللغوية بأنه الإنجاز الذي يكون فيه المتكلم قد قام بإنجاز جملة مع القصد إلى دلالتها الحرفية، بالإضافة إلى دلالة أخرى غير حرفية، أي دلالة مدركة مقاميا، وبالتالي نكون بصدد قوتين إنجازيتين اثنتين لمنطوق جملي واحد؛ قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة. مثال ذلك:

(25) أما ذهبت بعد؟ [السؤال+ الاستبطاء والتحضيض]

مفاد ما سلف أن القوة الإنجازية فعل لغوي يقوم به المتكلم حين تلفظه بعبارة ما، أي علاقة تربط المتكلم بالمخاطب. أما مصطلح «الوجه» فيحيل على موقف يتخذه المتكلم إزاء واقعه ما أو ذات ما أو قضية معينة. معنى هذا أن «الوجه» مرتبط بعلاقة المتكلم بفحوى خطابه إذ يؤكده أو يشكك فيه أو يستغربه أو يتمنى وقوعه أو يستبعد تحققه، أو يمدحه أو يذمه... إلى غير ذلك من المواقف العديدة الممكنة. في حين أن القوة الإنجازية فعل لغوي ينجزه المتكلم بمجرد التلفظ بخطابه،

إذ يخبر أو يستفهم أو يأمر أو يعد أو يوعد... أو غير ذلك من الأفعال اللغوية التي يُنجزها المتكلم داخل طبقات مقامية معيّنة.

ويشكل الوجه والقوة الإنجازية جزءا من القالب التداولي، كما ينتميان إلى المستوى العلاقي للجملة، أي المستوى الذي يؤشر للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب من جهة، والمتكلم وفحوى خطابة من جهة ثانية. ولنمثل للوجه بالتمني باعتباره وجها ذاتيا إراديا:

(26) يتمنى خالد أن يفوز في المسابقة

واضح من الجملة (26) أن تقويم المتكلم آيل إلى إرادته، أي إلى ما يتمناه بالنسبة إلى تحقق الواقعة (الفوز في المسابقة)؛ فالمتكلم يريد أن يتحقق مضمون الواقعة، والعلاقة قائمة بينه وبين فحوى الخطاب، وليس بينه وبين المخاطب. أما عن الخصائص التي تشكل الصورة السطحية للجملة (26) (سمات صرفية، سمات تركيبية، سمات تنغيمية) أي ما يسمى بالنمط الجملي، فهي خصائص الجملة الخبرية التي تتميز بخلوها من مؤشرات صرفية وتركيبية موسومة (بخلاف أنماط الجمل الأخرى كالاستفهام والأمر) ومعلوم أن دور النمط الجملي يكمن في التأشير للقوة الإنجازية. معنى هذا أن الجملة (26) تواكبها القوة الإنجازية الإخبار وتعبر عن موقف ذاتي إرادي يتمثل في التمني.

3.2. الوجوه وتنميطها

1.3.2. التنميط المعيار (ديك 1989 و1997) و(المتوكل 1995)

اجتهد هنخفلد (هنخفلد 1987-1988) مستوحيا لاينس (لاينس 1977) في تنميط الوجوه وتبيان حيزها. وأعاد النظر ديك (ديك 1989) في اقتراحات هنخفلد مدقّقا في تعريف الوجوه وفي تصنيف حيوزها الممكنة؛ واستدلّ المتوكل (المتوكل 1996) على أن الوجه لا يتخذ حيزا له القضية أو الواقعة فحسب بل يمكن أن ينصبّ الوجه (أو بعض أصناف الوجوه) على ذات، بمعنى أن الوجه يمكن أن يتعدّى الجمل أو القضية إلى الحد.

يصنف التنميط المعيار الوجوه ثلاثة أصناف:

أ- الوجه اللازم. (وجه المحمول).

ب- الوجه الموضوعي (وجه الحمل).

ج- الوجه المعرفي (وجه القضية).

أ- الوجه اللازم: يحدّد العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين وتحقيق الواقعة التي يشارك فيها. هذه العلاقة يمكن أن تكون علاقة استطاعة أو علاقة رغبة أو علاقة إجبار أو علاقة ترخيص. من أمثلة ذلك ما يلي:

(27) يستطيع علي أن يدلي بالحجج التي تبرئ ساحة أخيه.

(28) يرغب خالد في أن يشارك في المعركة الانتخابية.

(29) أجبر القرويون على أن يغادروا مساكنهم درءا للتقتيل الجماعي المحيق بهم.

(30) سُمح للسجين أن يبرح السجن قصد الاستشفاء.

ب- الوجه الموضوعي: يحدد المتكلم بواسطته تقويمه لحظوظ تحقق الواقعة من زاوية النظر إليها في حد ذاتها، فيقوّمها من حيث إمكانات تحققها، أو بالنظر إلى أنسقة من القواعد الأخلاقية أو القانونية أو الاجتماعية. ونمثل لذلك بما يلي:

(31) أ- قد غادر زيد قاعة الاجتماعات (الوجه مؤكد)

ب- قد يأتي الفرج قريبا (الوجه محتمل)

(32) أ- يجب تنفيذ حكم الإفراغ.

ب- يستحسن أن يحترم المرء حسن الحوار.

ج- الوجه المعرفي: يكمن دور هذا الوجه في تحديد الموقف الذي يتخذه المتكلم من صدق القضية وينقسم هذا الوجه إلى زمرتين من الوجوه:

- الوجوه الذاتية: يعبر بها المتكلم عن رأيه الشخصي فيما يخص صدق القضية، فهي إما مؤكدة أو محتملة أو ممكنة...، أو عن تمنيه أن تصدق القضية.
- الوجوه المرجعية: تحدد المرجع الذي يستند إليه المتكلم في اتخاذ موقفه من صدق القضية؛ وقد يكون هذا المرجع مرتبطا بتجربته الشخصية أو نابعا من حجج معينة، أو مستقى من آراء غيره عن صدق القضية. ويمكن التمثيل لذلك بالجمل التالية:

(33) أ- سيفوز زيد في الانتخابات التشريعية بدون شك (الوجه الذاتي مؤكّد).

ب- ربما تلقت زينب مكالمة هاتفية مساء اليوم (الوجه الذاتي محتمل)

ج- ليتنا نتسلح بالصبر.

(34) أ- حسب تجربتي الشخصية، لا يُحترم إلا من يحترم غيره.

ب- حسب درجات الحرارة المرتقبة، ستكون المناطق الداخلية من المملكة شديدة القيظ.

ج- سيصدر لبكر ديوان شعر جديد حسب ما يقال.

ملحوظة: يتقاسم الوجه الموضوعي (وجه الحمل)، والوجه الذاتي (وجه القضية) مقولات وجهية مشتركة وهي السمات: مؤكد محتمل، ممكن... غير أن لهذه السمات داخل كل من النمطين من الوجوه وضعا مختلفا، ويتمثل هذا الاختلاف في أمرين اثنين:

أ- أن هذه السمات تتعلق بتحقق الواقعة من جهة وبصدق القضية من جهة أخرى.

ب- حين يتعلق الأمر بالواقعة، يتم تقويم المتكلم بطريقة موضوعية، أما حين يتعلق الأمر بالقضية فإن التقويم تقويم شخصي ذاتي.

وقد ارتأى المتوكل (المتوكل 1996) تنميطا آخر للوجوه تصنف بمقتضاه إلى:

أ- وجوه لازمة

ب- وجوه موضوعية

ج- وجوه ذاتية

وقد استركز المتوكل الوجوه العضوية الذاتية فصنفها إلى ثلاثة أصناف:

- وجوه معرفية.
- وجوه إرادية.
- وجوه مرجعية.

أما المعرفية فتتعلق بموقف المتكلم من فحوى القضية (تصديقه أو تكذيبه أو شكه، مدحه أو ذمه أو استحسانه...) وأما الإرادية فتتعلق بالموقف الإداري للمتكلم إزاء الفحوى القضوي (= دعاء، تمنٍّ، رجاء...).

وأما المرجعية فمرتبطة بالمرجع الذي استقى منه المتكلم فحوى القضية (ما تناهى إلى علمه، ما رآه أو سمعه، ما استنتجه شخصيا أو بواسطة الاستدلال...)

في السياق ذاته ارتأى ديك (ديك 1997) أن قائمة التفريعات المنصبة على الوجوه في إطار النحو الوظيفي قائمة مفتوحة، وأن الوجوه القضوية الذاتية قابلة لتفريعات إضافية.

2.3.2. اقتراحات جديدة (المتوكل 1999) و(المتوكل 2001-2005-2006)

استوحى المتوكل (ديك 1997) فتبدّى له أن يعيد النظر في الوجوه الذاتية وفي تفريعاتها المسطّرة في (المتوكل 1996) وانتهى إلى اقتراح التصنيف التالي للوجوه الذاتية:

أ- الوجوه المعرفية: (الظن، الشك، اليقين، الترجيح...).

ب- الوجوه الإدارية: (التمني، الترجي، الدعاء).

ج- الوجوه الانفعالية: (التعجب، الندبة، الاستغاثة...).

أما الاقتراح الثاني الذي أفضى إليه الأمر فمؤداه أن الوجوه الذاتية لا تختص بالقضية، خلافا لما ورد في النموذج المعيار (ديك 1989)، بل يمكن أن تسند إلى الحد، كما تسند إلى النص أو الخطاب[1] وهو ما توحي به المعطيات التالية:

(35)
أ- رافقت نعم الصديق!
ب- فهمت، بئس غرامك أيتها المرأة! (مسرحية شهرزاد) الوجه المعرفي الذاتي
ج- استمعت إلى أغنية رائعة!
د- يقول شوقي في قصر الرومان الذي فتنته كليوباترة وقضت عليه وعلى ملكه:

ضَيَّعَتْ قَيْصَرَ البريةِ أنتِ ... يَا لَرَبِّي مِمَّا تَجُرُّ النساء

---

(1) لا يتسع المجال لإيراده، ويمكن الاكتفاء بمثال من العربية المغربية

(36) الوجه الذاتي الإرادي

أ- غنى المرحوم فريد الأطرش على أمواج الإذاعة.

ب- أقيمت ندوة علمية في رحاب كليتنا العامرة.

(37) الوجه الانفعالي الذاتي

أ- يا للمصادفة العجيبة!

ب- يا لها من خدعة! نسأل الطبيعة عن سرها فتجيبنا باللّفّ والدوران (شهرزاد).

ج- ظريفة... النكتة!... (مسرحية الحب).

واضح من هذه الأمثلة برمتها أن الوجه لا يتحيز في الجملة كاملة بل يأخذ في حيزه أحد حدودها: (نعم الصديق)، (بئس غرامك)، (أغنية رائعة)، (أنثى)، (المرحوم)، (كليتنا العامرة)، (يا للمصادفة)، (يا لها من خدعة)، (يالَلَّفّ)، (ظريفة... النكتة).

وتسخر في هذه المعطيات للدلالة على السمة الوجهية وسائل متباينة يمكن تصنيفها كالآتي:

1. وسائل صرفية: نعم، بئس، يال، يالها
2. وسائل معجمية: رائعة، العجيبة، المرحوم، العامرة، ظريفة.
3. وسائل تنغيمية: أنثى
4. وسائل تركيبية: ظريفة... النكتة (التقديم والتأخير).

يبدو أن ظاهرة تموقع الوجه في حد من حدود الجملة ظاهرة عامة تنسحب على لغات أخرى غير العربية. من أمثلة ذلك ما يلي:

فرنسية:

a - j'ai rencontré un homme brave (شجاع)

b- j'ai rencontré <u>un brave homme</u> (شهم)

مؤدى ما سلف أن المتكلم يمكن أن يتخذ موقفا لا إزاء الفحوى القضوي للجملة فحسب، بل كذلك إزاء ذات من الذوات التي تحيل عليها حدود الجملة، أي يمكن التمييز بين موقف المتكلم من القضية وموقفه من ذات ما.

3- التقويم

نستخلص من المبحثين السابقين أن للطرح القديم مزاياه وجوانبه الإيجابية القابلة للاستثمار، وللطرح الحديث خصوصياته، إلا أن المقاربة الوظيفية الحديثة للإنشاء وأساليبه تمتاز بما يلي:

أ- تجعل المعنى أصلا للفظ استجابة لمبدأ الوظيفية.

ب- تقيم تفرقة دقيقة بين مفاهيم تبدو متلابسة:

- <u>النمط الجملي:</u> الخصائص التي تشكل الصورة السطحية للجملة، وتشمل الصورة السطحية سمات صرفية (أدوات معينة أو صيغ مخصوصة للمحمول) وسمات تركيبية (رتبة المكونات مثلا) وسمات تنغيمية (تنغيم صاعد، تنغيم نازل...).

وقد درج اللغويون على إرجاع مختلف أنماط الجمل إلى أنماط ثلاثة رئيسية: الخبر، والاستفهام، والأمر.

- <u>القوة الإنجازية:</u> وتختص بكونها تعالق النمط الجملي، ولكنهما على تعالقهما يشكلان مفهومين متمايزين.
- <u>الوجه:</u> يؤاسر القوة الانجازين في اعتبارهما من مكنون القالب التداولي، وفي انتمائهما إلى المستوى العلاقي للجملة.

ومعلوم أن التمييز بين هذه المفاهيم غير وارد في الفكر اللغوي العربي القديم إذ اعتبر الأساليب التي تم التنصيص عليها آنفا من أمر ونهي واستفهام وتمنّ وترجّ ونداء وندبة واستغاثة ودعاء وتعجب مجرد إنشاءات.

ج- تتيح المقاربة الوظيفية التمييز بين أساليب متمايزة، فلا تخلط بين الإخبار والسؤال والأمر والنهي باعتبارها قوى إنجازية وبين التمني والترجي والدعاء، والتعجب والندبة والاستغاثة المصنفة على أساس أنها وجوه ذاتية، إما إرادية أو انفعالية.

في السياق ذاته تسمح المقاربة الوظيفية بالتقريب بين أساليب تبدو متباعدة، وبالتالي تمكن من التوحيد بين ظواهر كانت تدرس ضمن أبواب متفرقة كأبواب التعجب والمدح والذم مثلا.

ففي الفكر اللغوي العربي القديم تُنُوول التعجب من زاوية الصرف، فلم يعالج لا على أساس أنه إنشاء صرف، ولا على أساس أنه نمط جملي ولا باعتباره وجها.

د- تخول لنا المقاربة الوظيفية بفضل التمييز بين ما هو نمط جملي وما هو قوة إنجازية وما يشكل وجها، التصدي لدراسة التراكيب التي يرد فيها الوجه منصبا على الجملة وتلك التي يرد فيها متحيزا في الحد أو المحمول أو النص.

المصادر والمراجع باللغة العربية

1. ابن الأنباري، محمد: كتاب الأضداد، بيروت، 1960.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف؛ شرح لكتاب "التصريف" للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مصر، 1954.
3. ابن الحاجب: الأمالي النحوية: أمالي القرآن الكريم، تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، بيروت 1405 هـ/ 1985م.
4. ابن سينا: الشفاء: الطبيعيات: النفس، تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مدكور.
5. تحقيق: الأب الدكتور جورج قنواتي وسعيد زايد، القاهرة، 1395 هـ/ 1975م.
6. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، 1964.
7. ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح، القاهرة، 1971.
8. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (د.ت).
9. ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، القاهرة (د.ت)
10. أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي: النُّكتُ الحِسَان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ/ 1985م.
11. أبو حيان النحوي الأندلسي: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، الجزء الأول، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس. مطبعة النسر الذهبي، 1404 هـ/ 1984م.
12. أبو حيان النحوي الأندلسي: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، الجزء الثالث: تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1409 هـ/ 1989م.
13. الاستراباذي، رضى الدين محمد: شرح الكافية في النحو، بيروت، 1982.
14. الأشموني: حاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د ت).

15. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، القاهرة (دت).
16. البوشيخي، عز الدين: قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء، أطروحة دكتوراه، مكناس كلية الآداب، 1977.
17. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، 1969.
18. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 1985.
19. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، انتشارات آفتاب تهران (د ت).
20. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، بيروت، 1983.
21. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1983.
22. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، القاهرة، 1974.
23. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418 هـ/ 1998م.
24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988.
25. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، القاهرة، 1975.
26. الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. المتولى رمضان أحمد الدميري، 1408 هـ/ 1988م.

27. القزويني، الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989.
28. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت 1963.
29. المتوكل، أحمد: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري، منشورات كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيميائي، 1984.
30. المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985.
31. المتوكل، أحمد: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.
32. المتوكل، أحمد: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987أ.
33. المتوكل، أحمد: من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987ب.
34. المتوكل، أحمد: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988أ.
35. المتوكل، أحمد: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1988 ب.
36. المتوكل، أحمد: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.
37. المتوكل، أحمد: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. منشورات عكاظ الرباط، 1993أ.
38. المتوكل، أحمد: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1993 ب.
39. المتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي. دار الأمان، الرباط، 1995.
40. المتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي ـ التركيبي. دار الأمان، الرباط، 1996.
41. المتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب: من الجملة في الجملة إلى النص. دار الأمان، الرباط، 2001.
42. المتوكل، أحمد: الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط، دار الآمان، 2003.

43. المتوكل، أحمد: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، الرباط، دار الآمان، 2005.
44. المتوكل، أحمد: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، الرباط، دار الآمان، 2006.
45. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي الفاسي النحوي: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف. دار الفكر (د ت).

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1- *Alston, J.L. 1964, Philosophy of language, Prentice Hall, Englewood cliffs.*
2- *Austin, J. 1970, Quand dire c'est faire, Editions Du Seuil, Paris.*
3- *Bolkestein et al (eds). 1985, Syntax and Pragmatics in Functional Grammar, Foris.*
4- *Chassang, A et Senninger, H. 1981, Recueil de textes littéraires français XVII^e Siècle.*
5- *Close, R.A. 1975, A reference grammar for students of English, London: Longman.*
6- *Cole, P .(ed) 1978, Pragmatics, syntax and semantics,9 , New york: Academic Press.*
7- *Cole, P. and Morgan, J (eds). 1975, Speech acts, syntax and semantics,3, New York, academic press.*
8- *Dik, S.C. 1978, functional grammar, north-Holland, Amsterdam.*
9- *Dik, S.C. 1980, Studies in functional Grammar, london, Academic press.*
10- *Dik, S.C. 1983, Advances in functional Grammar, dordrecht: Foris.*
11- *Dik, S.C. 1986 a, « On the notion functional explantation» Working Papers in functional Grammar,9.*
12- *Dik, S.C. 1986 b, « Linguistically motivated knowledge representation» Working Papers in functional Grammar.11.*
13- *Dik, S.C. 1989 a, The Theory of Functional Grammar Dordrecht: Foris*

14- *Dik, S.C, (et al). 1990,« The hierarchical structure of thé clause and thé typology of adverbial satellites», In Nuyts et al (eds).*
15- *Dik, S.C. 1997 a, The Theory of Functional Grammar. Part 1: The Structure Of thé Clause. Second revised version. Berlin: Mouton de Gruyter.*
16- *- Dik, S.C, 1997b, The Theory of Functional Grammar Part II: Complex and derived constructions. Berlin: Mouton de Gruyter.*
17- *-Dubois, J. 1965, Grammaire structurale du Français: nom et pronom, Langue et langage, Larousse.*
18- *-Eckersley, C.E. and Eckersley. J.M. 1977, Comprehensive English Grammar, London: Longman.*
19- *Grevisse, M. 1980, le bon usage, Duculot, Paris.*
20- *Grice, P.H. 1975, «Logic and conversation» in Cole and Morgan (eds). Speech acts. Syntax and Semantics 3 New York: Academic Press.*
21- *-Gross, M. 1997, Grammaire du Français: Syntaxe du nom, Collection: Langue et langage, Larousse.*
22- *Harakat, S. 1998, La modalité en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des Lettres.*
23- *-Hornby, A.S. 1980, Guide to patterns and usage in English. Oxford: Oxford University Press.*
24- *Hymes, D. 1973, towards linguistic competence, traduction de F.Mugler. in: D, Hymes 1984.*
25- *-Hymes, D. 1982, Post face, traduction de F. Mugler. in: D, Hymes 1984*
26- *- Lyons, J. 1977, Semantics, Cambridge: CUP.*
27- *Milner, J.C.1978, De la Syntaxe à l'interprétation: Quantités, insultes, Exclamations, Editions du Seuil, Paris.*
28- *Moutaouakil, A. 1982, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la Faculté des Lettre, Rabat.*
29- *Moutaouakil, A. 1984, «Le Focus en Arabe : vers une analyse fonctionnelle» lingua 64.*
30- *Moutaouakil, A. 1985, «Topic in Arabie: Towards a function analysis» in Bolkstein et al(eds).*

31- *Moutaouakil, A. 1986, « Towards an adequate representation illocutionary Force in Functional Grammar», WPFG, n° 10.*
32- *-Moutaouakil, A. 1988, Essais en grammaire fonctionnelle, Rabat, SMER.*
33- *-Moutaouakil, A. 1991, «On representing implicated illocutionary force :Grammar or logic?», WPFG, n° 40.*
34- *Moutaouakil, A. 1999 , «Exclamation in Functional Grammar: Sentence type, illocution or modality? » WPFG 69.*
35- *Moutaouakil, A. 2000, Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afrique-Orient.*
36- *Moutaouakil, A. 2002, «Discourse structure, the generalized Parallelism Hypothesis and the architecture of FG » in Mackenzie, J.L and Gonzalez M.A new architecture of FG. Berlin: Mouton de Gruyter.*
37- *Sadock, J. 1974, Toward a linguistic Theory of speech acts, New York: Academic Press.*
38- *Searle, J.R, 1972, Les actes de langage, Editions Hermann, Paris.*
39- *Searle, J.R. 1975, «Indirect speech acts» in P. Cole et J.L. Morgan (eds) Syntax and semantics volume 3, New York: Academic Press.*
40- *Searle, J.R. 1975, «A taxomomy of illocutionary acts». Minnesota Studies in the philosophy of science, volume 7,.*
41- *Searle, J.R. 1982, Sens et expression, Editions de Minuit, Paris.*
42- *Vet, C. 1998, «The multilayered structure of the utterance: about illocution, modality and discourse moves» in: M.Hannay and M. Bolkestein (eds).*
43- *"Faits de langues" L'exclamation, Presses Universitaires de France. FDL, Puf, Septembre 1995, n° 6.*
44- *-Grammaire Française, Larousse, Paris, 1961.*
45- *-Grammaire du Français Contemporain, Larousse, Paris, 1974.*

ظاهرة "الإعادة والرد" بين الدلالة والإحالة
("كلاّ" و"بلى" في القرآن)

عبد الفتاح الفرجاوي

مقدّمة

1- الأهداف

نختار أن نعالج مفهوم "الإعادة والردّ" باعتباره بنية نحوية أشكل تخريج قضاياها التركيبية- الدلالية على الباحثين الذين يقرؤون التراث النحوي وقضايا اللسانيات الحديثة، وهي إلى اليوم بنية تلتبس على المتعلّمين التباسا يظهر في السياقات التي ترد فيها "كلاّ"[1] و"بلى" دلاليا وإحاليا ولذلك يظلّ السؤال المتعلّق بهاتين الأداتين سؤالا إشكاليا في المستويين الدلالي والإحالي لكلّ منهما ولاسيما عند البحث في خصائص كلّ حرف منهما ومتى يردّ بـ"كلاّ" دون "لا" ومتى يجاب بـ"بلى" دون"نعم" وكذا عند تحديد علاقة بنية الردّ والإعادة بما قبلها ودور "كلاّ" و"بلى"[2] في الربط بين السابق لهما واللاّحق بهما.

نحاول معالجة الإشكاليات التي تتأتى من القراءة والتأويل والتعليل استنادا إلى ما في القرآن من شواهد، أماّ مسوّغات ذلك فمنها أنّ القرآن أكبر نصّ يستوعب أبنية عبّرت "كلاّ" و"بلى" فيها عن معنى "الردّ والإعادة"... ولاستيعاب المعاني الدلالية والإحالية التي يعبّر عنها هذا المفهوم اخترنا أن نعيد بناء ما قارب به النحو قضاياه فرجعنا إلى نصّ يعود إلى القرن الخامس للهجرة لمكّي بن أبي طالب القيسي القيرواني القرطبي[3] (355- 437 هـ) و"تفسير البحر المحيط"[4] لأبي حيّان الأندلسي

---

(1) وقفت المصادر النحوية عند اختلاف النحاة في "كلاّ" من جوانب كثيرة فهي حسب الكوفيين من الأدوات السبيكة التي تُركّب من كاف التشبيه ولا النافية.

(2) جاء في "البحر المحيط" (ج8 ص376) أنّ الزمخشري (ت538هـ) يصف بلى بالقول: هي جواب للاستفهام المنسحب على النفي.

(3) شرح "كلاّ" و"بلى" و"نعم" والوقوف على كلّ واحدة منهنّ في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق أحمد حسن فرحات، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، 1404هـ/ 1983م

(4) أبو حيان الأندلسي (محمّد بن يوسف)، تحقيق لجنة من العلماء، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت1413هـ/ 1993م

(ت745هـ) والمغني لابن هشام المصري[1] (ت761هـ)بالنسبة إلى القديم، واستأنسنا ببعض المقاربات اللسانية المتعلّقة بالظواهر الشبيهة في بعض الأنحاء كالانكليزية والفرنسية.

2.0- ما يجعل الردّ والإعادة من الأبنية المشكلة

الأبنية المشكلة مصطلح حديث يراد به أبنية ملتبسة تركيبيا ودلاليا وتتنزّل تحته مسائل من النحو تمثّلها ظواهر نحوية كثيرة منها الاشتغال والتنازع وهي **أبنية إثنينية** تقوم على الاسترسال بين بنية آ وبنية ب بعد تعديل للعناصر تعديلا يجعل العلاقة المتحكّمة فيها محكومة بالتعاود، ولذلك فما يحذف يردّ بالتقدير والتأويل بالاستدلال عليه بالقرائن التي تظهر في الصورة الأصلية وتضمر بالعدول على نحو يجعل أمره مسألة اختيارية[2] كما في الشواهد النصية التالية:

(1) ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ قَالَ كَلَّا ﴿١٥﴾ ﴾ (الشعراء 14-15)

(2) ﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ﴿٦٢﴾ ﴾(الشعراء 61-62)

(3) ﴿ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ ﴿٣٨﴾ ﴾ (النحل: 38)

(4) ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُوا۟ بَلَىٰۛ ﴿١٧٢﴾ ﴾(الأعراف 172)

قدّر العلماء المضمر في (1): ليس الأمر كما تقول أي: **لا يصلون إلى قتلك** يا موسى وفي (2) على معنى **لا يدركونكم**، أي ليس الأمر كما تظنون يا أصحاب موسى، وفي (3)أي بلى **يبعثه**وفي (4) أي **أنت ربّنا**(مكّي، ص33 -34، 72)

إنّ هذه الأبنية المحذوفة مماً يُسترَدُّ باستدعاء الصورة الأصلية المفترضة في ما قدّر المحذوف منه بالاستدلال عليه بما جاء في الاستعمال وظهر وجرى على الأصول، أي من دون حذف أو إضمار أو تقدير لما يكون دليلا يعتمد في الإعادة والبناء تبعا لما في الآيتين 8-9 من سورة الملك: ألم يأتكم نذير. قالوا: بلى **قد جاءنا نذير** ولذلك فالعلاقة بين بنية الردّ وما تحيل عليه علاقة أساسها الاستعادة لمفسّر ظاهر بلفظه أو بمعناه فالجامع فيها بنية ظاهرة هي في كلّ الأحوال سؤال منفي وجواب عنه يصطلح عليه بـ الردّ والإعادة.

---

(1) ابن هشام الأنصاري (جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح لجنة من العلماء، ط6، بيروت1985م.

(2) انظر قول الجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح(ج1 ص336-337):فأن يقالَ إنه مضمر على شريطة التفسير أولى من أن يقال إنّه محذوف إذ المضمر بمنزلة المظهر وجار مجراه في الحكم.

ولاشكّ أنّ تتبّع العلاقة بين الأوّل والثاني عمليّة من شأنها أن تجعلنا نفترض أنّها من قبيل الأبنية الإثنينية المحكومة بالاسترسال بين بنية الانطلاق (الصدر) وبنية الوصول (الذيل). ولعلّ هذا لا يجيب عن كلّ القضايا التي تطرحها هذه الأبنية فهناك مشكلة تتعلّق بالحالات التي لا تظهر فيها بنية الانطلاق فتضمر شأنها شأن بنية الوصول وفي مثل هذه الحالة يتعيّن علينا أن نبيّن الكيفية التي تتمّ بها معالجة هذا البناء الذي يتوارى منه الاستفهام المنفي والإعادة معا. أليس فيه إجحاف وإيغال في الحذف؟ وإلى أيّ مدى يمكن التعويل على ما يبقى من العملية كلّها، وبعبارة أخرى هل تغني "كلاّ" و"بلى" اللتان يقتصر عليهما الرأد في المقول؟

نحاول أن نلامس الجواب من خلال معالجة الأشكال البنائية التالية بدءا من بنية يفترض أنها بنية أصلية، ثمّ بنية معدولة جزئيا ثم بنية غاية في العدول:

(5) ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۝٩﴾ (الملك: 8-9)

(6) "أو لم تؤمن؟ قال: بلى" (هذه الاية خطأ)(البقرة: 82)

(7) ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝٣١ كَلَّا ۝٣٢﴾ (المدثر:31-32)

إنّ هذا الأمر يجعل "كلاّ" و"بلى" أساس هذه العملية التخاطبية فكأنّ المتكلّم يعوّل على حسّ السامع ويقظة ذهنه فيختزل الرسالة إلى أقصى حدود الاختزال، ويحزر السامع مراده منها فيعيد بناء الكلام ويستوعب محتواه ذهنيا بعد أن كفلت له الأداة الوصل بين بنية الصدر وبنية الذيل وربطت بين شيئين يكيف الاستعمال والسياق حضورهما وغيابهما. ولا بدّ من التساؤل هنا عن حقيقة هذه الحروف التي يجاب بها ويردّ، ودورها في الوصل بين المردود عليه والمردود به.

3- "كلاّ" و"بلى" اللّتان يردّ بهما ويجاب

0. 3 . 1 - حقيقةّ "كلاّ" في الوقف والابتداء بها

اختلف النحاة في ما تطرحه "كلاّ" من علاقة بين ما يسبقها وما يلحقها ودورها في ذلك فهل يقف عليها المتكلّم فتكون استئنافا هي وما بعدها أم يبتدئ بها فتكون رأس الكلام فتعبّر عماّ لـحقاً وألاّ من معنى؟ ثمّ ما هي القرائن التي استدلّوا بها على ذلك؟

يستجمع مكي القيسي (م ن ص19) مختلف الآراء في مسائلها فيبوّبها إلى ثلاثة:

أ- يوقف دونها ويبتدأ بها فتكون في معنى حقاّ حسب ما ذهب إليه الكسائي

ب- تكون بمعنى ألاّ الاستفتاحية حسب أبي حاتم

ج- تكون حرفَ جوابٍ بمنزلة إيْ ونعمْ حسب الفرآء (مغني اللبيب ص250)

إنّ المسألة، إذن، خلافية بين النحاة، وتبعا لما استعرضه مكّي القيسي من آراء حول علاقة كلاّ بما قبلها وما بعدها نلاحظ اختلاف النحاة في مسألة الابتداء بها والوقوف عليها فهي عند بعضهم افتتاح كلام، ولذلك لا يوقف عليها ويوقف على ما قبلها وهي عند بعض لا يوقف عليها ولا يبتدأ بها لأنها جواب وهذا رأي ثعلبْ خاصّة ويوقف عليها عند فريق ثالث ثمّ هي عند طائفة رابعة مما يوقف عليه في كلّ موضع ....، ولا شكّ أنّ ذلك هو الذي يكسبها المعاني تبعا للسياقات التي تأتي وفقها فتعبّر عن معنى حقاً إذا لم يكن قبلها ما يردّ ويعاد، وتعبّر عن معنى الردّ فتستعيد مذكورا قبلها هو في الأصل استفهام منفي صورته النمطية: أليس كذلك؟ ليصير بعد التكييف والتعديل، جوابا منفيا صورته النمطيّة: ليس الأمر كذلكْ وهذه الحالة رهينة بوجود ما يردّ وينكرُ(م ن، ص19-21)

إنّ هذه الآراء على اختلافها متأتّية مماّ يكون لها من علاقة بما قبلها وما بعدها ولذلك فما ينشأ بينها وبين ما يسبقها وما يلحقها معاً مصدرُ إشكال دلالي من جهة ما تعبّر عنه فإذا ابتدأ بها الكلام كانت في معنى حقاً، أي تأكيدا لما يجيء بعدها مثل قول المتعجّب: حقا ما أشدَّ الحر!، وهذا لا يردّها إلى سابق لأنها هي المبتدأ به من الكلام وتكون جوابا عن سؤال منفي فتعبّر عن معنى الردّ والإعادة وهو ما يردّها إلى سابق تحيل عليه.

0. 3. 2- كلاّ ولاْ بين وحدة المعنى وافتراقه

يسوّي بعض النحاة بين كلاّ ولاْ في المعنى الذي تعبّران عنه فتكون كلاّ هي لاْ ويكون معناهما واحدا وهو الردّ والإنكارْ لما تقدّم من الكلام وكلاّ متى كانت في معنى لاْ دلّت على جملة محذوفة فيها نفي لما قبلها، وعبّرت عن الزجر والردع فضلا عن المعنى الذي هي له أصالة وهو الجواب المحمّل بالدلالة على النفي. غير أنّ الابتداء بها يجعلها تأكيدا لما بعدها فيلزم فيها تقدير ما عمل فيها من فعل وفاعل فيوجهها النصب نحو معنى المفعول المطلق إذا قدّرنا عاملها فعلا من نفس مادتها الاشتقاقية أحقّ ومعنى المفعول به إذا قدّرنا العامل فيها قالْ فتكون في الحالة الأولى تأكيدا للفعل وتكون في الحالة الثانية من باب الفضلة، وهي في الحالين مماّ يتمّ به معنى الفعلية والفاعلية وبذلك تستغني -هي وما تختصره من قول- عن سابق يسبقها فتجيء استفتاحا وتعبّر عن المعنى

الذي يكون لـ"حقاً" في أول الكلام... غير أنّ مسألة المشاكلة بينها وبين حقاً من باب التقريب والتجوّز لأنّ ما يلزم "حقاً" من التنوين لا يلزم، بإجماع كثير من النحاة، "كلاً" ولا نجد من يقول بذلك إلاّ الكسائي (ت183هـ) الذي اعتبرها مصدرا للفعل "كلّ" وهو رأي انفرد به ولم يوافقه فيه ابن هشام لأنهاّ (="كلاً") لو كانت في معنى "حقاً" للزم أن تنوّن وليس من القرآء من قرأ بالتنوين.

ومن جهة أخرى نبّه سيبويه إلى أنّ ما يجيء بعد "حقاً" منصوب مستدلاً عليه بالمثال المصنوع تارة والشاهد الشعري طورا[1] وذلك خلافا لـ"كلاّ إنّ..."

كان لابدّ من مواجهة ما تطرحه "كلاّ" من صعوبات دلالية وإحالية بالسعي إلى التمييز بين ما تحتمله من معنى وما تحيل عليه قبلها من مفسّر غائب لفظا حاضر دلالة ولاحق مختزل فيها وهو ما يميزها عن باقي أحوال "كلاّ" التي ليست إعادة وردّا وهي تلك الأحوال التي حصروها في معنى "ألا" ومعنى "حقاً" في الابتداء بها.

وما لم تعبّر عن ردّ خرجت عن دائرة اهتمامنا لأننا نعالج ما تطرحه من قضاياها عندما تكون ردّا وإعادة فقط فتتعلّق بسابق يربطها به رابط معنوي ويستدل عليه بما يجيء على المحور السياقي *(l'axe contextuel)*

0. 3. 3."بلى" ردّ لنفي يقع قبلها خبرا أو استخبارا وجواب عن استفهام منفيّ

جعل النحاة لـ"بلى" مواقع في الكلام عامّة والقرآن خاصّة فهي تأتي رداً لنفي يقع قبلها خبرا أو نهيا وينتفي بها ما قبلها من النفي وتحققه وتقع جوابا لاستفهام دخل على نفي تحققه فيصير معناها التصديق لما قبلها ويجاب في حال التصديق ببلى ويجاب بنعم في حال عدم التصديق وهنا تخرج كما في كثير من السياقات إلى معنى الردّ ويكون السامع لما يجاب عنه بـ"بلى" تارة ونعم طورا أمام ضدّين ولعلّه لذلك منع بعض البصريين الجواب بنعم في استفهام النفي. لأنّ الراد لو أجاب الذي يسأله: ألست فلانا؟ بالقول: نعم.كانت رداً وإعادة أي: نعم لست فلانا، فكافأت من حيث

---

(1) حقاً أنه قادم.

أحقاً أنْ جيرتنا استقلّوا فنيّتنا ونيّتهم فريق

(المفضل الكري)

مضمونها قولك:كلاّ. [لست فلانا]، وتساوت مع لاّ كما في قولك: لا. [لست فلانا] وهـو القـانون النحوي الذي خطّأ على أساسه السيرافي النحوي متىّ المنطقي[1].

1. أهمية قاعدة الرد إلى الأصل في الإعادة والردّ

إنّ ظاهرة الإعادة والردّ مما يجعل الأبنية التي يردّ بها أبنية لحقها، بالحـذف في جميـع أحـوال العدول بها عن الأصل، إجحاف وإيغال، إذ قد يكون السامع مدعوّا إلى استعادة الاسـتفهام المنفـي إن كان محذوفا واستحضار ما يردّ به ويعاد بعد كلاّ أو بلى مـع مـا يلزمـه فيـه مـن معرفـة مـواطن الوصل والفصل في تلك الأقوال واستحضار المقامات التي استدعتها وهو ما يظهر في الآية المذكورة سالفا: ﴿أخاف أن يقتلونِ. قال:كلاّ فاذهبا...﴾ إننا لا ندري هل ﴿كلا﴾ هي جواب عن استفهام منفي أم لا وفي حال كانت بعد استفهام منفي ما هو هذا الاستفهام، هل نقدّره إن كان محذوفا؟ ولكن على أيّ أساس يكون التقدير فيه؟ وما هو الدليل على حسن تقديرنا فيه؟ هل نقـدّره مـرّتين: مـرّة قبـل الردّ ومرّة بعد الحرف الذي يسبق الإعادة؟ ثمّ أين ينتهي الـردّ وكيـف نفـصل بينـه وبـين مـا يجـيء بعده؟ ألا تكون كثرة التأويلات سبيلا إلى كثير من الجوازات فيضعف ذلك من إمكانية الـتحكّم في التأويل الدلالي تأويلا ملائما؟

لعلّ الإحساس بهذا الإشكال هو الذي دفع النحـاة إلى تقـدير المحـذوف واسـتعادته وفـق أسس نأتي إليها بالذكر لاحقا، ولكن لننظر قبل ذلك في تأويلهم للآيتين من سورة الـشعراء كمـا في (1) أعلاه:

(1) ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ قَالَ﴾ (الشعراء 14-15)

قال: كلاّ [أي ليس الأمر كما تقول، أي لا يصلون إلى قتلك يا موسى] فجعلوها ردّا على ما سبقه ووقفوا مقاليّاً على كلاّ كحقيقة مادية في الصورة الإنجازية لكنه سكوت يكتمـل معنويـا بمـا بعده من الردّ والإعادة وهو ما مثلوا به عند إظهار ما ترك إظهاره جاعلين الاقتصار علـى ﴿كـلاّ﴾ دون

---

(1) أ فليس قد لزمت الحاجة إلى معرفة اللغة؟ قال نعم. قال: أخطأت قل بلىّ التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة تح أحمـد أمـين وأحمد الزين ط بيروت-صيدا (د ت) ج:1 ص 111 ويجـاب بـنعم في مخاطبـات في أحـوال منهـا مـا أورده أبـو حيـان الأندلسي: ورأى مطرف بن عبد الله بن الشخير المهلّب بن أبي صفرة يتبختر في مطرف خَز، فقال له: يا عبد الله ما هذه المشية التي يبغضها الله تعالى؟ فقال له: أتعرفني؟ قال: نعم، أوّلك نطفة مذرة وآخرك جيفـة قـذرة وأنـت تحمـل عـذره (تفسير البحر المحيط ج8، ص330)

سواها متعذّرا وهو ما يخرج بنا إلى حقيقة تجعل القول لا يوقف عليه دون المقول فإذا كان معدوما في اللفظ قدّر مادام موجودا في المعنى ولهذا كانت "كلاّ" نفيا لمتضمّن معنى القول وكانت بلى إيجابا وتصديقا لسؤال منفي أو لمتضمن معنى قول هو استفهام نفي. ونحن نلاحظ أنهم يستدلّون دائما على حدود ما يردّ ويعاد بأدلة منها: طبيعة ما يجيء بعدها، أي متى يكون رداً ومتى يكون استئنافا على الردّ فمن القرائن عليه قرائن لفظية كحروف الاستئناف ولذلك كان ما بعد "كلاّ" في الآية أعلاه ﴿فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ ممنوعا من الدخول في الردّ والجواب فالفاء ههنا منعت من إدخال ما بعد "كلاّ" في الردّ والإعادة، وهذه الروابط الحرفية من القرائن الدالة على الحدود الدلالية للبنية التي رأسُها "كلاّ". لكنّ من الشواهد ما يشكل على المتأوّل فتصبح المسألة خلافية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ (الأعراف / 172) وقوله أيضا: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴿٣٠﴾﴾ (الأنعام/ 30) فقد ذهبوا إلى أنّ الوقف على "بلى" لا يحسن لأنّ القسم متّصل بها وهي والقسم جواب الاستفهام الداخل على النفي وذهبوا إلى القول بحسن الوقف على بلى في قوله: "بلى شهدنا" لأنّ اللفظ المحذوف يقدّرونه بـ"بلى أنت ربّنا ثمّ حذف ذلك لدلالة بلى عليه" ويقدرونه أيضا بالقول: "الوقف على "شهدنا" على معنى: بلى شهدنا أنك ربّنا" لكنّ منهم من يردّ هذا التقدير لأنّ "أن ابتداء لا ناصب لها وهي متعلّقة بشهدنا أو بأشهدهم وأيضا فإنّ أكثر المفسّرين على أن هذا الضمير في شهدنا إنما هو ضمير "الملائكة" لا ضمير "بني آدم" (م ن ص 87-88) وبهذا يتضح أن قاعدة الردّ إلى الأصل تجعل هذه الأبنية من قبيل الحذف الذي عليه دليل وتنهض الأداة بوظيفة الإحالة على المفسّر وإن كان المفسّر غائبا في الغالب الأعمّ وهو ما يستوجب تقديره وتأويله تأويلا دلاليا.

"كلاّ" نفي للقول أم لمتضمّن القول قبلها؟

إذا كانت الأدوات التي يردّ بها ويجاب أدوات يوقف عليها عندما يتعلّق الأمر بمقاولة تنبني على استفهام منفي يتبع بردّ يجاب به عليه فإنّ من الشواهد ما يشكّلُ أمره من جهة دلالته على ذلك. ولهذا فقد لاحظ ابن هشام امتناع مجيء "كلاّ" للزجر وذلك لعدم وجود ما يصحّ ردّه قبلها

ومن أمثلته ما جاء في المدثر (الآيتين 31-32): ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝٣١ كَلَّا وَالْقَمَرِ ۝٣٢﴾[1]، فكأنّ من الشواهد ما يقبل الردّ والإعادة ويوقف فيه على كلاّ وبلى ومنها ما يتعذّر فيه ذلك وما قبلوا فيه الردّ والإعادة الآية: بل يريد كلّ امرئ منهم أن يؤتى صحفا منشّرة. كلاّ حيث تأوّلوه بقول من قبيل:كلاّ لا يؤتى... وتأوّلوه بـ: لا يؤمنون بالصحف لو أتتهم ... فهل المسألة راجعة إلى السياق وما يتضمّنه من قرائن ليس إلا؟ ولكن هل يكون السياق الذي ترد فيه كل من كلاّ وبلى سياقَ استخبارٍ منفيٍّ أم ليس بالضرورة ذلك؟

إننا هنا إزاء احتمالين إماّ أن نقول بما قال به النحاة والمفسرون فتكون كلا وبلى ردّا بعد استفهام منفي فتقع بلى جوابا لاستفهام دخل على نفي تحققه ويصير معناها التصديق لما قبلها وتكون ردّا لنفي يقع قبلها خبرا كان أو نهيا فينتفي بها ما قبلها من النفي (مكّي ص71-72) أو نقصرها على الاستفهام المنفي دون سواه وهنا لابدّ من تخريج بعض الأمثلة تخريجا ملائما معنويا وتركيبيا فتكون رداّ وإعادة لمتضمّن القول، وإذا كان من الأقوال ما يجيء ضمنيا لزم التصريح بلفظ يوافق معناه فكيف السبيل إلى تقديره ووفق أية قاعدة تقع استعادته وما الدليل عليه؟ ثمّ ألا يترتّب على بعض المواقف إخلال معنوي على النحو الذي نجده في سورة النبإ: **الذي هم فيه مختلفون، كلاّ** سيعلمون حيث لاحظ مكي أن الوقف على كلاّ لا يحسن لأنّك كنت تنفي ما حكى الله لنا من اختلافهم في النبإ العظيم -وهو القرآن- وذلك لا يُنفى لأنّه قد كان...

ثمّ إنّ من جعل كلاّ نفيا لما تضمّنه تأويل الآية من نفي المشركين للبعث بعيد، حسب مكّي، لأنّه لفظ يتضمّنه معنى الآية ومن قرائنه على الاعتراض على مثل هذا التأويل أنّ كلاّ تكون نفيا لما هو موجود في لفظ النصّ، وفي الوقف عليها إشكال لأنّه لا يعلم ما نفت: لفظَ الآية أم ما تضمّنه اللفظ من التأويل فلا يحسن الوقف عليها في هذا الموضع، كما لم يجوّزوا الوقف على كلاّ لأنك كنت تنفي ما مضى من التهدّد والوعيد وتنفي وقوع العلم منهم وذلك كفر(م ن ص47-49). ومثلما يلاحظ فالمسألة خلافية والآراء حولها متضاربة ولذلك فرّوا من اعتبارها في كثير من

---

(1) الوقف على كلاّ لا يحسن لأنّك لو وقفت عليها لصارت ردّا لما قبلها وما قبلها لا يردّ ولا ينكر وهو موقف اعترض به ابن هشام على قول الطبري الذي تأوّل محذوفا جاءت بعده كلاّ ردّا وإعادة قول الطبري عنده قول متعسّف لأنّ الآية لم تتضمّن ذلك وما تجدر ملاحظته أنّ هناك من تأوّل محذوفا على معنى: ليس الأمر كما تظنّون لأنّ القوم أنكروا أن يكون ذكرا للبشر فنفى ذلك بكلاّ.. (مكي ص39-41)

الشواهد مما يوقف عليه، ولعلّ خصوصية النص هي التي دفعتهم إلى الحيطة والحذر عند التأويل والتعليل.

وإذا كانت "كلاّ" نفيا لمتضمّن القول فإنّه يتعيّن علينا إخراج ذلك القول من حيّز المضمر بتعجيمه ليتسنّى تأويله على أسس مقبولة من جهة المعنى وربطه بسياقه المقامي والمقالي معا.

1. 2. العلاقات التخاطبية في "الردّ والإعادة" تقتضي سائلا ورادّا

من المنطقي أن يحمل "الردّ" معنى ما يجاب به في الاستفهام وإذا كانت "كلاّ" و"بلى" مما يردّ بهما على استفهام منفي كما في الأصل والمثال، فإن ذلك يفترض للجواب سؤالا يبرّر الردّ في هذه المواقف من المحاورات والمخاطبات فإن لم تظهر في الصورة اللفظية والصورة المنجزة استوجب تقديرها واستحضارها والتكهن بها إذا كانت من متضمّن القول لذلك نعتقد أنه لا بدّ من إعادة بناء الأقوال وتركيب الأجزاء على نحو يجعلنا نتكهّن بما يمكن أن يكون مما لم يُقل وقد وجدنا لهذا الاختيار مسوّغات في نصوص النحو والبلاغة ولاسيما ما عند الجرجاني الذي يتحدث عن أصول تستدعي الضبط ففي مواطن كثيرة من "الدلائل"[1] يتحدث عبد القاهر عن تنزيل العرب "الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالا منزلته إذا صرّح بذلك السؤال" (م ن ص182) ومن أمثلته على ذلك قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة، صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

يقول الجرجاني معلّقا على الشاهد: لمّا حكى عن العواذل أنهم قالوا: هو في غمرة وكان ذلك مما يحرّك السامع لأن يسأله فيقول: **فما قولك في ذلك، وما جوابك عنه؟** أُخرِجَ الكلام مُخرجه إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال: أقول: صدقوا، أنا كما قالوا، ولكن لا مطمع لهم في فلاحي، ولو قال: زعم العواذل أنني في غمرة وصدقوا لكان يكون لم يضع نفسه أنه مسؤول وأنّ كلامه كلام مجيب. ومن أمثلته على ذلك:

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ/ 1988م

زعمـــتم أنّ إخـــوتكم قـــريشٌ لهـــم إلـــف ولـــيس لكـــم إلافُ

وذلك أن قوله: لهم إلف تكذيب لدعواهم أنهم من قريش ..." (ص183) فهو مخرّج مخرج جوابَ سائل يقول له: "فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم؟" واعلم أنه لو أظهر "كذّبتم" لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام الذي هو قوله "لهم إلف" عليه بالفاء، فيقول: كذّبتم فلهم إلف وليس لكم ذلك" ومن الشواهد كذلك قول الشاعر:

وقـــال إنـــي في الهـــوى كـــاذب انـــــتقم الله مـــــن الكـــــاذب

استأنف قوله: انتقم الله من الكاذب أنّه جعل نفسه كأنه يجيب سائلا قال له: "فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب فقال أقول: انتقم الله من الكاذب"

ومن دقيق الأمثلة على المحاورة التي تتضمن سؤالا مضمّنا قول الشاعر (ص184):

قـال لـي:كيـف أنت؟قلـت عليـلُ ســـهر دائـــم وحـــزن طويـــل

"لما كان في العادة إذا قيل للرجل: "كيف أنت؟" فقال عليل أن يُسأل فيقال: ما بك؟ وما علّتك؟ قدّر كأنه قد قيل له ذلك، فأتى بقوله سهر دائم" جوابا عن السؤال المفهوم من فحوى الحال"...

ومن الشواهد عليه في القرآن: "هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المُكرَمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون. فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقرّبهم إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف" جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال. فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذ قيل لهم: "دخل قوم على فلان فقالوا كذا، أن يقولوا: فما قال هو؟ ويقول المجيب: قال كذا، أخرِج الكلام ذلك المُخرَج لأنّ الناس خوطبوا بما يتعارفونه وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه" ويتمثّل الجرجاني الموقف في مقامه الحقيقي فيفترض أنه لما رآهم لا يأكلون سألهم ألا تأكلون وأن مجيئه بالعجل وتقريبه يقتضي أن يتبع هذا الفعل بالقول كأنه قيل والله أعلم: فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم؟ فأتى قوله: قال ألا تأكلون جوابا عن ذلك،

وكذا "قالوا لا تخف" لأنّ قوله: "فأوجس منهم خيفة" يقتضي أن يكون من الملائكة كلام في تأنيسه وتسكينه مما خامره فكأنه قيل: فما قالوا حين رأوه وقد تغيّر ودخلته الخيفة؟ فقيل: قالوا لا تخف (م ن ص185-186)

إنّ هذا التأويل هو الذي سوّغ لنا اقتضاء سؤال مضمر قبل المواطن التي تجيء فيها "كلاّ وبلى" وليس قبلهما استفهام منفيّ ظاهر في اللفظ، ولذلك افترضنا وجود سؤال مضمّن قبل الردّ بـ"كلاّ" و"بلى" يجعلهما مماّ يجاب به ويعاد. ومن وجوه تأويل ما يسبق "كلاّ" من السؤال المنفيّ الآيات 79-82 من مريم: "أطّلع على الغيب أم اتخذ عند الرحمان عهدا. كلاّ سنكتب ما يقول ونمدّ له من العذاب مداً ونرثه ما يقول ويأتينا فردا واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً، كلاّ سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً" فكلاّ هاهنا ردع وتنبيه على الخطإ الذي هو مخطئ فيما يتصوّره لنفسه ويتمناّه فليرتدع عنه" هكذا علّق أبو حيّان على الآيات (البحر المحيط ج6 ص201) أفلا نقدّر سؤالا منفيا قبل "كلاّ" يكون من قبيل: أولم يستح من القول على الله بما لا يعلم ألم يثب إلى رشده؟ فيحسن الردّ بـ"كلاّ"؟

- الشعراء الآية15 : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرۡسِلۡ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ ﴿١٤﴾ قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ قال أبو حيان: ويدلّ على ذلك قوله "كلاّ" وهي كلمة الردع ثمّ وعده تعالى بالكلاءة والدفع و"كلاّ" ردّ لقوله: إنّي أخاف، أي لا تخف ذلك، فإنّي قضيت بنصرك وظهورك (م ن ج 7ص3-9) وليحسن المعنى فيه نقترح تقدير سؤال من السامع: أليس من الممكن أذيتهم لنا بقتلي أنا وأخي؟ فتكون "كلاّ" ردًا.

- الآية 27 من سبأ ﴿ قُلۡ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلۡحَقۡتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّاۚ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ﴾ قال أبو حيّان (ج7ص268): أي أروني بالحجة والدليل كيف وجه الشركة؟ وهل يملكون مثقال ذرّة؟ أو يرزقونكم... و"كلاّ" ردع لهم عن مذهبهم بعد ما كسره بإبطال المقايسة كما قال إبراهيم أفّ لكم ولما تعبدون من دون الله. وهنا يمكن تقدير سؤال يكون من قبيل أما نفعتهم آلهتهم أما نفعهم الشركاء؟ فيكون الجواب: "كلاّ"..

- "المعارج" الآية 15 ﴿يُبَصَّرُونَهُمۡۚ يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ قال أبو حيّان (ج8ص328): (كلاّ)

ردع لودادتهم الافتداء وتنبيه على أنه لا ينفع وإنّها، الضمير للقصّة ولّظى نزاعة تّفسير لها أو للنار الدال عليها عذاب يومئذ (...) وانتصب نزاعة على الحال المؤكّدة أو المبنيّة والعامل فيه لظى ...

يمكن في هذا المقام تقدير سؤال منفي من قبيل: أولم يجد إلى الخلاص من النار من سبيل ينجو بها من عذابها؟ فيكون الجواب: كلاّ.

- القيامة الآية11 ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾﴾ قال أبو حيان (ج8ص380): وكلاّ رد عليهم وعلى أقوالهم وأورد قول الزمخشري: (كلاّ) ردع وذكر في كتابه ما يوقف عليه فيه ... وهنا يمكن تقدير سؤال ضمنيّ من قبيل: أما وجد ملاذا يفرّ إليه؟ فتكون كّلاّ جوابه رداً وإنكارا.
- القيامة، الآية 3 ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾قال أبو حيان: وقوله (أيحسَب) استفهام تقرير وتوبيخ حيث يدرك قدرة الله تعالى على إعادة المعدوم (بلى) جواب للاستفهام المنسحب على النفي أي بلى نجمعها.. بلى. قادرين. قرأ الجمهور قادرين بالنصب على الحال من الضمير الذي في الفعل المقدّر وهو: نجمعها، ابن أبي عبلة: ّقادرونّ أي نحن قادرون على أن نسوّيَ بنانه.. وذكر الزمخشري هذين القولين بألفاظ منمّقة على عادته في حكاية أقوال المتقدّمين..، فالسؤال المقدّر في ذلك يمكن أن يكون من قبيل: أو ليس ذلك بهيّن على الخالق الذي يميت ثمّ يحيي فيكون الجواب عندئذ من قبيل: بلى [نفعل ذلك] قادرين.

اقتصرنا على تقدير سؤال منفي في بعض الآيات التي وردت ّكلاّ وّبلىْ وليس قبلهما سؤال منفي ولا نزعم أنّا قد جئنا بالقول الفصل في مسائلهما وإنما أردنا بما تأوّلنا الانخراط في المساءلة والبحث عن حقيقة هاتين الأداتين اللتين اختلف في أمرهما قديما واليوم دلالة وإحالة.

النتائج

بنينا هذه الورقة على فرضية نطرحها للنقاش ونلتزم بتعهّدها تنقيحا وتعديلا تبعا لما يتراءى لنا من وجوه وما نراه بحاجة إلى التحقيق أننا عندما نفترض أنّ كلاّ وبلى تأتيان ردّا وإعادة تستوجبان ما يردّ عليه ونفترض ببعض القرائن أنّ ذلك يكون من قبيل الاستفهام المنفي وأنّ صورة هذا السؤال تدور على عبارة من قبيل: أليس كذلك؟

- أنّ كلاّ وبلى تعبّران عن معنى يضاف إلى ما تفيدانه من جواب وردّ يكون معبّرا عن الزجر والردع والتأكيد.
- أنّ الاعتناء بهذه الأدوات مماّ يسهم في تصنيف حروف الجواب بحسب وظائفها الإحالية ووظائفها الدلالية وأنّ ذلك يفهم في علاقته بالسياق الذي ترد فيه وهو مقام تخاطب طرفاه سائل يريد شيئا يجاوز مجرّد الإخبار كالتأكيد لما يعلمه من قبل ومجيب يراعي الإفهام والإبلاغ بأقلّ ما يمكن من الكلام بناء على قاعدة المجهود الأدنى التي هي خاصية اللغة.
- يمكن معالجة ما يرد ويجاب باعتباره عنصرا إحاليا على مفسّر ظاهر أو محذوف يقع تقديره وعلى عائد على ذلك المفسّر يقع حذفه في الغالب لدلالة كلاّ وبلى عليه
- إذا اعتبرنا هذه البنية من الإضمار على شريطة التفسير فإنّه سيكون بوسعنا عندئذ إمكانية البحث عماّ يجعل الردّ والإعادة من الإضمار على شريطة التفسير مع ما تختصّ به من اقتصاد لغوي يستوعب دلالتها وإحالتها داخل المقام التخاطبي.
- أنّ هذه البنية من الأبنية المشكلة وإشكالها راجع إلى ما تثيره من معان قد تلتبس على الباحث الذي يروم تبويبها وترتيبها ولذلك سعينا بهذا البحث إلى الإسهام في التفكير في كيفية اشتغال الظاهرة.

المصادروالمراجع

1- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق لجنة من العلماء، ط 6، بيروت، 1985م.

2- أبو حيان الأندلسي (محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تحقيق لجنة من العلماء، ط1 دار الكتب العلمية- بيروت1413هـ/ 1993م

3- التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، تح، أحمد أمين وأحمد الزين، ط1، بيروت-صيدا (د.ت).

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1409هـ/ 1988م

5- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق بحر كاظم المرجان، طبعة دار الرشيد، بغداد، 1987.

6- القيسي (مكي بن أبي طالب القيرواني القرطبي)، شرح كلاّ وبلىٰ ونعمْ والوقوف على كلّ واحدة منهنّ في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق أحمد حسن فرحات، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت1404هـ/ 1983م

المقولات البلاغية دراسة مقامية براغماتية

منال النجار

إذا سارت في الناس مقولة: الأسلوب هو الرجل، فقد تمثل الأوائل أن الإنسان هو الحديث، حديثه الناطق عنه: «**إنما الناسُ أحاديث، فإذا استطعتَ أن تكون أحسنَهم حديثا فافعل**»[1]، كما قال الجاحظ. ويتجاوز الحديث عندهم دلالة العادي إلى مراقي الجمالي: لدى بشار...

فكأن رجع حديثها قِطَع الرياض كُسين زهرا

ثم إن الكلام عندهم هو "السلطة" كلما دق وجل دقوا معه وجلوا، بل هو الآلة التي يخرج الإنسان بها من حد الاستبهام إلى حد الإنسانية[2]. وكان الناس لا يزالون يؤمنون بسحر[3] الكلام، وعظيم تأثيره، وما يحدثه في نفس متلقيه، وربما غيرت كلمة أو عبارة أو بيت شعر مجرى الأحداث وحولته من النقيض إلى النقيض فقد روي عن معاوية بن أبي سفيان قوله: كدت أفر من المعركة يوم صفّين لولا تذكري لأبيات عمرو بن الإطنابة:

أبَتْ لي همّتي وأبى بلائي وكسبي الحمد بالثمن الربيح
وإجشامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح
وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تُحمدَي أو تستريحي
لأدفع عن مكارم صالحات وأحمي بعد عن عرض صحيح

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص 75

(2) إبراهيم بن المدبر، الرسالة العذراء، ص 40

(3) لفظ "السحر" كان يقصد به إغراء الكلام أو القدرة غير العادية على أن يصرفك إليه دون أن يكون لذلك سبب واضح أو حجة مقنعة ومن هنا يطلق لفظ السحر على كل ما يخلبك إليه دون أن تعرف سبباً للخلابة ومن هنا كان لفظ السحر وثيق الصلة بالكلام مصطفى ناصف اللغة بين البلاغة والأسلوبية، ص11.

وكان البدوي يأتي بالسحر الحلال، إن قال شعراً أو تكلم نثراً.

وقد قال النبي ﷺ في شعرائه الذين كانوا ينتصرون له «هؤلاء النفر أشد على قريش من نضح النبل». وقال لحسان بن ثابت: «اهجهم فوالله لهجاؤك عليهم أشد من وقع السهام في غلس الظلام»[1]. وقال للنابغة الجعدي: «لا يفضض الله فاك»، وقال لكعب بن مالك: «ما نسي الله لك مقالك». وقال لهيذان بن شيخ: «رب خطيب من عبس»، كما روي عنه قوله: «إن امرأ القيس بيده لواء الشعر»[2]. ولقد حير القرآن بكلامه وأسلوبه وصياغة ألفاظه رجالات قريش وساداتها، قال الوليد بن المغيرة: والله «إنّ له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر»[3].

وألحّ أحد الخلفاء في طلب جليس يحدثه، قائلا: "ابغني محدثاً وأن خليفة آخر قال: «... فما أنا اليوم إلى شيء أحوجَ مني إلى جليسٍ يضَعُ عني مَؤونة التحفُّظ»[4]، وأن خليفة آخر سئل "أي الأمور أمتع: فقال "مذاكرة العلماء".

والأمر هكذا منذ تذوق العرب حلاوة الكلام الطلي وأساليبه المختلفة. فكانت هذه الأساليب ذات أثر عظيم في كلام العرب وجدت سبيلها إلى نفوسهم، فإذا بهم يأخذون بها وإذا بها تظهر في كلامهم. وإذ بهم يقفون أمام هذه الظاهرة يحاولون الكشف عن أسرارها، فيفسرون ظواهرها حيناً ويضبطون قواعدها حيناً آخر وهم في عملهم هذا يفتشون عن سر بلاغتها.

ويرى ابن خلدون أن اهتداء الإنسان إلى تركيب طبقات الكلام على المقاصد والأغراض هو الذي يحرره من القيود الطبيعية التي تحوطه، وكان قد نبه على اختلاف الأساليب باختلاف الزمان ودعا إلى مطابقتها لمقتضى الحال، «فإن المقامات مختلفة، ولكل مقام أسلوب يخصه»[5].

فبغياب المقام وبدون معرفة المقاصد لا يمكن الاستدلال بكلام المتكلم على ما يريده، وإذا كان سر الكلام وروحه في إفادة المعنى، فإن كمال هذه الإفادة في البلاغة.

ونحن هنا إذ نشير إلى البلاغة العربية فإنما ذلك بقصد الإلماع إلى أن تراثنا البلاغي قد أشار بدقة إلى المقامية البراغماتية، ونحن مطالبون هنا بتمثل عميق لهذه البلاغات ودراسة الأشكال البلاغية وما لها من أثر على المتلقي بالاستناد إلى المقام على اعتبار أنه الذي قد يمكننا من فهمها فهماً لغويا جمالياً تواصلياً وذلك عند محاولة تحديد موقعها لحظة الإلقاء أو الكتابة. فلا بد من

---

(1) ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج1، ص33

(2) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، م1، ص8

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص249

(4) الجاحظ، البيان والتبيين، ج2، ص89

(5) ابن خلدون، المقدمة، ص533

السعي إلى تمثل المقام الذي أنجبها وإبراز أبعاده وروافده، هـذا إذا أردنـا أن تكـون قراءتنـا صـحيحة وتفتح المجال على آفاق قرائية أخرى.

إن وعينا بالمقامات المنجبة لهذه البلاغات كفيل بأن يكشف لنـا أسـرارها. وسـيكون محـور تقريبنا للدلالات اللغوية المقامية بالتطرق إلى التراكيب اللغوية والأساليب البلاغية.

ولا مندوحة لنا عن لزوم ما قد يراه غيرنا غير لازم، وهو اختيارنا الخاص لتعريف البلاغة ولعل الأقوال في تحديد معنى البلاغة لم تبلغ مـن الكثـرة عنـد أمـة مـن الأمـم مـا بلغـت في الأمـة العربية[1] لكن أكثر التعاريف دوراناً وأدناها إلينا اختياراً هو أنها «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مـع فصاحته»[1].

---

(1) قيل في البلاغة أقوال وأقوال على تعاقب الأزمان والأجيال، حتى استوت علومها، واستقرت مصطلحاتها عند متأخري البلاغة وقد مدحها كل قوم بأوضح عباراتهم وأحسن بيانهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغة «تخير اللفظ في حُسن إفهام إن أردت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتخفيف المؤونة عـن المـستمعين، وتـزيين تلـك المعـاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة في الآذان، المقبولة عند الأذهان، رغبة في سـرعة اسـتجابتهم، ونفـي الـشواغل عـن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت من الله سبحانه جزيل الثواب» الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، ص47-48 وقال علي بن أبي طالب: «البلاغة إيـضاح الملتبـسات، وكـشف عُـوّار الجهالات، بأسْهَلِ ما يكونُ من العبارات» أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ص51-52
وسئل صُحار بن عياش العبدي (40هـ) ما هذه البلاغةُ التي فيكم؟؟ قال: شيء تجيش به صدورُنا، تقذِفه على ألسنتنا الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص96
ويقول أبو هلال العسكري: «البلاغة قول مُفقِه في لطُف» وفسره قائلاً: «فالمفقه: المُفْهم، واللطيف من الكلام: ما تعطِف به القلوب النافرة، ويؤنسِ القلوبَ المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستصعبة ويُبلَغ به الحاجـة، وتقـام بـه الحجـة، فتخلص نفسك من العيب، ويلزم صاحبك الذنب، من غير أن تهيجه وتقلقه، وتستدعي غضبه، وتستثير حفيظته» أبـو هلال العسكري، الصناعتين، ص51
وسئل ابن المقفع ما البلاغة؟؟ قال: «البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت ومنهـا ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها مـا يكـون ابتداء ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخُطباً ومنها ما يكون رسائل» البيان والتبيين، ج1، ص ص 115 - 116
وقال عبد الحميد الكاتب عن البلاغة «هي ما رضيته الخاصة وفهمته العامة» وقال: «لو كان الوحي ينزل على أحد بعد الأنبياء فعلى بلغاء الكتاب». وجاء بصحيفة بشر بن المعتمر (210هـ) قوله: «أن يكـون لفظـك رشـيقا عـذبا، وفخمـا سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا، وقريبا معروفا، إما عند الخاصة، إن كنت للخاصة قصدت، وإما عنـد العامـة، إن كنت للعامة، أردت فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة، التي لا تلطف عن الدهماء، ولا تجفو عن الأكفاء فأنـت البليـغ التام» البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص136.
ولقد سئل الكندي (258هـ)، عن البلاغة فقال: ركنها اللفظ وهو على ثلاثة أنواع: فنوع لا تعرفه العامة ولا تتكلم به، ونوع تعرفه وتتكلم به ونوع تعرفه ولا تتكلم به وهو أحدهما. العمدة (1/ 247).=

وهنا تلتقي في -تأويلنا- علوم البلاغة الثلاثة (المعاني، البيان، البديع) فإن كثيراً من الناس يرون هذا التعريف يختص بعلم المعاني، فالكلام لا يتضح المراد منه ما لم نعرف المقام الذي يلقى فيه المقال ومعرفة حال المتكلم وحال المتلقي.

وتبدو براعة بلاغيي العربية القدامى في دراساتهم حول تفسير هذه العبارة وفهمها كي تشمل علمي المعاني والبيان بل علم البديع أيضاً. ففي ضوء هذه العبارة عولجت جل موضوعات البلاغة وفنونها وترسخت أهم المقاييس والمعايير البلاغية والنقدية.

فالمطابقة لمقتضى الحال تقتضي أسلوباً يؤديها، فإذا كانت دلالات الألفاظ في هذا الأسلوب وضعية على حسب عُرف اللغة فقط اختصت هذه العبارة -مطابقة الكلام لمقتضى الحال- بعلم المعاني. وأما إذا كانت تلك الأساليب التي تؤدي تلك المطابقة مما تتدخل فيها الصنعة العقلية بحيث تختلف وضوحاً وخفاءً فإن العبارة تشمل علم البيان، إذ تختلف فيه مستويات الأساليب بين الارتفاع والهبوط حسب حظها من الوضوح والخفاء من حقيقة أو مجاز ومن تشبيه أو

=وعقب ابن قتيبة (276هـ) على ما نقله من قول ابرويز لكاتبه: «واجمع الكثير مما تريد في القليل مما تقول» بقوله: «يريد الإيجاز وهذا ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب بل لكل مقام مقال ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز، وكرر تارة للإفهام» ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص19.

وقال بعض الحكماء: البلاغة قول يسير، يشتمل على معنى خطير وقول الآخر: البلاغة علم كثير في قول يسير الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص37.

وقد خصص ابن رشيق القيرواني (456هـ) بابا للبلاغة، جاء فيه بكثير مما قيل فيها فقال: البلاغة إصابة المعنى وحسن الإيجاز وقال آخر: معان كثيرة، في ألفاظ قليلة وقال: «وقيل لبعضهم: ما البلاغة؟ فقال: إبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع، ولذلك سميت بلاغة» وقيل: البلاغة حسن العبارة مع صحة الدلالة العمدة، ابن رشيق القيرواني، ج1، ص ص 244-252.

فإذا وقفنا على هذه الأقوال في البلاغة رأينا أن كل هذه الأقوال تنصب في قالب واحد أن «البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» وأكثر البلاغيين كانوا قد اتخذوا من هذا التعريف للبلاغة مصطلحا لها ودخل في كتب التعريفات والمصطلحات، يقول الشريف الجرجاني (816هـ) «البلاغة في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال -المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص- مع فصاحته؛ أي: فصاحة الكلام» الجرجاني، التعريفات، ص40 .

ودخل المصطلح بهذه الدلالة في كتب البلاغة العربية الحديثة ونلاحظ في الأقوال السابقة في البلاغة أن المتلقي كان حاضرا والاهتمام به متزايدا ومطردا وكانت العناية بالمتلقي وبطبقته ومستواه فائقة وكبيرة وعلى أساس هذه العناية تنهض نظريات كثيرة مثل نظرية المقام وهذا مما سنتبينه بوضوح أكثر.

(1) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص86.

استعارة أو كناية -ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمعونة المقام-؛ إذ تتفاوت رتب الأساليب البيانية، وما كل إلا له مقام يخصه يعرفه أهل البلاغة.

بل إن الأمر يشمل ما هو أكثر من ذلك وهو دراسة علم البديع. وهو علم باحث عن التراكيب العربية من حيث وجوه تحسين الكلام وتزيينه بالحسن العرضي بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة على المرام بعد كمال الإفادة.

فموضوعه: اللفظ العربي من حيث التحسين والتزيين العرضيّان.

وغرضه: تحصيل ملَكة تحلية الكلام بالمحسنات العرضية.

وهو مقام مطلوب ليحصل للكلام رونق ولذة في الأسماع، وحلاوة وجمال كلها زائدة على الإفادة.

والذي نراه هنا أن ما يميز خطابنا البلاغي هو بالضبط ربط المقال بالمقام. ومنه تأتي أهمية الدراسة المقامية لعلم البلاغة؛ فهو أخص علم يدرس جدلية الكلام بمقامه على مستوياته الثلاثة. وبأن كل ما تقتضيه الأحوال وتدعو إليه المقامات من الأساليب والعبارات هو من صميمه. وهذا ما سنتبينه في الصفحات القادمة.

والسبب الحقيقي وراء اعتناء البلاغة بالمقام في تعبيرهم الفني هو أن علوم البلاغة الثلاثة - من وجوه فن التواصل- تهتم بكيفية بناء الكلام ودخوله محراب العملية الإيصالية. فدور البلاغة ينصب في هذا الاتجاه، حيث يركز علم المعاني على الجانب الإيصالي منها، فيقدّر أبو هلال العسكري أن: «البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[1]. ويرى الرماني أنها «إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»[2]. ويركز علم البيان على الجانب الكشفي من البلاغة، ويرى عبد القاهر الجرجاني في البلاغة **أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له ويركز علم البديع على جانب تحسين الكلام وزخرفته وإيقاعه لتجذب الأسماع والقلوب.**

---

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص10

(2) الرماني، النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، ص69

والدرس البلاغي العربي يتفق من هذه الزاوية مع الدرس البلاغي الغربي، فلقد بات من المعروف أن مخطط التواصل الذي وضعه جاكوبسون يقوم على ستة عناصر أساسية هي: المرسل، والمتلقي، والرسالة، والسياق، وقناة الاتصال، والشفرة.

ويمثل "جاكوبسون" هذه العناصر بالمخطط التالي:

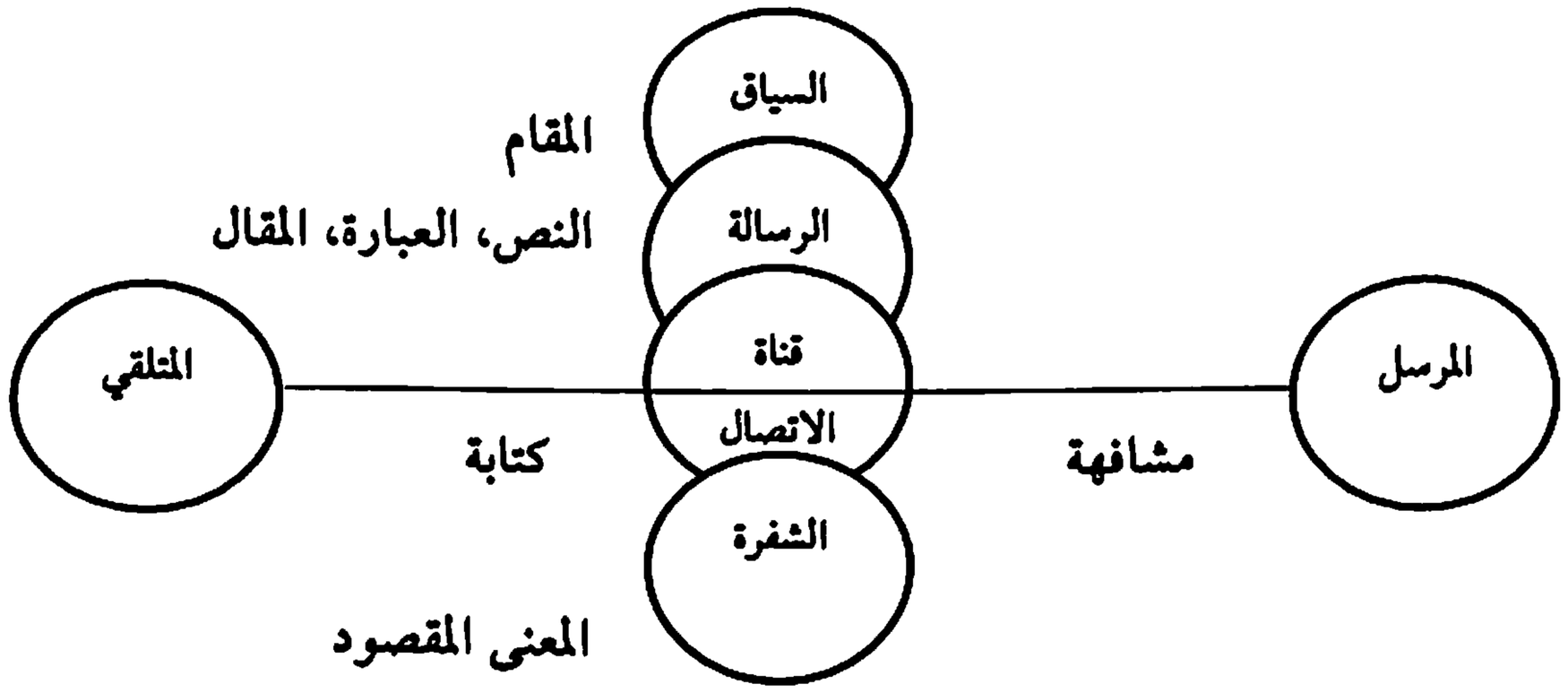

فالسياق هنا هو المقام، والرسالة هي المقال أو النص أو العبارة، وقناة الاتصال هي المشافهة أو الكتابة، والشفرة هي المعنى المقصود. ومن هنا يمكننا تحديد البلاغة بأنها «عمل المتكلم على إيصال الشفرة إلى السامع بواسطة رسالة منطوقة خلال قناة اتصال مسموعة في مقام معين»[1].

وهكذا فالبلاغة نظرية في الكشف والإيصال والتأثير تعبر عن محصلة كبيرة من استراتيجيات ومبادئ في الإيصال وأنماط رسمية لاستخدامها يطبقها كل من المتحدثين والمستمعين، حتى يتم التفاعل بينهما بنجاح، وتتحقق أهداف الاتصال في مقامات متعددة وظروف مختلفة بشكل فاعل بكفاية[2]، وهذا هو أساس البراغماتية.

وهذا يقودنا في النهاية إلى قراءة البلاغة مقامياً لتصبح علماً عاما للخطابات كافة، من أجل تحقيق التواصل الاجتماعي. ويصبح خطابنا براغماتياً بلا خطايا!

---

(1) تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، م7، ع 3- 4، إبريل، سبتمبر، 1987م، ص27

(2) *Seven Sins of Pragmatics, by Dorothea Franck, in Possibilities And Limitations Of Pragmtics, by Herman Parret, p233*

علم المعاني: مقام التلقي، مقام العقل

يقول السكاكي: «اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[1].

فعلم المعاني قائم على مراعاة المقام فهو يعتمد بكل جزئياته على دراسة هذه المراعاة وكيفية توفيرها في الأسلوب ليصل إلى درجة الجودة والإتقان. والمعاني التي اهتم بها البلاغيون هي الظروف والملابسات التي تحيط بالسامع، حيث تستدعي هذه الظروف طريقة خاصة في التعبير وتأليف الجملة.

فالحالة التي يكون عليها السامع تقتضي أسلوباً معيناً دون غيره. وهذا يوضح أن كل أسلوب أو كل شكل لغوي يناسب مقاماً خاصاً وذلك تطبيقا لمبدأ: "**لكل مقام مقال**". فلمقام التوكيد مقال، أي نوع خاص من الأسلوب، ولمقام مجرد الإخبار مقال وهكذا. ومقامات الكلام كثيرة ومتفاوتة: فإلى جانب مقام الحذف ومقام الذكر، ومقام التقديم ومقام التأخير، ومقام التعريف ومقام التنكير، هناك مقام التشكر، ومقام الشكاية، ومقام التهنئة، ومقام المدح، ومقام الذم ومقام الترغيب ومقام الترهيب، ومقام الجد، ومقام الهزل... ثم هناك مقام الكلام مع الذكي وهو غير مقام الكلام مع الغبي؛ إذ قد يكفي الإيجاز مع الأول في حين يحتاج الثاني إلى الإطناب. وهناك من مقامات الكلام ما يقتضي الوصل بين الجمل والعبارات بحرف العطف وما أشبهه، وهناك ما يقتضي الفصل بينهما بوسائل الفصل. فكل أسلوب من هذه الأساليب المتعددة حالة تتطلبه وتستدعيه يكون أعلق بها وأليق بالمعنى من غيرها وأقدر على التعبير عنها. وأخيراً «فلكل كلمة مع صاحبتها مقام»[2] «ولكل ذلك مقدار من الشُغل»[3].

أولا: مقام تأكيد الكلام:

فحين يقتضي المقام -على سبيل المثال- تأكيد الكلام، يؤكده بما يناسبه، فقد يؤكده بمؤكد واحد، أو بمؤكدين أو ثلاثة. فالتأكيد فيه لا يأتي سدى.

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص247

(2) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص86

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص93

فمن كان خالي الذهن من كلام معين غير متردد، ولا شاك ولا جاحد ولا منكر يخاطب بأسلوب خال من المؤكدات، فيقال مثلا "الصيام مفيد".

ومن كان متردداً أو يتلقى الكلام بشيء من عدم الرضا أو الاقتناع يساق إليه الكلام بأسلوب التأكيد، فيقال: "إن الصيام مفيد".

ومن كان منكراً للأمر، رافضاً له، غير معترف به يخاطب بأسلوب يحمل أكثر من علامة تأكيد فيقال له: "إن الصيام لمفيد"، أو "والله إن الصيام لمفيد".

وقد ورد في الإتقان أنه إذا اجتمعت "إنّ" و"اللام" كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات لأن "إنّ" أفادت التكرير مرتين، فإذا دخلت اللام صار ثلاثا. وورد فيه أيضا أن ابن جني قال: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى[1]. والقرآن الكريم يراعي هذا المقام حق رعاية. ففي مقام الفزع والخوف والاضطراب يقول الله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾[2] يؤكد الكلام له "بإنّ" و"الضمير" تأكيداً يبعث الاطمئنان والثقة بمعية الله سبحانه وتعالى. وتقرير غلبة موسى عليه السلام، إذ هو في حاجة إلى ذلك فجاء الكلام موافقاً لحاله.

ومن ذلك ما نجد في قول إخوة يوسف عليه السلام: ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴿٩٠﴾﴾[3] ستعظاماً وتعجباً من حالهم لعدم معرفته مع ترددهم عليه، ولذلك ساغ أن يأتي تعبيرهم مؤكداً مراعاة لحالهم في تلك اللحظة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾[4].

فيتفاوت التأكيد في الكلام بحسب حال الداعي، فبعد أن كذب أصحاب القرية الرسولين خاطبهم الثلاثة فقالوا: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ فأكدوا لهم الكلام "بإنّ" و"اسمية الجملة"، ولما اشتد الإنكار

---

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص ص8-85

(2) سورة طه: (68)

(3) سورة يوسف: (90)

(4) سورة يس: (13-16)

قالوا لهم: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾، أكدوا الكلام بإنّ واللامْ وأسمية الجملة، فكثرت التأكيدات لمبالغة المخاطبين في الإنكار.

فمن الواضح هنا أن المقال أو الخطاب على قدر السامع لا المتكلم، أي على وفق حال المتلقي، و«هكذا يرتبط المقام بالمقال على نحو يتحدد فيه المقال بالمقام ويستكشف فيه المقام من خلال المقال»[1]. وبناء على هذا نرى أن التركيب اللغوي يساعد كثيرا في معرفة المقام الذي أنجبه وفي معرفة حالة المتلقي عندها.

فلو أخذنا التركيب السابق ذكره: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ أدركنا أن المتلقي متردد لأنه خوطب بأسلوب التأكيد. أما التركيب ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ فإننا نخرج منه بإنكار المتلقي للأمر ورفضه له، لأننا خاطبناه بأسلوب يحمل علامتي تأكيد. ولعرفنا أن المقام في مثل هذه التراكيب مقام تأكيد الكلام.

فالشكل اللغوي أو الأسلوب اللغوي أداة الحالة إلى الظهور، وأحسن الأشكال وأوفقها هو الشكل الذي تتخطاه إلى حالته، فما عمل الأشكال إلا أن تساعد الحالة على الظهور وترسمها بريشة دقيقة.

لكننا ندرك في الوقت نفسه أن بعض التراكيب يعجز المتلقي أن يحدد مقامها، مثال ذلك عبارة: أنا خائفْ.

فالسؤال الذي نطرحه هنا: هل يستطيع تركيب هذه العبارة أن يدلنا على مقامها؟ نقول: يتعذر علينا أن نعرف مقامها من خلال تركيبها. فمعنى هذه العبارة فضاء مفتوح على كل القراءات لأن مقامها غير معلوم، فممكن أن يكون مقام خوف: فتكون صرخة تعبر عن خوف أو مقام سخرية أو مقام شك... فلا توجد حدود فعلية وعملية لقدرة المتلقي على تخيل مقامات هذه العبارة، فالقراءة مفتوحة لمثل هذه العبارة غير أن السؤال الصحيح هنا: ما هو المقام الذي ترد فيه مثل هذه العبارة؟ لأن معنى هذه العبارة إنما يتحدد بالمقام الذي قيلت فيه.

ونظيرها عبارة ألحمد لله فما المقامات التي يمكن أن ترد فيها هذه العبارة؟

---

(1) سعد مصلوح، الدراسة الإحصائية للأسلوب بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة، عالم الفكر، م20، ع3 ، 1989م، ص119

- مقام المرض؛ فأنت تسأل إنساناً -كان مريضا- فتزوره بعد شفائه، فتقول: كيف حالك؟ فيقول: "الحمد لله". وهذا يعني أنه شفي من مرضه، وشعر بالعافية، وأحس بحلاوتها بعد المرض.
- مقام الحزن أو مقام الظلم؛ فتسأل هذا الإنسان -وهو مظلوم أو محزون لسبب من الأسباب- كيف حالك؟ فيجيب: "الحمد لله". وهذه العبارة تعني: الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.
- مقام الصلاة؛ يقف هذا الإنسان أمام الله خمس مرات في اليوم والليلة، فيقرأ سورة الفاتحة في الصلوات الخمس سبع عشرة مرة (إن اكتفى بالفرائض)، وفي كل مرة يفتتح القراءة قائلا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ، وكيف لا يحمده وقد هداه إلى أقوم السُّبل، وأكرمه بالنبي الكريم وبالقرآن الكريم.

ولقد توصل الغزالي إلى أثر المقام في تحديد المعنى: فإذا قال المتكلم (السلام عليكم)، فإن المعنى المفهوم من هذا الكلام يكون حسب المقام الذي يستخدم فيه، فقد يكون المقصود التحية وقد يكون الاستهزاء أو اللهو[1].

وقد تعني الوداع إذا قيلت من زائر لضيفه يهم بالخروج قائلا إياها. وقد تعني الغضب إذا قيلت لمجموعة من الأصدقاء يتحدثون معا لم يعجب أحدهم الحديث، فيطلب منهم تغييره فلا يعيرونه انتباهاً، عندئذ يقول هذه العبارة مغاضبا إياهم.

وقد تعني الاستنكار عندما تقال من قبل صديق لصديق عُرف عنه الخلق السويّ ورفضه الجلوس في بعض الأماكن كالسينما والمقاهي. فيمر يوما ما بباب المقهى فيلمح صديقه فيطرح عليه هذه التحية مستنكرا عمله.

وقد تفيد الممازحة والإضحاك كأن تناغي الأم ابنتها بعبارة التحية ترمي إلى الإضحاك.

أما سؤالهم: كم الساعة الآن؟ فيقال عادة للاستفهام عن الوقت، وقد يُفهم منها في مقام آخر معنى غير ذلك، فحين يقولها رئيس لموظف عنده قد تأخر عن موعد الحضور، فإنها تدل على تأنيبه، ولفت انتباهه إلى وجوب التقيد بموعد الحضور المحدد. وقد تدل في مقام آخر على السخرية والتهكم.

---

(1) الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ص39

ثانياً: مقام التنكير:

قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ١٢٣﴾[1] في هذه الآية جاء التنكير في مفردة "يوماً" بما يناسب حالة المبالغة والتهويل في شأن ذلك اليوم الذي يأخذ تصوره في النفس كل مأخذ لجسامة أحداثه، وشدة أهواله. وهذه الصورة من الفزع النفسي لم تكن لتكون على هذا النحو من الجسامة لو جاءت المفردة على صورة التعريف (واتقوا اليوم) لأن المعروف لا تُخشى عواقبه، ومن ثم لا يجري التحذير منه لاجتناب عواقبه!

ومن التنكير الذي يلائم حال التعظيم تنكير "هدى" في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ٥﴾[2] فإنه يفيد ضرباً مبهماً لا يبلغ كنهه، ولا يقدر قدره فيما لو قلنا (على الهدى) كأنه قيل: على أي هدى كما تقول: «لو أبصرت فلاناً لأبصرت رجلاً»[3].

ومنه ما يناسب حال التكثير، كما في قولهم: "إن له لإبلا، وإن له لغنماً" أي إن له كثيراً من الإبل والغنم، وإن كثرة إبله وغنمه مما لا تمكن الإحاطة به. فلو عرفنا "إبل" "غنم" (الإبل، الغنم) لما أفادتا معنى التكثير، فجاءت الكلمتان نكرتين على وفق ما يقتضيه المقام.

ثالثاً: مقام التعريف:

ومن أمثلته:

1. تعريف المسند إليه بالموصولية ما يناسب حال الغرض المسوق له الكلام نحو قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ ٢٣﴾[4] فالغرض المسوق له الكلام هو بيان نزاهة يوسف عليه السلام وبُعده عن خطيئة الفحشاء. وما ذكر من اسم الموصول وصلته أشد تحقيقاً وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل "امرأة العزيز" أو "زليخا". وذلك لأنه إذا امتنع عن الفحشاء مع كونه في بيتها مما يجعل لها المقدرة والسيطرة عليه -كان في غاية النزاهة والطهارة باطناً وظاهراً.

---

(1) سورة البقرة: (123)

(2) سورة البقرة: (5)

(3) الزمخشري، الكشاف، ج1 ، ص160

(4) سورة يوسف: (23)

ومنها ما يكون لمناسبة حال التفخيم والتهويل، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾﴾[1] فإن الإبهام في "ما غشيهم" فيه من التفخيم والتهويل ما لا يخفى، وذلك لما فيه من الإشارة إلى أن تفضيل الذي غشيهم تقصُرُ عنه العبارة. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ﴿٥٣﴾ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴿٥٤﴾﴾[2].

2. تعريف المسند إليه بالإشارة ما يلائم حال التعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴿٨٣﴾﴾[3] يقول الزمخشري: تلك تعظيم لها وتفخيم لشأنها، يعني التي سمعت بذكرها وبلَغَكَ وَصْفُها[4]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ﴿٣﴾﴾[5]. يقول الزمخشري: «ذلكم إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة أي ذلك العظيم الموصوف بما وصف به هو ربكم. وهو الذي يستحق منكم العبادة»[6].

3. ومن تعريف المسند إليه "بأل" ما يتفق وحال إفادة كمال الوصف، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾﴾[7]. يقول الزمخشري: «أي فأولئك الكاملون في العدوان المتناهون فيه»[8]. ومن هذا الغرض في تعريف المسند إليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿١٥﴾﴾[9] يقول الزمخشري: «أي قل إن الكاملين في الخسران الجامعين لوجوهه وأسبابه هم الذين خسروا أنفسهم لوقوعها في هلكة لا هلكة بعدها، وخسروا أهليهم لأنهم إن كانوا من أهل النار فقد خسروهم كما خسروا أنفسهم وإن كانوا من أهل الجنة فقد ذهبوا عنهم ذهاباً لا رجوع بعده إليهم»[10].

---

(1) سورة طه: (78)

(2) سورة النجم: (53)

(3) سورة القصص: (83)

(4) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص528

(5) سورة يونس:(3)

(6) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص114

(7) سورة المؤمنون: (7)

(8) الزمخشري، الكشاف، ج4، ص220

(9) سورة الزمر:(15)

(10) الزمخشري، الكشاف، ج5، ص296

4. ومن تعريف المسند إليه بالإضافة ما يلائم حال تعظيم المضاف أو المضاف إليه. فتعظم شأن المضاف نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴿٦٥﴾﴾[1]. ففيه تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله عز وجل. ومن تعظيم شأن المضاف إليه قولك: قصري بين المزارع - ففيه تعظيم لشأن المضاف إليه بأنه صاحب قصر.

رابعاً : مقام التقديم والتأخير:

ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴿١١﴾﴾[2]. فصورت هذه الآية حالة الحب الإلهي، الحب الصادق المنزه عن المنافع وذلك من خلال تقديم "عندك" على "بيتاً". وهذا التقديم قد جسد حالة امرأة فرعون وشعورها، فقد آثرت جوار الله على نعيم الجنان، إذ لم تأت صياغة الآية على هذا النحو: (رب ابن لي بيتا في الجنة). وهذا دليل على عظم المحبة وسموها. فهي في شوق للمنعم لا للنعم، وللمعطي لا للعطاء.

ويظهر ذلك أيضاً عند التأصيل لمقام الألوهية والعبودية، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾[3] حيث قدمت مفردة "إياك" على الفعل "نعبد". وهذا التقديم قد احتوى كثافة دلالية يناسب مقام الألوهية لا يمكن تحقيقها فيما لو جاءت الآية على مقتضى التركيب المألوف بتقديم الفعل على المفعول "نعبدك ونستعينك" فقد أفاد هذا التقديم للضمير "إياك" معنى الحصر، أو القصر، كما يقول البلاغيون، بمعنى أن هذا التقديم قد قصر تحقيق العبودية والاستعانة على الله وحده دون سواه، ولو لم يتم هذا التقديم لاحتملت الآية العطف عليها، ومن ثم فإن العبادة والاستعانة قد تصرف لله سبحانه ولسواه!! وعلى هذا فصيغة الحصر، أو ما كان حقه التأخير قد جلّت مفهوم الألوهية ومقامها، وأن الله وحده هو المعبود والمستعان.

---

(1) سورة الإسراء: (65)

(2) سورة التحريم: (11)

(3) سورة الفاتحة: (5)

خامساً: مقام الحذف والذكر:

يقول حازم القرطاجني: «إنما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى، لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال عليه، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال»[1]. وبهذا القول يكون الحذف في المقامات التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴿٧١﴾﴾ فحذف الجواب «إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدّر ما شأنه، ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك»[2]. ومنه في حذف المفعول به ما يناسب مقام التعميم مع الاختصار، كقولك: «فلان يعطي ويمنع أو يضر وينفع» تريد إثبات الأفعال في عمومها له. ولو قلت: يعطي المساكين أو يعطي الذهب لكان في قولك قصر للعطاء على حالة مخصوصة. وكأنك ترد بذلك على من ينكر أنه يعطي المساكين، أو أنه يعطي الذهب، لا أنك تريد إثبات الإعطاء في عمومه وشموله، وهو ما أردته بمدحك.

ومن ذلك حذف المفعول به ليناسب مقام البيان بعد الإبهام ويكثر ذلك في فعل المشيئة والإرادة. قال تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴿١٤٩﴾﴾[3] أي فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين. فإنه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا تعلقت به المشيئة، لكنه مبهم. فإذا جيء بجواب الشرط صار واضحاً، وهذا أوقع في النفس ويكثر حذف جواب الشرط للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴿١٢﴾﴾[4] أي لرأيت أمراً فظيعاً. وهكذا يأتي الحذف بما يناسب مقام الشيء.

وتستعمل العرب الحذف للإيجاز والاختصار بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه. وذلك كقوله -عز وجل-: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴿١٠﴾﴾[5] حذف ما بعده لعلم المخاطب به، وإنْ كان تقديره: (ولولا فضل الله عليكم ورحمته، لعذبكم بما فعلتم).

---

(1) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص391

(2) المرجع نفسه، ص391

(3) سورة الأنعام: (149)

(4) سورة السجدة: (12)

(5) سورة النور: (10)

وفي الختام بقي أن نقول: إن علم المعاني والعناصر التي تتكون منها بنيته الداخلية كانت مدمجة مع موضوعات علم النحو حيث كانت تدرس على مستوى التركيب والإعراب، كما على مستوى المعاني وخواص التركيب. وأن علم المعاني ليس المقصود به جلب القلوب بلطائف التعبير بل قبول العقول للأفكار الصحيحة. أما العلم الذي مهمته جلب القلوب بلطائف التعبير فهو علم البيان.

علم البيان: مقام المتكلم، مقام التأثير، مقام العاطفة

يفترض علم البيان[1] أن بالإمكان التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة «وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[2]. ومحاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالات الوضعية غير ممكن[3].

فما يعنيه البلاغيون هنا أن على المتكلم أن يختار من أساليب البيان ما يناسب الوفاء بمقصده ، وضوحاً أو خفاءً حسب ما يقتضيه المقام ، بسبب قصور الحقيقة عن إفهام المراد إفهاماً يناسب المقام فتمس الحاجة إلى استعمال الألفاظ في غير معانيها الوضعية ، لكون المطابقة لمقتضى الحال لا تتحقق إلا بهذه الأساليب.

فتتبع ورود المعنى الواحد في طرق مختلفة يكون في الدلالات العقلية، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ولثان ولثالث[4]. والدلالات العقلية تقوم على الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما. وعبد القاهر الجرجاني يتحدث عن هذه الدلالة وكيفية الوصول إليها، ويبين لنا أن هناك ضرباً من الكلام لا نصل إلى الغرض منه بدلالة اللفظ وحده بل «**يَدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض**»[5]. فإذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلاً، وقلت: خدٌ يشبه الورد، امتنع أن يكون كلامٌ مؤدٍ لهذا المعنى

---

(1) علينا أن ننبه أن الأساليب البيانية والمجاز ليست محصورة في الشعر فقط وإنما في نسبة ضخمة من استخدام اللغة العادية

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص249

(3) المرجع نفسه، ص437

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص173

بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص، فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها؛ فالسامع، إن كان عالماً بكونها موضوعة لتلك المفهومات، كان فهمه منها كفهمه من تلك، من غير تفاوت في الوضوح، وإلا لم يفهم شيئاً أصلاً[1].

وينتهي إلى القول: «... فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: 'المعنى' و'معنى المعنى'[2] تعني بالمعنى: المفهومَ من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى' أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[3].

ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل[4]. «أوَلا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر' أو قلت: 'طويل النجاد' أو قلت في المرأة: 'نؤوم الضحى'، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهرُه، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من 'كثير رماد القدر' أنه مِضياف، ومن 'طويل النجاد' أنه طويل القامة، ومن 'نؤوم الضحى' في المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها»[5]. والاستدلال على مقصد المتكلم وغرضه إنما يؤسس على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمتلقي وليس استدلالاً حراً، -فلا بد عندها من معرفة حال المتكلم وحال المتلقي ومقام المقال- فإذا لم يعرف المتلقي من قول المتكلم 'فلان كثير رماد القدر' أنه مضياف، أو يعرف من قوله عن امرأة إنها 'نؤوم الضحى' إنها تعيش عيشة مترفة ... لم يتيسر له معرفة تلك المعاني الثواني، وانتهى به الأمر عندئذ إلى الوقوف على المعاني الأوائل التي لا تتعلق بمطلب المتكلم ومراده.

فالجرجاني يطلب من المتلقي من أجل أن يفهم معنى المعنى، أو المعنى الثاني لعبارة مثل 'كثير رماد القدر' أن يكون محيطاً بالعلاقات غير اللغوية التي يتوقف عليها فهم المعنى الثاني. وهذه العلاقات ماثلة في أوضاع البيئة العربية البدوية، حيث تقضي العادات عندهم بتقديم الطعام

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص437

(2) يتأتى أداء المعنى والوصول إليه من طريقين: طريق نصل منها إلى الغرض من اللفظ مباشرة، وطريق أخرى يستعمل فيها اللفظ في معناه مرادا بهذا المعنى معنى آخر، ومتصرف هذه الطريق الأساليب البيانية المختلفة.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص173

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

لضيفهم الوافد، وحيث يكون طهو الطعام في قدور وذلك عندما تشب النار تحت القدور في الحطب الذي ينتهي إلى رماد، فيتكاثر الرماد نتيجة كثرة الطهو، ويكثر الطهو لكثرة الضيوف[1] وهكذا.

فالمتلقي لا بد أن يلم ويحيط بكل هذه الأمور حتى يستطيع أن يدرك معنى الكرم في مثل تلك العبارة. وهذا هو المقام الحضاري الاجتماعي الذي لا يمكن أن تفضي العبارة إلى معناها الصحيح إلا في إطاره فقط.

والسؤال الذي يُطرح هنا أن مثل هذه العبارات 'كثير رماد القدر'، 'نؤوم الضحى'، 'طويل النجاد' التي قد تشتمل في أصلها على كنايات أو استعارات أو تمثيلات أو غير ذلك، ما هي إلا عبارات مبتذلة -من كثرة استخدامها- فهي قد ترددت على الألسن كثيراً فثبت لها معناها الثاني بالتواتر، فلم تعد بالمتلقي حاجة إلى معرفة المقام الحضاري الاجتماعي لمعرفة معناها. وعندئذ لا تبرز أهمية الاتكاء على مثل هذا المقام في فهم المعنى الثاني لمثل هذه العبارات إلا عند الوقوف على عبارات بِكْر. وهذا معناه أن مجرد معرفة المقام الحضاري والاجتماعي في مجتمع بعينه لا تكفي وحدها للوصول على المعنى المقصود خاصة عند مواجهة عبارات بِكْر لم يبتذلها الاستخدام. عندها لا بد أن نأخذ في الاعتبار بعداً آخر هو المقام الذي قيلت فيه العبارة، أهو مقام مدح أو مقام ذم أو مقام سخرية... وهذا البعد هو الضابط وصمام الأمان للوصول إلى المعنى المقصود من بين المعاني الممكنة.

فلو رجعنا إلى عبارة 'كثير رماد القدر' وسألنا أنفسنا: كيف نستدل على المعنى الصحيح لمغزى كثرة الرماد؟؟

نجد الإجابة في قول الجرجاني حيث يقول: «أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ. ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم 'هو كثير رماد القدر'، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ، ولكنك عرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلام قد جاء عنهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تُنْصَب له القدور الكثيرة، ويُطْبَخ فيها للقرى والضيافة. وذلك لأنه إذا كثر الطبخُ في القدور كثر إحراقُ الحطب تحتها، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا مَحالة»[2].

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص273-274

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 274، وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص515

ففي هذا النص إشارة واضحة إلى الكيفية التي يمكن أن نستدل بها على معنى الكرم في مثل تلك العبارة هو: مقامها الذي قيلت فيه وهو هنا مقام المدح.

فالمقام هو الذي سيقود المتلقي إلى أن يقفز عن المعنى الأول المباشر للعبارة -لأنه في مقام المدح لن يكون لكثرة رماد القدر في حد ذاتها أي معنى- إلى إدراك المعنى الثاني أو معنى المعنى -الكرم الذي يتفق ومقام المدح-.

إلا أننا نرى أن معرفتنا بالمقام الذي قيلت فيه تلك العبارة -مقام المدح- لا يعني أن معناها الثاني هو الكرم، فقد تعني أن الشخص يعيش في حياة رفاهية -بالقياس إلى البيئة البدوية- فهو شخص غني، وستعني كثرة رماد القدر عندئذ أن هذا الممدوح وأهله يأكلون الطعام المطبوخ دائماً فهم لا يأكلون القديد أو التمر أو يشربون اللبن. فتكون عمليات الطهو في القدور كل يوم حيث يحرق تحتها حطب كثير ينتج عنه رماد كثير.

ومثل هذه العبارة قد تدل على أن الشخص يعيش حياة معدمة إذا قيلت في مقام آخر - مقام السخرية- بل إن كثرة الرماد في حد ذاتها ربما كانت دليلا على القذارة وعدم النظافة في مقام الذم.

ومن جهة أخرى إن المعنى الثاني الذي يحكمه مقامه والظروف والملابسات التي كانت تحيط بالمتكلم والمتلقي، معنى قابل للتعدد والتغير مع مضي الزمن لأن هذا المعنى في الأصل متولد من علاقة خاصة بين المتكلم والمتلقي وبين المدلولات (المعاني) وبين المقام الحضاري والاجتماعي والثقافي الذي تولدت فيه مثل هذه العبارات، فهذه العناصر جميعاً متضافرة وفي الوقت نفسه متغيرة مع مُضي الزمن. وقد تختلف المقامات والأزمنة والبلاد، فيحسن في وقت ما لا يَحْسُن في آخر، ويُستَحسن عند أهل بلد ما لا يستحسن عند أهل غيره ويجد الشعراء تقابل كل زمان بما استجد فيه وكثر استعماله عند أهله[1].

فعبارة "كثير رماد القدر" في زماننا لن يكون المتلقي قادراً -في الغالب- على استنباط معناها الثاني -الكرم- في مقام المدح من خلال معاني ألفاظها لأن الكرم في زماننا لم يعد يجسّد فقط عن طريق تقديم الطعام للضيوف. بل إنّ لفظة "قدر" ولفظة "رماد" لا تُستخدمان في كلامنا اليوم لأن طرق وأدوات الطبخ عندنا متقدمة تقنياً.

---

(1) الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص305

فكل هذه الأقوال والأمور توصلنا إلى أن غاية الكناية، تحريك دوائر التفكير لدى المتلقي، حيث لا ينبغي حصر هذه الدوائر في قوالب جامدة وإنما يتحرك فيها المتلقي ويتدرج من لحظة إلقاء القول إلى لحظة الوصول إلى المعنى المقصود، وهو معنى مفتوح غير مقيد وغير محدد لأن عملية التقييد تعني إلغاء دوائر التفكير وبالتالي الانتقال من اللفظ إلى معناه المباشر مما يفقد الكناية قيمة الغاية التي تتحقق من خلال الوصول إلى المعنى المراد والتي تثير لدى المتلقي عدداً من الصور والإيحاءات التي يتدرج معها بحسه وعقله. وما يقال في الكناية يقال في غيرها من تشبيه واستعارة وتمثيل وإلى غير ذلك من الأساليب البيانية.

وهكذا نواجه مشاكل أساسية في طرق معالجة الأساليب البيانية من ناحية دلالية، ولعلّ هذا مسوّغ كافٍ لإدراج هذه الأساليب ودراستها في ضوء المقام.

فالمقام هو المدخل الرئيسي في دراستها بشتى أقسامها وعلاقتها بالأشخاص المعنيين بالخطاب. وهو المفتاح الصحيح للكشف عن خصائصها. وبالتالي فعلى المتكلمين العمل على توظيف هذه الأساليب إذا ما أرادوا بناء أول جسور التواصل بينهم وبين متلقيهم، لكن لا بد من طرحها بالأسلوب المناسب وبما ينسجم والمقام.

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المقام:

- هل يسعى البيان حقيقة إلى الإفصاح؟؟
- وهل تكون الصورة المجازية أكثر وضوحاً من التعبير الحقيقي؟؟
- بل ما الذي يدفع المتكلم إلى الخروج من منطق اللغة والوضوح بصور تنزاح عن الاستعمال الطبيعي للغة؟؟
- هل الأساليب البيانية مفصلة على حدود المعنى تماماً وعلى الحالة الشعورية التي يمر بها المتكلم؟؟
- وهل أتى بها الكاتب أو الشاعر نتيجة وغي منه أو لا وغي؟
- وهل تخاطب الأساليب العقل ليفهم أم لينفعل ويتأثر؟؟
- وكيف تحدد هذه الأساليب الأحوال والمقامات الاجتماعية والثقافية والحضارية...؟؟

إن كل ما يتوخاه مستعمل اللغة من ضروب الأساليب البيانية إنما سببه دقائق المعاني التي في النفس ولطائف المقاصد التي يريد بلوغها باللفظ، فلا معتبر إلا هذا وإلا كان تكثير الألفاظ

ضوضاء صوتية لا يعتد بها[1]«فإذا اتفق... تشبيه لا تتلقاه بالقبول أو حكاية تستغربها، فابحث عنه، ونقِّر عن معناه، فإنك لا تعدم أن تجد تحته خبيئة إذا أثرْتَهَا عرفت فضل القوم بها وعلمت أنهم أدق طبعا، من أن يلفظوا بكلام لا معنى تحته»[2].

فالهدف من الأساليب البيانية أو الصورة البلاغية ليس مجرد إقامة علاقات عقلية بين مشبه ومشبه به، أو افتراض أقيسة منطقية بين حقيقة ومجاز. إن الصورة البلاغية وسيلة الشاعر أو الأديب أو المتكلم ليعبر بها عن حالات لا يمكن له أن يتفهمها أو يجسدها بدونها، فهي الوحيدة القادرة على تقديم المعنى الذي يرومه أو الحالة التي يعيشها، بل هي المخرج الوحيد لشيء لا يُنال بغيرها أو هي ترتبط بمستوى التجربة الفنية التي يعايشها فتحتضن هذه المشاعر وتعايشها وتقدمها في قالب جميل تعجز اللغة العادية أن تصل إلى مستوى هذه الأساليب[3].

باختصار هي أفانين التعبير عن الأحاسيس الكامنة في الصدور بواسطة الكَلِم، أو وجه من وجوه معاني القول.

وبهذا المعنى لا تصبح الصورة شيئاً هامشيا ثانويا يمكن الاستغناء عنه أو حذفه وإنما هي وسيلة حتمية لإدراك نوع متميز من الحقائق، أو لتحديد دلالة سيكولوجية خاصة[4].

بالإضافة إلى أنها تمنح اللغة خصوصية إقامة علاقات بين الألفاظ جديدة تتميز بالتفرد، وتصوغ المعاني بطريقة خلابة تستلذها الأنفس وتطرب لها الآذان.

وتتفاوت هذه الأساليب بتفاوت علوقها بالمقام والأحوال، فالتفاوت بين الأساليب ليس تفاوتاً في بناء اللغة -وإنما احتياج- هو تفاوت في درجة التفكير، وعمق الرؤية، لهذا يشبهها عبد القاهر بالأصباغ التي يصنع منها الفنان صورته والنساج نسيجه[5]، إذ نجده مرة يشبه ومرة يلجأ إلى الاستعارة وثالثة يرمز ورابعة يعبر بالصورة. وكل هذه الأساليب لا يمكن أن نسند إليها فضلاً في كل كلام على إطلاقه، فالفضل نابع من المقام الذي ترد فيه، وهو ما يحدد نسبية فضل كلام من جهة، واستحالة تكرار المعنى نفسه في صور مختلفة لما تنطوي عليه كل بنية لغوية من خصوصية، «فلو أخذنا، مثلا، صيغتي التشبيه: "زيد كالأسد" و"كأن زيداً الأسد" لوجدناهما تشتركان في أصل

---

(1) حمادي صمود، النقد وقراءة التراث عودة إلى مسألة النظم، المجلة العربية للثقافة، ع24، 1993م، ص83 .

(2) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص17.

(3) أحمد الطريسي، تحليل الخطاب الشعري، من كتاب قضايا المنهج في اللغة والأدب، ص80.

(4) جابر عصفور، الصورة الفنية، ص ص298-299.

(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص 64-65، 168-169، 263-269

المعنى وهو تشبيه الرجل بالأسد، إلا أن الصيغة الثانية أقوى في الدلالة لأنها حولت علاقة الشبة إلى علاقة تطابق وأوهمتنا بأن الرجل أسد في صورة آدمي»[1]. يقول حازم القرطاجني في هذا الأمر: «اشترك الكاف وكأنّ في الدلالة على التشبيه وكأنّ أبلغ». وقال: «وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشك في أنّ المشبّه هو المشبّه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس (كأنه هو)»[2].

فما علاقة أداة التشبيه (الكاف) وأداة التشبيه (كأن) بالحالة النفسية والشعورية التي يكون عليها المتكلم والمعنى الذي يتشكل في ذهنه؟ وما الدوافع الكامنة وراء استخدامه أداة تشبيه بعينها؟ وبعبارة أخرى هل يوجد علاقة ما بين الحالة التي يعيشها المتكلم والمعنى الذي يرومه واختياره أداة بعينها؟ ألكافْ في عبارة زيد كالأسدْ تفيد قرب المشبه من المشبه به لكنها لا تفيد المبالغة، فالمشبه ظل مستقلا بذاته عن المشبه به ووقفت ألكافْ حاجزا شكليا ونفسيا بين طرفي التشبيه تقرب بينهما ولا تبالغ في العلاقة بين الأطراف. وهي عقدت «مقارنة بين هذين الطرفين دون أن تظهر علاقة ألمتكلمْ بهما وجدانيا وعاطفيا»[3].

أما أداة التشبيه كأنْ في عبارة كأن زيداً الأسدْ، فإن وجودها يمثل مرحلة أكثر عمقاً في عملية التشبيه لوجود المشبه إلى جانب المشبه به دون فاصل بينهما؛ «إذ إن الكاف تقترن بأنْ التي تؤكد قوة العلاقة وخصوصيتها بين المشبه والمشبه به وتجمع بينهما في تركيب جديد يعكس عمق إحساس المتكلم بهما»[4] فلا يقصد بها مجرد مقارنة أو تدرج في المعنى أو تقريب في الوصف كما لاحظنا في التشبيه الذي اعتمد ألكافْ. فالكاف لا تؤدي الغرض الذي تؤديه كأنْ من حيث قوة المعنى والدلالة عليه. فكأنْ مع التشبيه السابق جعلت المشبه قريبا من المشبه به حتى أن السامع يتوهم أنه الأسد بعينه. أما ألكافْ فإنها تباعد بينهما.

ومن هنا نلاحظ أن أداتي التشبيه كأنْ وألكافْ ليستا على مستوى واحد في الدلالة فهُما ترتبطان «بدلالات مختلفة تتوافق وإحساس المتكلم بعناصر التشبيه التي يشكلها، ومدى تأثره بها،

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 275-276، وينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ص ص 526-527.

(2) حازم القرطاجني، مناهج البلغاء وسراج الأدباء، ص390.

(3) خليل عودة، المستوى الدلالي للأداة في التشبيه، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، م3، ع10، 1996م، ص73

(4) المرجع نفسه، ص76

وعلاقته معها، وأنه لا يمكن الفصل بين وضع الأداة في التشبيه ونوعها وبين إحساس المتكلم الداخلي بالتشبيه الذي يشكله»[1].

ويأتي اختيار الأسلوب وفق هذه العلاقة مما يفسر سبب إلحاح المتكلم على أسلوب بعينه. فالأساليب المختلفة تعني معاني مختلفة وأحوالا مختلفة، فالمعنى يتغير بحسب تغير الأسلوب، وكل ما يطرأ على المعنى من دقة واتساع يكون للأسلوب نصيب منه. «لأن هناك عبارة أحق بالمعنى من أخرى غيرها، وعبارة ألصق بالمعنى من غيرها، وهناك عبارة تمثل المعنى أمام العين أكثر من أخرى»[2]. وتبعاً لهذه الحالة ولطبيعة الإحساس بالمعنى تتنوع وسائل تقريرهم والمبالغة في إثباته فنجدهم يعبرون عن معنى الكرم -على سبيل المثال- بطريق التشبيه فيقولون: فلان كالبحر في العطاء، وهو كالبحر، وهو البحر، وبحر، وكأنه البحر. وتارة عن طريق المجاز. مثل رأيت بحراً في منزل فلان، ولجته تتلاطم بالأمواج، وغمر الأنام بفضله.

أو عن طريق الكناية مثل: هو "كثير الرماد" و"جبان الكلب" و"مهزول الفصيل". أو عن طريق المجاز المرسل مثل: "له عندي أياد كثيرة". فالمعنى الواحد لا يقع في النفوس على حد واحد. وإنما يثير في نفوس من يرونه صوراً مختلفة باختلاف أحوال هذه النفوس واهتماماتها وما تمارس وتعايش في تجاربها. والأساليب السابقة تختلف درجاتها في تأكيد المعنى وأبلغيته.

فالتشبيه مع تنوعه في الدلالة أقل أبلغية من الاستعارة لقيامها على الادعاء والتأويل في إثبات المعنى. والاستعارة أبلغ من الكناية والمجاز المرسل في إثبات المعنى وتأكيده، بل إنها تشكل المرتبة العليا في الأبلغية[3]، فالمتكلم يطور أساليبه البلاغية بما ويتناسب الحالة التي يعيشها والمعنى

---

(1) المرجع نفسه، ص80

(2) إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص265

(3) تختلف الاستعارة عن المجاز المرسل والكناية في ظهور الانتقال بين المعنيين الأصلي والمراد لأن الانتقال فيهما ظاهر عنه في الاستعارة لقرب المعنيين فيهما عنهما في الاستعارة وتختلف الاستعارة عن التشبيه، في أن التشبيه يقام فيه قران مباشر بين طرفين (المشبه والمشبه به).

أما الأبلغية في الاستعارة فناشئة من دعوى الاتحاد بين طرفين متباعدين بعدا راجعا إلى معنييه السابقين خلافا للمجاز المرسل والكناية والتشبيه. فنحن عندما نستعير الأسد للرجل الشجاع -مثلا- فإنه لا ينتقل الذهن من الأسد إلى الرجل الشجاع مباشرة، كما أنه ليس انتقالا للزوم عقلي لأن الذهن ينتقل من المعنى الحقيقي للفظ (أسد) إلى مفهوم الشجاع ومنه إلى معنى الرجل الشجاع ففيه انتقالان: انتقال من المعروض الذي هو الأسد إلى العارض المشهور إنصافه به وهو الشجاعة وانتقال من العارض وهو الشجاعة إلى بعض معروضاته الذي هو الرجل الشجاع اعتماداً على القرائن، فالبعد بين المعنيين متحقق لكثرة مراحل الانتقال وكذلك لكون إطلاق الأسد على الشجاع من إطلاق ملزوم الشيء وإرادة ملزوم آخر لنفس هذا الشيء. ينظر: السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، م3، 4، ص ص236-296.

الذي يريده، فكلما كانت الحالة التي يعيشها المتكلم ناضجة وأكثر عمقا احتاج إلى جهد مضاعف حتى يُوفّق في التعبير عنها، فالتشبيه مستوى في الإدراك، والاستعارة مستوى آخر متقدم، والصورة مستوى ثالث، والرمز مستوى رابع، والأسطورة مستوى خامس وهكذا ... وهذا يفترض لغة فنية خاصة تشكل معنى وتفترض تجديدا مستمرا في التعبير يتغير بتغير الحالة الخاصة والمعنى الخاص. والذي أقصده هنا أن الحالة الخاصة التي يعيشها المتكلم أو الشاعر والتي يقف فيها وجها لوجه أمام الأشياء في العالم هي اللحظة التي تجعله يتحيز إلى التشبيه مثلا ولا يتحيز إلى الاستعارة أو يعبر بواسطة الرمز، ولا يعتمد غيره من الأساليب البيانية الأخرى، ومعنى ذلك أن كل عنصر من هذه العناصر وحدة خطاب قائمة بذاتها، واستخدام أحد هذه الأساليب في خطاب لا يأتي على حساب الآخر وإنما يلجأ إليها المتكلم عندما يشعر بالحاجة إليها في نقل تجربته الخاصة إلينا لعلّه يجعلنا نعيش تلك اللحظة التي عاشها بالأسلوب الخاص به، والذي هو قطعة من نفسه بل هو صورة عنها واضح بوضوحها، مرتبك بارتباكها، متعاظم بجزالتها، مرح بموسيقيتها، راقص بطربها وباك بغمها.

ومن هنا إن قيل: كيف تكون دلالة لفظ المجاز أوضح من دلالة الحقيقة؟ بل المجاز مخل بالفهم. قلنا: لما كان المقام معروفا ارتفع الإخلال بالفهم. وفصاحة الاستعمال المجازي لا تعتمد على كونه أقوى في القياس وإنما على كونه واضح الدلالة على المعنى المراد وأنه فاش في الاستعمال اعتمادا على هذا الوضوح.

وإنما كانت أساليب "البيان" أوضح من أسلوب الحقيقة لما فيها من الدلالة على المقصود بالشاهد والدليل، كإلحاق الناقص في المعنى بالكامل فيه والمعقول بالمحسوس بمعونة المقام.

وإن سئل: هل الأساليب البيانية مفصلة على حدود المعنى تماما وعلى الحالة الشعورية التي يعيشها المتكلم؟ رأى بعضهم أن هذه الأساليب «لا تصف حالاتنا النفسية وإنما حسبها أن تكون رموزاً أو وسائط تشير إلى تلك الحالات، ذلك أننا لا نستطيع أن نعرف أي شيء عن هذه الحالات سوى أننا نشعر بها، وأنها موجودة لدينا في هذه اللحظة»[1]. وقد لخص أعرابي هذا النوع من الكلام بقوله: "هو شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا".

---

(1) رشيد الحاج صالح، فلسفة المعنى في التحليل اللغوي المعاصر، "فتجنشتاين" نموذجاً، المعرفة، س39، عدد 442، 2000م، ص29.

وصفوة القول إن الأساليب البيانيـة أقـدر مـن الحقيقـة في التعـبير عـن إحـساس المـتكلم ومطلبه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية يهتم علم المعاني بمطابقة الكلام لمقتضى حـال المتلقـي بينمـا يهتمّ علم البيان بمطابقة الكلام لمقتضى حال المتكلم.

لكننا في الوقت نفسه نرى أن المتكلم لا يلجأ إلى مثل هذه الأساليب لكي يحقـق الوضـوح والإفهام فقـط -إذا أراد بهـذا أن يكـون دقيقـا في وصـف أحاسيـسه- وإنمـا إلى جانـب ذلـك فإنـه يستخدمها لمفاجأة المتلقي، وهو يفاجئه بالإشراق الفجائي للعلاقة بين الفكـرة والأسـلوب البيـاني، فمثل هذه العبارات تفتح المجال أمام علاقات بين الأشياء، لم تكن مدركة مـن قبـل فتـشكل "صـدمة" للقارئ أو "دغدغة نفسية". بل إن «... قيمة كل خاصية أسلوبية تتناسب مع حدة المفاجأة التي تحـدثها تناسبا طرديا بحيث إنها كلما كانت غير منتظرة كان وقعها على نفس المتلقي أعمق»[1].

لهذا لا يراد من الوضوح معنى التوصيل وبلوغ المعنى فحسب وإنما يـشترط فيـه التـأثير في السامعين. يقول الجاحظ في تعريف البلاغة: «لا يكون الكلام يستحق اسـم البلاغـة حتـى يـسابق معناه لفظَه، ولفظُه معناه، فلا يكون لفظُه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك[2].

ويقول في موضع آخر: «إذا كان المعنى شريفا، واللفظ بليغا، وكان صـحيح الطبـع، بعيـدا عن الاستكراه، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف صنع في القلوب صـنيع الغيـث في التربـة الكريمة»[3].

ويتضح هذا التأثير من خلال تركيز الجاحظ على لفظة "قلبك" ولفظة "القلوب". ومما لا شـك فيه أن دلالة القلب ترتبط بذوق المتلقي وتهتز له عاطفته بقدر ما يكون الكلام بليغا ومؤثرا. ويقـول الجاحظ: «فمن زعم أنَّ البلاغة أن يكون الـسامعُ يفهـمُ معنـى القائـل، جعـل الفـصاحةَ واللُّكنـة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحونَ والمعرب، كله سواء، وكلُّه بيانا. وكيف يكون ذلك كلُّه بيانا»[4].

---

(1) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص86.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص115.

(3) المرجع نفسه، ص83.

(4) المرجع نفسه، ص162.

ويرى الزمخشري أن الكلام «إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وتختص مواقعه بفوائد»[1].

فالبلاغة رتبة فوق إفهام المعنى، رتبة شملها الامتياز في التعبير ومطابقته للمقام وافتنان المتكلم في التعبير والتصوير، ليضفي من أسلوبه على مقاله حُلة من نور وبهاء تجتذب السامعين إلى أن يتملوا معه جمال رؤاه، وبراعة خياله فيهدهد أو يرج مشاعرهم أو يثير عقولهم «والتأثير يعني تغيرا في الاتجاه وتحولا في السلوك»[2].

ثم إن الأساليب البيانية تخاطب النفس الإنسانية بما جبلت عليه من رغبة في الحصول على المعرفة بعد العناء في طلبها فمن «المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى وبالمزية أولى، فكان موقعه في النفس أجل وألطف، وكانت به أضن وأشغف»[3].

فالبحث المتقصي الذي يقوم به المتلقي مصدر فرح وسعادة إذا كان المعنى الذي توصل إلى كشفه يُشبع رغبته. وهكذا يكون للأساليب سلطان على النفوس ووقع على الآذان يعرفه الإنسان أينما كان.

بقي أنْ أقول: إننا عندما نريد التعبير عن فكرة معينة، نجد على الفور أنّ مجموعة مِنْ الكلمات تدفّقت إلى الذهن دُفعة واحدة، بشكل عفوي، ودون جهد. وهكذا المبدع، فنحن لا نعلم هل كان أسلوب كاتب ما أو شاعر ما قد جاء نتيجة وعْي صريحٍ به أو أنه صدر عنه كالفيض دون وعْي صريح عليه.

وخلاصة القول:

إن الأساليب البيانية تثير المتلقي وتحفزه على التفكير والتخيل وبالتالي إلى ملء الفراغات وخلق ردة الفعل عنده لأنها تنفرد بدلالات عميقة وشديدة الوقع عليه.

فالمتلقي هو العامل المباشر على ابتكار المتكلم للأساليب البيانية وذلك للاستجابة لأفق انتظاره أو لإدهاشه أو مفاجأته لدفعه إلى تغيير في أفعاله أو سلوكه أو وجهة نظره.

---

(1) الزمخشري، أساس البلاغة، ص119.

(2) جابر عصفور، مفهوم الشعر، ص73.

(3) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص126.

ومن هنا نرى حاجاتنا إلى دراسة مقامية براغماتية للأساليب البيانية، ولأن الطرق الدلالية، كما رأينا، فشلت في إعطاء تفسير كاف لهذه الظاهرة، فالأساليب البيانية دون مقام وجود مسطح فيكون على المقامية البراغماتية تقديم المعنى المقصود. ومن ثم تكتسب هذه الأساليب، من استعارة وكناية وتشبيه، براغماتيتها من التأثير الذي تحدثه في المتلقي في مقام معين، وترقى هذه البراغماتية إلى أعلى مستوياتها كلما أثر المتكلم في المتلقي؛ فتحدث آثاراً بالغة فيه فتجعل تلقيه إيجابيا؛ لأنها تخلق إطارا تواصليا لم يكن متوقعاً. بل إن الأساليب البيانية هي الطرائق التي يتفاوض بها الملقي المتلقي لتحقيق أقصى إمكانات التبليغ فيؤدي إلى انتهاض المتلقي بالعمل والتغيير. وأي تغير فيها هو تغير في قوة الإنجاز والتأثير وهي أكثر قدرة من غيرها على أن تلهب عقل المرء حماسا للسمو به إلى الفضيلة. لهذا كانت كما اعتبرها الناس أداة لإقناع الجمهور وهذا هو هدف البراغماتية.

والأساليب البيانية في جوهرها بُنية خواطر وأفكار ومعان، واللغة في الفؤاد، وليس في اللسان، والبلاغة بلاغة القلوب، وأحوال اللغة وخصائص بلاغتها هي أحوال الإنسان الذي أضمر نفسه وقلبه وعقله وجوهره في هذه الأساليب في لحظة خاصة. ومع هذا تترك الانفعالات الإنسانية ولا ينتبه أحد إلى أنها كامنة في مثل هذه الأساليب.

ويكشف هذا أن الأساليب البيانية هي التي ينبغي أن تحظى بعنايتنا وأن تنال اهتمامنا، فهي المفتاح الذي نستطيع أن نلج به إلى شخصية قائلها، فتكشف عن جوانبها المتعددة، وتعرف أبعادها، وتسلط الضوء على أعماقها وتمضي مع نفس قائلها في تطورها ونموها وصعودها وجمودها وتوقفها وانحدارها إلى أسفل، وتعرف منها الباكي المتضاحك والباكي الحزين والضاحك المستبشر.

ويمكننا -على سبيل المثال- النظر في عدد من الأساليب البيانية للتعرف على المعنى المقصود، وللغوص في أحاسيس الشاعر ومشاعره، ولمعرفة جُمْلة حاله. وسنرى أنهم لا يطلقون أخيلتهم في فنون القول لمجرد العبث بقلب الأوضاع ونسخ الأشكال، والتلفيق بين الحقائق.

يقول أوس بن حجر مشبها ارتفاع أصوات المقاتلين في الحرب تارة، ثم انخفاضها أو انقطاعها تارة أخرى، بصوت المرأة التي تجاهد أمر الولادة:

لنـــا صـــرخةٌ ثـــم إســـكاتةٌ كمـــا طَرْقَـــتْ بنِفـــاس بكـــر[1]

فالمتلقي يستطيع أن يتصور حال المقاتلين ومعاناتهم الشديدة في المعركة وأصواتهم من خلال صوت المرأة وحالتها عندما تجاهد أمر الولادة.

ونلاحظ هنا أن الشاعر يخاطب المتلقي بأسلوب بياني بسيط، لا يقتضيه أن يتكلف جهداً كبيراً ليصل إلى المعنى المقصود الذي يريده الشاعر. فالتشبيه أداة خطاب بلاغي تعتمد بساطة التركيب في دلالتها على المعنى.

أما الاستعارة فهي أداة خطاب بلاغي متقدمة مقارنة مع التشبيه -كما قلنا سابقا- يلجأ إليها الشاعر عندما يشعر بالحاجة إليها في تقديم المعنى الذي يريده، والحالة التي يعيشها.

يقول امرؤ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهمـــوم ليبتلـــي
فقلت لـه لما تمطـى بصُلبـه وأردف أعجـازا وناء بكلكـل[2]
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فالمتلقي يدرك من خلال الصورة إحساس الشاعر بوحشة الليل وطوله وثقله على نفسه وذلك عندما جعل لليل سدولا يرخيها، وصلبا يتمطى به، وأعجازاً يردفها، وكلكلا ينوء به. كل ذلك من خلال الصورة الاستعارية التي اختارها الشاعر لتصف حالته.

من ذلك قول المتنبي في الغزل:

أراكِ ظننتِ السلكَ في جسمي عُقْتِه عليكِ بدُرٍّ عن لقـاء التَّـرائب[3]

فما العلاقة بين حال الشاعر والسلك؟ هل هناك رابط بينهما؟ ولماذا اختار الشاعر السلك بالتحديد ليصور حالته، وهل نستطيع من خلال هذا الأسلوب البياني أن نستدل على أحاسيس الشاعر ومشاعره؟

---

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص123.
(2) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص48.
(3) شرح ديوان المتنبي، ج1، ص474.

بنظر ثاقب نرى أن سلك العقد -الخيط الذي ينظم فيه الدُّر- هو القريب الذي لا يصل أبداً مع قربه، لأن حبات العقد تحجزه عن ملامسة الجسد الناعم، وهذا أولاً هو السبب في تحول السلك وهو أيضاً السبب في تحول الشاعر الذي لا يصل إلى هذه المحبوبة مع قربه منها، فهناك تشابه مزدوج بين الشاعر والسلك ليس في النحول وحسب، بل لكون سبب النحول في الحالتين هو الاحتجاز وعدم القدرة على الوصول مع شدة القرب.

هكذا نرى أن التمثيل -وسيلة الشاعر التعبيرية- للنحول بالسلك جاء في مقامه المناسب ليصور حالة الشاعر بدقة.

ومنه أيضا قول عشرقة[1] المحاربية:

جَريتُ مع العشاق في حَلْبة الهوى ... فَفُقْتُهُم جمْعاً وجئتُ على رسْلِي
فما لبس العشاق من حُلَلِ الهوى ... ولا خلعوا إلا الثيابَ التي أبْلي
وما شربوا كأسا من الحب مرة ... ولا حلوة إلا وشربهم ضلي

فمن خلال الصورة الفنية التي رسمتها الشاعرة نستطيع أن نتبين عظمة الهوى الذي تهواه، وأنها ليست الأولى في التجربة ولكنها الأعمق. فكأنها تقول لنا: مهما بلغ الحبيب من حب حبيبته ومهما وصل هذا الحب من نفسه، فأعظم الهوى، الذي أهواه أنا.

فالمحاربية اخترقت الزمان والمكان ومثلت حبها بثلاث لوحات رائعة رسمتها ولونتها بالألفاظ والأفعال المتتابعة المفعمة بالحركة:

صورة الركض ← ركض ← فقتهم ← جئت على رسلي
صورة اللبس ← لبس (حلل الهوى) ← خلعوا الثياب ← التي أبلي
صورة الشرب ← شربوا (مرة وحلوة) ← شربهم ← فضلي

فجاءت هذه الصور مشبعة بالحركة -من خلال الأفعال التي ذكرتها- لتلائم حالة الشاعرة المفعمة بالحب الذي لا ولن ينطفأ.

---

(1) بشير يموت، شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، ص102.

وآخر كلمة في عجز كل بيت، جاءت لتناسب "فرادة" حبّها الـذي فـاق كـل حـب موجـود. فالمحاربية مثل العشاق تركض في حلبة الهوى لكنها تجتازهم جميعا حتى وإن سارت على مهـل. وهـا هي تلبس ثوب الهوى شأنها شأن غيرها ولكنّ ثيابها الأصل. فَهُم مهما لبسوا أو خلعوا من الثيـاب فلن تكون إلا ثيابا أبلتها. وكذلك في الشرب فقد ذاقت حلوه ومره فجربت كل نكهاته ومهمـا ذاق غيرها، فما هو إلا ما تركته في قعر كأسها.

وإذا انتقلنا إلى محمود درويش نراه يقول:

إنا سنقلع بالرموش

الشوك والأحزان... قلعا! [1]

فجاءت لفظة "الرموش" في مقامها المناسب لتصف حالة الصمود للشعب الفلـسطيني-وهـي أضعف جزء في جسمنا لرقتها- فمهما فعل الصهاينة بنا من قتل وتشريد وتشويه وتعذيب وتـدمير، سنظل نقاومهم حتى وإن لم يبق فينا إلا الرموش الرقيقة، لن نستسلم سنحاربهم برموشنا.

ولننتقل الآن إلى أجمل القول، القرآن الكريم، ففي آياته صور باهرة تأتي لتناسـب حاجـات النفوس ومقامات المتلقين كقوله تعـالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ ﴾[2] فلو قلت (اشتعل الشيب في الرأس) لكان هذا القول يحتمل أن الـشيب لم يـشمل الرأس كله وإنما كان في بعض أطرافه، أما إذا قلت "اشتعل الرأس شيباً" فإن ذلك يعني أن الشيب عَـمّ الرأس فلم يُبْق فيه موضعا إلا شابه. فهذا الأسلوب يفيد الإحاطـة والـشمول. فجـاء لـيلائم مقـام الكهولة بل الشيخوخة. فقد عَمّ الشيب جميـع أطـراف الـرأس، والـشيب دلالـة علـى الـشيخوخة. فكيف له أن ينجب؟!

ونظير هذا في التنزيل قولـه عـز وجـل: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴿١٢﴾ ﴾[3] فلـو قلـت (فجرنـا في الأرض عيونا) لكان في قولك هذا ما يفيد بأنـه قـد توجـد عيـون في بعـض أطـراف تلـك الأرض. ولكن حين قال الله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴿١٢﴾ ﴾ أصـبح المعنـى أن تلـك الأرض أصـبحت كلـها عيون جارية. فجاء هذا الأسلوب ليناسب مقام سرعة إغراق العصاة من قوم نوح عليه السلام. ولا يمكن أن يقوم مقامه أو يغني غناءه تعبير آخر من خلال هذه الكلمات.

---

(1) محمود درويش، الديوان، ص20

(2) سورة مريم: (4)

(3) سورة القمر: (12)

ومن خلال هذه الأمثلة نحاول أن نبين ما يمكن أن تسهم به هذه الأساليب في الكشف عن المقامات المختلفة وعن غايات المتكلم ومقاصده والحالة التي يعيشها والانفعالات النفسية التي تعتريه، محاولين تجلية تلك الأمور. فلا بد من استقاء السيرة النفسية منها واصطياد الرسالة التي تكمن فيها من جهة ثانية. فهذه لابد أن تكون مهمتنا لا أن نعمد فقط إلى بيان أن الأسلوب خبر أو إنشاء أو نحوه.

ولقد استوقفتني في هذا المقام دراسة سعد مصلوح للتشخيص الأسلوبي الإحصائي للاستعارة[1]؛ إذ ذهب في هذه الدراسة إلا أنّ الأساليب البيانية باعتبارها أشكالاً بلاغية تنتج عن طبيعة التركيب وما يتضمنه، وتساعد كثيراً في فهم النص، ولكنها لا تساعد في فهم مجمل العلاقات المشكّلة للنص لأن دراسته أغفلت مقامات تلك الأساليب فهي لم تأخذ من الإحصاء إلا وظيفة العد ولم تتجاوزها.

وهذه من نقاط الضعف الخطيرة في الدراسات الإحصائية، لأنها لا تقيم حسابا لتأثير المقام مع أننا تأكدنا أن العلاقة بين الأساليب والمقام هي المحرك الأساسي الذي ينبغي لنا أن ننطلق منه إذا أردنا قراءة صحيحة.

والرأي عندنا أن الأسلوبية، إن أرادت أن تجاوز القوالب المنهجية التقليدية لا بد لها من ولوج مسالك بحث حديثة واعتماد مناهج أخرى تكون مكملة في فهمها خاصة تلك الموصولة بالبراغماتية المقامية وهو ما يبدو أنها بدأت تأخذ بأسبابها وتجوس في دروبها الدقيقة[2].

---

(1) وينظر: في التشخيص الأسلوبي الإحصائي للاستعارة (تطبيق على أشعار البارودي وشوقي والشابي)، عالم الفكر، ع4، س3، 1985م، ص ص122-132.

(2) يقول سعد مصلوح: «وإذا كان تحليل المقال في سياقه المقامي واجبا في اللسانيات الاجتماعية والتاريخية والنفسانية فإنه في مجال التحليل الأسلوبي أوجب». سعد مصلوح، الدراسة الإحصائية للأسلوب بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة، عالم الفكر، م20، ع3، 1989، ص 683. ويقول صلاح فضل: «من السياقات النصية: سياق يطلق عليه علماء اللغة اسم 'سياق الموقف'؛ وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند الدراسة الأدبية للأسلوب فالنص في نهاية الأمر ليس سوى تعبير يشكل جزءاً من عملية اجتماعية معقدة؛ على نحو يجعل من الضروري استحضار الملابسات الشخصية والاجتماعية واللغوية والأدبية والأيديولوجية التي كتب فيها النص». ينظر: صلاح فضل، من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية، فصول، م7، ع3، 4، أبريل، سبتمبر، 1987م، ص 32.

علم البديع: مقام تحسين الكلام وتزيينه

لقد كان إفراد علم البديع علماً مستقلاً، إدراكاً لواقع لغوي بدأ يفرض نفسه على الساحة الأدبية والبلاغية لا يمكن تجاهله، ففنون البديع تكون ذات معنى في مقام معين وتصبح زخرفاً وحلية فقط في مقام آخر، وهي على الوجهين لا بد من استخدامها في مقام تحسين الكلام، فحاجة الكلام إلى الحلاوة والطلاوة حاجة ملحة[1].

يقول الخطيب القزويني في تعريف علم البديع: «هو علم يُعرّف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة»[2] ثم قسمه إلى ضربين: ضرب يرجع إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ، وتكلم على سبعة وأربعين فناً من هذين الضربين.

ففي هذا التعريف نرى أنّ المطابقة مع "مقتضى الحال" و"المقام" تتم في مرحلة سابقة، تليها مرحلة الوضوح في علم البيان، ثم التحسين وبذلك يكون علم البديع فناً له أثره في التعبير وليس تابعاً للفنون الأخرى، فالبلاغة تتم دون البديع أو المحسنات البديعية وهذه إذ تدخل على الكلام فلتدخل "الحُسن عليه".

والحُسن في الكلام البليغ ليست قضية غير ذات بال، فقد عرفته الدراسات البلاغية منذ وقت مبكر نسبيا. قال أبو هلال العسكري في تعريف البلاغة: «كُلُّ ما تُبلِّغ به (من كلام) المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكُّنه في نفسك، مع صورة مقبولة، ومعرض حسن»[3]. ثم وضح ذلك بقوله: «وإنما جعلنا حُسنَ المعرض، وقَبولَ الصورة شرطاً في البلاغة؛ لأن الكلام إذا كانت عبارتُه رثةً، ومعرضه خَلَقا لم يُسَمَّ بليغا، وإن كان مفهومَ المعنى، مكشوفَ المغزى. فلا بد من تحبير (أو تخير) اللفظ في حُسن الإفهام»[4].

---

(1) تنصرف الدلالة اللغوية للتحسين إلى معنى التزين والتجمل وهو مطلوب في حياتنا لا غنى عنه فالمرأة تتزين، والرجل يتجمل، والضالع في الجريمة يزين لنفسه أو لغيره ارتكابها، والمدن والعواصم تتزين شوارعها وميادينها بالأضواء والخضرة الزاهية وفي التنزيل تزين الحياة الدنيا بالأموال والأولاد، ويزين الشيطان سوء الأعمال، وتزين قلوب المؤمنين بالتقوى كما تتجلى الزينة في السلوك الأخلاقي والمواقف الاجتماعية والأحوال والنفسية وهكذا، فالتزيين في النص البديعي لا بد منه.

(2) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص495.

(3) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص10.

(4) المرجع نفسه، ص10.

وهكذا نرى أن الجمال أو الحسن لا يُغْفَل في الكلام البليغ، فهذا مقامه ليتمكن في قلب سامعه. فالأدب ليس تاريخا أو فلسفة أو بحثا في علم الاجتماع، فالناحية الجمالية من شروط الأدبيّة إذ إنها تجعله - مع غيرها- أدبا ففنا من الفنون، لكن هذا الجمال، أو الحسن، يجب أن لا يكون مجتلبا بل نابعا من صميم العمل الأدبي. فأي نوع من فنون البديع لا تكون له قيمة إلا إذا كان المعنى يتطلبه أو يستدعيه.

يقول الجرجاني: «فإنك لا تجد تجنيساً مقبولا ولا سجعا حسنا، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلا، ولا تجد عنه حِوَلاً. ومن ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد المتكلم إلى اجتلابه، وتأهُّب لطلبه، أو ما هو لحسن مُلاءمته»[1]. ويقول في موضع آخر «إنّك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً»[2] وفي هذا المنحى قوله: «فَمَن نَصَرَ اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته»[3] فما «يُعطي التجنيس من الفضيلة أمرٌ لم يتم إلا بنصرة المعنى إذ لو كان اللفظ وحده لما كان فيه إلا مستحسَن ولما وُجد فيه معيب مستهجَن[4] فالجناس مثلا ليس مقصودا لذاته أو لتحسين اللفظ فقط؛ وإنما المعنى هو الذي يطلبه وذلك لأن الألفاظ خدم المعاني والمصرّفَةُ في حكمها[5] ولأنّ حد التجنيس هو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى»[6]، فهذا مقامه، وإذا اتفق اللفظ دون اختلاف المعنى فهذا ليس من التجنيس في شيء، وقد سمّاه بعض علماء البيان بـ التردید «أي أنّ اللفظة الواحدة رُدّدت فيه». ومثال ذلك قول أبي تمام:

أظنّ الدمعَ في خدي سيبقى رسوماً من بكائي في الرسوم.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص6

(3) المرجع نفسه، ص8

(4) المرجع نفسه، ص8

(5) المرجع نفسه، ص8

(6) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص244.

فهذا ليس تجنيساً «فالبيت المشار إليه هو اتفاق اللفظ والمعنى معاً»[1]. تأمل قوله تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ۚ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴿٥٤﴾﴾[2]. لم يقل الله فيه "ثمر الجنتين" .. لأن الثمر لا دلالة فيه للالتقاط، ولكن "جنى" تدل على الثمرة التي تجنى وتؤخذ وهي بمعنى المجنى. ولهذا كانت أوقع من غيرها وتستهدف غاية لا تحققها لفظة أخرى. وهي في الوقت نفسه -في نظم ملتئم ومقام ملائم يكتمل فيه المعنى بكلمة "دان" التي لا يخفى ما فيها من دلالة معنوية وعذوبة نغم. تتلقفها الأسماع لما فيها من حروف متآخية مع الجناس، إضافة إلى ما تضيفه من أن المجنى قريب المتناول. وذكر المفسرون بأنه قريب يناله القائم والقاعد والمضطجع. ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[3].

ويقول أبو تمام:

فتىً جودُه طبعٌ فليس بحافلٍ أفي الجَوْرِ كانَ الجودُ منه أم القصدِ

فالتجانس بين الجور والجود على مستوى تحسين اللفظ وتزيينه يوحي بالتماثل، فعلى مستوى تحسين المعنى يقرن الجود بظلم المال وهذا ما تعطيه لفظة الجَوْر، إذ هي نقيض العدل والميل عن القصد وهاتان اللفظتان صفتان من صفات الإنسان.

وقوله:

فلا دمعَ ما لَم يَجْرِ في إثرِهِ دَمٌ ولا وجْدَ ما لَمْ تعي عَنْ صفة الوَجْدِ

فالجناس بين لفظتي "دمع" و"دم" له بُعد صوتي "تزييني" ولكنه أولاً له بُعد "تحسيني" للمعنى؛ فاللفظتان علامتان من علامات الحزن والألم التي يمرّ بها الإنسان. ثم قوله:

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص 244.

(2) سورة الرحمن: (54)

(3) سورة الحاقة:(22 و23)

تُعَـصْفِرُ خـدّيها العُيـونُ بحُمْـرةٍ إذا وَرَدت كانت وبالاً علـى الـوردِ

ففي هذا البيت يجانس أبـو تمـام بـين "وردت" و"الـوردة" ويظهـر البعـد الـدلالي بـين هـاتين اللفظتين من خلال أنّ كلمة "وردت" تعني الاتجاه صوب الماء؛ والورد يحتاج إلى الماء واللفظتان تـدلان على الحياة والانتعاش. وعلى هذا النهج ورد قول البحتري:

إذا العين راحت وهي عينٌ على الجوى فليـس بـسِرٍّ مـا تُـسِرّ الأضـالع

فالعين: الجاسوس، و(عين): عين الإنسان، والبُعد الدلالي بين هاتين اللفظـتين يظهـر مـن خلال أن العين: "الجاسوس" يستخدم عينيه للتجسس على الناس. وفي جميـع الأمثلـة الـسابقة اللفـظ واحدٌ والمعنى مختلفٌ.

وإذا تناولنا لوناً آخر من ألوان البديع: الـسجع، سـنتبين بعـده الـدلالي (تحـسين المعنـى). يقول ابن الأثير: «واعلم أنّ للسجع سرّا هو خلاصته المطلوبة، فإنْ عري الكلام المـسجوع منـه فـلا يُعتدُّ به أصلاً... والذي أقوله في ذلك هو أنْ تكون كل واحدة من الـسجعتين المـزدوجتين مـشتملة على معنى غير المعنى الذي اشتملت عليه أختها، فإنْ كان المعنى فيهما سـواءً فـذلك هـو التطويـل بعينه.. وإذا وردت سجعتان تدلان على معنى واحد كانت إحداهما كافية في الدلالـة عليـه، وجـلُّ كلام الناس المسجوع جارٍ عليه... والأقلّ منه على ما أشرت إليه»[1].

والكلام المسجوع يحتاج إلى أربع شرائط حتى يأتي في مقامه المطلوب والمرغوب، وهي:

1. اختيار مفردات الألفاظ واختيار التراكيب على الوجه الملائم لمقام الكلام. يقول ابـن الأثـير: فـ «ينبغي أنْ تكون الألفاظ المسجوعة حلوة حارة طنانة رنانة، لا غثة ولا باردة وأعني بقـولي "غثة باردة" أنّ صاحبها يـصرف نظـره إلى الـسجع نفـسه مـنْ غـير نظـر إلى مفـردات الألفـاظ المسجوعة، وما يشترط لها من الحُسن، ولا إلى تركيبها، وما يُشترط له مِن الحُسْن»[2].

(1) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص195.

(2) المرجع نفسه، ص193.

2. ومطلوب آخر للسجع «وهو أنْ يكون اللفظ فيه تابعاً للمعنى، لا أنْ يكون المعنى فيه تابعاً للفظ، فإنه يجيء عند ذلك كظاهر مموّه، على باطن مشوّه»[1].

ويتابع قوله: «إذا صورت في نفسك معنى من المعاني، ثم أردت أنْ تصوغه بلفظ مسجوع، ولم يواتك ذلك إلا بزيادة في اللفظ، أو نقصان منه، ولا يكون محتاجاً إلى الزيادة ولا إلى النقصان... فإنه هو الذي يُذَم من السجع»[2] «وأما إذا كان محمولاً على الطبع غير متكلف فإنه يجيء في غاية الحُسن وهو أعلى درجات الكلام»[3].

ورابع مطلب للسجع: «أن تكون كل واحدة من الفقرتين المسجوعتين دالة على معنى غير المعنى الذي دلت عليه أِختها»[4].

فهذه أربع شرائط، هذا مقامها، حتى يكون المعنى هو الذي يطلب السجع، وهو محمود إذا وقع سَهْلاً بلا كلفة ولا مشقة. ومن أمثلة السجع المحمود قول القائل: «اللهم هب لي حمدا، وهب لي مجدا، فلا مجدَ إلا بفَعال، ولا فعال إلا بمال»[5].

وقول الفضل بن عيسى الرقاشي: «سل الأرض فقل: مَنْ شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك، فإن لم تُجبك حِواراً، أجابتك اعتباراً»[6] .

وكلام النبي ﷺ : «لا تزال أمتي بخير ما لم ترَ الفَيءَ مغنماً، والصَدقَةَ مَغْرَماً». وقوله: «يا أيها الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطّعام. وصلوا الأرحام، وصلوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام»[7]. وتناسق الإيقاع والمعنى يجتمع في فواصل القرآن الكريم -فيأتي لمعنى- كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ

---

(1) المرجع نفسه، ص ص193-194

(2) المرجع نفسه، ص194

(3) المرجع نفسه، ص194

(4) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص196

(5) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص12

(6) المرجع نفسه، ص12

(7) المرجع نفسه، ص ص12-13

﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾. تنسجم في هذه الآياتِ النغمةُ مع المعنى وتتعانق الفواصل مع ما قبلها. وفيها ختمت الآية الأولى التي تشير إلى قدرة الله عز وجل في هذا الكون الفسيح بقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ إذ إن الاهتداء بالنجوم في ظلمات البر والبحر أمر يختص بالعلم والعلماء. وختمت الآية الثانية بقوله: ﴿يَفْقَهُونَ﴾ فجاءت الخاتمة مناسبة في أمر يحتاج إلى الدقة الشديدة، لأن إدراك نشأة الإنسان من نفس واحدة وتطوره في مستقره في الأصلاب والأرحام مما يحتاج إلى فقه وتدبر. وختمت الآية الأخيرة بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بعد أن تحدثت عن نعم الله الجليلة التي أنعم بها على عباده، وما أخرج لهم من الثمرات بالماء المنزل من السماء، فاخضرت الأرض وتنوعت فوائدها، ويستدعي المقام أن تختم الآية بالإيمان الداعي إلى شكر الله وحمده على نعمه الكثيرة التي لا تُحصى.

وجميع الأمثلة السابقة تحققت فيها الشرائط الأربع. منها أنّ كل واحدة تختص بمعنى ليس في أختها التي تليها، وكذلك فليكن السجع كما قال ابن الأثير.

ومن كلام العرب في كتاب: «لم ير للكفر أثراً إلا طمسه ومحاه، ولا رسماً إلا أزاله وعفاه»[1].

فلا فرق هنا بين محو الأثر وعفاء الرسم. فانتفى هنا شرط من شروط السجع -وهو أنْ تكون كل واحدة من الفقرتين المسجوعتين دالة على معنى غير المعنى الذي دلت عليه أختها.

ومن كلامهم أيضاً في كتاب: «وقد علمت أنّ الدولة العباسية لم تزل على سالف الأيام، ومتعاقب الأعوام تعتل طوراً وتصح أطواراً، وتلتاث[2] مرة، وتستقل مراراً، من حيث أصلها راسخٌ لا يتزعزع، وبنيانها ثابتٌ لا يتضعضع»[3].

فهذه الأسجاع كلها متساوية المعاني، فإن الاعتلال، والالتياث، والطور، والمرة، والرسوخ، والثبات كل ذلك سواء فهي إذن ليست بالسجع المحمود.

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص198

(2) تلتاث: تختلط

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وأنكر رسول الله ﷺ السجع إذا تكلّف فيه الفرد تكلُّف الكهان فـأتى بـه في بعـض كلامـه من غير سجية وطبع، ومثال ذلك «يقول العبد: مالي مالي وماله من ماله إلا ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو أعطى فأمضى»[1].

ومنه قول رجل سأل النبي عليه الصلاة والسلام فقال: «يا رسولَ الله، أرأيتَ من لا شرب ولا أكـل ولا صـاح فاسـتهلّ، ألـيس مثـل ذلـك يُطَـلّ» قـال: فقـال رسـول الله: «أسـجع كـسجع الجاهلية؟»[2].

«فأنت لا تجد في جميع ما ذكرت لفظاً اجتُلب من أجل السجع وتُرك له ما هو أحقُّ بـالمعنى منه وأبرُّ به، وأهدى إلى مذهبه»[3].

وبناء على ذلك نرى أن المعاني هي التي تنسج ألفاظ البديع «ولن تجد أيمنَ طائرا، وأحـسنَ أولا وآخرا، وأهدى إلى الإحـسان، وأجلـبَ للاستحـسان، مـن أن ترسـل المعـاني علـى سـجيتها، وتدَعها تطلب لأنفسها الألفاظ فإنها إذا تُركت وما تريد لم تكتسِ إلا مـا يليـق بهـا، ولم تلـبس مـن المعارض إلا ما يزينها»[4]. ألا ترى لو أن رجلا أراد في المـدح تـشبيه رجـل لمـا أخطـأ أن يـشبهه في الجود بالغيث والبحر، وفي الإقدام بالأسـد، وفي المـضاء بالـسيف، وفي العـزم بالـسيل، وفي الحـسن بالشمس... فإن لم يحسن تركيب هذه المعاني في أحسن حلاها من اللفظ الجيد الجامع للرقة والجزالة والعذوبة والطلاوة والسهولة والحلاوة لم يكن للمعنى قدر؟

يقول ابن الأثير: «الألفاظ تنقسم في الاستعمال إلى جزلـةٍ ورقيقـة، ولكـل منهمـا موضـعٌ يحسن استعماله فيه»[5]. فالجزل من اللفظ يستعمل في وصف مواقف الحروب، وفي قـوارع التهديـد والتخويف ... وأما الرقيق منها فيستعمل في وصف الأشـواق، وذكـر أيـام البعـاد، وفي اسـتجلاب المودات، وملاينات الاستعطاف ...[6].

---

(1) البرهان في وجوه البيان، ابن وهب الكاتب، ص209.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص ص13-14.

(5) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص ص167-168.

(6) المرجع نفسه، ص168.

وهكذا تجري الألفاظ من السمع مجرى الأشخاص من البصر. «فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأشخاص عليها مهابةٌ ووقار. والألفاظ الرقيقة تتخيل كأشخاص ذوي دماثة، ولين أخلاق، ولطافة مزاج»[1].

ولهذا نرى ألفاظ أبي تمام كأنها رجال قد ركبوا خيولهم، واستلّوا سلاحهم، وتأهبوا للطرد، ونرى ألفاظ البحتري كأنها نساء حسان عليهن قلائد مصبغات، وقد تحلين بأصناف الحلي[2].

فتجميل الكلام لا يكون عبثا، وليس المقصود به الجمال في حد ذاته بقدر نجاحه في الغرض الذي يهدف إليه.

وعلى الرغم من أن الحسن في البديع لا يرجع إلى اللفظ، إلا أنه إذا توافرت هذه المحسنات مع حسن النظم يكون قد قرأ «الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين»[3] كما يرى الجرجاني. فهناك الكلام البليغ العادي وهناك الكلام البليغ المحسّن. وهذا أمر يعرفه أهل الأدب والبلاغة والبيان.

يقول فخر الدين الرازي: «فالبديع بالتجنيس، أو ردّ العجُز على الصدر، أو السجع، أو سوى ذلك من مسميات، أولا وأخيرا محاولة لخلق جمال، وإبداع حُسن. وإيجاد لون من ألوان البهاء والرواء»[4]، والدليل على أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ أنّ الخطب الرائعة، والأشعار الرائقة ما عُمِلَت لإفهام المعاني فقط؛ لأن الرديء من الألفاظ يقوم مقام الجيدة منها في الإفهام، وإنما يدل حُسن الكلام، وإحكام صنعته، ورونق ألفاظه، وجودة مطالعه، وحُسن مقاطعه، وبديعُ مبادئه وغريب مبانيه على فضل قائله وفهم منشئه»[5] وأكثر هذه الأوصاف ترجع إلى الألفاظ. فليس شرطا ضروريا دخول الكلمة في نسق تعبيري من أجل أن تنطوي على دلالة. ولا بد من إلباس المعنى «ما يشاكله من الألفاظ حتى يبرز في أحسن زي وأبهى صورة، واجتناب ما يشينه من سفاف الكلام وسخيف اللفظ»[6].

---

(1) المرجع نفسه، ص176.

(2) المرجع نفسه، ص176.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص72.

(4) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص50

(5) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص58.

(6) ابن طباطبا، عيار الشعر، ص10.

وذهب ابن الأثير إلى «أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار، وصوتا منكرا كصوت حمار، وأن لها في الفم أيضا حلاوة كحلاوة العسل، ومرارة كمرارة الحنظل، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات والطعوم»[1]. ويقول ابن الأثير: «ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشحرور، ويميل إليهما، ويكره صوت الغراب وينفر منه، وكذلك يكره نهيق الحمار، ولا يجد ذلك في صهيل الفرس؟ والألفاظ جاريةٌ هذا المجرى، فإنه لا خلاف في أن لفظة ٱلمزنة وٱلديمة حسنةٌ يستلذها السمع، وأن لفظة ٱلبعاق قبيحة يكرهها السمع. وهذه اللفظات الثلاث من صفة المطر وهي تدل على معنى واحد، ومع هذا فإنك ترى ٱلمزنة وٱلديمة وما جرى مجراها مألوفة الاستعمال وترى لفظة ٱلبعاق وما جرى مجراه متروكاً لا يُستعمل، وإنْ استُعمل فإنما يستعمله جاهلٌ بحقيقة الفصاحة، أو مَنْ ذوقه غير سليم»[2]، «ومَنْ يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة ٱلغصن ولفظة ٱلعُسلوج... وبين لفظة ٱلسيف ولفظة ٱلخنشليل، وبين لفظة الأسد ولفظة ٱلفدوكس، فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ولا أن يجاوب بجواب بل يترك وشأنه»[3].

فالجمال في التعبير أمر مطلوب حيث تنساب الألفاظ في «عذوبة الماء الزلال» وتتدفق المعاني «أرق من السحر الحلال». فالكلمة الملفوظة هي سر الحياة، فهي تثير المشاعر وتمتع القلوب وتلمس الأحاسيس وتشد الأسماع وتستميل النفوس وتدخل الآذان بلا إذن.

ومثل هذه المسميات وغيرها من: الحلاوة والرشاقة والحسن والأناقة والعذوبة والخلابة والروعة... مسميات ألصق بحاجات الإنسان الحسية المكتسبة وهي كلها حاجات عضوية أو نفسية لا تخرج عن نطاق حاجاته البشرية المكتسبة بالتجربة الموروثة أو الميول الغريزية. فالحاجة للاستمتاع الجمالي حاجة تكوينية في الإنسان والكلام الجميل من أكثر المواضيع الجميلة شدّا للإنسان.

ومجمل القول إن المحسنات المعنوية راجعة إلى تحسين المعنى أولا وبالذات ولكنها تفيد تحسين اللفظ، والمحسنات اللفظية راجعة إلى تحسين اللفظ أولا وبالذات ولكنها تفيد تحسين المعنى أيضا. فيتكون للمتلقي لذتان: لذة لفظية صوتية موسيقية إيقاعية تمس الشكل الخارجي للمقال يحدثها التناغم الذي توجده المحسنات اللفظية. ولذة دلالية مقامية تمس التركيب الداخلي للمقال، إذ

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر، م1، ص154.

(2) المرجع نفسه، م1، ص ص75-76. وقوله: ٱلمزنة أي المطر وقوله: ٱلديمة المطر يطول زمانه في سكون وقوله ٱلبعاق: الصوت الشديد.

(3) المرجع نفسه، ص153. قوله: ٱلعسلوج ما لان واخضر من قضبان الشجر والكرم أول ما ينبت وجمعها عساليج.

نبحث عن المعنى المخفي وراء تشابك صوتي صيغي. فإما أن تستدعي الألفاظ المعاني وإما أن تنسج المعاني الألفاظ وأولهما بعرض الصنعة وثانيهما آخذ بسبب المعنى. فالقدماء ميزوا بين نمطين من البديع يئولان إلى وضعين محددين: مقام تحسين الكلام اللفظي ومقام تحسين الكلام الدلالي المقامي. ومنه نرى انتقال بؤرة الاهتمام إلى المقال وتحسينه بهدف التأثير في المتلقي.

الكلمة ومقامها:

لكل لفظ إيحاؤه، وفي القرآن الكريم بعض الألفاظ تستعمل بنفسها في تصوير المعنى، لها خصوصية دلالية مقامية لا يقوم مقامها كلمة سواها، فالقرآن يختار من الألفاظ أسلسلها وأفضلها وأصلحها مناسبة للمقام لتؤدي المعنى المراد كاملا برشاقة ووقع في النفس، فمثلا بعض الألفاظ فخم رائع يمثل الأنفة والكبرياء، وبعضها ذو دوي وجلجلة يمثل قصف الرعد وهزيم الريح وزحف الجند، وبعضها دمث لين يصور الأحلام والمناجاة والمناغاة، ومنها القارص اللاذع ومنها المستعطف الآسر... والمتكلم الماهر هو الذي يتخير الألفاظ وينظمها في النسق الملائم للمقام.

1. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ۝٢﴾[1].

فاستخدمت كلمة مرضعة في مقامها المناسب، ولو استخدمت لفظة غيرها لما أدت المعنى المقصود فهي أشد شفقة على ولدها، وأكثر ألفة له، وهي أقرب الناس إليه وأكثرهم معرفة بحاجته واهتماما بحفظه.

2. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۝٤٠﴾[2].

هنا وردت لفظة "يفعل" ولم ترد "يخلق" لأن الفعل هنا يناسب مقام وجود الزوجة والزوج، وإن كان وجود العقم والشيخوخة مانعا للإنجاب.

وقوله تعالى على لسان مريم بنت عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۝٤٧﴾[3].

---

(1) سورة الحج: (2)

(2) سورة آل عمران: (40)

(3) سورة آل عمران: (47)

فوردت لفظة "يخلق" ولم ترد "يفعل" لأن خلق عيسى عليه السلام هو خرق للناموس الكوني في سنن الإنجاب؛ هو إيجاد من غير سبب يؤدي إليه، فناسب المقام هنا استخدام لفظ "يخلق" دون "يفعل".

3. ومن الألفاظ المقول بترادفها: لفظا "الزوج" و"المرأة". تقول عائشة عبد الرحمن: «وترى البيان القرآني يستعمل لفظ "زوج" حيثما يتحدث عن آدم وزوجه، على حين يستعمل لفظ "امرأة" في مثل امرأة العزيز، وامرأة نوح، وامرأة لوط، وامرأة فرعون. وقد يبدو من اليسير أن يقوم أحد اللفظين مقام الآخر، وكلاهما من الألفاظ القرآنية، فنقول في "زوج آدم" مثلا امرأة آدم ... وذلك ما يأباه البيان المعجز»[1].

لكن عائشة عبد الرحمن تعلل مغزى الحكمة في تباين استخدام هذين اللفظين: «ونتدبر سياق استعمال القرآن للكلمتين فيهدينا إلى سر الدلالة: كلمة "زوج" تأتي حين تكون الزوجية هي مناط الموقف: حكمة وآية، أو تشريعا وحكما، في آية الزوجية. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[2] ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ ﴾[3]. فإذا تعطلت آيتها من السكن والمودة والرحمة بخيانة أو تباين في العقيدة، فامرأة لا زوج: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴿٣٠﴾ ﴾[4] ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴿١٠﴾ ﴾[5] «وقد تعطلت آية الزوجية بينهما بإيمانها وكفره»[6] وحكمة الزوجية في الإنسان وسائر الكائنات الحية من حيوان ونبات هي اتصال الحياة بالتوالد، وفي هذا السياق يكون المقام لكلمة زوج... فإذا تعطلت حكمة الزوجية في البشر بعقم، أو ترمل، فامرأة لا زوج، كالآيات في امرأة إبراهيم[7] وامرأة عمران[8].

---

(1) عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن، ص212

(2) سورة الروم: (21)

(3) سورة الفرقان: (74)

(4) سورة يوسف: (30 و51)

(5) سورة التحريم: (10)

(6) سورة التحريم: (11)

(7) سورة هود: (71)، وسورة الذاريات: (29)

(8) سورة آل عمران: (35)

ومن مواطن اختلاف الدلالة بين لفظي "الزوج" و"المرأة": عنصر الإنجاب كما رأت عائشة عبد الرحمن فتقول: «ويضرع زكريا إلى الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥﴾[1] ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا ۝٨﴾[2] ثم لما استجاب له ربه، وحققت الزوجية حكمتها كانت الآية ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۝٩٠﴾[3].

وفي آيات التشريع تتعلق الأحكام بالزوج والأزواج حين تكون الزوجية قائمة: واقعا أو حكما؛ كأحكام المواريث، وعدة اللواتي توفي أزواجهن[4]. أما حين تنقطع العلاقة الزوجية بطلاق أو إيلاء، فالأحكام متعلقة بالنساء لا بالأزواج[5].

وخلاصة الأمر مما تقدم أن المرأة تحظى بلقب الزوجة؛ في مقام العلاقة الزوجية القائمة بين الزوجين وفي مقام التآلف الفكري والنفسي والحسي؛ وذلك بأن تكون قد أنجبت له، وعلى دينه، وذات وفاء له. فإن اختل عنصر واحد من هذه العناصر كانت "امرأة" لا "زوج".

4. استمع إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾[6] فلفظة "نزاعة" من صيغ المبالغة على وزن فعّال جاءت في مقامها المناسب دون غيرها من الصيغ، لأنها مع إفادتها المبالغة، فهي تفيد الاستمرار والتجدد والتكرار وتدل على الصنعة والملازمة.

5. يقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۝٣﴾[7].

هنا استُخدم الفعل "يرزق" وعُدّل عن اسم الفاعل "رازق" ليلائم المقام مقام تجدد الرزق. فالفعل يفيد تجدد الرزق شيئا بعد شيء، ولو استخدم اسم الفاعل "رازق" لفاتت هذه الفائدة.

---

(1) سورة مريم: (5)

(2) سورة آل عمران: (40)

(3) سورة الأنبياء: (90)

(4) سورة البقرة: (240)

(5) عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن، ص ص212-214.

(6) سورة المعارج: (15 و16)

(7) سورة فاطر: (3)

6. وعندما يستدعي المقام الثبوت يستخدم الاسم قال تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴿١٨﴾ ﴾ [1].

فهذه جملة اسمية خبرها مفرد يدل على الثبوت، فعبر الله عن ثبوت الصفة باستعمال اسم الفاعل 'باسط' وهو أليق لبيان حال الكلب الذي لم يبد منه حراك وهو في فناء الكهف. ولا يخفى أنه كان في حالة لا حركة فيها.

ولذا فاستخدام الفعل المضارع 'يبسط' لا يناسب المقام والحالة، ولا يؤدي المقصد المراد لأنه يدل على مزاولة الكلب للبسط وعلى تجدده مرة بعد أخرى.

7. ومن الآيات الأخرى التي نتلمس فيها دقة إصابة المعنى من خلال مقامين متشابهين ما نجده في قول الله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴿١﴾ ﴾ [2] فلفظة 'الناس' جاءت في مقامها المناسب لتبرز ماهية هذه الرسالة، التي جاءت للبشر كافة لتكون خاتمة الرسالات. بخلاف الرسائل الأخرى التي جاءت مقيدة بزمان محدد، ومكان معين، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴿٥﴾ ﴾. فلفظة 'قومك' جاءت وفق مقامها لبيان خصوصية رسالة موسى عليه السلام، وأنها مقيدة بقومه وزمانه فحسب.

وهكذا نرى الألفاظ على 'قدود المعاني' والكلام متناسبا مع المقام من حيث اللفظ والمعنى.

---

(1) سورة الكهف: (18)

(2) سورة إبراهيم : (1)

خاتمة

إذا كان مدار البلاغة على مطابقة الكلام الفصيح لـ"مقتضى الحال" و"المقام"، فإن إدراك الفروق الدقيقة بين الحالات المختلفة للمتلقي من ناحية والمتكلم من ناحية أخرى، وصياغة الكلام على قوالب المقتضيات المناسبة للخطاب، والقدرة على خلق الجمال في الكلمة والأسلوب، والتعبير عما يخلقه الجمال فينا من العواطف والإمتاع والإقناع؛ على أساس ذلك كله لا بد أن تنهض نظرية مقامية. نرى من خلالها أن نبض الحياة يمكن أن يدب من جديد في أوصال بلاغتنا.

فبلاغيو العربية القدامى لم يتحدثوا عن المقام كطريق خاص ينهجه المتكلم/ الأديب/ الكاتب، لكنهم تحدثوا عن الجملة والتشبيه والاستعارة ومحسنات القول، كأجزاء مفصلة دون أن ينظروا إلى المقام نسقاً مطرداً متلاحم الأجزاء في كتاب أو رسالة أو مقال.

وكان ما تعارفنا عليه أن علم المعاني، من بين علوم البلاغة العربية الثلاثة، هو الذي ينبغي أن يعنى بمطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، ولكننا وجدنا أن هذه المطابقة تنسحب على علوم البلاغة الثلاثة. اهتم علم المعاني حقاً بأساليب بناء العبارة والجملة وخواص تراكيب الكلام في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالمتلقي الذي يفترض أن يكون في حالة تقتضي أسلوبا معينا دون غيره ولما كان الهدف الإبلاغ والإفهام كان لا بد أن يراعي إلى جانب ذلك مقامه الفكري والعقلي والاجتماعي.

ولكن علم البيان فيما يبدو لنا الآن قد اهتم بصياغة المعاني بالأساليب البيانية المتنوعة التي توفرها اللغة للمتكلم ورأى أنها اختيار يتقي فيه المتكلم ما يناسب والحالة التي يعيشها والمقصد الذي يرومه وفي الوقت نفسه هو يستخدم تلك الأساليب ليؤثر في المتلقي ليمتعه ومن ثم ليقنعه لما في هذه الأساليب من الأبلغية في إثبات المعنى.

اهتم علم البديع -إضافة إلى اعتباره صنعة شكلية خالصة- بمقام تحسين الكلام وتزيينه موافقة نزعة الإنسان إلى التأثر بمظاهر الجمال مهما اختلفت وتباينت، لتسترق الأسماع وتهفو إليها النفوس فتترك في الإنسان الأثر المنشود.

وإن هذا التقيد البلاغي بالمقام سبب كافٍ لنتغيا نظرية مقامية تعنى بالفهم والإفهام وبالتعبير والتأثير. فتدعم الارتباط الوثيق بين المقام والمقال أو بين التركيب والمقصد أو بين الصورة البلاغية والحال وتجعلهما نسيجاً تعبيرياً واحداً وتعمل على إلغاء التقسيم الثلاثي فتصبح البلاغة

كلها فناً واحداً. وتكشف لنا النظرية المقامية أن اللغة لم تعد مجرد أداة توصيل، ولا تنحصر غايتها في هذا المبدأ بل تجاوزته وأصبحت أداة تأثير. لهذا نتمثل أن يكون لهذه النظرية ثمار في تحسين خطابنا المعاصر. وإذن يصبح سوء فهمنا لأي خطاب مرجعه أننا لم نقرؤه في ضوء مقامه وفي الوقت ذاته لم نؤسس خطابنا في ضوئه.

وهذه النظرية لا تدعي أنها ستعطي طرقاً جديدة للتمييز بين المعاني، لكنها ستبعد كل القراءات المضللة فتحول بيننا وبين مفاهيم خاطئة. ومن الواضح أيضاً أن المتلقي هو المرتكز الأساسي الوحيد في تعريفات البلاغة وعلومها الثلاث، فهو حاضرٌ دائماً لا يغيب، والاهتمام به واضح. فهو مَنْ يقنَص العبارة العذبة لهذا لو حاولنا إهماله في صوغ إنتاجية النص فإننا نكون قد حكمنا أصلاً بعدم قيمة العمل الأدبي.

بقي أن أقول إن البلاغيين العرب القدماء كانوا قد نبهونا إلى أن البلاغة لم تنضج، ولم تحترق، خلافاً لأكثر فروع العربية، التي تم على أيديهم نضجها واحتراقها، فهي لم تحترق لحاجة الإنسان لها ولم تنضج لأن الوسائل التي تعرض بها بحاجة إلى تجديد ويواكب ثقافة العصر الذي نعيش فيه؛ فالبلاغة من الفنون التي تتجدد بتجدد الحياة. فكأني بهم قد حملونا أمانة النظر فيما قالوه فيها وإنضاجه بالبحث والدراسة. لهذا لا بد أن تعود البلاغة إلى اعتبارها فنا يتطور بتطور الذوق وباتساع اللغة، واتساع ضروب التعبير بها، واتساع آفاق الثقافة العصرية.

المصادروالمراجع

1- سلامة إبراهيم، (1371هـ/ 1952م)، **بلاغة أرسطو بين العرب واليونان**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية.

2- إبراهيم بن المدبر، (1350هـ/ 1931م)، **الرسالة العذراء**، ط1، تحقيق زكي مبارك، القاهرة، دار الكتب المصرية.

3- ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد (ت 637هـ)، (1419هـ/ 1998م)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ط1، ، حققه وعلّق عليه محمد محمد عويضة، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

4- الطريسي أحمد، (1987م)، **تحليل الخطاب الشعري من كتاب قضايا المنهج في اللغة والأدب**، ط1، الدار البيضاء ،المغرب، دار توبقال للنشر.

5- امرؤ القيس، حندج بن حجر (ت 180ق.هـ)، (1377هـ/ 1958م)، **ديوان امرئ القيس**، بيروت ، دار صادر

6- يموت بشير، (1352هـ/ 1934م)، **شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام**، ط1، بيروت، المكتبة الأهلية.

7- جابر عصفور:

- **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، (1992م).
- **مفهوم الشعر دراسة في التراث النقدي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، (1978م).

8- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ):

- **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثنى، بغداد، ط2، (1380هـ/ 1960م).

9- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ):

- **أسرار البلاغة**، تحقيق هـ.ريتر، استانبول، وزارة المعارف، ط2، (1954م).

- دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ/ 2001م).
10- الجرجاني، علي بن محمد (ت 816 هـ) – التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، (1357هـ/ 1938م).
11- جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت 319هـ)، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى بغداد، (1963م).
12- حازم القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن (ت 1285م)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، (1986م).
13- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات كلية الآداب، منوبة، ط2، 1994م.
14- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت 808 هـ)، مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الشعب.
15- ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق (ت 463هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1422هـ/ 2001م).
16- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة
17- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، الكشاف، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، (1418هـ/ 1998م).
18- السّبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي (ت 773هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ/ 2001م).

19- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي (ت 626هـ)، **مفتاح العلوم**، حققه وقدّم له وفهرسه عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ/ 2000م).
20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، دار المعرفة، بيروت، د.ت. .
21- ابن طباطبا، محمد بن أحمد (ت 322هـ)، **عيار الشعر**، شعر وتحقيق عباس عبد الساتر، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1402هـ/ 1982م).
22- عائشة عبد الرحمن، **الإعجاز البياني للقرآن**، دار المعارف، القاهرة، (1971م).
23- عبد السلام المسدي:
24- **الأسلوبية والأسلوب**، دار سعاد الصباح، القاهرة، ط4، (1993م).
25- عثمان بن طالب، **البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية**، ضمن **أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات**، الجامعة التونسية، (1985م)، سلسلة اللسانيات، المطبعة العصرية، تونس، ع6، (1986م).
26- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ)، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1997م).
27- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن حسن (ت 606هـ)، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، (1985م).
28- القزويني، محمد بن عبد الرحمن الخطيب، **الإيضاح في علوم البلاغة**، مراجعة محمد السعدي فرهود، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (1420هـ/ 1999م).
29- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت 354هـ)، **ديوان أبي الطيب المتنبي**، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان.
30- محمود درويش، **الديوان**، دار العودة، بيروت، (1994م).
31- مصطفى ناصف، **اللغة بين البلاغة والأسلوبية**، النادي الأدبي الثقافي بجدة، (1409هـ/ 1989م).

32- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت 395هـ)، الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، (1371 هـ/ 1952م).
33- ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم – البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، جامعة بغداد، ط1، (1387هـ/ 1967م).

الدوريات:

34- تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، فصول، م7، ع3، 4، إبريل، سبتمبر، (1987م).
35- حمادي صمود، النقد وقراءة التراث عودة إلى مسألة النظم، المجلة العربية للثقافة، ع24، (1993م).
36- خليل عودة، المستوى الدلالي للأداة في التشبيه، مجلة جامعة النجاح للأبحاث م3، ع10، (1996م).
37- سعد مصلوح:
- الدراسة الإحصائية للأسلوب بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة، عالم الفكر، م20، ع3، (1989م).
- في التشخيص الأسلوبي الإحصائي للاستعارة، تطبيق على أشعار البارودي وشوقي والشابي، عالم الفكر، ع4، س3، (1985م).
38- صلاح فضل، من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية، فصول، م7، ع3، 4، إبريل سبتمبر، (1987م).

المراجع الأجنبية:

39- *Dorothea Franck, Seven Sins of Pragmatics, Theses About Speech Act Theory, Conversational Analysis, Linguistics And Rhetoric in Possibilities And Limitations of Pragmatics, Proceedings of the Conference on Pragmatics, Urbino, July 8/14/1979, by Herman Parret, Amsterdam Joh'n Benjamins B.V 1981.*

فهرس المصطلحات

مدخل عربي- فرنسي

Affirmation	إثبات
Référence	إحالة
Réduction	اختزال
Déontologie interprétative	أدبيات التأويل
Insertion lexicale	إدخال معجمي
Inférence	استدلال
Induction	استقراء
Implication	استلزام
L'implicitation conversationnelle	الاستلزام التخاطبي (الحواري)
Implicatif	الاستلزامية
Déduction	استنتاج
les déictiques	الإشاريات
La dérivation illocutoire	الاشتقاق الإنجازي
Actes illocutoires	أغراض إنجازية
Actes Commissifs	الأفعال الالتزامية
Verbes performatifs	الأفعال الإنشائية
Actes Déclaratifs	الأفعال التصريحية
Actes Expressifs	الأفعال التعبيرية
Actes Directifs	الأفعال التوجيهية/الأمرية
Les actes de langage	الأفعال اللغوية
Actes Locutoires	أفعال قولية
La Présupposition	الاقتضاء
Conviction	اقتناع
Violation	انتهاك

la cohérence	الانسجام
Performative	إنشائي
Démonstration	البرهنة
Subordination	تبعية
Tâtonnement	تحسيسية
Tautologie	تحصيل حاصل
Pragmatique Intégrée	تداوليات مدمجة
Pragmatique intégrée	تداولية مدمجة
les associations d'idées	الترابطات الفكرية
Codage	ترميز
Cooccurrences	تساوقات
Quantification	تسوير
Connotation	تضمين
Interactivité	تفاعلية
Actualisation	تفعيل
Articulation	تقطيع
Occurrence	تواتر
Parallélisme	توازي
Communication complète	تواصل تام
Communication intentionnelle	تواصل قصدي
Argumentation	الحجاج
Intuition	الحدس
Les verdictifs	الحكميات
Input	الدّخل
Signification	الدلالة
la sémantique de l'énonciation	دلالية التلفظ
Connecteur	رابط
Les Conductifs	السلوكيات

Marque	سمة
Trait sémantique	سمة دلالية
Malentendu	سوء تفاهم
Quantificateur	سور
Contexte	سياق
Micro contexte	سياق أصغر
Macrocontexte	سياق أكبر
Condition essentielle	الشرط الأساسي
Conditions de Sincérité	شروط الجدية
Conditions de contenu propositionnel	شروط المحتوى القضوي
Conditions préliminaires	شروط تمهيدية
Phénoménologie du langage	الظاهراتية اللغوية
Opérateur	عامل
Les Expositifs	العرضيات
Coordination	عطف
Actes Perlocutoires	غايات تأثيرية
Actant	فاعل
Acte de référence	فعل الإحالة
Acte illocutionnaire	فعل الإنجاز
Acte perlocutionnaire	فعل التأثير
Acte Phatique	الفعل التركيبي
Acte d'énonciation	فعل التلفظ
Acte Rhétique	الفعل الدلالي
Acte Phonétique	الفعل الصوتي
Acte propositionnel	الفعل القضوي
Acte locutoire/Locutif	فعل القول/التلفظ
Acte de parole	فعل الكلام
Acte de discours intégral	الفعل الكلامي الكامل

Acte locutoire	الفعل اللغوي
l'acte de promesse	فعل الوعد
Philosophie du langage ordinaire	فلسفة اللغة العادية
Philosophie du langage ordinaire	فلسفة اللغة العادية
les actans d'énonciation	فواعل التلفظ
Loi d'informativité	القاعدة الإخبارية
Loi d'exhaustivité	قاعدة الإفادة القصوى أو (الشمول)
Règle conversationnelle	قاعدة تخاطبية
Modularity	القالبية
Méta-compétence	القدرة الواصفة
Indices	قرائن
les indices contextuels	القرائن المقامية
les indices para-textuels	القرائن شبه اللسانية الموازية
Intention	القصد
Intentionnalité	القصدية
Proposition	القضية
Règles constitutives	القواعد التأسيسية
Règles régulatives	القواعد الضابطة
Règles constitutives	القواعد المكونة
Force Illocutoire	القوة الإنجازية
Adéquation formelle	قوة الصورية
Adage	قول سائر
Aphorisme	قول مأثور
les syllogismes incomplets	القياسات الناقصة
les valeurs de vérité	قيمها الصدقية
Compétences	الكفايات
Compétence langagière	الكفاية اللغوية
La compétence logique	الكفاية المنطقية

Adéquation explicative	كفاية تفسيرية
Adéquation faible	كفاية ضعيفة
Adéquation forte	كفاية قوية
Universel	كلية
Ambiguïté	لبس
Transducers	اللواقط
Les Maximes conversationnelles	المبادئ الحوارية
Principe de la stratégie	إتيجية
Principe de contrat	مبدأ التعاقد
Maxime de quantité	مبدأ الكم
hétérogènes	متجانسة
Stimulus	المثير
Abstrait	مجرد
Simulateur	محاكي
Immanent	محايث
Contenu proposition	المحتوى القضوي
l'axe contextuel	المحور السياقي
Les Exercitifs	المراسيات
Observing	المرصودة
Sous-entendu	مسكوت عنه
Absolu	مطلق
les sous-entendus	المعاني المسكوت عنها
Le sens premier	المعنى الأول
Le sens dénoté	المعنى التقريري
Le sens littéral	المعنى الحرفي
Le sens propre	المعنى الصرف
Le sens direct	المعنى المباشر
La séquence textuelle	المقطع النصي

Catégorie	مقولة
la composante socioculturelle	المكون الاجتماعي الثقافي
la composante discursive	المكون الخطابي
la composante linguistique	المكون اللساني
la composante référentielle	المكون المرجعي
les assertions	الملفوظات التقريرية
Faculté	ملكة
la compétence de communication	الملكة التبليغية (التواصلية)
Logique formelle	المنطقي الصوري
Théorie de pertinence	نظرية الملاءمة
Mode d'organisation du discours	نمط تنظيم الخطاب
Lexème	وحدة معجمية صغرى
Marquage	وسم
Positivisme logique	الوضعانية المنطقية
Les Commissifs	الوعديات
Les faits	الوقائع
Allusion	وهم
Affirmation	إثبات
Référence	إحالة
Réduction	اختزال
Déontologie interprétative	أدبيات التأويل

مدخل فرنسي- عربي

Absolu	مطلق
Abstrait	مجرد
Actant	فاعل
Acte d'énonciation	فعل التلفظ
Acte de discours intégral	الفعل الكلامي الكامل
Acte de parole	فعل الكلام
Acte de référence	فعل الإحالة
Acte illocutionnaire	فعل الإنجاز
Acte locutoire	الفعل اللغوي
Acte locutoire/Locutif	فعل القول/التلفظ
Acte perlocutionnaire	فعل التأثير
Acte Phatique	الفعل التركيبي
Acte Phonétique	الفعل الصوتي
Acte propositionnel	الفعل القضوي
Acte Rhétique	الفعل الدلالي
Actes Directifs	الأفعال التوجيهية/الأمرية
Actes Commissifs	الأفعال الالتزامية
Actes Déclaratifs	الأفعال التصريحية
Actes Expressifs	الأفعال التعبيرية
Actes illocutoires	أغراض إنجازية
Actes Locutoires	أفعال قولية
Actes Perlocutoires	غايات تأثيرية
Actualisation	تفعيل
Adage	قول سائر
Adéquation explicative	كفاية تفسيرية

Adéquation faible	كفاية ضعيفة
Adéquation formelle	قوة الصورية
Adéquation forte	كفاية قوية
Affirmation	إثبات
Allusion	وهم
Ambiguïté	لبس
Aphorisme	قول مأثور
Argumentation	الحجاج
Articulation	تقطيع
Catégorie	مقولة
Codage	ترميز
Communication complète	تواصل تام
Communication intentionnelle	تواصل قصدي
Compétence langagière	الكفاية اللغوية
Compétences	الكفايات
Condition essentielle	الشرط الأساسي
Conditions de contenu propositionnel	شروط المحتوى القضوي
Conditions de Sincérité	شروط الجدية
Conditions préliminaires	شروط تمهيدية
Connecteur	رابط
Connotation	تضمين
Contenu proposition	المحتوى القضوي
Contexte	سياق
Conviction	اقتناع
Cooccurrences	تساوقات
Coordination	عطف
Déduction	استنتاج
Démonstration	البرهنة

Déontologie interprétative	أدبيات التأويل
Faculté	ملكة
Force Illocutoire	القوة الإنجازية
hétérogènes	متجانسة
Immanent	محايث
Implicatif	الاستلزامية
Implication	استلزام
Indices	قرائن
Induction	استقراء
Inférence	استدلال
*Inpu*t	الدّخل
Insertion lexicale	إدخال معجمي
Intention	القصد
Intentionnalité	القصدية
Interactivité	تفاعلية
Intuition	الحدس
l'acte de promesse	فعل الوعد
l'axe contextuel	المحور السياقي
L'implicitation conversationnelle	الاستلزام التخاطبي (الحواري)
la composante référentielle	المكون المرجعي
la cohérence	الانسجام
la compétence de communication	الملكة التبليغية (التواصلية)
La compétence logique	الكفاية المنطقية
la composante linguistique	المكون اللساني
la composante socioculturelle	المكون الاجتماعي الثقافي
la composante discursive	المكون الخطابي
La dérivation illocutoire	الاشتقاق الإنجازي
La Présupposition	الاقتضاء

la sémantique de l'énonciation	دلالية التلفظ
La séquence textuelle	المقطع النصي
Le sens dénoté	المعنى التقريري
Le sens direct	المعنى المباشر
Le sens littéral	المعنى الحرفي
Le sens premier	المعنى الأول
Le sens propre	المعنى الصرف
les actans d'énonciation	فواعل التلفظ
Les actes de langage	الأفعال اللغوية
les assertions	الملفوظات التقريرية
les associations d'idées	الترابطات الفكرية
Les Commissifs	الوعديات
Les Conductifs	السلوكيات
les déictiques	الإشاريات
Les Exercitifs	المراسيات
Les Expositifs	العرضيات
Les faits	الوقائع
les indices contextuels	القرائن المقامية
les indices para-textuels	القرائن شبه اللسانية الموازية
Les Maximes conversationnelles	المبادئ الحوارية
les sous-entendus	المعاني المسكوت عنها
les syllogismes incomplets	القياسات الناقصة
les valeurs de vérité	قيمها الصدقية
Les verdictifs	الحكميات
Lexème	وحدة معجمية صغرى
Logique formelle	المنطقي الصوري
Loi d'exhaustivité	قاعدة الإفادة القصوى أو (الشمول)
Loi d'informativité	القاعدة الإخبارية

Macrocontexte	سياق أكبر
Malentendu	سوء تفاهم
Marquage	وسم
Marque	سمة
Maxime de quantité	مبدأ الكم
Méta-compétence	القدرة الواصفة
Micro contexte	سياق أصغر
Mode d'organisation du discours	نمط تنظيم الخطاب
Modularity	القالبية
Observing	المرصودة
Occurrence	تواتر
Opérateur	عامل
Parallélisme	توازي
Performative	إنشائي
Phénoménologie du langage	الظاهراتية اللغوية
Philosophie du langage ordinaire	فلسفة اللغة العادية
Philosophie du langage ordinaire	فلسفة اللغة العادية
Positivisme logique	الوضعانية المنطقية
Pragmatique Intégrée	تداوليات مدمجة
Pragmatique intégrée	تداولية مدمجة
Principe de contrat	مبدأ التعاقد
Principe de la stratégie	إتيجية
Proposition	القضية
Quantificateur	سور
Quantification	تسوير
Réduction	اختزال
Référence	إحالة
Règle conversationnelle	قاعدة تخاطبية

Règles constitutives	القواعد التأسيسية
Règles constitutives	القواعد المكونة
Règles régulatives	القواعد الضابطة
Signification	الدلالة
Simulateur	محاكي
Sous-entendu	مسكوت عنه
Stimulus	المثير
Subordination	تبعية
Tâtonnement	تحسيسية
Tautologie	تحصيل حاصل
Théorie de pertinence	نظرية الملاءمة
Trait sémantique	سمة دلالية
Transducers	اللواقط
Universel	كلية
Verbes performatifs	الأفعال الإنشائية
Violation	انتهاك
Absolu	مطلق
Abstrait	مجرد
Actant	فاعل
Acte d'énonciation	فعل التلفظ

فهرس الأعلام الواردة في الكتاب، ورسمها بالحرف اللاتيني

Anscombre	انسكومبر
Orecchioni	أوركيوني
Austin	أوستين
Bar-Hillel	بارهيلل
Palmer	بالمر
Proust	بروست
Benveniste	بنفنيست
Peirce	بورس
Perelman	بيرلمان
Chomsky	تشومسكي
Derrida	دريدا
D. Wilson	ديردر ولسن
Ducrot	ديكرو
Russell	راسل
Ruwet	روفي
Sperber	سبيربر
Strawson	ستراوسن
Searle	سورل
Simon Dik	سيمون ديك
Charaudeau	شارودو
Sophie Moirand	صوفي موارون
Grice	غرايس
Gustave Guillaume	غيوم
Vanderveken	فاندرفكن
Wunderlich	فاندرليش

Wittgenstein	فتجنشتاين
Frege	فريج
Fodor	فودور
firth	فيرث
Katz	كاتز
Carnap	كارناب
Gazdar	كازدار
Kalish	كاليش
Kant	كانت
Lakoff	لايكوف
Lyons	لاينز
Morris	موريس
Moeschler	موشلر
Husserl	هوسرل
Dell Hymes	وديل هايمس
Wilson	ويلسن
Anscombre	أنسكومبر
Austin	أوستين
Bar-Hillel	بارهيلل
Benveniste	بنفنيست
Carnap	كارناب
Charaudeau	شارودو
Chomsky	تشومسكي
D. Wilson	ديردر ولسن
Dell Hymes	وديل هايمس
Derrida	دريدا
Ducrot	ديكرو
firth	فيرث
Fodor	فودور

Frege	فريج
Gazdar	كازدار
Grice	غرايس
Gustave Guillaume	غيوم
Husserl	هوسرل
Kalish	كاليش
Kant	كانت
Katz	كاتز
Lakoff	لايكوف
Lyons	لاينز
Moeschler	موشلر
Morris	موريس
Orecchioni	أوركيوني
Palmer	بالمر
Peirce	بورس
Perelman	بيرلمان
Proust	بروست
Russell	راسل
Ruwet	روفي
Searle	سورل
Simon Dik	سيمون ديك
Sophie Moirand	صوفي موارون
Sperber	سبيربر
Strawson	ستراوسن
Vanderveken	فاندرفكن
Wilson	ويلسن
Wittgenstein	فتجنشتاين
Wunderlich	فاندرليش